

الحِكْمَةُ الْمُتَعَالِيَّةُ  
فِي الاسْتِفَارِ الْعَقْلِيَّةِ الرَّابِعَةِ

مُؤَلَّفٌ بِـ

الحَكِيمِ الْإِلَهِيِّ وَالْفَيَاسُوفِ الرَّبَّانِيِّ

صَدْرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ الشَّيْرَازِيِّ

مُجَدِّدِ الْفَلَسَفَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

الْمُتَوَفَّى ١٠٥٠ هـ

مَدْرَسَةُ الْإِسْلَامِ الْعِلْمِيَّةِ

بِهَيْئَةِ - لِهَيْئَةِ

# الحِكْمَةُ الْمُتَعَالِيَّةُ فِي الْأَسْفَارِ الْعَقَلِيَّةِ الْأَرْبَعَةِ

لِمُؤَلِّفِهِ

الْحَكِيمِ الْأَلِيهِ وَالْفَيْلَسُوفِ الرَّبَّانِيِّ

صَدْرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ الشِّيرَازِيِّ

مُجَدِّدِ الْفَلَسَفَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

الْمُتَوَفَّى ١٠٥٠ هـ

الجزء الأول \* من السفر الرابع

الطبعة الرابعة

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

دار احیاء التراث العربی

جمعداری امورال مرکز

جمعداری شد

ش. امورال: ٢٧٤٢٧

جمعداری امورال

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

جمعداری امورال

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## السفر الرابع

في علم النفس من مبدء تكونها (١) من المواد الجسمية الى آخر مقاماتها (٢) ورجوعها الى غاياتها القصوى ، وفيه أبواب .

(١) مراده من هذا المبدء هو المبدء القابل لانه مبدء التكون في عالم التكوين الملازم للحركة الذاتية والتجدد الفطري الكوني ، وهي عبارة على ما ذكره قده عن العناصر الاربعة من حيث تجدها و تعلقها بالقابل المحض ، والقوة الصرفة الساسة بالهولي الاولى الشاقة بذاتها للعمليات التي هي متحركة اليها باتباع الصور المنصرفة والطبيعية المتحركة بجوهرها ، وهي لكونها في صرافة القوة و معوضة القبول لا تكون فاعلة بذاتها لوجود النفس ، ولا لشيء من الاشياء ، و الا لزم خرق الفرض . وكذا العناصر لكونها اجساماً مقارنة لها لا يمكن ان تكون علة ايجابية لشيء ما مخرجة اياه من العدم الى الوجود ، لسا هو المقرر في مقره ، و لان معطى الشيء اعطاءً ايجابياً يجب ان يكون واجداً له بنحو أعلا ، اذا العلول يقتضى بذاته يجب و ان يكون بهويته الشخصية متيناً في مرتبة اقتضاء العلة المقتضية بذاتها له ، و الا لزم استواء النسبة الملازم للترجع بلا مرجح ، والتخصص بلا مخصص ، و اقتضاء العلة المقتضية بذاتها عين ذاتها ، و العلة أعلى وجوداً من العلول فيكون العلول متيناً فيها بنحو أعلى و أشرف من وجوده في مرتبة ذاته و العناصر أخس وجوداً من النفس فكيف تكون علة ايجابية لها بل العلة الايجابية لها و لسائر الكمالات الواردة على الهولي الاولى و على الصور الاولية انا هي العناية الصرفة الالهية بوجه النزول في منازل فطه تعالى السارى في جميع المراتب البدوية و الغنمية - م ر ه .

(٢) اشارة الى أن وحدة النفس التي هي عين وجودها طود آخر من الوحدة ، وهي الوحدة الجمعية الجامعة لنشآت من الوجود بنحو الكثرة في الوحدة بوجه ، والوحدة في الكثرة بوجه آخر ، اذ لها وجود جمعي وحداني بحسب أصل ذاتها و صورة صورها ، و وجود فرقي بحسب فروع أصلها و توابع ذاتها التي هي عينها بوجه السريان والنزول ، و هي في وجودها النفساني الساخوذ بوجه الاطلاق عن الجمع و الفرق جامعة لجمع وجودها و فرقه ، فببده وجودها هو مرتبة من مراتبه المتقدمة عليها أولاً بالزمان المتأخرة عنها .

## الباب الاول

في أحكام عامة للنفس وفيه فصول :

### فصل « ١ »

#### في تحديد النفس

إعلم أن عناية الباري جلّ اسمه لما أفادت جميع ما يمكن إيجادها<sup>(١)</sup> بالفيض

✽ أخيراً بالذات ، والمتقدمات زماناً من مراتبها هي عين المتأخرات ذاتاً منها من حيث الذات و غيرها من جهة الحدود الصمودية أولاً و النزولية آخرأ فتكون دائية في علوها ، عالية في دنوها ، مقدسة في تدنسها ، متدنية في تقديسها ، مجردة مع تعلقها ، متعلقة مع تجردها ، داخلية في شعبها و فروعها التي هي منازل فعلها ومناهل لنورها ، لا كدخول شيء في شيء ، و خارجة عنها لا كخروج شيء عن شيء ، من عرف نفسه فقد عرف ربه . فافهم ذلك و صنه عن الاغيار الاشرار المنكرين لاسرار التوحيد الذي عبر عنه امتنا عليهم الاف التحية و الشاء تارة بالامر بين الامرين : الجبر و التفويض ، وتارة بالنزلة بين المنزلتين : التشبيه و التنزيه ، وتارة بالخروج عن العبدین : الابطال و التشبيه - م ر ٥ .

(١) متعلق بكلمة يمكن ، و متعلق أفادت معلوف ، أي لما أفادت بالفيض المقدس جميع ما يمكن إيجادها بالفيض الاقدس الذي به تهندس الاشياء و تقديسها الاذلي ، وعناية الباري تعالى هي العلم بالنظام الاحسن السابق على الایجاد ، و يكون فعلها منشاء لوجود المعلوم . و ان شئت التحقيق للمقام فاعلم ان للحق تعالى بعد تجليه الذاتي على ذاته بذاته تجلياً على اسمائه و صفاته و لوازمها . و تجلياً على ذات الاشياء .

اما الاول فكما ان له مقاماً احدياً و هو مرتبة نفس الذات و الهوية المطلقة كذلك له مقام واحدی ، و هو مرتبة الذات المستجبة لجميع الاسماء الحسنی و الصفات العليا . مستتبة للاعيان الثابتة للماهيات الممكنة ، بحيث لو جاز اطلاق الماهية على تلك المعاني المعقولة اعني مفاهيم الاسماء و الصفات ، لكانت الاعيان لوازم الماهيات ، و هي في هذه المرتبة لا مجسولة بلامجسولية الذات ، موجودة بوجود الذات لا بوجود آخر . اما تجلي الثاني فهو تجليه في مرتبة كن على ذات الاشياء ، و هذا لتجلي يسي بالفيض المقدس ، كما ان الاول و هو تجليه في اسمائه و صفاته ، يسي بالفيض الاقدس ، و هذا هو الرحمة المصفية التي وسعت شئبة مفاهيم الصفات ، كما ان الفيض المقدس هو الرحمة الفعلية التي وسعت شئبة الماهيات - س ر ٥ .

الأقدس على ترتيب الأشرف فالأشرف<sup>(١)</sup> حتى بلغ إلى أدنى البساط وأخسها منزلة ، ولم يجز في عنايته<sup>(٢)</sup> وقوف الإفادة على حد لا يتجاوزه<sup>(٣)</sup> فبقي إمكان وجود أمور غير متناهية في حد القوة إلى الفعل ، وكانت المواد الجسمانية وإن تنامت في الإظلام والكشافة والبرودة غير ممتنعة عن قبول الاستكمال بتأثير مبده فعمال كتأثير أشعة

(١) اذلو لم يقد كذلك فاما أن يفيد لأعلى ترتيب بل في مرتبة واحدة في الإفادة فلزم صدور الكثير عن البده الواحد البسيط من جميع الجهات ، فلزم تركبه و هو خرق الفرض أو يفيد على ترتيب لكن بتقديم الأخر على الأشرف فلزم وجود السكن الأخر قبل أن يوجد السكن الأشرف . ويطله برهان قاعدة الامكان الأشرف . وكذا النسبة التامة بين العلة بذاتها و معلولها بالذات الذي يحد عنه من دون واسطة بحيث لا يكون بينها و بين سائر المعلولات مناسبة أتم منها بل ولا مكافئاً لها والالزم من صدور منها دون غيره ترجع من دون مرجع او ترجع المرجوح على الراجع ، والأشرف اتم مناسبة من الأخر فلا يصدر الأخر قبله ، على أن العلة الكافية في وجود المعلول بالذات بذاتها تكون تام اقتضاء الهوية الخاصة لذلك المعلول في مرتبة ذاتها بساها علة له بذاتها و الا لم يكن علة بذاتها له ، فاذا تام ذاتها عين تام اقتضاءها له ، و الا لم يكن ما فرض علة بذاتها بتسامها علة بذاتها له بل بعض ذاتها و الكلام في بعضها عامه و ينتهي الامر الى ما هو بتسام ذاته تام اقتضاه له ، فلو صدر الأخر منها قبل الأشرف و يلزم عند ذلك أن يصدر الأشرف من الأخر ، و بواسطته للزم من صدور الأخر منها عدم كون ذاتها تام اقتضاه لمعلولها بل بعض ذاتها لفعل ما هو أخص منها و أشرف منه ، ومن صدور الأشرف من الأخر عدم وفاء تام ذات العلة لتام اقتضاء معلولها . وكون العلة اضعف من المعلول و هو كما ترى ضروري البطلان من دون دقة و بيان فافهم ذلك كله - م و ه .

(٢) وجهه ما سبق من لزوم تعدد عنايته تعالى الملازم لتعدد ذاته تعالى عن ذلك علواً كبيراً - م ر ه .

(٣) جواب لما ، و يجوز ان يكون هذا مفصلة للوقوف ، أي لم يجز الوقوف حتى يلزم بقاء ذلك ، فالفاء للمطف على قوله لم يجز ، و جواب لما حينئذ قوله فاول ما قبلت . قوله: كتأثير الخ الكاف للتشبيه لا للتشيل ، أي تأثير البده الجواد و وساطة جوده يشبه تأثير الأشعة ، أو تعليلية كقوله تعالى : واذكروا الله كما هداكم . و انما حملناها على ذلك لان تلك الأشعة معدت ، لامبادى فاعلية ، كما لا يخفى - س ر ه .

الكواكب<sup>(١)</sup> سيما الشمس في التلطيف و التعديل لتصير باكتسابها نضجاً و اعتدالاً مادةً للأغذية والأقوات ، وقوة منفعلة ، لتوليد الكائنات ، مهياة لقبول النشوء والحياة<sup>(٢)</sup> بصور يترتب عليها آثار الحكمة والعناية ، كالحيوان والنبات بعد إيفاء الطبيعة حقوق ما تقدم عليها من سائر المركبات وقواها ، وقدم السبب اللهي في كون الأخص قابلاً لما هو أشرف إذالممكن لم يخلق هباماً و عبثاً بل لأن يكون عائداً إلى غايته الأصلية ، فالعناصر إنما خلقت لقبول الحياة والروح .

فأول ما قبلت من آثار الحياة<sup>(٣)</sup> حياة التغذية و النشوء و النماء و التوليد ، ثم حياة الحس و الحركة ، ثم حياة العلم و التمييز ، و لكل من هذه الأنواع من الحياة صورة كمالية يفيض بها على المادة آثار تلك الحياة بقواها الخادمة إياها ، تسمى تلك الصورة نفساً أدناها النفس النباتية ، وأوسطها النفس الحيوانية ، وأشرفها النفس الناطقة ، ولهذه الثلاثة معنى مشترك ذاتي و حد جامع ، و نحن نريد أن نذكر في هذا الفصل ،

(١) الكاف للتشيل أي مثل قبول هذا التأثير المحسوس الذي لا ينكره أحد و ان كان من أصحاب الحس و المحسوس الغالب حسه على عقله - م ر ه .  
(٢) أي متهيأة تهيئاً ذاتياً بصور توجية لكمالات توجية ، و صور شخصية لكمالات شخصية ، فان الاعراض التي بها التهيؤ العرضي من آثار تلك الصور ، فالتهيؤ العرضي من آثار التهيؤ الذاتي فتهيؤ الهيولي انما هو من قلبها لا من ذاتها ، فانها في صرافة القوة نسبتها الى جميع الكمالات و التهيؤات سواء - م ر ه .

(٣) اطلاق الحياة على النبات كما لا وجه له ، لان الحى هو الدراك الفعال ، و اقل مراتب الدرك هو الدرك اللسى كما للخراطين ، و اقل مراتب الفعل تحريك القوة المعركة للحيوان بالارادة . معلوم ان النبات لاحظ له منها وجعله حياً باعتبار ان الوجود عين الحياة السارية في كل شىء ، و ان كان حقاً وهو قدس سره يصره عليه في زبره و ان انكر على صاحب الفتوحات في او اخر مباحث المعاد حيث جعل الحياة ذاتية لذوات و جوادت الاجسام الا انه لا يلائم هذا المقام ، حيث قسموا المركب الى المعن و النبات و الحيوان ، اذ معلوم ان الحياة التي بها صار الحيوان حيواناً و مقابلاً للاخرين ، هي الدرك و الفعل و الافبا اعتبار الحياة التي هي الوجود ، فهي وامهاتها كلها حيوانات ، و ايضا لا يلائم قوله : فاول ما قبلت ، فانه ينادى : بان ما قبل النبات خال من الحياة ، و الحال ان حياة الوجود سارية في ما ما قبله - س ر ه .

البرهان على وجودها مطلقاً والحدّ لماهيتها نفساً؛ فإنّ البسيط<sup>(١)</sup> وإن لم يكن له حدّ ولا عليه برهان، من جهة هوّية ذاته البسيطة، ولكن من جهة فعله أو انفعاله ممّا يقبل التحديد، ويقام عليه البرهان، فهكذا شأن النفوس والصور بما هي نفوس وصور. أمّا البرهان على وجودها فنقول: إننا نشاهد أجساماً يصدر عنها الآثار لأعلى وتيرة واحدة من غير إرادة، مثل الحسّ والحركة والتغذية والنموّ وتوليد المثل، وليس مبدء هذه الآثار المادة الأولى، لكونها قابلة محضة ليست فيها جهة الفعل والتأثير، ولا الصورة الجسمية المشتركة بين جميع الأجسام، إذ قد يوجد أجسام تخالف تلك الأجسام في تلك الآثار، وهي أيضاً قد لا تكون موصوفة بمصدرية هذه الأفعال، فإنّ في تلك الأجسام مباد غير جسميتها، وليست هي بأجسام فيها وإلا فيعود المحذور فإنّ هي قوة متعلّقة بتلك الأجسام، وقد عرفت في مباحث القوة والفعل أنّا سمي كلّ قوة فاعلية يصدر عنها الآثار لأعلى وتيرة واحدة نفساً وهذه اللفظة اسم لهذه القوة لا بحسب ذاتها البسيطة بل من

(١) ان قلت: النفس وإن كانت بسيطة بمعنى ان ليس لها أجزاء خارجية ولا أجزاء مقدارية، إلا ان لماهيتها النوعية كما هو المشهور أجزاء يمكن التحديد بها، ولو سلم ان ليس لها ماهية، لكن يقام عليها البرهان الأخوذ من الفاعل والغاية، كما ان أنحاء الوجود بسائط، إلا انها مجعولة بالذات، و ان لم يقم عليها البرهان الأخوذ من العلة المادية والصورية، قلت: ان البسيط الحقيقي الذي كالوجوب الذاتي أو الوجود المطلق، لا مبدء له يعدد ويقام عليه البرهان باعتبار فعله والانفعال منه لا بحسب ذاته. فهكذا شأن النفوس والصور بالطريق الأولى، والصور عبارة اخرى للنفوس على ما يجيء بعد أسطر. أو المراد به ما به الشيء بالفعل فيشمل العقول، و لفظ انفصاله محذوف من باب الحذف والإيصال، كقوله تعالى: و اختار موسى قومه. وجه آخر: النفوس والصور فصول حقيقية، والفصول عنده وجودات والوجود بما هو وجود لا حد له ولا برهان عليه، و قد حققنا في حواشينا على الشواهد الربوبية معنى كون الفصل الحقيقي وجوداً، من شاه فليراجع اليه، و حينئذ فالصورة بمعناها الأشهر. وجه آخر: النفس الناطقة عنده وعند الشيخ الأشراقي روح الله روحه لا ماهية لها، فلا حد لها، وكذا لا برهان عليها باعتبار باطن ذاتها الخفية بل الاخفى، و امر الصورة والانفعال حينئذ كما في الوجه الأول فتأمل. س ٣٠.

حيث كونها مبدئاً لمثل هذه الأفاعيل المذكورة و لذلك صار البحث عن النفس من جملة العلم الطبيعي .

وأما الحدّ فنقول آخذاً في بيانه على طبق ما قالته الحكماء : إن النفس لها حيثيات متعددة فتسمى بحسبها بأسماء مختلفة وهي القوة والكمال والصورة ، فهي لكونها تقوى على الفعل الذي هو التحريك ، وعلى الإفعال<sup>(١)</sup> من صور المحسوسات والمعقولات الذي هو الإدراك ، تسمى قوة ؛ و بالقياس إلى المادة التي تحلها ليجتمع منها جوهر نباتي أو حيواني صورة ؛ و بالقياس إلى أن طبيعة الجنس كانت ناقصة قبل اقتران الفصل بها فإذا انضاف إليها كمل بها النوع كمالاً ؛ فقالوا : تحديد النفس بالكمال أولى من تحديدها بالصورة لوجوه :

أما أولاً فلا تـه أعم من حيث<sup>(٢)</sup> أن الصورة عند الجمهور هي المنطبعة في المادة ، ومن النفس ماهي غير منطبعة فهي إذن ليست صورة للبدن و لكنها كمال له ، كما أن الملك كمال للمدينة والربان كمال للسفينة .

وأما ثانياً<sup>(٣)</sup> فلأن الكمال قياس إلى المعنى الذي هو أقرب من طبيعة الجنس

(١) هذا على طريقة الجمهور و أما على منهج قدس سره ، فادراك المحسوسات

بالفعالية و المعقولات بالاتحاد بها و بالعقل الفعال ، كما سيبيء - س ر .

(٢) يسكن ان يقال النفس بسا هي نفس مادية حالة في البدن كما هو طريقته قدس

سره الا ان منظوره ان في ذكر الصورة لادلالة على ان لها مقاما آخر ، بخلاف الكمال

اذلا يلزمه ان يحل في شيء ، كما الملك بالنسبة الى المدينة ، ولذلك ذكر لفظ الاولوية على

ان هذا البيان من القوم - س ر .

(٣) معناه ان الكمال قايسناه الى النوع فيامر آتفا ، والنوع اقرب الى الجنس

لاجل الحمل فيكون الكمال اقرب الى الجنس . فهو جدير بأن يجعل جنساً في تعريفها ،

بخلاف الصورة فان قياسها الى المادة كإمارة ، والمادة أبعد من الجنس لانها مأخوذة

بشرط لاغير محمولة وهو مأخوذ لا بشرط و محمول ، والحاصل ان ما كان المقيس عليه له أقرب

الى الجنس فهو أجدر بان يجعل جنساً مما ليس المقيس عليه له أقرب اليه ، وبما قررناه ظهر ان

الغاء في قوله فالصورة تقتضي الى آخره للمعطف ، لانه وجه آخر بدليل قوله بخلاف

الكمال الخ ، و ما قبله تام بدونه ، و جعلهما وجهاً واحداً باعتبار اشتراكهما في القايسة ،

و لو ابدل الغاء بالواو كان أنسب ، لكن امر اللفظيين ، وقوله اعنى المادة تفسير للفظ شيء .



وهو النوع ، والصورة قياس إلى الشيء الذي هو أبعد من ذلك و هو المادة فالصورة تقتضي نسبة إلى شيء بعيد من ذات الجوهر الحاصل منها ، وإلى شيء يكون الجوهر الحاصل بحسبه هو ماهو بالقوة ، وإلى شيء لا ينسب إليه الأفعال بالحقيقة أعني النوع .  
وأما ثالثاً فلان الدلالة على المادة مقترنة <sup>(١)</sup> في الدلالة على النوع من غير عكس .  
فتبين من هذا إننا إذا قلنا في تعريف النفس إنها كمال كان أدل على معناها وكان متضمناً لجميع أنواعها من جميع وجوهها ، ولا تخرج النفس المفارقة .

وهو أيضاً أولى من القوة لوجوه :

أما أولاً فلان للنفس قوة الإدراك <sup>(٢)</sup> وهي إنفعالية وقوة التحريك وهي فعلية ، وليس إعتبار أحد المعنيين أولى من الآخر . فإن قيل لفظ القوة و اقتصر على أحد وجهين <sup>(٣)</sup> عرض ما قلناه . وشيء آخر وهو أن لا يتضمن الدلالة على ذات النفس من حيث هي نفس بل من جهة دون جهة ، وقد بين في علم الميزان : أن ذلك ليس بجيد ولا صواب ، فيجب إعتبارهما في حدّهما ، و إسم القوة يتنا ولهما بالإشتراك لأن أحدهما داخل تحت مقولة

في المقامات الثلاثة ثم لا يخفى ان هذه وجوه استحسانية ، فلك أن تقلب هذا الوجه وتقول : ان الصورة قياس إلى المعنى الذي هو أقرب من طبيعة الجنس ، بل عين الجنس او تقرر ان الجنس عين المادة ذاتاً و التفاوت بينهما بالاعتبار بخلاف الكمال - س ر .  
(١) اي قرين معها مضمن فيها ، لان الكمال تدل على النوع ، والجنس جزوة ، وهو مأخوذ من المادة ، فيدل عليها بخلاف الدلالة على المادة ، فتبين من هذا ان اذا ذكرنا الكمال في تعريفه ، كان متضمناً للنفس المادية كالنباتية و المفارقة من جهة ذاتها بخلاف ما اذا ذكرنا الصورة لاشعارها بالمادة ، فيخرج المفارقة منها ، وهذا كاف في الاولوية - س ر .

(٢) هذا انما يتوجه لو كان المراد بتحديد النفس الحيوانية من حيث هي نفس حيوانية ، و اما اذا كان المراد بتحديد النفس مطلقاً نباتية كانت او حيوانية ، و اريد من القوة اذا وقعت في حدّها قوة التحريك ، فلا يتوجه ما ذكره كما لا يخفى فتأمل - ل ر .  
(٣) وهو الترجيح بلا مرجح ، و يمكن الترجيح بعوم الفعلية ، لشولها جميع النفوس ، ولا يعرض شيء آخر لان المعرف النفس بما هي عامة ، و ليس لها جهتان ، لكن مقصوده ان الحدود بازاء الوجودات ، والحكيم يتكلم في المفاهيم من حيث التحقق ، اي في الحقائق ، والنفس بما هي عامة لا وجود لها - س ر .

أن يفعل والآخر تحت مقولة أن ينقل ، والأجناس العالية قد علمت أنها متباينة بتمام ماهياتها ، وإطلاق اللفظ المشترك مما يجتنب عنه في الحدود بخلاف لفظ الكمال<sup>(١)</sup> فإن قوله عليهما ليس بالإشتراك فإن النفس من جهة القوة التي يستكمل بها إدراك الحيوان كمال ، ومن جهة القوة التي تصدر عنها أفعال الحيوان أيضاً كمال .

وأما ثانياً<sup>(٢)</sup> فلأن القوة إسم لها من حيث أنها مبدء للأفعال ، والكمال إسم لها من هذه الجهة ومن حيث أنها تكمل النوع ، وما يعرف الشيء من جميع جهاته أولى مما يعرفه من بعض جهاته ، فظهر أن الكمال هو الذي يجب أن يوضع في حد النفس مكان الجنس .

قالوا : إنا إذا عرفنا أن النفس كمال لكذا بأي تفصيل يبين تحصيله لم تكن بعد عرفنا حقيقة النفس و ذاتها ، بل عرفناها من حيث هي نفس ، وقد عرفت في باب المضاف أن وجود المضاف بما هو مضاف وجود غير مستقل ، ولا نعرف من وجود النفس إلا ما يقتضيه تلك الإضافة المحدودة<sup>(٣)</sup> بما هي إضافة محدودة لاتمام وجودها لكون إسم النفس

(١) يعنى : ان الكمال لكونه مشتركاً مضموناً بين القوتين ، يمكن ان يستعمل في الحد و يراد به الكمال في الجملة ، سواء كان بحسب قوة التحريك فقط كما في النفس النباتية أو بحسب كلتا القوتين ، كما في النفس الحيوانية ، بخلاف اسم القوة ، فإنه مشترك لفظي بين معنى القوة ، فلو استعمل في الحد ، فاما أن يراد به كلا المعنيين ، فيلزم استعمال لفظ المشترك في الحد ، وهو مما لا يجوز عند التعاريف ، و اما ان يراد به احد المعنيين ، فيلزم الترجيح من غير مرجح ، اذ لا اولوية لاحدهما على الآخر ، و مع هذا يلزم ان لا يتضمن التعريف على ذات النفس من حيث هي نفس ، فانها قد يعتبر فيها كلتا القوتين كما في النفس الحيوانية و على هذا لا يتوجه ما اوردناه في العاشية السابقة فافهم - ل ر ه .

(٢) فيه نظر ، لان ما استفاد من لفظ الكمال ، هو ان النفس كمال من حيث انه يكمل به النوع ، كما سبق من انه اسم لها من هذه الجهة فقط ، و ان كما في الواقع كمالاً من جهة اخرى ، كما انها قوة ايضاً من حيث انها يكمل بها النوع لاتحاد ذاتها - س ر ه .

(٣) أى المحدودة بحد من حدود الجوهر النفساني ودرجة من درجاتها أو المحدودة بحددين الجوهر النفساني و البدن أو الإضافة المعرفة بالتعريف المذكور - م ر ه .

غير موضوع إلا لذلك الوجود الإضافي ، ولم يوضع هذا الاسم ، لكنه حقيقة الجوهر النفساني بحسب معناه المشترك أو المختص ، بل من حيث إضافة التدبير والتصرف للأبدان ، ووجود المضاف بما هو مضاف وجود تعلقى مقيس إلى شيء آخر ، فالإضافة النفسانية مقيسة إلى البدن فلذلك يؤخذ البدن في حد النفس لكونه داخلاً في تقوم وجودها التعلقى الإضافي كما يدخل وجود البناء في قوام البناء ، ويؤخذ في حده ولا يؤخذ في حد الإنسان ؛ فإن الحدود بإزاء الوجودات<sup>(١)</sup> . فلإإنسان بما هو إنسان وجود ، وله حد بإزائه يعرف به ، ولا يدخل في حد الإنسان ولا شيء من الجوهر وجنسه ، لأنه من مقولة المضاف ، والإنسان من مقولة الجوهر ، والمقولات متباعدة تماماً ، فشيء منها لا يدخل في حد شيء من الأخرى ، فالنظر في النفس بما هو نفس نظر في البدن ، ولهذا عد علم النفس من العلوم الطبيعية الناظرة في أحوال المادة وحركاتها ، فمن أراد أن يعرف حقيقة النفس من حيث ذاتها مع قطع النظر عن هذه الإضافة النفسية يجب أن ينظر إلى ذاتها من مبدئ آخر<sup>(٢)</sup> ويستأنف علماً آخر غير هذا العلم الطبيعي ، ولو كتأخر فإنا بهذا ذات النفس لما كان العلم بوقوعها في أي مقولة<sup>(٣)</sup> وقعت فيها مشكلاً ، فإن من عرف حقيقة الشيء وفهم ذاته

(١) أي حاكية لها ، و أنها تقدر بقدرها ، لان الوجودات معرفات حتى يرد : ان

التعريف للماهية وبالماهية و ان الوجود لاحد له - س ر .

(٢) هو المبدء الفاعلي ، كالاول تعالى ، والمقول الفعالة ، لان ذوات الاسباب لا تعرف

الاسبابها - س ر .

(٣) حيث أنهم اختلفوا فيه ، فقال بعضهم : انها الزاج فتكون من مقولة الكيف كما

اشتهر من جالينوس واخوانه ، قالوا : فمادام البدن على ذلك الزاج الذي يستحقه بحسب

نوعه كان مصنوعاً عن الفساد ، فاذا خرج عن ذلك القدر من الاعتدال بطل ، وقال جماعة :

منهم امام الحرمين ان النفس اجسام لطيفة نورانية سارية في البدن سريان الماء في الورد ،

والنار في الجمر ، وذلك السارى هو المخاطب والمثاب والمعاقب والحافظ لهذا الهيكل

المحسوس ، واذا فارقه سارع الى التلاشي ، وقال اكثر المعتزلة وجماعة من الاشاعرة :

ان النفس هذا الهيكل المحسوس ، وقال نظام : النفس جزء لا يتجزى في القلب ، وبالجملة :

قد تمددت اراء اهل الكلام تمدداً كثيراً ، حتى قيل : انها بلغت الى قريب من اربعين منهياً ليس

على واحد منها دليل قطعي ، وأشهر مذاهبهم القول : بانها أجزاء أصلية في البدن من

فعرض على ذهنه طبيعة أمر ذاتي<sup>١</sup> له لم يصعب عليه وجود ما هو جنس له ، إذ الذاتي بين الثبوت لما هو ذاتي<sup>٢</sup> له كما عرف في فن الميزان .

وها هنا سر<sup>١</sup> شريف<sup>(١)</sup> يعلم به جواز اشتداد الجوهر  
**حكمة مشرقية**  
 في جوهريته ، واستكمال الحقيقة الإنسانية في هويته  
 وذاته ، و يعلم أن هذا الحد<sup>٢</sup> للنفس ليس بحسب الاسم<sup>(٢)</sup> فقط كما في حد البناء والأب  
 والابن وما يجري مجراها ، وذلك لأن نفسية النفس ليست كأبوّة الأب وبنوّة الابن  
 وكاتبية الكاتب ونحوها مما يجوز فيه فرض خلوه عن تلك الإضافة فإن ماهية البناء  
 وجود ، ولكونه بناءاً وجود آخر ، وليس هو من حيث كونه إنساناً هو بينه من حيث كونه  
 بناءاً فالأول جوهر ، والثاني عرض نسبي . وهذا بخلاف النفس ، فإن نفسية النفس

٥٥ أول العمر إلى آخره ؛ أقول : والمجب ان من اتسب إلى العقل كيف يقول بهذه الاقاويل  
 وأنى يرضى بهذا القول من العلم فهؤلاء نسوا الله فأنساهم أنفسهم ، فالحق ما قاله  
 المحققون من الحكماء والمكاشفون من العرفاء : انه جوهر مجرد مدير للبدن حافظ له ، و  
 سيأتى براهينه . والنور له الذى ليس باقل من كثير من الادلة ان يستثمر الانسان : ان  
 اصل كل مركب كونه من المواليد هو العناصر ويرجع هذا المركب والانسانية إلى العناصر  
 ويسويه مع العناصر الخارجة عنه ، وينظر انه هل يسوغ عقله ان يسند العلم والحكمة والقدرة  
 ما يستأهل الانسان الكامل بها بخلافه الله تعالى إلى التراب والساء والنار والهواء والزجاج ،  
 حاشاء حاشاء عن ذلك فليفتش فى التراب ، يفز بجوهره كريمة هي امر ربانى وسر سبحانى ،  
 وامامذاهب الاقدمين من الحكماء ، فينتقلها المصنف قده من الشفا ، وبأولها فانتظر - سره  
 (١) المقصود : ان ما قالوا : من ان حقيقة النفس لا يعلم بهذا باطل ، فان النفس بدؤها  
 هذه الاضافة ، وهذه مرتبة من ذاتها ، وقولهم انها جوهر مفارق فى ذاته دون فعله غير صحيح  
 من اول الامر عند المصنف قده اذ المفارقة مع القدم باطل ومع الحدوث تهافت ، اذ لا حامل  
 لحدوث المفارق ، كما يأتى فى مقامه - سره .

(٢) المراد بكونه معرفاً بحسب الاسم فقط ، ان لا يكون مشتلاً على ماهية حقيقية  
 فان الاوصاف المشتقة وما فى معناها عرضيات ، ليس بعذاء مفاهيمها شيء فى ال رج ،  
 كالاسود الذى ليس بعذاء مفهومه فى الخارج الا الجسم وهو جوهر ، والسواد وهو كيف  
 و ليس دونها شيء يعاذى مفهوم الاسود ، فعرف الاسود لا يتضمن ماهية حقيقية - طمد .

نحو وجودها الخاص ، وليس لهاية النفس وجود آخر هي بحسبه لا تكون نفساً (١) إلا بعد استكمالات ومحوّلات ذاتية تقع لها في ذاتها وجوهرها فتصير حينئذ عقلاً فعلاً بعد ما كانت بالقوة عقلاً .

والبرهان على أن نفسية النفس في ابتداء نشأتها ليست من العوارض اللاحقة بذاتها لازمة كانت أو مفارقة ، كالحركة اللاحقة بالفلك أو كالأبوة اللاحقة بذات الأب أنه لو كانت كما زعمه الجمهور من الحكماء (٢) لزم كون النفس جوهرأً متحصلاً بالفعل من جملة الجواهر العقلية المفارقة لذوات ، ثم سنع لها أمر (٣) ألجأها إلى التعلق بالبدن ومفارقة عالم النفس ومزاولة العناصر ، لكن التالي مستحيل لأن ما بالذات لا يزول ، والجوهر المفارق لا يسنح له شيء لم يكن له في ذاته ، إذ محل الحوادث المادة الجسمانية وما يقترن بها . وأيضاً النفس تمام البدن ، ويحصل منها ومن المادة البدنية نوع كامل جسماني ، ولا يمكن أن يحصل من مجرد مادّي نوع طبيعي مادّي بالضرورة ، فإذا بطل التالي فكذا المقدم ؛ فعلم أن اقتران النفس بالبدن وتصرفها فيه أمر ذاتي لها بحسب وجودها الشخصي ، فهذه الإضافة النفسية لها إلى البدن مقومة لها ، لكن لا يلزم من ذلك (٤) كونها (١) هذا الاستثناء أشبه بالتقطع ، لأن حركة المادة من حد الطبيعة إلى حد العقل الفعّال لما كانت حركة اشتدادية بطريق اللبس بعد اللبس كانت النفس الخارجة إلى حد العقل حافظة لمرتبة نفسيّتها - ط مد .

(٢) الجمهور يرون تعلق النفس بالبدن من لوازم حدوثها لا من السوانح ، وكذا لا يرون استحالة تركيب مجرد ومادّي نوعاً واحداً فالقدمتان منوعتان عندهم ، لا بد من بيانها لتتام الحجّتين - ط مد .

(٣) لا يقال : الدليل اخص من المدعى ، إذ من أفراد المدعى ان يكون نفسية النفس لازمة ، والنفس قديمة ، بل وان كانت حادثة ، فلا يصدق قوله : ثم سنع لاننا نقول المراد لزوم التفات بين كون النفس جوهرأً مفارقاً عقلياً ، وبين كونها متعلقة بالمادة بل وبين كونها حادثة ، لعدم العامل وليس المراد من بعدية السنوح ، البعدية الزمانية على ان القدم مبرهن البطلان . ان قيل : اذا كانت النفس حادثة لزم فناؤها وذنورها ، قلنا : النفسية حادثة وهي زائلة ايضاً ، فهي جسمانية الحدوث روحانية البقاء - سره .

(٤) الاضافة تسان ، اضافة داخلية في الهاية ، بل الهاية عين الاضافة وهذه هي المقولة ؛ واطافة داخلية في هوية الشيء مثل ان يكون الشيء بحسب الهاية من مقولة الجوهر

من باب المضاف ولا يخرج به النفس عن حدّ الجوهرية ، بل عن حدّ العقلية قطع . فهذه الإضافة كإضافة القابلية للهولي ، وإضافة الصورة للصورة الطبيعية ، وإضافة المبدئية والعالمية والقادرية للواجب تعالى ، وإضافة العرضية للسواد والبياض وغيرهما من مقولات العرض . فإنّ أفعال وجوداتها لا تنفك عن إضافة إلى شيء مولهامعان آخر غير الإضافة . لست أقول لها وجود غير وجود الإضافة ، فالسواد مثلاً ماهية مستقلة في معناها وحدّها ، وهي من مقولة الكيف . ولكن وجودها في ذاتها هو وجودها في الموضوع أضنى عرضيتها ، فالعروض للموضوع ذاتي لهوية السواد لالماهيته - وهكذا القياس في المادة والصورة والطبيعة - والنفس من حيث أنّه لكلّ منها ماهية أخرى جوهرية غير الإضافة ، كما أنّ للأعراض ماهية أخرى عرضية غير العروض ولكن هوياتها الشخصية هويات إضافية ، وبهذا يعلم (١) أنّ الوجود أمرٌ زائد على الماهية ، فوجود النفس لكونها صورة للمادة يلزمها إضافة البدن ، كما يلزم لكلّ صورة إضافة المادة ، لكن ليس يلزم من ذلك كونها من باب المضاف ولا كونها من الأعراض ، لأنّ هذه الإضافة إضافة التقويم والتكميل ، لإضافة الحاجة المطلقة (٢) كما في العرض ، فالنفس مادامت لم تخرج من قوّة الوجود الجسماني إلى فعلية العقل المفارق فهي صورة مادية على تفاوت درجاتها قرباً وبعداً هل نشأتها العقلية بحسب تفاوت

بحسب الوجود مضافاً كالهولي ، وقد يكون بحسبها عرضاً وبحسب مضافاً كالسواد فإن وجوده محض الإضافة إلى الموضوع ، وربما لا يكون بحسب الماهية تحت مقولة اصلاً لا تنفاه الماهية كالحق تعالى ويبرضه الإضافة كالمبدئية والقادرية . وهذا نظير عدم القرار فإن من الأشياء ما عدم القرار مأخوذ في مفهومه كالحركة والزمان ، ومقولة ان يفضل وان يفضل ونحوها ، ومنها ما عدم القرار معتبر في وجوده دون ماهيته كالكيف والكم والايين والوضع والطبع ، بل في الكيف يعتبر عدمه في مفهومه فيقال هيئة قارة الخ واما وجوده كالمقولات الثلاث التي تقع فيها الحركة فهو سيال بل كل المقولات سيالة غير قارة ؛ اما عدم القرار معتبر في مفهومها اوفى وجودها على سبيل منع الخلو ولذا فالعالم الجسماني بشرائه اعراضه وجواهره حادث دائر - سره .

(١) قد نجمله في الشاهد دليلاً على اصالة الوجود ، فإن الوجود اذا كان امراً انتزاعياً فالسواد ليس الا الماهية المخصوصة ، ولما كان وجوده عين الوجود في الموضوع ولا يتحقق له لزوم كون السواد مضافاً بحسب الماهية - سره .

(٢) أي المجردة عن التقويم والتكميل بالنسبة الى المضاف اليه - سره .

وجوداتها شدة وضعفاً ، وكمالاً و نقصاً ، إذا لوجود مما يقبل الاشتداد و مقابله كما يشناه في العلم الكلي في مباحث القوة والفعل .

ولنرجع إلى ما فارقناه من تحديد النفس فنقول : فهي إذن كمال للجسم ،<sup>(١)</sup> لكن الكمال منه أولي وهو الذي يصيربه النوع نوعاً بالفعل مثل الشكل للسيف والكرسي . ومنه ما هو ثان ، وهو الذي يتبع نوعية الشيء من أفاعيله و انفعالاته كالقطع للسيف ، والتمييز والروية والإحساس والحركة الإرادية للإنسان ، فإن هذه كمالات ثانوية ليس يحتاج النوع في أن يكون نوعاً بالفعل إلى حصول هذه الأمور ، بل إذا حصل له مبدئه<sup>(٢)</sup> هذه الأشياء بالفعل حتى صار له هذه الأشياء بالقوة القريبة بعد ما لم يكن إلا بقوة بعيدة ، فالحيوان حيوان بالفعل و إن لم يتحرك بإرادة بالفعل ، ولم يقع له الإحساس بالفعل لشيء . والمهندس مهندس بالفعل ،<sup>(٣)</sup> و إن لم يعمل عمل المساحة وغيرها ، والطبيب طبيب بالفعل ، و إن لم يعالج أحداً . فالنفس كمال أول ؛ و كون الشيء<sup>(٤)</sup> كمالاً

(١) وقد دلت كلماته السابقة على ذلك كقوله : يلزمها إضافة البدن . وقوله : من حيث

إضافة التدبير والتصرف للابدان . وقوله : النفس تمام البدن - مره .

(٢) أي : بل يكون النوع نوعاً إذا حصل له مبدأ هذه الأشياء بالفعل ، ولا يحتاج في

كونه نوعاً إلى أن يكون نفس هذه الأشياء حاصلة له بالفعل ، بل يكفي حصول قوة هذه الأشياء ومبدئها له بالفعل في كونه نوعاً بالفعل ، تدبر - لره .

(٣) هذا بظاهره مناف لما حقق المصنف قدس سره مراراً : من أن المشتق لا يطلق

على الشيء بالفعل إلا يكون مبدئه الاشتقاق حاصلًا له بالفعل ، مثلاً : العالم بالفعل لا يطلق

على زيد إلا يكون موصوفاً بالعلم بالفعل ، و يمكن توجيهه : بأن معنى المهندس بالفعل

ما للشخص إذا كان له قوة عمل المساحة ، وكذا الطبيب بالفعل من يكون له القدر الأخوذ

قوة العلاج بالفعل ، نعم لا يقال له معالج بالفعل حين كونه موصوفاً بالقوة بعلاج ، لأن في

كون الشيء حيواناً بالفعل ومهندساً بالفعل هو حصول قوة الإحساس بالفعل وقوة العمل ،

لاضمية الإحساس والعمل ، وإن كانت فعلية الإحساس والعمل مأخوذاً في كونه حساساً وعاملاً ،

و فرق ما بينهما تدبر - لره .

(٤) اعلم : أن النفس كمال أول للجسم بشرط شيء أي بساهو نبات أو حيوان

وانسان ، واما الجسم بما هو جسم إذا كان مأخوذاً لا بالشرط فهي كماله الثاني ، بل الثالث

بالنسبة إلى الصور العنصرية والجمادية ، واما إذا كان مأخوذاً بشرط لا فليست كماله

اصلاً - سره .

أولاً لشيء؛ لاينا في ذلك كونه كما لثانياً لشيء آخر .

فلا يرد أن النفس الإنسانية ليست كما لا للحيوان <sup>(١)</sup> بما هو حيوان ، ولا النفس مطلقاً كمال للجسم بما هو جسم ، لما عرفت أن تحقق كل طبيعة يتحقق كل فرد منه ، وارتفاعها بارتفاع جميع الأفراد ، فإن النفس كمال أول للشيء وإن كانت كما لا ثانياً لشيء آخر ، و الشيء الذي هي كمال أول له لا بد وأن يكون جسماً ، لكن يجب أن يؤخذ الجسم المورّد في هذا التعريف هو الذي بالمعنى الجنسي <sup>(٢)</sup> لا الجسم بالمعنى المادّي <sup>(٣)</sup> كما علم في صناعة الميزان ، وقد مرّ الفرق بينهما في مباحث الماهية أيضاً ، وليس هذا الجسم الذي النفس <sup>(٤)</sup> كمال له أعمّ من الجسم الطبيعي و الصناعي كالسرير و الكرسي و السفينة و المدينة ، ولو فرض <sup>(٥)</sup> أن نفس الربان كمال للسفينة و نفس الملك

(١) أي : ليست كمالاً أولاً إذا أخذنا الحيوان لا بشرط ، أوليست كمالاً أصلاً إذا أخذنا بشرط لا ، وإنما هو كمال أول له إذا أخذ بشرط شيء ، و كذلك النفس مطلقاً كمال أول للجنس بشرط شيء ، وهو قد مرّ في آخر كلامه وإن صرح بان النفس كمال أول للجسم لا بشرط الذي هو جنس ، إلا أن المراد وهو اللا بشرط في ضمن بشرط شيء ، حيث أنه غير مقيد باللا بشرطية و الجنس المحمول على النوع كما قلناه فإنه قد مرّ قال أولاً : كون الشيء كمالاً أولاً لشيء لاينا في كونه كمالاً ثانياً لشيء آخر و كذلك قال أخيراً : فإن النفس كمال أول الخ ولكن في وسط كلامه نفى مطلق الكمال بقوله فلا يرد أن النفس الإنسانية ليست كمالاً الخ فإشاراً بهذا النمط من الكلام إلى المقامين : اعني : أنها ليست كمالاً لها هو مأخوذ بشرط لا : وليست كمالاً أولاً لما هو مأخوذ لا بشرط - سره .

(٢) أي لا بشرط شيء بخلاف المادى فإنه قد وقف - سره .

(٣) الجسم بالمعنى المادى هو المأخوذ بشرط لا أي : بحيث يكون كل ما يقارنه

زائداً عليه في الوجود ، فما يقارنه لا يكون كمالاً أولياًه بخلاف الجسم بالمعنى الجنسي ، لأنه المأخوذ لا بشرط شيء وهو لا يأبى أن يكون ما يقارنه غير زائد عليه في الوجود ، بل يكون متعادلاًه في الوجود محصلاًياه ، فيكون ما يقارنه كمالاً أولياًه فافهم - سره .

(٤) اعلم قد يقال : جسم طبيعي أي ليس بتعليمي وقد يقال : جسم طبيعي أي : ليس

بشألى برزخى وقد يقال : جسم طبيعي أي : ليس بصناعى ، وهو المرادها هنا - سره .

(٥) لما أخرج من الحد مثل الصور النوعية للسرير و أمثاله من الاجسام الصناعية

بقيد الطبيعي ، اراد أن يخرج كمالية نفس الربان للسفينة ، و نفس الملك للمدينة ، و نحوهما .



كمال للمدينة فليست كما ليّتها هي النفسية للسفينة والمدينة ، ولو أخذ المجموع من السفينة والنفس أمراً واحداً ، حتى تكون النفس كما لا له لم تكن ذلك المفروض مجموعاً جسماً ولا جوهرأ و لا شيئاً من المقولات ، إذ الماهية تابعة للوجود ، والوجود مساوق للوحدة ، و ما لوحدة له لا وجود له .

فظهر أن النفس كمال أول لجسم طبيعي ؛ و لا كل جسم طبيعي <sup>(١)</sup> إذ ليست النفس كمالاً للنار ولا للأرض ، بل النفس التي في هذا العالم كمال لجسم طبيعي يصدر عنه كما لأمه الثانية بالآت يستعين بها على أعمال الحياة كالإحساس و الحركة الإرادية . و دلالة هذا المعنى على حقيقة النفس من جهة أن ما يكون من الصور التي فعلها في المادة من غير توسط قوة أخرى ، فذاتها متحدة الوجود بالمادة كالصور الأسطوقسية و الجمارية ، كالنارية والهوائية والياقوتية والذهبية وغيرها ؛ فكانتها هي مادة محضة منقسمة بانقسامها .

و أما ما يكون من الصور التي فعلها باستخدام قوة أخرى ، فلا محالة تكون تلك القوة لسكونها آلة متوسطة أدون منزلة من تلك الصورة ، فتكون تلك الصورة كأنها مرتفعة الذات عن سنخ المادة ، و هذا الارتفاع عن دنو المادة الجسمية الأولى شأن النفس ،

فانها ليست نفساً لها ، لان كمال الشئ لا بد أن يتعده ، لاسيما الكمال الاول الذي هو صورته و فصله الحقيقي ، وهنالك كذلك ، ولو سلم فهي هنا كمال لجسم صناعي لا طبيعي ، ولو سلم بان يقال : لا يذكر الطبيعي في الحد ليشملها لانها من افراده فهي كمال ثان لها لان انتظامها بها وليست كمالاً اولاً ولو أخذ المجموع أمراً واحداً لتكون هي كمالاً اولاً كالسواد لمجموع الموضوع والسواد فلا وجود له في الخارج لان الوجود و الوحدة مساوقان - س و .

(١) بل الجسم الطبيعي الالى ، فمفهوم هذه العبارة ان الالى بالجر صفة للجسم و يفهم من قوله فظهر ان كون الكمال الاول الخ انه بالرفع صفة الكمال لانه النفس التي هي تفعل بالالة و كلاهما جازان الا ان الاول اولي . ثم ان قوله و لا كل جسم الخ عطف على قوله اهم من الجسم الطبيعي ، و لازائده بعد النفي وليست عاطفة على قوله لجسم طبيعي و الا لم يجز الوار لامتناع اجتماع حرفي العطف - س و .

إذ لها حظٌ من الملكوت والتجرد ولو قليلاً<sup>(١)</sup> فظهر أن كون الكمال أوّل للجسم الطبيعي مما تفعل بالآلة خاصيته النفسية ، فكلّ قوة لجسم طبيعي من شأنها أن تفعل فعلاً باستخدام قوة أخرى تحتها فهي عندنا نفس ، وهذا الحد أعني قولنا كمال أوّل لجسم طبيعي آليّ جامع لسائر النفوس ، إذ ليس المراد بالآلة المذكورة في تحديد النفس ما هو كالأعضاء بل ما هو كالقوى ، مثل الغازية والنامية والمولدة في النفس النباتية ، و الخيال و الحس و القوة الشوقية في الحيوان ، لأمثل المعدة و الكبد والقلب والدماغ و العصب فيه ، فعلى هذا القول النفس الفلكية داخلة في هذا الحد لصدق مفهوم الآلي عليها بالبرهان ، وذلك لأن البرهان قائم عندنا على أن الفلك مع كونه ذاتاً نفس درّاسة للعلوم ، فهو أيضاً<sup>(٢)</sup> ذو قوة طبيعية مباشرة للتحريك ، وله أيضاً قوة حساسة لا كالتّي في هذه الحيوانات حيث يكون بانفعال يطره لآلة الحس . وأيضاً يكون في بعض مواضع أبدانها قوة الحس وفي بعضها قوة أخرى ، ولا كذلك مادة الفلك لبساطته ، فالفلك كلّه خيال ، وكله طبيعة محرّكة وضعية من جنس الطبيعة<sup>(٣)</sup> الخامسة ، وكله حس لكن قوة الحس والحركة دون قوة الخيال وقوة الإدراك الكلي إن كانت .

و بهذا يندفع الإشكال الذي استصعب المتأخرون حلّه و هو أن الحد المذكور ولاحد آخر أيضاً لا يمكن أن يتناول النفوس الثلاثة أعني النباتية والحيوانية والفلكية ، فإننا إن أعطيناها إسم النفس لأنّها كمال تفعل فعلاً ما فقط ، لزم أن يكون كلّ قوة نفساً فيكون الطبائع كلّها نفوساً ، وذلك مخالف لما أطبق عليه المتقدمون من العلماء .

(١) ليس المراد التجرد بالمعنى المصطلح أي غير الحال في المادة والا لا يصدق على النفس النباتي بل الحيواني بل المراد بالتجرد المعنى المفهوم من قوله كأنها مرتفعة الذات عن سنخ المادة بمعنى وجودها غير وجود المادة لا متحدة بها بل يكون كأنها مرتفعة الذات عن سنخ المادة - ل ر ه .

(٢) لا متناع مباشرة التحريك للعقل والنفس بامى نفس ، ومع هذا فالحركة نفسانية لان الطبيعة مسخرة للنفس والا فالحرركات كلها طبيعية لان الفاعل المباشر في الكل هو الطبيعة . ولذا قال المعلم الاول حرركات الافلاك طبيعة - س ر ه .

(٣) أي البائنة للطبائع الاربع في العناصر ، لكونها قابلة للكون والفساد دون

تلك - س ر ه .

وإن أعطينا إسم النفس للقوة الفاعلة بالقصد خرجت النفس النباتية واندرجت الباقيتان؛ وإن أعطيناهم للقوة الفاعلة أفعالاً متخالفة خرجت النفس الفلكية ودخلت الأخيرتان؛ وإن زدنا على هذه المعاني شرطاً ازداد تخصيصاً، فإذا كلفنا احتيل حيلة يتناول بها إسم النفس الحيوانية والفلكية يخرج النباتية، أو يتناول الحيوانية والنباتية تخرج الفلكية، ولا ينبغي أن يغتر العاقل بما يجده من اختلاف حركات الأفلاك طولاً وعرضاً حتى يظن أنها أفعال متقابلة فإن لكل واحد من تلك الأفاعيل مبدءاً واحداً وجهة واحدة لا يتغير. هذا ما ذكره من الإشكال، وقد عرفت حله بتفسير معنى الآلة، ولا حاجة إلى اعتبار الرأي المحتمل الغير المعلوم في باب الفلكيات حسبما قاله الشيخ: من أن الأجسام السماوية فيها مذهبان:

أحدهما: مذهب من يرى أن كل فلك ذي كوكب يجتمع من الكواكب ومن عدد كرات فيه جسم حيواني قد دبرت له نفس يتسم فعلها بعدة أجزاء ذات حركة فيكون هي كالات، وذلك القول لا يتسم في جميع الأفلاك والكرات.

وثانيهما: مذهب من يرى أن كل كوكب فلكها في نفسها حياة مفردة، فيرى جسماً محيطاً بالكل واحداً لا كثرة فيه فهو لا يلزمهم أن يروا أن اسم النفس الواقع على النفس الفلكية وعلى النفس النباتية إنما يقع بالاشتراك. هذا.

ثم أعلم أنه بإدخال لفظ ذي الحياة في حد النفس وإن خرجت النباتية لكن ليس كما زعمه الشيخ من أنه لا يقع على الفلك والحيوان بمعنى واحد بل بالاشتراك حيث قال: «إن الحيوانات والفلك لا تشترك في معنى اسم الحياة ولا اسم النطق أيضاً لأن النطق الذي هاهنا يقع على وجود نفس لها العقول الهوليان،<sup>(١)</sup> وليس هذا مما يصح هناك فإن النطق هناك عقل بالفعل<sup>(٢)</sup> والعقل بالفعل غير مقوم<sup>(٣)</sup> للنفس الكائنة جزء من

(١) أي الهوليان النظري والهوليان العملي، - س ر ه .

(٢) إذ ليس هناك عقل هوليان، إذ جميع كمالات الفلك حاصلة بالفعل الا

الاضاع، - س ر ه .

(٣) يعني: ان النفس التي هي جزء من حد الناطق، في قولنا الناطق نفس ذات

حدّ الناطق ، وكذلك الحس هاهنا يقع على القوة التي بها يدرك المحسوسات على سبيل قبول (١) أمثلتها و الانفعال منها ، وليس هذا مما يصح هناك انتهى ، وذلك لأن لفظ ذي الحياة (٢) إن أريد به مبدا الإدراك و التحريك المطلقين يتناول الفلك و الحيوان جميعاً لأن الإدراك أعم من الإحساس والتخييل والتعقل .

نعلق ، ليس مقومها العقل بالفعل ، بل القدر المشترك بينه و بين الفعل بالقوة ، و الا لم يكن الانسان ناطقاً في مرتبة العقل الهيلولاني ، - س ر .

(١) أي الصور المكتسبة من ذوات الصور ، و الانفعال منها كانفعال الجليديتين ، والروح البهاري في مجمع النورين ، و ليس هذا مما يصح في الفلك ، اذ صور الانسان و الفرس و البقر وغيرها هناك لم تؤخذ منها ، بل الصور التي هناك مبدا هذه ومؤسسها ، فتلك الصور كالصور العلة للباري تعالى التي هي قبل المعلوم ، و ليس انفعال الالة هناك اذ لا عين و لا اذن و لا نظيرهما ، فالصور يترشح على الافلاك من الباطن - س ر .

(٢) ناظر الى قول الشيخ : و ليس هذا مما يصح هناك ، يعني ان الدرك التعقلي و هو اعلى مراتب العلم الحصولي كاف في صدق الحياة على الفلك ، و ان لم يكن احساس هناك أو لم يكن له نفس منطبعة بان يحيل السلب في كلام الشيخ على السلب بانتفاء الموضوع ، و اما ان حمل على انه لا يصح هناك احساس على سبيل قبول أمثلتها قبولاً انفعالياً ، فالجواب حينئذ قوله : وايضاً ان أريد بالادراك المأخوذة بالخيال ، ولا يعني انه لم يخرج من كلامه قده جواب لقول الشيخ: النعلق هناك عقل بالفعل ، و هناقل بالقوة .

و الاولى أن يجاب بان المعنى معناه الدراك الفعال من غير اعتبار كون الادراك فعلياً و انفعالياً ،

ان قلت : ما الفرق بين هذا المقام ، و ما سبق من أن القوة المأخوذة في تعريف النفس مشترك لفظي ، فكيف لا يلزم استعمال اللفظ المشترك هنا و لزم هناك ؟

أقول : السرفيه ان لفظ القوة كان مشتركاً بين مقولتي أن يفعل و أن يفعل كما مر والمقولات ماهيات السكنات ، و الماهيات ولا سيما ماهيات الاجناس العالية مفعولة على الاختلاف ، و لا جهة جامعة ذاتية بين الموالى ، و الا لم تكن موالى ، فاشتراك القوة بمجرد اللفظ ، و أما الإدراك فمرجه الى الوجود كما مر في الاسفار السابقة ، ان العلم والحياة والارادة و القدرة وغيرها تابعة للوجود تدور معه حيثما دار ، بل عينه مصداقا و في كل بحبه ، فهو ليس من سنخ الماهيات لعدم محدوديته ، بل من سنخ الوجود المفعول على الاتفاق ، بحيث يكون ما به الامتياز فيه عين ما به الاتفاق ، ففي عين كون الادراك فعلياً و اخر انفعالياً يكون الادراك مشتركاً معنوياً ، - س ر .

و أيضاً إن أريد بالإدراك المأخوذ في حدّ الحياة الإحساس فقط يمكن أن يتناول الفلك ، إذ ليس من شرط معنى الإحساس افعال الآلة بل لو تحقق احضار صورة جزئية للقوة الحساسة من غير افعال وقع لآلة الحس لكان الإحساس حاصلًا بالحقيقة ، كما يقع في الحس المشترك حضور صورة محسوسة في النوم أو في اليقظة كما للمبر سمين فيشاهدها النفس من غير تأثير الحاسة هناك . فعلم أن حقيقة الإحساس هي حضور الصورة الجزئية لتأثير الآلة بها ولا انطباع الصورة فيها ، كيف ونحن ذاهبون إلى أن الإحساس عندنا ليس إلا بإشياء النفس صورة أخرى غير التي في المادة الخارجية وهي بمائلته إياها معلقة لا في محل ؛ وهكذا حال الأفلاك في كونها حساسة من حيث أن حساسيتها يضرب من الفعل لا يضرب من الانفعال .

لكن مع هذا ليس لقائل أن يقول : لم لا يجوز أن يقال : إن الحياة بعينها هذا الكمال و هي الأمر الذي يصدر عنه ما ينسبونه إلى النفس ؟ فما الحاجة إلى أن يثبتوا نفساً ؟ فتكون الحياة هي مبدء الأفعال .

لأننا نقول في دفع ما ذكره إنا أقمنا الحجة على أنه لما تخصص بعض الأجسام بهذه الآثار دون البعض فليس بدء من أن يكون صدور هذه الآثار بقوى أخرى مخصوصة غير الجسميّة المشتركة ، فالمعنى بالحياة إما أن يكون تلك المبادي ، أو كون الجسم ذا تلك المبادي ، أو كون الجسم بحيث يصح أن يصدر عنه هذه الآثار .

الأول تسليم لما كنا بصدده فإن سمى أحد هذا المبدأ الذي سميناه نفساً باسم الحياة فلا مناقشه لنا معه إذ لم يكن خالفنا إلا بشيء لا يعتد به وهو اللفظ .

والثاني باطل لأنه ليس المفهوم من كون الجسم ذا مبدء هو المفهوم من ذلك المبدء . والثالث أيضاً غير صحيح فإنه ليس المفهوم من هذا الكون ومن النفس أو الحي من حيث هو حي شيئاً واحداً ، وذلك لأن المفهوم من هذا الكون المذكور <sup>(١)</sup> لا يأتي أن يسبقه

(١) المقصودان المفهوم منه لا يأتي عن هذا السبق ، والمفهوم من الكمال المذكور يأتي عنه ، وبين المفهومين تقابل الإيجاب والسلب ، فإذا كان المفومان فكلاً الحيثيان متقابلين فكيف يكون متعدياً مع النفس ؟ فلا يرد أن مجرد عدم الإباء لا يكفي ، بل يجب أن يقال يسبقه البتة ، حتى يكون المطلب برهانياً إذ المقصود ما ذكرناه من أن المفهومين المتخالفين لا ينتزهان من حيثية واحدة - س ر ه .

بالذات مبده يتم به للجسم هذا الكون مثل كون السفينة بحيث يصدر عنها المنافع المنسوبة إليها ، فان ذلك مما يحتاج إلى البرهان حتى يتحقق به هذا الكون ، فهذا الكون (١) يحتاج إلى كون آخر سابق عليه بخلاف المفهوم من الكمال الأول فيما رسمناه فإنه يتمتع أن يسبقه بالذات كمال أول و إلا لم يكن كمالاً أولاً وقد فرضناه أولاً ؛ وهذا مثل (٢) كون الجسم (٣) بحيث يصدر عنه الإحراق فان نفس هذا الكون و وجود الحرارة في الجسم

(١) أي كون السفينة بحيث يصدر الخ لان المفهوم من الكون المذكور كما قال لا يأمى أن يسبقه كون آخر لأنه يحتاج ان يسبقه كون آخر ، - س ر ه .  
 (٢) ربما يتراعى في بادى النظر أن حق العبارة أن يقال كما أن وجود الحرارة و كون الجسم بحيث يصدر عنه الإحراق واحد ، لكنه مسبوق بالصورة النوعية النارية ، كذلك الحياة و كون الجسم بحيث يصح أن يصدر عنه هذه الآثار واحد ، لكنه مسبوق بكون آخر هو النفس . لكن هذا غلط و تكثير في المثال ، فان مراده منه أن المفهوم من الكمال الاول المذكور والكون الذى بالفرض المبده له واحد ، و إلا لم يكن كمالاً أولاً لما فرضت مبدهاً أولاً فهو لاغيره ، كما أن كون الجسم بحيث يصدر عنه الإحراق و وجود الحرارة فيه شيء واحد فان كونه بحيث يصدر عنه الإحراق بوجود الحرارة فيه ، بلا اثنية و تقدم و تأخر ، فقله : و كذلك وجود النفس و وجود هذا الكون ليس شيئاً واحداً متعلق بما سبق و نتيجة له ، أى كما أن كون السفينة الخ مسبوق بالزمان ، كذلك هذا الكون مسبوق بوجود النفس ، - س ر ه .  
 (٣) قال الشيخ فى الشفا : ان كون الشيء بحيث يصدر عنه شيء او يوصف بصفة يكون على وجهين :

أحدهما أن يكون فى الوجود شيء غير ذلك الكون يصدر عنه ما يصدر ، مثل كون السفينة يصدر عنه منافع السفينة ، و ذلك مما يحتاج الى البرهان حتى يكون هذا الكون والربان ، وهذا الكون ليس شيئاً واحداً بالموضوع .

والثانى أن لا يكون لشيء غير هذا الكون فى الموضوع ، مثل كون الجسم بحيث يصدر عنه الإحراق عند من يجعل نفس هذا الكون الحرارة ، حتى يكون وجود الحرارة فى الجسم هو وجود هذا الكون ، و كذلك وجود النفس وجود هذا الكون على ظاهر الامر ، الا أن ذلك فى النفس لا يستقيم فليس المفهوم من هذا الكون ومن النفس شيئاً واحداً ، و كيف لا يكون كذلك والمفهوم من الكون الموصوف لا يمنع أن يسبقه بالذات كمال و مبده ثم للجسم هذا الكون ؟ والمفهوم من الكمال الاول الذى رسمناه يمنع أن يسبقه بالذات كمال آخر ، لان الكمال الاول ليس له مبده و كمال أول فليس اذن المفهوم من الحياة والنفس واحداً اذ عيننا بالحياة ما يضمهم الجمهور انتهى كلامه الشريف م ر ه .

شيء واحد ، ولكن وجود النفس ووجود هذا الكون ليس شيئاً واحداً ، بل تقول : (١)  
 كون الأشياء بحيث يصدر عنها أفعال الحياة على ضربين : فمن الأشياء ما يجب أن يسبق  
 هذا الكون كون آخر ؛ ومن الأشياء ما ليس يجب أن يسبقه كون آخر ؛ فأما الذي  
 يحتاج في هذا الكون إلى أن يسبقه كون آخر سبقاً بالذات فهو الأجسام الحية ، فإن  
 هذه الأجسام لو كان وجودها هو بعينه كونها بحيث يصدر عنها أفعال الحياة لكان كل  
 جسم حياً ، وإن كان لها هذا الكون لا بمجرد أنها أجسام ما قد تخصصت بأمر آخر .  
 وليس لك أن تقول : (٢) هذا الكون هو الذي يقوم الجسم ، لأن جوابك أن

حياة الجسم هي الكون الذي بعد هذا الكون المفروض مقوماً له و كلامنا في الكون  
 الثاني (٣) سواء أريد بالجسم هو الذي بمعنى المادة و الذي بمعنى الجنس ؛ إذ لكل  
 منهما تأخر بحسب الكون أو بحسب الماهية المذكورة ، وأما ما ليس بجسم فلا مانع من أن  
 يكون وجوده هو بعينه كونه بهذه الصفة بل يوجب في أكثر (٤) ما ليس بجسم أن يكون

(١) كلمة بل للترقي ، يعني ثبت السبق على البت و الوجوب في حياة الجسم ،  
 و لا نكتفي بمجرد الاحتمال . وإيضاً تقول يمكن أن يكون النفس عين الحياة كما ذكره  
 القائل ، لكن لا حياة الجسم ، أعني كون الجسم بحيث يصدر عنه أفعال الحياة بل كون  
 الشيء بحيث الخ - س ر ه .

(٢) أي ليس لك أن تقول : ما ذكرت سابقاً من أن الحياة هي النفس العرفة  
 بالكمال المذكور ، لأن الجواب إن الحياة للجسم التي يجوز أن تقوم و تحصل ، وتكون  
 عين النفس التي هي كماله الأول ، هي الكون الذي في الصعود ، بعد الكون الذي هو مجرد  
 الجسية الذي فرضته مقوماً ، و كلامنا من حيث اسناد التقويم والتكبير في الكون الثاني  
 الذي بعد الطبيعة في حدوث زمانا و قبلها بالذات ، فالمراد بالتقويم : التقويم التحصيلي ،  
 كما يقال : إن الصورة مقومة للهيولى مع انها ليست من حلل القوام لها ، بل شريكة  
 الفاعل لها - س ر ه .

(٣) أي الثاني بحسب الذكر لا بحسب المرتبة - م ر ه .

(٤) إضافة إلى ما بيده بيانية ، و ما ليس بجسم أكثر بالنسبة إلى الأجسام الحية ،  
 ولا يجوز جعل الإضافة لامية ، بأن يجعل الأقل الهيولى و الأعراض ، لأن هذا هو الضرب  
 الثاني من الأشياء ، التي يصدر عنها أفعال الحياة و ما جعلت أقل خارجة عن القسم -  
 س ر ه .

وجوده حياته كالموجود الأول و ما يتلوه من العقول والنفوس ، والحياة ليس ما به يكون الحي بالذات حياً ، إذ من المحال أن يصير الشيء بهذا الكون ذا هذا الكون بل حياة الشيء نفس حيويته ؛ كما أن الوجود ليس ما به يصير الموجود موجوداً لاستحالة أن يصير الشيء بهذا الوجود ذا هذا الوجود كما علمت في باب الوجود والمضاف و الأين والعقل و نظائرها ، فإن المضاف بالذات نفس الإضافة ، فالأين لا يحتاج إلى أين آخر ، والصورة العقلية وجودها وعضليتها شيء واحد .

## فصل (٢)

### في ماهية النفس المطلقة

و إذ قد فرغنا من حدّ النفس بماهى نفس بحسب المفهوم الاسمي الإضافي فجدير بنا أن نشتغل بتعريف ما هيّاتها و نتفحص أنه هل لها حقيقة أخرى غير كونها كما لا للجسم ؟ وذلك لأننا إذا قلنا أنها كمال لم يعلم من ذلك بعد أنها جوهر أو ليست بجوهر ؟ فإن معنى الكمال الشيء الذي بوجوده يصير النوع نوعاً ؛ فالنفس شيء يصير الحيوان حيواناً والنبات نباتاً ، وهذا لا يعلم منه أنها بعد جوهر أو عرض ؟ فإن كثيراً من الكمالات هي في موضوع كالسواد و الكتابة وغيرها فإنها كمالات أولية للمركب منها و من الموضوع ، السواد للأسود بما هو أسود ، والكتابة للكاتب بما هو كاتب .

فإن قلت : أليس هذا الشيء <sup>(١)</sup> موجوداً في المركب - والمركب لا في الموضوع - فهو موجود لاني موضوع بل فيما لا يستغنى ذاته <sup>(٢)</sup> عن ذلك الشيء ؟

قلنا : كون الشيء جزءاً لما لا يكون وجوده في موضوع لو فرض أن له وجوداً

(١) أي ليس هذا جزءاً مما ليس في الموضوع ، وأما مجرد الوجود فيما ليس في الموضوع فليس مناطاً للجهرية بالضرورة ، و إلا فالسواد موجود في الجسم والجسم ليس في الموضوع ، والقرينة على ما فسرناه قوله : قلنا كون الشيء جزءاً و قوله : ليس كل جوهرى جوهر -

س . ر .

(٢) يعنى السواد مثلاً في المركب الذى لا يستغنى ذاته عن ذلك الجزء ، اذ الكل محتاج الى الجزء ، وهامنا مقدمة مطوية هي أن كل حال في محل يحتاج الى الحال جوهر -

س . ر .



خير وجود الأجزاء لا يمنع أن يكون في موضوع ، وكون الجزء فيه لا كشيء موجود في الموضوع لا يجعله جوهرًا وقد علمت في مباحث الجواهر أن جوهرية الشيء لا تختلف بالإضافة حتى يكون الشيء بالقياس إلى ما هو جزء له جوهرًا ؛ وبالقياس إلى ما يعرضه عرضاً كما في الذاتية<sup>(١)</sup> و العرضية ، وليس كل جوهرية<sup>(٢)</sup> جوهرًا ، ولا كل عرضي عرضاً ، فالجواهر جوهر في نفسه وبالقياس إلى كل شيء ، وكذا العرض عرض في نفسه بالقياس إلى كل شيء . يعني أن القياس إلى الأشياء لا يفسر جوهرية الشيء . بمعنى كونه جوهرًا ولا عرضيته بمعنى كونه عرضاً ، نعم يفسر كونه جوهرياً أو عرضياً .

قال الشيخ : « إن الشيء إذا تعقلت ذاته ونظرت إليها فإن لم يوجد لها موضوع ألبتة كانت في نفسها جوهرًا . وإن وجدت في ألف شيء لا في موضوع بعد أن توجد في شيء واحد على نحو وجود الشيء . في الموضوع فهي في نفسها عرض ، وليس إذا لم يكن عرضاً في شيء<sup>(٣)</sup> فهو جوهر فيه ، فيجوز أن يكون الشيء لا عرضاً في الشيء ولا جوهرًا في الشيء . كما أن الشيء . يجوز أن لا يكون واحداً في شيء ولا كثيراً فيه ، ولكن في نفسه واحد أو كثير . و ليس الجوهري والجوهر واحداً ، ولا العرض<sup>(٤)</sup> بمعنى العرضي في باب

(١) فانهما أمران إضافيان كالحيوان فانه ذاتي بالقياس الى الانسان عرضي بالقياس الى الناطق اذ الجنس عرض عام للفصل كما أن الفصل خاصة للجنس - س ر ه .  
(٢) وليس كل جوهرى كاللون للسواد ، ولا كل عرضى كالانسان للناطق ، فانه ليس عينه ولاجزءه بل عرضي له - س ر ه .

(٣) قد خرج منه الجواب لما سبق من ان الشيء فى المركب لا فى موضع كالسواد فى المركب منه و من الموضوع ، فنقول : لا يلزم اذا لم يكن الشيء عرضاً فى شيء أن يكون جوهرًا فيه ، بل يجوز ارتفاعها عنه وان كان فى نفسه واحداً منها ، كما ان زيدا ليس واحداً فى السماء ولا كثيراً فيه ، وكذا فى مرتبة ماهيته ، وان كان فى نفسه و فى حيزه واحداً - س ر ه .

(٤) فان العرض المستعمل فى ايساغوجى ، أى الكليات الخمس ، بقولهم العرض العام و العرض الخاص و العرض اللازم و العرض المفارق ، هو العرض المحمول ، و هو العرضى كالمشى والضاحك ، و العرض المستعمل فى قاطينغور ياس يعنى المقولات العشر ، هو مقابل الجوهر ، أعنى الحال فى المحل المستثنى كالمشى والضاحك ، بل يحتمل أن يكون نفس ماقائمة بالموضوع ، فاذا كانت نفس ماقائمة بالموضوع يكون عرضاً ، وان

إيسا غوجي هو العرض الذي في قاطيفورياس و قد بينا هذه الأشياء في صناعة المنطق انتهى ، . فعلم أن كون النفس كما لا للجسم والجسم جوهرأ و كونها جزءأ للمركب لأعرضأ قائمأ بالمركب لا يستلزم جوهريتها بل يحتمل أن يكون نفس ما قائمة بالموضوع و هي مع ذلك يكون جزءأ للمركب ، و يحتمل أن لا يكون في موضوع فيكون جوهرأ . فلم يتبين بعد من مفهوم كون النفس كما لا أن ذلك الكمال جوهر أو عرض . فيجب لنا أن ننظر إلى ماهية النفس هل هي جوهر أو عرض ؟ لكن البرهان قائم على أن النفس جوهر . ولا يكفي في هذا المطلب ما فعله المتأخرون من بيان جوهرية ذواتنا الإدراكية ، و الاشتغال به من طريق خاص يعرف به كون النفس الناطقة جوهرأ مجردأ عن البدن ؛ إذ ذلك لا يفيد جوهرية النفوس على الإطلاق ، و الأولى في التعليم تقديم الشروع في بيان جوهرية النفس بما هي نفس على الشروع في بيان تجرد بعض أنواعها ، و كذا تقديم الدلالة على تجرد نفوسنا الإنسانية عن الأبدان العنصرية و الأجسام المادية على تجرد طائفة منها ، و هي التي بلغت إلى مقام العقل والمعقول بالفعل عن العالمين ومفارقتها عن الدارين . أما بيان كون النفس على الإطلاق جوهرأ فهو أنه قد سبق أن بعض الأجسام في ذاتها و طبائعها مما يصدر عنها أفعال الحياة ، و الحياة في الحيوانات <sup>(١)</sup> صفة ذاتية مقومة

و وجدت في ألف شيء لافي موضوع كما سبق من الشيخ ، إلا أن يجعل تلك النفوس حقائق متباينة ، أو المراد أنه يحتمل أن يكون نفس ما هي النفس النباتية والمنطبعة من الحيوان قائمة بالموضوع - س ر ه .

(١) توضيحه أن الصفة هنا كالوصف العنواني في السنة المنطقيين ، كما قالوا أنه قد يكون عين ذات الموضوع و قد يكون جزؤه و قد يكون خارجاً منه ، وليس المراد به الصفة العرضية المعرفة بالمعنى القائم بالغير ، و إنما كانت مقومة للجسمية لكونها موجودتين بوجود واحد ، لا يحتاج في اتصافها بها إلى ضم ضمنية كما أن الجسم الأبيض يحتاج في الاتصاف إلى ضمنية البياض . فالمراد بالجسمية الجسمية المضافة إلى الحياة أي الحيوان ، و بالمقوم المحصل ، و إلا فالفضل بالنسبة إلى الجنس و هو هنا الجسم بما هو جسم ، م م لا مقوم ، فالمراد بالجسمية بالمعنى الجنسي الجسم الأخوذ لا بشرط في ضمن بشرط شيء ، أو المراد الجسم الجنسي في ضمن النوعي ، و هو الحيوان ، و المقوم محمول على ظاهره ، و بالجسم الذي هو موضوع أو مادة الجسم الأخوذ بشرط لا المستغنى عن الحال ليكون .

لجسميتها بحسب الماهية أعني الجسم بالمعنى الجنسي لا بالمعنى الذي يكون موضوعاً أو مادة ، ومبدء تلك الحياة مقوم لجسميتها بالمعنى الذي هي به مادة كما علمت في مقامه .  
وجاعة من المتأخرين حتى صاحب حكمة الإشراف حيث لم يفرقوا بين هذين المعنيين في الجسم زعموا أن حياة الحيوانات عرضة لأجسادها عرضاً غريباً ، وزعموا أن لاشيء من الأجسام مما هو حي بالذات بل كل جسم في نفسه فهو ميت ظلمياني ، وليس كذلك فإن كل حيوان جسم لذاته و الجسم جنسه ، و الحيوان نوع مخصوص من الجسم المطلق المأخوذ

موضوعاً ، وهذا إذا اخذ بشرط لا بالنسبة الى الاعراض ، أو المحتاج اليه ليكون مادة ، وهذا بالنسبة الى الصور الجوهرية ، وحاصل البرهان انا نشاهد صدور آثار الحياة عن الحيوان ، وليس مستند الى الجسمية المشتركة ، والالكان كل جسم كذلك ، ولا الى الهولي لكونها قابلة محضة ، فلا يمكن تصحيح ذاتية الحياة باعتبار هذين الذاتيين العامين ، فاذا كانت الحياة صفة ذاتية للجسمية المضافة اليها وفضلا لها فبأخذها صورة مقومة للمادة التي هي مبدء الجنس ، تقويماً تحصيلياً ، لان الصورة شريكة علة الوجود للمادة ، لامن علل القوام لها فيصدق على تلك الصورة أنها حالة في المحل المتقوم بالعال ، وكل ما هو كذلك فهو جوهر فالنفس جوهر .

ثم لما كان مبنى البرهان ذاتية الحياة للجسم اذ لو كانت عرضياً كان مبدءها عرضياً ؛ وان الاسود لما كان عرضياً للجسم كان مبدءه عرضياً وهو السواد ، تصدى لا بطلان منهج من زعم انها عرضية بناءً على ما رأوا من أن الاجسام دائرة هالكة ، ولم يفرقوا بين الجسم بشرط لا ولا بشرط ، والافالثناني حي بالذات ، وكيف لا يصدق كما ذكره قده على الحيوان بل يصدق على الناطق ، كما يصدق الناطق على بعض الجسم ، ومفاد الحمل هو الاتحاد في الوجود ، فمرتبة من مراتب الجسم لا بشرط هي الناطق ، والفصل المنطقي تعبير عن الفصل الحقيقي ، وهونا العقل بالقوة ، والعقل بالفعل .

و أيضاً قد ثبت أن كل بسيط واجد وجامع لكمالات مادونه ، و أيضاً بمقتضى الحركة الجوهرية التي يقول بها المصنف قده - والحركة متصلة واحدة - جميع الحدود التي في البدايات و الاوساط و النهايات واحدة ، و بهذا القدر يمكن دفع التكفير عن القائلين بالعاد الروحاني فقط ، بشرط أن يتفوهوا بالجسمية ، وان كان هذا القول قصوراً وكفراً عقلياً لان جسم الذي لا بد ان يعتقد به هو الجسم الصوري فليد عن بعالم المقادير و الاشباح ، كمالى المعاني و الارواح ، ثم كيف لا يكون هذا الجسم المذكور حياً ، و من مراتبه الجسم البرزخي و المثالي الاخرى ، ان الدار الاخرة لى الحيوان -

لابشرط شيء أي الجسم بما هو جسم مطلق وإن لم يكن الإطلاق<sup>(١)</sup> قيداً له ، فبعض الجسم بما هو جسم حيوان ، وكل حيوان حي بالذات ، فبعض الجسم حي بالذات ، و ذلك يناقض قولنا لاشيء من الجسم بحي بالذات ، فبطل قولهم كل جسم ميت بالذات ، نعم الجسم بشرط سلب الزوائد عنه ليس بحي .

فإننا نقرر أن نوع الحيوان ماهية حقيقية مندرجة تحت حقيقة الجسم ، و الحياة ذاتية له ، وليست حياة الحيوان بواسطة الطبيعة الجسمية بماهي تلك الطبيعة ؛ وإلا كانت الأجسام كلها حيواناً لا شراً كها في الجسمية فهي بواسطة أمر مقوم لهذا النوع المخصوص من الجسم أعني النوع الإضافي له ، ومقوم النوع الذاتي للجوهر جوهر لا محالة ، فمبدء الحياة<sup>(٢)</sup> في الحيوان صورة جوهرية .

وهكذا نقول : في الجسم النباتي إن النمو والتغذية من الصفات الذاتية لذلك الجسم الذي هو من الأنواع المحصلة للجسم الطبيعي ، وليست حصولها لأجل الجسمية المشتركة ، فله لا محالة صورة نوعية محصلة لماهية الجسم الطبيعي المطلق على سبيل الفصل والتنويع ، وللمادة المخصوصة على سبيل التقويم ، والآثار المخصوصة على سبيل الإفادة؛ فتلك الصورة التي هي مبدء هذه الأفعال والآثار تكونها محصلة للجوهر تحصيلاً وتنويماً و تقيماً هي أولى بأن يكون الجوهر من نفس الجسمية المبهمة الوجود ، و من الجسمية المادية القابلة لتأثيرات ذلك المبدء المسمى بالنفس النباتية ، - وقد سبق في مباحث الصور النوعية ما يدل على جوهرية مثل هذه المبادئ من القاعدة التي وضعناها في هذا الباب - فليرجع إليها من اختلجت في صدره بعد دفنفة .

(١) فإن المطلق المقيد بالاطلاق اعتباري لاجود لها في الخارج ، و جملة فرداً خفياً ليس إشارة الى أنه يجوز أن يقيد بالاطلاق أيضاً ، بل الى أنه يطلق عليه المطلق ، و ان لم يقيد بالاطلاق أو الى أنه في ضمن فرد منه مقيد بالاطلاق - س ر ه .

(٢) البرهان كما ترى إنما يثبت جوهرية النفس ، بمعنى كونها مقومة لنوع جوهرية ، مندرج تحت مقولة الجوهر ، نظير كون المادة الأولى و الصورة الجسمية ، و كذا الصورة النوعية على ما قبل جواهر ، و أما الاندراج تحت مقولة الجوهر بحيث سير بانضمام فصل اليه نوعاً محصلاً من الجوهر فهو متنع . فالصور الجوهرية و كذا الفصول الأخوذة منها ، ليست جواهر بمعنى الاندراج تحت مقولة الجوهر ، و انما هي جواهر بمعنى المقوم للنوع الجوهرية - ط مد .

## الباب الثاني

في ماهية النفس الحيوانية وبيان جوهريتها ومجردها ضرباً من التجرد ، وفيه فصول:

### فصل « ١ »

#### في جوهريتها

قد علمت فيما سبق ما فيه كفاية ولكن سنزيدك هاهنا إيضاحاً ، وذلك أن من الناس من ذهب إلى أن النفس هي المزاج ، ويبدل على فساد براهين :  
الأول أن البدن جوهر أسطقي مركب من عناصر متنازعة متسارعة بطباعها إلى الانفكاك ، والذي يجبرها<sup>(١)</sup> على الامتزاج وحصول المزاج قوة غيرها سواء قلنا : إن العناصر باقية على صورها النوعية كما هو المشهور ، وعليه الشيخ وغيره من العلماء ، أو قلنا :<sup>(٢)</sup> إنها غير باقية ؛ وذلك لأن الكيفيات العرضية أينما حصلت فهي تابعة للصور ، فالنفس سواء كانت متعلقة بمادة مركبة<sup>(٣)</sup> أو بمادة مفردة لا يمكن أن تكون عين

(١) وما قيل من أن النفس موقوفة على المزاج فلو عكس دار من دفع ، بان حدوث النفس موقوف على المزاج وأما المزاج فحفظه موقوف على النفس - س ر ه .

(٢) كما هو مختاره على ما صرح به في أواخر مبحث الجواهر ، و الحق أنها غير باقية بصرفتها وإن كانت باقية بنحو التوسط ، بمعنى أن الأرض المنكسرة مثلاً أيضاً أرض ، كما أن الكيفية باقية ولكن منكسرة الصورة ، فالأرض التي في بدن الإنسان من مراتب الأرض وإن لم تكن صرفة والالكات كقيمتها صرفة ، لأن تعالف الآثار تبع تعالف مبادئها ، و حقيقة هذا على القول بجواز الاشتداد والتضعف في الجواهر ، و تبدل الذات مع اصل محفوظ فيها واضحة - س ر ه .

(٣) هذا ناظر إلى بقاء الصور النوعية ، كما أن قوله مفردة ناظر إلى عدم بقائها -

س ر ه .

الكيفية المزاجية لأن مبدئه الشيء وحالفة لا يكون من ذلك الشيء ، ولا أيضاً يمكن أن تكون صورة من صور العناصر لأن لكل منها آثاراً مختلفة ليست آثاراً للنفس ، فالنفس إذن غير الكيفية المزاجية وغير الصورة الأسطسية التي لواحد من الأسطسات .  
لكن هنا شكوك :

منها : لعل الأسطسات في بدن الحيوان مقصورة <sup>(١)</sup> على الاجتماع و حصول المزاج لا أن جابراً يجبرها على الالتيام أو حافظاً يحفظها أو يحفظ مزاجها . وحله : أن المقصور من الأسطسات المترتبة إنما ينحفظ أمحفاظاً قسرياً إما لعصيان المسلك عن الانشقاق كاحتباس النيران و الأهوية في الأرض قسراً حتى إذا قويت زلزلت الأرض و خسفتها ، و إما في زمان حر كتحا إلى الانفصال مثل الدهن المضروب بالماء ، و معلوم أنه ليست الأجزاء النارية و الهوائية في المنى قد بلغت في القلة إلى حيث تضعف عن الانفصال عن المخالطة ، و لا هناك من الصلابة و عسر الانشقاق ما يمنع تحلل الجوهر الخفيف عنه . و في المنى أرواح كثيرة هوائية نارية إنما يجسبان مع الأرضية و المائية بشيء آخر غير جسمية المنى بدليل أنه إذا فارق الرحم و تعرض للبرد الذي هو أولى بالتجميد رق بسرعة ، و كذلك إن تعرض للحرق أو كان في رحم ذي آفة .

و منها : سلمنا أنه ليس سبب الاحتباس هو القاسر فلم لا يجوز أن يكون السبب صفر الأجزاء و شدة الالتحام ؟ . و جوابه : أن صفر الأجزاء فيما ليس بمنمور في المائع الكثير لا يمنع التفصي كالحال <sup>(٢)</sup> في المنى إذا لم يلتصقه فم الرحم زالت

(١) بنى أن الفلك مثلا بمركة قسرها على الاجتماع قسراً بسببه تحقق الفعل والانفعال بينها زماناً ما ، و حاصل العمل أن احتباس النار و الهواء ها هنا أمالضيق المسلك كما في الزلزلة و لاهناك و أمالنتحقق الفعل و الانفعال في زمان الحركة إلى الانفصال من الخلط ، لكون الأجزاء الباقية بعد القسر من النار و الهواء في غاية القلة ، فتبطؤ حركتها ، كما في الدهن المذكور ، فإنه يتحقق الامتزاز حال حركة الأجزاء إلى الانفصال ، فنقول معلوم الخ ففي الكلام لف و نشر غير مرتب . س و .

(٢) المراد أن مانعية الصنر لا يتصور مع قلة المايح ، و إنما يتصور مع كون النار و الهواء منمورين في المايح الكثير ، و هنا ليس كذلك كما هو حال المنى على التقدير المذكور ، لأن صفر الأجزاء لو منع عن التفصي فهو باق عندهم التمام فم الرحم ✽

(١) خثورته

فإن قلت : لو كانت (٢) درية المنى وهوائيته غالبتين على مائيته وأرضيته لكان المنى صاعداً بالطبع ، وليس كذلك فبطل المقدم . وإن كانت الأرضية والمائية غالبتين جاز أن يجسهما بالقسر .

قلنا : لو كان سبب الاحتباس ذلك لوجب أن يبقى ما فيه من النارية والهوائية عند مفارقة الرحم وتعرضه للبرد .

فإن قلت : لم (٣) لا يجوز أن يقال النارية والهوائية اللتان كانتا في المنى ضدان بالمائية عند تعرضه للبرد لأنهما تفارقان عنه ؟ وإذا لم يخلعا بالمفارقة لم يلزم ما ادعىتموه .

قلنا : فإذن يلزم أن يبقى مقدار حجم المنى زماناً يعتد به سيما عند عدم القواسر الخارجية كحرّ الهواء المطيف به المحلّل له بسرعة ، وليس كذلك .

ومنها : لم لا يجوز أن يكون سبب اجتماع الماء والأرض هو النشف ثم تعلق النار بهما كما يتعلق بالحطب ؟

والجواب : أن النشف إنما يكون عند إخلاء الهواء للماء مكانه الذي وقف فيه لضرورة الخلاء وعدم البذل .

فهب : إن العنصرين الثقيلين اجتماعاً لا لجامع من خارج بل (٤) بمجرّد الاتفاق في إيهاب فينبى أن لا يزول خثورته ، و إذا ذلك علمنا أن السبب عدم السابغ الكثير - س ر ه .

(١) بالناء المثلثة تقيض الرقة - م ر ه .

(٢) حاصل السؤال : أنا سلمنا أن المايح هنا ليس كثيراً حقيقياً ، لكنه كثير بالاضافة الى النار والهواء ، وهو كاف في العبس . وحاصل الجواب انه لو كان سبب العبس ذلك ، لبقى عند مفارقة الرحم ، لبقاء الكثرة الاضافية - س ر ه .

(٣) ناظر الى قوله لوجب الخ - م ر ه .

(٤) ليس كذلك ، بل لما كانت المناسبة شرطاً في العناصر ، ولهذا جعل كل واحد منها مجاوراً لمناسبة في الترتيب المكاني ، خرج الهواء من خلل الارض لسنافرتهما فنشفت الارض الماء المناسب لها لضرورة الخلاء ، كما مر في او اخر السفر الاول في اجرة العلقه في باب الماء - س ر ه .

الميل إلى جهة واحدة فما السبب في اجتماع النارية و الهوائية ؟ و أما تعلق النار (١) بالحطب فليس كما زعمه الناس ممن لا يعرف هذه القوانين فإن النار مما يحدث في الحطب شيئاً فشيئاً على الاتصال فتزول بانقلابها إلى الهواء على التدريج ، وليست هناك نار واحدة متعلقة بالحطب ، بل النيران المتعلقة بالقتلة كالماء الجاري على الاتصال .

و منها : لم لا يجوز أن يكون سبب اجتماع الأسطقسات تحريك الوالدين أو مزاج الرحم ثم يبقى ذلك الفسر زماناً ؟

وجوابه : أن حركة الوالدين وإن كانت تؤدي إلى اجتماع الأسطقسات التي في المنى ، لكن لا بد من سبب لانضمام ما ينضم إلى المنى بعد ذلك حتى يتم الأعضاء الحيوانية ، ولا بد من حافظ لذلك الاجتماع ، وهذا هو الجواب (٢) القوي عن السؤالين السابقين .

و أيضاً : لو لم يكن في المنى فاعل يفعل المزاج و الأعضاء لكن يجب أن يكون العضو المتخلق أولاً هو الظاهر لأن الأجسام إنما تفعل ما تفعل بالجثة لا بالقوة

(١) يبنى انكم جعلتم سبب البقاء و الاجتماع مدة ما التعلق ، كالتعلق بالحطب في النار ، فان النار باقية مجتمعة مع الحطب مدة بسبب التعلق ، و هذا باطل ، لان النار المتعلقة به لا بقاء له ، بل يتجدد آناً فآناً ، على نعمت الاتصال ، كما ترى في اصول الشعل ، فلا تتمكن النار الاولى من البقاء ، حتى يحصل المزاج ، فان المزاج تحتاج الى الحركة الاستحالية ، كما الى الحركة الاينية في اجزاء المترج - س و .

(٢) أمي بصيغة التثنية ، مع أن الاسئلة الماضية ثلاثة ، لاحاقه الثاني بالاول ، كما قال في صدر الثاني ؛ سلمنا فانه صريح في ابتناؤه على الاول ، والحاصل ان جامع أجزاء أصل المادة شيء آخر ولكن جامع الاجزاء المنضمة اليها ، و العلة البقية لجمع الاول نفس المولود ، أي طليعة منها ، وهي الطبع الذي لا بشرط ، و في الحركة و ان لم يكن الطبع الواقف من مراتبها ، و كون هذه الافعال و ما بعدها من نفس المولود . و باطن ذاتها الملكوتية ، لامن امر خارج غير خفي ، اذ لا يخفى أن جميع الاثار الظاهرة في البسائط و المركبات الناقصة و التامة المعدنية عن امور داخلية مختصة هي القوى و الطبائع ، فكيف يتزلزل القاعدة في النبات و الحيوان ؟ و البادى هنا أتم و أقدر و أكمل و أشعر ، و مع ذلك فالكل بقدرته الله تعالى ، لان البادى مفارقاتها بجهاتها النودانية درجات قدرته ، و فاعليتها مراتب فاعليته ، و عند الوجوه للمحي القيوم - س و .



و من جهة المماسّة والانضمام ، و الأقرب مكاناً أسبق حدوثاً من الأبعد ، و التالي يهبط بالاستقراء فكذا المقدم ، و ذلك لأنّ أوّل الأعضاء تمكّوناً هو القلب . و أيضاً كثير من الحيوانات يحدث لابلتوالد .

و منها : أنّ هذا الاجتماع قد لا يحتاج إلى سبب حافظ ، والدليل عليه بدن الميت حيث يبقى بعد مفارقة النفس عنه زماناً و ليس هناك حافظ ، فلو كان الحافظ هو النفس لوجب أن يتفرّق الأجزاء عند الموت .

والجواب : (١) أنّ لأجساد الحيوانات المفارقة عنها نفوسها قدراً من العناصر الكثيفة و شكلاً و لوناً لا يحتاج إلى حافظ نفسي كما لا يحتاج البناء في انحفاظه وتماسك أجزائه إلى حافظ غير يبوسة المنصر ، والذي كانت النفس حافظة إيّاه ليس هذا الباقي من جسد الحيوان ، بل قدر آخر و مزاج آخر مالم يتغيّر و لم يفسخ لم يعرض الموت ، والنفس ليست من الأسباب القريبة الموجبة لهذا اللون و الشكل الباقيين ، بل هي كفاعل بعيد يؤدي ضرب من تحريكه إلى هذا الشكل واللون كالبناء و الباني ، ثمّ الحافظ لذلك سبب آخر قد يوجد في بدن الحيوان و غيره فينحفظ في مدّة في مثلها يمكن أن يتحرك العناصر تمام حركات الاقتراق والتلاشي سريعة إذا كان الانقمار قليلاً أو بطيئة إن كان كثيراً ، ويسبق إلى الانفصال ما شأنه أن يسبق كالجوهر الناري و الهوائي ، و يتأخّر (٢) ويبطئ ، ما شأنه التأخّر و البطؤ كالأرضي و المائي بل يجب أن يتوسط زمان لحركة الانفصال ، ولم يجب أن يكون ثبات الميت زماناً قليلاً بحسب الحسّ دليلاً على أنّ اجتماعه وقع بلا جامع على أنّك إن حققت لم تجد الشخص وقد فارقت الحياة في أن من الآتات على أمر أو حال كان عليه في حال الحياة .

(١) والحق أن يقال : لا يقطع علاقة النفس بالكلية ، بل مادام اثر البدن باقياً باقية ، و على هذا يحصل ماورد من زيارة المقابر ، و هذا أوفق بمنهـب المصنّف قدّه ، فكما أن مقام الطبع البدني في الحدوث من مراتب النفس و اشراق و طليعة لها ، كسخونة و تحمر يحصلان من نار عظيمة في فحم ، كذلك في الزوال كحرارة بقيت في الجدران من الشمس بعد الغروب ، وليؤخذ النار و الشمس في مثالنا هذا لا بشرط بحيث يكون الشعاع و السخونة من صغعها و ظهوراً لهما لا شيئاً على حياهما - س ر ه .

(٢) في بعض النسخ بالواو و هو أولى و ان كان أو فهو لمنع الغلو - سره ..

و منها : أن النفس لا يحدث إلا عند استعداد المادة له وذلك الاستعداد لا يحصل إلا بحدوث المزاج الصالح ، فإن المزاج من العلل المعدة للنفس ، والعلّة المعدة وإن كانت علّة بالعرض لكنها متقدمة بالطبع ، فإذا كان تكوين النفس علّة اجتماع العناصر ، فكيف تتقدم النفس على ما يجب تأخرها عنه أعني اجتماع العناصر الذي يتقدم عليها بالطبع ؟ وأجيب عن هذا الإشكال : بأن الجامع لأجزاء النطفة نفس الأبوين ، ثم إنه يبقى ذلك المزاج في تدبير نفس الأم إلى أن يستعد لقبول نفس المولود ، ثم إنها تصير بعد حدوثها حافظة له وجامعة لسائر الأجزاء بطريق إيراد الغذاء .

و اعلم أن المتأخرين قد اضطرب كلامهم في أن الجامع لأجزاء البدن هل هو بعينه الحافظ لها ولمزاجها أم لا ؟ و في أنه نفس المولود أم نفس الأبوين ؟ فذهب الإمام الرازي إلى أن الجامع نفس الأبوين قبل حدوث نفس المولود ، وبعد الحدوث تصير هي حافظة له ، وجامعة لسائر أجزائه بالتغذية كما ذكر . ونقل هو أيضا في بعض رسائله المشتملة على أجوبة مسائل المسعودي أنه لما كتب بهمنيار إلى الشيخ و طالبه بالحجة على أن الجامع للعناصر في بدن الإنسان هو الحافظ لها ؟ قال الشيخ : كيف أبرهن على ما ليس ، فإن الجامع لأجزاء بدن الجنين نفس الوالدين ، والحافظ لذلك الاجتماع أوّلاً القوة المصورة لذلك البدن ثم نفسه الناطقة ، وتملك القوة ليست واحدة في جميع الأحوال ، بل هي قوى متعاقبة بحسب الاستعدادات المختلفة لمادة الجنين . قال : « و بالجملة فإن تلك المادة تبقى في تصرف المصورة إلى أن يحصل تمام الاستعداد لقبول النفس الناطقة فحينئذ توجد النفس ، هذا ما ذكره .

و أورد عليه أوّلاً بأن الحكماء جعلوا المصورة والمولدة وغيرهما قوى للنفس والآلات لها ، والنفس حادثة بعد المزاج و تمام صور الأعضاء<sup>(١)</sup> كما هو مذهب المعلم الأوتل

(١) هذا ليس بسديد ، لأن المورد أوردته على القائل بالحدوث ، مع أن قدم النفس باطل لحدوثها . انما قالوا بهذا لقوله صلى الله عليه وآله خلق الارواح قبل الاجساد بالفى عام ، فحملوا العام على الزمان في السلسلة العرضية الزمانية ، مع أن المراد العام الربوبى في السلسلة الطولية الدهرية من الجبروت والملكوت ، وأيضاً قالوا : به آخذاً لما ورد في الشرع من أخذ المهد والبيثاق ، لكن هذا أيضاً على طور آخر . ويرد على هذا أيضاً

و المشائين ، فالقول بإسناد تصوير الأعضاء وحفظ المزاج إلى المصورة قول بحدوث الآلة قبل ذي الآلة ، وفعلها بنفسها من غير مُستعمل إياها وهو ممتنع جداً ؟  
 و أمّا ما ذكر في التفصّي عن هذا تارةً بعدم تسليم حدوث النفس لجواز<sup>(١)</sup> قدمها كما نقل عن بعض الأقدمين . و تارةً بحدوثها قبل البدن كما هو رأي بعض الملتبّين . و تارةً بعدم جعل المصورة من قوى نفس المولود بل يجعلها من قوى النفس النباتيّة المغايرة لها<sup>(٢)</sup> بالذات كما هو رأي البعض . و تارةً بتصويرها من قوى نفس<sup>(٣)</sup> الأم ، فشيء من هذه الوجوه لا يضمن ولا يغني .

وثانياً : بما افترض به محقق الإشارات في شرحه : بأنّ ما نقل في تلك الرسالة عن الشيخ يخالف ما قاله في الفصل الثالث من المقالة الأولى من علم النفس في الشفاء وهو قوله : فالنفس التي لكل حيوان هي جامعة أسطقسات بدنه ومؤلفها و مرّكبها على نحو يصلح معه أن يكون بدنًا لها ، وهي حافظة لهذا البدن على النظام الذي ينبغي . و بأنّ تفويض التدبير من قوّة بعد مدّة إلى قوّة أخرى كنفس المولود غير معقول في الأفاعيل والتدابير الطبيعيّة و إنّما يجري أمثال هذا بين فاعلين غير طبيعيين يفعّلان بإرادة<sup>(٤)</sup> متجدّدة . ثمّ أجاب عن أصل هذا الإشكال : بأنّ نفس الأبوين تجمع بالقوّة الجاذبة أجزاءً غذائيّة ثمّ تجعلها أخلاطاً وتفرز عنها بالقوّة المولدة مادة المنى و تجعلها مستعدّة لقبول قوّة من شأنها إعداد المادّة وتصويرها إنساناً بالقوّة ؛ وتلك القوّة صورة حافظة لمزاج المنى كالصور المعدنيّة ثمّ إنّهُ يتزايد كمالاً في الرحم بحسب استعدادات تكتسبها هناك إلى

• أول ما ورد على الأول . و أيضاً يلزم التعميل . و أيضاً يلزم التخصيص بلا مخصص في اختصاص وقت خاص بالحدوث ، بخلاف ما إذا كانت النفس حادثة بحدوث البدن - س ر • .

(١) هذا الجواب يستلزم تفويض الفاعل الطبيعيّ تديره إلى غيره ، وهذا يتمّ بالفاعل

الصناعي دون المجهول كما سيجيء - س ر • .

(٢) هذا أيضاً واه جداً إذ لا تسلط لتلك النفس على مالا علاقة طبيعيّة بينها وبينه ،

فهو كاستخدام نفس زيد بالقوى الععالة في بدن عمرو - س ر • .

(٣) التقييد لاجل أن ذلك غير معقول أيضاً فسي من يفعل بإرادة ثابتة قديمة -

س ر • .

أن يصير مستعداً لقبول نفس أكمل يصدر عنها مع حفظ المادة الأفعال النباتية ، فيتكامل المادة بتربيتها إياها ؛ وهكذا إلى أن يستعد لقبول نفس أكمل يصدر عنها مع ما تقدم الأفعال الحيوانية أيضاً فيتم البدن و يتكامل إلى أن يصير مستعداً لقبول نفس ناطقة يصدر عنها مع جميع ما تقدم النطق ؛ وتبقى مدبرة للبدن إلى أن يحل الأجل . وقد (١) شبهوا تلك القوى في أفعالها من مبدئ حدوثها إلى استكمالها نفساً مجردة بحرارة تحدث في فحم من نار مشتعلة تجاوزه ثم تشتد الحرارة النارية في الفحم فيتجمد ثم يشتعل ناراً ؛ فمبدئ الحرارة الحادثة في الفحم كذلك الصورة الحافظة ؛ و اشتدادها كمبدئ الأفعال النباتية ؛ وتجمدها كمبدئ الأفعال الحيوانية ؛ واشتعالها ناراً كالناطقه فجميع هذه القوى كشيء واحد متوجه من حد ما من النقصان إلى حد ما من الكمال ، و اسم النفس واقع منها على الثلاث الأخيرة فهي على اختلاف مراتبها نفس لبدن المولود، و يتبين أن الجامع للأجزاء الغذائية الواقعة في المنيين هو نفس الأيوين و هو غير حافظها والجامع للأجزاء المضافة إليها إلى أن يتم البدن إلى آخر العمر و الحافظ للمزاج هو نفس المولود . وقول الشيخ إنها واحد لهذا الاعتبار ، و قوله إن الجامع غير الحافظ بالاعتبار الأول انتهى .

أقول : ما ذكره كلامتين إلا أن فيه إشكالا لا ينحسم ولا ينتجح إلا بطريقتنا من إثبات

(١) التشبيه بالنار المذكورة و ان ناسب سياق المصنف قده من كون النفس ذات مراتب أوليها الطبع و أخيرتها ماشاء الله تعالى ، إلا أنه لا يلائمه المتقدم من كلماته كقوله مستعد لقبول نفس أكمل ، ولا يلائمه أيضاً انكار الحركة الجوهرية . أقول : قول المحقق قده كانه شيء واحد و استعماله لفظي النقصان والكمال حيث أن المتباينين ليس أحدهما ناقصاً من الآخر و الآخر كمالاً له ، بل لا بد أن يكونا كضوء ضعيف وضوء شديد ، و غير ذلك من اشاراته مما ينبه على ذلك السياق . وأما انكاره الحركة الجوهرية فمحمول على ثبات وجه الله تعالى في كل شيء الذي هو باطن الذات لها ، فان ما هو لم هو ، واطلاق الجواهر على الذات ليس بعزيم في كلامهم و كلام غيرهم ، و لما كانت عباراته في شرح الاشارات و غيره ناصة على أصالة الوجود فلوعبر عن الجزء الثالث في النفس بل في العالم الكبير بالوجود لكان حسناً أيضاً ، و معلوم أن تجوهر الشيء و تدوته على هذا المنهـب بالوجود - س و - .

الاشتداد في الجوهر فإن ما ذكره يحتمل (١) وجوهاً :

أحدها أن هذه الأفعال المتعددة من الحفظ للمزاج والتنمية والتحريك الإرادي والنطق صادرة من مبدئ واحد بالعدد له قوى متعددة متعاقبة في الوجود فيلزم عنه حدوث النفس الناطقة عند حدوث النطفة وكونها معطلة مما سوى الأفعال الجمادية ، وهذا ليس بصحيح على مقتضى القواعد الحكمية ولم يذهب إليه أحد من الحكماء .

و ثانيها أنها تصدر من مباد متعددة متخالفة الذوات متفاضلة في الكمال ؛ وهذا يوجب ما ذكره و أبطله من تفويض الفاعل الطبيعي تديره في مادة إلى فاعل آخر يخالفه ، وإن زعم (٢) أن الصورة السابقة تفسد عن المادة ، وتتكون الصورة اللاحقة بواسطة تكامل المادة ، فيرد عليه أن فعل القوة السابقة ليس إلا الحفظ والتقويم والتكميل ، ومحال أن تكون القوة الطبيعية التي شأنها تقويم المادة مما يوجب (٣) فسادها وإبطالها ، أو يجعلها

(١) لا يخفى على الناظر الخبير أن الكلام المنقول من المحقق الطوسي نص في اشتداد الجوهرى . ولا يحتمل شيئاً من الوجوه الثلاثة التي ذكرها المصنف قده فانظر فيه حق النظر - ل ر .

(٢) الفرق بين هذا الشق والشق الثاني أن الصور في الثاني كانت باقية و فوضت أحدها تديرها الى الاخرى ، و صارت هي نفسها معطلة ، و في الثالث الصورة صارت فاسدة و تكونت صورة اخرى باشرت فعلها و فعل نفسها . و لا يخفى ان هنا شقاً آخر ، وهو أن تكون الصورة السابقة باقية عند ورود اللاحقة و لا تفوض فعلها الى اللاحقة بل تؤل كل أثر الى مبدئ يناسبه ، فما لم يبطل هذا الشق أيضاً لم يلزم المطلوب ، و هو أن يكون مبدئ هذه الآثار شيء واحد ذو مراتب مختلفة بالشدة والضعف متصلة اتصالاً معنوياً ، لأن هنا مبادئ دفعية الحصول ذوات مفاصل . لكن لما كان هذا الشق واضح البطلان لم يتعرض له ، لان تلك الصور لما كانت متدرجة في الكمال من كاملة الى اكمل من اكمل و هكذا لا بد أن يصدر من كل منها ما يصدر من سابقه ، مع انه يبطل هذا و بعض ما سبق من أن المادة الواحدة لا بد لها من صورة واحدة ، و الجنس الواحد فصله واحد ، والمعلول الواحد علتة واحدة - س ر .

(٣) اي يوجب فساد المادة الثانية المصورة بالصورة .

ان قلت : في المعطوف بكلمة أو أيضاً فساد المادة متحقق فكيف المقابلة ؟

قلت : في المعطوف عليه جعل القوة موجبة لفساد المادة ، وفي المعطوف جعلها موجبة

بحيث تستحقّ بالإعداد لقبول ما يفسدها ويبطلها بالتضاد ، فهذا ينافي كون المنى بصورته التي

✚ ليلزوم الفساد ، وكلمة أو للاضراب ؛ وضير تفسد ما راجع الى القوة ؛ والمنظور اليه في الحقيقة فيه فساد القوة نفسها ، والمعنى بل يجعل القوة مادتها مستعدة لقبول ما تفسد نفس القوة .

ان قلت : السائل لم يبين الفساد و لم يجعل الصورة مفسدة ، فنظوره أن الامور الخارجة تفسدها كما تفسد الصورة المادية في الانقلابات ، فليكن في النفس من هذا القبيل .

قلت : ان مانحن فيه من قبيل الحركة و الاستكمال لامن باب التفسد بالامور الخارجة و الداخلة كما قال : فهذا ينافي كون المنى الخ . قال الشيخ : ان كون الشيء من شيء على وجهين :

أحدهما بمعنى ان كون الاول انما هو ماهو ؛ بانه بالطبع يتحرك الى الاستكمال بالثاني كالصبي اذا صار رجلا لم يفسد ، و لكنه استكمل لانه لم يزل عنه أمر جوهرى ولا عرضى الا ما يتعلق بالنقص ، وبكونه بالقوة بعد اذا قيس الى كمال الاخر .

والثاني بان يكون الاول ليس طباعه أنه يتحرك الى الثاني مثل الماء يصير هواء ، فان حصل فيه الجوهر الذى للاول بينه فى الثاني ، والقسم الثانى لا يحصل الذى فى الاول بينه للثانى بل جزء منه ، و يفسد ذلك الجوهر . و قد نقل هذا عن الشيخ فى السفر الاول فى العقل و المعقول .

و بالجملة كل صورة نوعية فى مادة شأنها تقويم تلك المادة وتحصيلها ، وفى المركب كذلك مع حفظ تركيبها و مزاجها ، لا افساد المادة و اعداد مادة لقبول ما يفسد تلك الصورة . و أيضا لو كان هنا كون و فساد لزم كون الغير الشئ من الاكوان و الفسادات محصورة بين حاصرين ؛ و لزم تنالى الانات و الانيات ؛ لان الفساد والكون عندهم دفيان ، والكلام فى مراتب كل نفس كالكلام فى التبدل من نفس الى نفس ؛ فكما أن التبدل من النفس النباتية الى النفس الحيوانية بالفساد والكون كذلك التبدل فى مراتب كل نفس ، كما فى النفس النباتية التى قريبة الافق من الجراد كما فى الطحلب ، و التى قريبة الافق من الحيوان كالنحل . و كما فى النفس الحيوانية التى للخراطين و التى للمسوخ ، و فيما بين مراتب شتى ؛ و الطبيعة لا تطفر عنها . و اما حديث القسر فهذا ليس منه اذ فى مواضع القسر لا يبقى المادة القريبة بل تفسد كما فى قطع النبات و حرق الحيوان أو غرقه مثلا ، و هنا المادة على حالها ولو كان فى الترقيات الطولية قسريات لكان القسر دائما أو أكثر كما لا يخفى و هما محالان فاذا المحرك المعيد غير المزاج و هذا نظير الطبيعة المعيدة للحالة الطبيعية بعد زوال الحالة القسرية و هى غير الحالتين - س ر ه .

فيه بصدور الاستكمال ، ولو كان كذلك لوجب أن تكون القوى النباتية و الحيوانية والنظرية متضادة ، وليست كذلك بل هي متفاوتة متفاضلة في الكمال الوجودي ، كل سابق منها متوجه إلى اللاحق توجه الشيء إلى كماله ، وتشبهت الفعل إلى غايته ، وغاية الشيء علة تمامه لاعلة بطلانه ، فلما بطلت الشقوق الثلاثة فثبت أن الجوهر الصوري مما يشتد في وجوده ويتكامل في تجوهر ذاته ، ويتطور في أطواره ، ويستو في الدرجات الطبيعية والنباتية والحيوانية والبشرية إلى ما شاء الله تعالى . وقد علمت من تضاعيف البيان فيما سبق أن الأفاعيل الذاتية متوجهة بالذات إلى ما هو خير و كمال ، ولا يتوجه شيء من الأشياء في سلوكه الطبيعي نحو شيء منافي له مضاد إياه إلا بقسر قاسر أو قاطع طريق له من خارج ، بل الكشف و البرهان قد أوجبا أن الأشياء كلها طالبة للخير الأقصى والنور الأعلى جل مجده ، ولنعد إلى ما كنا فيه .

البرهان الثاني على مغايرة النفس للمزاج ، إنه لا شك أن النبات و الحيوان متحركان من تلقاء أنفسهما إلى كمالتهما في الكم والكيف ، ولامحالة أن الحركة تقع في أمرجهما أيضاً لأن المزجة تابعة للمترجات ، فالمزاج يبدل عند الحركة ، والمحرك باق غير متبدل ، فالمزاج ليس هو ذلك المحرك . و أيضاً فلا بد أن البدن الذي يسوء مزاجه بمرض وشبهه ، قد يعود إلى المزاج الصحيح ، ولا بد له من معيد ، وليس هو المزاج الصحيح الذي قد بطل ، ولا المزاج الفاسد ، فإن ذلك المحرك المعيد غير المزاج ؛ وليس خارجاً عن جسم الحيوان ، لأنه لو كان مفارقاً فهو لا يفعل إلا بواسطة قوة جسمانية كما عرفت ، وإن لم يكن مفارقاً فهو لا يفعل إلا بمشاركة الوضع<sup>(١)</sup> أو بالجسمية المشتركة ، وهما باطلان . أما الثاني فظاهر كما مر . وأما الأول فلما<sup>(٢)</sup> يعرف بأدنى تأمل من أنه ليس اغتذاء الحيوان ونموه وتوليده بقسر قاسر ، فيكون بقوة فيه ، وهو المطلوب .

(١) التردد على سبيل منع الغلو ، فانه لو فعل بالجسمية المشتركة لكان فعله بمشاركة الوضع أيضاً - س ر .

(٢) بهذا التاويل كما يظهر بطلان الاول يظهر بطلان الثاني ، الا أن يكون المراد بالثاني هو الجسمية المشتركة من الحيوان الذي هو متحرك في مزاجه ، لا أن المنفصل من الحيوان يحركه بالجسمية المشتركة فتدبر - ل ر .

البرهان الثالث لو كان المحرك هو المزاج لما حدث الإعياء لأن الإعياء إنما يكون بسبب حركة طارية على الجسم على خلاف ما يقتضيه طبعه ، وليس يمكن أن يقال أن طبائع البسائط تقتضي حركة خلاف ما يقتضيه امتزاجها ، لأن فعل الطبائع بعد امتزاجها يجب أن يكون من جنس فعلها حال بساطتها ، ولا يختلفان إلا بالقوة والضعف ، فإنه لو كان مقتضى المزاج مقابلاً لمقتضى الطبائع ، لكانت تلك الطبائع تقتضي أمرين متقابلين وذلك ممتنع . فلو كان محرك الحيوان هو مزاجه لما حدث الإعياء ، ولما تجاوز مقتضى النفس ، ومقتضى الطبيعة عند الرعدة ، فلذلك قال الشيخ في الإشارات : إن الحيوان متحرك بشيء غير مزاجه الذي يمانعه كثيراً حال حركته في جهة حركته بل في نفس حركته ، قال الشارح المتقدم : يريد بقوله حال هذه الحركة - البطؤ والسريعة - كما في الإعياء ، فإن المزاج يمانع كون الحركة سريعة كالأإنسان إذا أراد رفع قدمه ، فجبهة الحركة الإرادية هي الفوق ، وعند الإعياء لا يكون الحركة سريعة . ويريد بقوله في جهة حركته ممانعة النفس والطبيعة كما في الرعدة ، لأن النفس تحركها إلى فوق والمزاج إلى أسفل ، فيتركب الحركة منهما . ويريد بقوله في نفس حركته إن الإعياء ربما ينتهي إلى حيث لا يقوى النفس على التحريك أصلاً .

وقال الشارح المحقق : المراد بحالة الحركة وقت الحركة ، والمزاج قديم مانع في جهة الحركة ، كما إذا صعد الإنسان على جبل فإنه يريد الفوق ، ومزاج مدته لغلبة الثقلين تقتضي السفلى ، والمراد بقوله في نفس حركته إن المزاج يقتضي السكون على وجه الأرض لمقتضى الثقل المذكور ، والنفس قد تريد الحركة على وجه الأرض ، ورد ما ذكره في باب الرعدة ، بأنها لا يتركب من هاتين الحركتين فقط ، بل ومن كل حركة في جهة تريدتها النفس ؛ ومن كل حركة في مقابل تلك الجهة تحدث من امتناع العضو عن طاعة النفس ، فإنه إذا أحدث محرك ميلاً إلى جهة وعارضه مانع أحدث ذلك المانع ميلاً إلى مقابل تلك الجهة .

البرهان الرابع إن الإدراك الحسي في هذا العالم لا يكون إلا بتكيف الآلة بكيفية من باب المحسوس ، فاللمس لا يتحقق إلا مع استحالة مزاج العضو اللامس ،



فالمدرك لتلك الكيفية إن كان المزاج ؛ فذلك إما أن يكون المزاج الذي قد بطل وهو ممتنع ، أو الذي حدث وهو أيضاً ممتنع ، لأن المزاج الصحيح الأصلي لا يدرك ذاته فكيف يدرك المزاج الغريب المتجدد ذاته ؟

و بالجمله الإحساس يستدعي الأفعال والشيء لا ينفعل عن نفسه ، فإذن لا بد في الإحساس من شيء باق عند توارد الحالتين ليحصل الشعور بذلك التغيير والمزاج غير باق. البرهان الخامس إن الحيوان قد يتحرك في مزاجه ، إما عن الأشتداد إلى الضعف أو عن الضعف إلى الأشتداد ، ولا شك أن المتحرك<sup>(١)</sup> غير المتحرك فيه ، فالمتحرك في المزاج غير المزاج .

البرهان السادس من العرشيات قد علمت أن الإدراك عبارة عن وجود المدرك بالفتح للمدرك بالكسر ، فنقول : لو كانت النفس هي المزاج ، لزم أن يكون العرض موجوداً لنفسه ، والتالي محال فالمقدم مثله ، وأما بيان الملازمة : فلأن النفس تدرك المزاج والمزاج لأنه كيفية ملموسة تكون عرضاً ، فلو كانت النفس هي المزاج فيكون العرض موجوداً لذاته ، وأما بطلان التالي فلأن وجود العرض في نفسه هو وجوده لموضوعه لالذاته فليس إذن المدرك هو المزاج بل موضوع آخر ، وليس ذلك هو الجسم المطلق لأن ذلك ممتنع ، وإلا لكان كل جسم دراكاً . ولا أيضاً الجسم العنصري وإلا لكان كل جسم عنصري دراكاً ، وهو خلاف الواقع ، فإذن القوة التي تدرك المزاج شيء غير المزاج ، ولا الجسم الذي قام به المزاج ، بل شيء غيرهما ، وهو المطلوب .

البرهان السابع إنا سنقيم البراهين على مجرد النفس الحيوانية و القوة الخيالية<sup>(٢)</sup> عن الأجسام العنصرية والطبيعية ، والتجرد فوق الجوهرية ، فبطل كون النفس مزاجاً .

(١) والظاهر المعرك بدل المتحرك في الموضعين فإن المتحرك هو البنن

فتفطن - ل ر ه .

(٢) عطفاً إشارة إلى أن النفس الحيوانية مجردة بحسب القوة الخيالية لا بحسب الليس كعصر الحيوانات التي لها الليس فقط . ثم إن ما سبق من أنا لا نستدل بالتجرد على الجوهرية كما فعله المتأخرون هو التجرد العقلي . وهنا وقع الاستدلال بالتجرد البرزخي الخيالي ، فلا منافاة و إن لم يشل هذا أيضاً جميع النفوس كالنباتية - س ر ه .

اعلم أن من الناس من حاول إبطال كون المزاج نفساً بطريق آخر، وهو أن مزاج العضو البسيط مشابه لمزاج جزئه، فلو كان المشكل مزاجه لكان شكل الكل وشكل الجزء واحداً، والتالي باطل فكذا المقدم.

واعترض عليه بعض الفضلاء بأن المشكل عندهم هو القوة المصورة، وهي قوة سارية في محلها؛ وجزئها مساو لكلها في الماهية فيعود المحال في القوة المصورة ما ألزم في (١) المزاج، وكذلك أيضاً يلزمه أن يكون شكل جزء (٢) الفلك مساوياً لشكل كله.

أقول: أما القوة المصورة فهي وإن كانت سارية في العضو لكن فعلها للتصوير ليس بالاستقلال، بل طاعة وخدمة للنفس، فتفعل التشكيل في الأعضاء بحسب أغراض النفس وحاجاتها، وأما فعل القوى البسيطة التي تفعل الكرات، فلاجل أن القوة الواحدة إذا اقتضت في مادة واحدة مقداراً معيناً وأفادت شكلاً كان مقتضاها من الأشكال الكروية فإذا سبق شكل الكروية للكل يمنع ذلك أن يكون للجزء شكل آخر للاتصال (٣) الواقع فيها. وقال أيضاً: لو كان المحرك قوة مزاجية تحركت إلى جهة واحدة فإن المزاج

(١) من وحدة شكل الكل والجزء، وكلية ما يدل للمحال و خبر مبتدأ

محذوف - س ر ه .

(٢) لأن الشكل هو طبيعة الفلك وهي واحدة، وليس لها شعور وإرادة وسنوح

اعراض كالمصورة والمزاج؛ فيلزم أن يكون كل جزء من الفلك كرة وليس كذلك

س - ر ه .

(٣) يعني ليس هاهنا بالحقيقة بعض و بعض بل متصل واحد؛ والاتصال الوجداني

مساوق للوحدة الشخصية، فإذا تشكل الموضوع بشكل يمنع ذلك أن يكون للجزء شكل

آخر نعم لو انفصل جزء من الفلك عنه لكان كرة. لكن لا ينفى أنه يمكن أن يقال

بذلك في المزاج أيضاً، فنقول هو المشكل لكن إذا أفاد شكلاً للكل يمنع ذلك من

أفادته للجزء.

ان قلت: ان موضوع المزاج ليس بسيطاً فان صور العناصر باقية في المواليد، وليس

اتصال حقيقي فيها لوجود المفاصل بتصفر الاجزاء و تماسها .

قلت: الكلام في السادة القرية كالعصية و العظمية أو نحوها، وهي واحدة

لا البعيدة و الافلايم الدليل لجواز تفاوت الشكل بتفاوت القابل - س ر ه .

الواحد مقتضاه واحد . واعترض عليه الفاضل المذكور : بأن هذا أيضاً منقوض بالقوى النباتية ؛ فإن كلامها واحدة تفعل أفعالاً كثيرة كذلك ها هنا .  
أقول والجواب بمثل ما مر ، فإن القوى النباتية تفعل أفعالاً مختلفة على حسب أغراض النفس . فبهذه البراهين <sup>(١)</sup> التسعة المذكورة ظهر أن النفس الحيوانية ليست قوة <sup>(٢)</sup> مزاجية كالصور المعدنية ، مع أن المعدنيات أيضاً ليست آثارها و لوازمها إلا بصور جوهرية غير أمزجتها .

## فصل (٢)

في بيان تجرد النفس الحيوانية ، وعليه براهين كثيرة

منها أن الحيوان قد يتزايد <sup>(٣)</sup> أجزاءه تارة ، وتنقص أخرى بالتحليل ، فإنه ما من بدن حيواني إلا و مستولي عليه الحرارة الغريزية والأسطقسية الداخلتان ، وحرارة الحركة والهواء المطيف به ، سيما عند اشتداد الصيف بارتفاع الشمس ، وذلك الحيوان باق بشخصه في الأحوال كلها فعلمنا أن هويته مغايرة للبنية المحسوسة .

(١) و يعلم أن غالب المقدمات المأخوذة في هذه الحجج مقدمات طبيعية أو طيبة مأخوذة من علومها على نحو التسليم و الأصول الموضوعة بيانها على الفن الذي اخذت منه - ط مد .

(٢) أى ليست مزاجاً و إنما عبر بالقوة لاطلاق القوة الفعلية على الاعراض أيضاً كالحرارة فانها مبده التغير كما مرفى مرحلة القوة و الفعل ، و عبر ببناء النسبة من باب نسبة العام الى خصوصياته كاطلاق الجوهر الصوري على الصورة ، فالهولاءنى على الهولوى ونحوها تمييزاً لذلك العام أو من باب التجريد البدعى .

و قوله كالصور المعدنية من باب التشبيه بالفضة ، و هذا أدل دليل على ما قلناه -

س ر ه .

(٣) و هذا ما أشار اليه المحقق الطوسى قده في التجريد بقوله : و غير المتبدل غير المتبدل . و اعترض المحقق القوشجى عليه بأن هذا جار في النفس الحيوانية فتكون مجردة فالدليل اعم من البدعى فاسد ، لان البدعى أيضاً عام لان بناء المعاد الجسماني على تجرد النفس الحيوانية بحسب القوة الغالية ، وبدون هذا لا يمكن اثباته ، ولكنه لم يخطر بباله هذا الانتباه وليس ملائماً لمذاقه - س ر ه .

ومنها أن البهائم تدرك هوياتها الإدراكية ، و كيف لا وهي تهرب عن المؤلم و تطلب اللذيذ ؛ و ليس هربها عن مطلق الألم ؛ أما أولاً فلأن المشهور إنها لا تدرك الكليات ، ولو أدركتها لكان ما نحن بصدده ألزم . وأما ثانياً فلأنها لا تهرب عن ألم غيرها مع أن ذلك أيضاً ألم . فهي إذن تهرب عن ألمها ، فهو يقتضي علمها بأنفسها وذلك يقتضي تجردها بوجهين :

أحدهما أن العلم يقتضي ثبوت الشيء المدرك بالفتح للشيء المدرك بالكسر ، و الصورة التي تحمل المادة وجودها للمحل لا لنفسها ، و كل ما وجوده <sup>(١)</sup> لنفسه مجرد عن المحل فالمدرك لذاته مجرد عن المحل . وثانيهما أن علم الحيوان بهويته دائم وليس بمكتسب بالحس ، و علمه بأعضائه الظاهرة والباطنة ليس كذلك ، فهويته <sup>(٢)</sup> مغايرة لأعضائه . أما الصغرى فلأن العلم بوجود النفس لو كان مكتسباً ، لكان إما <sup>(٣)</sup> بالحس و هو باطل ، فإن الحس لا يحس بنفسه فكيف بما هو آلة لها ، و مستعملة إياها . و أيضاً <sup>(٤)</sup> ربما يعلم ذاته عند ما لا يحس بشيء أصلاً ، و إما بالفكر فلا بد من دليل ، و الدليل إما علة النفس أو معلولها ، والأول باطل ، لأن علة النفوس شيء أجل من أن يحيط به علم الحيوان . و أيضاً أكثر <sup>(٥)</sup> من الناس يعرفون أنفسهم و إن لم يخطر ببالهم

(١) أي وجرده بالفعل فلا يرد الهبولي إذ ليس لها وجود بالفعل الا فعلية القوة -

س ر ه .

(٢) ان قلت : النتيجة لهذا القياس ان علمه بهويته مغاير لعلمه بأعضائه لاما ذكره .

قلت : قد ثبت أن العلم و المعلوم بالذات متحدان بالذات - س ر ه .

(٣) ان قلت : هذا الكلام في قوة أن يقال لو كان مكتسباً بالحس لكان إما

بالحس ، لانه نقيض قوله و ليس بمكتسب بالحس و هو باطل .

قلنا : هذا نقيض لكلا الجزئين لان قوله علم الحيوان بهويته دائم بمنزلة قوله ليس

بمكتسب بالحس وبغيره ، اذا المكتسب ليس بدائم كما لا يخفى . فقوله : و ليس بمكتسب بالحس

من باب ذكر الخاص بعد العام - س ر ه .

(٤) كما في الهواء الطلق على ما سئذ ذكره - س ر ه .

(٥) ان قلت : الكلام في النفس الحيوانية . قلت : اذا كان الانسان كذلك فالحيوان

بطريق أولى ، مع أن أكثر الناس لاتفاوت بينهم وبين الحيوانات -

علّة أنفسهم ، و الثاني أيضاً باطل ، لأنّه إمّا أن يكون الوسط في الاستدلال هو الفعل المطلق ، أو فعله المضاف إليه ، فإن اعتبر الفعل المطلق ، لزم إثبات فاعل مطلق لفاعل هو هو . و إن اعتبر الفعل المضاف فالعلم بالفعل المضاف إلى الشخص توقّف على العلم به ، فلو اكتسب العلم به من العلم بالفعل المضاف إليه لزم الدّور ، فثبت أنّ علم الحيوان بنفسه غير مستفاد من حسّ أو دليل .

و أمّا الكبرى فلأنّ الإنسان لا يعرف أعضائه الظاهرة إلاّ بالحسّ ، و لا أعضائه الباطنة إلاّ بالتشريح ، فكذا الحيوان لا يعرف أعضائه إذا عرف إلاّ بأحدّها .

برهان آخر على أنّ الحيوان ليس هو البنية المحسوسة ، فنقول : لو فرض الحيوان كأنّه خلق<sup>(١)</sup> دفعة . و خلق كاملاً . ولكنه محجوب الحواس عن مشاهدة الخارجيات ، و إنّه يهوى في خلاء أو هواءٍ يطلق لا يصدمه قوام الهواء ، ولا يحسّ بشيء من الكيفيات ، و فرقت بين أعضائه حتّى لا يتلامس فأنّه في هذه الحالة يدرك ذاته ، و يغفل عن كلّ أعضائه الظاهرة والباطنة ، بل يثبت لذاته ولا يثبت لها مقداراً ولا طولاً ولا عرضاً ، ولا جهة من الجهات ، ولو تخيل وضعاً أو جهة أو عضواً من الأعضاء في تلك الحالة لم يتخيله على أنّه جزء من ذاته . و ظاهر أنّ المشعور به غير المفعول عنه ؛ فإنّ هويته مغايرة لجميع الأعضاء .

### فصل (٣)

في دفع ما أورد على (٢) جوهرية النفس من الشكوك

قالوا إنّ القوى النباتية حالة في الأجسام ، وكذا نفس الحيوان لكونها مدركة للجزئيات ، و فاعلة للأفعال الجزئية ، و الجوهر المفارق<sup>(٣)</sup> يستحيل

(١) ليس من البعيد أن ينح ذلك ؛ و خاصة في غير الانسان من سائر انواع

الحيوان - ط مد .

(٢) أى على كونها جوهرأ فقط ، ليست فيها شائبة العرضية فافهم - م ر ه .

(٣) ان اراد المفارق حتى من علائق المادة فالحكم صحيح ولكن النفس الحيوانية

ليست مفارقة بتلك الشائبة ، وان اراد المفارق في الجملة فالحكم ليس بصحيح - م ر ه .

أن يكون (١-٢) مدركاً للجزئيات ، و فاعلاً للأفعال الجزئية ، فإن ملك النفس قوة جسمانية علة للمجموع (٣) المركب من البدن ومنها ، فتلك القوى النباتية والحيوانية موجودة كل واحد منها في محل غير متقوم بذاته بل بتلك القوة ، فهي إذن جوهر صوري . فمن جو ز كون شي موحد جوهرأ و عرضأ باعتبارين ، قال : إن النفس من حيث أنها جزء للنبات أو الحيوان جوهر ، و من حيث أنها تقوم بمحل مستغن عن الحال في جسميته عرض . وكذا من أحال كون (٤) القائم بالمحل جوهرأ أنكر جوهرية النفس مطلقاً . و قد علمت فساد هذين القولين . (٥) ثم للقائلين بعرضية النفس متمسكات :

(١) ان قلت : أليس المفارق مدركاً لذاته المشخصة . قلت : بلى ولكن بالحضور ، والكلية والجزئية من اقسام العلم الحصولي . و أيضاً المستحيل ادراك الجزمي المتغير بالالات المتغيرة لالجزمي المجرى - س ر .

(٢) ان أراد أن الجوهر المفارق مطلقاً و ان كان مفارقاً خيالياً يستحيل أن يكون مدركاً للجزئيات و فاعلاً لها فممنوع . و ان أراد أن المفارق العقلي يستحيل أن يكون كذلك فسلم ، و لكن يلزم منه ان لا يكون النفس الحيوانية من المفارقات العقلية ؛ ولا يلزم منه أن لا تكون من المفارقات مطلقاً ؛ والبطلوب هو الثاني لا الاول فلا تنفل - ل ر .

(٣) اي علة ناقصة فن حيث أنها علة للمجموع الذي هو جوهر و جزء له يكون جوهرأ لئلا يلزم تقوم الجوهر بالعرض ؛ و من حيث استغناء المحل في الجسمية عن الحال يكون عرضاً - س ر .

(٤) وجه المحالية ما سيدكر من الدور ، فانهم قالوا : الحال لا محالة محتاج الى المحل فلو احتاج المحل اليه لدار فهو مستغن ، و الحال في المحل المستغنى عرض ، و لذا قالو : بعرضية الصور النوعية لكن ليسوا قائلين بالبيولي فلا يلزم عرضية الصورة الجسمية بقتضى هذه القاعدة - س ر .

(٥) أما الثاني فلما مر في الجواهر و الاعراض أن الحال محتاج في الشخص الى المحل ؛ و المحل لا يمكن أن يحتاج اليه من هذه الجهة بل من جهة اخرى ؛ فاما في قوام وجودها كالاحتياج الى الصورة الجسمية أوفى نوعيتها كالصورة النوعية فلا دور . و أما العرض فهو الحال في المحل المستغنى في الوجود والتنوع معاً .

ان قلت : ما معنى احتياج المادة الى الصورة النوعية في التنوع ، و نفس الجسمية أيضاً نوع تام ، اذا اعتبار في التامة بالوجود في العقل ، والجسم في العقل قديم بجنسه وهو الجوهر وفصله وهو القابل للابعاد .

أحدها أن الحال يمتنع أن يكون سبباً لمحلّه لاستحالة الدور فلا يكون جوهرأ .  
وثانيها وإن ساعدونا على أن الحال يمكن أن يكون من مقومات المحلّ  
لكن قالوا : إن النفس ليست كذلك لأنها إنما يحدث عند حدوث المزاج الصالح ،  
والتأخر لا يكون علّة للمتقدم ؛ فالنفس لا تكون علّة لحصول المزاج .

وقالها إن النفس لو كانت جوهرأ لكان الجوهر ذاتياً لها لأنه جنس لما تحته من  
الأنواع المحصّلة ، فلو كانت النفس جوهرأ لكان العلم بجوهرتها بديهيأ حاصلأ من غير  
كسب و التالي باطل فكذا المقدم .

والجواب أما عن الأول فقد مرّ فيما مضى .

وأما عن الثاني فلما مرّت الإشارة إليه من أن المزاج الذي هو علّة معدّة  
لفيضان نفس أو صورة جمادية على المادة المستعدّة به غير المزاج الذي تهيئه و تحفظه  
تلك النفس أو الصورة فاندفع الدور .

وأما عن الثالث فالذي ذكره الشيخ هو إنا لانعرف من النفس إلا أنها شيء مدبّر  
للبدن ؛ فأما ماهية<sup>(١)</sup> ذلك الشيء فمجهولة ، والجوهر ذاتي لتلك الماهية لا لمفهوم أنه شيء ما  
مدبّر للبدن ، فما هو متقوم بالجوهر غير معلوم لنا ، وما هو معلوم لنا غير متقوم بالجوهر  
فزال الشبهة .

و اعترض عليه بعض الفضلاء بأن علمي بنفسي غير حاصل بالكسب كما برهن عليه ،  
فلا ينخلو إيمان لأعلم نفسي إلا من حيث أن لها نسبة إلى بدني أو أعلم حقيقتها ، فالأول

قلت مرادهم بالتنوع صيرورة الجسم نوعاً تاماً من الأنواع التكافئة كالسماط  
والمركبات التي كل منها في عرض الآخر ، و الجسمية المشتركة بين الاجسام النوعية  
مأهى من الأنواع المترتبة كالهبولى لأنها أيضاً نوع بسيط هذا .

و أما الاول فلان التركيبان أدى الى الوحدة الحقيقية ، فكيف يكون وجود واحد  
جوهرأ و عرضاً ، و قد مر ان القياس الى الاشياء لا يغير جوهرية الشيء ولا عرضيته ، و ان  
لم يؤد إليها فليس جزءأ بالحقيقة كالعجر الموضوع بجانب الانسان - س ر ه .

(١) يعنى ان ذاتى الشيء انما يكون بين الثبوت اذا كان ذلك الشيء متصورأ بالكنه  
لا بأمر صادق عليه مطلقاً ، بل على التفصيل أيضاً لا على سبيل الاجمال كتنصور المحدود  
فان الفرق بينه وبين الحد بالاجمال والتفصيل - س ر ه .

باطل لما قدم مضى وثبت أن علمي بنفسي ليس غير نفسي ، وأنه أبدأ حاصل بالفعل وهي جوهر بالحقيقة ، وليست من باب المضاف . قال : والعجب ممن يقول بهذين القولين ثم يغفل عن تناقضهما لا لموجب . ثم قال : والجواب الصحيح أن يقال الجوهرية ليست من الأمور الدائمة فلذلك جاز أن يبقى مجهولاً كما بيناه من قبل .

أقول : أما كون الجوهر ذاتياً للأ نواع الجوهرية فقد صح لنا بالبرهان . وأما كونه مجهولاً في النفس مع كونها معلومة الحقيقة لا بالكسب فله وجه آخر لم يحصله هذا الفاضل وأمثاله ، وهو أن الجوهر ذاتي للماهيات التي يتركب من جنس هو مفهوم الجوهر و فصل محصل له ؛ وليس الجوهر جنساً للوجودات إذ الوجود كما سبق لا جنس له ولا فصل له . والعلم بالشيء إذا كان بحصول صورة زائدة حصلت عنه في ذات المدرك فذلك العلم إذا كان بكنهه ؛ فلا بد أن يكون بحدّه المشتمل على جنسه وفصله .

وأما إذا كان العلم به بعينه فهو وجوده المخصوص وهويته الشخصية ، والوجود من عوارض الماهية ، والماهية أيضاً غير داخل في وجودها والعلم الحصولي صورة كلية ومقوماتها أيضاً أمور كلية ، والعلم الحضورى هويته شخصية غير محتاج الحصول إلى تقدم معنى جنسي أوفصلي . فالإنسان متى رجع إلى ذاته وأحضر هويته فربما غفل عن جميع المعاني الكلية حتى معنى كونه جوهرأ أو شخصأ أو مدبرأ للبدن ، فإني لست أرى عند مطالعة ذاتي إلا وجوداً يدرك<sup>(١)</sup> نفسه على وجه الجزئية ، وكل ما هو غير الهوية المخصوصة التي أشير إليها (أنا) خارج عن ذاتي حتى مفهوم (أنا) ، ومفهوم الوجود ومفهوم المدرك نفسه ومفهوم المدبر للبدن أو النفس أو غير ذلك فإن جميعها علوم كلية أشير إلى كل منها (هو) ، وأشير إلى

(١) الأولى في العبارة أن يقال : الوجوداً مدركاً نفسه لان الاستثناء مفرغ ، ويمكن أن يقرء بالاضافة و حاصل كلامه ان للنفس كبارها مقاماً احدياً ، ومقاماً واحدياً على نحو الآية ، فالمقام الاحدى ملاحظة الذات فقط من دون ملاحظة كونها جامعة الكمالات ، ومع قطع النظر عن المعاني الصادقة عليها ، والمقام الواحدى ملاحظتها مع اسمائها الحسنى وصفاتها الجمالية والجلالية من الحياة و التنقل والتوهم و التخيل و الاحساس و القدرة و التجرد وغيرها - س ر ه .



ثاني: (أنا) ، فالنقلة عن الجوهرية أو الجهل بها لا ينافي كونها من المحمولات الذاتية لماهية الإنسان وكذا الحيوان .

و يمكن حمل كلام الشيخ على هذا ليندفع عنه التناقض المذكور . فقد تبين وتحقق من مضعيف الكلام أن النفس النباتية ليست بجسم . وثبت أيضاً أن بعض النفوس مما يصح لها الانفراد بذاتها ، وهي التي ثبت لها إدراك تخيلي بالفعل أو إدراك لذاتها وهويتها فلم يقع في جوهريتها شك كالأشخاص وغيره من الحيوانات التامة الحواس التي لها القوة الإدراكية الباطنة كالوهم والحفظ والتخيل .

وأما الحيوانات التي ليس لها إلا قوة اللمس وما يقرب منها وسائر النباتات فجوهريتها كما سبق بأن المادة القريبة بوجود هذه النفس فيها إنما هي بمزاج خاص<sup>(١)</sup> وهيئته ؛ والمادة إنما تبقى بذلك المزاج مادامت النفس موجودة لأنها التي تجعلها بذلك المزاج ، فإن النفس لا محالة علة لتكون مادة النبات والحيوان على المزاج الذي لها وهي مبدء التوليد والتربية ، فالموضوع<sup>(٢)</sup> القريب للنفس يمتنع أن يكون هو ما هو بالفعل إلا بالنفس ، لا بأن يتحصل أو لا بسبب آخر ثم لحقته النفس لحوقاً ملاحظاً له بعد ذلك في حفظ مزاجه وتقويمه وتركيبه كالحال في الأعراض اللازمة أو غير اللازمة كما زعمه بعض الناس بل أكثرهم : أن المنى يتحصل أولاً بصورة معدنية ثم يضاف إليها صورة نفسانية وليس كذلك ؛ فإن النفس مقومة لموضوعها القريب موجدة إياه بالفعل ، وإذا فارقت النفس فسد موضوعها القريب ، وزالت القوى المتشعبة منها فيه ، وصير الموضوع

(١) هذا المزاج ليس هو المزاج الذي هو جامع لتنام استعداد حدوث النفس المتقدم عليها تقدم الاستعداد التام على المستعدله وهو تقدم بالذات بالمعنى الأعم ؛ بل هو مزاج منبه من النفس اتبعات الظل من الاصل ، وهو مجعول بجعلها وهي مقدمة عليها تقدم ما بالذات على ما بالعرض ، وتقدم المرتبة العالية على المرتبة الدانية المتصلة بها اتصالاً على نحو الاتعاد تدبير تفهم - م ر ه .

(٢) المراد بالموضوع - المحل مطلقاً - لا المحل المستغنى عن الحال . والحاصل ان النفس الحيوانية والنباتية مقومة للمحل القريب وكل حال مقوم للمحل جوهر - سره .

البعيد بحالة أخرى إما أن يبطل ويضمحل نوعه وجوهره الذي به كان مادة للنفس أو يخلف<sup>(١)</sup> النفس فيها صورة يستبقي المادة على طبيعتها ، و كيفية هذا الاستخلاف لا يدخل عن صعوبة فإن تلك الصورة لو كانت من فعل النفس فتزول بزوالها ، وإن لم تكن من فعلها وكانت المادة متحصلة بصورة أخرى غير النفس فلم تكن النفس جوهرًا محصلاً لما فرض مادة لها ، ولعلنا يتناوذه تخلف تلك الصورة من النفس كما في العظم والشعر والظفر والقرن وغير ذلك من آثار النفوس الحيوانية والنباتية ، ولست الآن بصدد الخوض في ذلك ، والذي هو أحوج إلى الحل في هذا الموضوع إشكال آخر يختلج في صدور أكثر المشتغلين بالفكر في أحوال النفوس : وهو أن لأحد أن يقول إن سلمنا أن النفس النباتية علة لقوام مادتها القريبة لكونها مفيدة لمزاجها<sup>(٢)</sup> و جامعة لأجزائها ، و أما النفس الحيوانية فهي تلحق النباتية بعد تفويض المادة بجوهر نفساني هي العلة القريبة لقوام مادتها ، فيلزمها اتباع هذه النفس الحيوانية فتكون النفس الحيوانية إنما تنطبع في مادة متقومة بالنفس النباتية ؛ فتكون الحيوانية تقوم بالموضوع المتحصل قبلها لا بها فيكون وجودها وجود عرض<sup>(٣)</sup> .

فنقول في الجواب إنه إما أن يعنى بالنفس النباتية النفس النوعية التي تختص بالنبات

(١) هذا هو العنق ولولا هذه الخليفة لما كان لزيارات أهل القبور وجه ، ومتى ضعف الاستخلاف هنا قوى الأحياء في الآخرة ، و هذا كيفية أحياء العظم الرميم والعظم متى اشتدت رميسته قويت حياته على عكس ما يتوهمه العوام و الكفرة السائلون بقولهم كيف يعيى العظام وهي رميم - س ر ه .

(٢) هذا الإشكال إنما هو على تقدير أن يكون المزاج المتعلق به النفس النباتية بعينه المزاج المتعلق به النفس الحيوانية ، واما إذا كانا متغايرين فكل مقوم لشيء ، ويرشدك إليه قوله فإما مر أن المادة القريبة لوجود هذه النفوس إنما هي بزاج خاص وهياة - س ر ه .

(٣) أقول قد مر أن خصوصية المزاج من تنمة المادة ولاشك أن المزاج الخاص الذي يستحق المادة النفس الحيوانية محفوظ بالنفس الحيوانية كما مر أيضاً و إذا كان الأمر كذلك فكيف تكون لعوق النفس الحيوانية للمادة بعد تحصلها لجوهر نفساني بل العلة القريبة لقوام مادتها حتى يلزم أن يكون وجود النفس الحيوانية وجود عرض فتدبر - ل ر ه .

دون الحيوان أو المعنى الجنسي العام الذي يعم النفس النباتية والحيوانية بل الإنسانية أيضاً ، وهو مبنيّ التغذية والنمو والتوليد ؛ أو يعنى بها قوة النفس التي يصدر عنها هذه الآثار الثلاثة النباتية ، فإن عني به الأول فذلك غير موجود في الحيوان متحصلاً بالفعل على وجه التحصيل والتنويع كما ليس السواد الضعيف موجوداً في السواد الشديد بالفعل . وإن عني به المعنى الثاني فالمعنى العام يقتضي أثراً<sup>(١)</sup> عاماً ؛ فإن الصانع العام ينسب إليه المصنوع العام ؛ كالكتاب المطلق ينسب إليه الكتابة المطلقة ، فليست المادة النباتية مما يتحصّل بنفس نباتية جنسية مطلقة فإن الجنس الطبيعي غير موجود على الأفراد ولا الكليات الطبيعية كأنوع الطبيعي والفصل الطبيعي والعرض العام الطبيعي مما يمكن أن يوجد مجردة عن القيود الوجودية ؛ وإذا لم يتحصّل المادة بالمعنى العام النباتي فإذا تحصّل هذا العام بقوة الحس والحركة فليست هذه القوة الحيوانية مما يلحق أمراً متحصلاً القوام بذاته لحقوق العارض للموضوع له . وإن عني به المعنى الثالث فليس الأمر كما يظنه من لا يمعن في صناعة الحكمة النظرية من أن القوة النامية تفعل أولاً بدناً حيوانياً ثم يأتيها القوة الحيوانية وتتصرف فيها بالاستخدام ويجعلها آلة من آلاتها وقوة من قواها ، كما يجري مثله في الأفعال الصناعية التي تقع بين القاصدين المختارين . بل القوة النباتية هي قوة من نفس لها غير تلك القوة قوى أخرى لا توجد قبل تلك النفس وإلا لكانت آلة الشيء

(١) الطبيعة الجنسية المأخوذة لا بشرط انما تقتضى الاثر اذا كان منضاً اليها الفصل ، و بهذا الاعتبار أسندوا العرض العام اليها كما أسندوا الخاصة الى الفصل . و أما مع قطع النظر عن هذا فلا وجود فلا اقتضاء ؛ لان وجود الجنس وجودات لاستهلاكه في وجودات الانواع فلا يعاذه شيء عليه وراه مصاديق الانواع ، و لذا يقال في تعريفه هو المقول على الكثرة المختلفة الحقائق بخلاف النوع لانه موجود مجرد عن المادة و العوارض الغربية في عالم العقل المنفصل أو المتصل ؛ والجنس وجوده في العقلين أيضاً بنحو الاستهلاك في النوع المقول فالاقتضاء انما هو للفصل .

ان قلت : نحن تصور الحيوان مجرداً عن الفصول ، فكيف قلتم ان الجنس في العقل أيضاً بنحو الاستهلاك :

قلنا : الحيوان المتصور كذلك مادة عقلية لا جنس انما الجنس ما هو في ضمن الانسان المقول . و أيضاً البهيم الحيوان من حيث الوجود لا من حيث المفهوم - سده .

مستعملة قبل وجود ذي الآلة ، و هذا من المحالات <sup>(١)</sup> عند المتدرب في صناعة الحكمة ، فالقوة النباتية من شعب القوة الحيوانية غير متحصلة إلا بها كما أن الحيوانية حقيقة غير متحصلة فيما له جوهر نطقي إلا بالجوهر النطقي . و ستعلم أن لكل بدن مناً نفساً واحدة ، و أن سائر القوى معلولة لها منشعبة منها في الأعضاء . هذا على ما اشتهر عند أئمة الحكمة من المتأخرين .

وأما الذي استقر عليه اعتقادنا فهو أن النفس <sup>(٢)</sup> كل القوى ، وهي مجموعها الوجداني ومبدئها و غايتها ، و هكذا الحال في كل قوة عالية بالنسبة إلى ما تحتها من القوى التي تستخدمها - وإن كان استخدامها بالتقديم والتأخير - فهذه القوى متقدمة بعضها على بعض ، و كل ما هو أقدم بالزمان فهو آخر بالرتبة والشرف ؛ فالنفس التي لنا أو لكل حيوان فهي جامعة لأسطقسات بدنه و مؤلفها و مركبها على وجه يصلح لأن يكون بدناً لها ؛ وهي أيضاً التي تغذيه وتنميه و تكمّله شخصاً بالتغذية و نوعاً بالتوليد ، و تحفظ صحته عليه ، و تدفع مرضه عنه ، و تروده على مزاجه الصحيح الذي كان به صلاحه إذافسد ، و تديمه على النظام الذي ينبغي فلا يستولي عليه المفيرات الخارجية ما دامت النفس موجودة فيه ، ولولا أن النفس كما أنها مبدء الأفاعيل <sup>(٣)</sup> الإدراكية والحيوانية مبدءاً للأفاعيل النباتية

(١) الحاصل أن هذه القوة النباتية ان لم يجعل من خواصم القوة الحيوانية يلزم اجزاء مثل الافعال الصناعية فيها و هو فاسد . و ان جعلت منها يلزم استعمال الآلة قبل ذي الآلة فعلى قول ائمة الحكمة النفس الحيوانية موجودة اولاً و مستخدمة للقوة النباتية ، و على تحقيق المصنف و قوله بالعركة الجوهرية فببده التغذية و التنمية و التوليد طليعة من نفس حيوانية أو انسانية هي أصل محفوظ للقوى ، و أثرها في الابتداء ليس الا الاغتذاء و نحوه - س ر ه .

(٢) فان كل بسيط الحقيقة كل الاشياء التي تحتها فهي الكثرة في الوحدة بنحو أشد و أقوى ، كما أن القوى هي النفس بمعنى أنها شئونها و فنونها و مجالي ظهورها و مجال انبساط نورها ، و هي الوحدة في الكثرة . و الاولى شهود المفصل في المجلد ، و الثانية شهود المجلد في المفصل . و اللمة حدتام للمعلول ، و المعلول حدناقص لللمة كما مر ، فالنفس هي القوى و القوى هي النفس - س ر ه .

(٣) المراد من الافاعيل الادراكية واضح ، و المراد من الافاعيل الحيوانية أفاعيل

والطبيعية في المادة البدنية لما بقيت على صحتها بل فسدت باستيلاء الأحرار الخارجية عليها و لما كان ما يمرض النفس من القضايا والاعتقادات المحبوبة أو المؤلمة الواردة على النفس التي تلذها أو تؤلمها مؤثرة في البدن مفيدة للقوى النامية قوة أو ضعفاً ، وليس هذا التأثير في البدن من الاعتقاد بما هو اعتقاد مالم يتبعه انفعال في المواد اللطيفة السارية في البدن من سرور أو ضمّ هما أيضاً من الأحوال النفسانية ولكن يتبعها تغيير في أحوال الروح البخاري ومزاجه ؛ ثم في أحوال البدن الكثيف ومزاجه بتوسط القوى . أما الفرح النطقي فيزيد القوى البدنية كالنامية أو ما هو أدنى منزلقتها شدة ونفاذاً ، والغم النطقي يبيدها ضعفاً وعجزاً وقتوراً حتى يفسدها فعلها وينتقص المزاج . وذلك من أقوى الدلالة على أن النفس يسري فعلها وتديرها في المادة الأخيرة والقشر الأثخن الأبعد من لباب جوهرها الألف الأعلى . قد ثبت أن النفس الحيوانية بل الإنسانية جامعة لهذه القوى الإدراكية والنباتية وموضوعاتها القريبة والبعيدة ، فهي إذن كمال لموضوع هو لا يتقوم إلا به ، وهو أيضاً مكمل النوع وصانعه لأن الأشياء<sup>(١)</sup> المتخالفة بالأفئدة متخالفة بالحقيقة النوعية لا بمجرد العوارض الشخصية ليكون النفس للأبدان كالهيات اللاحقة لأنواع المحصلة بمدتها . واعلم أيضاً أن القوى النباتية الموجودة في النبات مخالفة بالماهية والنوعية للقوى النباتية الموجودة في الحيوان ، وهي في الموضعين ليس بعرض كما توهم بل جوهر إما في النبات بفعل ، وإما في الحيوان بالقوة ، ومعنى القوة هاهنا غير ما يصحبه الإمكان الاستعدادي بل هذه القوة كما يقال في المعقولات بالقياس إلى العقل البسيط إنها فيه بالقوة الفعلية الإجمالية وهي كائنة عن العقل البسيط تكون الفعل عن الفاعل لا تكون الشيء عن القابل المستعدله .

✽ الشهوة والغضب ، ومن الأفاعيل النباتية هو الهضم والتنغذية والتنبيه وغيرها ، ومن الأفاعيل الطبيعية حفظ المزاج وتقويم المادة والتركيب والتأليف - م . د .  
(١) تعليل لتحقق النوعية هاهنا بتخالف النفس .

فان قيل : فيكون كل واحد من زيد وعمر و خالد وغيرهم نوعاً منصرفاً في شخصه مع أن ذلك من خواص العقول .

قلت : هذا حق بحسب الباطن كما سيجيء ، فإن الأشخاص بحسب اكتساب الملكات أنواع

## فصل (٤)

### في تعديد قوى النفس المنشعبة عنها في البدن

قال الشيخ في الشفا : القوى النفسانية<sup>(١)</sup> منقسمة بالقسمة الأولية إلى ثلاثة أجناس :  
أحدها النفس النباتية وهي كمال أول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد<sup>(٢)</sup>  
ويربو و يولد .

وثانيها النفس الحيوانية وهي كمال أول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك  
الجزئيات و يتحرك بالإرادة .

وثالثها النفس الإنسانية وهي كمال أول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الأمور  
الكلية ؛ و يفعل الأفعال الكائنة بالاختيار الفكري والاستنباط بالرأي . ولكل درجات  
متفاوتة في الكمال والنقص .

وللنفس النباتية قوى ثلاث<sup>(٣)</sup> :

(١) أطلق القوى عليها لأنها كثيراً ما تطلق على القوى الفعلية و المبادئ الفعالة  
حتى أطلق أرسطو القوة الالهية على الواجب تعالى ؛ أولانها بالنسبة إلى النفس الأرضية  
كقوى والنفس بمنزلة الجنس تحتها نوعان : المساوية و الأرضية ، ثم الأرضية بمنزلة  
الجنس لأنواع هي الإنسانية و الحيوانية و النباتية ، و كل منها جنس لأنواع فانواع النفس  
الحيوانية نفس الفرس و نفس الحمار وغيرهما و كذا النباتية ، و أما الإنسانية فهي بحسب  
الباطن جنس تحتها أنواع و اما في الظاهر فهي نوع حقيقى أخير لاتحاد الحد ، فالمراد  
بالأجناس في كلام الشيخ الجنس المصطلح ، و يحتمل أن يراد به الجنس اللغوى - سره .  
(٢) أى من الغذاء فيطابق ماهو المشهور و هو قولهم من جهة ما يتغذى ، وليكون  
التعريف تاماً من جهة الدلالة على أجزائها الثلاثة من الغذائية و النامية و المولدة ، و اما  
المصورة فلا بأس بعدم الدلالة عليها لاستناد الأفعال المحركة في الحقيقة إلى الصانع الحكيم  
تعالى شأنه - سره .

(٣) ما ذكره رحمه الله وحده من قوى النفس المنشعبة و مجالها تبعاً لمن تقدمه  
من الحكماء يخالف ما يذكره أصحاب التشريح و علماء الحياة اليوم ؛ غير أن ما ذكره  
مبنى على التقسيم و التعداد بحسب أنواع الأعمال النفسية وهو أوفق بما سيورده من الأبحاث  
النفسية - ط مد .

القوة الغازية وهي التي تحيل جسماً إلى مشاكلة الجسم الذي هي فيه ، و تلتصقه وتشبهه به بدل ما يتحلل عنه .

والقوة المنمية و هي قوة تزيد في الجسم الذي هي فيه بالجسم المتشبه به زيادة متناسبة في أقطاره طولاً وعرضاً وعمقاً ليبلغ به كماله في النشو .

والقوة المولدة وهي التي تأخذ من الجسم الذي هي فيه مادة شبيهة به بالقوة فتعمل فيها باستمداد<sup>(١)</sup> أجسام أخرى يتشبه بها من التخليق والتشكيل ما يصيرها شبيهة به بالفعل .

والنفس الحيوانية لها بالقسمة الأولى قوتان : محرّكة ، و مدركة .

والمحرّكة على قسمين : إمامحرّكة بأنها باعثة على الحركة ، و إما محرّكة بأنها

فاعلة ، و معنى الباعثة إنها علة<sup>(٢)</sup> غائية ، و هي أشرف العلل الأربعة كما علمت ، و تلك

(١) الغاء بمعنى تم و يفعل بالبناء للمفعول لان ذلك الفعل و التشبيه بالفعل انما

هما في مثل الرحم و فعل المولدة في تلك المادة اعداد كل جزء منها بصورة خاصة كما

قرر - س ر ه .

(٢) الباعثة ما ينبعث عنها الشوق الى العلة الغائية ، فتوجيه الحمل في كلام الشيخ

من وجوه :

احدها أنها عين العلة الغائية بحسب العين لان العلة الغائية مطلوبة للشوقية وهي مالاجله

الفعل والشوق والطالب والمطلوب من سنخ واحد ؛ فالتور يطلب النور ، والنار يطلب النار ،

والطيبات للطيبين ، والخبيثات للخبيثين ، ولذا يقال : المشق النفساني مبدؤه مشاكلة نفس

الماشق للممشوق في الجوهر بل ان سألت الحق فالطالب و المطلوب واحد ،

و الماشق و الممشوق من مصدر فارد ، كما قيل : أنا من أهوى و من أهوى أنا .

و ثانيها أنها عين العلة الغائية بحسب اللهن اذ قد تقرر أنها مقدمة ذهنياً مؤخره

عيناً ، و أن الافاعيل الاختيارية مسبوقه بالتصور والتصديق بالغاية ؛ فتصور العلة الغائية

عين المدرك لاتحاد المدرك والمدرك . والمدركة عين الحركة لان القوى شتون ذاتواحدة

هي النفس ؛ والنفس في وحدته كل القوى . و الشيخ وان لم يقل باتحاد العاقل والمعقول فيما

سوى كتابه المبدء والمعاد الا أنه لا يأبى عن الارتباط و الاتصال الممنويين بين القوى

و بينها و بين مدركاتها .

و ثالثها ان معنى الكلام أن الباعثة و استكمالها باستيفاء ما تشاق اليه علة غائية

في الحقيقة لافعال النفس ، لاما هو علة غائية في الظاهر مثل جلوس السلطان على السرير

في عمل النجار ، أو استكنان زيد في البيت في عمل البناء و غيرهما في غيرها - س ر ه .

الباعثة هي القوة الشوقية ، وهي متصلة بالقوة الخيالية التي سنذكرها ، فإذا ارتسمت فيها صورة مطلوبة أو مهربة عنها حملت القوة المحركة الأخرى على التحريك ؛ ولها شعبتان : شعبة تسمى قوة شهوانية وهي قوة تنبث على تحريك يقرب به من الأسباب المتخيّلة ضرورة أو نافعة في قوامه طلباً للذة ، وشعبة تسمى قوة غضبية وهي التي تنبث على تحريك يدفع به الشيء المتخيل ضاراً أو مفسداً طلباً للغلبة . وأما القوة المحركة على أنها فاعلة فهي قوة تنبث في الأعصاب والعضلات من شأنها أن تشنج العضلات فتجذب الأوتار والعضلات والرباطات المتصلة بالأعضاء إلى نحو جهة المبدء أو ترخيها أو تمدّها طولاً فيصير الأوتار والرباطات إلى خلاف جهة المبدء .

وأما القوة المدركة فتقسم إلى قسمين : منها قوة تدرك من خارج ، ومنها قوة تدرك من داخل ، والمدركة من خارج هي الحواس الخمس أو الثمان <sup>(١)</sup> . ثم <sup>(٢)</sup> أخذ في تعريف كل من هذه الحواس الظاهرة ، وساق الكلام إلى اللمس فقال : ومنها اللمس وهي قوة مرتبة في أعصاب جلد البدن كلّ ، ولحمه تدرك <sup>(٣)</sup> ما يماسه ، ويؤثر فيه بالمضادة المحيلة للمزاج أو المحيلة لهيأة التركيب ، ويشبه أن يكون هذه القوة عند قوم لأنواعاً آخرى بل جنساً لقوى أربع أو فوقها منبثة معاً في الجلد كلّ ، واحدها حاكمة في التضاد الذي هو بين الحار والبارد . والثانية حاكمة في التضاد الذي بين الرطب واليابس . والثالثة

(١) بناء أعلى عداللس أربعة - س ر ه .

(٢) بناء أعلى أن القوة اللامسة تكون جنساً لقوى أربع ، وتكون واحدة وحدة اعتبارية كما هو الحق عند الشيخ . وكون الحواس خمساً مبني على ما هو الظاهر المشهور من كون القوة اللامسة واحدة وحدة بالذات فلا تغفل - ل ر ه .

(٣) لكن ما قرب منه من الجلد فيقوى ادراكه ؛ وما قرب من المعظم فيضعف ، ولذا قال المصنف قده في المبدء و المعاد في غالب اللحم ؛ وإنما اشترط المضادة بين المدرك والمدرك بقوله : بالمضادة لأنه إذا كان من جنس واحد فلا تأثر إلا إذا كانت الكيفية المدركة غالبية . وقوله : أو المحيلة كتفرق اتصال يحدث في التركيب ، وقوله : يشبه أن يكون هذه القوة عند قوم لأنواعاً قضية معدولة يعنى ليست كالباصرة نوعاً آخر بل يشبه بالحق عند قوم أن يكون جنساً و سيجيء تحقيق هذا الملهم في هذا السفر - س ر ه .



حاكمة في التضاد الذي بين الصلب واللين . و الرابعة حاكمة في التضاد الذي بين الخشن والأملس إلا أن اجتماعها في آلة واحدة يوهم تأحادها بالذات .

ثم شرع في تفصيل القوى الباطنة بعبارة هذا ملخصه تقريباً إلى الألفاظ : وهو أن القوة المدركة إما أن تكون مدركة للجزئيات أو للكليات ؛ و المدركة للجزئيات إما أن تكون من الحواس الظاهرة و قد عرفت ؛ وإما أن تكون من الحواس الباطنة . ثم إن الحس الباطن إما أن يكون مدركاً فقط أو مدركاً ومتصرفاً ؛ فإن كان مدركاً فقط فما أن يكون مدركاً للصور الجزئية أو للمعاني الجزئية ؛ وأعني بالصور الجزئية مثل الخيال الحاصل عن زيد و عمرو ؛ وأعني بالمعاني الجزئية مثل إدراك أن هذا الشخص صديق وذلك الآخر عدو ؛ فالمدرك للصور الجزئية يسمى حساً مشتركاً وهو الذي يجتمع فيه صور المحسوسات الظاهرة كلها ، والمدرك للمعاني الجزئية يسمى وهما . ثم لكل واحدة من هاتين القوتين خزانة فخزانة الحس المشترك هو الخيال ؛ و خزانة الواهمة هي الحافظة فهذه قوى أربع .

وأما القوة المتصرفة<sup>(١)</sup> فهي التي من شأنها أن تتصرف في المدركات المخزونة في الخزانتين بالتركيب والتحليل فتركب شيئاً بصورة طير ؛ و جبلاً من زمرد ، و بحراً من زبيق ، وهذه القوة إن استعملها القوة الوهمية الحيوانية يسمى متخيلاً ، و إن استعملها القوة الناطقة يسمى باسم المفكرة ثم قالوا : الحس المشترك و الخيال مسكنها البطن<sup>(٢)</sup> المقدم من الدماغ .

(١) تسميتها بها لاختصاص التصرف بها والافتقار إليها مدركة و متصرفة و إن كان اسناد الإدراك إليها خلاف المشهور و لا وجه له في الواقع أيضاً ؛ كيف ولو جوزوا اسناد فعلين إلى قوة فما بهم ذهبوا إلى تكثير القوى ؛ ثم إن الإطباق بقواعد القوم أن يقال : إن مدركنا إمامعنى و إمامصورة ، و المعنى إمامجزمى و إمامكلى ، فالمدرك أيضاً ثلاثة لأن المتضامفين متكافئان في المدد و لكل خازن ، فالمدرك للصور هو الحس المشترك و خازنه الخيال ، و المدرك للمعاني الجزئية هو الوهم و خازنه الحافظة ، و المدرك للمعاني الكلية هو العقل و خازنه العقل الفعال ، و المتصرف في الجميع هو المتصرفة .

(٢) لم يذكر الخيال إذ يستنبط أن الخزانة مسكنها عند صاحبها - س ر ه .

وأما المتخيلة المتصرفة فمسكنها البطن الأوسط من الدماغ .  
 وأما الوهمية فمسكنها البطن الأوسط من الدماغ .  
 وأما الحافظة فمسكنها البطن الآخر من الدماغ .  
 ثم منهم من يجعل النفس الحيوانية عبارة عن مجموع هذه القوى .

و منهم من يجعل النفس هي القوة الوهمية ويجعلون سائر القوى تبعاً لها لكل من المذهبين وجه صحيح كما ستعلم . فهذه خلاصة الكلام في تفصيل القوى الحيوانية ، و حاملها كذا هو الروح البخاري المشا كل لجوهر السماء ، وأما تفصيل قوى النفس الناطقة فسيأتي ذكر تفاصيلها في موضع آخر . ونحن الآن بصد أن نذكر حجج إثبات هذه القوى وما يرد عليها والذب عنها ، ولكن بعد أن نبيّن وجوه الاختلاف في أفعال النفس كم هي ومن الله التأييد .

## فصل (٥)

في قاعدة تستعلم منها تعدد القوى

و اعلم أن الذي يظنه الناس متشكلاً و يوجباً لاختلاف <sup>(١)</sup> القوى و المبادئ خمسة أوجه :

أحدها اختلاف المفهومات مثل اختلاف الحيوان من جهة المعنى النامي و معنى الحساس فيجعلون الحيوان لأجله مركباً من مادة و صورة هما بدن نباتي و نفس حساسة ،  
 (١) المراد بالقوة أعم من القوة الفاعلة و القوة المنفصلة إذ لفظ القوة تطلق عليهما كما مر في مرحلة القوة و الفعل ؛ و كذا المبدء أعم من الفاعلي و القابلي إذ التركيب من المادة و الصورة الذي مثل به في الوجه الأول من هذا القبيل ؛ و لاسيما التركيب من مادة المواد ، و الصورة الجسدية في الجسم الطبيعي من جهة اختلاف مفهومي القوة و الفعل ؛ بل المبدء أعم من الوجود و العدم . و كون العدم من المبادئ من المشهورات فيما بينهم . فصح الوجه الثاني أيضاً من أن اختلاف الأفعال بالوجود و العدم يستدعي مبدئين إذ معلوم أن مبدء العدم . و بالجملة ذكر الأوجه التي يمكن أن تكون منشاءاً لاختلاف المبادئ و القوى مطلقاً في أي موضع كان يحقق منها ما هو منشأ تعدد قوى النفس بخصوصها ، و القوة في مباحث النفس القوة الفعلية بمعنى مبدء التغير - س ر ه .

و كذا اختلاف ماهية النبات بحسب معنى التجسم الذي من جهة المادة ؛ ومعنى النباتية الذي من جهة الصورة ، وعلى هذا القياس في كل ما له مادة وصورة .

و ثانيها الاختلاف بالوجود والعدم في الأفعال مثل التحريك و التسكين و العلم والجهل واليقين والشك .

و ثالثها بالأشد والأضعف كاليقين والظن في الاعتقاد ، أو زيادة الشهوة وتقصها في الأخلاق ، أو العظم والصغر في الأبدان .

و رابعها بالسرعة والبطء كالتحدث والتفكير .

و خامسها اختلاف الآثار بالنوع إما مع اتحاد الجنس القريب كما بصر<sup>(١)</sup> السواد والبياض وإدراك الحلاوة والمرارة و إما مع اختلاف الجنس إما القريب كما إدراك الألوان والأصوات . وإما القريب والبعيد كما إدراك والتحريك .

إذا تم هذا فنقول : القسم الأول<sup>(٢)</sup> من الاختلاف لا يوجب تعدد في القوة ، ولا يستدعي اثنتيين في الوجود ؛ إذ كثيراً ما يكون قوة بسيطة تكون مصداقاً للمعاني المتعددة من غير تكثر لاني الذات ولا في حثية الوجود كالعاقلية والمعنوية في الجوهر المفارق ، و كصدق العلم والقدرة و الإرادة و الحياة و سائر النعوت الآلية على واجب الوجود تعالى .

والقسم الثاني أيضاً لا يستدعي قوتين و لا يوجب كثرة في المبدء للفعل إذ ربما كان وجود الفعل بوجود القوة و لا يكون عدمه لعدمها<sup>(٣)</sup> بل لعدم<sup>(٤)</sup> شرط من شرائط تأثيرها ،

(١) لما كان العلم والادراك عين المعلوم والمدرَك كان اختلاف السواد والبياض من اختلاف الابصارين ، و اتحاد جنسهما القريب عين اتحاد جنسهما القريب ، و كذا الكلام في قوله ر اما مع اختلاف الجنس الخ - س ر .

(٢) الامع التعاند كفهومي العلة و المعلول ، و المحرك و المتحرك ، والفاعل والقابل ، بمعنى المنفصل التجددي و غير ذلك - س ر .

(٣) أي لعدمها رأساً و ان كان عدمه لعدم مرتبة من مراتب حركتها الجوهرية تدبر تفهم - م ر .

(٤) كالتبيعة يوجب التسكين بشرط عدم الخروج عن حيزه الطبيعي ، و يوجب التحريك بشرط الخروج منه - س ر .

فوجود الفعل تارة؛ وعدمه أخرى لم يكن دليلاً على تعدد القوة .

والقسم الثالث أيضاً يقتضي تعدد القوى و إلا لزم أن يكون مراتب القوى بحسب مراتب الشدة والضعف الغير المتناهية فلزم تتالي القوى في آتات متتالية غير متناهية؛ واللازم باطل فكذا الملزوم . بيان الشرطية : إن الاشتداد حركة ما في الكيف؛ والحركة حالة متصلة يمكن أن يفرض فيها حدود غير متناهية بحسب الوهم كل منها يوجد في آن مفروض؛ وله فرد خاص من ذلك في مرتبة خاصة من الشدة والضعف ، فلو وجب أن يكون لكل حد من الشدة قوة أخرى لزم القوى المتفاصلة الغير المتناهية بالفعل فيلزم منه تركيب الزمان والمسافة من أجزاء لا يتجزى ، وكون غير المتناهي محصوراً بين حاصرين ، وكون القوة الجسمانية مبداً لأفعال غير متناهية . و الكل محال بل لعل<sup>(١)</sup> السبب فيه قوة القوة الواحدة و ضعفها بحسب اختلاف الأسباب المستدعية ، أو من جهة اختلاف القابل ، أو الآلة، أو اختلالها، أو كلالها تارة وحدتها ومضاتها أخرى . وكذا القول<sup>(٢)</sup> في الاختلاف بالسرعة والبطء .

وأما القسم الخامس<sup>(٣)</sup> فزعموا أن الأمور المتخالفة<sup>(٤)</sup> بالجنس قريباً كان أو بعيداً لا تستقل بها قوة واحدة،<sup>(٥)</sup> فالقوة الواحدة لا تكون وافية بالإدراك والتحريك؛ بل لا تكون وافية عندهم بالإدراك الباطن والإدراك الظاهر؛ بل لا تكون وافية بالإدراك الألوان والطعوم

(١) عطف على قوله لا يقتضى - سره .

(٢) فأنهما في الحركات كالشدة والضعف في الكيفيات - سره .

(٣) هذا إعادة بيان للقسم الخامس ، ثم امتاز عنهم بقوله : وإذا علمت الخ لکن فرق بين هذا البيان والبيان السابق فإن هذا اختيار للتفصيل وتخصيص لاستدعاء التمدد بالأمور المتخالفة بالجنس دون المتحدة في الجنس بخلاف السابق - سره .

(٤) ليس هذا تخصيصاً لقولهم باستدعاء الاختلاف التمدد بالاختلاف في الجنس بل اخذ منهم ما هو أولى بالاستدعاء واقرب منه وأبعد من البطلان فإنه إذا بطل استدعاء الاختلاف في الجنس التمدد واتضح بطلان استدعاء الاختلاف النوعي حق اتضح ولا يحتاج إلى الذكر تدبر - م ر ه .

(٥) هذا منقوض بالحس المشترك فإنه قوة واحدة تستقل بإدراك مدركات الحواس الظاهرة مع كونها متخالفة بالجنس فتأمل - لره .

والروائح؟ بل لا بد لكل جنس من قوة على حدة . هذا هو الذي اختاره الشيخ ومن تبعه .  
وإذا علمت أن منشأ تمدد القوى ليس شيئاً من الوجوه<sup>(١)</sup> المذكورة .

فاعلم أن المر كوز في مدارك المتأخرين من أهل البحث إن الحجة في تعدد القوى عند الحكماء كالشيخ وغيره أن القوى بسائط ، والبسيط لا يصدر عنه بالذات إلا فعل واحد ، فإن القوة الواحدة لا يجوز أن يكون مبدئاً لأكثر من فعل واحد بالقصد الأول؟ بل يجوز ذلك بالقصد الثاني وبالعرض؛ مثل أن<sup>(٢)</sup> الإبصار إنما هو قوة واحدة على إدراك اللون؛ ثم ذلك اللون في نفسه قد يكون سواداً وقد يكون بياضاً . والقوة الخيالية هي التي من شأنها استثبات الصورة المجردة عن المادة تجريداً غير بالغ إلى حد المعقولة ، ثم يعرض أن تكون تلك الصورة لوناً وطعماً ورائحة وصوتاً وحرارة مثلاً ، والقوة العاقلة هي التي تدرك الأمور البريئة عن المادة وعلاقتها ، ثم تارة تكون فلماً ، وتارة تكون حيواناً ، أو جماداً أو كيفاً أو كمياً أو وضعاً أو أيناً أو غير ذلك من المقولات وأجناسها وأنواعها .  
وهذا ليس كما زعموه إن تلك الحجة<sup>(٣)</sup> غير جازية إلا في الواحد الحقيقي الذي هو

(١) أي الأربعة أو الخمسة بناء على اختيار التفصيل - سره .

(٢) ليس مراده أنها تدرك اللون الكلي ليكون خلاف الواقع ، بل مقصوده أنه لو فرضنا أنه كان للون تحقق في الخارج بدون الخصوصيات لكان مدركا على قياس ما يقال في لوازم الماهيات من أنه لو كان لها تقرر بدون الوجود لكانت أيضاً لوازم لها .  
واعلم أن ما ذكر من المقدمة يديهي اتفاقاً ، والكلام إنما هو في تحقق الموضوع فالتكلمون قالوا : إن كل شيء حتى واجب الوجود فيه جهات عديدة ولا واحد من جميع الجهات أصلاً ولا يصدر عنه إلا الواحد - سره .

(٣) فيه نظراً أولاً فلانه قد نفسه يجريها في الطبائع تبعاً للقوم بأن مقتضاها الكروية ، فإن الطبيعة واحدة والفاعل الواحد في القابل الواحد لا يفعل إلا واحداً .  
وأما ثانياً فلانه قد أشار إلى الأجزاء في الالهييات في فصل معقود لهذه القاعدة بقوله : إن الحق الواحد الصريف وكذا الواحد بما هو واحد لا يصدر عنه بتلك الحيثية إلا واحد .  
وأما ثالثاً فلان الواحد الغير الحقيقي وإن جاز فيه كثرة الحيثيات إلا أنه لا يناسب أية حيثية كانت لا يعلول كان مثل أن يفعل الطبيعة الواحدة شكلاً مضلماً سطحه بجنسها وخطه بفصلها ونحو ذلك ، والأفلم لا يجوز أن يفعل النار الإضاءة والإظلام ويفعل الطبيعة التحريك والتسكين من غير اشتراط بوجودان العالة الملازمة وقدانها؟ - سره .

واحد من كل الوجوه ، و ليست القوى كذلك لتضاعف الجهات الإمكانية فيها .  
و أيضاً الدليل الدال على أن الواحد بالنوع أو الجنس لا يصدر عنه إلا الواحد بالنوع  
أو الجنس كذلك دل على أن الواحد بالشخص لا يصدر عنه إلا الواحد بالشخص فليزِم أن (١)  
تكون القوة الباصرة التي أدر كنا بهاسوآداً غير الباصرة التي أدر كنا بهاسوآداً آخر . فإذا  
جوز كون القوة الشخصية مبدءاً لأفعال كثيرة بالعدد فليجز صدور الكثيرة بالنوع عن  
القوة الواحدة .

قد علم أن الممول عليه في تعدد القوى ليس القاعدة المذكورة بل البرهان على  
تعدد القوى أحد أمرين (٢) :

أحدهما (٣) انفكاك وجود قوة عن قوة أخرى فدل على تبايرهما وذلك لبطلان (٤)

(١) لا يخفى أنهم أجازوا بأن المدرك بالذات هو اللون ، والخصوصيات مدركة بالفرض  
و بالقصد الثاني ، إلا أنه لما رأى أنه لا معنى لمحصله لأن اللون المطلق لا يتحقق له بدون  
الخصوصيات لم يلتفت إليه - س ر و .

(٢) بل الأمران كلاهما . بل هنا أمر ثالث كما أشرنا إليه وهو الاختلاف في المفهوم بالتعاند  
كاختلاف الضلين بالتناقض الذي قد اعتبره - س ر و .

(٣) وهذا غير الاختلاف بالوجود والعدم الذي كان أحد الوجوه الزيفة لأنه  
كان في الأفاضيل وهذا في نفس مبادئها . ثم إن هذا الوجه هو المدار عليه لأهل التحقيق  
في جميع القوى ، ففي القوى الطبيعية كما مثل به وأما في المدارك الباطنة فكفساد الخيال  
في حلة قرمانيطس مثلاً مع سلامة الذكر والتصرف الفكري كما عرض لديو قليس  
الطبيب ، فكان بتخيل أن في بيته قوماً يرمون و يلعبون ولا يفترقون ساعة فيأمر بسلامة  
فكره باخراجهم ، ولسلامة ذكره كان يعرف الصديق من العدو ، و كفساد التصرف إذا  
كان الإفة في وسط الدماغ مع سلامة التخيل و التذكر كما عرض للرجل الذي كان يخلق  
باب البيت على نفسه و يفتح الكوة و يسأل الناس هل يحبون أن يرمى اليهم بشيء فإذا  
سواله بشيء رمى اليهم ، ولا بتخيل شيئاً مثل ما يتخيل ذلك الطبيب ، و كان يعرف كل  
شء يرمى به وفائدته و منفعة لسلامة ذكره ، لكن لا يعلم أنه مخطئ فيما يصنع لفساد تصرفه  
الفكري . و قد يكون الإفة في المؤخر فيفسد الذكر مع سلامة الباقي ، هذا كله في ابتداء  
العلة ، و إمامنا الاشتداد فيسرى آفة البص إلى البعض لقرب مواضعها و لا يمكن الدلالة  
حينئذ - س ر و .

(٤) لا توهم أن النسب باق في مثل الثمر والظفر وبه تصحح عدم تغلف الذاتي ❖

النامية<sup>(١)</sup> مع وجود الغازية في الحيوان بل النبات أيضاً فحكم بأن القوة النامية تنافير للقوة الغازية ؛ وكذا قد يتقد المولدة مع وجود النامية .

و الثاني تناقض الفعلين الوجوديين كالجذب والدفع أو القبول والحفظ . وأما مجرد<sup>(٢)</sup> اختلاف الآثار ماهية و نوعاً فلم يستلزم تعدد القوى لجواز أن تكون القوة واحدة و الاعتبارات و الجهات فيها مختلفة فيصدر عنها بحسب كل حيوية نوع آخر من الفعل ، كالعقل الأول يصدر عنه من جهة كمالية الوجود وتأكد جوهر عقلي آخر ، و من جهة قصوره وماهية الممكنة جوهر فلكي ، لكن الجهات الفاعلية لم يجر أن يكون منشأ اختلاف الآثار بالعدد ، لأن اختلاف الأشخاص بالعدد مع اتحادها بالنوع لا يمكن إلا بالمادة القابلة للأحوال الحادثة من جهة الأسباب الاتفاقية من الحركات وغيرها مما لم يوجد في أول الفطرة على سبيل اللزوم .

✦ الذي هو النمو ، لان السوازياد الاقطار الثلاثة من الاجزاء الاصلية ، والشعرونحوه فضل مندفع صبه البعاز السخاني وعدم تغلف الذاتي له وجه آخر - سره .

(١) لا ينفى أن الحكم بانتفاء قوة دون أخرى إنما يحصل من العلم بانتفاء أثر تلك دون أثره فلو اقتضى اختلاف الآثار اختلاف القوى صح ما ذكره أولاً فلا تغفل - لره .

(٢) لا يقال : هذا يورد على المصنف قده أيضاً فإنه اذا تحقق الجهات الكثيرة هنا ولاجلها جو صدور الكثير عن الواحد ، فلم لا يجوز أن يكون قوة واحدة باعتبار شرط مفيداً لآخر وبانتفاء الشرط انتفى الاثر ؛ وهكذا نقول في التناقض : انه باعتبار شرطين متنافيين كتوقف اقتضاء الحرارة للين الشمع وصلابة الملح على طبيعتهما .

وايضاً الاول منقوض بالمادة والصورة على طريقة المصنف قده فان تركيبها اتحادي لانضمامي مع تحقق الانفكاك بينهما ، لانا نقول : اذا كان الشرطان كحيثيتين تعلييتين أو تقيديتين اعتباريتين فلا يكفيان في اجتماع متقابلين حقيقيين ، اذ لا يكونان مكثرين للموضوع ، و اذا كانا كحيثيتين تقيديتين انضماميتين كان بالحقيقة قولاً بتعدد القوى اذ لانني بالتمدد الا هذا ؛ فكأنكم قلتم النفس بشرط النامية تفعل النمو ، وبشرط الغازية تفعل الغذاء ، وهكذا و اذا وافقتونا في تعدد القوى فلانزاع معكم في التسمية فان شتم سوا القوة بالشرط ، وان شتم فسوها بالحيوية الحقيقية ، بخلاف الجهات الاعتبارية كما في العقل الاول فانها ليست مناط التمدد في البادي ، ولذا ليس صدورها صدور الكثير عن الواحد الحق الاحداد بعضها صدر بالذات وبعضها بالعرض . واما النقض بالمادة والصورة فنقول : الانفكاك في الحقيقة بين الصورة الشالية والمادة وهما لم يتعدا قط - سره .

فإذا تحققت هذه الأصول فليس لقائل أن يقول لم لا يجوز <sup>(١)</sup> أن تكون النفس هي التي تفعل هذه الأفعال ككلمات غير حاجة إلى إثبات هذه القوى النفسانية والحيوانية؟ ثم إن سلمنا تباين النفس الناطقة للقوى الحيوانية لأنها جوهر عقلائي وهذه متعلقة بالأجسام؛ لكن لم لا يجوز أن تكون القوة الحيوانية واحدة وتكون المدركة والمحركة واحدة؟ وإن سلمنا تباينهما ولكن لم لا يجوز أن تكون الحركة قوة واحدة والشهوة والغضب واحد؟ فإن صادف اللذة انفعلت على نحو أو الأذى انفعلت على نحو آخر، وكذلك تكون القوة المدركة للمحسوسات الظاهرة والباطنة واحدة. وإن سلمنا تباينهما لكن الحسن الظاهر قوة واحدة تفعل في الآت مختلفة أفعالاً مختلفة.

وأيضاً فلم لا يجوز أن تكون القوة النباتية هي الحيوانية؟ وإن سلمنا تباينهما فلم لا يجوز أن تكون الغازية والنامية والمولدة واحدة فهي تورد على الشخص في ابتداء كونه أكثر مما يتحلل عنه فينمو ويزيد مقداره إلى أن ينتهي إلى كمال النشو في قبالة الزيادة، وإذا عجز عن ذلك وحرك الغذاء إلى أعضاء ذلك المتحرك ليخضعها به وفضل عنه فضل غير محتاج إليه في التغذية غير منصرف إلى النمو فتصرف إلى فعل آخر محتاج <sup>(٢)</sup> إليه وهو التوليد، ثم لا يزال تورد بدل ما يتحلل إلى أن يعجز فتحل الأجل؟

و بما ذكرناه سابقاً ظهر اندفاع هذه الاعتراضات وأشباهها، وليس مبنى إثبات

كثرة القوى على تلك القاعدة المشهورة كما توهم، فلا يرد عليهم النقوض المشهورة. منها أن الحسن المشترك يدرك كل المحسوسات الظاهرة فإن كانت هذه

(١) وبإزاء هذه النوع وإن لم يكن مناعاً لتعدد القوى بل لتعدد القوى عليه أن يقال: لم لا يجوز أن يكون البصر والسمع والمشوم والمنوق واللموس واحداً؟ وكذا هي والتنخيل وغيره واحدة؟ وإذا وقعت في قوى مختلفة والاتبا المتفاوتة ترسم رسوماً مختلفة كما قال بعض المتأخرين: إن الكلية والجزئية بنحوى الإدراك لا بتفاوت في المدرك كيف والوجودات بشرائها أصلها واحد و نسخها فارد، وبالجملة هذا الاتحاد بإزاء ذلك الاتحاد فلا عريفه فتفتن - سره .

(٢) وفي بعض النسخ غير محتاج إليه ولكل واحد منهما وجه فإن كونه محتاجاً إليه إنما هو بحسب النوع وكونه غير محتاج إليه إنما هو بحسب الشخص - سره .



الإدراكات مختلفة فقد بطل أصل الحجة ، وإن كانت غير مختلفة فلم لايجوز صدورها عن قوة واحدة ؟ .

ومنها أن القوة الباصرة لا تقصر إدراكها على نوع واحد فإنها تدرك السواد والبياض وما يتوسطهما ، فإذا جاز أن يكون القوة الواحدة وافية بإدراك النوعين المندرجين تحت جنس واحد قريب فلم لايجوز أن تكون وافية بإدراك المختلفات المندرجة تحت جنس واحد بعيد ! ؟

و أيضاً القوة الواحدة تدرك الشكل و العظم و إن كان بتبعية إدراك اللون ؛ فالقوة الواحدة وافية بإدراك أمور مختلفة في الجنس أيضاً كما في النوع .

ومنها أن قوة التخيل تدرك أموراً متخالفة بالجنس بل العقل مدرك لجميع الأمور ، فبطل قولهم الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد إلى غير ذلك من النقوض و الايرادات ، وذلك لما علمت أن القاعدة المذكورة لا تجري إلا في الفاعل البسيط المجرد عن الشروط والمضافات والآلات ، فإنه إن توقفت الفاعلية على شروط فيجوز أن يصدر عن الشيء الواحد بحسب انضمام شروط كثيرة إليه أفعال كثيرة ، ألا ترى أن الطبيعة قوة بسيطة وهي مقتضية للحركة بشرط كون الجسم خارجاً عن حيزه الطبيعي و السكون والاستقرار عند كون الجسم في حيزه الطبيعي ؛ بل العقل الفعال الذي هو مدبر هذا العالم العنصري جوهر بسيط ؛ مع أنه مبدء للحوادث التي تحدث في عالمنا هذا عندهم ؛ و ذلك لأجل اختلاف الشرائط و الأسباب المعدة ، فإن مبنى هذه الايرادات و النقوض من سوء فهم المتأخرين كأبي البركات البغدادي ، و الإمام الرازي ، و صاحب كتاب المواقف ، و شارحه السيد الجرجاني ، و شارح المقاصد المولى التفتازاني ، و نظرائهم من أهل التكلم و البحث دون التعمق و الخوض في الأنظار العقلية ، و الاستغراق في الأبحار الحكيمية .

و من جملة ما يباهى به صاحب الملخص و يبجح في هدم قاعدة الحكمة في تعديد القوى و حسن ترتيب الوجود في كل جمعية طبيعية يترتب عليها آثار مختلفة تستدعي مباد مختلفة تستند إلي وحدة جمعية نفسانية ، و يظن أنها بذلك تزلزلت و اضطربت تلك القوانين و انهدمت اصولها - هو قوله : أن لنا مقعدة صادقة يقينية لا يشك فيها عاقل

وهي أن الحاكم على الشئين يجب أن يكون مدر كاً لهما ، لأن الحكم عبارة عن التصديق بثبوت أمر لأمر أو سلبه عنه ، وذلك لا يتم إلا بتصور الطرفين ، فلا بد أن يكون الحاكم يتصور لذينك الأمرين الذين حكم على أحدهما بالآخر حتى يمكنه ذلك الحكم . إذا ثبت هذا فنقول : إذا أدركنا شخصاً من الناس و علمنا أنه فرد من الإنسان الكلي و ليس بفرد من الفرس الكلي ، فالعالم على الإنسان الجزئي بكونه جزئياً للإنسان الكلي و غير جزئي للفرس الكلي لا بدو أن يكون مدر كاً لموضوع الحكم و هو جزئي ، و لمحموله و هو كلي ، فإن المدرك للجزئيات بعينه هو المدرك للكليات . قال : فهذه نكتة قاطعة لا يرتاب فيها من له قليل فهم ، ولا أدري كيف ذهل عنها السابقون مع حداقتهم ؟ هذا كلامه .

أقول : سبحان الله هل وجد آدمي في العالم بلغ إلى حدّه في وفور البحث والتفتيش و كثرة التصانيف والخوض في الفكر ، ثم بعد عن الحق <sup>(١)</sup> هذا البعاد ؟ و احتجب عن البصيرة هذا الاحتجاب حتى عمى عن ملاحظة نفسه في أفعالها المختلفة بعضها من باب التفكير ، و بعضها من باب الحس ، و بعضها من باب الحركة ، و لم يعلم أن النفس هي المدرك العاقل الشام الذائق الماشي النامي المتغذي المشتهي الغضبان وغير ذلك - وهي الفاعلة لهنه الأفعال الكثيرة بالآلات المختلفة - ولها أيضاً أفعال وانفعالات بلا آلة كتصورها لذاتها و تصورها للاوليات ، و استعمالها للآلات إذ لا آلة بينها و بين استعمالها للآلة ، فأى مفسدة ترد على الحكماء في أن تفعل أو تدرك النفس بعض الأشياء بذاتها و بعضها بالآلة ؟ فتدرك هذا الشخص الإنساني بالحس ، وتدرك الإنسان المعقول بالذات ، ثم تحكم عنى ما أدركته بالحس بما أدركته بالذات فنقول : هذا الشخص إنسان . و كأنه بطول إمامته و عرض مولويته ظن إدراك الشيء بالآلة معناه أن المدرك حينئذ يكون هي آلة النفس ، ولا شعور ولا خبر للنفس عن ما تدرك بالآلة . وهذا من أسوء الظنون ، حيث <sup>(٢)</sup> زعم أحد أن في

(١) حتى وقع في ورطة إبطال القوى والطبائع كما هو طريقة قومه الأشاعرة - سره .

(٢) أى بالقوم ان بعض الظن انهم ، وحاصل كلامه ان من النى أنكروا ان القوم

أيضاً اعتقادهم أن المدرك للكليات و الجزئيات هو النفس ، إلا أن الكليات بذاتها و الجزئيات بالآلات ، لان الآلات مدر كة للجزئيات ، والنفس لا خبر لها بالذات ولعلامة مجازية ✽

شخص واحد من الإنسان يوجد ويتحقق جماعة كثيرة من أهل الإدراك كل واحد منها يختص بنوع من الإدراك ، أحدها يسمع ، و الآخر يرى ، والثالث يذوق ، والرابع يشم ، والخامس يلمس ، و السادس يتخيل ، والسابع يتوهم ، و هكذا في باب الحركة بعضها يتصرف ، وبعضها يجذب ، وبعضها يدفع ، وبعضها يهضم ، وبعضها يشتهي ، وبعضها يفض . و هكذا في سائر القوى وليس للنفس إطلاع على هذه الأفعال والانفعالات إلا إدراك ذاتها و صفاتها الحالة بجوهر ذاتها ، وهذا خلاف الوجدان والبرهان .

أما الوجدان فلأن كل واحد منا يعلم أنه العاقل المتخيل الشام الذائق الكاتب المتحرّك الجالس .

و أما البرهان فلأن النفس بإرادتها تبصرو ترى وتلمس و تستعمل آلاتها الجزئية عند أغراض كلية أو جزئية ، أما الأغراض الجزئية فظاهرة كمن يريد الحركة لرؤية فلان ، و أما الغرض الكلي فكمن يريد الحركة إلى المعلم لأن يتعلم منه علوماً عقلية ، والمستعمل للآلة الجزئية بالإرادة ولا بد أن يدركها .

وأيضاً البرهان قائم على أن المدرك للصورة الجزئية الحاصلة في الحواس ليس هو إلا النفس دون الحس و دون آله ، إذ المدرك للشيء لابد وأن يدرك ذاتها <sup>(١)</sup> في ضمن ذلك الإدراك كما مر بيانه ، وليس للجسم ولا قوة يقوم به إدراك ذاته ، و كل راجع إلى ذاته <sup>(٢)</sup> في إدراكه فهو روحاني ألبتة . فثبت بهذه الوجوه و أمثالها أن النفس الناطقة

✽ ينسب درك الجزئيات اليها . و كلام ذلك الامام يدل على أن اعتقاده في حق السابقين هذا المعنى المعوج والرأي المحرف ، واعتقاد نفسه أيضاً كان هكذا طول عمره حتى انكشف له المطلوب في الاواخر ، لكن معنى ادراك الجزئيات بالالات على طريقة القوم أنها منطبعة في الات ؛ وتلك الات مع ما فيها معلومة بالحضور للنفس ، لأنها ينعكس من الات الى النفس أو لاتنطبق الصور الجزئية في المجرد . و أما على طريقته فده فهو أن انطباعها في القوى بل قيامها بها قياماً صدورياً عين قيامها بالنفس لانها شؤونها الذاتية - سره .

(١) أي يكون ذاته حاضرة لذاته إذ الادراك هو الحضور ، ولذلك يمكن له أن

يقول انما يدرك بهذا الشيء والتصديق فرع تصور الطرفين - مره .

(٢) أي مدرك لذاته في ادراكه غيره - مره .

في الإنسان هي المدركة للجزئيات والكليات جميعاً فلها أن تحكم بالكلي على الجزئي كما بالجزئي على الجزئي .

واعلم أنه مما ذكر في كتب الحكمة في بيان إثبات الاختلاف بين القوة الطبيعية و القوة الحيوانية من المسلك الأول من الطريقين الذين ذكرناهما أنهم قالوا : وجدنا عضواً سليماً<sup>(١)</sup> فاعلالاً لفعال الطبيعية مختلا عن الأفعال الحسية ، فعدم الإحساس إما لعدم القوة الحاسة أولاً لأن العضو لا يتفاعل عن القوة ، فإن كان الأول فقد ثبت أن الحيوانية شيء غير الطبيعة السارية في العضو؛ لأن الطبيعة قد وجدت مع عدم القوة الحاسة وكانت إحدى القوتين مخالفة للآخرى . فأما الثاني فباطل لأن<sup>(٢)</sup> هذه الأجسام<sup>(٣)</sup> قابلة لحصول الحر و البرد والطعم والرائحة فلو كانت القوة الحاسة موجودة في عضو وقد وردت عليه هذه الكيفيات المحسوسة لكان الإدراك حاصلًا لوجود القوة الإدراكية مع حصول الصورة التي يقع بها الإحساس ، و يمثل هذا الطريق يمكن أن يثبت تباين القوى الإدراكية كالسمع والبصر والشم وغيرها .

(١) كالمظم والظفر والقرن والظلف وغيرها من الحيوان ، فيفعل فيها الأفعال الطبيعية النباتية دون الحسية أو كاليد والرجل ، نحوهما ، لتخصيص الحسية بأعضاء اللسبية أو كاليد المفلوجة حيث تقتل والسرعة إليها الفساد فلا تخصيص ، ولكن تجعل السلامة إضافية أولاً لأن العضو لا يتفاعل عن القوة أي عن فعلها وهو الصور المدركة بالذات ؛ لأن القوى لما كانت جسمية لا بد وأن يتفاعل آلياتها عن فعلها ولو على سبيل الأعداد كما على طريقة المصنف قده - سره .

(٢) أما أن يجعل القابل ما هو المصاحب للفقدان فيكون المراد بالحروما معه المحسوسات بالذات لا بالعرض ، فهذه الأجسام ولو باعتبار صلوحها لسراية الروح البخاري قابلة لها . وأما أن يجعل القابل ما هو المصاحب للوجدان ، فيكون المراد بالحرو نحوه نفس كيفيات هذه الأجسام والآلات حيث لا يخلو تلك الموضوعات من تلك الاعراض ، لكن ليس المراد أنها قابلة لها ليحس بها حتى يقال أنها موجودة للمادة ولا حضور للمادة ولا مادي عند القوة الإدراكية كما سيحى . بل المراد أنها قابلة بالفعل لها ، فإذا كانت القوة الحاسة موجودة ووردت عليها أمثال هذه الكيفيات كان الإدراك حاصلًا لأن حكم الأمثال فيما يجوز وفيما لا يجوز واحد فهذه معدة للإدراك وهذا هو الأظهر - سره .

(٣) فإنها قابلة لحصول القوة الحاصلة فيها بشام استمدادها لها فتكون قابلة لمدركات تلك القوة غير آية عنها للمناسبة بين القابل والقبول ، وكذا بين المدرك والمدرك تدبر تفهم - م ر ه .

فإنّا نقول : لو كانت قوة الذوق مثلاً عين قوة الشم لوجب لكلّ منهما إدراك ما يدركه الأخرى ؛ إذالموضوع لكلّ منهما قابل لحصول الطعم والرائحة جميعاً ، و حيث لم يدرك شيء منهما ما أدركه الآخر مع حضور ذلك المدرك علم أن القوتين متخالفتان ذاتاً و حقيقة .

و اعترض عليه صاحب المباحث بأنه لايلزم من حصول القوة المدركة و حصول المدرك في شيء واحد حصول الإدراك لجواز توقفه على شرط فائت . ألا ترى أن العضو اللأمس حصلت فيه الكيفية اللأمسة مع الكيفية الملموسة مع أن تلك القوة غير مدركة الكيفية . وكذلك القوة الباصرة موجودة في الروح الباصر الذي وجد فيه لون ما و هيئة ما ثم إنها لا تبصر بشكل محلها و لالونه و هيأته ؛ فعلمنا أنه لايلزم من اجتماع القوة المدركة و الصور المدركة كيف كان حصول الإدراك ؛ فإنن لا يلزم من عدم حصول فعل وإدراك مخصوص بموضوع عضو آخر اختلاف القوتين .

أقول : الشروط<sup>(١)</sup> و الموانع إمداخلية ذاتية أو عرضية خارجية ، فالاختلاف في القسم الأول يوجب اختلاف القوى ، و أما الاختلاف في العرضيات الخارجية فهو مما لا يدوم ولا يمتنع زوالها ، بل قد ثبت في الحكمة الإلهية أن أفراد كلّ طبيعة نوعية يجب أن يكون فعلها الخاص لها إمدائمة أو أكثرية ، و أن طبيعة مامن الطبايع لايمكن أن تكون ممنوعة عن مقتضى ذاتها أبدالدهر ، فالقوة الجمادية مثلاً لو كانت في طبيعتها إدراك الأمور أو تمثيلها و لم تدرك لتفقدان شرط فائت أو حصول مانع موجود لزم التعطيل في طبيعته ، والبرهان قائم على أن لامعطل في الوجود<sup>(٢)</sup> . و كذا لو كان للبصر إدراك الروائح و للشم

(١) المراد معناها اللغوي كان يقال الانسان بشرط النطق كذا ، و الحمار بشرط النهق

كذا - سره .

(٢) وجهه على مشرب العلم الالهي أن الوجود العام الامكاني المسمى بحضرة الفعل

ظل للحضرة الواحدية وهذه الحضرة تابعة لحضرة الصفات المجتمعة في حضرة الذات على

وجه البساطة والجمع ؛ فلو كان في النظام الكلي للوجود الامكاني نزولاً أو صعوداً طولاً

أو عرضاً - إذ عرض الوجود من حيث كلياته الواقعة في النظام الكلي بآهون نظام كلي راجع

الى طول - للزم نقص في الوجود المنزه من كل نقص تدبر تفهم - سره .

إدراك المبصرات مثلاً و لم يتحقق لوجود مانع خارجي أو فقدان شرط خارجي لزم المحالات المذكورة - و هو التعطيل في الطبائع والقوى - .

وأما الذي ذكره من حال القوة اللامسة والباصرة في عدم إدراك محالها ، والكيفيات التي تحمل في محالها ، فذلك الإدراك كما توهمه من المستحيلات الذاتية ليس من باب الممكن الذي يحتاج إلي شرط . فإنك قد علمت أن الصورة المادية بما يمتنع تعلق الإدراك بها إذ لا بدني كل صورة مدركة أن تكون مجردة عن المادة ضرباً من التجرد إذ لا حضور لمادة ولا مادي عند القوة المدركة كما مر تحقيقه . وليس الأمر في الإدراك كما زعمه هذا الباحث من محذو حذوه أن الإدراك بإضافة من القوة المدركة إلى وجود أمر خارجي ؟ . ولا أن الإحساس<sup>(١)</sup> هو عبارة عن حصول الصورة المحسوسة في آلة الإدراك ؟ ولا أيضاً عبارة عن أنفعال العضو عن الأمر المحسوس الذي في الخارج ؟ بل ذلك الانفعال من السبب المعد لوقوع الإدراك الإحساسي ، لأن أنفعال كل آلة حيوانية بمشركة وضع معين لها بالقياس إلي مادة تحمل كيفية خاصة تؤدي إلي تلبسه النفس بصورة محاكية لما في تلك المادة من الكيفيات التي تسمى بالكيفيات المحسوسة . و بالجملة ليس الإدراك إلا بحصول صورة الشيء في ذات المدرك لا في المادة ولا في الآلة أصلاً . و الذي يبين<sup>(٢)</sup> به

(١) هو عبارة عن حصول الصورة المحسوسة في آلة الإدراك . اعلم أن آلة الإدراك

في عرفهم مثل الاعصاب والروح البخاري ولاسيما في عرف الطبيعيين ، و إليه ينظر قوله :  
القوى التي في آلات الإدراك و ربما يطلق الآلة على القوى بالنسبة إلى النفس كما مر في تعريف النفس بالكمال الأول الآلي ، فعلى الأول المقصود ظاهر ، وعلى الثاني المراد نفى انطباع الصورة في القوة بنحو القيام الحلولي كما هو المشهور . والمراد من قوله : ولا أيضاً عبارة الخ كون الإدراك أنفعال العضو عما في المادة الخارجية كما نفى كونه إضافة إليها أولى ، والحاصل أن الانفعال بواسطة وضع معين بالقياس إلى المادة الحاملة للكيفية معدلان تخلق النفس في عالمها صورة محاكية لتلك الكيفية ، فالاحساس بطريق الفعالية كما هو رأي المصنف قده ، فإنفاه بقوله : ولأن الاحساس عبارة عن حصول الصورة غير ما اثبت بقوله : وبالجملة ليس الإدراك إلا بحصول صورة الشيء الخ وان جعل الآلة نفس القوة لان النفي حينئذ القيام الحلولي والمثبت هو القيام الصدوري - سره .

(٢) هذا مؤيد لكون القابل فيما مر هو القابل المصاحب للوجدان ، فتفتنن وهذا

اجمال بعد التفصيل للدليل - سره .

تعدد القوى التي هي في آلات الإدراك أن تلك الآلات من شأن كل منها الافعال بكيفية  
ينفعل به الأخرى ، وليس من شأن بعض منها أن يتسبب في إدراك ما يتسبب في إدراكه البعض  
الأخر ، فذلك يوجب تباينها و تخالفها في الطبائع المسخرة للنفس .

و من هذه الطريقة أيضاً قولهم : لو كانت القوة الحيوانية أي قوة الحس و الحركة  
الإرادية هي بعينها القوة النباتية لكات النبات متحركاً بالإرادة ، لأن جسمه ممكن  
الحركة ، والقوة المحركة بالإرادة موجودة فيه ، فإذا وجد الفاعل و الفاعل يجب حصول  
الفعل فكان يجب أن يتحرك بالإرادة ؛ لأن الدواعي حاصلة وهي طلب المنافع و دفع  
المضار في هذا العالم للأجساد القابلة للأضداد ؛ فلما لم يكن تلك الحركة ثبت أن القوة  
النباتية التي فينا مغايرة للحيوانية .

و اعترض هاهنا بأن القوة الغازية في كل عضو تخالف الغازية التي في عضو آخر  
بالنوع في الماهية عندهم ؛ فمن الواجب أن تكون الغازية التي في الحيوان مخالفة بالنوع  
للغازية التي في النبات ؛ فإن لا يلزم من قولنا أن الغازية التي في الشجر غير قوية على  
الحركة الإرادية أن تكون الغازية التي في الحيوان غير قوية على ذلك إذ ليس يلزم من عدم  
اتصاف شيء بقصد عدم اتصاف ما يخالفه في النوع .

أقول في الجواب : أن القوى<sup>(١)</sup> الغازية التي في النباتات والحيوانات وإن كانت متخالفة

(١) لا يقال : هذا التزام الاعتراض إذا تخالف بالفصول علة لتخالف الأثار ولا يجدي  
الاشترك في الجنس ، لانا نقول مقصوده قده انه لو كان اشترك الغازية في القوى المختلفة  
اشترك اللفظاً و اشترك مفهوم بين هويتين بسيطتين مختلفتين بتمام ذاتيهما كانت الغازية  
والحاسة واحدة ، وكانت التغذية صادرة عن الحاسة ، والحس والحركة عن الغازية  
بان تكون الطبيعة العامة في نفسها مختلفة لا بمجرد الفصول نظير البياض فان تفريق نور البصر  
الذي هو من فصله ينسب الى جنسه الذي هو اللون ، لان وجودهما واحد وان تعدد مفهومهما  
او أما اذا كان اشتركا فيها اشترك جنس متحصل كاشترك جنس المركبات حيث يؤخذ بوجه  
يكون متحصلاً كما في الجوهر وقابل الأبعاد والجسم النامي والحساس حيث أنها أمور متعددة  
إذا اخدت بشرط لا متحصلة ، وان كانت في بعض المواضع من وجه موجودة بوجود واحد  
كما أشار اليه بقوله : وأما أن هذه القوى الجنسية والفصلية الخ فضل الحس والحركة ان  
كان مستنداً الى ذلك الجنس المشترك المحصل كان النبات أيضاً حساساً متحركاً لوجوهه .

بالنوع لكنسها كلها مشتركة في الجنس؛ ليس إطلاق القوة الغذائية عليها بالاشتراك اللفظي، وذلك لأن القوى تعرف بأفعالها فإذا اشتركت الأفعال في معنى واحد كانت القوى كذلك، فحينئذ إذا كانت النفس الغازية التي في الحيوان مشاركة للنفس الغازية التي في النبات وقد زادت عليها بفعل الحس والحركة الإرادية فكانت مشتملة على قوة أخرى كمالية هي مبدئ فصلها المميز لها عن المشاركات النباتية. وأما أن هذه القوة الجنسية والفصلية يمكن أن يوجد بوجود واحد أو لا يمكن بل هي النسبة موجودة بوجودات متعددة أينما كانت فذلك مطلب وسيأتي القول في ذلك. والحق عندنا أن النفس هي المدركة جميع الإدراكات بجميع المدركات وهي المحركة بجميع الحركات الطبيعية والإرادية، وهذا لا ينافي وجوب توسط هذه القوى المتعددة المتخالفة التي بعضها من باب الإدراك وبعضها من باب التحريك، لأن القوة العالية لا تفعل الفعل الدنى إلا بتوسط، الأمرى أن المزاويل للتحريك المكاني أو الوضعي لا بد وأن يكون قوة سارية في الجسم بخلاف المزاويل للتحريك الشهوي؛ بل الانتقال الفكري أرفع قدرأ من التجسم، وأن المباشر للإدراك مطلقاً لا بد وأن يكون قوى مجردة على تفاوت تجردها بحسب تفاوت إدراكاتها؛ فالعقلية أشد ارتفاعاً وأعلى مقاماً، والحسية سيما اللمسية منها أدون درجة وأشد هبوطاً من الجميع، فإذا كان كذلك فوجب في صدور هذه الآثار المختلفة إما تعدد القوى المتخالفة أو تحقق درجات متفاوتة لذات واحدة، وكل طبقة وجودية حقيقتها وما يترتب عليها متفقة؛ سواء كانت منفصلة عن غيرها أو متصلة به، فالغازية على اختلاف أنواعها حقيقة واحدة، سواء كانت نفساً عليحدة أو قوة من قوى نفس أو جزءاً من أجزاء نفس. وكذا اللامسة على اختلافها

فيه أيضاً والاثبت المدعى فنوعان الجنسية والفصلية ملغى، والمراد تحصلها النوعي، هذا كله على منهب القوم. وأما على منهبه فده فسيأتي في تحديد الغازية والنامية أن القوى بساطت فانتظر.

وأيضاً قد مر أن الاختلاف بالجنس في الآثار يوجب تعدد المبادئ عندهم، فآثار الغازية متحدة بالجنس فهي مستندة إلى الغازية المتحدة الجنس، والحس والحركة الإرادية مخالفتان لآثار الغازية جنساً فيستندان إلى مبدئ آخر بالاشتراك اللفظي، بل ليس بالاشتراك المعنوي بين هويتين مختلفتين بتام الذات - سره.



طبيعة واحدة ، سواء أكانت مستقلة كنفس الدود والخراطين ، فإنّ نفسها الحيوانية هي اللأمة بعينها أو قوة وجودية من قوى النفس الحيوانية أو الأناحية أو جزءاً من أجزائها المعنوية . وهكذا الحكم في جميع القوى المدركة والمحرّكة ، فكما أنّ قوة الإبصار وإن فرض أنها متخالفة الأنواع في أنواع الحيوان لكنها مشتركة في حقيقة واحدة ، فكذا قوة السمع والشمّ والذوق والتغذية والتنمية وغيرها من القوى الحيوانية ، سواء وجدت مجتمعة في قوة جامعة لها أو متفرقة . مثال اجتماع القوى في قوة واحدة كاجتماع الحواس الخمس الظاهرة في الحس المشترك المسمّى في لغة اليونان بنبطاسيا . وكذلك النفس الناطقة التي للإنسان جامعة مع بساطتها لجميع القوى المدركة والمحرّكة ، لا بمعنى أنّ تلك الآلات هي المبادئ للإدراكات والحركات بالحقيقة دون ذات النفس إلا على وجه التوسيط والاستخدام بل النفس هي حس الحواس كلّها ، والمباشرة للمحرّكات الفكرية والطبيعية والاختيارية ، لأنها ذات مقامات وعوالم ثلاثة : العقل ، والخيال ، والحس ، وسيرد عليك إيضاح في مستقبل الكلام .

و ليس لقائل أن يقول : <sup>(١)</sup> إنّ التغذية والنمو لو كانا من أفعال النفس لكات النفس شاعرة بما يصدر عنها من الأحوال والهضم ؛ فكان يجب أن تكون النفس عالمة بجميع مراتب الاستحالة للغذاء ، وجميع الأعضاء على التفصيل علماً بديهيّاً ، والتالي باطل ، فعلمنا أنّ الفاعل لهذه الأفعال قوة عديمة الشعور بهذه الآثار .

لأما قيل : يجوز أن يكون للنفس شعور بهذه الأمور إلا أنه ليس لها شعور بذلك الشعور ما يبقى ويستمر ، لأجل أنّ كثرة تغيرات هذه الأفعال بسبب لسيان النفس لها ، كما أنّ الإنسان إذا سمع كلمات كثيرة متوالية سريعة الانقضاء لم يبق في حفظه شيء منها ، فكذاها هنا لأنّ ذلك يؤدي إلى السفسطة ، فإن جاز كوننا عاملين بجميع الاستحالات والتغيرات التي تقع للمواد الغذائية والمواد العضوية التي يستحيل إلبيها الغذاء مع أننا لا

(١) هذا القائل توهم أن النفس معدودة وجودها بمالم التجرد ، وأنها منفصلة عن عالم التدنس ، واستبعد كون شيء واحد مجرداً منزهاً ومادياً ، ولم يفهم الوحدة الجمعية الشخصية للنفس ليتصور كونها بوحدتها الجمعية لها مقام التجرد والتدنس كليهما - م- ،

نجد الشعور بها من أنفسنا فجاز أن يقال إن العامي عالم بجميع الدقائق و إن كان لا يجد من نفسه ذلك .

بل لما أقول : وهو يحتاج إلى تمهيد أمور :

أحدها أن العلم قد يكون فعلياً ؛ وقد يكون انفعالياً ، والعلم الفعلي قد يكون سبباً للمعلول ؛ وقد يكون عين<sup>(١)</sup> للمعلول حتى يكون وجود المعلول بعينه هو علم العلة به . و بالجملة كان الوجود عين الشعور في العلة و في المعلول ، فهذا أصل .

ثم الوجود قد علمت أنه مما يختلف بالشدة والضعف ، وغاية ضعف الوجود هو أن يكون من باب الهيولي والحركة و المقدار و العدد ، و اسم العلم لا يقع إلا على الوجود الذي هو من باب الصورة ،<sup>(٢)</sup> لا الذي من باب المادة و ما ينغمر فيها و يستغرق جوهره في غشاوتها . وقد علمت أيضاً أن الجسمية و الامتداد المكاني أو الزماني أمور يتشابه فيها الوجود مع العدم ، والوحدة مع الكثرة ، و الجمعية مع الفرقة ، و ذلك الاشتباك يمنع عن الحضور الجمعي و الشعوري ، و يكون مناط المجهولية ، فهذا أصل آخر .

(١) وهذا كما أن أهل الاشراف يجعلونه تعالى فاعلا بالرضا ويجعلون عليه تعالى بالاشياء عين وجود الاشياء فهنا ليس العلم فعلياً بمعنى سبب الفعل بل بمعنى انه عين الفعل - سره .

(٢) المراد بهامابه الشيء بالفعل وهو القدر المشترك بين معاني الصورة أو المراد بها كل معنى بالفعل يصلح أن يعقل . قال الشيخ في الهيئات الشفا : قد يقال صورة لكل معنى بالفعل يصلح أن يعقل حتى يكون الجواهر المغارقة صوراً بهذا المعنى ، وقد يقال صورة لكل هيئة وفعل يكون في قابل وحداني أو بالتركيب حتى يكون الحركات والاعراض صوراً ، ويقال صورة لما يتقوم به المادة بالفعل فلا يكون حينئذ الجواهر العقلية والاعراض صوراً ، ويقال صورة لانكامل به المادة و ان لم يكن متقومة بها بالفعل مثل الصحة وما يتحرك اليها بالطبع ، ويقال صورة خاصة لما يحدث في المواد بالصناعة من الاشكال وغيرها ، ويقال صورة لنوع الشيء ولجسمه ولفصله ولجميع ذلك ، ويكون كلية الكل صورة في الاجزاء أيضاً انتهى .

فالعلم في قوله : واسم العلم يشمل الحضور والحصولي لكن الصورة في العلم ولى ماهي وجودها للعالم للمادة ، وبين صورتين فروق ثمانية ، وقسمت في مرحلة العقل والمقول من الامور العامة - سره .

ثم إن الشيء قد يكون علماً ولا يكون معلوماً ؛ وقد يكون معلوماً ولا يكون علماً .

و بعبارة اخرى العلم قد يكون أنقص من المعلوم و المعلوم أقوى و أظهر من العلم به ؛ وقد يكون بالعكس .

بيانه إن الوجود إذا كان في غاية الجلالة و العظمة فلا يمكن تعقله بعلم آخر زائد على ذاته ، وإن كانت ذاته علماً بذاته و معلوماً لذاته ، كالواجب تعالى وما يقرب منه من العقول الصريحة ، فالوجود هاهنا علم و لا يكون معلوماً لغيره ، وأن الوجود إذا كان في غاية الخسة والنقص فيمكن حضور صورته عند العالم ، و لا يمكن حضور ذاته كالهولي الأولى وما يقرب منها ، فالصورة هاهنا <sup>(١)</sup> أقوى من المعلوم في باب العلم بخلاف الأول ، والصورة الحاصلة <sup>(٢)</sup> هاهنا علم و المعلوم ليس بعلم ، و في الأول المعلوم علم في نفسه ، و علمنا به ليس علماً به بل بوجه <sup>(٣)</sup> من وجوهه .

إذا تقرر هذه الأصول فنقول : إن النفس التي لنا إذا فرض كونها مبدئاً لجميع الإدراكات والتحريكات الحيوانية والنباتية حتى الجذب والإحالة والدفع لا يلزم من ذلك أن تكون عالمة بأفاعيلها الطبيعية الواقعة منها باستخدام المادة و الطبيعة ، وقولهم : العلم بالعلّة يوجب <sup>(٤)</sup> العلم بالمعلول حق\* ولكن العلم بالعلّة إذا كان عين وجودها كان

(١) هذا ناظر الى العبارة الاخرى، وثاني شطري التفرع لمقابل الشطر الاول من العبارة الاولى قد اُخِرَ وهو قوله والمعلوم ليس بعلم - سره .

(٢) أى الصورة الحاصلة من الهولي التي لها فعلية و كمالية لا تدخل لها في حقيقة المعلوم الذي هو قوة محضة ونقص صرف ، فمن ضعفه لا تحاكيه تلك الصورة كما أنه في الاول من كمالية المعلوم لذاته لم تكن الصورة تحاكيه ، فظهر أن هاهنا العلم أقوى من المعلوم ؛ وفي الاول المعلوم أقوى من علم الغير به وان كان نفس ذاته علماً لذاته - سره .

(٣) كما أن نفس العلم أيضاً وجه من وجوهه تدبر تفهم - سره .

(٤) والحق أن النفس من حيث كونها فاعلة للأفاعيل الطبيعية لا علم لها بذاتها ولذلك لا علم لها بأفاعيلها فان العلم بالعلّة اذا كان موجباً للعلم بالمعلول كان عدم العلم بالعلّة موجباً لعدم العلم بالمعلول أيضاً ، فان عدم العلّة علة لعدم المعلول . وأما بيان أن النفس لا علم لها بذاتها من حيث كونها علة للأفاعيل الطبيعية فهو أن النفس من هذه العيشية هي

مقتضاه <sup>(١)</sup> كون العلم بالمعلول عين وجوده ؛ وإذا كان وجود المعلول كلا وجوده لحماية النفس و الغضة كان العلم به كلا علم به . وهذا معنى قول الفيلسوف المتقدم إن العقل الأول يجهل بأشياء جهلا <sup>(٢)</sup> هو <sup>(٣)</sup> أشرف من العلم بها ، وليس جميع أفاعيل النفس الطبيعية لانها من مراتبها النازلة ، فانها دانية في علوها وعالية فعدنوها ، والطبيعة لا علم لها بذاتها بأفا عييلها وهو ظاهر فتدبر - لره .

(١) قدسلم أن العلم بالعلة متحقق لكن العلم بالمعلول ليس متحققاً اذ لا يطلق اسم العلم هاهنا ، والاولى أن يقال : العلم بالعلة ليس متحققاً بحسب هذه المرتبة الدنية التي علية النفس فيها فان النفس فاعل بالطبع بالنسبة الى أفا عليها الطبيعية بعين فاعلية القوى الطبيعية ، اذ لا بد وأن يكون لها مقام تتصف بصفات الطبائع أيضاً . وأما بالنسبة الى نفس هذه القوى وان كانت فاعلة بالرضا لكن علمها بها حضوري بسيط ، فأن علمها بوجوداتها للقوى في مقام ذاتها بنحو أبسط وأعلى نظير العلم الكمالى الاجمالى بالأشياء فى الفاعل بالرضا الحقيقى الواجبي ، وعلمها بأنحاء وجودات القوى فى مقام القوى ، نظير علمه التفصيلى بالأشياء بنفس وجوداتها لان القوى هاهنا كالأشياء هناك فى كونها روابط محضة بالعالم - سره .

(٢) فان وجود العقل الاول بعينه ليس مرتبة وجود تلك الاشياء المجهولة ، واذا كان وجودها هو العلم بها كان وجوده عدم العلم بها وهو الجهل بها ، ولا ريب أن هذا الجهل وهو وجود العقل الاول أشرف من العلم بها ، وهو وجود تلك الاشياء فتأمل - لره .

(٣) لان هذا الجهل فقدان تلك المرتبة المتشابكة بالاعدام عن مرتبة العقل الاول وان كان فيه تلك المرتبة بوجه أعلى ، وهذه المرتبة العقلية عين عدم تلك المرتبة الدنية وذلك العدم هو الجهل ، وذلك الجهل هو البعد لجميع الموجودات فكان أشرف من العلم الذى هو وجود تلك المرتبة الدنية، ويسكن حمل كلام الفيلسوف على أن العقل الاول يجهل مادون الاول تعالى ، ولاخبر له عما سواه لاستفراقة فى مشاهدة جماله وجلاله ، ولاشك أن الجهل بما سواه تعالى أشرف من العلم بها ، وقد ورد أن الله تعالى خلقاً لا يعلمون أنه خلق آدم ولا ابليس .

وجه آخر أنسب بمنهب المشائين هو أن الموجودات الطبيعية من حيث هى طبيعية ليست علماً للعقل حيث أن وجوداتها للمادة ، وأنها واقعة فى الغيبة من حيث التباعد المكاني والتمدد الزماني ، وبناء العلم على الوجود الصورى النوى والحضور والجمعية فلو كانت حالزم التغير فى علم العقل . نعم هى معلومة له بواسطة الصور المرتسة بل القائمة بذاته قياماً حورياً بل معلومة بالذات بمعنى آخر لان العلوم ما حصل صورته عند العالم وهذا يصدق على ذى الصورة لاعلى الصورة سيما أن الصورة آلة للحاظ ذى الصورة وليست ملحوظة بالذات - سره .

كالكتابة والمشى والأكل والشرب وسائر الأفعال الاختيارية التي يتقنها علم وإرادة زائدتان على النفس، فإن تلك الأفعال متى لم يتصور أولاً للنفس و لم تصدق النفس بفائدتها تصديقا يقينياً أو ظاهرياً أو تخيلاً أو جهلياً لم يصدر عنها فعل شيء من تلك الأفعال. و أما الأفعال البدنية فليس حصولها من النفس إلا بتبعية شعورها بذاتها الذي هو عين ذاتها بتبعية عشقها الكمال ذاتها المتضمنة لشوقها الجبلي لتوابع ذاتها شوقاً تابعاً للشوق إلى مبدئها الأصلي، وهذه المعاني و إن كانت برهانية لكن إدراكها لا يمكن إلا بنور<sup>(١)</sup> البصيرة والكشف، ولذلك مما خفيت على أكثر المتفكرين فضلاً عن المجادلين والمقلدين. و مما ينبه على ما ذكرناه من أن قوة النفس سارية في جميع الأعضاء بوجوده التصرفات اللاتفة بكل مرتبة من المراتب الحيوانية، والنباتية، والطبيعية، هو أنه لولم يتعلق اعتناء النفس بتعديل المزاج و حفظ الاتصال لم يتألم بتغيير المزاج عند أدنى تغيير من حر أو برد أو حركة أو تعب أو هبوب ربيع مشوش، إلى غير ذلك من الأمور التي ليست من الأمور النفسانية كالمخوفات، والمبشرات، والاندازات، و ما يجري مجراها. و كذا ينبغي أن تتأذى النفس من تفرق الاتصال و الجراحات تأذيها جزئياً في الحال، وكان يجب أن يكون جميع الآلام، و المؤذيات الواقعة على الإنسان من باب خوف العاقبة، و خطر المال، و سوء الآخرة، و لم يكن المرض و تفرق الاتصال مؤلماً في الحال، لكن التوالي باطلة، فعلم أن النفس بذاتها موضوعة لهذه الانفعالات والإدراكات؛ لسراية قوتها إلى معدن الطبيعة فصارت محلاً لهذه العاهات والآلام، و عرضة لهذه البليّات والأمراض، هل الموت أيضاً وارو عليها من جهة ورودها إلى هذا العالم بقدر الله، وليس بوارد على محل الإيمان و المعرفة بالله و اليوم الآخر، و إنما يرد على محل الجهل و الظلمة والحركة والاستحالة.

و من الشواهد الدالة على أن النفس بذاتها فاعلة لأفعال الطبيعية من الجذب

(١) أي البصيرة القلبية و كشف العقل المتنور بنور البصيرة القلبية الحاصل من

المجاهدات والرياضات الملازمة للتوجه الى مبدء أنوار العلم ومنبعها - مره .

و الدفع وغيرها إن الإنسان إذا اشتدت حاجته إلى الإحالة والهضم والدفع<sup>(١)</sup> بسبب من الأسباب كما يكون للمريض عند بُحرانه فإنه يجد نفسه مقصرة عن سائر الأمور الإدراكية ، وما ذلك إلا لاشتغال النفس بهذه الأفعال و استغراقها فيها ، فلا جرم تنقطع عن سائر الأفعال ، ثم إذا فرغ عن ذلك توجهت النفس إلى مقامها الخاص الذي يقع فيه الأفعال الإدراكية والله أعلم .



مركز تحقيق كالمبيوتر علوم إسلامي



(١) دون الجلب فإنه غير مطلوب للطبيعة بل مضر بحال المريض متنفر عنه الطبع - هره .

## الباب الثالث

في ذكر القوى النباتية و أفعالها و أحوالها وفيه فصول :

### فصل (١)

في أقسام تلك القوى بالوجه الكلي

إن القوى النباتية : إما أن تكون مخدومة ، وإما أن تكون خادمة ، وأما التي لها درجة الاستخدام . فإما أن يكون فعلها و تصرفها في الغذاء لأجل الشخص أو لأجل النوع . أما الأول فهو إما لأجل بقاء الشخص أو لأجل تحصيل كمال ذاته . أما القوة التي تفعل لأجل بقاء الشخص فهي الغازية ، و حدتها <sup>(١)</sup> أنها قوة تحييل الغذاء إلى مشابهة جوهر المتغذى لتورده بدلما يتحلل . وأما التي تفعل لتحصيل كمال الشخص فهي النامية <sup>(٢)</sup> ، وهي التي تزيد في أقطار الجسم المتغذي على التناسب الطبيعي ليبلغ إلى تمام النمو ، وإتسا يقع هذا الفعل منه بما يورده الغازية زيادة على البذل عما

(١) لا يخفى عليك ان تذكرت ما علقناه على أوائل السفر الاول في مشاركة العبد والبرهان أن هذا وكذا حد النامية حد هو تمام البرهان ، كما أنه اذا اقتصر وقيل الغازية قوة تورد البذل لما يتحلل كان حداً هو مبدأ البرهان ، واذا قيل هي قوة تحييل الغذاء ل مشابهة جوهر المتغذى كان حداً هو نتيجة البرهان - سره -

(٢) قال البيهقي ره : القياس يقتضى أن يقال النامية لكن راعوا مشاكلة الغازية . أقول : هذا من رموزهم الى ما حققه المصنف قده من أن البدن مرتبة من النفس ، فوصفوا القوة بصفة الجسم للإشارة الى نحو اتحاد بينهما ، وهذا نظير ما استنبطنا منه أيضاً ذلك الاتحاد من قولهم القدرة كيفية نفسانية والحال أنها كيفية قائمة بالقوة المنبثة في العضلات ، فلولا أنها مرتبة من النفس لم تكن كيفيتها كيفية النفس فاستقم كما أمرت - سره - .

يتحلل ، فالغازية تخدم النامية بإيراد الغذاء زائدة على القدر الضروري للبقاء ، ولكن ليس كل زيادة في الأقطار نمواً فإن السمن بعد<sup>(١)</sup> سن<sup>(١)</sup> الوقوف ليس نمواً ، والهزال في سن<sup>(٢)</sup> النمو ليس ذبولاً . بل النمو هو الزيادة التي تكون على تناسب طبيعي ليبلغ تمام النمو كما في سن<sup>(٣)</sup> الشباب ، ومقابلته الذبول وهو النقصان الذي يكون على تناسب طبيعي كما في سن<sup>(٤)</sup> الشيخوخة .

فإن قلت : فالفاعل في السمن والهزال أي قوة من القوى ، إذ لا بد لكل فعل وحرارة من فاعل ومحرك .

قلنا : الفاعل فيهما أيضاً هو تلك القوة ، لأجل إعداد القاسر لهما حر كتان قسرتان ، وقدر<sup>(٥)</sup> أن الفاعل في الحركة القسرية أيضاً طبيعة ذلك المقصور وقوته ، لكن اسم الطبيعة إنما يقع على تلك القوة إذا كان تحريكها تحريكاً بالذات لا بقسر قاسر ، فهنا اسم النامية إنما يقع على هذه القوة النباتية إذا كان تحريكها للجسد في تزايد الأقطار تحريكاً طبيعياً ، لا بسبب قاسر من رطوبة زائدة في السمن أو حرارة مفرطة في الهزال . ثم إن فعل الغازية إنما يتم بأمر ثلاثة الأول<sup>(٦)</sup> الحصول الخلط الذي هو بالقوة القريبة من الفعل شبيه بالعضو . والثاني تصيرة جزءاً للعضو . والثالث تشبيهه به في اللون والقوام كالدم ، وقد تغل<sup>(٧)</sup> بالأول كما في عدم<sup>(٨)</sup> الغذاء . و بالثاني كما في استسقاء اللحمي . وبالثالث كما في البرص وغيره ، وحكموا بأن غازية كل عضو مخالف لغازية العضو الآخر ، إذ لو اتحدت طبائعا لاتحدت أفعالها ، وهذا صحيح . ولينا في تعددها و تخالفها وحدة الغازية التي في شخص واحد بوحدة نفسه المقتضية لهذه القوى . و أما اللتان<sup>(٩)</sup> لبقاء

(١) أي بعد الشروع في سن الوقوف فكانه قال من سن الوقوف الى آخر العمر ، ثم انه خصه بالذكر مع أن السمن قبل الوقوف أيضاً ليس نمواً . لان الفرق في مورد الانفكاك أوضح والهزال في سن الوقوف والذبول - سره .

(٢) أي في العلة التي يسى اطروقيا - سره .

(٣) لما كانتا في الواقع اثنتين ذكر هذه العبارة المشرفة بتقديم ذكرهما لتصديرهما بكلمة اما التفصيلية مع أنه لم يقدم ان المبقى للنوع اثنان ، ثم ان كون المولدة لبقاء النوع لا لبقاء الشخص ظاهر ؛ وفي كون الصورة كذلك خفاء ، وربما يتراعى أنها لبقاء



النوع ، فأوليها المولدة ، وهي التي تفصل جزءاً من فضل الهضم الأخير للمغتذي وتودعه قوة من سنخه . وثانيتها المصورة وهي التي تفيد المنى بعد استحالته صورة تكون معدة لفيضان القوى والكيفيات بإذن الله تعالى . وأما الخادمة فهي قوى أربع تخدم الغازية ، وهي الجاذبة ، والماسكة ، والهاضمة ، والدافعة . أما الجاذبة فوجودها في بعض الاعضاء كالمعدة و الرحم معلوم بالمشاهدة ، وفي غيرها معلوم بالقياس ،

أما الأول فالإنسان إذا كان منقلباً حتى يكون رأسه إلى السفلى ورجلاه إلى فوق أمكنه أن يشرب الماء ويزدرد الطعام ؛ وحرارة الطعام والشراب لكونهما جسمين ثقلين إلى فوق ليست طبيعية بل قسرية ، والحركة القسرية إما بجذب جاذب أو دفع دافع ، والثاني باطل في هذا الوضع ، فبقي المعدة تجذبها بقوة جاذبة فيها .

وأيضاً إنا نجد للمري والمعدة وقت الحاجة الشديدة تجذبان الطعام من الفم ، وكذا نجدهما عند تناول الأغذية اللذيذة تجذبانها بسرعة حتى أن الكبد أيضاً يجذبها من المعدة للذاتتها و قربها من طبيعة القوة . وأيضاً متى تغذي الإنسان غذاءً و تناول بعده غذاءً حلواً و استعمل النبي يجد أن الحلو يخرج أخيراً ، و ذلك يجذب المعدة إياه إلى قعرها ، وكذا حال الرحم في جذب المنى بل الإحليل عند خلوه عن الفضول ، و شدة اشتياق المرأة إلى الوقاع ، ولذلك أن قوماً من الفلاسفة سموالرحم حيواناً مشتاقاً إلى المنى و ذلك لشدة جذبته له .

وأما الثاني فنقول : إن الدم إذا تكوّن في الكبد كان مخلوطاً بالفضلات الثلاثة

✽ الشخص فان المادة محتاجة الى الصور التي في العظام والعروق والاعصاب واللحوم وغيرها ، وليس احتياج المادة الشخصية الى هذه الصور والى التي في مادة النبات كاحتياجها الى الرطوبة السنوية مثلا بل لا احتياج اليها لبقاء الشخص بالضرورة . والجواب أن المراد بصور يفعلها الصورة الاشكال والتخاطيط التي في الافراد امثال ، ولولاها لم يبق النوع فهذا كالعلاقات للنوع ، ومعيار العلة انها لولاها لم يكن المخلول ، فكما أنه لولا المولدة لم يبق النوع لأنه لم يبق الشخص ، فكذلك لولا الصورة وتصاويرها لم يبق النوع ولم يتبين نوع من نوع ، لأنه لم يبق الشخص اذ فرض أن الغازية باقية وكلما يتحلل من شخص الجسم يتدراك بالغازية ، ولوقيل : لم يبق هذا الشخص من هذا النوع بوصف الهدية قدآل الى هدم بقاء النوع - مرده .

الأخر أعني الصفراء والسوداء والبلغم . ثم إن كل واحدة منها يتميز عن الآخر ووضعت<sup>(١)</sup> إلى عضو معين ، ولولا أن في كل<sup>(٢)</sup> من تلك الأعضاء قوة جاذبة لذلك النوع من الرطوبة الخلطية لاستحال أن يتميز تلك الرطوبات بعضها عن بعض بنفسها ، ولاستحال أن ينحصر كل عضو منها رطوبة معينة اختصاصاً<sup>(٣)</sup> أكثرياً ، فهذا قاطع في إثبات القوة الجاذبة لجملة الأعضاء .

وأما القوة الماسكة فوجودها في المعدة و الرحم مشاهدة بالتشريح ، و في غيرها معلوم بالبرهان . أما المعدة فإنا إذا أعطينا حيواناً غذاءاً رطباً أو يابساً ثم شرحنا في ذلك الوقت بطنه وجدنا المعدة محتوية على غذاء لازمة ضامة له من جميع الجوانب . وأما الرحم فإنا اجتذب إليه المنى يرى منضماً إليه انضماماً شديداً من جميع الجوانب منطبق الفم بحيث لا يمكن أن يدخل فيه طرف الميل ، ولو أنك شققت من الحيوان الخامل من أسفل السرة إلى نحو الفرج ، و كشفت عن الرحم وجدت الرحم كما ذكر .

و أما الحجة على وجود الماسكة في غيرها من الأعضاء ؛ فهو أن الأجسام الغذائية أجسام ثقيلة لغلبة الأرضية والمائية عليها ، ولا بد في إمساكها في زمان الانهضام - فهو حركة استحالية واقعة بعد الجذب إلى مواضع الأعضاء - من قوة ممسكة إلى غير طبيعة الغذاء

(١) لا عضو معين للبلغم كما للمرتين من الطحال والمرارة ، بل منبث في سائر الأعضاء لرطبتها فلا يفضيها الحركة ؛ و ان يستحيل عند هوز الغذاء في البدن إلى الدم . اللهم الا ان يراد انصباب قدر منه إلى الدماغ ليُدخل في تغذيته و كذا الرية - س ر ه .

(٢) ان قلت : ما يجب أن يتحقق هاهنا انما هو التمييز ، وأما ان هذا التمييز لا بد أن يكون بالغاذية فلا ؛ اذ لم له يحصل بقوة مميزة . قلنا : الجاذبة تنفي عن الميزة لانه اذا جذبت جاذبة الطحال السوداء ، و جاذبة المرارة الصفراء مثلا يلزمه التمييز ؛ فوجود قوة لا يحتاج اليه فضل معطل بغلاف الجاذبة ؛ لانها ضرورية في جميع الاعضاء ، فالميزة في الكبد لا يفنى عنها فتأمل . ثم انه لا يحصل كمال التمييز و تمام الانفصال ؛ اذ لا بد أن يبقى في الدم قليل صفراء ليحصل التلطيف بسبب تارية الصفراء ، ويسهل التنفيذ في المجارى الضيقة ، و قليل من السوداء ليحصل فيه قوام متشابه - س ر ه .

(٣) احتراز عن مثل بعض أنواع اليرقان الحاصل بانسداد في مجرى المرارة -

والشراب ، لأنها لرطوبتها وميعانها ورقتها لا يقف بطبعها في تلك المواضع المزلفة .  
وأما الهاضمة فهي التي تحيل ما جذبته الجاذبة ؛ وأمسكته الماسكة إلى قوام مهياً لفعل  
المغيرة فيه و إلى مزاج صالح للاستحالة إلى العضوية بالفعل ، وهذه القوة خير الغازية عند  
المحققين .

قيل في بيان الفرق بينهما : أن القوة الهاضمة يبتدي فعلها عند انتهاء فعل الجاذبة  
وابتداء فعل الماسكة ؛ فإذا جذبت جاذبة عضو شيئاً من الدم ؛ وأمسكته ما سكة ذلك  
العضو ، فللم صورة نوعية ، وإذا صار شبيهاً بالعضو فقد بطلت عنه تلك الصورة ، وحدثت له  
صورة أخرى ؛ فيكون كوناً للصورة العضوية ، وفساداً للصورة الدموية ، وهكذا الكون  
والفساد إنما يحصلان بأن يحصل من الطبخ ما لأجله يأخذ استعداد المادة للدوية في  
النقصان ، وللعضوية في الاشتداد ، وهكذا لا يزال الأول في الانتقاص ، و الثاني في  
الاشتداد إلى أن يبطل الصورة الدموية ، ويحدث الصورة العضوية . فهنا حالتان : سابقة وهي  
التي تزيد استعداد قبول الصورة العضوية ، ولاحقة هي حصول الصورة العضوية ، فالأولى  
فعل القوة الهاضمة ، والثانية فعل القوة الغازية . فهذا ما قيل في الفرق بين هاضمة كل  
عضو وغازيته .

و اعترض عليه بوجهين : الأول أن الهاضمة محرّكة للغذاء في الكيف إلى الصورة  
المشابهة لصورة العضو ، وكل ما حرّك شيئاً إلى شيء ، فهو الموصل له إلى ما يتحرّك إليه ؛  
فالهاضمة هي الموصلة للغذاء إلى الصورة العضوية ، فإن الفاعل للفعلين قوة واحدة ،  
والكبرى ظاهرة فإن ما حرّك شيئاً إلى شيء كان المتوجه إليه غاية المحرّك ، والمعنى  
بكونه غاية أن المقصود الأصلي من الحركة هو ذلك الشيء . و الثاني أن هاضمة كل  
عضو لا شك أنها بالطبخ والنضج يفيد المادة زيادة استعداد لقبول الصورة العضوية ، ولذلك  
الاستعداد مراتب في القوة والضعف ، وليس بعض الدرجات بأن ينسب إلى الهاضمة أولى  
من الآخر ؛ فإذا حصل كمال الاستعداد والغاية فاضت تلك الصورة عن واهب الصورة ،  
وإذا تمت هذه الأفعال فقد تمت التغذية ، فلا فرق إذن بين الهاضمة والغازية .

أقول: أما الجواب عن الأول<sup>(١)</sup> فهو أن لكل حركة نفسانية علتين فاعلة وباعثة، ولها أيضاً غايتان غاية بمعنى ما انتهت إليه الحركة، وغاية بمعنى ما وقعت الحركة لأجله، وهما مختلفان فلا بد لهما من قوتين فالهاضمة هي التي فعلها كفعل النار ليس إلا الطبخ والنضج، ومجرد الطبخ والنضج لا يستلزم أن يكون على وجه يكون طريقاً إلى استعداد قبول صورة مخصوصة هي الصورة العضوية، فالتى تسوق المادة لأجل غرض مخصوص؛ وغاية مطلوبة غير التي تسوقها لا إلى غرض، ألا ترى أن في الحركة الحيوانية قوة فاعلة مباشرة للحركة، وهي القوة التي تميل بالعضلة والعضو إلى جهة من الجهات؛ لا لغرض وقوة فوقها تفعل التحريك إلى حيث يصل إلى مشتهى مخصوص أو دفع مؤذ مخصوص وهي الباعثة، فالفاعلة القريبة للحركة لها غاية بمعنى الحد الذي هو من ضروريات الحركة، والفاعلة البعيدة المسماة بالباعثة لها غاية أخرى غير نفس الحد المذكور، وهي التي يكون المقصود الأصلي من تلك الحركة، ويقع الوصول لأجلها، وهي غير الوصول وإن لم تنفك عنه فرضاً. فهكذا الحال فيما نحن فيه؛ فإن المحركة للمادة الغذائية بالطبخ غير الباعثة لحركتها نحو الصورة العضوية على وجه يصلح للشخص المغتذي في كماله الشخصي والنوعي.

(١) توضيح المقام ان الغاية قد يراد بها ما انتهت اليه الحركة، و قد يراد بها ما لاجله الحركة، و لما كانتا ممتدتين مختلفتين استعدتا قوتين مختلفتين كما استعدتا في الحيوان شوقية وعاملة؛ فالعاملة غايتها دائماً - وان كان في الفعل المسمى بالعبث والجزاف - حاصلة لانها كالطبيعة شأنها الايصال الى حد مخصوص؛ وهما يفعلان وظيفتهما كخادمة فوض اليها أمر مخصوص؛ وهي تفعل ما طلبتا منها؛ فليس المطلوب منها حصول الداعي والغرض كلقاء الصديق مثلاً؛ فوظيفة طبيعة الحجر الملقى على رأس زيد أن يصل الى ذلك الحد أعنى الرأس وبشجه، وكذا وظيفة العاملة المنبثة في عضل اليد أن يعطش ويقع على عضو من اعضاء البفوض. و أما أن ذلك الشج أو البطش و بالجملة الوصول اليه للتشفي لقلب الشاج والباطش ولا تقياد زيد و انقهاره فهو مالا لاجله الفعل، و هو وظيفة الشوقية؛ فكما كانتا غايتين مختلفتين واستعدتا مبدئين كذلك في تينك القوتين النباتيتين؛ فالهاضمة تحرك المادة الى نهاية مخصوصة هي زوال الصورة النموية والغازية تحرك لاجل حصول الصورة العضوية - س ر .

و أما الجواب عن الثاني فنقول : إن المبدء الفياض لجميع صور الكائنات وإن كان أمراً آخر أجل من هذه المبادي الفاعلة و الباعثة ؛ لكن لتعالیه عن هذه التغيرات و التجددات لا بد في كل فعل جسماني من فاعل مزاول ؛ لامتناع صدور هذه الأفاعيل المتجددة المتغيرة عن فاعل ثابت بريء عن التجدد ، رفيع عن التغير ، و لو كفى في صدور هذه التحريكات و التصويرات مجرد الاستعداد للقوابل من غير فاعل مباشر لما احتيج إلى إثبات الطبائع و القوى و النفوس في حرارة النار ، و برودة الماء ، و يبوسة الأرض ، و حفظ المعادن ، و نمو النبات ، و حركات الحيوان ، بل يكفي انفعالات الهيولى ، على أن كل (١) انفعال (٢) و استعداد في مادة تابع لفعل فاعل ؛ لما مر من أن كل قوة و إمكان مسبوق بفعل و إيجاب ، و كما لا يمكن استناد الانفعالات الكثيرة المختلفة إلى قابل واحد من غير توسط جهات متكثرة في الانفعال ؛ كذلك لا يمكن استناد الأفاعيل الكثيرة المختلفة إلى فاعل واحد من غير توسط جهات متكثرة في الفعل . و قد مر في مباحث العلّة و المعلول أن الفعل الكلّي يحتاج إلى فاعل كلّي ، و الفعل الجزئي يحتاج إلى فاعل جزئي ، فهذه الكتابة تصدر عن هذا الكاتب ، وهذا التصوير يصدر عن هذا المصور ، و الفعل المحسوس المشار إليه ينسب إلى فاعل محسوس مشار إليه ، و الفاعل العقلي لم يكن فاعلاً بالذات إلا لفعل معقول ، والله ولي الهداية .

(١) وذلك لأنه لا يميز في صرف الشيء ؛ فلاميز في صرف القوة و الاستعداد ؛ فلا بد وأن يختلف ما به الاستعداد حتى يختلف الاستعدادات و الاستعدادات بذلك ؛ فإدابة جميع الكائنات للمناصر بل مادتها الأولى هي الهيولى وهي واحدة فنخصصها بصورة الحنطة أو الشعير تخصص بلامنخصص ؛ فالستعد فيهما هو العناصر لكن إذا كان ما به استعدادها تارة صورة الحنطة السابقة استعدت لصورة الحنطة اللاحقة ، و إذا كان ما به استعدادها تارة أخرى صورة الشعير السابقة استعدت لصورة الشعير اللاحقة وهكذا إذا نقل الكلام إلى السوابق ، و التسلسل تعاقبي جاز بل واجب عندهم لنلا يلزم انقطاع الفيض لولاه ، وهكذا في الصور المرتبة الطولية لادة واحدة كالمنى إذ بانضمام كل ما به استعداد كالعلقة أو المضغة يختلف استعداد الستعد - س ر .

(٢) لما كان بطلان اللازم عند المعترض منظوراً فيه لعدم قوله بفاعل غيره تعالى بل انفعالات المواد كافية عنده في الإفاضة قال إن كل انفعال الخ - م ر .

## فصل (٢)

في فعل الهاضمة في الفضلة المندفعة و الاشارة الى وجود الدافعة ؛ والتنبيه على تفاوت هذه الاربعة ، وتعيين آلياتها من الاعضاء

أما فعل الهاضمة فاعلم أن الغذاء مر كّب من جوهرين: أحدهما صالح لأن يتشبهه بالمتغذي ، والثاني غير صالح لذلك ، فلها في كل منهما فعل خاص ، أما فعلها في الأول فما مضى ، وأما في الثاني فلا يخلو أن تلك الأجزاء إما غليظة أو رقيقة أو لزجة . وفعل الهاضمة في الأول: الترقيق ، وفي الثاني: التعليل ، وفي الثالث: التقطيع ، لا يقال كلما كان الجسم أرق كان أسهل اندفاعاً ، فلما ذاجعتم التعليل أحد الأمور المسهلة للدفع ؛ لأننا نقول: إن الرقيق قديتشر به جرم المعدة فيبقى تلك الأجزاء المتشربة فيه ولا يندفع ، وأما إذا غلظت لم يتشر بها العضو فلا جرم يندفع بالكلية .  
و أما الدافعة فيدل على ثبوتها أمران : خاصي (١) وعامي .

الأول إنك ترى المعدة عند القيّ كأنها تنتزع من موضعها إلى فوق حتى يتحرك منها أكثر الأحشاء ، وترى عند التبرز مثل ما ذكرناه ، ومعونة الأحشاء على دفع ما فيها سيما عند الزحير حتى إنه قدينخلع المعاء المستقيم عن موضعه لقوة الحركة الدافعة .  
و الثاني إن الدم يرد على سائر الأعضاء مخلوطاً بالأخلاق الثلاثة ، فيأخذ كل عضو ما يلائمه ؛ فلولم يدفع ما ينافي فيه لبقية المنافي عنده ، ولم يخلص شيء من الأعضاء عن الأخلاق الفاسدة الممرضة ، و اللّازم باطل . فثبت وجود القوة الدافعة ، فإذا ثبت وجود هذه الأفاعيل الأربعة في البدن أعنى الجذب ، و الإمساك ، و الإحالة ، و الدفع ، فليس لقائل أن ينسب تلك الأمور إلى قوة واحدة بالذات متغايرة بالاعتبار ؛ بأن يكون تلك القوة جاذبة عند ازدراد الطعام ، وماسكة له بعد الازدراد ، ومغيرة له عند الإمساك ، و دافعة للمفضل المستغني عنه ، لا لما قيل إن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد ، فإنه لا يجري في غير الواحد من جميع الوجوه . بل لأن هذه الأفاعيل أمور متخالفة إما متضادة كالجذب

(١) أي أحدهما خاص بالمعدة والامعاء ؛ والاخر عام لكل الاعضاء - س ر ه .

والدفع ، وإما يتفك بعضها عن البعض ؛ فقد يكون العضو <sup>(١)</sup> ضعيفاً في أحد هذه الأربع ، وتوياً في غيره ، ولولا تباير هذه المبادي لاهتجال ذلك .

و أما آلات هذه القوى فالقوة الجاذبة آلتها الليف المتطاول ، و الماسكة آلتها الليف المورّب ، والدافعة آلتها في الدفع الليف المستعرض . هذا ما قالوه و ظاهر أن المراد منه أن في معظمات هذه الأفاعيل يحتاج إلى تلك الأعصاب ؛ فإن جاذبة كل عضو أو ماسكته أو دافعته يحتاج إلى آلة عصبية ، لا أن جاذبة كل ذرة من العضو يحتاج إلى ليف متطاول ، و دافعته إلى ليف مستعرض .

فعلى هذا اندفع ما قيل فيه إما أولاً فبان لحم الكبد ليس فيه ليف مع وجود الجاذبة و الماسكة و الدافعة فيه ، وإما ثانياً فبان الرطوبة الجليدية تجذب الغذاء أو تمسكه و تهضمه مع أن الجزم حاصل بأن ليس فيها ليف أصلاً .

و إما ثالثاً فبان كلاً من شظايا الليف غير مركبة من الليف و إلا لتسلست الليفات إلى غير النهاية ، مع أن فيها هذه القوى .

و إما رابعاً فبان الليف المستعرض ليس فيه ليف متطاول مع أنه يجذب ، و كذا الليف المتطاول ليس فيه ليف مستعرض مع أنه يدفع الفضل ، و ذلك لما سبق من أن الحاجة إلى هذه الآلات في معظمات الجذب و الإمساك و الهضم و الدفع و جلائلها ، لاني رقاتها و جزئياتها المنخرطة في سلك المعظمات المندرجة فيها ؛ فإن الأصناف الثلاثة من القوى العظيمة إذا فعلت أفعالها بآلات الثلاث من الليف الحاصلة في الأوردة ؛ يفعل كل منها بتلك الآلة بالذات على وجه يسري فيما يجاور آلتها ولو بالعرض ؛ فإذ جذب الوريد الغذاء بليفه المتطاول يرشح منه على جوهر الكبد ، و على هذا القياس في سائر المواضع المذكورة .

فإن قلت : ذلك الدم إما أن يترشح من الليف المتطاول على لحم الكبد مع كون لحمه جازباً لذلك الدم أولاً مع كونه جازباً له ، فإن كان الأول فالجذب لا يتوقف على الليف ، و إن كان الثاني لم يكن في العضو قوة غازية .

(١) فالانفكك تحقق بين الضعيفة والقوية من إحدى القوتين ، والضعيفة والقوية من

قلنا : نختار الشق الأول و لم يلزم عدم توقف الجذب على الليف ؛ فإن التوقف حاصل عليه سواءً كان توقفاً قريباً أو بعيداً فلا بد في جاذبة كل عضو من ليف موجود فيه أو بحيا له كالكبد والطحوبه الجليدية .

### فصل (٣)

في أن هذه القوى في بعض الاعضاء مضاعفة ، وفي حقيقة الغذاء ومراتب الهضم يشبه أن يكون ما قاله بعض الطبيعيين حقاً

و هو أن هذه القوى الأربع توجد في المعدة مضاعفة ؛ فإن التي تجذب غذاء البدن من الخارج إلى تجويف المعدة غير التي تجذب (١) من جوف المعدة إلى نفسها ما يصلح منه لها ، وكذا التي تمسكه هناك وهي التي تغيره إلى ما يصلح أن يكون دماً و هو الكيلوس ، والتي تدفعه إلى الكبد غير التي تمسك في جوهر المعدة ما ينجذب إليها من الكبد من الدم الصالح للغذاء بالفعل والتي تغيره إلى أن يصير غذاءً والتي تدفع الفضول منها . وكذلك الكلام في الكبد ، لأن التغيير إلى الدم غير التغيير إلى جوهر الكبد ، كما أن التغيير إلى العصارة غير التغيير إلى جوهر المعدة . و التحقيق (٢) أن هذه القوى الموجودة في جميع الأعضاء على اختلاف جواهرها هي التي تفعل أفعال الغازية بالذات ، وهي المحصلة للغذاء تحصيلاً أو تلياً . وأما المعدة والكبد فيوجد فيهما تلك الأربع مع أربع آخر مشبهة بتلك ؛ وهي التي تفعل فعلها للأعداد لا لتحصيل الغذاء أولاً وبالذات ، ولا يبعد أن يوجد مثل هذه الأربع المعدة في غير المعدة والكبد أيضاً . كالقم ، و المري ، والأمعاء ،

(١) أي من العروق التي في جوفها المجنوبة منها الدم لتغذية المعدة ؛ والإفالكيلوس لا يصلح للتغذية ، والدليل عليه قوله ما ينجذب إليها من الكبد ، والثلاثة المشار إليها بقوله وكذا التي تمسكه الخ لغذاء البدن كله ، والثلاثة المشار إليها بقوله والتي تمسك في جوهر المعدة الخ للدم المنجذب إليها من الكبد وهو غذاء المعدة نفسها . وفي بعض النسخ غير التي تمسك في جوهر المعدة وهو الأصح - س ر ه .

(٢) يعني أن ذلك البعض أطلق التضاعف . والحق أن يقال : أربع محصلة للغذاء ،

وأربع معدة بل مشبهة - س ر ه .



والعروق ، والطحال <sup>(١)</sup> ، والأشيين ، والمرارة من الأعضاء الخادمة .

و اعلم أن حقيقة الغذاء ما يقوم بدل ما يتحلل عن الجسم بالاستحالة إلى نوعه ، والغذاء إما أن يكون بالقوة كالحنطة والخبز ، وإما أن يكون بالفعل وهو الذي لم يحتاج إلى شيء غير الالتصاق ، وقد يقال له غذاء عند ما صار جزء المقتذي شبيهاً به <sup>(٢)</sup> بالفعل ، والغذاء بالمعنى الأول هو جوهر جسماني جزئي لامحالة . أما الجوهرية فلأن غير الجواهر لا يمكن أن يصير جوهراً أو جزء جوهراً . وأما الجسمانية فلأن المجردات لا تنقلب أجساماً . وأما الجزئية فلأن الكلي من الجسم لا وجود له في الخارج ؛ فثبت أن غذاء كل بدن شخصي جسم شخصي ، والمشهود أن غذاء الحيوانات لا يكون أجساماً بسيطة فلا تقتذي إلا بالمركبات لبعدها المناسبة في البسيط ، وقربها في المركب ، ولا ينتقض <sup>(٣)</sup> هذا بالنبات كما توهم هذا ما ذكره .

والتحقيق يحتاج إلى نمط آخر من الكلام لا يناسب طور ما ألفه أسماع الأنام ، والإشارة إليه أن كل جوهر طبيعي أو نفسي أمر واحد بالفعل ، لأنه موجود بالذات ، وكل موجود بالذات له وحدة بالفعل ، وكل واحد بالفعل كثير بالقوة ، ففعله أيضاً واحد بالفعل كثير بالقوة فالأجسام النباتية والحيوانية كل منها واحد بالفعل ، فليس وجود العناصر فيها بالفعل بل بالقوة ، فليس معنى التغذية عندنا مداخلة الجسم المسمى بالغذاء للجسم المقتذي بدالما يتحلل ، ولا معنى النمو عندنا ازدياد مقدار الجسم بمداخلة الأجسام الخارجة فيه ، بل مجاورة الأجسام الرطبة المناسبة للجسم الحيواني والنباتي مما

(١) وجود الأربع المحصلة فيها واضح وأما الأربع المعدة حتى الهضم والدفع لكل البدن فلان الهضم اشتداد كفيات ما فيها من المرتين وغيرهما ، والدفع صب شيء من الطحال من السوداء على فم المعدة ليتنبه بالجوع بدغدغته وقبضه لحموضة السوداء ، وكونه ذكي الحس ، وصب شيء من الصفراء من المرارة على المعاء ليتنبه بدفع البراز للدفع المرة الصفراء والدفع في الأشيين - س ر ه .

(٢) وفي بعض النسخ لا شبيهاً به ؛ وكأنه بملاحظة حال صاحب البرص و اليهق فتدبر - ل ر ه .

(٣) بأن يقال : أن غذائه بسيط وهو الماء ، لان الماء مالم يختلط بالارض لم يصير غذاء للشجر - س ر ه .

بعد لأن يفيض<sup>(١)</sup> من القوة النفسانية ما يبقى به مقدار الشخص أو يستكمل بقدر الحاجة في كل وقت ، فالحركة - الكمية الحاصلة للأجسام النبائية - عبارة عن توارد المقادير على

(١) وهذا كما أن فساد صورة الهواء الطيف بالطاس المكبوب على الجبل بعد المادة الهوائية لان يفيض عليها الصورة المائية من البند الفياض ؛ فها هنا أيضاً مجاورة الاجسام الرطبة ممتدة لافاضة الصورة الغذائية التي هي غذاء بالفعل على المادة البدنية على نعم الاتصال ، وتجدد الامثال من عالم النفس ، نظير ذلك ما مر من المصنف قده ان النورية التي في البدن من اشراقات النفس ومن مراتبها ، وان الذي كانت النفس حافظة اياه ليس الباقي من جسد الحيوان بعد الموت بل قدر آخر ومزاج آخر ، والنفس ليست من الاسباب الفرية الموجبة لهذا اللون والشكل الباقيين ، وكذا ما مر في السفر الاول وذكر في الشواهد أيضاً ان الطبيعة التي تقع بها الاحياء غير الطبيعة المسخرة للنفس المجبولة على طاعتها ، وهي معها تدور حيث مادارت ، وكذا القوى وان كانت هذه المادة البدنية وهذه الطبيعة والقوى أيضاً مأخوذة لا بشرط من مراتب النفس متصلة بها اتصالاً معنوياً وقدر أعجب من ذلك وليس بمعجب في الالهيات أن الهواء الذي قام به الكلام بل اللوح بساها معلان لصنع الشكلم وماخوذان لا بشرط من صفعه ، وقيام الكلام بهما بهذا النظر قيام عنه ، وليس كتاين . فالحق أن النفس لما كانت هيكل التوحيد معلمة بالاسماء العسنى جسيماً متصفة بصفات الطبائع ؛ كما أنها متخلقة باخلاق الروحانيين بالقوة أو بالفعل كان فيها شيء من الطبائع والاجسام بالذات أيضاً ؛ فكما أن فيها جسماً وطبياً وغذاءً بالعرض وبنحو الاعداد كذلك هي فيها بالذات وبنحو الابدان ؛ فكأنها الكوز الذي يترشح من باطنه الندوة ، وكيف لا وكل عال واجد لكالات السافل بنحو أعلى مترشح نفسه وكالاته منه بل الاتار النازلة منه في المراتب النازلة انما هي هي بلاتجاف عن المقام العالي بل بالظهور والتشأن ؛ فكما أن من النفوس ماهى مستكفية بذاتها وباطن ذاتها في العلوم والكالات بلا اعداد سماع وروية ؛ كذلك البواقي في استكالاتها بعد الاعداد ، فانها بذاتها وباطن ذاتها بلامداخلة غرايب وأجنيبات من عالم المادة ، فكما أن أغذيتها المعنوية في مقام الحس والعقل بالصور المعلومة بالذات ؛ لا بالمعلومات بالعرض التي ليست هي منشأتها وأطوارها وظهوراتها ؛ كذلك أغذيتها الحسية في مقام الطبع والجسم . وليس هذا من باب التمثيل والقياس الفقهي بل من باب الدخول تحت الكلّي الواحد ، وانها أمر واحد بالفعل كما أشار اليه قده . و بالجملة ليس المراد من الغذاء في قوله الغذاء من عالم النفس الغذاء بالقوة ولو بالقوة الفرية ، بل الغذاء بالفعل . ثم المراد من الغذاء بالفعل صورته لامادته ؛ وانما اطلق القول لاتعداد المادة بالصورة عنده ، واستهلاكها لابهامها فيها ، والمراد

وجه الاتصال والاستمرار من القوة الفاعلية على المادة القابلة كما سبق ، ولو كان التغذي بمدخلة جسم غريب لم يكن المغتذي في كل وقت جسماً<sup>(١)</sup> واحداً شخصياً باقياً بعده ، وكذا لو كان النمو بزيادة مقدار ما يورد المتبدل على مقدار ما يتحلل لزم أن لا يكون موضوع الحركة في النمو شيئاً واحداً شخصياً ، وكذا القياس في الذبول بل الأمر كما أومأنا إليه . و مما يجب أن يعلم أن استكمال المغتذي بالغذاء كاستكمال المتعلم بالعلم ، والعقل بالقوة بالمعقول بالفعل ، وكما أن المعلوم سواء أكل محسوساً أو معقولا قد يكون بالقوة ، وقد يكون بالفعل ، والذي هو كمال للحس هو ما يكون محسوساً بالفعل كالصورة الحاصلة في الحاسة ، لا التي في المواد الخارجية من الألوان والأصوات والطعوم والروائح ؛ وكذا الذي هو كمال للقوة العاقلة هو ما يكون معقولا بالفعل من الصور العقلية الموجودة للعقل بالفعل ، لا التي في الخارج من الفلك و الحيوان والنبات والأرض وغيرها ؟

وإذا علمت بالبراهين أن المحسوسات بالفعل هي متحدة بالجواهر الحاس ، وكذا المعقولات بالفعل لا بد وأن تكون متحدة بالجواهر العاقل ، فالكمال<sup>(٢)</sup> عين ما يكمل به ، والحساس نفس ما يحس به ، والعاقل عين ما يكون معقولا له ، فكذا المغتذي عين الغذاء بالفعل دون الغذاء بالقوة ، فالحنطة مثلاً فيها قوة بعيدة للتغذية ، والكيلوس الحاصل منها

بالم النفس جنبتها السافلة الصورية . وليس هذا ؛ فيه كثير استبعاد اذ كما أن أصل صور الاضواء من عالم النفس كما مر أن الصورة مرتبة نازلة من النفس ؛ كذلك تداركها وتلافي ما تحلل منها من عالم النفس ، فإن النفس مظهر أسماء الله تعالى التنزيهية والتشبيهية جيباً . وكما لطف ذاته صورة نفسه فانها جامعة لعالمى المعنى والصورة ؛ و بوجه كهواء صحو يضربه الصرد يقيم بلا ارتفاع بخار ، ولكن ان كان بلا تنجاف عن مقامه العالى اللطيف وليعذرني اخواني في تطويل المقام فانه مثار الشك بل من مزال الاقدام - س ر ه .

(١) لان الموصل موصلة في كل وقت مجموع منه غير الاخر ؛ اذ لكل يرتفع بارتفاع بعض الاجزاء بخلاف ما اذا كان بروزات مراتب صورة لنفس واحدة شخصية هي أصل محفوظ للمراتب . وبالجملة هذا اعمال القاعدة المشار اليها من أن كل جوهر طبيعي أو نفساني أمر واحد فلا تدع فطانتك - س ر ه .

(٢) أى متحدة معه والالم يكن كاملا ولم يكن خارجاً من قوى الكمال الى ضلته بل يكن ناصباً ببدني ذاته ، وهذا كبرى لقياس مطوى بصورته ، وهو أن الحاس يكمل بما يحس به ، وكل ما يكمل بشيء فهو عين ذلك الشيء ، فالحاس عين ما يحس به - م ر ه .

في المعدة أقرب منه بحسب القوة ، ثم الكيموس الحاصل في الكبد ، ثم الدم الحاصل في العروق أقرب استعداداً للغذائية من كل ما سبق ؛ فالذي يتصل بالعضو و يصير لحمياً أو عظماً أو عضواً آخر هو الغذاء بالفعل ، وهو بعينه العضو المغتذي ، فالغذاء و المغتذي شيء واحد بعينه لا يتغايران إلا بضرب من التحليل . حيث يعتبر العقل ذلك الشخص المغتذي أو العضو المغتذي تارة باعتباره في نفسه عند خلوه مما يرد عليه من الكمال ، وتارة باعتبار تمامه و كماله الحاصل في نفسه بحسب سبق أفعال و حركات معدة لذلك الكمال ؛ كالحال في استكمال النفس بالصور العلمية الكمالية على ما بيناه ، و من دقائق<sup>(١)</sup> ما يقع به الاستبصار في هذا المقام وقوع مراتب الهضم في الاعتناء على وزن مراتب التجريد في التعقل .

### فصل (٤)

#### في مراتب الهضم و أن للهضوم أربع مراتب :

اعلم أنه لا بد للحيوان و كذا للإنسان ما دام في عالم الدنيا و طبيعة الجسمية من غذاء يشبه المغتذي صورة و مادة ، وذلك لأن هذه الأجسام دائمة الاستحالة والنوبان ، ثم لكل عضو حصة من الغذاء تناسبه و تشا كله بعد مراتب النضج ، والاستحالات ، والتصفية عن القشور و الفضور ، بالقوة الغازية التي في البدن بمنزلة القوة العاقلة في النفس ، فمادة الغذاء إذا وردت في البدن و حضرت عند تصرف غازية النفس فتصرفت فيها أحوالها في

(١) يعني كما أن مراتب القوة النظرية أربع : والاولى عقل بالقوة ، والاخيرة عقل بالفعل ، كذلك مراتب الهضم أربع : والاولى غذاء بالقوة ، والاخيرة غذاء بالفعل . ويمكن أن يكون المراد انه كما أن مراتب التجريد في العلم أربع حيث أن في العلم الاحساسى تجرداً من المادة ولكن يشترط حضور المادة وفي التخيل لا يشترط . هذا وان اختلف بالشكل و المقدار وغيرها وفي التوهم تجرداً بلوغ ولكن يختلف بالإضافة الى المنقدرات ، وفي التعقل كمال التجرد و الرفع عن عالم المادة ، كذلك مراتب التصفية و الهضوم في التغذية أربع وحينئذ قوله في التعقل بدل العلم أمره سهل ؛ لان كل الصور عند العقل وعنده قلبه أسهل كما مر وسيأتي . ثم لا يخفى منافات ذكر مراتب الهضم في هذا الفصل عليحدة لما ذكر في العنوان لكن الامر هين - س ر ه .

مراتب الهضم بقواها المسخرة لهذا الأمر ، وصيرتها بصنعة طبيعية يشبه الكيمياء ؛ خالصة عن شوائب الغش والغل ؛ مصفاة عن الفضول ؛ مقشرة عن القشور في أربع مراتب للهضم والإحالات . إحداها في المعدة ، وابتداء هذا الهضم من الفم ؛ بدليل أن الحنطة الموضوعة تفعل في انضاج الدماميل والخراجات <sup>(١)</sup> ما لا يفعله المطبوخ بالماء وتتمام هذا الهضم عند ما يرد <sup>(٢)</sup> على المعدة ، وينضج بحرارة جهنم المعدة التي إذا قيل لها هل امتلأت فتقول هل من مزيد ، فيتخلص عن ذنوب الفضلات بيد زبانية القوى المسخرة لهذا التعذيب والتهديب للخارج عن طاعة الله البعيد عن الوحدة الجمعية الاعتدالية المنحرف عن صراط الله المستقيم من الطبيعة <sup>(٣)</sup> المدبرة للأجسام على منهج الحكمة الإلهية فتصير شبيهاً بماء الكشك الثخين ، وهو المسمى بالكيموس . والمرتبة الثانية إذا تم ما فعلت هذه القوى به في هذه الطبقة السفلى ، و فرغت من أفعالها المأمورة بفعلها ارتفع قليلاً عن هذه الطبقة الهاربة المظلمة إلى طبقة أخرى هي الكبد ، فوق بعد ذلك يد قوى وسدنة أخرى من هذا الصنف ، فعملت فيه شبه العمل السابق من الطبخ والإذابة ، فانهضم في الكبد مرة أخرى وسقط منه بعض ما بقي من الأكدار والفضول ، فصار أخلاطاً أربعة متميزة بعض تمييز ، ومخلوطة بعض تخليط ، خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً ، لخروجها عن تمام التصفي عن الطاعة الإلهية ، وقربها عن الصلاح والانتقاد لأمر الله . ثم إن أصلح هذه الرفقاء الأربعة هو الجوهر المسمى بالدم ، فوق قسط منها في مسالك العروق المسماة

(١) بالغذاء المعجبة والجيم أورام كبيرة الحجم حارة ، والدميلة اعم من الخراج

لشولها الباردة - س ر ه .

(٢) يشعر بان آخر هذا الهضم عند الورد على المعدة ، وفيها هضم آخر والشهور

أن فيها هضماً واحداً . ويسكن أن يقال : ان الهضم التام انما هو في المعدة وفيها يتم الهضم الاول ويكمل ، والهضم الذي يتم عند ما يبرد على المعدة ناقص فمعنى قوله تمام هذا الهضم كماله واشتداده ؛ ومعنى كون مراتب الهضم أربع انها في الحيوانات الكاملة بالنظر الى ظهورات التغيرات في الغاية أربع ؛ وان كان الغذاء من حين المضغ الى أن يصير جزءاً من العضو يمرض له في كل آن تغير واستعالة فهي غير محصورة في عدد - س ر ه .

(٣) كلمة من بيانه أوشوية أي القوى هي الطبيعة المدبرة لانها شعبها و مراتبها

أو القوى الناشئة من الطبيعة - م ر ه .

بمسايقاً<sup>(١)</sup> إلى بيت القلب ، وسلك سبيل الطاعة للنفس ، واشتغل في بيت القلب بالرياضة والمجاهدة والتصفية قدراً صالحاً من الزمان ، حتى صلح لكسوة القبول ، وخلعة الصورة النفسانية ، وتوزع ما بقي منه نافذاً في العروق على الأعضاء فينضم مرة أخرى ، ويتشبه بالأعضاء بعد إخراج الفضول الباقية منه ، وكل قسط من الدم يتشبهه بعضو خامر فيتصل به ، ويحشر إليه كما يحشر ذلك القسط الصالح منه إلى القلب كل إلى شبيهه .

و أقسام الفضول أربعة بعدد أقسام الهضم : فضلة الهضم الأول الذي في المعدة البراز ؛ وهو مندفع من المعاء . وفضلة الهضم الثاني أكثرها البول ، ويندفع من المثانة ، وباقية يندفع من الطحال والمرارة . وفضلة الهضم الثالث يندفع بالعرق ، و ما يجري مجراه من الفضول المندفعة من منافذ محسوسة ، كالأنف والأذن والعين كما في الدعوع أو غير محسوسة كالنسيم . وفضلة الهضم الرابع يندفع بعضها بالمنى ، ويخرج بعضها بما ينبت من زوائد البدن ، كالشعور والأظفار والأوساخ ، و ما يدفعه الطبيعة كالأورام المنفجرة وغيرها .

### فصل (٥)

#### في تحديد<sup>(٢)</sup> القوة الغذائية و النامية حداً بحسب الحقيقة

قد علمت من طريقتنا أن الحدود قد تكون للماهيات ، وقد تكون للوجودات ،

(١) ليس الامر كما ذكره بل الساريقا هي العروق التي بعدما انهمض الغذاء في المعدة انهمضاً تاماً ينجدب لطيفه من المعدة فتندفع في مسالك هذه العروق الى العروق المسماة باب الكبد وينفذ في الكبد ، وظنى ان هذه العبارة كانت عند قوله الى طبقة اخرى هي الكبد فوقت هاهنا من تصرف الناسخين والا فهو قدس سره أجل من أن يشبهه عليه أمر الساريقا - س ر ه .

(٢) هذا ثالث المواضع اتحد بهما أما التحديد الاول فمن الشيخ الرئيس ، وأما الثاني ففي ذيل التقسيم تطفلاً ، وأما الثالث فهو بالاصالة ، وانما قال حداً بحسب الحقيقة اشعاراً بأن الحد الذى سبق حد بحسب الاسم؛ لانه قبل اثبات وجودهما كما قال الشيخ فى الشفاء : ان الحدود التى قبل اثبات الوجود للمحدودات حدود اسمية ، وهى بعينها بعده تنقلب حدوداً حقيقية - س ر ه .

والفرق بين الماهية والوجود أمر قد فرغنا من بيانه ، والحد للماهية لا يكون إلا بأجزائها كالجنس والفصل ، والحد بحسب الوجود لا يمكن بالأجزاء إذ الوجود لاجزاء له ، فهو إما بالفاعل والغاية إن كان تاماً ، أو بالفعل إن كان ناقصاً لما أشرنا إليه سابقاً أن حد الوجود و برهانه شيء واحد ، وبرهان اللّم أقوى من برهان الإين .

إذا تقرر هذا فنقول : كل قوة من القوى فرد من الوجود لبساطتها ، والقوى قد يعرف بأفاعيلها فالقوة الغازية يعرف بما يصدر عنها . فيقال : هي التي تحيل الغذاء إلى مشابهة المغتذي لتخلف بدل ما يتحلل .

فنقول : في بيان هذا الحد إن كل قوة لامحالة مبدء تغير في هذا العالم ؛ فلذلك التغير له صورة ومادة ، والفاعل في فعلها غاية ؛ فالصورة هاهنا هي الاستحالة إلى مشابهة المغتذي ، والمادة هاهنا هي الغذاء ، والغازية تخلف البديل للمتحلل ، فكأننا قلنا القوة الغازية لفعل الفلاني في المحل الفلاني للغاية الفلانية . و أما النامية فقد ذكر في حدها أنها الزائدة في أقطار الجسم الطبيعي ليلبغ تمام النشو على التناسب الطبيعي زيادة في الأجزاء الأصلية ، فقولنا : الزائدة في أقطار الجسم احتراز عن الزيادات الصناعية ، فإن الصانع إذا أخذ مقداراً من الشمعة فإن زاد على طولها وعرضه نقص من عمقه وبالعكس ، وقولنا : على التناسب الطبيعي احتراز عن الزيادات الغير الطبيعية مثل الاستسقاء وسائر الأورام ، وقولنا : ليلبغ تمام النشو احتراز عن السن ، وقولنا : زيادة في الأجزاء الأصلية تنبيه على الملة الحقيقية للفرق بين السمن والنمو ، وذلك لأن النمو حركة في جواهر الأعضاء ؛ فلا جرم القوة المحركة يمدّها ويزيد في جواهرها . و أما السمن فإنه زيادة حاصله بمداخلة الأجسام الغريبة في الأعضاء كأنها الملتصقة بها .

ثم إن التغذي والنمو<sup>(١)</sup> يتمان بأمر ثلاثة : الأول تحصيل غذاء شبيه بالمغتذي

(١) أما التنغى فبالذات ، وأما النمو فبواسطة التغنى ، و لكون فعل الغازية يتم بهذه الامور الثلاثة قيل : ان وحدة الغازية اعتبارية فانها مجموع القوى الثلاث من المحصلة والملتصقة والغيرية الثانية ، والتحقيق انها واحدة وهي شؤونها وأطوارها ؛ كما أن أمير القوى طراً كذلك ، وهو النور الاسفهد ؛ والكل شؤونه وقنونه وأطواره (درخان بكسنداي ماننمه جيز) - س ر ه .

و النامي في الماهية بالقوة . والثاني إلصاقها بهما على ما هو المشهور . والثالث تشبيها بهما بالفعل . ثم إن كان المقدار الوارد على جواهر الأعضاء الأصلية مساوياً لما تحلّل منها فذلك فعل الغازية ، و إن كان أزيد فذلك فعل النامية ، وعند هذا لقائل أن يشكك و يقول : إن الغازية والنامية قوة واحدة ؛ ولا فرق بينهما إلا أن الغازية تفعل هذه الأمور بمقدار ما يتحلّل ، والنامية تفعل أزيد مما يتحلّل فالتفاوت بينهما بالكمال والنقص ، فإن القوة إذا كانت قوية على فعل كانت قوية على مثله ؛ فإذا كان الجزء الزائد مثلاً للجزء الأصلي وكانت الغازية قوية على تحصيل الجزء الأصلي وجب أن تكون قوية على تحصيل الجزء الزائد عند ما كانت شديدة القوة ؛ فعلى هذا القوة الغازية هي المنمية إلا أنها في ابتداء الأمر تكون قوية فتكون وافية بإيراد البدل الأصلي و الزيادة جميعاً ؛ و بعد ذلك تضعف فلا تورد الزيادة بل يورد الأصلي .

ومما يدل على ذلك أن القوة الغازية في سن الانحطاط والذبول تورد أقل مما يتحلّل ، وقد كانت في سن الوقوف تورد مثل ما يتحلّل ؛ فيكون إيرادها وقت الوقوف أكثر من إيرادها وقت الذبول ؛ فإذا ن القوة الواحدة جاز أن يختلف إيرادها بالزيادة و النقصان ، فهذا شك قوى .

أقول في جوابه : إن اختلاف الغايات<sup>(١)</sup> الطبيعية تمدد على اختلاف القوى ، لكن

غاية القوة الغازية تخالف غاية القوة المنمية ، فهما قوتان مغايرتان .

بيان ذلك أن غاية فعل الغازية في إيراد البدل سدّ الخلل الواقع من التحليل ، الأمرى أن الحيوان لا يطلب الغذاء إلا بعد استيلاء حرارة الجوع على المعدة ، والبدن على التحليل ؛ فعند ذلك يشتهي الطعام ، وغاية فعل النامية تمديد الأعضاء على نسبة مخصوصة ، وليس<sup>(٢)</sup> أن زيادة إيراد البدل على ما يتحلّل في كل وقت توجب زيادة النمو ؛ ولا يصل

(١) قيد به الأخراج الغايات الإرادية فإن اختلافها لا يوجب اختلاف التمديد - س

(٢) دليل آخر غير اختلاف الغاية وهو تخالف الفعلين ، وانفكاك القوتين وبتل

ذلك أثبت سابقاً تعدد القوى . وأيضاً فعل الغازية الحركة الكافية باستخدام الهاضم ووصلت تم وصلته بالملصقة ، وتكوين الصور النوعية الجوهرية في جواهر البدن ، وفعل النامية عرض ضعيف تدر يجرى هو الحركة الكمية - س ر .



النمو، فربّ وقت كان إيراد الغذاء أكثر و فعل النمو أقلّ، وربّ وقت كان بالعكس، فإنا قد نشاهد كثيراً أنّ بعض الغلمان و الجوارى في زمان البلوغ اتفق أن كان مريضاً مرضاً شديداً يعطل الغازية عن فعلها، ومع ذلك ينمو هذا المريض نمواً بالغاً؛ و يطول قامته طولاً متفاوتاً بالقياس إلى ماسبق من الزمان، فإذن حيث وقع التخالف في مقتضى هاتين الثوبين ولو في بعض الأوقات علم أنّهما متغايران ذاتاً لا بمجرد الشدة و الضعف، إذ لو كان التفاوت بمجرد الكمال و النقص لما وقع التخالف إلاً بذلك؛ لكنّ التخالف قد يقع بالعكس من ذلك يعني قد يقوى النمو و ينقص التغذية، و قد يقوى التغذية و ينقص النمو فهما متغايران ذاتاً لتغايرهما فعلاً و غاية؛ فثبت ما ادعيناه .

شك و تبصرة إن من الناس من ادعى أنّ الغازية نار، و احتج عليه بأنّ

الغازية تغذو و النار <sup>(١)</sup> تغذو؛ فالغازية نار. وهذا مع فساد صورة القياس حيث وقع الاستنتاج من الموجبتين في الشكل الثاني بطل قولهم النار تغذو؛ لأن النار لا تغذو بل تتولد و تتصعد بطبعها، و إذا صعدت استولى عليها الهواء البارد فأفسدها؛ فليست هناك نار واحدة مغذية. نعم فعل الغازية يشبه فعل النار في النضج و الإحالة.

مركز تحقيق كامبوتر علوم إسلامي

ومن الناس من ذهب إلى أنّ في الأعضاء فرجاً يملأها القوة النامية، وهو باطل كما وقعت الإشارة إليه؛ فإنّ ملاء الفرج لا يوجب نمو الأعضاء، وليس ما ذكره الشيخ في الشفا و صوّبه بعض الفضلاء: من أنّ القوة النامية يفرّق اتصال العضو، و يدخل في تلك المسام الأجزاء الغذائية. وهكذا القول في الاغتذاء مرضياً عندنا؛ وذلك لأنّ تفرّق الاتصال مولم بالذات، و يستحيل أن تكون الطبيعة أو النفس تفعل فعلاً طبيعياً تقتضي أمراً منافياً بالذات لطبيعة الجسم الذي هي فيه بحيث يوجب دوام الألم لو كانت هناك قوة مدركة؛ وكان الإدراك به حاصلًا بالفعل كما مرّ ذكره في مبحث أنّ تفرّق الاتصال مولم بالذات، وذلك لأنّ القوة الواحدة لا تفعل ولا تقتضي أثرين متنافيين. بل الحق كما شيّدنا أركانها

(١) لان النار تحيل الهواء. وللمعارض أن يقول الغازية هواء لانها تغذو، والهواء يغذو لان الهواء يفسد النار و يحيلها الى نفسه، و الا لوصلت الى كرة الاثير بل تراب لذلك - س ر ه .

من أن النمو حركة متصلة في الكم - والحركة معناه خروج الشيء من القوة إلى الفعل على سبيل التدرج - ومعنى التدرج هاهنا أن يكون للمتحرّك في كل آن فرداً آخر من المفولة ؛ فليس في حركة النمو مقدار ثابت و مقدار آخر وارد عليه ، سواءً كان بالمداخلة أو بغير المداخلة .

## فصل (٦)

### في سبب وقوف القوى كالنامية والغازية في ضرورة الموت

ولنذكر أولاً ما وقع الاحتجاج به من القوم في هذا الباب ، ثم نذكر قاعدة كلية من العلم الإلهي والفلسفة الكلية التي أفادنا الله ينكشف بها هذا المطلب ونحوه .  
فألذي ذكره في وقوف النامية أن الأبدان مخلوقة من الدم والمني ؛ فلامحالة يكون كل مولود جسماً رطباً كما هو مشاهد في الأجنة التي في بطون أمهاتها ؛ ثم لا يزال يستولي عليه الجفاف يسيراً يسيراً ، وقد عرفت أن النمو لا يحصل إلا عند تمدد الأعضاء ؛ وذلك بنفوس الغذاء في المسام كما هو المشهور ، وذلك لا يمكن إلا إذا كانت الأعضاء لينية ؛ فأما إذا صلبت وجفت لم يكن ذلك فلا جرم يستمر النمو من أول الولادة إلى آخر الوقت الذي تصلبت الأعضاء وجفت ؛ فحينئذ تنقف النامية . هذا ما ذكر في سبب وقوف النامية .  
وأما الذي قالوه في وقوف الغازية وحلول الأجل فوجوه :

الأول أن القوة الغازية قوة جسمانية فلا يكون أفعالها إلا متناهية ، وهذا منقوض بالنفوس الفلكية ، لأنها قوى جسمانية سيما عند أصحاب المعلم الأوز القائلين بأن نفوسها قوى منطبعة في أجسامها ، مع أنها غير متناهية الأفعال عندهم . والذي وقع الاعتذار من الشيخ الرئيس عنه هناك أنها وإن كانت جسمانية لكنها الماسحة عليها من نور العقل المفارق تكون قوية على الأفعال الغير المتناهية ، فكتب تلميذه بهمنيار إليه فقال : إذا جوزت ذلك فلم لا يجوز أن تكون القوى البدنية وإن كانت متناهية إلا أنها تقوى على أفعال غير متناهية لماسحة عليها من أنوار العقل المفارق ؟ <sup>(١)</sup> فأجاب عنه أن ذلك محال لكون البدن مركباً من

(١) محصولة أن القوى الجسمانية من حيث أنها جسمانية لا يمكن أن تكون مؤثراً

تأثيراً غير متناه ، وأما من جهة اتصالها بالمعلومات والمجردات فيمكن فيها ذلك ، فانها بذلك

الطبائع المتضادة ، فقد علم من هذا الجواب أن التعويل على مجرد وجوب التناهي في القوى الجسمانية غير صحيح . فلننظر إلى حال التعويل على كون البدن مركباً من الأسطقسات . ولنحقق ما في هذا الوجه .

فنعول : الوجه<sup>(١)</sup> الثاني إن الشيخ ذكر في القانون أن الرطوبة الغريزية بعد سن الوقوف لا بد وأن تأخذ في الانتقاص المتأدي إلى الانحلال بالكلية ، وذلك لاستيلاء الحرارة على الرطوبة الغريزية بالتحليل ، ومتى انحلت الرطوبة فلا بد من انطفاء الحرارة الغريزية ، فحينئذ يحصل الموت .

و إنما قلنا : إن الرطوبة لا بد وأن يأخذ في الانتقاص لامور ثلاثة :

أحدها استيلاء الهواء المحيط بها ، وهي لحرارتها يفني الرطوبة . و ثانيها معاونة الحرارة الغريزية من داخل على ذلك . و ثالثها معاضة الحركات البدنية والنفسانية .

فإن قيل : لم لا يجوز أن تورد الغازية بدل ما يتحلل من الرطوبات ؟

قلنا : هب إن هذه القوة تورد في سن الكهولة مثل ما كانت تورد في سن الشباب إلا أن المتحلل وقت الكهولة أكثر من المتحلل وقت الشباب ، و إذا كان كذلك لم يكن ما تورده الغازية في هذا الوقت مساوياً لما يتحلل بل أقل منه ؛ فلا جرم ينتهي إلى النقصان وذلك يؤدي إلى الفساد والبطلان . والحاصل إنه كلما كان السن أكبر كان تأثير المجففات الثلاثة أكثر ؛ فكان الجفاف أكثر ؛ و كانت الحرارة أقل ؛ فكان ضعف الغازية أكثر ، واستمرار ذلك مما يؤدي إلى الانقطاع فيعرض الموت .

و يمكن أن يعود السائل و يقول : إن مقدار التحلل كان في زمان الشباب مساوياً

لمقدار الوارد في وقت الشباب ؛ فإن لم يكن مساوياً له في وقت الكهولة لكان إما لأن

الاتصال تكون من القوى والالات لها لكن لما كانت لتلك القوى من جهة اخرى اتصال بالسادة والجسم فاستمرار امداد العمليات فيها منوط باستمرار وجود القابل ، لكن القابل اذا كانت اجزائها متضادة متداعية الى الانفكاك فلا يقبل الدوام والالزم تعطيل تلك الاجزاء عما تقتضيه اطباؤها وقررها الى خلافه ، وذلك باطل على ما أدت اليه أنظار الحكماء - مر .

(١) أي لما كان التعويل على كون البدن مركباً من الاسطقسات بعينه هذا الوجه

الثاني فلتكلم عليه - سر .

المحلل صار أقوى فصار التحليل أكثر؛ أولاً لأن الغازية صارت أضعف فصار الغذاء الوارد أقل. و الأول باطل لأن المحلل ليس إلا الامور الثلاثة المذكورة، وهي الحار الداخلي، و الحار الخارجي، و الحركات البدنية والنفسانية. و هذه الأسباب الثلاثة كان وجودها في زمان الشباب مثل وجودها في زمان الكهولة، وإذا لم يزد المحلل استحالة أن يزداد التحلل. والثاني أيضاً باطل. لأن الغازية لا تصير ضعيفة إلا لنقصان الحرارة، ولا ينقص الحرارة إلا لنقصان الرطوبة؛ فإذا جعلنا<sup>(١)</sup> انتقاص الرطوبة بسبب ضعف الغازية. لزم الدور و هو محال.

وما قيل: من أن المحلل و إن كان وقت الكهولة هي الامور الثلاثة التي كانت موجودة في زمان الشباب؛ ولكن مدة تأثيرها في زمان الكهولة أطول من مدة تأثيرها في زمان الشباب، و ذلك لأن الضعف قد يكون أقوى أثراً من القوى إذا كان أطول مدة من الآخر، و إذا كان كذلك فأسباب التجفيف تأثيرها في الكهل أدوم من تأثيرها في الشباب؛ فالجفاف فيه أكثر منه في الشباب.

فكلام لا حاصل له<sup>(٢)</sup>، لأن دوام العمل كما هو حاصل في سبب الجفاف كذلك

(١) لا يفتى ان الكلام في انتقاص الرطوبة الواردة وما هو سبب ضعف الغازية نقصان الرطوبة الفريزية التي هي قابلة الحرارة الفريزية فلا دور. فان قيل: انتقاص الواردة سبب انتقاص الفريزية، و انتقاصها سبب ضعف الغازية، و سبب السبب سبب.

قلنا: ليس كذلك بل تنقص الفريزية بسبب فاعلها، فان علة زوال الشيء أو نقصه عدم علة وجوده أو كماله، أو ينقص بسبب آخر كاشتداد الحرارة مثلاً على أن كل شيئ لا يحدثها تعلق بالآخر ولا سيما تعلق الحلول بزوال أحدها أو ضعفه منشأ زوال الآخر أو ضعفه، ولكن من جهتين لتلايدور، كما أن زوال المادة منشأ زوال تشخص الصورة، و زوال الصورة منشأ زوال وجود المادة، وفي الضعف في فاعلية الصورة الحافظة لتركيب المادة المحفوظة كما فيها نحن فيه ضعف الصورة منشأ ضعف انحفاظ المادة، و ضعف انحفاظ المادة منشأ ضعف فاعلية الصورة، ولكن درجة اخرى من الضعف غير الاول، وهي منشأ ضعف آخر في انحفاظ المادة وهكذا حتى يؤدي الى الزوال والانحلال - س ر ه .

(٢) فيه ان طول المدة في ايراد الغازية الغذاء لا يجدى نفعاً؛ لان القوة الطبيعية فضلها على وتيرة واحدة، و الاسباب الاتفاقية لا انضم لها فنختار أن المحلل صار أقوى

حاصل في السبب المورد للغذاء ، فكما أن دوام فاعل التجفيف يعطي زيادة الجفاف ؛  
فكذلك دوام فاعل التغذية يعطي زيادة الرطوبة الغذائية المزيلة للجفاف .

و قريب من هذا الوجه ما نقل عن سقراط أن فعل الحرارة الغريزية في المنى  
إذا وقع في الرحم يشبه فعل حرارة التنور في الرغيف الذي يلتصق به ، فإن حرارته  
تفعل في ظاهره حتى يحدث أولاً شيئاً كالقشر ؛ ثم يعمل في الباطن من تلك القشرة وتشويهه  
حتى يحصل النضج ، وكذا الحرارة التي في المنى تجعل أولاً قشراً ثم تقشو تلك الحرارة  
بحسب مقدار بدن المولود ، وتنسبط فيه حسب انبساطه في الطول و العرض والعمق ، فما  
كانت الرطوبة في جوهره قليلة استكملت صورته بفعل المصورة في ستة أشهر ، وما كانت  
الرطوبة في جوهره وافرة غالبية تمت الصورة في زمان أكثر ، حتى يبلغ زمان الحمل في  
الكثرة حسب زيادة الرطوبة إلى ثلاثمائة وأربعة أيام ، فالمولود يولد والرطوبة غالبية عليه  
ولذلك لا يقدر على الانتصاب و الانبعاث في الحركات ، ثم لا يزال الحرارة الغريزية التي  
جعلها الباري مر كوزة فيه عاملة في تجفيف رطوبات الأعضاء رويداً رويداً فيصير فيه أولاً  
تهيؤ للقعود فتجلس ، ثم الانبعاث من غير انتصاب ، ثم للقيام ، ثم للمشي على حسب  
تقليل الرطوبات ، و من هذا الباب يتفاوت أوقات المشي في الأطفال . وهكذا تفعل  
الحرارة <sup>(١)</sup> الغريزية في بدن الحيوان إلى أن تفتى رطوبته بالكلفة فتتظفي الحرارة

✽ بانضمام سوء التدبير في الغذاء والهواء وغيرهما من الاسباب الستة الضرورية ؛ فان الانسان  
وان كان مدبراً حكيماً طبيياً مراقباً حسن التدبير ، باذلا جهده فيه مستفرغاً وسعه له ، لا يحيط  
علماً بالاسباب القدرية ، ولا يمكنه دفع سهام الحوادث عن نفسه .

فان قلت : سوء التدبير كان أيضاً في سن الشباب . وأيضاً الغاذية يتدارك بايراد البدل  
لائتلام الوارد من الحملات وسوء التدبيرات .

قلنا : هذه الاسباب القدرية كما يوهن النسبية والقابل كذلك يوهن القوة والفاعل ،  
فتدارك الغاذية لائتلامات النسبة لا يكافئها ، بل يزال في التنقص لاجل ورود سوء التدبير  
وغيره على نفسها أيضاً فمثل الغاذية كمثل من يقيم فسطاطاً في ربيع عاصفة تأتيه من كل مكان ،  
فكلما يعرف الريح ذلك الفسطاط و يشرفه على الانهدام يصلحه المقيم باقامة أعمده  
واحكام أوتاده ، فتلك الريح كما تزلزل أركان الفسطاط كذلك توهن أطراف ذلك المقيم  
الصلح حتى تتأصله وتهدم بنيانه - سره .

(١) لما تقرر أن الاشياء مجبولة على طلب خيراتها وكمالها ؛ فلامحالة لا يصل ✽

لاتنفاء ما تقوم به و يحصل الموت ، فسبب الموت بعينه سبب الحياة ، و ذلك لأنه لو لم -  
 تكن الحرارة غالبية على الرطوبة لم تحصل الحياة ، ثم لزم من غلبة الحرارة على الرطوبة  
 فناء الرطوبة ، و من فناء الرطوبة فناء الحرارة . و كأن تقدير الله سبحانه الحرارة بحيث  
 يستولي على الرطوبة سبباً للحياة أولاً ، وللموت ثانياً . هذا ما نقل عنه في شرح القانون . وقد مر  
 ما فيه فتأمل فإنه موضع تأمل ، فإنه بعد الاستقصاء يعرف صحته لارجاعه الى ما سنحقه .  
 الوجه الثالث ما وجدناه في كلام المحققين : و هو أن السبب الموجب للموت في  
 جميع الحيوانات هو أن البديل الذي تورده الغازية و إن كان كافياً في قيامه بدلاً عن ما يتحلل ،  
 و فاضلاً على الكفاية بحسب الكمية لكن غير كاف بحسب الكيفية .

و بيان ذلك إن الرطوبة الفريزية و الأصلية إنما تخمرت و تضجت في أوعية  
 الغذاء أولاً ، ثم في أوعية النبي ثانياً ، ثم في الأرحام ثالثاً ، و التي توردها الغازية  
 لم تتخمر ولم تضج إلا في الأولى دون الآخرين ، فلم يكمل امتزاجها ولم تصل إلى  
 مرتبة المبدل عنها ، فلم تقم مقامها كما يجب ؛ بل صارت قوتها أنقص من قوة الأولى ،  
 كمن أنقص زيت سراج و أورد بدله ماء ؛ فما دامت الكيفية الأولى الأصلية غالبية في  
 الممتزج على الثانية المكتسبة كانت الحرارة الفريزية آخذة في زيادة الاشتعال ؛ مودة  
 على الممتزج أكثر مما يتحلل فينمو الممتزج . ثم إذا صارت مكسورة السورة بظهور  
 الكيفية الثانية وفت الحرارة الفريزية ، و ما قدرت على أن تورده أكثر مما يتحلل ،  
 و إذا غلبت الثانية انحط الممتزج ، و ضعفت الحرارة إلى أن لا تبقى أثر صالح للكيفية  
 الأولى ، فيقع الموت ضرورة . و ظهر من ذلك أن الرطوبة الفريزية الأصلية من أول  
 تكونها آخذة في النقصان بحسب الكيفية ، و ذلك هو السبب الموجب لفساد الممتزج .  
 و يعلم منه أن الغازية لو كانت غير متناهية و كانت دائمة الإيراد لبدا ما يتحلل على  
 السواء لا بمقدار واحد بل بمقدار ما يتحلل لما كان البديل تقاوم المبدل من حيث الكيف  
 و إن قاومه من حيث الكم .

❦ شيء من الأشياء لطبعه عملاً يؤدي لانفائه و بطلانه ، فعلى هذا لا يكون فعل الحرارة  
 الفريزية من تجفيف الرطوبة شيئاً فشيئاً الا استكمالاً ؛ فإذا تكملت استغنت فانقطعت علاقة  
 المصاحبة والمجاورة والمخالطة فافهم ان كنت اهلا ولا تكن من النافلين - ن و • .

أقول : هذا<sup>(١)</sup> الوجه أيضاً ضعيف إقناعي لوجوه .

الأول إنا لانسلم أن مزاج المنى أقوى و أشرف من أمزجة المواد الحيوانية التي تكوّنت بعده ، إذ لو كان مزاجه أعدل و أشرف لكانت الكمالات النفسانية فايضة عليه في الابتداء ؛ فيكون ذا حياة و نطق ، و اللازم ظاهر البطلان .

الثاني إن<sup>(٢)</sup> مادة المنى غير موجودة في بدن الحيوان بالجزئية حتى يكون الممتزج بعضه على مزاج المنى ، وبعضه على مزاج الوارد بدلاً عما يتحلل ؛ حتى يقال إن مزاج المنى أقوى في الكيف ، و مزاج الوارد عليه أضعف .

الثالث إنا<sup>(٣)</sup> لانسلم أن مبنى جودة النضج و التخمر و قوة المزاج أن يكون حصوله في تلك الأوعية ؛ إذ ربّ مزاج اتفق وجوده في غير تلك المواضع و يكون أحكم و أقوى مما يكون فيها ، كما يشاهد في الحيوانات التي يحصل بعضها لا بالتوالد

(١) أقول : نظره قده الى الوجه الذي ارتضاه بحسب الاسباب الالهية ، وأين هو من هذا ، ولكنه أيضاً جيد بحسب الاسباب الطبيعية لاغبار عليه ، واما قوله : لانسلم أن مزاج المنى أقوى و أشرف الخ فجوابه ان كون الرطوبة نضيجة مستحكة شيء ، و كون مزاج المنى أشرف شيء آخر ، فان هذه الرطوبة بمنى البلة جوهر ، و المزاج عرض ، فالمراد الرطوبة التي بها اتصال الاعضاء الاصلية و لا سيما القلب و ان كانت هي الرطوبة السنوية فيها لكن الكلام في رطوبة تلك الاعضاء ؛ و هي أحد الرطوبات الاربع التي يسمى عند اطباء رطوبات تواني ، و لا خفاء في كونها أصلية غريزية و ان المعارضة والغريبة ليستا مثلها و منع هذا مكابرة غير مسوعة .

ثم ان قوله : اذ لو كان أعدل الخ متقوض بأنه لا شك أن مزاج الشاب و اليافع أشرف و أعدل من مزاج الكهل و الشيخ ، مع أن الكمالات النفسانية في الاخيرين أوفر و لاسباب النطق الباطني ، و الكمالات لا يفيض على المنى ابتداءً اذ ليس فيه أوعية الارواح الثلاثة من القلب و الدماغ و الكبد ، بل القوى و الكمالات تفيض الارواح على أنه لولا مزاج المنى و الاعضاء الاصلية و الرمية لم يفض الكمالات رأساً - س ر ه .

(٢) هذا في غاية الضعف لان الرطوبة السنوية و هي الرطوبة الثانية التي بها اتصال الاعضاء لاتنفذ الا بالموت حتى في ذق المقت ، و هل يسكن أن يقال في الجلد الرطب بالاصالة المتقوع في الماء انه ليس فيه رطوبة - س ر ه .

(٣) أقول من الذي حصره فيه ، و الكلام في كون الرطوبة الاصلية أقوى و أحكم من المعارضة ، و ليس الكلام في المزاج فأين هذا من ذاك - س ر ه .

بل بالقول ، ومع ذلك يكون مزاج كثير مما يتكون بهذا الوجه أقوى من الذي يتكون بطريق التوالد ، فعلى هذا يجوز أن يكون مزاج ما يورده القوة الغازية من البدل أقوى وأحكم من مزاج ما ينقص بالتحليل من المبدل منه ، فلم يهجم حجة على ضرورة الموت . فهذه هي وجوه ثلاثة ذكروها في ضرورة الموت مع ما يقدر لها ، وقد أشار الشيخ إلى هذه الوجوه الثلاثة في كليات القانون بقوله : ثم يجب أن يعلم أن الحرارة بعد سن الوقوف يأخذ في الانقاص لانتشاف الهواء المحيط بمادتها التي هي الرطوبة ؛ ومعاونة الحرارة الغريزية من داخل ؛ ومعاونة الحركات البدنية والنفسانية الضرورية في المعيشة ؛ وعجز الطبيعة عن مقاومة ذلك دائماً ، فإن جميع القوى الجسمانية متناهية كما يرهن عليه في العلم الطبيعي ، فلا يكون فعلها في الإيراد دائماً ، ولو كانت هذه القوة غير متناهية ؛ وكانت دائمة الإيراد لبدل ما يتحلل على السواء لا بمقدار واحد ، لكن لما كان التحلل ليس بمقدار واحد بل يزداد دائماً كل يوم لما كان البدل تقاوم التحلل ، وكان التحلل يعني الرطوبة ، فكيف والأمران متظاهران على تهيئة النقصان والتراجع ، وإنا كان كذلك فواجب ضرورة أن تفني المادة فتتطفي الحرارة ، وخصوصاً إذ يعين على إطفائها بسبب عوز المادة سبب آخر ؛ وهي الرطوبة الغريبة التي تحدث دائماً لعدم الهضم ، فتعين على انطفائها من وجهين : أحدهما بالخبثو والغمر ، والآخر لمضادة الكيفية ، لأن تلك الكيفية بلغمية باردة ، وهذا هو الموت الطبيعي انتهى . فقوله : ثم يجب أن يعلم إلى قوله ومعاونة الحركات البدنية والنفسانية الضرورية في المعيشة إشارة إلى الوجه الثاني . وقوله : وعجز الطبيعة إلى قوله فلا يكون فعلها في الإيراد دائماً إشارة إلى الوجه الأول . وقوله : ولو كانت هذه القوة إلى قوله وخصوصاً إذ يعين على إطفائها إلى آخر الكلام إشارة <sup>(١)</sup> إلى ثالث الوجوه الثلاثة .

الوجه الرابع إنه لو بقيت أشخاص الناس بلا نهاية لكان القوم الذين سبقونا

(١) أي إشارة خفية . أصل الإشارة من جهة ان اختلاط الرطوبة الغريبة بالرطوبة

الغذائية يوهن كقيمتها ويجعلها أبعده مناسبة ، وانما قلنا : خفية لان مفاد الوجه الثالث أن الكيوس وان كان أجوده وأحمده لاتخلف بدلاها يتحلل من الاعضاء الاصلية لبعده المناسبة في الكيفية لابعثار الاختلاط بالرطوبة الغريبة . س . د .



بالوجود قد أفنوا المادة التي منها التكوّن؛ فلم يبق لنا مادة يمكن أن توجد وتتكوّن منها، ولو بقيت لنا مادة لم يبق لنا مكان و رزق. وإن قلنا نبقى نحن و الذين بعدنا على العدم دائماً، و يبقى الأولون على الوجود دائماً دون اللاحقين، فذلك مناف للحكمة إذ ليسوا بدوام الوجود أولى منا؛ بل العدل يقتضي أن يكون للكُلّ حظّ من الوجود؛ فوجب أن يموت السابق بالوجود ليكون لوجود المتأخر إمكان. وهذا الوجه أيضاً إقناعي ضعيف، لأنه لا يدلّ على وجوب الموت لكلّ أحد.

الوجه الخامس إنه لو لم يكن الموت واجباً لجاز أن يبقى الظالم المتحكّم في الدنيا دائماً فيدوم شره و إفساده، ولم يطمع المظلوم في انصافه من ظالمه، وذلك لامحالة مؤدّ إلى الفساد. و هذا الوجه أيضاً ضعيف لا يقتضي وجوب الموت لكلّ من في الدنيا، و وجود الظالم لا يخلو من مصلحة، و كما جاز دوام نوع الظالم و ظلمه في هذا العالم كما نرى و نعلم، فليجز دوام شخص أو أشخاص منه، و مكافأة المظلوم يمكن بطريق آخر غير موت الظالم.

الوجه السادس إنه لو لم يكن الموت والمعاد واجبين كان الاتقياء و الأخيار أشقى الناس، لأنهم يكونون قد تتركوا اللذات في الدنيا من غير عوض، و ذلك مما يدعوا إلى الفسق، و ارتكاب اللذات، و الإعراض عما سواها، و هو لامحالة شر و فساد. و هذا الوجه أيضاً كالوجهين السابقين من الأسباب الغائية للموت، و ليس شيء منها سبب فاعليّ و لا سبب غائيّ بالذات، و كلامنا في السبب الذاتي الذي يصلح أن يكون وسطاً في البرهان، و هو إما سبب فاعليّ قريب كما في العلم الطبيعي، و إما سبب غائيّ أو فاعليّ بعيد كما في العلم الإلهي، و الوجوه الثلاثة ليست من الأسباب الفاعلية الطبيعية للموت، و لا من الأسباب الغائية الذاتية بل العرضية اللاحقة، و العرضيّ اللاحق لا يصح كونه مبدئاً للبرهان بل للخطابة و ما يشبهها. و إنما قلنا: تلك الأمور من توابع غاية الموت لا عينها؛ لأن غاية الموت بالحقيقة وجود النشأة الباقية، و وصول النفوس إلى منازلها الذاتية، و درجاتها أو دركاتها في السعادة أو الشقاوة، لا لأجل أن مادة الأرض تبقى لتكوّن الباقين بموت السابقين؛ و لا لأن المظلوم ينتصف من الظالم و ينتقم منه؛ و لا لأن

السلحاء الاتقياء يصل إليهم عوض آلامهم و محنتهم في الدنيا ؟ بل هذه من التوابع اللاحقة لغاية الموت .

فإذ علمت ضعف هذه الوجوه فلنذكر وجهاً قاطع الدلالة لضرورة الموت ، وهو أن الموجودات الممكنة بحسب الاحتمال العقلي إما <sup>(١)</sup> مبدعة أو كائنة ، و بعبارة أخرى إما تامة أو ناقصة ، و المبدع لا محالة باق لبقاء سببه الفاعلي والغائي ، و أما الكائن فكل كائن فاسد ، لأن ما هو سببه التام أمر يدخل فيه الحركة و الزمان ، و كل حركة لا بد من انقضائها ، و عند انقضاء السبب أو جزئه لا بد و أن ينعدم المعلول المسبب ؛ فلا محالة جميع ما هو كائن <sup>(٢)</sup> فاسد . و لاشك أن أبدان الحيوانات من الأمور الكائنة المتجددة ؛ فلا محالة أنها فاسدة تعرض لها الموت . ثم نقول : الموجودات التامة باقية لأنها لم توجد لأن تكون مادة أو وسيلة لموجود آخر ، و لذلك انحصرت نوعها في شخصها . و أما الموجودات الناقصة فهي خلقت بالطبع لأن يتكوّن عنها موجود آخر ، فهي أسباب معدة لموجودات أخرى ، فلوفرز دوامها لم تكن ناقصة بل تامة و قد فرضت ناقصة هذا خلف . و اعلم أن الموت طبيعي

(١) لم يذكر المخترع مع أنه يصدد استيفاء الاحتمالات العقلية ، إذ المراد بالمبدع هنا معناه الإعم ، فالكائن هو المسبوق بالمادة و المدة كلياً ، و مقابله هو المبدع من باب رفع المركب ، و كذا التام و الناقص ليس المراد بهما معناه المشهور أي ما ليس له حالة منتظرة و مقابله بدليل أنه قال : و أما الموجودات الناقصة الخ إذ من الناقصات النفوس المستكفية و غيرها ، و هي لم تخلق لان يتكون منها موجود آخر بان تكون مادة له إذ المواد خلقت لان يتكون منها النفوس ، و ليست النفوس الفلكية مفروضة الدوام بل محققة الدوام ، انما المراد بالتام و الناقص كما أشار إليه ما يوجد لان يكون مادة و وسيلة لموجود آخر و مقابله ، و الا فهو قد ذكر في كتبه أن الموجود مطلقاً اما تام و اما ناقص ، و التام اما فوق التام أو غيره ، و الناقص اما مستكف و اما غير مستكف - س ر .

(٢) لم لا يجوز أن تستبقى حياة البدن بعلة التامة كائنة ما كانت بالحركة بعد الحركة الى غير النهاية كما تستبقى برهة من الزمان في مدى حياته بالحركة بعد الحركة . و الظاهر ان هذا الوجه و ما سيذكره بقوله : ثم نقول الخ جميعاً وجه واحد لبيان ضرورة الموت ، و المراد به السلوك من طريق الحركة الجوهرية الى اثبات الغاية لكل مرتبة من مراتب الوجود المتحرك . و بعبارة أخرى النبات و الحيوان و الانسان حدود لهذه الحركة ينبغي للمتحرك ان ينتقل منها الى ما فوقها و هو الموت الطبيعي للمتحرك ، و هذا

لا لأجل (١) أن الأجسام لا يحتمل الدوام؛ لما عرفت أنها ممكنة الدوام على سبيل (٢) التبدل و الإمداد الفوقاني ، و لا لأجل أن القوة الغازية لا تورد الغذاء دائماً بحسب الكيفية أو الكمية؛ لما عرفت وهن هذه القواعد و أشباهها؛ بل لأن القوى والنفوس دائمة التوجه و الانتقال من مرتبة في الوجود إلى مرتبة أخرى، و قد بين في العلم الإلهي إثبات الغايات للحركات والأفعال الطبيعية، و قد برهن في مباحث العلل على أن الغاية الحقيقية التي يترتب على الفعل لا بد و أن يستكمل بها ذات الفاعل بذاته و جوهره؛ فالغاية بالحقيقة هي راجعة إلى الفاعل، والغاية العرضية هي التي من توابع الغاية الحقيقية من المنافع المترتبة عليها كحصول الولد للقوة الشهوية، وحصول المواليد للقوى الفلكية، وهذه غايات عرضية. و الغاية الحقيقية إما لقوى النبات فيصيرورها غذاءاً للحيوان، وإما لقوى الحيوان فلحصول الأغذية وغيرها للإنسان، وإما لقوى الإنسان، فغاية القوة المحركة البدنية تحصيل مادة الغذاء و النماء للبدن، و غاية القوة المدركة تحصيل مادة القوة العاقلة أو القوة النفسانية من المتخيلات، والموهومات، و أوائل العقليات، فالنفس

الوجه لا بأس به غير أن قوله فيما سيأتي: إن غاية النبات أن يكون غذاء للحيوان و غاية الحيوان أن يكون غذاء للإنسان ليس على ما ينبغي فإن النبات الذي غايته الحيوان هو النبات الذي في صراط الحيوانية و مادة لها دون النبات الذي له صورة تامة نباتية مستقلة كشجرة اللوز مثلاً، وكذا الحيوان الذي غايته الإنسانية هو الحيوان في صراط الإنسانية دون الحيوان ذي الصورة الحيوانية المستقلة كالفرس والبقر، ومن المستبعد جداً أن يمد صيرورة النبات مثلاً غذاء للحيوان موتاً طبيعياً، وانقضاء رشده ونموه وبطلان آثار الحياة فيه بحسب رسل طبعه موتاً اخترامياً له وكذا في الحيوان فافهم - ط مد .

(١) كما أنه مطبوع للناطقه وإن لم يكن مطبوعاً للوهم - س ر ه .

(٢) إشارة إلى تزييف جواب الشيخ سابقاً إن هذه المركبات لا تقبل الإمداد

لتضادها بان يورد الغذاء البديل، ويصلح كل ما يفسد، فلو كانت النفس دائمة التوجه إلى هذا العالم و استخدمت القوى لوردت البديل، ولكنها ليست كذلك، لأنها دائمة التوجه إلى الغاية و الغنى عن البدن و قواها بالفطرة، و بعكسه في الطريقة الانيقه لو كانت القوى الجسدية غير متناهية التأثير لرفضتها النفس الناطقة ولم تستعملها لوصولها إلى الغاية، فلما كانت بالفطرة متوجهة إلى الله قليلة المبالاة بالبدن لا جرم فسد وانهدم

الإنسانية إذا خرجت من القوة إلى الفعل إما في السعادة العقلية الملكية أو في الشقاوة<sup>(١)</sup> الشيطانية أو السبعية أو البهيمية انتقلت عن هذه النشأة إلى نشأة أخرى بالطبع، وإذا ارتحلت عن البدن عرض الموت، وهذا هو الأجل الطبيعي المشار إليه في الكتاب الإلهي «كل نفس ذائقة الموت»، وهو غير الآجال الاخترامية التي تحصل بعروض الأسباب الاتفاقية، و القواطع القسرية، و بالجملة الموت طبيعي للبدن و معناه مفارقة النفوس إياه مفارقة فطرية، و ترك استعمالها للبدن لخروجها من القوة إلى الفعل بحسب نشأة ثانية و صيرورتها إما سعيدة فرحانة مسرورة بذاتها كالملائكة، وإما شقية محترقة بنار الله الموقدة التي تطلع على الأفئدة كالشياطين و الأشرار، و إما مغفورة بفران الله، سليمة الصدر عن الأغراض و الغشاوات. و أما سائر النفوس<sup>(٢)</sup> الحيوانية فهي محترقة بنيران الطبيعة ما دامت السموات و الأرض إلا ما شاء الله، فينجو من العذاب، و يتخلص من العقاب، فمثل الدنيا كالمزرعة، و أرحام النسوان كالحرث، «نساؤكم حرث لكم» و النطف في الأرحام كالبنور في المزارع، و الولادة كالنبت، و أيام الشباب كالنشو، و أيام الكهولة كالنضج، و أيام الشيخوخة كاليبس و الجفاف، و بعد هذه الحالات لا بد من الحصاد وهو الموت. و زمان القبر و الصراط كالبيدر، فكما أن البيادر يجمع فيها الغلات من كل جنس، و تداس، و تنقى، و ترمى القشور و التبن و الورد من الثمر و الحب، و يجعل بعضها علفاً للدواب، و حطباً للنيران، و بعضها لبوباً سالحة، فهكذا يجتمع في الآخرة الأمم كلهم من الأولين و الآخرين من كل دين. «قل إن الأولين و الآخرين لمجموعون إلى ميقات يوم معلوم. و نكشف الأسرار يوم تبلى السرائر. و يميز الله الخبيث من الطيب فيجعل الله الخبيث بعضه على بعض فير كمه جميعاً فيجعلهم في جهنم. و ننجي الله الذين اتقوا بمفازتهم لا يمسهم السؤ و لاهم يحزنون». و هذا كله مستفاد من قوله تعالى في عدة مواضع من كتابه الكريم، و من قول نبينه ﷺ: الدنيا مزرعة الآخرة. فهذا بيان حكمة

(١) أي أنها كمال تكويني في جانب مظهرية القهر وان كانت تقصاً حسب التليف،

فالنفس تنفى في جانب اللطاب أو القهر عن استعمال البدن الطبيعي - س ر ه .

(٢) أي الإنسانية المتصفة بصفات الحيوانات الصامتة ليس لها النار المعنوية بل هي

محترقة الخ - س ر ه .

الموت بالبرهان و القرآن ، وهو رحمة من الله لأوليائه ، و تحفة للمؤمن . فلاجل ذلك يتمنى أولياء الله الموت كما قال تعالى توبيحاً لمن ظن أنه منهم بغير حق : « قل يا أيها الذين هادوا إن زعمتم أنكم أولياء لله من دون الناس فتمنوا الموت إن كنتم صادقين ، و حق للنفوس البشرية و غيرها تمنى الموت طبعاً فإنها كالصناع ، و الأبدان و الأجساد كالديكاكين ، و الأعضاء و قواها كآلات و الأدوات ، و إنما يجتهد الصانع في دكانه لأجل غرض ؛ فإذا تم غرضه ، و بلغ أميته ترك دكانه ، و رمى من يده أدواته ، و استراح من العمل . و هكذا النفوس إذا أحكمت ما يراد منها بكسوتها مع الجسد ، و خرجت كل فيما خلق من القوة إلى الفعل اشتغلت بذاتها ، و كان هذا الجسد و بالا عليها ، و مانعاً من الخروج إلى منازلها و معادنها ، فإن لها معادن كعادن الذهب و الفضة ، كما ورد في الحديث فإن الموت حكمة و رحمة من الله تعالى كما قال تعالى : « ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون » ، و قال شيخ الأنبياء إبراهيم الخليل على نبينا و عليه السلام : « هو الذي يميتني ثم يحييني » .

### فصل (٧)

#### في تحقيق الكلام في القوة المصورة

و لنقدم ما قيل فيها ثم نعقب ذلك بذكر ما هو الحق ولا نستحي منه .  
قال أفضل المتأخرين : و المصورة عندي باطلة لامتناع صدور هذه الأفعال عن قوة عديمة الشعور .

و قد أشرنا إلى كيفية شعور القوى بذاتها ، و بما يصدر عن ذاتها .  
و قال بعض من سبق<sup>(١)</sup> عليه : إن هذه الأفعال و ما يجري مجراها مما ينسب إلى القوى النباتية صادرة عن الملائكة .

(١) كانه الفزالي ، و النزاع لفظي فان مراد الحكماء بالقوى الملائكة المدبرون أمراً ، لا الصافون صفاً من الملائكة المقربين و السيمين لانهم أرفع شأناً من تدبير المواد ، ولكن هذا اذا اريد بالقوى البادية المفارقة و المقارنة - لا الزمانية - . و بعبارة اخرى المتدييات برش الله تعالى ، اذ الزمانيات المتعلقة بالمواد مدبرة فيها و محال التصرفات فاعلم ذلك - س و ه .

و سيظهر لك بعد عرفائك بصنوف ملائكة الله ، و كيفية تأثيرها بإذن ربهم إن طبقاتهم العالية أرفع قدراً من أن يفعلوا مثل هذه الأفاعيل الدنية على سبيل المباشرة بلا استخدام للسدنة و الأعوان ، و قد يسن أن القوى المباشرة للأفاعيل المتغيرة لا محالة جسمانية ، والتي تدرك المعقولات والخيرات الحكيمة والمنافع الكلية هي المفارقة الذات عن الجسمانيات ، فالكلام عائد في القوى المباشرة كيف تفعل هذه التصورات والتشكيلات ، و أكثر المتكلمين نسبوا هذه الأفاعيل كلها إلى الله تعالى من غير واسطة ولا مخصص ، كالأشاعر لتجويزهم ترجيح الفعل من الإرادة بلا مرجح ، و قد علمت ما فيه . و منهم من قال بالتوليد<sup>(١)</sup> كالمعتزلة و هو أيضاً خارج عن التوحيد في الأفعال . و أصل<sup>(٢)</sup> الاشكال هاهنا هو أنه لا يجوز أن يكون خلقه الأعضاء و شكلها ، و مقدارها ، و وضعها ، و خشوتها ، و ملاستها ، و صلابتها ، ولينتها صادرة عن القوة المصورة ، لأنّ المنى متشابه الأجزاء في الحقيقة ، فالقوة الموجودة فيه تكون سارية في جميع أجزائه ، و القوة الواحدة لا تفعل في المادة الواحدة إلا فعلاً واحداً متشابهاً ؛ فيجب أن يكون الشكل الذي يفيد المصورة هو الكرة ؛ فالمصورة الحيوانية إن كانت قوة واحدة كان الحيوان كرة واحدة ، و إن كانت متعددة يفعل كل منها في بعض من مادة متشابهة الأبعاد كان الحيوان جملة كرات متعددة ، و قد تأكدت هذه الشبهة لما ذهب إليه المعلم الأول و شيعته إلى أن المنى متشابهة الأعضاء لانفصاله عن الأثنين فقط لا عن جملة البدن ، و كون كل جزء محسوس منه مشاركاً لكّله في الاسم و الحد . و ذهب بقراط

(١) يبنى انها من الافعال التوليدية لله تعالى ، فان كل فعل يتولد من فعل آخر عندهم . والحق ان الكل بحول الله وقوته لا استقلال لغيره ، لكن المعتزلة لقولهم بعدم احتياج العلول في البقاء الى العلة يقولون : لو فرض عدم الواجب (تعالى عن ذلك) لما ضرعده بندرة، فهو تعالى صيرها غنية في ذواتها وافعالها. والحكيم يقول: انها وسائط جوده بنحو الاعداد لاعلى سبيل التوليد والايجاد . والاشعري يسقط الوسائط رأساً ويبطل السببية والمسببية مطلقاً - س ر ه .

(٢) يبنى ان اشكال كون المصورة عديدة الشهور مع كونها فاعلة للافعال المحكمة المتقنة لاصحوبة له عندنا اذ ليس الاحكام والاتقان دليل العلم كما يشاهد في فعل الطبايع على انا أثبتنا العلم الحضوري للقوى كما مر فاصل الاشكال الخ - س ر ه .

وتابعوه إلى أنه ليس متشابه الأجزاء ، لأن المنى يخرج من كل البدن فيخرج من اللحم شبيه به ، ويخرج من العظم شبيهه به ، وعلى هذا من جميع الأجزاء ، وهذه الأعضاء غير متشابهة لاختلاف حقائقها باختلاف الأعضاء المنفصلة هي عنها ، وغير متشابهة للكُل وهو ظاهر على هذا التقدير فلا يكون الكل متشابه الأجزاء بل متشابه الامتزاج ؛ لأن الحس لا يميز بين تلك الأجزاء و إن كان في نفس الأمر متميزاً بعضها عن بعض .

أقول : التعليل في اختلاف أعضاء الحيوان باختلاف أجزاء المنى مما ليست فيه فائدة في دفع الإشكال بل يعود المحذور المهروب عنه مع زيادة محال آخر ، وهو كون المنى حيواناً<sup>(١)</sup> تام الأعضاء بالفعل ، وذلك لأن اختلاف أجزاء المنى إن كان بسبب اختلاف ما ينفصل عنه أعني الأعضاء ؛ وكان ذلك الاختلاف أيضاً لاختلاف أجزاء المنى كان اختلاف أعضاء الحيوان لاختلاف أعضاء الحيوان ، وهو يستلزم إما الدور<sup>(٢)</sup> أو

(١) لا يلزم ذلك بل هو مادة للحيوان تحتاج إلى الصورة إلا أن يقال : المحال كونه تام الأعضاء وهو يلزم حيث أن فيه من كل عضو شيئاً لا الحيوانية بالقوة اللازمة على كلا القولين . ثم إن اسم الإشارة عائد إلى عود المحذور . إن قلت : المحذور المهروب منه كون الحيوان كرة ، واللازم هنا الدور والتسلسل . وأيضاً عود المحذور مبني على تشابه الأجزاء ، وكون المنى حيواناً تام الأعضاء مبني على تغالفها ، ففي المحذورين تهافت . قلت : الجواب أما عن الأول فبأن تغالف الأجزاء لما كان مستلزماً للدور والتسلسل كان محالاً فتعقق التشابه فماد المحذور بالآخرة . وأما عن الثاني فبأن المنظور أن المحال الآخر لازم لهذا القول بلا واسطة شيء آخر ، والتشابه يناقضه ، ولكنه لازم بسبب الدور أو التسلسل من حيث لا يشعر القائل فلا تهافت - س ر ه .

(٢) هذا وإن كان كشبه البيضة والدجاجة في الظاهر ، ويرد عليه أيضاً أنه لم قلت لا بد من الاختلاف في الفاعل ؛ ولم لا يكفي بالاختلاف في القابل كما هو طريقته قدم في كثير من المواضع وطريقة القوم ؛ حيث قالوا : اختلاف صور الأفراد بالمواد ، واختلاف المواد بالصور السابقة ، بمعنى أنها ما به الاستعداد وهكذا ، والتسلسل تعاقبي مجوز عنهم ، إلا أنه في الحقيقة قوى متين لا غبار عليه ، لأن الاختلاف في صور الأعضاء لما كان نوعياً لا يجوز استناده إلى القابل وجهاته ، وإن كان الاختلاف الشخصي في أفراد ماهية واحدة مستنداً إلى استعدادات المادة فلا يكفي ذلك في الاختلاف النوعي ، بل لا بد من الاختلاف في الفاعل أو الجهات للفاعل كما ذكرنا في استناد الكائنات إلى العقل الفعال ، على ما ذكره المصنف قدم

التسلسل . (١) وكلاهما محالان (٢) .

و اعلم أن استناد اختلاف الصور و الأشكال مطلقاً إلى المادة أو الجزء المادي من سخييف الأقوال ، إذ (٣) المادة في كل شيء أمر مبهم لا قوام له إلا بالصورة القائمة بها ، فاستناد صور الأعضاء و اختلافها في الحيوان إلى النطفة في المحالفة كاستناد صور العالم و اختلافها إلى البيولي الأولى المشتركة ، وليست فيها إلا جهة قبول الأشياء و إمكانها لاجبة فعليتها و تخصيصها و وجوبها .

و ربما استدل على كون المني غير متشابه الأجزاء بما استدل به بقراط و تابعوه كما حكى الشيخ في الفصل الثاني من المقالة الحادي عشر من الشفا بقوله : الذي يدعاهم إلى هذا الظن ثلاثة أمور :

١ في البنية و المعاد على طريقة الاشرافيين اختلاف الأنواع بسبب الجهات الفاعلية ، وهي أرباب الأنواع التي هي جهات فاعلية رب الارباب ، فان موجودات العالم الأدنى عندهم ظلال الموجودات في العالم الأعلى ، و اختلاف ماهيات تلك الارباب ذاتي بلا جعل تركيبي ، بل ولا جعل بسيط إلا بالعرض ، كما أن عند العرفاء اختلاف الماهيات باعتبار اختلاف الارباب التي هي الاسماء الحسنی له تعالى ، وهي لا بمجسولة بل بمجسولة السی . و حيثئذ فلما كانت تلك الصور عللا فاعلية يلزم جمعها في الوجود فلا جرم يدور أو يتسلسل تسلسلا اجتماعياً لاتماقياً ، وفي قوله : و اعلم الخ اشارة الى ذلك - س ر .

(١) لما كان الكلام في العلة بالذات للاختلاف كان التسلسل اللازم تسلسلا اجتماعياً لاتماقياً فافهم - ل ر .

(٢) والوجه في الاستعالة ان الفروض كون هذه الامور المتوقف بعضها على بعض علا فاعلية مترتبة لاعلا قابلية فاذا نهبت الى غير النهاية ادى ذلك الى الدور او لتسلسل المحالين - ط مد .

(٣) لما كان أعضاء الحيوان اموراً مخالفة بالنوع فلا يكفي اختلاف الجهات القابلة ؛ بل لا بد فيها من اختلاف في الفاعل أو جهاته ، كما أن الأنواع المخالفة الواقعة في العالم الكبير لا يكفي في اختلافها اختلاف استمدادات السادة ، بل يكون مستندة الى قوابل مختلفة هي أرباب الأنواع ، والمثل الافلاطونية ، كما استقر عليه حكماء الفرس و ذهب اليه المصنف قده أو الى جهات مختلفة في العقل الفعال على ما ذهب المشاؤون فتأمل فلا تنفل - ل ر .



أحدھا عموم (١) اللذنة بجميع البدن ، ولو لا خروج المنى من الجميع لاختصت اللذنة بالعضو الخارج منه المنى .

وثانيها المشاكلة الكلية ، فإنه لولا أن كل عضو يرسل قسطاً لكائنات المشابهة بحسب عضو واحد .

و ثالثها مشاكلة عضو الولد لعضو ناقص من والديه أو عضوي شامة أو زيادة قالوا : وإذا ثبت أن المنى جسم مركب من أجسام مختلفة الطبائع فالذي هو نازل من اللحم يتكون لحماً ، و النازل من العظم يتكون عظماً ، فلا يجب أن يكون الحيوان كالكرة .

والجواب من وجوه ثلاثة :

أحدھا ما مرّت الإشارة إليه من لزوم الدور أو التسلسل .

و الثاني أيضاً ما قد أشرنا إليه من أن المادة ما به الشيء بالقوة ؛ وهي في كل شيء أمر مجمل في ذاته مبهم في جوهره لا تحصل لها بالفعل إلا بمخصصات خارجية ، و الكلام ليس إلا في سبب تخصيص المادة الحيوانية باختلاف صور الأعضاء ، و كون المنى (٢) مختلف الأجزاء لا يدفع هذا الإشكال ؛ لأننا لو فرضنا المنى مركباً من أجزاء مختلفة فننقل الكلام إلى سبب اختلاف تلك الأجزاء . وأيضاً أن كل مركب من أجزاء مختلفة غير متشابهة فلا بد أن يوجد فيه أجزاء بسيطة متشابهة ، ولا بد أن يكون في كل منها قوة بسيطة في مادة بسيطة وهي لا تفعل إلا أمراً واحداً متشابهاً ، فيجب أن يكون فعلها كرة حتى يكون المتولد من منى كرات مضمومة بعضها إلى بعض .

و الوجه الثالث إنه قدح أرسطاطاليس في صحة هذه الأدلة ، و صحة هذا المنهج و هو كون المنى نازلاً من جميع الأعضاء ، و بين ذلك بوجوه عشرة مذكورة في الشفا منقولة في شرح كلييات القانون .

(١) أي اللذنة اللسانية، وسبب هذه اللذنة أن في المنى أرواحاً كثيرة ، وحرارة ووفرة ،

فيغدغ معاله ، و تحصل فيها احتكاك بحرارته العارة فاذا خرج حصل دعة وخفة وراحة ورفع ألم الاحتكاك - س ر ه .

(٢) أي قوله تلك الأجزاء ليس في بعض النسخ وهو الأصح - س ر ه .

الأول إن المشاكلة<sup>(١)</sup> قد تقع في الظفر وليس يخرج منها شيء ،  
 الثاني إن المواد قد يشبه جداً بعيداً وليس يبقى له زرع ، و حكي أن واحدة  
 ولدت من حبشي بنتاً بيضاء ثم إن تلك ولدت سوداء .  
 الثالث إن الزرع ليس يرسله الأعضاء المركبة<sup>(٢)</sup> من حيث هي آليّة ، و يقع  
 فيها مشاكلة .

الرابع لو كان المنى بالصفة الموصوفة لكان حيواناً<sup>(٣)</sup> لأنه فيه من كل عضو جزء ،  
 و تلك الأجزاء إن كانت موضوعة وضعها الواجب فالمنى إنسان صغير ، و إن لم تكن  
 مترتبة فما الذي رتبها .  
 الخامس إن المرأة إذا أنزلت عند إنزال الرجل فيكون في الرحم منيان<sup>(٤)</sup>  
 هما إنسانان .

السادس ما المانع من أن تولد المرثة إذا أنزلت وحدها إذا كان في منبها هذه  
 الأعضاء مفصلة .

السابع إن الإنسان قد يوولد الذكران ثم يتغير فيصير يوولد الأنث ، و ذلك  
 (١) وأيضاً قد تقع في الشعر ، والجواب انه اذا خرج من منبت الظفر شيء وفيه مرض  
 الوضع مثلا سرى الى الظفر ، واذا خرج من منابت الشعر شيء وكانت حارة أسود الشعر  
 لكثرة دخانها الصابغ لئادة الشعر ، فالمشاكلة تتفق في المنابت بالذات ، وفي الظفر  
 والشعر بالعرض - س ر .

(٢) أي ليس يرسله الهيئة التركيبية ويتحقق المشاكلة فيها سيما اذا لم يتحقق  
 في الاحاد ، مثل أن الوالد أشم الأنف ، والولد أفطس الأنف ، الا أن لراس أنف كليهما  
 محاذاة بالفم ، ومثل أن العاجب والعين منهما لا تتشاكلان ، لكن وقعت المشاكلة في تقارب  
 هاتين . والجواب انه لما خرج الرطوبة من جميع الاعضاء وكانت متجاورة لاجرم تحققت  
 المشاكلة في هيئة التركيب ؛ وان لم يتحقق في الاحاد كان لمانع - س ر .

(٣) فيه منع كما مر ، الا أن يراد أن فيه الاعضاء المتخالفة كالجنين الميت  
 - س ر .

(٤) ممنوع و لعل أحدهما شرط التكون من الآخر ومنه يخرج الجواب عن السادس  
 - س ر .

بسبب استحالة<sup>(١)</sup> المزاج و تغيره ، و ليس لأن العضو تارة خرج منه وفيه عضو الذكور ، و تارة خرج وفيه عضو الأناث ، و إذا جاز أن يكون ذلك في الذكورة و الأنوثة جاز أن يكون في سائر الأجزاء بسبب المزاج لا بسبب نقل الجزء .

الثامن إن كثيراً من الحيوانات يتولد من غير<sup>(٢)</sup> جنسه فلا يمكن أن يكون ذلك كما قالوه .

التاسع قد يسفد الحيوان سفاداً واحداً وفتولد منه حيوانات أكثر من واحد ، وربما كانو ذكوراً و أنثاء .

العاشر الغصن من الشجر الذي لم يثمر بعد و يفرس فيثمر ، وكان يجب أن لا يثمر؛ لأن الشجرة التي اتخذ منها لم يثمر ، والأجزاء المأخوذة منها يجب أن تكون غير مشمرة . اللهم إلا أن يقال : أجزاء الثمرة مخلوطة بأجزاء الغصن على ما يقوله أصحاب الخليط ، فإن كان هكذا فلا يبعد أن يكون في الحيوان كذلك وعلى هذا لا يحتاج أن يجيء البذر و المنى من كل جزء بل جزء شيء واحد من البدن يكفي في ذلك ، إذ فيه جميع الأجزاء . فثبت بهذه الوجوه أن المشابهة ليس سببها الفاعلي اختلاف صور المادة ، بل القوة المصورة بحسب استعداد المادة الحاصلة من إعداد القوة المغيبة .

فهذه وجوه نقلها الشيخ عن المعلم الأول دالة على أن المنى جوهر متشابه الأجزاء و للبحث في أكثرها مجال كما فعله العلامة الشيرازي في شرح الكلبيات ، ولعل غرض المعلم الأول من تلك الوجوه ليس إيراد الكلام على نمط البراهين على هذا المطلب ، بل فرضه مقابلة الوجوه المذكورة في عدم تشابه أجزاء المنى بوجوه أخرى مشاركة معها في المآخذ و الطرق ، على أن المنى متشابه الأجزاء .

أقول : والحق عندنا ما ذهب إليه بالبرهان . والبرهان أفاد أزيد من ذلك وهو أن

(١) وظنى ان سبب ذكورة الولد أو أنوثته قاهرية أحد السنين و مقهورية الاخر ،

فان قهر منى الرجل منى المرأة و غلب عليه و كيفه بكيفيته اتصف منى المرأة بصفة منى المرأة - س ر ه .

(٢) كالبنغل ، وفي بعض النسخ يتولد عن جنسه أى لاعتن نوعه - س ر ه .

المنى<sup>(١)</sup> ليس في ذاته جوهر<sup>(٢)</sup> تام الجهورية في تحصله النوعي ، وفي صورته الطبيعية ، كسائر الجواهر المعدنية وغيرها ، ولذلك لا يبقى على ما هو عليه ساعة كسائر الرطوبات الفضلية ، فحكمه حكم المادة الاولى في تصور تجوهرها عن التمام إلا بما يضاف إليها من الصور ؛ فيصير بها شيئاً نوعياً يتحدبها وينقلب إليها .

وأما ما ذكره الخطيب الرازي في المباحث قائلاً : إن المنى مختلف الأجزاء بحجة زعم أنها أقوى من الأدلة المذكورة ، وهي أن المنى لاشك أنه الفضل الهضم الأخير ، وذلك إنما يكون عند نضج الدم وصورته مستعداً استعداداً تاماً لأن يصير جواهر الأعضاء ، ولذلك كان الضعف الذي يحصل عقيب استفراغ المنى أزيد من الضعف الذي يحصل من استفراغ عشرين من الدم مثله ، فإنه يورث الضعف في جواهر الأعضاء الأصلية ، وإذا كان كذلك كان المنى مركباً من أجزاء كل واحد منها قريب<sup>(٣)</sup> الاستعداد من أن يصير عضواً مخصوصاً ، وذلك يقتضي أن لا يكون المنى متشابه المزاج بل متشابه الامتزاج انتهى .

أقول : وهذه الحجة أيضاً ضعيفة من وجوه :

(١) أي الزائد على ما ذهب إليه المعلم ، وأما البرهان فقد مر أن المادة في كل شيء مأخوذة على وجه الابهام والقوة لاعلى وجه التحصل والفعلية اذ كل فعلية فهي آية عن فعلية اخرى فانهم ذلك - م ر .

(٢) أي ليس له تمامية في الصورة النوعية النوعية فضلا عن تماميته في الاجزاء العصبية والرباطية والمظمية وغيرها ، كما قال تمالى : « وخلق الانسان ضعيفاً » ثم ان هذا مبنى على ما هو ظاهر قولهم : ان اختلاف الاعضاء نوعاً باختلاف اجزاء المنى نوعاً بلا حاجة الى القوة المصورة ، والى القوة المولدة سيما المفصلة منها ، كما يدل عليه قول المصنف قده آناً : بل القوة المصورة بحسب استعداد المادة الخ وقولهم : في الوجه الرابع من الاستدلال وان لم يكن مترتبة فنا الذي رتبها ، وأما ان حمل كلامهم على أن اختلاف الاجزاء من قبيل اختلاف المواد مع الحاجة الى القوى الفاعلة فلا يرد - س ر .

(٣) قرب الاستعداد بالاختلاف النوعي لا يستلزم الاختلاف النوعي ، فان قوة الشيء ليست بذلك الشيء ، كما أنه لا يوجد الشيء بالاولوية و مالم ينسد جميع أنحاء عدم الشيء وان اسد كثير منها فهو معدوم بعد - س ر .

أحدها إنك قد علمت أن ما يتغذى بالفعل ليس هي من المطعومات الداخلة في بدن الحيوان وغيره؟ ولا التي وقعت لها الاستحالات و الانهضامات من الأغذية بالقوة؟ بل لا يتغذى الحيوان بالحقيقة إلا من عند نفسه، ولا يتقوى إلا بقوة باطنة. و هذه المسماة<sup>(١)</sup> عند القوم بالأغذية و الأدوية هي أسباب معدة لأن ينفع مادة البدن من مبدئه نفسه بما يناسبه على قياس ما ذكرناه في المعقول بالفعل، والمعقول بالقوة، و إن الذي سمى معقولا بالقوة لا يصير معقولا بالفعل أبداً، بل يعد لأن تحصل للنفس حالة هي معقولة وعاقلة بالفعل فكذا في الغذاء والنمو، وليس كون اللحم لحماً، والعظم عظماً والرباط رباطاً إلا من جهة ما تقتضيه هيئات النفوس وأوصافها، و أجزائها المعنوية، و مقوماتها النفسانية، فيظهر آثارها في الأجساد و الأبدان؛ فينزل إلى عالم الأشباح الصورية من عالم الأرواح المعنوية بإعداد هذه الحركات و الانفعالات، و تحركات مواد الأغذية وغيرها.

و ثانيها إنك هب أن المنى هو الحاصل من فضلة الهضم الرابع فمن أين يلزم<sup>(٢)</sup> أن يكون فضلة الشيء لا بد أن يكون مثله أو قريباً منه في الاستعداد، فهل سرجين الحيوان مثله أو عرق الإنسان مثل الإنسان.

و ثالثها هب أن المنى عند كونه متصلاً بمواضع الأعضاء كان مثلها أو قريب الاستعداد؛ فبعد الانفصال عنها والخروج منها إلى مواضع أخرى لانسليم إنه قد بقي ما كان عليه؛ فمن الحافظ<sup>(٣)</sup> عليه تلك الأجزاء على ترتيبها ووضعها و كفيئتها، فإن كان

(١) أقول: لو سلم الامام ذلك فالاعداد يكفيه لانكم تسلمون انه لا بد من مجاورة

هذه الاغذية للاعضاء المختلفة، و ان غاذية كل عضو مخالفة بالنوع لغاذية عضو آخر، فتختلف لامحالة فضل الاغذية بعد الهضم الرابع، وهل ينشئ النفس الصور المحسوسة بالذات المتخالفة اذا لم يكن اعداد من الصور المحسوسة بالعرض المتخالفة؟ - سره.

(٢) بل يلزم أن يناسبه ويدانيه وان لم يكن يكافئه وبساويه، أليس نخالة طحين كل

حبة تناسبه، ودردي كل عصارة تقاربه؟ وكفى ذلك في الاختلاف - سره.

(٣) هذا حق في الترتيب والوضع ان ادعى التشابه فيها بذلك. وأما اذا ادعى مجرد

الاختلاف في الاجزاء فلا؛ لان المختلفات اذا انفصلت عن مواضعها واجتمعت لا يرتفع اختلافها

الحافظ نفس الأبوين فالنفس الواحدة كيف يدبّر ؛ و يحفظ أزيد من بدن واحد تديراً وحفظاً طبيعياً ، ولا يسري فعل النفس في غير بدن واحد ، ولوسرى فعل النفس في نطفة لم يكن النطفة نطفة بل كان حيواناً ذات نفس . و أما حصول الضعف عند إنزال المنى في جواهر الأعضاء فذلك لا يدل على كونه مختلف الأجزاء أصلاً ، بل منشأ<sup>(١)</sup> الضعف أمر نفساني من انفعال يطرء على النفس بحصول اللذة البدنية ؛ فيسري ذلك الوهن والانكسار في سائر أجزاء البدن ، كما عند الخوف والخشية ، وكثير من الأمور النفسانية المورثة إضطراباً في البدن ، و ههنا في قواه ، وأعضائه الأصلية . وبالجملة المنى جوهر قابل الأعضاء ؛ وقابل الشيء لا بدّ و أن يكون خالياً عن ذلك الشيء و ضده جميعاً حتى لا يلزم تحصيل الحاصل أو اجتماع المتضادين وكلاهما محالان .

و أيضاً المنى رطوبة سيّالة ؛ و الرطوبة السيّالة لا يمكن فيها اختلاف الهيئات والصفات و الأوضاع على الوجه الذي يمتاز بعضها عن بعض حتى يصلح أن يكون وسيلة لاختلاف الصور والآثار ، و قد مرّ أن اختلاف الاستعداد والاستعداد من باب القوى و الإمكانيات والنسب التي لا وجود لها إلا على سبيل التبعية دون الاستقلال .

و مما لا بدّ لك من معرفته قبل الخوض في تحقيق هذا المقام ، و إثبات المصوّرة لأجساد النباتات والحيوان أن المنسوب إلى المادة و استعدادها لم يجز أن يكون إلا أموراً جزئية شخصية من خصوصيات الأزمنة ؛ و الأمكنة ؛ و الأوضاع ؛ و أما الأمور الدائمة الوقوع و خصائص الأنواع فلا بدّ أن ينسب إلى أسباب فاعلية على الوجه الكلى . فإذا تقررت هذه الأمور فثبت إن اختلاف أشكال الأعضاء و خلقها و مقاديرها و أوضاعها وكذلك كون كل عضو من الأعضاء على صورة خاصة ينتفع بها الإنسان والحيوان من التشكيلات و التصويرات ، سيّما ما في أعضاء الرأس من العين وطبقاتها ، والأنف ، والفم ، و الأسنان ، واللسان ، والشفتين ، وغيرها ، و ما في كل منها من المنافع التي بعضها

(١) أقول لا ينحصر المنشأ في الأمور النفسانية بل الأمور الطبيعية أيضاً شيء لا يجوز

الشك في تأثيرها ، وهو قدّم بهذا وأمثاله مما قد سبق قد طوى بساط الطبيعيات والعطيات ، وقوله : الرطوبة السيّالة لا يمكن الخ هذافي غير الوضع محال ( ممنوع - خل ) والسند وجود مركب القوى كاللبن والخل - س ر ه .

للضرورة ، و بعضها للراحة و الفضيلة و الزينة ، كأشجار العينين ، و سواد الحاجبين ، و تقدير أخمص القدمين ، لا يمكن أن تكون منسوبة إلى المادة المنوية لما علمت من الوجوه المذكورة ؟ و لا إلى قوة سفلية كالطبائع الجسمانية ؟ لأن فعل الطبيعة لا يكون إلا على نمط واحد ، و نحو غرض واحد أو غرضين ، و لا يمكن فيها فنون الأغراض و صنوف الدواعي و القصور ، بل لا بدّ و أن ينسب إلى أمور نفسانية منبعثة من أغراض علوية مؤدية إلى عالم عقلي ، و سرّ سبحاني . بل نقول من رأس قولنا كلياً : إن السبب الفاعلي لبدن الحيوان إما أن يكون أمراً عديم العلم و الإدراك كالطبائع<sup>(١)</sup> و ما في حكمها . وإما أن يكون أمراً ذا علم و إدراك .

و الأول محال لشهادة كل فطرة سليمة على أن فاعل هذا الترتيب العجيب و النظم المحكم يستحيل أن تكون قوة عديمة الشعور .

و الثاني لا يخلو إما أن يكون هو الباري بلا واسطة أم لا .

و الأول محال بالبراهين القطعية ، و الأدلة النقلية ، لأن تواتره تعالى أجل أن يفعل فعلاً جزئياً متغيراً مستحيلاً كائناً قاسداً ؟ و من نسب إليه تعالى هذه الانفعالات و التجردات فهو من الذين لم يعرفوا حق الربوبية و معنى الإلهية ، « و ما قدروا الله حق قدره » أو لم يعرفوا معنى الفاعلية و التأثير ، و أن وجود كل معلول من فاعله القريب كوجود الضوء من المضيء ، و الكلام من المتكلم ، لا كوجود البناء من البناء . و لا شك لمن له قدم راسخ في العلم الإلهي ؛ و الحكمة التي هي فوق العلوم الطبيعية أن الموجودات كلها من فعل الله بلا زمان و لا مكان ، و لكن بتسخير القوى و النفوس و الطبائع ، و هو المحيي ، و المميت ، و الرزاق ، و الهادي ، و المضل . و لكن المباشر للإحياء ملك اسمه إسرافيل ، و للإماتة ملك اسمه عزرائيل ، يقبض الأرواح من الأبدان ، و الأبدان من الأغذية ، و الأغذية من التراب . و للرزاق ملك اسمه ميكائيل ، يعلم مقادير الأغذية

(١) و من الاجزاء المادية السنوية ، فما ذكر في بيان المحالية من قوله : لشهادة

كل فطرة الخ على سبيل الاختصار و الا قد مضى ما هو الاصل و العدة في الاشكال -

و مكائيلها . و للهداية ملك اسمه جبرئيل . و للإضلال<sup>(١)</sup> دون الملائكة جوهر شيطاني اسمه عزازيل . و لكل من هذه الملائكة أعوان و جنود من القوى المسخرة لأوامر الله . و كذا في سائر أفعال الله سبحانه ، و لو كان هو المباشر لكل فعل دني كان إيجاده للوسائط النازلة بأمره إلى خلقه عبثاً و هباءً ؟ تعالى الله أن يخلق في ملكه عبثاً أو معطلاً ، و ذلك ظن الذين كفروا .

و الثاني لا يدخلو إما جوهر عقلي من العقول الصريحة و الملائكة الرفيعة أو - جوهر نفساني .

و الأول أيضاً محال بمثل ما مر من حيث أن فعلها لا يتغير ولا يتكرر كثيراً بالأعداد و الأزمنة ؛ فان تلك الجواهر ليست مباينة الذوات عن ذات الحق الأول و إنما هي أشعة شمس و أضواء نوره ، يقني ذواتهم في ذواته ، تندرج أنوارهم في نوره . و الثاني و هو كون فاعل البدن هو النفس لا يدخلوا إما أن يكون فعلها للبدن فعلاً اختيارياً مسبوقاً بقصد و إرادة و علم زائد على ذاتها أولاً يكون .

و الأول باطل ، فاننا الآن مع كمال علومنا لا نعلم كيفية الأعضاء في أشكالها و مقاديرها و أوضاعها و طبائعها إلا بعد ممارسة التشريح ، فكيف يمكن أن يقال إنا كنا عالمين في ابتداء تكوننا لهذه الأمور ؟ ، و قادرين عليها بالقصد و الاختيار ؟ فيبقى الشق الأخير و هو أن فاعل البدن و الأعضاء هو النفس ، و هو أيضاً لا يدخل من أحد الأمرين و هو أن فعلها للبدن على سبيل الاستقلال أو على ضرب من الطاعة و الخدعة لأمر من الله و ملكه . و الأول محال لأن النفس غير مستقلة في الوجود فكيف في الإيجاد ؟ كيف و النفس الإنسانية عند تشكّل الأعضاء و حدوث صورها في غاية العجز و النقصان ؟ لا يملك

(١) ان قيل : فلم كان أركان العرش أربعة كما ورد في الاخبار . قلت : أما أولاً فلان عزازيل فعله في هذا العالم خاصة بخلاف أفعال الملائكة الأربعة ، فانها موجودة في العوالم الباطنة في كل بحسبه إلى الحضرة الاحدية و نور الانوار . و أما ثانياً فلان الشر مجبول بالعرض لا بالذات . و أما مظاهره و رقائقه الظاهرة في بعض الاحيان للانبيا و الاولياء فهي أقوى و أظهر من نفسه ؛ اذ في جانب النور و العقل و الرحمة و نظائرها الظاهر أقوى من المظهر ، و في جانب الظلمة و الجهل و الغضب و أمثالها المظهر أقوى من المظهر فتلطف - س ر ه .



الإِنسان حينئذٍ لنفسه نفعاً ولا ضرراً ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً ، و فاعل هذه التشكيلات و التصويرات و الترتيبات لابد أن يكون صانعاً حكيماً ، و مديراً عليمًا . فلم يبق من الشقوق و الاحتمالات إلا أن خالق هذه الأبدان و مشكلها و مصورها و غايتها و منميتها و مولدها هو أمر من أمر الله باستخدام النفس و قواها المطيعة لإرادة الله و حكمته . و هذه النفس تتقلب في أطوار الكون كيف يشاء الله بأمره ؛ ففي بعض الأطوار شأنها تصوير المواد و الأجسام بصورها المناسبة لاستعدادها كما في الأرحام ، و في بعض النشأة شأنها تصوير القوى الحساسة بصورها المناسبة لجوهر الحس من المحسوسات الحاكية لعالم النور في عالم الظلام ، و في طور آخر شأنها تصوير المدارك الباطنة بصور الخيالات و الأوهام ، و في نشأة أخرى شأنها تصوير الذوات بصور الحقائق والمعاني الإلهية ، و العلوم الربانية . و على ما ذكرناه <sup>(١)</sup> يحمل كلام بعض المحققين من اتباع الحكماء في كيفية تكون الجنين ؛ و هو أن المادة تستعد لأمر واحد هو النفس ، و لكن النفس <sup>(٢)</sup> لها الآت و لوازم و قوى متخالفة يتحد نحواً من الاتحاد ؛ فوجب أن يكون في المادة استعدادات بالقوة <sup>(٣)</sup> مختلفة يتحد على ضرب من وجوه الوحدة ؛ و هي كيفية <sup>(٤)</sup> المزاج كاتحاد أشياء فيها تركيب . ثم كل قوة يجب أن يكون تركبت فيها هيئات هي لوازم لتلك القوى بها تصير فعالة ؛ فبسبب هذه الهيئات و الآلات ينقسم عضو واحد إلى أعضاء كثيرة ، و بسبب اختلاف ترتيبات القوى يختلف أوضاع هذه الأعضاء ، و هذا كما أن

(١) من أن الصورة مرتبة من مراتب النفس - س ر .

(٢) أي لكن لها وحدة جمعية و المراد بالآلات الأرواح البخارية و الأعضاء ، و باللوازم الهيئات النورية التي في النفس بنحو أعلى في مقام الكثرة في الوحدة ، و بالقوى شؤونها التي لها في مقام الوحدة في الكثرة و هي ظلال تلك الهيئات النورية - س ر .

(٣) أي كما أن الاستعداد لها بالفعل مختلف كذلك تلك الاستعدادات مختلفة بالقوة فاختلاف كل منهما من سنخه . و لا يجوز أن يقال كما سيشير إليه المصنف قده ان الاستعداد البعيد بالفعل ، فغيره بالقوة لان الكلام مطلق - س ر .

(٤) أي ما به الاستعداد كيفية المزاج الا أن يبنى على منهج من يرى أن السمي بالامكان الاستعدادي هو بينه الكيفية المزاجية كما مرفى السفر الاول - س ر .

باليثبات التي وجدت في الأول و العقول الفعالة أعنى المعقولات وجد ما بعدها ، و كما أنه ينتقش في العقول تلك الصور على اللزوم فكذلك ينتقش في القوة الغازية مثلا صورة تشكّل الإنسان بشركة المادة بوجود هذه القوة في المادة انتهى كلامه .

و المقصود منه إزالة الاستبعاد من صدور هذه الأفاعيل عن النفس بتوسط قواها وهيئاتها ، و سبب ذلك أن جميع الموجودات التي بعد الوجود الأول الواجب يشتمل لوحده على لوازم وهيئات و معاني كثيرة بحسب مقامه و مرتبته في الوجود ؛ يحاكي السبب الأول في كونه واحداً ، و مع وحدته عين جميع الصفات الإلهية ، و الأسماء الربانية ، و قد علمت من قبل أن الباري كل<sup>(١)</sup> الأشياء بلا تكثر ، و هكذا كل ما هو أقرب إليه أشد وحدة و أكثر جمعا للمعاني حتى أن كل موجود عالم في نفسه يحاكي عالم الروبوتية ؛ فالنفس الإنسانية يجتمع في ذاتها جميع ما يتفرق في البدن و صور الأعضاء من القوى و الآلات ؛ فاختلف أشكال الأعضاء ظلال لاختلف القوى المدركة و المحركة المنبثثة<sup>(٢)</sup> آلاتها في سائر الأعضاء حسب انبثاث الروح المنبعث من القلب

(١) فان المراد أنه مصداق واحد آخر يترتب عليه من الخيرات و الكمالات ما يترتب على كل المصاديق المتفرقة ، و الموجودات المشتقة ، و آيته الإنسان الكامل الذي فيه شيء كالملك ، و شيء كالفلك ، و شيء كالحبوان ، و شيء كالنبات ، و شيء كالطبائع و الجادات و غيرها ، مع أنه واحد ، و هذا هو الكثرة في الوحدة ، و لا تنوّهن أن كون البسيط كل الأشياء هو كون الوحدة في الكثرة ؛ لان هذا مقام الفعل ، و ذلك مقام الذات ، و هذا هو العلم الفعلي ، و ذلك هو العلم العنائي الذاتي ، و هذا شيء وصل إليه الكثيرون ، و ذلك شيء وصل إليه الاقلون ، بل لم يصل اليه باعتقاد المصنف قده الا أرسطا طاليس . و قال قده في موضع آخر : لم أجد على وجه الارض من له علم بذلك ؛ و ان لم يكن كذلك لان كلا المقامين ما وصل اليهما العرفاء الشامخون حتى صار من اصطلاحاتهم شهود المفصل في المجمل ، و شهود المجمل في المفصل - س ر ه .

(٢) في هذه العبارة مسامحة لان المراد بالالات اما الاعضاء المفردة كالشريان و العصب و الوريد و نحوها ؛ فليس انبثاتها حسب انبثاث الروح بل بالعكس ؛ اذ يقال انبثاث المقبول على حسب انبثاث القابل لا بالعكس ، الا أن يجعل حسب بمعنى سبب أو طبق مع ان القوى المدركة سوى اللس غير منبثثة آلاتها ؛ لان آلاتها في الرأس خاصة . و أما القوى و هو خلاف الظاهر اذ أكثر استعمال الالة في الروح البغاري ؛

في الأوردة و الشرايين ، و تلك القوى أيضاً مع اختلافها و تشعبها يجتمع في وجود النفس و تتحد بها النفس كاتحاد العقل بالمعقولات بالفعل . و بالجملة القوى السافلة تنفرع و تتوزع عند انفصالها و فيضانها عن القوى العالية ؛ ثم تفعل أفاعيلها المختلفة على حسب أغراض تلك القوى العالية خدمة و طاعة إياها ؛ و إن لم يكن لها شعور بتلك الأغراض و الغايات ، كما أن القوة الجاذبة و الهاضمة و الدافعة تفعل فعلها لأغراض النفس في تدبيرها للبدن ؛ و ليس للجاذبة و الهاضمة شعور بذلك الغرض بالاستقلال ؛ ولكن على حسب التبعية و الاتصال بالنفس ؛ و كذلك في القوى الإدراكية فإن قوة السمع و قوة البصر يفعلان فعلهما لغرض النفس ، و إدراكهما عين إدراك النفس ، و لهذا (١) في ذاتها سمع ، و بصر ، و شم ، و ذوق ، و لمس ، و لذلك (٢) يصدر عنها هذه الإكانات في النوم عند تعطل هذه الحواس الظاهرة ؛ فكل من هذه المشاعر إذا فعل فعله فإنما يفعل خدمة و طاعة للنفس على حسب الجبلة ، فهكذا حكم القوة المصورة في تصوير

الاعضاء . و أما أن ذا الآلة ما هو فامرء سهل ، و هو الاصل المحفوظ في القوى ، و السنخ الباقي فيها . و آلات المحركة مثل المحركة عضلة ، و حددت بخسامة عضل . ثم في قوله : المنبث من القلب في الأوردة و الشرايين أيضاً تسمع لان الروح النى هو آلة القوى المدركة ، و المحركة هو الروح النفساني الدماغي و هو في الاعصاب لانى الأوردة و الشرايين ، و انما فيهما الروح الحيواني القلبي و الطبيعي الكبدي . و الأرواح ثلاثة كما صرحوا به لكن لما كان الروح النفساني أصله الروح الحيواني و يصعد من القلب الى الدماغ سامع فيه . - س ر .

(١) الفقرة السابقة في مقام الوحدة في الكثرة للنفس ، و هذه في مقام الكثرة في الوحدة لها ، فالنفس أيضاً كل القوى بلاكتر - س ر .

(٢) لا يقال : ما يدرك عند التعقل هو الصور الخيالية من البصيرات و المسوعات و غيرهما قد صارت قوية لا أن في ذات النفس بصرأ و سماً و غيرهما ؛ لانا نقول : لاننى بالبصر الا ما حضر عنده الضوء و اللون مثلا و غيرها من المرئيات بهذه الشدة التي في هذا البصر ، ولا بالسمع الا ما حضر عنده الصوت كما في هذا السمع . و كذا في الباقي فان شئت سم ذلك خيالا فان الخيال حينئذ كان في ذاته تلك القوى ، و هو مرتبة من النفس كما لو سمي أحد هذه الحواس خيالا و المحسوسات متخيلات لم يكن مشاحة في الاسم - س ر .

موصوفة بأنها آلة للنفس بل كانت بمنزلة صورة أو كمال أول كسائر القوى الحيوانية أو النباتية التي تحدث قبل النفس الإنسانية ؛ فإن الصورة الحيوانية بل التي قبلها أي الصورة النباتية إذا حدثت في مادة البدن لاشبهة في أنها تفعل أفعالها لاعلى سبيل التوسيط بل على وجه الاستقلال و الرئاسة . ثم إذا اشتد كماله ، وقويت ذاته ، و بلغت إلى مقام الناطقة ؛ متحدة معها استحالت ذاتها مقهورة مطيعة لأمر الله ؛ و فعلت ما كانت تفعل خدمة و طاعة لهذا الجوهر العالي ، وهو المراد بقوله يتحد نوعاً من الاتحاد ، لأن النفس الإنسانية هي بعينها تدرك الكليات و الجزئيات ؛ و تحس و تحرك و تغذو و تنمو و تولد و تحفظ المزاج . و بالجملة تفعل بذاتها جميع ما فعلت الصورة الجمارية : و النفس النباتية ، و النفس الحيوانية ، فهي بوحدتها كل هذه الجواهر التي توجد في الخارج كل منها نوعاً مستقلاً تماماً في هويته و ذاته . وقوله : فوجب أن يكون في تلك المادة استعدادات مختلفة تتحد معها على ضرب من الوحدة و هي كيفية المزاج . لم يرد به أن في المنى استعداد فيضان جميع هذه القوى و الآلات النفسانية و لوازمها ابتداءً في أول الكون ؛ حتى يرد<sup>(١)</sup> عليه أن استعداد النطفة لقبول النفس الناطقة و قواها لا يحصل إلا بعد سيورتها بدناً إنسانياً ، و سيورتها بدناً إنسانياً لا يحصل إلا بعد وجود هذه القوى و الآلات و اللوازم ، و قد علمت<sup>(٢)</sup> مما ذكر راراً أن الإمكانيات و الاستعدادات القريبة أبدأ تابعة للصور و الكيفيات الموجودة بالفعل ؛ فما به الاستعداد و القوة شيء غير نفس الاستعداد و القوة ؛ و غير المستعد له و المقوى عليه ، لكن يجب أن يكون مناسباً إياه و واقعاً في طريقه كأجزاء الحركة كل سابق منها يوجب استعداد اللاحق . فمراده أن<sup>(٣)</sup> المنى جوهر من شأنه أن يصير بتوارد الانفعالات و التقلبات أن يطرد عليه

(١) أي لو كانت صور الاعضاء كالعين بطبقاتها و رطوباتها معلولة لهيئات القوى

لزم الدور في القوى الانسانية ؛ لان استعداد قبول القوة الباصرة بعد قبول صورة العين ، و صورة تقاطع العصبين ، و هذه الصور بعد وجود هذه القوة اذ الفرض أن الصور ظلل الهيئة المعنوية للقوى - س ر .

(٢) لزوم الدور خاص بالقوى الانسانية و الحيوانية ، و هذا عام لضرورة ما به

الاستعداد في كل مستعد قريب - س ر .

(٣) حاصله أن للصورة درجات كما للقوة درجات ، فكل درجة سابقة من الصورة

استعدادات متعاقبة ينتهي آخرها أن يصير بدنأ إنسانياً فيه أعضاء مختلفة يرتبط كلها إلى عضو واحد هو القلب نسبتته <sup>(١)</sup> إلى سائر الأعضاء كنسبة النفس إلى سائر القوى ، و هذه الاستعدادات التي هي بالفعل متكثرة متشعبة في القلب و الأعضاء كانت حين كانت بالقوة راجعة إلى استعداد واحد هو مبدئ سائر الاستعدادات على سبيل القبول ، كما أن جوهر النفس مبدئ سائر الصور و الفعليات على سبيل الفعل و هو مزاج النطفة ، و ذلك لأن النطفة يجب أن يكون على مزاج اعتدلت فيه الأطراف ، ولم يكن فيه قوة جانب دون أخرى ، ولا فعلية طرف غير طرف ، حتى يكون مادة عارية من جميع القوى و الكيفيات لتصير قابلة لصورة كمالية يصدر عنها جميع الأطراف والأضداد ، كالجذب ، والدفع ، و الشهوة ، و الغضب ، و المحبة ، و النفرة ، و الأفاعيل المختلفة التي بعضها من باب الطبع ، و بعضها من باب الحس و المحسوس ، و بعضها من باب العقل و المعقول ، و لو كان في المادة فعلية شيء من الطبائع و الصور لم يكن في قوتها قبول الكل ، و لهذا ترى النطفة الإنسانية من أضعف الأشياء جوهرية . وقوله : و كما أن بالهيات التي وجدت في الأول والعقول الفعالة توجد ما بعدها أراد به ما أشرنا إليه : من أن كل قوة فعالة تشمل بوجدتها التامة على حقائق ما يصدر عنها على نحو الكثرة و التفصيل ؛ اشتمال <sup>(٢)</sup> البحر على قطرات الأمطار ؛ و اشتمال الجبل على الحصى و الأحجار . و قوله : و كما أنه ينتقش في العقول تلك الصور على سبيل اللزوم فكذلك ينتقش في القوة الغازية مثلاً صورة تشكّل الإنسان بشركة المادة . لم يرد به أن أشكال أعضاء الإنسان منتقشة بالفعل في تلك القوة حتى يرد عليه أن تلك القوة اتفقوا على أنها عديمة الشعور و الإدراك ، كيف و النفس التي هي أقوى منها لا علم لها بتلك الأشكال و الهيات إلا بعد ممارسة التشريح ؛ بل أراد به اشتمال تلك القوة على حيثيات و جهات متناسبة لتلك الأشكال و الصور ؛

٥ ما به الاستعداد لكون لاحقتها فلا لهياة من القوة . و اما الدرجة الاولى من الصورة فشرطة سبق صورة و كيفية مخالفتين لها - س ر .

(١) ليس مراده التخصيص بالقلب بل تمثيل برئيس الاعضاء لانه كاصل شجرة

و الاعضاء المرئوسة فروعها - س ر .

(٢) بل كاشتمال العقل البسيط الاجمالي على العقول التفصيلية - س ر .

لأنها كالواسطة والخليفة في فيضان تلك الأمور من المبادي، ولا بد للواسطة أن ينوب مناب المبدء الأصل في أن يتضمن ما يصدر عنه على وجه أعلى وأشرف.

واعلم إننا لم نذهب إلى أن الأول تعالى ولا العقول الفعالة محل لارتسام صور المعقولات؛ بل ذهبنا إلى أن كل عاقل بالفعل يتحد<sup>(١)</sup> بالمعقولات كما ذهب إليه بعض القدماء، وبيننا ذلك على وجه الأحكام والإتقان بما لم يبق فيه مجال ريب وشبهة، فثبت من ذلك أن كل قوة عالية توجد فيها جميع ما هو دونها على وجه أعلى وأبسط. والحكماء مع اتفاقهم على أن مبدع الكل ذات واحدة بسيطة غاية الوحدة والبساطة؛ ومع بساطته على هذا الوجه الأكيد الشديد هو خالق الأبدان والأعضاء الحيوانية. وإن شئت فارجع إلى ما ذكره في باب عنايته تعالى بالأشياء، وإلى كتاب منافع الأعضاء لجالينوس، وإلى كتاب بقراط، وأفلاطون، وسائر كتب التشريح حتى تعلم أنهم متفقون على أن فاعل الأبدان والأعضاء هو الله سبحانه. ولا ينافي ذلك اثباتهم الوسائط العقلية، والقوى النفسانية، والآلات الطبيعية على حسب جريان قضاء الله وقدره؛ إذ ليس من دأب الحكيم مباشرة الكس، ودفع الفضولات، ومزاولة المزايل، بل فعله الخاص هو الحكم، والأمر، والهداية، والقضاء، والانزال، والإرسال، دون الحركات والانفعالات، ومن عزل الوسائط عن أفعالها فما قدر حق قدر عظمة الله، كما قال تعالى: «وما قدرُوا الله حق قدره» إذ قالوا: «ما أنزل الله على بشر من شيء» الآية،

واعلم أن الصور الجزئية الجسمانية حقائق كلية موجودة في عالم أمر الله وقضائه، كما قال الله تعالى: «وإن من شيء إلا عندنا خزائنه، وما ننزله إلا بقدر معلوم» فالخزائن هي الحقائق الكلية العقلية، ولكل منها رقائيق جزئية موجودة بأسباب جزئية قدرية من مادة مخصوصة، ووضع مخصوص، وزمان وأين كذلك؛ فالحقائق الكلية موجودة عند الله بالإصالة، وهذه

(١) وذلك الاتحاد هنا انطواء وجود الكل في بسيط الحقيقة - س ر ه .

الرقائق الحسية موجودة بحكم التبعية و الاندراج ؛ فالحقائق <sup>(١)</sup> بكلياتها في وجودها العلوي الآلهي لا ينتقل ، و رقائقها بحكم الاتصال و الإحالة و الشمول لسائر المراتب تنزل و تتمثل في قوالب الأشباح و الأجرام ، كما مر من معنى نزول الملائكة على الخلق بأمر الله . و الرقيقة <sup>(٢)</sup> هي الحقيقة بحكم الاتصال ؛ و إنما التفاوت بحسب الشدة ، و الضعف ، و الكمال ، و النقص ، ألا ترى إلى عزرائيل و قيام حقيقته الكلية بين يدي الله ؛ و حملة لأحد أركان عرش الله الأعظم ؛ و عظم منزلته و حضرته لا يبرح عن مقامه ولا يتزحزح . ولكن رفاقته و جنوده بحكم إحاطته و تنزلاته ، و تصرفاته فيما تحته قائمة بأنفس الخلائق ، فلكل نفس <sup>(٣)</sup> منفوسة رقيقة من حقيقته الكلية هي المباشرة لقبض تلك النفس ؛ و العمالة لأجلها على شاكله عمله من جذب الأغذية ، و تجريد العلوم من محسوساتها ، و تجريد المحسوسات عن موادها الجزئية ، وهو في مقامه الأصلي بين يدي الله تعالى لا يشغله شأن عن شأن . و كذلك الحقيقة الكلية الجبرئيلية من عالم أمر الله ، واقفة بين يدي الله ، و كل من كان في ذلك فهو مضاف إليه تعالى إذ لا يتشرف بتشريف هذه الإضافة إلا من كان من أهل القدس و التجرد ، و حقيقة جبرئيل من هذا القبيل ، و لذلك يتلقى من ربه ما ينزل بواسطة رفاقته الممثلة المتصلة بسائر من يتصل به باطنهم من نبي و رسول ، و حياً كفاهاً و صراحاً ، أو وارث و ولي إلهاماً و تعليماً بأنواع التمثيلات و التعليمات ، كما قال الله تعالى : « و ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا ، و قال : « علمه شديد القوى ، فالشديد القوى إشارة

- (١) و هي أرباب الانواع و هي لكونها موجودات تامة لا حالة منتظرة لها ولا نقل ولا تحويل فيها لا تتجاني عن مقامها و لكن بحكم الاحاطة التي لها بالمراتب التي دونها كون تلك المراتب و الرقائق نازلة متسلسلة ، نزول الحقائق و تسفلها ، و هذا معنى تنزل الملك المقرب . فكلمة رفاقها بوجه مقتحمة ، فكأنه قال الحقائق لا تنقل و في عين عدم نقلها تنزل بحكم الاتصال و الاحاطة ، و لكن للتنزيه و لشبهة التادب أسند التنزل الى الرقائق ، و الا فلا تنزل بعد الرقائق الجزئية الطبيعية . و يمكن على بعد أن يحصل الرقائق هنا على الرقائق المثالية ، و حينئذ فالتنزل واضح - س ر .
- (٢) و لكن بنحو الضعف كما أن الحقيقة هي الرقيقة بنحو الشدة - س ر .
- (٣) الصفة للتعميم كما في قوله تعالى : « و لا طائر يطير بجناحه » - س ر .

إلى جبرائيل ، وقوام إشارة إلى رفاقه المثلة للأنبياء كتمثله في صورة دحية الكلبي للنبي ﷺ<sup>(١)</sup> وكذلك إسرافيل مع عظم وجوده عند الله ، وحمله العرش على كاهله ، ونفخه في الروح الكلبي الفلكي الجامع لتفاصيل أرواح الخلائق ، يتولى النفخ الروحي التفصيلي بكل روح بواسطة رفاقه المتصلة بالأرواح الجزئية وهو في أرقه الأعلى بين يدي ربه لا يشغله شأن عن شأن ، لأن عامله الذي فيه نحو وجوده الكلبي فوق عالم التغيرات الزمانية والتجددات المادية . وكذلك الميكائيل عليه السلام قائم بين يدي ربه يتلقى منه ما صرف فيه من إنزال الغيث ، وإعطاء الأرزاق في كل وقت وزمان ، لتنزيل تنوعات ما به يحصل أرزاق الخلائق من حجاب إلى حجاب إلى أن يظهر بواسطة ما صرف فيه من قوى عمالة من الآدميين وغيرهم في تصوير أنواع الأرزاق البدنية ، فراقه موصلة لذلك ، وحقيقته الكلية لم يبرح من مقامها ، ولم يتغير عن حالها ولا يشغله شأن عن شأن . وهكذا قياس جميع القوى المدركة والمحركة في أن لكل نوع منها مقامات متعددة متفاوتة في الملوك والذنوب والشرف والخسة بعضها عقلي صرف ، وبعضها مثالي ، وبعضها حسبي<sup>(٢)</sup> ، وبعضها جسماني صرف ، وأكثر الناس إنما وقعوا في الأغلاط والشبه العظيمة لعدم مراعاتهم حقوق كل مرتبة ومقام ، ونظرهم إلى الأشياء بعين العوراء . مثال ذلك اختلافهم في فعل المصورة ؛ فطائفة نسبوا هذه الأفاعيل إلى قوة جسمانية عديمة الشعور ؛ فأبطلوا حق الله وحق ملائكته المقربين ، فعميت بصرتهم اليمنى ، ونظروا بالعين العوراء إلى عالم الخلق دون عالم الأمر . وطائفة أخرى نسبوا أفعال المصورة من التشكيل والتخليق المتغير الفاسد المتجدد ، والهابط في مهوى النزول إلى ذات الله ، فهؤلاء أبطلوا حق عباد الله ، وعزلوا عن الأفعال من نصبهم الله لها فعميت بصيرتهم اليسرى ، وأرادوا أن ينظروا بالعين العوراء إلى الحق دون الخلق ،

(١) و كما أن نفخ الأرواح في المواد بفعله وفعل رفاقه كذلك الباس الصور بالمواد ،

فخلع صورة الكيلوس منلأم المادة بفعل رقيقة عزرائيل ، و لبسها صورة الكيوس بفعل رقيقة اسرافيل - س ر ه .

(٢) أي بالذات وبعضها جسماني أي حسي بالمرض ، والاول مجرد في العجلة دون

الثاني ، ثم انه على حد ما سبق من القوى من عد عزرايل من الاركان ينبغي ان يذكره مع رفاقه ؛ ولكن أدرجه في قوله و هكذا قياس جميع القوى الخ - س ر ه .



ففات عنهم الحق و الخلق جميعاً ، إذ الخلق طريق إلى الحق ، فمن أبطل الطريق ، وضلّ عن سواء السبيل ؛ فكيف وصل إلى الحق ؟ فلا جرم قد حشروا أعمى العينين مطلقاً بعد ما كان لهم قوة البصر و إمكان النظر ، إذ لم ينظروا في آيات الله و حكمته ، و لم يتفكروا في صنع الله و عنايته ، فيكون حالهم يوم القيمة كما حكى الله بقوله : « و نحشره يوم القيامة أعمى قال رب لم حشرتني أعمى و قد كنت بصيراً ، قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها و كذلك اليوم تنسى . »

## فصل (٨)

في الإشارة الى تعديد القوى النفسانية و مادونها على سبيل التصنيف

و معنى التصنيف هاهنا أن هذه القوى لا يتميز بعضها عن بعض بفصول ذاتية كما في الأنواع النباتية و الحيوانية ، بل امتيازها بعوارض إنسانية من تقدم بعضها على بعض ، و استخدام بعضها قبل بعض ، و هذه القوى بمنزلة أجزاء النفس الإنسانية قبل أن صدرت و انبسطت عنها ، و انفصلت في أجزاء البدن كل قوة في موضع يليق بها ؛ فتنقسم النفس أولاً إلى أجزاء ثلاثة هي نفوس ثلاثة في مواضع أخرى : نفس نباتية موضعها الكبد ، و نفس حيوانية موضعها القلب <sup>(١)</sup> ، و نفس إنسانية سلطانها في الدماغ . و هذه النفوس متعاقبة في الحدوث و البقاء ؛ فالجزء النباتي يحدث أولاً ثم الحيواني ثم الإنساني ، و الأولان ينعدمان بفساد المزاج و بطلان الاستعداد ، دون الجزء الإنساني ؛ فإنه يبقى في النشأة الآخرة ؛ إذ ليس حدوثه بواسطة الاستعداد و تعديل المزاج بل هو أمر رباني و سرّ سبحاني ، و نسبته إلى الحق نسبة الضوء إلى المضيء بالذات ، فالروح باق ببقاء الله كما ستعلم في مقامه .

و الغرض هاهنا الإشارة إلى تقسيم القوى و ترتيبها .

(١) بل قال الطبيعيون : موضعها الدماغ لان النفس الحيوانية متشعبة الى الحاسة و المعركة و كليهما في الدماغ ، و النفس الإنسانية لاموضع لها كما أشار اليه بقوله : سلطانها في الدماغ نعم القوه الحيوانية التي بها قبض القلب و الشرايين و بسطهما و تدبير الروح الذي فيها في القلب كما قالوا ، و سيجيء الكلام في تلك القوة - س ر ه .

فالا انسانية مخدومة القوى كلها ، (١) و هي تخدم العقول العالية كالعقل الفعال و الذي قبله ، و الذي بعده و هو العقل المستفاد ، و الذي يليه و هو العقل بالفعل ، و يليه المسمى بالعقل بالملكة .

و الحيوانية تخدم الانسانية ، و تستخدم الحيوانية النباتية ، و لها ثلاث قوى كما مر الغازية ، و المنمية ، و المولدة .

و الحيوانية أيضاً لها قوتان قوة محرّكة ، و قوة مدركة ، و المحركة إما باعثة أو فاعلة ، و المحركة الباعثة هي التي تسمى بالشوقية ، و لها شعبتان أحدهما شهوانية ، و الأخرى غضبية تخدمها المحركة الفاعلة ، و هي تستخدم الأوتار و الرباطات المتصلة بالأعضاء المستخدمة للأعضاء ؛ ففي خدمة الشهوة يجذب الأوتار إلى جانب المبدء و هو القلب ، و في خدمة الغضب ترخيها و يمددها إلى خلاف تلك الجهة للدفع .

و أما المدركة الحيوانية فتقسم بقسمين : قسم يدرك من خارج ، و قسم يدرك من داخل ، و المدرك الداخلي اللف و أشرف من المدركات الخارجية ، و هي بمنزلة القشور و النخالات له ، و المدرك من داخل أيضاً ينقسم إلى مدرك الصور ، و إلى مدرك المعاني ، فمنها الحس المشترك ، ثم الخيال و المصورة ، ثم المتصرف في الطرفين المسمى بالمتخيلة بالقياس إلى الحيوانية ، و المتفكرة بالقياس إلى الانسانية ، ثم الوهمية ثم الحافظة ، ثم الذاكرة و المسترجعة .

و أما النفس الانسانية فتقسم إلى عاملة و عالمة ، فالعاملة هي التي بها تدبير البدن و كما لها في أن يتسلط على سائر القوى الحيوانية ، و لا يكون فيها حياة إذ غايته انقهارية لهذه القوى بل يدبرها على حسب حكم القوة النظرية . و أما العالمة فهي القوة النظرية ، و هي التي بسببها صارت العلاقة بين النفس و بين المفارقات لتنفعل عنها و تستفيد منها العلوم و الحقائق ، فالعاملة يجب أن لا تنفعل عن قوى البدن . و العالمة يجب أن تكون دائم التأثير عن المفارق ، دائم المراجعة إلى عالم الذكر الحكيم لتحصل لها ملكة الاتصال بالمبدء الفعال ، فصارت نسبة اتصالها إلى المبدء الفعال . و الصورة

(١) الضير راجع الى القوى لا الى الانسانية كما لا يخفى ، اللهم الا أن يراد

بالانسانية هاهنا العقل العملي فانه يخدم النظرى - س ر .

المجردة بالفعل المطلق بعد ما كانت بالقوة المطلقة ؛ فكانت هيولانياً ، ثم بالملكة عند حصول الأوليات ، ثم بالفعل ، لكنها ليست تطالعها على اللزوم بل متى شاءت من غير كسب ، وإذا كانت صائرة إياها متصلة بها مطالعة تلك الصورة في ذاتها أو ذات مبدئها المقوم إياها على الدوام يسمى عقلا مستفاداً ، و عنده يتم الجنس الحيواني بحسب كما له الإنسان البالغ إلى كل كمال ومرتبة ، و هو رأس سائر القوى ومخدمها ، ثم العقل بالفعل و يخدمه العقلان المنفعلان العقل بالملكة والعقل الهولاني ، ثم العقل العملي يخدم جميع هذه العقول ؛ فإن النظري يحدث بعده و به يستعمل ويستكمل . و العقل العملي يخدمه الوهم ، والوهم يخدمه الذاكرة ، و جميع ما بعد الوهم مرتبة و ما قبله زماناً من التي يلي البدن يخدم القوة الحافظة و المتخيلة . ثم المتخيلة تخدمها قوتان محرّكة ، و مدركة ، فالقوة الشوقية يخدمها بالإتمار لها ، و القوة الخيالية يخدمها بعرضها الصور المخزونة في المصورة المهيأة لقبول التفصيل و التركيب ، و الحس المشترك يخدم جميع هذه القوى بقبوله ما يورده الجواسيس من جانب ، و عرضه إياها على المتصرف ليركبها و يفصلها ، و على الواهمة لينظر فيها و يدرك معانيها . ثم الحس المشترك تخدم الحواس بتأدية ما حضر في كل منها ، و القوة الشوقية يخدمها قوتان الشهوية و الغضبية ، و الشهوة و الغضب يستخدمان القوة المحركة في العضل ، و هي آخر درجات القوى الحيوانية بمعنى أنها مختصة بالحيوان . ثم النباتية تخدم الحيوانية و أولها المولدة ، ثم الغازية و المنمية تخدمان المولدة و الغازية تخدمهما جميعاً . ثم القوى الطبيعية أعني الجاذبة و الماسكة و الهاضمة و الدافعة تخدم القوى النباتية ، لكن الهاضمة يخدمها الماسكة من جهة ، و الجاذبة من جهة ، و الدافعة من جهة ، و الدافعة منها تخدم الجميع . ثم الكيفيات الأربع يخدم جميع القوى المذكورة من قبل ؛ لكن الحرارة يخدمها البرودة ؛ فإنها إما أن تعد للحرارة مادة أو يحفظ ما أفاده الحرارة من التحليل ، و يخدمها جميعاً الرطوبة و اليبوسة ، و هما آخر درجات القوى ، و بعدها المادة القابلة للكل و هي القوة الانفعالية الجسمانية التي تقوم بالصورة الجرمية المقدرية أولاً ، ثم بغيرها إلى الغاية القصوى في الاستكمال كمرتبة العقل الفعال ؛ فيبتدئ الوجود من أنزل المراتب النازل إليها من أعلى المراتب فيعود

متدرجاً في الصعود إلى غاية ما هبط منها ؛ فالوجود كدائرة تدور على نفسها فينعطف آخره على أوله كما قال تعالى: « كما بدأكم تعودون » وقال : « هو الذي بيده الخلق ثم يعينه » فإذا شرع في الصعود أخذ في الارتفاع يتحد بكل صورة يتلبس بها ، فهذه القوى كلما ارتفعت يتحد بدناً واحداً له ذات واحدة ، وهوية نفسانية ، وهكذا حتى يصير إنساناً كبيراً فيه كل الموجودات بحيث يرى فيه جميع<sup>(١)</sup> الأشياء كأجزاء ذاته ، وينكشف لك هذا المعنى زيادة انكشاف إذا نظرت إلى ذاتك مجردة عن الأغيار ، فتراها عاقلاً مدركاً للكليات والجزئيات ، متوهماً حساساً سمياً بصيراً ذا شهوة و غضب ، و محبة و فرح و إرادة ، و غير ذلك من الصفات التي لا تعد ولا تحصى ، وقد عرفت أن الصورة قد تكون بسيطة ، و قد تكون مركبة ، و أن المادة قد تكون بسيطة ، و قد تكون مركبة ، لكن في المركب الموجود لا بد أن يتحد ضرباً من الاتحاد إجمالاً وحدة له لا وجود له ، فالكثرة معلولة للوحدة لأنها مبدء الكثرة و أصلها و مرجعها و غايتها ، فبالوحدة الإلهية قامت السماوات و الأرضون ، و بالوحدة النفسانية قامت البنية الحيوانية . و نحن إنما توصلنا إلى معرفة النفس و قوتها بالفعل ، كما توصلنا إلى إثبات صور العناصر في الهولي و الأخلاط في البدن بأننا رأينا كيفيات و كميات في هولي فعلمنا أن صورها غيرها ، و رأينا آثاراً مختلفة في البدن فأثبتنا أخلاطاً ؛ فكذلك رأينا أفعالاً نفسانية في بعض الأجساد فأثبتنا من جهةها أن لها مبادي أخرى غير الأجسام و عوارضها . ثم توصلنا بواسطة تلك المبادي و ارتباط بعضها إلى بعض ، و احتياج بعضها لبعض إلى أن لتلك المبادي مبدءاً جامعاً هو بالحقيقة فاعل تلك الأفعال

(١) ان كانت هذه الرؤية باعتبار الكثرة في الوحدة فقد علمت أنها بنحو البساطة ، فهو الكل بلاكثرة فهي كأجزاء ذاته ولا جزء بالحقيقة . وان كانت باعتبار الوحدة في الكثرة فكذلك أيضاً لأنها وجودات لا صالة الوجود ، و ما به الامتياز فيه عين ما به الاشتراك ، و لان الكل كرامي لذاته البسيطة التي كانت هي الكل بلاكثرة ، و اذا كان العاكس واحداً بسيطاً كانت المكوس كثيرة باعتبار القوابل ؛ واحدة باعتبار الاصل ، لانه رباطها و جامع شتاتها ، فوحده حينئذ ظل الوحدة الحقة الحقيقية لنور النور و لنعم ما قال :

جو آدم را فرستادیم بیرون جمال خویش بر صحرا نهادیم

و الآثار ، و هو أصل حقيقتها ، و صورة صورها ، و نفس جميعها ، و هوية كلها ، ثم لاح لنا بواسطة أنها تدرك المعقولات و تحضر ذاتها و تدرك هويتها أنها جوهر<sup>(١)</sup> قنسي لا تقبل الموت و الفساد ؛ فهي باقية عند الله محشورة مع الملائكة و النبيين عليهم السلام إذا استحكمت علاقتها معهم ، و حسن أولئك رفيقاً .

## فصل (٩)

فى أن لكل بدن نفساً واحدة و أن القوى التى أحصينا هائشاً منها  
بل هى تفاصيل ذاتها و شروح هويتها

و اعلم أن جماعة من القاصرين لما رأوا في الإنسان آثار مباد طبيعية كالحرارة ، و البرودة ، و الجذب ، و الدفع ، و الإحالة ، و النضج ، و غير ذلك مما يصدر مثلها من صور العناصر . و رأوا آثاراً أخرى نباتية كالتغذية ، و التنمية ، و التوليد ، مما يصدر من نفوس النباتات . و رأوا آثاراً كالحس ، و التخيل ، و الشهوة ، و الغضب مما يصدر أمثالها من النفوس الحيوانية . ثم رأوا فيه أفعالاً و إدراكات عقلية ، و حركات فكرية . فظنوا أن الإنسان مركب من صورة طبيعية ، و نفوس ثلاثة أخرى نباتية ، و حيوانية ، و إنسانية ، و من ارتقى من هذه الطائفة ، و ارتفع عنهم في هذا الباب ارتفاعاً يسيراً رأى أن الإنسان هو النفس العاقلة ، و سائر المقامات أمور عارضة لها من مبدء حدوثها إلى آخر دهرها حتى يكون البدن و قوامه بالنسبة إليها كآلات ذوي الصنائع من حيث لا مدخل لها في حقيقتها و نحو وجودها بل في تميم أفعالها ؛ و ليس الأمر كما زعموه ؟ .

بل الحق أن الإنسان له هوية واحدة ، ذات نشأة و مقامات ، و يتبدل وجوده  
أولاً من أدنى المنازل ، و يرتفع قليلاً إلى درجة العقل و المعقول ، كما أشار سبحانه

(١) أما معرفة جوهريتها من ذلك فلان المدرك لا بد و أن يكون وجوده لنفسه و المرص  
ليس كذلك اذ وجوده فى نفسه عين وجوده لموضوعه . و أما التقديس و التجرد فلانه  
لو كانت مادية لكان وجودها للمادة فلم تكن مدركة أيضاً . و فس عليه عدم قبول  
الفساد - س ر ه .

«هل أتى<sup>(١)</sup> على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً» الى قوله : «إما شاكراً وإما كفوراً» ولو لم يكن للنفس<sup>(٢)</sup> مع البدن رابطة اتحادية لاكرابطة إضافية شوقية كما زعم أنها كمن يعشق مجاوراً لم يكن سوء مزاج البدن أو تفرق اتصاله مؤلماً للنفس أمأحسباً كالآلام عقلية أو وهمية ، فالنفس الإنسانية لكونها جوهرأً قدسياً من سنخ الملكوت ؛ فلها وحدة جمعية هي ظلّ الوحدة الإلهية ، وهي بذاتها قوة عاقلة إذا

(١) أي الانسان في السلسلة الصمودية حين من الدهر أي مقام هو مرتبة الهيولية لم يكن شيئاً مذكوراً أي شيئاً بالفعل ، و ان كان شيئاً له قوة الفعليات والصوريات ، و لذا كان من حالات وقعت على الانسان و جعل الحق سبحانه الانسان أصلاً محفوظاً ؛ حيث قرن في هذه الآية بين الانسانية وعدم الشيئية المذكورة ، وهذا ما يناسب الاستشهاد لهذا المقام . و لعل المراد الكينونة السابقة في العلم الواجبي لعينه الثابت ، وهو الانسان اللاهوتي في بدو السلسلة النزولية انما لم يكن شيئاً مذكوراً ، اذلا وجود له بالذات و انما الوجود للحق سبحانه و لعله ، اذالاعيان الثابتة حيث وجدت بالعرض فيما لايزال بوجودات متشعبة متكررة ماشيت رائحة الوجود ، فكيف اذ ظهرت كلها في نشأة العلم بوجود جمعي واحد بسيط لاهوتي ، اذلم يكن هناك من الامكان و أحكامه اسم ولا رسم فلم يكن شيئاً مذكوراً بالذكر الوجودي ، وان كان مذكوراً بالذكر الثبوتي كما أشار اليه مولانا الرضا عليه السلام في معنى المشية انها الدر الاول . و الاولى بالاضافة الى الاكوان الاخر للماهيات في الذرات الثلاث الاخر ، و تلك الاكوان اذ كان آخر ثواني ، و نوالك ، و روايع - س ر ه .

(٢) المصنف ره كما ترى يفرع المسألة على وجود الرابطة بين مرتبة الطبيعة البدنية ، و بين مرتبة النفس الانسانية مثلاً ، فيندرج تحت ما استفدناه في مباحث الوجود الرابط أن تحقق الربط الوجودي بين أمرين يقضي بنحو من الاتحاد الوجودي بينهما ، و اذا كان أحدهما موجوداً للآخر كان من مراتب وجود ذلك الاخر ، فان كان عرضاً كالسواد مثلاً من الجسم كان قائماً بموضوعه غير خارج عن وجوده . و ان كانا جوهرين كالمادة و الصورة أو النفس كان كل من مراتب وجود الاخر العالية أو السافلة ، و كان الاقوى وجوداً تمام وجود الاضعف ، فالنفس الانسانية مثلاً هي الصورة الكمالية الوحيدة في البدن و ما سواها من المبادئ البدنية من شؤونها و شعب وجودها ، ولا يستلزم ذلك بطلان الصور التي دونها كالصور العنصرية مثلاً بناءً على ان الفعلية تدفع الفعلية فان ذلك انما يجري في الفعليتين العرضيتين و أما الطوليتان فلا وهو ظاهر - ط مد .

رجعت إلى موطنها الأصلي، وهي متضمنة أيضاً لقوة حيوانية على مراتبها من حد التخيل إلى حد الإحساس اللّمي، وهو آخر مرتبة الحيوانية في السفالة، وهي أيضاً ذات قوة نباتية على مراتبها التي أدناها الغازية، وأعلىها المولدة، وهي أيضاً ذات قوة محرّكة طبيعية قائمة بالبدن كما قال الفيلسوف الأعظم أرسطاطاليس: من أن النفس ذات أجزاء ثلاثة نباتية، وحيوانية، و نطقية. لا بمعنى تركيبها عن هذه القوى لأنها بسيطة الوجود؟ بل بمعنى كمال جوهريتها وتمامية وجودها، وجامعية ذاتها لهذه الحدود الصورية، وهذه القوى على كثرتها؛ وتفتن أفعالها معانيها موجودة كلها بوجود واحد في النفس، ولكن على وجه بسيط لطيف يليق بلطافة النفس. كما أن معاني الأنواع الجسمانية توجد في العقل متحدة صائرة إياها بعدما ارتفعت عنده من حد المحسوسية إلى حد المعقولية. فكما يوجد في العقل جميع الأنواع الطبيعية على وجه أرفع وأعلى؛ فكذلك توجد بوجود النفس جميع القوى الطبيعية والنباتية والحيوانية وجوداً نفسانياً أعلى وأرفع من وجوداتها في مواضعها الأخرى. وبالجملة النفس الآدمية تنزل من أعلى تجردها إلى مقام الطبيعة ومقام الحواس والمحسوس، ودرجتها عند ذلك درجة الطبائع والحواس؛ فيصير عند اللمس مثلاً عين العضو اللامس، وعند الشم والذوق عين الشام والذائق، وهذه أدنى الحواس. وإذا ارتفع إلى مقام الخيال كانت قوة مصورة، ولها أن يرتفع عن هذه المنازل إلى مقامات العقول القادرة فيتحد<sup>(١)</sup> بكل عقل ومعقول. وأكثر المتأخرين من الفلاسفة كالشيخ وأتباعه لما لم يحكموا أساس

(١) و مما ينور هذا المطلب أعني اتحاد عاقل بالمعقول ما ظهر لي وهو أن الموجود في الخارج والموجود في الذهن توأمان يرتضعان من تدي واحد، فكما أن معنى الموجود في العين ليس أن العين شيء، وزيد الموجود فيه شيء، آخر كالظرف والمظروف؛ بل معناه أن وجوده نفس العينية، وأنه مرتبة من مراتب العين. فكذلك ليس معنى الموجود في الذهن أن الذهن أعني النفس الناطقة شيء، وذلك الموجود فيها شيء آخر؛ بل المراد أنه مرتبة من مراتب النفس و شأن من شؤونها، وليس هذا من باب التمثيل بل من باب دخول أمرين تحت كلي واحد، بل الموجود الذهني موجود خارجي وذهنيته بالاضافة. ثم انه بناءً على أن التركيب بين المادة والصورة اتحادي فامر اتحاد العاقل والمعقول واضح، وقد حققه اسكندر الافروديسي على ما نقل عنه في مفاتيح الغيب - س ر ه .

علم النفس لذهو لهم عن مسألة الوجود و كما له و نقصه و مباديه و غاياته أنكروا هذا المعنى ، و زعموا أن الأمر لو كان كذلك لكانت النفس متجزية ، و لكان العقل الفعال منقسماً<sup>(١)</sup> حسب تعدد النفوس العاقلة ، و لكان كل من نفوسنا يعلم ما يعلمه الأخرى من النفوس ؟ و قدم البرهان<sup>(٢)</sup> النوري الكاشف لحجب هذه المضائق و الشكوك بحمد الله عند كلامنا في اتحاد العاقل بالمعقول .

## فصل (١٠)

في أن هذه المراتب من النفس بعضها سابقة في الحدوث على بعض كما مر

فالنفس الأدمية مادام كون الجنين في الرحم درجتها درجة النفوس النباتية على مراتبها ، و هي إنما تحصل بعد تخطي الطبيعة درجات القوى الجمادية ، فالجنين الإنساني نبات بالفعل ، حيوان بالقوة لا بالفعل ، إذ لا حس له ولا حركة . و كونه حيواناً بالقوة فصله المميز عنه عن سائر النباتات الجاعل له نوعاً مبانياً للأصناف النباتية ، و إذا خرج الطفل من جوف أمه صارت نفسه في درجة النفوس الحيوانية إلى أن يبلغ البلوغ الصوري ، و الشخص حينئذ حيوان بشري بالفعل ، إنسان نفساني بالقوة ، ثم يصير نفسه مدركة للأشياء بالفكر و الروية مستعملة للعقل العملي ، و هكذا إلى أن يبلغ المعنوي و الرشد الباطني باستحكام الملكات و الأخلاق الباطنة ، و ذلك في حدود الأربعين غالباً ،

(١) أي ان اتحدنا بكل العقل الفعال فيعلم كل احد ما يعلمه الاخرون اتحدنا ببعضه لكان متجزياً . و الجواب أن للعقل وجوداً في نفسه و وجوداً لنا ، و نحن نتحد مع وجوده لنا لامع وجوده في نفسه - س ر ه .

(٢) أما ما أوردوه على مسألة اتحاد العاقل و المعقول فقد تبين في السفر الاول من الكتاب اندفاعها . و أما ما أقامه المصنف ر ه من العجة على المسألة فقد تقدم أنه غير تام ، و تقدم أيضاً أن المتعين بناء المسألة على اتحاد القوة و الفعل وجوداً لكان الربط بينهما ، فان كانت الصورة المعقولة أضعف وجوداً من العاقل كانت من مراتب وجود العاقل كالعرض من موضوعه . و ان كانت أقوى كان الأمر بالعكس كالمعلول بالنسبة الى علته و المادة خاصة المادة الثانية بالنسبة الى صورتها - ط مد .



فهو في هذه المرتبة إنسان نفساني بالفعل ، و إنسان ملكي أو شيطاني بالقوة ، يحشر في القيامة إما مع حزب الملائكة ، و إما مع حزب الشياطين و جنودهم ، فإن ساعده التوفيق و سلك مسلك الحق و صراط التوحيد ، و كمل عقله بالعلم ، و طهر عقله بالتجرد عن الأجسام يصير ملكاً بالفعل من ملائكة الله الذين هم في صفة العالمين المقربين ، و إن ضلّ عن سواء السبيل و سلك مسلك الضلال و الجهال يصير من جملة الشياطين ، أو يحشر في زمرة البهائم والحشرات .

## فصل (١١)

### في طور آخر من تعديد القوى الانسانية على منهج أهل البصيرة

قال بعض أهل العرفان : إشارة إلى معنى قوله تعالى : « و ما يعلم جنود ربك إلا هو ، أن الله تعالى في القلوب و الأرواح وغيرها من العوالم جنوداً مجنّدة لا يعرف حقيقتها و تفصيل عددها إلا هو . و نحن الآن نشير إلى بعض جنود القلب يعني النفس الناطقة و هو الذي يتعلّق بفرضنا ، وله جنودان جند يرى بالأبصار وهي الأعضاء و الجوارح ، و جند لا يرى إلا بالبصائر وهي القوى و الحواس ، و جميعها خادمة للقلب و مسخرة له ، و هو المتصرف فيها ، و قد خلقت مجبولة على طاعة القلب لا يستطيع له خلافاً ولا عليه تمرداً ، فإذا أمر العين للانفتاح انفتحت ، و إذا أمر الرجل للحركة تحرّكت ، و إذا أمر اللسان بالكلام و جزم الحكم به تكلم ، و كذا سائر الأعضاء . و تسخر الأعضاء و الحواس للقلب يشبه من وجه تسخر الملائكة لله تعالى ؛ فإنهم جبّلوا على الطاعة لا يستطيعون له خلافاً ، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون . و إنما افتقر القلب إلى هذه الجنود من حيث افتقاره إلى المركب و الزاد لسفره الذي لأجله خلق ، وهذا السفر إلى الله و قطع المنازل إلى لقاءه فلاجله جبّلت القلوب ، قال تعالى : « و ما خلقت الجنّ و الإنس إلا ليعبدون » ، و إنما مركبه البدن ، و زاده العلم ، و إنما الأسباب الموصلة التي توصله إلى الزاد و تمكّنه من التزود و العمل الصالح ؛ فافتقر أولاً إلى تعهد البدن و حفظه من الآفات بأن يجلب إليه ما يوافق من الغذاء و غيره ، و بأن يدفع عنه ما ينافيه و يهلكه

من أسباب الهلاك ، فافتقر لأجل طلب الغذاء إلى جندين باطن هو قوة الشهوة ، و ظاهر هو البدن و الأعضاء الجالبة للغذاء ، فخلق في القلب جنود كثيرة من باب الشهوات كلها تحت قوة الشهوة ، و خلقت الأعضاء التي هي آلات الشهوة . و افتقر لأجل دفع المؤذيات و المهلكات إلى جندين باطن و هو قوة الغضب الذي به يدفع المهلكات ، و ينتقم من الأعداء ، و ظاهر و هو اليد و الرجل الذي يعمل به بمقتضى الغضب ، و كل ذلك بأمر خارجة من البدن كالأسلحة و غيرها . ثم المحتاج إلى الغذاء إذا لم يعرف الغذاء الموافق لا ينفعه شهوة الغذاء و آله ؛ فافتقر في المعرفة إلى جندين باطن و هو إدراك البصر و السمع و الذوق و الشم و اللمس . و ظاهر و هو العين و الأذن و الأنف و غيرها . و تفصيل وجه الحاجة إليها ، و وجه الحكمة فيها مما يطول شرحه ، ولا يحويها مجلدات كثيرة . فجعل جنود القلب يحصرها ثلاثة أصناف :

أحدها باعث مستحث إما إلى جلب المنافع النافع كالشهوة ، و إما إلى دفع المضار المنا في كالغضب ، و قد يعبر عن هذا الباعث بالإرادة .

و الثاني هو المحرك للأعضاء إلى تحصيل هذه المقاصد ، يعبر عن هذا الثاني بالقدرة ، و هي جنود مبنوثة في سائر الأعضاء لاسيما بالعضلات منها و الأوتار .

و الثالث وهو المدرك المتصرف<sup>(١)</sup> للأشياء كالجواسيس ، و هي مبنوثة في أعضاء معينة ، فمع كل واحد من هذه الجنود الباطنة جنود ظاهرة هي الأعضاء التي أعدت آلات لهذه الجنود ، فإن قوة البطش إنما يبطش بالأصابع ، و قوة البصر إنما تدرك بالعين ، و كذا سائر القوى . و لسنا نتكلم في الجنود الظاهرة التي هي الأعضاء ؛ فإنها من عالم الملك و الشهادة . و إنما نتكلم الآن فيما أيده من جنود لم تروها ، و هذا الصنف الثالث و هو الإدراك من هذه الجملة تنقسم إلى ما أسكن المنازل الظاهرة و هي الحواس الخمس ، و إلى ما أسكن منازل باطنة و هي تجاويرف الدماغ ، و هي أيضاً خمسة ، فهذه أقسام جنود القلب .

وقال : أيضاً اعلم أن جندي الغضب و الشهوة قد تنقادان للقلب انقياداً تاماً

(١) و في بعض النسخ : المتصرف .

فيعيناه على طريقة الذي يسلكه ، و يحسنان مرافقته في السفر الذي هو بصدده ، و قد يستعصيان عليه استعصاء بغي وتمرّد حتى يملكانه و يستعبدانه ، و فيه هلاكه و انقطاعه عن سفره الذي به وصوله إلى سعادة الأبد . و للقلب جند آخر و هو العلم ، و الحكمة ، و التفكر ، و حقه أن يستعين بهذا الجند ، فإنّه حزب الله على الجندين الآخرين ، فإنهما يلتحقان بحزب الشيطان ، فإن ترك الاستعانة به و سلّط على نفسه الغضب و الشهوة هلك يقيناً ، و خسر خسراناً ميبيناً ، و ذلك حال أكثر الخلق فإنّ عقولهم صارت مسخرة لشهواتهم في استتباط الحيل لفضاء الشهوة ، و يجب أن يكون شهواتهم مسخرة لعقولهم فيما يفتقر إليه انتهى كلامه . و لعمرى إنه صدر من عين البصيرة و منبع التحقيق ، و ربما عبّره و أترابه عن القوى المدركة بالطيارة ، و عن القوى المحركة بالسيارة ، و ذلك لأنّ القوى المدركة أسرع وصولاً إلى مقاصدها و مدركاتها ؛ بل ضرب منها آتني الوصول إلى المعلوم ، و ضرب منها محض الإدراك بالفعل بلاقوة منتظرة ، و هذا بخلاف القوى المحركة فإنها لا تخلو عن تراخي زمان و تجدد أحوال .

و اعلم أنّ كون نسبة القوى إلى النفس كنسبة الملائكة إلى الربّ بما ذهب إليه كثير من أعظم العلماء ، منهم صاحب إخوان الصفا حيث ذكر فيه : قال الملك لحكيم من الجنّ : كيف طاعة الملائكة لرب العالمين ؟ قال : كطاعة الحواس الخمس للنفس الناطقة . قال : زدني بياناً . قال : ألا ترى أيها الملك أنّ الحواس الخمس في إدراك محسوساتها و إيرادها أخبار مدركاتها إلى النفس الناطقة لا يحتاج إلى أمر و نهي ، ولا وعد ولا وعيد ، بل كلّما همّت به النفس الناطقة بأمر محسوس امتثلت الحاسة لما همّت به ، و أدركتها و أوردتها إليها بلا زمان ، ولا تأخر ، ولا إبطاء . و هكذا طاعة الملائكة لرب العالمين الذين لا يعصون الله ما أمرهم ، و يفعلون ما يؤمرون ، لأنّه أحكم الحاكمين .

و اعلم أنّ النفس مادام كونها متعلقة بالبدن غير واصله إلى النشأة الكاملة العقلية لا تصرف لها إلا في القوى الحيوانية التي علمت أقسامها الثلاثة ؛ و ما يتفرّع عنها من القوى المبتوثة في الجسم ، و أما إذا أكملت بالعلم والعمل فيطيعها الأكوان العقلية و الروحانية و الحسية كلّها طاعتها ملك الملوك .

وقال الشيخ العارف صاحب الفتوحات في الباب الحادي والستون وثلثمائة حيث أراد بيان أن الإنسان الكامل خليفة الله ، مخلوق على صورة الرحمان ، بعد ما روى الحديث الآلهي لأهل الجنة من أنه ورد في خبر أهل الجنة أنه يأتي إليهم الملك فيقول<sup>(١)</sup> بعد أن يستأذن عليهم في الدخول ؛ فإذا دخل فاولهم كتاباً من عند الله بعد أن يسلم عليهم من الله ، فإذا في الكتاب لكل إنسان يخاطبه من الحي القيوم<sup>(٢)</sup> إلى الحي القيوم ، أما بعد فإني أقول للشيء كن فيكون ، وقد جعلتك اليوم تقول للشيء كن فيكون . فقال **عنه** فلا يقول أحد من أهل الجنة لشيء كن إلا و يكون بهذه العبارة ، فجاء بشيء<sup>(٣)</sup> وهو من أنكر النكرات فعم . وغاية الطبيعة تكوين الأجسام وما يحمله فليس لها العموم ، وغاية النفس تكوين الأرواح الجزئية في النشآت الطبيعية و الأرواح من العالم فلم تعم ، فما أعطى<sup>(٤)</sup> العموم إلا للإنسان الكامل حامل السر الآلهي ، وكل ما سوى الله جزء من كل<sup>(٥)</sup> الإنسان ، فاعقل إن كنت تعقل ، فانظر في كل ما سوى الله

(١) أما أن يكون مفعول يقول مفهوماً من سياق الكلام ، أو الفعل منزل منزلة اللازم أي يتكلم . و قد نقل قده هذا الحديث في ديباجة الهيات هذا الكتاب بحذف قوله فيقول الى قوله فاذا دخل - س ر ه .

(٢) هذا على و تيرة مكاتيب العرب حيث يكتبون في اولها من زيد بن عمرو الى خالد بن بكر مثلاً ، ثم المراد بالثاني الحي لحياة الاول ، والقيوم بقيوميته لاشيء بحياله اذ لا تشريك في أمر الله الواحد القهار - س ر ه .

(٣) أي اتى النبي صلى الله عليه وآله بكلمة شيء و كلمة شيء من أنكر النكرات . لا يقال : هو أنكر النكرات لأنه من أنكرها كما قال الازهرى النحوى أنكر النكرات شيء ، ثم الممكن ، ثم الجوهر ، وهكذا الى الانسان ، ثم الرجل . لاناقول الشيئية مساوق للوجود و نحوه ، فشيء بعض الامور العامة أي يوجد مساوقه للعموم - س ر ه .

(٤) و العاصل أن الانسان الطبيعي و النفسى ليس لشيء منهما ذلك العموم يعنى عموم القدرة ، لان غاية فعلهما تكون الاجسام و الارواح و انا العموم للانسان العقلى - س ر ه .

(٥) هذه الاضافة بيانية أي من الكل الذى هو الانسان . و العاصل ان كل ما سوى معاط تحت سعة وجود ذلك الانسان ، فان بسيط الحقيقة كل الاشياء الوجودية ، فكان الكل مجاله . و قدورد في الزيارة المعروفة بالجامعة الكبيرة في الامة الطاهرين عليهم السلام أنفسكم فى النفوس ، وأرواحكم فى الارواح ، وأجسادكم فى الاجساد . ✽

وما وصفه الحق به ؛ وهو قوله : « وإن من شيء إلا يسبح بحمده » ، ووصف <sup>(١)</sup> الكل بالسجود ، وما جعل لواحد منهم أمراً في العالم ، ولا نهيّاً ، ولا خلافة ، ولا تكويناً عاماً ، وجعل ذلك للإنسان الكامل ، فمن أراد أن يعرف كماله فلينظر في نفسه ، في أمره ؛ ونهيه ؛ وتكوينه ؛ بلا واسطة لسان ولا جارحة ولا مخلوق غيره ، فإن صح المضاعف في ذلك فهو على بينة من ربه في كماله ؛ فإنه عنده شاهد عن أي من نفسه في أمره ونهيه وتكوينه بلا واسطة وهو ما ذكرناه ، فإن أمراً ونهياً أو شرع في التكوين بواسطة جارحة من جوارحه فلم يقع شيء من ذلك ، أو وقع في شيء دون شيء ولم يعم مع عموم ذلك بترك الواسطة فقد كمل . ولا يقدح في كماله ما لم يقع في الوجود عن أمره بالواسطة ؛ فإن الصورة <sup>(٢)</sup> الإلهية

و نظائرها كثيرة و ورد أيضاً أن الكل مخلوق من أخلاق بني آدم ، مثل أن البهائم من شهوته ، و السباع من غضبه ، والنمل من حرصه ، و بعض الحيوانات من حقه ، و بعضها من تكبره ، و بعضها من عجه . و هكذا و قال الشيخ الرئيس في خطبة بعض رسائله : الحمد لله الذي خلق الإنسان ، وخلق من فضلك سائر الأكوان ، و ذلك لأن فيه شيئاً كالملك ، و شيئاً كالملك ، و شيئاً كالحيوان ، و شيئاً كالنبات ، و أشياء كغيرها . فلو كنت ناظر ألقى المعنى لا الصورة لم ترفى خلق الرحمان من تفاوت ، ألا ترى أن أحوالك من جوعك ؛ وعطشك ؛ و حرصك ؛ و شرهك ؛ و بسطك ؛ و قبضك ؛ و غيرها أمثال ما في هيرك من الحيوان ، و غيره ، بل الكليات و المقامد الحقة التي ليست من الأمور المادية بعينها ما في أعيارك و أمثالك .

ان قلت : لم قلت ما في الحيوان مثلا مخلوق مما في الاسن و لم لا يكون الامر بالعكس ؟ قلت : لان كل شيء أصله و نحو أعلاه و مرتبة أشده عند الإنسان ، و لذلك يصير أفضل من الملائكة الكرام أو أضل من الشياطين و الانعام - س ر •

(١) بصيغة المعدل عطف على قوله أي الشيء الذي وصف الحق تعالى ما سواه بذلك الشيء . قوله : « وإن من شيء إلا يسبح بحمده » و وصفه الكل بالموجود في نحو قوله تعالى : « والله يسجد من في السموات والأرض » ؛ فوصف الكل بالطاعة و الاقياد ، و ما جعل لها شأناً آخر . و في بعض النسخ وصف بدون الواو العاطفة فيكون لصيغة الماضي بياناً لقوله و ان من شيء إلا أنه هبر عن التسبيح بالسجود لاتحاد روح معانها - س ر •

(٢) يعني . نغضت عين جنبش از حسن ازل خواست ، وهو تعالى خلق آدم على صورته ، و جعله ذاتاً وصفة و فعلا على شاكلته ، ففيه نظير الامر التكويني و التشريسي لله - س ر •

بهذا ظهرت في الوجود ، فإنه أمر تعالى عباده على السنة رسله و في كتبه ، و منهم من أطاع و منهم من عصى ، و بارتفاع الوسائط لا سبيل إلا لطاعة خاصة لا يصح ولا يمكن إبانته قال **تعالى** : يدالله مع الجماعة ، و قدرته نافذة ، و لهذا لو اجتمع الإنسان في نفسه حتى صار شيئاً واحداً نفذت همته فيما يريد . و هذا ذوق أجمع عليه أهل الله قاطبة ، فإن<sup>(١)</sup> يدالله مع الجماعة ؛ فإن<sup>(٢)</sup> بالمجموع ظهر العالم ، والأعيان ليست إلا هو ، أنظر في قوله تعالى : « ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم » انتهت عبارته في توضيح المقام الجمعي ، والخلافة الإلهية للإنسان الكامل ، والحمد لله الذي أوضح لنا بالبرهان الكاشف لكل حجاب و لكل شبهة سبيل ما أجمع عليه أذواق أهل الله بالوجدان . و أكثر مباحث هذا الكتاب مما يعين في تحقيق هذا المطلب الشريف الغامض ، و غيره من المقاصد العظيمة الإلهية التي قصرت عنها أفكار أولي الأ نظار إلا النادر القليل من الجامعين

(١) تمثيل لحجة اجماعهم - س ر .

(٢) أي بالوحدة الجمعية التي هي ظل بسيط الحقيقة الذي هو كل الخيرات وجد العالم ، أو بمجموع الاسماء الحسنى وجد ، أو المعنى أن بمجموع الاعيان و الموجودات تالف العالم و التأم . فعلى هذا كلمة هو في قوله : و الاعيان ليست الا هو راجعة الى المجموع أو الى العالم ، و على الاولين الى المجموع ، و يكون المراد بالاتحاد الاتحاد في الوجود ، فان المسمى و الاسماء و الاعيان التي هي مظاهر الاسماء متعددة وجوداً لا مفهوماً في المرتبة الواحدة . و يحتمل أن يكون كلمة هو اسماً لاضميراً ، و بالجملة المقصود من قوله : و الاعيان الخ . أن المجموع الذي يترتب عليه كذا لا يخلو عن الحق تعالى بل يده معه ، و لولاه لا يترتب عليه شيء أصلاً . انظر في قوله تعالى : « ما يكون من نجوى » الخ انما كان هو تعالى رابعهم لانهم مثلا لانه ليس واحداً عددياً محدوداً بائناً عنهم بينونة عزلة ، واقعاً في عرضهم ، كما أن كل واحد منهم بالنسبة الى الآخر كذلك ، فلا يكون هو تعالى ثالث ثلاثة ؛ « لقد كفر الذين قالوا : ان الله ثالث ثلاثة » و لانه ليس للشؤون شأن الاوله تعالى معهم شأن ، ولكن له تعالى شأن ليس للشؤون معه شأن كان هو رابع الثلاثة مثلا . و هذا كما أن وجود الثلاثة مثلا رابع الثلاثة لانها لان ماهية الثلاثة ماهية ثلاثة و الوجود ليس من سنخ الماهية ، و شيئية الوجود غير شيئية الماهية و لو كان وجود الثلاثة ثالث الثلاثة كان الوجود جزءاً لماهيته ، و فيه مفاسد . ثم ان الآية و ان دلت على الوحدة في الكثرة ، والكلام في الكثرة في الوحدة ، لكن لما كانت الاولى مستلزمة للثانية أو ردها الشيخ في المقام - س ر .

لعلوم المتفكرين مع علوم المكشفين ، و نحن جمعنا فيه بفضل الله بين الذوق والوجدان ،  
و بين البحث والبرهان ، و لنعد إلى حيث ما فارقتاه .

## فصل (١٢)

### في أن أول عضو يتكون هو ماذا ؟

اختلفت الأطباء والطبيعيون في هذا فزعم المشرّحون إنّ التشريح دلّهم على  
أنّ القلب أول ما يتكوّن من الأعضاء .

وقال بقراط : إنّ أول ما يتكوّن هو الدماغ .

و قال محمد بن زكريا : إنّ ذلك هو الكبد .

و دليل المشرّحين المشاهدة ، إذ لا يمكن إقامة البرهان في مثل هذه المطالب  
الجزئية . و ما ذهب إليه بقراط و محمد بن زكريا لا يقدح في ذلك لأنّ مبنى ما قالا  
قياس ضعيف أو فاسد لا بممارسة التشريح فإنّ ابن زكريا زعم أنّ حاجة الجنين إلى  
القوة الغازية والمنمية أقوى من حاجته إلى القوة الحيوانية<sup>(١)</sup> والنفسانية ، والعضو المتولّي  
لهذا الأمر هو الكبد ، وهو مقدم في التكوّن . و ردّ الإمام الرازي بأنّ تكون الأعضاء  
متقدم على اغتذائها ، و ذلك التكوّن إنّما يتم بالقوة الحيوانية والحارّ الغريزي فمبعضهما  
وهو القلب أولى بالتقديم .

أقول : ليس مراد المستدل أنّ الكبد كان يعطي الغذاء للأعضاء التي لم تتكوّن  
بعد ؟ بل مراده<sup>(٢)</sup> أنّ المادة الحيوانية أول ما يوجد فيها من القوى هي النباتية سيّما

(١) المراد بالقوة الحيوانية هنا ما هي مصطلح الطبيعيين و الاطباء ، و هي التي

تفعل انبساط القلب و الشرايين و انقباضهما للترويح ، و سيأتي الكلام فيها بعد فصلين .  
س . د .

(٢) حاصله أنّ مدار الاستدلال على قاعدة امكان الاخس المستعملة في السلسلة

الصعودية ، و أنّ القوى النباتية مقدمة على القوى الحيوانية ، و هي على القوى النفسانية ،  
فيكون محال تكونها أيضاً بهذا الترتيب . هذا اذا نظرنا الخ في هذا جمع بين الاقوال  
بان الكبد مقدم زماناً و الدماغ مقدم ذاتاً و شرفاً ، و اما القلب فتقدمه بالإضافة .

الغازية ، ثم يوجد فيها بعد طي المراتب النباتية من جهة المبادي القوى الحيوانية على التدرج ، ثم النفسانية . فالقياس يقتضي أن يكون المضغة التي فيها قوة التغذية والتنمية يتكون منها الكبد أولاً لأنه عندهم مبدء القوى النباتية ، والذي يتكون بعده هو القلب لأنه معدن القوى الحيوانية ، والذي يتكون بعدهما من الأعضاء هو الدماغ لأنه منبع قوى الإدراكات التي غاية القوتين الأوليين .

هذا إذا نظرنا إلى الترتيب الزماني الطبيعي بحسب الإعداد من طريق استكمالات المواد؛ وهي من الأدنى إلى الأعلى ومن الأخر إلى الأشرف .

وأما إذا نظرنا إلى الترتيب العملي والمعلولي ، والتقدم بالشرف والوجود ، فالمقدم هو الدماغ كما قاله البقراط ثم القلب؛ ثم الكبد؛ ثم سائر الأعضاء؛ بل المقدم هي الأرواح التي في الثلاثة النفسانية أولاً؛ ثم الحيوانية؛ ثم الطبيعية؛ ثم الأعصاب؛ ثم الأوردة والشرايين؛ ثم العضلات والرباطات؛ ثم سائر الأعضاء البسيطة؛ ثم المركبة . ومن علم تقدم القوى الآلية على النفوس المستعملة إياها في الزمان ، وتقدم النفوس على قواها بالذات سيما الناطقة المتقدمة على الكل بالذات ، وتأخرها عن الكل بالزمان لأعلى وجه الدور المستحيل؛ لأن القوة المتقدمة على النفس بالزمان المعدة إياها غير القوة الفائضة منها بالعدد ، وعينها بالحقيقة . لا يتعجب عن تقدم بعض الأعضاء كالكبد بالزمان على بعض متأخر عنه بالطبع كالدماغ .

واستدل على تقدم القلب بأنه لا شك أن في المنى روحاً كثيرة ، وفيه الحر والخثرة بما فيه من كثرة الهواء الحارة ، ولذلك يشتد بياضه ، و إذا ضربه البرد الذي هو أولى بالتجميد والتكثيف يزول خثورته وبياضه و يصير رقيقاً ، وإذا كان كذلك فوجب أن يكون أول متكون منه هو الذي أسهل ، والحاجة إليه أسهل . ولا شك أن الروح أسهل تكويناً من العضو؛ فإن انقلاب الأجزاء الهوائية الموجودة في المنى المنقذف إلى الرحم إلى الروح أسهل من صيرورتها عضواً ، والحاجة إلى تكوين الروح لا تبعث القوة المصورة و اشتدادها أسهل من الحاجة إلى العضو ، فثبت أن تكون الروح قبل تكوين العضو . ثم لا بد أن يكون لذلك الروح مجمع حاصر ، لأنه يمتنع أن يهمل الطبيعة أمر



تصير ذات أنفـس بنفـوذ قـوة الذكـورية فيه ؛ فإنّ الروح يشبه أن يتكوّن من نطفة الذكر والبدن من نطفة الأنثى فإذا صار ذلك ذاتـفـس تحرّكت النفس إلى تكميل الأعضاء ، وتكون حينئذ النفس غاذية إذ لا فعل لها غير ذلك . ثم إذا استقرت فيها القوة الغاذية أعدت للنفس الحسية فيكون فيها قوة قبول النفس الحسية ، وإن كانت الحسية في ذوات النطق والنطقية واحدة ؛ لأنّ (١) الأعضاء الحسية يتم معها وكذلك الغاذية وأعضائها . وأيضاً فأعضاء الحيوان لا يعمّها الحس و يعمّها الاغتذاء فلا يبعد (٢) أن يكون النطفة يحصل فيها الغاذية مستفاداً من الأب ، والأخرى يحدث من بعد ، ويجوز أن يكون الغاذية التي جاءت من الأب يبقى إلى أن يستحيل المزاج استحالة ما ، ثم يتصل به الغاذية الخاصة ، كأنّ الاستفادة من الأب لا تبلغ من قوتها أن يتم لتدبيرها إلى آخره بل تفي بتدبيرها مدة ثم يحتاج إلى أخرى ، كأنّ ما يؤخذ من الأب قد تغيّر عما عليه الواجب فليس من نوع الغاذية التي كانت في الأب والتي في الولد ولكن لم يخرج التغيّره أن يعمل عملاً مناسباً لذلك العمل ، وكيفما كان فإذا صار القلب و الدماغ موجودين في الناطق تعلّقت بهما النفس النطقية و يفيض منها الحسية . أما النطقية

(١) إلى قوله فلا يبعد تعليل لقوله أعدت للنفس الحسية . و قوله : وكذلك الغاذية

أى كما أن الأعضاء الحسية يتم بالنفس الحسية كذلك الأعضاء النباتية يتم بالنفس النباتية التي هي في الأول غاذية . و قوله : و أعضاء الحيوان الخ يتراعى منه أنه لا مناسبة له بما قبله ظاهراً ، مع أنه غير صحيح في نفسه إذما من عضوا الحيوان الأول اغتذاء و الا يفسد في عالم الكون و الفساد في أسرع وقت حتى الظفر و الشعر مثلا ، و ان لم يكن لها اللبس . وكذلك الأرواح البغارية الثلاثة الطبيعية و الحيوانية و النفسانية ، كما سينقل عن الباحثات كل ذلك مقرر في علم الطب . فاعلم أنه تأكيد لقوله : لأن الأعضاء الحسية يتم معها أي أعضاء الحيوان لا يعمها الغاذية و لا يتم بها حتى لا تحتاج إلى النفس الحسية ، والتعير عن الغاذية بالاغتذاء غير عزيز ولا سيما في كلام الشيخ كما يعبرون عن المدرك بالادراك ، و عن مبدء التعيريك بالتحريك - س ر ه .

(٢) متفرع على مجموع ما سبق ، و حاصله ان هنا غواذى ثلاث التي للاب ،

و التي هي مستفاداً منها ، و التي يحدث بعدها ، و هي الخاصة ببدن المولود . و انما لم يقل مستفاداً من الام مع أنه أظهر لما ذكر أن النفس يشبه أن يكون من نطفة الذكر - س ر ه .

فيكون غير مادية و لكنها لا تكون عاقلة ؟ بل تكون كما في السكران و المصروع ،  
و إنما تستكمل بأمر من خارج .

هذا ما نقله الفخر الرازي عن الشيخ و إنني ما وجدت في كتبه هذه العبارة ، ولا  
يبعد أن تكون مذكورة في شيء منها ، وفيه مواضع أنظار حكيمية :

الأول أن استفادة المادة المنوية قوة غازية من نفس متعلقة بيدن آخر غير  
صحيح سيما <sup>(١)</sup> و كثيراً ما يوجد النطفة باقية بعد فناء الأب و النفس ؛ ولا غيرها من  
القوى المتعلقة بالأجرام لا يفعل فعلاً طبيعياً في غير بدنها و مادتها بل النطفة قد فاضت عليها  
من المبدء الفعّال كمالات متعاقبة جوهرية ، أولها كالصورة المعدنية وهي الحافظة للتركيب  
و المفيدة للمزاج . و ثانيها الصور النباتية ، و بعدها الجوهر الحيواني ، و هكذا وقع  
الاشتداد في الوجود الصوري الجوهري إلى أن تجرد و ارتفع عن المادة ذاتاً ، ثم إدراكاً  
و تدبيراً ؛ و فعلاً و تأثيراً .

الثاني إن النفس الناطقة لو كانت بكما لها الذاتي الأولي موجودة في أول  
تكوّن القلب و الدماغ لكانت ضائعة معطلة عن فعلها و كمالاتها اللائق اللازم لها  
من غير عائق خارجي مدة مديدة <sup>و هذا مما أقيم البرهان الحكمي على نفيه ، و ليس</sup>  
ذلك كحال السكران و المصروع ؛ لأن السكر و الصرع من الأسباب و الموانع الخارجة  
عن جبلة النفس ، و كذا النوم المانع لظهور الكمالات الموجودة بالفعل في ذات النفس ،  
بل النفس إنما تصير ناطقة بحركة جوهرية وقعت في زمان طويل .

الثالث إن في غير الطريقة التي اخترناها يلزم وجود الآلة قبل مستعملها ؛  
كالغازية مثلاً فإنها لا شك أنها من قوى النفس الناطقة فيما له تلك النفس ، فإنها كانت  
موجودة قبل وجود النفس يلزم ما ذكرناه من المحذور . و أما على طريقتنا فالجوهر  
النفساني يتدرج في الاستكمال و يستلزم و يتضمن من القوى و الفروع ما كان يستلزمه

(١) و الحال أن المملول محتاج إلى العلة في البقاء كما في الحدوث ، فالقاسر  
للحجر الرمي إلى فوق إذا قنى و هو يتحرك بعد إلى فوق نعلم أنه كان معداً و إن الفاعل  
معه و هو الطبيعة الغير البخلية بنفسها . و أما فيما نحن فيه فمعلوم أن نفس الابليست  
معدة لهذه الغازية حتى لا يقدح فناؤه في بقائها ؛ و يكون فاعلها المبدء الفياض و إلا  
لكانت هذه الغازية الخاصة بيدن المولود لا الاستفادة و الكلام فيها - س ر ه .

و يتضمنه من قبل مع زوائد أخرى كمية و كيفية ، و تلك القوى و الفروع متجددة بالعدد حسب تجددها في الشدة و الكمالية . و ما أحسن ما وقع من بعض الحكماء في التمثيل لحال النفس من مبادي تكونها إلى غاية كماليتها و اتصالها بالعقل الفعال من أن العقل الفعال كمنار تآثر عنها فحم بالحرارة ، و آخر بالتحمر و التجمر ، و آخر بالاضاءة و الإحراق ، فيفعل فعل النار و فعل الأولين ، و كل ما وقع له الاشتداد يصدر عنه ما يصدر مما تقدم عليه . فهذا مثال مراتب آثار العقل في النبات و الحيوان و الإنسان ، و كما أن النور الشديد يشتمل على مراتب الأنوار التي دونه ، و ليس اشتماله عليها كاشتمال مركب على بسيط ؟ و لا كاشتمال مقدار على أبعاضه الوهمية ؟ بل على ضرب آخر ، فكذلك الوجود القوي جامع لما في الوجودات الضعيفة التي دونه فيترتب عليه ما يترتب عليها ، و هكذا يزداد الآثار باشتداد القوة و فضيلة الوجود . و ربما أخرجته الاشتداد من نشأة دائرة إلى نشأة باقية فيصير ذاته من المفارقات عن الأجسام و علاقتها ؛ فيجعل من قبله خليفة متوسطة بينه و بين تدبير الأجسام كما يطول شرحه .

مركز تحقيق كالمبيوتر علوم إسلامي

## فصل (١٤)

### في اختلاف هذه القوى

قيل : غاذية كل عضو مخالفة لغاذية العضو الآخر بالنوع و الماهية و إلا لما اختلف أفعالها نوعاً ، <sup>(١)</sup> و كذلك القول في النامية و المولدة و الخوادم الأربع ، و إنما هي متحدة بالجنس .

(١) هذا في النامية و الخوادم الأربع غير مسلم الا في الاختلاف عدداً بل مرتبة باعتبار القوابل لان فعل النامية ليس الا التمدد و هو غير مختلف نوعاً سواء كان في العصب أو الوريد أو الشريان أو غيرهما و كذا في الجذب و الامسك و الدفع . اللهم الا في الهضم باعتبار تحصيل الكيلوس و الكيبوس و غيرهما . نعم يتم في الغاذية و المولدة باعتبار المغيرة الثانية في الاولى ، و المغيرة الاولى في الثانية و كذا يتم في الصورة - س ر ه .

أقول : اختلاف<sup>(١)</sup> الأنواع<sup>(٢)</sup> في الآثار القريبة الصادرة من القوة بلا واسطة وإن استدعى اختلاف تلك القوة إما عدداً أو نوعاً ، ولكن الآثار البعيدة الصادرة عن القوة بواسطة لا استدعى اختلافها نوعاً اختلاف تلك القوة لانوعاً ولا عدداً . ألا ترى أن المبدء القريب لكل فلك يخالف نوعاً للمبدء القريب لفلك آخر ، ولكن إله كل فلك هو إله جميع الأفلاك ، واحد لانظيره ، فغازية كل عضو وإن كانت مخالفة لغازية العضو الآخر في الفعل والمحل ، ولكن غازية<sup>(٣)</sup> الشخص الواحد كزبد مثلاً واحدة بالحقيقة والمادة أعني البدن ، والغاية والفاعل أعني النفس دون الآثار والصوادر ، وهكذا قياس سائر القوى والفواعل ، والغرض أن تعدد الآثار والمعلولات حقيقة ونوعاً لا يستلزم كلية تعدد عللها ومبادئها ؛ بل قد تكون<sup>(٤)</sup> الوحدة والكثرة من لوازم مقامات الوجود ؛ فالنفس مع وحدتها تتضمن جميع القوى المدركة والمحركة المتخالفة نوعاً عند ما ظهرت

(١) ان قلت : هذا الذي سلمه به يكفي القائل بما افترض . قلت : غرضه نفى اختلاف القوى بالكلية بأن الآثار وإن استدعت اختلاف القوى في النشأة السافلة لكن لا استدعى اختلافها في النشأة العالية فانها في النشأة العالية بنحو الجمع والبساطة موجودة وهي بعينها هي التي في النشأة السافلة مع اختلاف الآثار ، ولكن تلك الآثار بالنسبة إليها وهي في النشأة العالية النفسية بعيدة - س ر ه .

(٢) الماهية لا تختلف أجزائها بالقياس إلى شيء ، وشيء فلو سلم التخالف النوعي بينها استحال تغيره عما هو عليه على أي تقدير فرض . فالذي ذكره رحمه الله من الاختلاف في مرتبة تحقق الآثار والوحدة في مرتبة جامعية النفس إنما يصح بالنظر إلى وجودها لا ماهيتها ، كما أن الأنواع المادية أنواع وماهيات متخالفة ، والجميع بحسب الوجود في مرتبة المبادئ العالية واحدة قطعاً . والظاهر أن هذا هو مراد المصنف به وإن كانت عبارته لا تخلو عن قصور أو إبهام - ط مد .

(٣) هذا إشارة إلى أن المبادئ والملل في النشأة السافلة البدنية أيضاً لها نحو توحد من حيث أنها تشخص واحد حقيقتها واحدة ، حيث أن حقائق القوى كما سر وجودات والوجود ما به الامتياز فيه عين ما به الاشتراك ومادتها بدن واحد ، وفاعلها وغايتها واحدة - س ر ه .

(٤) كلمة بل للاضراب أي لا يستلزم كلية تعدد عللها بل إن كانت في مقام سافل تعددت بوجه ، وإن كانت في مقام شامخ فلا - س ر ه .

في نشأة البنين ، و هي متحدة عندما كانت في النفس كاتحاد الحواس الخمس في الحس المشترك ، واتحاد المدارك كلها في العقل النظري ، و كاتحاد القوى المحركة النباتية كالجذب والدفع وغيرها في القوة النباتية ، و اتحاد جميع القوى المحركة المبتثثة في الأعضاء في القوة الباعثة الحيوانية ، و العقل العملي في الإنسان .

## فصل (١٥)

### في اثبات القوة الحيوانية للإنسان

اعلم أن كل طبيعة لنوع من أنواع الموجودات ما لم يستكمل شرائط النوع الأخص الأخص الذي دونها و لم يستوف قواه ولوازمها لم تتخط به إلى النوع الأشرف الأتم . و هذه قاعدة كلية <sup>(١)</sup> برهانية ذكرها الشيخ في بعض كتبه ، و يستفاد من كتب المعلم الأول ، فالطبيعة التي بلغت إلى حد الإنسانية و النفس الناطقة لا بد من استيفائها لجميع الشرائط الحيوانية أصولها و فروعها حتى يبلغ إلى مقام الناطقة ، فإذن لا بد في الإنسان من وجود القوة الحيوانية لكن لا على وجه التفصيل والتحصيل بأن يكون في الإنسان قوة حيوانية بالفعل وقوة أخرى إنسانية ، بل على الوجه الذي حققناه في الفلك من كون نفسه العقلية هي بعينها نفسه المنطبعة لا تغاير بينهما بالعدد بل بالمعنى والأثر ، فالقوة الناطقة فينا بعينها هي القوة الحيوانية التي بلغت حد الناطقة كما قد كررنا الإشارة إليه ، و المراد بها القوة التي بها يستعد الأعضاء لقبول قوى الحس و الحركة .

واعلم <sup>(٢)</sup> أن الشيخ لم يتعرض لهذه القوة في كتبه الحكمية كالشفا و النجاة وغيرها ولكنها أثبتتها في القانون .

(١) و نقل عنه المصنف في كتاب البده والمعاد مستدلا بها على عدم وجود عالم آخر في عرض هذا العالم ، و البرهان عليها قاعدة امكان الاخص المستعملة في السلسله السعوديه بازاء قاعدة امكان الاشرف المستعملة في السلسله النزولية . و أيضاً عدم جواز الطفرة في الحركة الجوهريه كالائنيه - س ر ه .

(٢) اعلم أن القوة الحيوانية تطلق باشتراك الاسم كثيراً على المدركة والحركة

و جمهور الأطباء قائلون بها لاعلى وجه حقهناه بل على أنها قوة منفصلة عن الناطقة موجودة بالفعل مغايرة إياه .

و احتجوا عليه بأن العضو المفلوج فيه قوة نفسانية ، لأن ما فيه من العناصر المتداعية إلى الانفكاك إنما يبقى مجتمعة بقاهر يجبرها ، وذلك القاهر ليس من توابع المزاج ، لأن تابع الشيء لا يكون حافظاً عليه ، فإذن فيه قوة متقدمة على مزاج العضوحافظة إياه عن التلاشي و الفساد ، فالعضو المفلوج فيه قوة نفسانية و هي إما قوة الحس و الحركة الإرادية ، أو قوة نباتية تفعل التغذية وغيرها ، أو قوة أخرى غير هذين النوعين ، لكن الأول باطل لأن العضو المفلوج ليس فيه قوة حس ولا حركة . و كذا الثاني باطل بوجهين : أحدهما أن قوة التغذية قد تبطل مع بقاء تلك القوة . و ثانيهما أن هذه القوة مفيدة لقبول الحس و الحركة لولا المانع ؛ فلو كانت هذه القوة هي الغازية و الغازية موجودة في النبات ؛ فيلزم أن يكون في النبات استعداد قبول الحس و الحركة . و التالي باطل ، فالقدم مثله ، فإذن هذه القوة نوع آخر مغاير للقوى النفسانية و النباتية .

أقول : هذا الاستدلال مع قصوره عن إفادة هذا المطلوب مشتمل على الخلط و الالتباس .

أما بيان القصور : فلا أحد أن يقول إن القوة الموجودة في العضو المفلوج هي قوة نباتية غازية .

† في الحيوان ، و قد مر أنها تسمى قوى حيوانية لا اختصاص الحيوان بها ، و على القوة التي يستمد بها الاعضاء لقبول الحس و الحركة ، و هي المرادة هنا . و هذا الاطلاق في عرف الاطباء أكثر فيقسمون الاعضاء الى رئيسية وهي الكبد و القلب و الدماغ . و الارواح الى ثلاثة : روح طبيعي منبعه الكبد و مجراه الاوردة ، و روح حيواني منبعه القلب و مجراه الشرايين ، و روح نفساني منبعه الدماغ و مجراه الاعصاب . و يقسمون القوى الى ثلاث : قوة نفسانية ، و قوة طبيعية نباتية ، و قوة حيوانية بها تدبير الروح الحيواني ، و انبساط القلب و الشرايين و انقباضها لترويح الروح بجذب النسيم ، و دفع البخار الساخن و بها يكون حركات الخوف و الغضب و الحزن و الفرح ، و بها و بتنفيذها الروح الحيواني في الاعضاء حياة الاعضاء و استعدادها لقبول قوتى الحس و الحركة .

قولهم : قد يبطل قوة التغذية مع بقاء تلك القوة .

قلنا : لانسلم بطلانها بل نقول : قوة التغذية باقية و إلا لاسرع <sup>(١)</sup> التحليل في العضو حتى زال في زمان قليل أكثر مقداره و ليس الأمر كذلك غاية الأمر أن لا يظهر أثر التغذية ظهوراً يسنأ ممانع .

و قولهم : قوة التغذية موجودة في النبات و هي غير مفيدة لقبول الحس والحركة .

قلنا : الغازية التي في النبات مخالفة <sup>(٢)</sup> بالماهية للغازية التي في الحيوان ، كما

أن الحيوانية التي في سائر الحيوانات مخالفة بالماهية للحيوانية التي للإنسان .

و السبب في <sup>(٣)</sup> ذلك على الوجه الكلي أن جهة القوة بنا في جهة الفعلية ، فالصورة إذا قويت فعليتها و وجودها استكملت المادة بها و تمت ذاتها بتلك الصورة ، فبطل استعدادها لقبول صورة أخرى لشدة وجود الصورة . و أما إذا كانت الصورة ضعيفة الوجود بين

(١) أقول : ما تقولون في العلة الساسة بطرقها و هي عوز الغذاء و عدمه -

س ر .

(٢) هذا يناقض ما سبق منه فده في بيان تعدد القوى عند الكلام على دليلهم القائل

بأنه لو كانت القوى الحساسة والمحركة هي القوى النباتية لكان النبات حساساً متحركاً بالارادة حيث أبدى المعارض المخالفة النوعية بين الفواذي ، و دفعه المصنف فده بلزوم الاشتراك اللفظي لو لم تتحد في الجنس مع ما او ضعنائه في العاشية التي كتبها هناك - س ر .

(٣) هذا هو السر في كون بعض الاجناس نوعاً كالاجناس المتوسطة ، فان

التفاوت بين الجسم النامي الذي لا يقال له النوع ، و النامي الذي يقال له الجنس ليس بمجرد اعتبار بشرط لا ولا بشرط ، اذ شأن الحكيم البحث عن أحوال الموجودات . بل التفاوت انما هو باعتبار أن المادة في الجسم النامي الذي هو نوع قد وقفت عن الحركة و الترقى كما في الشجر ، فليس تحصله عين الابهام ، و هي في النامي الذي يطلق عليه الجنس غير واقفة عن الحركة و الترقى كما في النطفة الحيوانية . و كذا في البذر قبل حال الوقوف فالنامي هنا جنس اذ تحصله عين الابهام الا أنه لا يدفع الحاجة الى شرط لقبول و ما به الاستعداد للمستعد ، فالقوى النباتية في النبات لا يقبل القوى النفسانية لعدم القوة الحيوانية و الروح البخاري الحيواني القلبي فيه و التي في الحيوان يقبلها لوجودها فيه - س ر .

محوضة الفعلية ، و صرافة القوة لم يمنع المادة عن قبول صورة أخرى فوقها ، فالأول كما في العناصر حين بساطتها ؛ فالنار الصرف لا تقبل صورة النبات و الحيوان ، و كذا الأرض و الماء و الهواء . و أما إذا انكسرت كفياتها و ضعفت صورة صورتها استعدت المادة لقبول صورة أخرى . فعلى هذا القياس القوة الغازية <sup>(١)</sup> التي في النبات لشدة فعليتها منعت عن قبول الحيوانية بخلاف الغازية التي في الحيوان ، فإنها لضعفها تقبل قوة أخرى فوقها . و كذلك الإنسان لما كان ضعيف الحيوانية كما قال تعالى : « خلق الإنسان ضعيفاً » سارت حيوانيته خميرة لفطرة أخرى ، و مادة قابلة لنشأة ثانية باقية .

و أما بيان الخلط و الالتباس فقد <sup>(٢)</sup> علمت أن القوة الحيوانية ليست إلا مبدء الحس و الحركة ، فإن الحياة الحيوانية تنوط بمبدء هذين الأثرين فإذا لم يكن مبدءهما موجوداً في العضو المفلوج بل قد بطل و انفسخ فكيف يحكم <sup>(٣)</sup> بأن القوة الحيوانية موجودة فيه مع بطلان هاتين القوتين ؟ . فالحق أن الموجود في العضو المفلوج من القوى النفسانية هي قوة التغذية ، و من الأرواح هي الروح الطبيعي الذي يسري من الكبد إلى سائر الأعضاء .

مركز تحقيق كالمبيوتر علوم إسلامي

(١) أقول : جهة القبول في الغازية لا يفتنى عن القوة الحيوانية ، فإن القوة الحيوانية ما به القبول للغازية بها تقبل القوى النفسانية كما أن كل استعداد لا بد له ما به الاستعداد ؛ فالعناصر المكسورة الصورة لا بد في قبولها لصورة أخرى من قوة أخرى عرضية هي المزاج - س ر ه .

(٢) هذا منه قده غريب غاية الغرابة فإن القوة الحيوانية مبدء قابل للحس والحركة ، و المبدء الفاعلي لها هو القوة النفسانية الدماغية لا الحيوانية القلبية ، و قد صرح نفسه بان المراد بها القوة التي يستعد بها الأعضاء لقبول قوتي الحس و الحركة ، و قال بعد أسطر : ان هذه القوة مفيدة لقبول الحس و الحركة لولا المانع و قد صرح القوم أيضاً بذلك - س ر ه .

(٣) أقول : حكمهم بذلك لاجل أن لا يدخل لعدم وجود أثر قوة الحس أي اللبس ، و أثر قوة الحركة التي عدم وجود الحيوانية ، لأنها قوة تصلح الروح الحيوانية الذي في عضو المفلوج و يسط و يقبض شرايينه ، و يمد العضو لقبول الحس والحركة لولامادة الفلوج - س ر ه .



و أما القول بأن الموجود هي قوة الحس و الحركة الإرادية لكن فعل الحس و الحركة الإرادية لم يوجد لما منع منع الفاعل الموجود عن فعله ، و ذلك المانع هو مادة الفالغ لأنها قد منعت عن<sup>(١)</sup> أفعال قوى الحس و الحركة عنها ، و لا تكون مبطللة لذاتي القوتين .

فليس بشيء لأن هذه القوى جسمانية و المادة داخلية في تعين وجودها ؛ فإذا كانت موجودة و كان وجودها لا محالة في مادة صالحة لقبولها فكيف صلحت<sup>(٢)</sup> تلك المادة لقبول وجودها و منعت عن صدور فعلها ؟ .

نعم لو قال<sup>(٣)</sup> أحد : بأن النفس الإنسانية ما دامت متعلقة بالبدن و هي تكون مبدئاً لجميع القوى النطقية و الحيوانية و النباتية و الطبيعية ، لكن أجزاء البدن متفاوتة في قبول ذلك ففي بعضها يتعلق النفس بأكثر قواها كالدماغ و القلب ، ففيه القوة الإدراكية و التحريكية الإرادية و النباتية كلها ، و في بعضها يتعلق ببعض قواها كالطبيعة و شيء ضعيف من النباتية كالأظفار و الأسنان و العظام ، و لذا يختلف تعلقها بالبدن في الأحوال ؛ ففي حالة النوم و السكر الشديد يرتفع بأكثر قواها القريبة من أفعالها عن البدن ، كالشمس إذا غربت في الأفق ، و خفيت بجوهرها و ذاتها عن عالم الأرض ، و بقي بعض أضوائها و أظلالها في وجه الأرض ، إذ لو انقطعت بتمام قواها عن

(١) الصواب حذف كلمة عن أو كلمة عنها - س ر ه .

(٢) أقول : القائل تعرض لهذا بقوله : لما منع منع الخ فالمادة و ان لم تكن نفسها مانعة لكن فيها مانع آخر عارض كفا في كل قس وصلحت المادة لقبول الطبيعة ، و فيها مانع عن صدور فعلها .

ان قلت : لعله منع في موارد القسر أيضاً عدم صلوح المادة لقبول أثر الطبيعة ، كيف و مبدء الاثار هو النحو الاعلى منها و الاثار هي النحو الاضعف منه ، فقبول المادة للبدء في قوة قبول آثاره لانه مرتبة اندماج كل الاثار ، كل ذلك مبرهن عليه عنده قدمه .

قلت : هذا مما هنأ لا يجدي نفعاً اذ على هذا يمكن أن يكون القوة التي في العضو المغلوج قوة الحس و الحركة هكذا - س ر ه .

(٣) لاجواب لكلمة لو كما ترى - س ر ه .

البدن في النوم لبطل و مات البدن دفعة . و لو تعلقت به بكليتها لصدر منها في النوم ما كان يصدر عنها عند اليقظة .

فقد علم من هذا أن وجودها لا يقتضي سراية قواها كلها في كل عضو من البدن ، ولا في كل وقت . فالعضو المفلوج من شأنه أن يسري فيه بعض قوى النفس كالطبيعية و النباتية دون الحيوانية . فظهر أن استدلالهم على وجود القوة الحيوانية من جهة العضو المفلوج ليس بصحيح ، فالمصير في ذلك إلى ما أحكمنا بنيانه و أوضحنا تبيانه .



مركز تحقيق تكويت علوم إسلامي



## الباب الرابع

من علم النفس في أحوال القوى المختصة بالنفوس الحيوانية التي منها مبادي الإدراكات الظاهرة ، ومنها مبادي الإدراكات الباطنة ، وهي أشدّ قرباً من عالم الملكوت<sup>(١)</sup> ، و منها مبادي الحركات الإرادية وهي أنزل درجة من مبادي الإدراكات جملة وفيه فصول:

### فصل (١)

في الإشارة إلى تلك القوى ومنفعة كل منها على الاجمال

اعلم أن الله لما خلق من المواد الأرضية جوهر النبات الذي هو أكمل وجوداً من العناصر والحجر والمدر ومن الجواهر المعدنية كالحديد والنحاس وغيرهما ، لأنه خلق فيه قوة تجذب الغذاء من جهة أصله وعروقه التي في الأرض ، و أعد له آلات وقوى هي خوادم له . أما القوى فقد مرّ ذكرها ، وأما الآلات فهي العروق الدقيقة التي تراها في كل ورقة يغلف أصولها ثم ينشعب ؛ ولا يزال يستدق إلى عروق شعيرة تنبسط في أجزاء الورقة حتى تغيب عن البصر ، لكن لما كان النبات مع هذا الكمال الذي يفوق به على العناصر والمعدنيات ناقص الخلقة غير تامّ الوجود ، ولا مستقلاً في وجوده ، فإنه لو أعوزه غذاء يساق إليه ويمس أصله جفّ و يبس وفسد ، ولم يمكنه طلب الغذاء من موضع آخر ، فإنّ الطلب إنّما يكون بمعرفة المطلب وبالانتقال إليه ، وبقدر الطلب يكون المعرفة ، وعلى قدر المعرفة يمكن الانتقال إلى المعروف به ، والنبات عاجز عن ذلك فلو كانت فيه معرفة الطلب لكان معطلاً وجودها فيه ، والله سبحانه أجلّ من أن يخلق أمراً معطلاً . و البرهان قائم على أن لا معطل في الكون ، و لو فرض شعور في النبات

(١) المراد بالملكوت ما يعم الجبروت والافهى من الملكوت لأنها أشدّ قرباً منه ،

نعم هي من الملكوت الاسفل لا الملكوت الاعلى . . .

لكان شعوره لا يتعدى عما جبل عليه ، فعناية الله تعالى تعلقت بخلق ما هو أكمل وجوداً من النبات فأنعم على الحيوان قوة الإحساس وقوة الحركة في طلب الغذاء . فأول مراتب الحواس هي حاسة اللمس لأن الحاجة بها أمس ، ولهذا يعم الحيوانات كلها ويسري في الأعضاء كلها إلا نادراً ، لأن الحيوان الأرضي مرّكب من عناصر متضادة الكيفيات الأولية قد اعتدلت و تصالحت و استقرت على كيفية واحدة بضرب من الوحدة ، وصلاحه باعتدالها و فساده بانحرافها عن ذلك الاعتدال ، فلا يتصور حيوان إلا و أن يكون له هذا الحس ، لأنه و إن لم يحس أصلاً فليس بحيوان . و أنقص درجات الحس أن يحس بما يلاصقه و يماسه ، فإن الإحساس بما يبعده منه إحساس أتم و أقوى ، و هذا الحس تجده في كل حيوان حتى الدود التي في الطين فإنه إذا غرز فيها إبرة انقبضت للهرب كالنبات يقطع فلا ينقبض إذ لا يحس بالقطع . إلا أن الحيوان اللمسي كالديدن ناقص الحياة لا يقدر على طلب الغذاء من حيث يبعده عنه فافتقر في كماله إلى حس يدرك ما بعد عنه ، فأفادت له العناية قوة الشم ، لكنه يدرك به الرائحة و لا يدري أنها جاءت من أي ناحية فيحتاج إلى أن يطوف كثيراً من الجوانب ، فربما يعثر على الغذاء الذي شم ربحه ، وربما لم يعثر فيكون في غاية النقصان أيضاً لو لم يخلق فيه غير هذا ؛ فخلق له البصر ليدرك ما بعد عنه ، ويدرك جهته فيقصد تلك الجهة بعينها ، إلا أنه مع ذلك يكون ناقصاً إذ لا يدرك به ما وراء الجدار و الحجب فلا يبصر غذاءً يحجب عنه ، ولا يبصر عدواً يحجب عنه . و قد لا ينكشف الحجاب إلا بعد قرب العدو فيعجز عن الهرب فخلق له السمع حتى يدرك به الأصوات من وراء الجدران عند جريان الحركات ، ولأن الإنسان لا يدرك بالبصر إلا شيئاً حاضراً . وأما الغائب فلا يمكن معرفته إلا بكلام ينظم من حروف ، و أصوات يدرك بحس السمع ، فاشتدت الحاجة فينا إليه فخلق لنا ذلك وميزنا بفهم الكلام عن سائر الحيوانات . و كل ذلك ما كان يغنيننا ولا للحيوان لو لم يكن قوة الذوق إذ يصل الغذاء فلا يدرك أنه موافق أو مخالف فيما كله ، وربما يكون مهلكاً كالشجرة يصب في أصلها كل ما يبع ولا ذوق لها فتجتذبه وربما يكون ذلك سبب جفافها . ثم كل ذلك لا يكفي لو لم يخلق في مقدم الدماغ إدراك آخر يسمى بالحس المشترك يتأدى إليه

المحسوسات الخمس و يجتمع فيه ، و لولاه لطلال الأمر على الحيوان ويقع في المهالك ، فإن بعض الحيوانات كالفراس و غيرها لفقدت الحس الباطني ربما يتهاقت على النار مرة بعد أخرى ، وقد تأذى بها . و لو كان له تخيل <sup>(١)</sup> و حفظ لما وقع الإحساس به أولاً لم يكن يعود إلى ما تأذى به مرة . ثم مع ذلك ناقص لأنه لم يمكنه الحذر مما لا يدركه بالحس إذ ما لم يتأذى بشيء فلا يدري أنه مما يحذر منه ؛ فخلق الله للحيوانات الكاملة كالفرس و غيره قوة يدرك بها معنى جزئياً لا تدخل تحت حس و لا تخيل ، و تلك القوة هي الواهمة ، فإن الفرس مثلاً يحذر من الأسد إذا رآه أولاً من غير أن يتأذى به ، فلا يكون حذره موقوفاً على أن يحس به مرة و يتأذى به . و كذا الشاة يرى الذئب أولاً فيحذره ، و يرى الجمل و البقر وهما أعظم منه شكلاً و أهول صورة فلا يحذرهما . و إلى الآن يشارك البهائم الإنسان في هذه الإدراكات . و بعد هذا يكون الترقى إلى حدود الإنسانية فيدرك عواقب الأمور و الأشياء التي لم يدخل تحت حس و لا تخيل و لا توهم ، و لا يقع الاقتصار في الحذر و الطلب على العاجلة بل يحذر الشرور الآجلة ، و يطلب الخيرات الآخرة ، فميز الله الإنسان من بين الحيوان بقوة أخرى هي أشرف من الكل بها يدرك منافع الأمور و مضارها ، و خيرات الآخرة و شرورها .

ثم اعلم أن الحيوان لو اقتصر فيه على خلق الحواس والمدارك لا يدرك الموافق من الأغذية و الأدوية و غير الموافق ، و لم يخلق له ميل في الطبع و شوق في النفس إليه ، أو إرادة إيثاره في العقل يستحثه على الحركة إلى الموافق ، أو مقابلات هذه يستحثه على الحركة عن المخالف لكان البصر و سائر الحواس معطلة في حقه ، فاضطر أن يكون له ميل إلى ما يوافقته يسمى شهوة ، و نفرة عما يخالفه يسمى كراهة ، ليطلب بالشهوة الملائم ، و يهرب بالكراهة المنافي . ثم هذه المرتبة من الميل و النفرة في جملة القوى المحركة و إن كفت في كمال وجود الحيوان بما هو حيوان ؛ لكن لا يكفي في كمال وجود الإنسان

(١) لا يخفى أنه ثبت بذلك الاحتياج إلى الخيال والحافظة مع أنه بصدد بيان

الاحتياج إلى الحس المشترك ، اللهم إلا أن يقال : اكتفى به للتلازم بينها . والاولى أن يقال : التخيل ادراك مافى الخيال وهذا الادراك بالحس المشترك ؛ فإنه كما يدرك من الخارج كذلك يدرك من الداخل والخيال يحفظ هذا الادراك أيضاً . س . ر .

الذي هو أشرف أنواع الحيوانات ، إذ الشهوة و الغضب سواءً كان بحسب الشخص كشهوة الغذاء الموافق ، أو بحسب النوع كشهوة الجماع و الوقاع و الغضب على ما يخالف ذلك لا يدعو ان إلا إلى ما يندفع و يضر في الحال ، أما في المال فلا يكفي هذه الداعية المسماة بالشهوة أو الغضب فخلق الله للإنسان داعية أخرى فوق الشهوة و الغضب مسخرة تحت إشارة العقل الهادي بنور الله إلى العواقب الأخرى المعرف لحسن الثواب و قبح العقاب ، و هذه الداعية هي المسماة بالإرادة . و قد يسمى عند بعض علماء الدين باعثاً دينياً ، و هي التي خص الله بني آدم بها ، و أفردهم بها عن البهائم إكراماً و تعظيماً كما ميزهم بالعقل العارف بعواقب الأشياء ، و هذه الإرادة تحت إشارة العقل كما أن الشهوة تحت إدراك الحس . هذا ما لخصناه من كلام بعض علماء الإسلام ، و حاولنا أن نذكره في هذا الفصل لجودة نظمه و حسن بيانه . و لنعد إلى ذكر أحوال الحواس على التفصيل .

## فصل (٢)

### في اللمس و أحواله

قد علمت أن الحيوان الأرضي لكونه حامل كيفية اعتدالية يحتاج إلى قوةحافظة إياها ، مدركة للجسم المحيط به كالهواء و الماء ، إنه مخالف ليحترز منه حتى لا يكون محرقاً إياه بحرّ ، أو مجهداً ببرده . أو موافق ليطلبه ، أو يسكن فيه فهو أقدم الحواس ، و يشبه أن يكون الحاجة إلى اللمس لدفع المضرة أقوى . و إلى النوق للدلالة على المطعومات التي يستبقي بها الحياة أشد ، لكن الحاجة إلى دافع المضرة لاستبقاء الأصل أقدم من الحاجة إلى المنفعة لتحصيل الكمال ، و لأن جلب الغذاء يمكن بسائر الحواس ، فظهر أن اللمس أول الحواس و أفدعها ؛ و أنه يجب أن يكون كل بدن موصوفاً بالقوة اللامسة . و البرهان <sup>(١)</sup> على ذلك أن بدن الحيوان من جنس مادة

(١) الكلام مبني على السامحة فقد تقدم في مواضع الكتاب أن الإدراك ليس بقوة سارية في المادة ؛ و لا متملقاً بأمر مادي ؛ و تقدم أيضاً أن التي تسمى بالحواس الظاهرة و كذا مجال الإدراكات الباطنة مظاهر للإدراك ، و ليست بالمدركات حقيقة . فالكلام شبيه بالبرهان و ليس به ، و سيأتي في الفصل التالي ما يتأيد به ما ذكرناه من السامحة - ط مد .

الكيفيات <sup>(١)</sup> الملموسة و كذا جميع أعضائه ، و عندنا أن المدرك دائماً من جنس المدرك ؛ فالذي يسري في جميع البدن من قوة الحياة و الإدراك لا يمكن أن يكون غير مبسده الإدراك اللمسي ، أما غيره فلا يمكن أن يكون سارياً في كل البدن ، مثلاً حامل القوة البصرية لا يمكن أن يكون سائر الأعضاء لكثافتها و ظلمتها ، لأن مدركات هذه القوة هي الأنوار ، فمدركها لا بد أن يكون متحداً معها بالماهية كما قررناه ، و ليست أعضاء البدن أنواراً لا بالفعل ولا بالقوة كالشفاف ؛ فاستحال أن يكون نور البصر سارياً في تلك الأعضاء لأنها كثيفة كدرة ، و كذا قياس السمع <sup>(٢)</sup> و سائر الإدراكات الباطنة كالوهم و الخيال ، لأن البدن و أعضائه ليست موهومة ولا متخيّلة لكونها مادية ولا تدخل هي في عالم الوهم و الخيال ، بل صورة أخرى مناسبة إياها كما يقع في إدراك الوهمي و الخيالي .

و من هاهنا <sup>(٣)</sup> يعلم أن الواهمة و الخيال و المدارك الباطنة ليست مادية موجودة

(١) المراد بمادة الكيفيات الملموسة موضوعها و هي العناصر . و يمكن أن يكون المراد بها الكيفيات الفعلية و الانفعالية ، والمراد بكون البدن من جنسها أن يكون من ذلك السنخ ، و الا فشرط الإدراك الخلو عن نوع الكيفية المدركة كما سيأتي و البدن و ان لم يخل عن الكيفية المعتدلة لكن المتوسط بين الاطراف كالأعلى عنها - س ر ه .  
(٢) ان قلت : مدرك البصر أولاً و بالذات لما كان نوراً و ضوءاً أمكن أن يقال : حامل القوة الباصرة له سنخية معه و هو نور و ضوء ، كما يقال : لملتقى العصبين مجمع النورين ، و هو الروح الذي صار لكامل لطافته هناك نوراً . و أما حامل السمع فكيف أمكن فيه السنخية مع مدركاته ؛ و كيف أمكن أن يقال : ان هذا الحامل ملتئم من الاصوات ؛ كما يقال ان ذلك الحامل نور . قلت : المراد سنخية حامل السمع مع مادة الاصوات الخارجية أهني موضعها سيما أن التركيب بين المادة و الصورة عنده اتحادي و العرض و العرضي متحدان ، فسنخية الحامل مع الهواء التي هي مادة الاصوات في الشفافية سنخية مع تلك الاصوات . فقله : ولا بالقوة كالشفاف . و قوله : فيما بعد شفافاً أو نحوه ناظر الى حامل السمع . و قوله : أو نحوه الى حامل البصر - س ر ه .

(٣) أقول عموم هذا الدليل يشمل المدارك الظاهرة اذ سيأتي عنقريب ، و قد مر أيضاً في العقل و المقول أن الصور الادراكية حتى اللمسية غير الصور المادية المدركة بالعرض ، و بين هناك أن بينهما ثمانية فروق . الا أن يقال : مراده بالبادية في قوله :

في عضو كالدماع كما هو المشهور ، لما مهدناه من قاعدة اتحاد المدرك والمدرك . وأما سائر الحواس الظاهرة غير اللمس كالذوق والسمع والشم والبصر ، فهي وإن كانت مادية لكنها ليست كاللمس سارية في جميع البدن ، لأن بعضها كالسمع والبصر في غاية اللطافة فيجب أن يكون موضعه جزءاً لطيفاً شفافاً أو نحوه مناسباً لما أدركته القوة ، وليس كل عضو جزءاً لطيفاً . وبعضها كالذوق والشم وإن لم يكن بتلك اللطافة لكنها لطيفة أيضاً ، لأن حامل مدركاتها ليست أجساماً كثيفة صلبة بل إما بخارات و إما أجسام رقيقة ، وليس كل عضو مناسباً لأن يكون موضوع الرائحة والطعم ؛ بل بعض الأعضاء كباطن الخيشوم للمشموم ، وجرم اللسان للمطعم . وهذا بخلاف اللمس فإن جميع الأجسام <sup>(١)</sup> سواء كانت صلبة أو رخوة كثيفة أو لطيفة قابلة لأن تقوم بها قوة اللمس وبتعلق بها إدراكه ، فإن هذا الإدراك إنما يحصل بمماسسة السطوح ومساكتها .

ومن الناس من زعم أن قوة اللمس أنواع أربعة : الحاكمة بين الحار والبارد ، والحاكمة بين الرطب واليابس ، والحاكمة بين الصلب واللين ، والحاكمة بين الأملس والخشن . وزاد بعضهم الحاكمة بين الثقيل والخفيف ؛ فيكون خمس أنواع . وقد مر <sup>(٢)</sup> وجه الانحلال لما ذكره .

واعلم <sup>(٣)</sup> أن من خواص كل قوة حساسة أن يكون حاملها وإن كان من جنس

و أما سائر الحواس التي لا يشترط بحضور المادة ؛ فإن مدركاتها في التجرد ليست كمدركات الخيال بل دونها وإن سمي أحد عالمها عالم هورقليا فرقا بينها وبين الصور الخيالية المساة بعالم المثال كان حسناً ، وإن كان هورقليا بلسان حكماء الفرس عالم المثال أو مساواته - س ر ه .

(١) المراد بالجميع في قوة اللمس أجسام البدن ، وفي المتعلق كل الاجسام المنصرية من غير تخصيص بالبخارات أو رطوبة الملحة - س ر ه .

(٢) ما مر ذلك الاعلى سبيل النقل عن الشيخ انه يشبه أن يكون هذه القوة عند قوم لا نوعاً أخيراً ، وظنى المتأخم للعلم انه ما مر في الاسفار السابقة أيضاً الا انه ذكره في كتابه المبدء والعماد ، وسند كره من بعد ورقة - س ر ه .

(٣) ان قلت : هذا بظاهره تناقض لان الروح الحامل أعنى الروح البخاري ان كان من جنس ما يدركه لم يكن خالياً عنها ، و ان كان خالياً عنها لم يكن من جنسها .



ما تدركه خالياً في ذاته عن صورة الكيفيات التي أدركتها القوة حتى ينفعل عن تلك الصورة، فإن آلة الإدراك ما لم يتكيف بكيفية المدرك لم يقع إدراك القوة بصورة تلك الكيفية، وإن كان الحاصل في الآلة غير الصورة الحاضرة للقوة، لأن هذه خارجية مادية، وتلك ذهنية إدراكية، فإن المدرك للحرارة والبرودة مثلاً يجب أن لا يكون موصوفاً بهما، فيرد الإشكال في باب اللمس؛ لأن العضو اللامس غير خالية عن هذه الكيفيات اللمسية، لكننا نقول<sup>(١)</sup>: هذه القاعدة لا تقتضي أن لا يكون لمحل الإدراك حظاً أصلاً من جنس ما يدرك، بل يقتضي أن يكون خالياً عن نوع ما يدركه وعن ضده. والمعتدل الفامر الكيفية المتوسطة بين الأطراف لقصورها وضعفها بمنزلة الخالي عن الأنواع كالماء الفامر؛ فإنه كاللآحار واللابارد، ولهذا يقبل كلا من الطرفين بسرعة، فالأقرب إلى الاعتدال أشد إدراكاً.

و لك أن تقول: إنما لا نعرف كون البهائم مدركاً للمحسوسات وشاعرة بها إلا

✽ قلت: لا تناقض لافى القوة ولا في حاملها مع شمول هذه الخاصة لهما، فإن منزلة القوة من الكيفيات المدركة منزلة المادة من الصورة، وكذلك العامل و صورته، كما قال: إن آلة الإدراك أيضاً لا بد من تكيفها بكيفية المدرك قيادة الشيء لما وجب خلوها عن ذلك الشيء اشترط الخلو في المادة والعامل، ولما وجب أن يكون المادة القريبة للشيء من سنخه اشترط السنخية ولكن كسنخية المادة للصورة وهي لاتنافى الخلو، ألا ترى أن المادة الأولى الجسمانية مع خلوها عن جميع الصور الجسمانية من سنخها ونشأتها واحدة، والمادة العقلية أعنى العقل الهولاني مع خلوها عن كل الصور العقلية من سنخها ونشأتها واحدة، وكان العامل للقوى الحسية لا بد أن يكون خالياً عن محسوساتها، مع أن حامل البصر لا بد أن يكون من سنخ البصرات، وأن يكون نشأتها واحدة حتى يقبلها ولا يقبل مدركات القوة الأخرى. ثم كيف لا يكونان من سنخ كيفياتها والمدرك متحد مع المدرك، والمادة مع الصورة، والعرض مع العرضي، والعرضي مع النوع - س ر .

(١) والعق أن الإشكال لا يقتضي إلا أن يقتصر العاسة المدركة في ادراكه على

خلاف ما عنده من مقدار الكيفية الموجودة كاللمس مثلاً لا يدرك الحرارة إذا ساوت الحرارة الموجودة في العضو بل يجب أن تخالفها في المقدار إما بالنقيصة فتدركها في شكل البرودة، أو بالزيادة فتدرك المقدار الزائد، وهو كذلك والتجربة شاهدة فلا إشكال أصلاً - ط مد .

لأجل طلبها ما يلائمها ، و هربها عما ينافرها حتى الحيوانات الناقصة كالإسفنجيات و الأصداف ، فإنها تتحرك حركات انقباض و انبساط بالإرادة ، و لولم نشاهد منها هذه الحركة لم نعرف أن لها قوة اللمس . فإذا كان الأمر كذلك و قد وجدنا مثل ذلك في العناصر و النباتات فإن الأرض يهرب عن العلو إلى السفلى على طريقة واحدة ، و النار تهرب من السفلى إلى العلو على طريقة واحدة ، فإذا حاولت النار الصعود فإن عارضها في صوب حركتها معارض رجعت عنه إلى سمت آخر بل إلى السفلى ، و صعدت من الجوانب التي لا مانع فيها . و كذا النبات لو صادفه مانع عن سمك نموه و حركته انحرف عنه إلى جهة أخرى ، و يميل أيضاً من جانب الظل إلى جانب ضوء الشمس .

و أيضاً الشجر النبات بقرب النهر يمتد إلى جانب الماء شعب أصوله ليسهل وصول الماء إليه ليجذبه ، إلى غير ذلك من الحركات لطلب الملائم و الهرب عن المنافر ، و كل ذلك يدل على شعورها بالملائم و غير الملائم .

و أيضاً<sup>(١)</sup> ما ذكرتم من أن الحيوان لما كان بدنه من مادة مصورة بصورة من باب أوائل الكيفيات ، و صلاحه باعتدالها ؛ و فساده بفسادها ؛ فلا بد له من قوة حافظة إياها ؛ مدركة لما يلائمها و ينافرها حتى يطلب بها الأول ، و يهرب عن الثاني . و هذا الوجه جار في النبات أيضاً بل في الجماد والعناصر ، لكننا نجيبك بعد تمهيد أن الإدراك عبارة عن وجود صورة حاضرة عند موجود وجوده لنفسه ، و أن الموجودات المادية السارية فيها لاحضورها في نفسها فكيف<sup>(٢)</sup> لما يدركها ؟

(١) عطف على قوله : و كل ذلك الخ على حد قوله تعالى : « اكلها دائم وظلها » والتقدير . و أيضاً ما ذكرتم يدل الخ وان لم يلائمه قوله و هذا الوجه جار لكنه تأكيد له ، و جريانه اما بعينه و اما بنظيره بأن يقال : لا بد من حافظ يحفظ جسسه ، فلا يرد أن العناصر البسيطة لا مزاج لها لكن هذا الوجه ضعيف ، لان الحافظ في جميع هذه الصور النوعية كما يقال في المركب التام : انه الذي له صورة نوعية حافظة لتركيبه و مزاجه مدة معتدأ بها ، الا أن الحيوان لكون جسسه أल्प و مزاجه أعدل و أكثر عرضة للافات يحتاج الى الشعور اللسي بغلافها - س ر .

(٢) المتعلق محذوف أي لها فان الكلام في حضور المدرك بصيغة المفعول للمدرك بصيغة الفاعل لافي العكس - س ر .

فنقول : أما العناصر <sup>(١)</sup> الكلية فهي <sup>(٢)</sup> لكونها واقعة تحت التضاد غير باقية الوجود بل متجددة سائلة ، و شرط بقاء الحياة في شيء خلوه عن الضد ، و إلفاً صل الجسمية غير مانعة عن قبول صورة وحدانية تقبل الحياة بشرط خلوها عن الضد كالأفلاك ؛ فإنها لخلوها عن التضاد و التفساد قبلت الحياة المنطقية . و أما النبات فلكون التضاد فيه غير شديد بل سورة المتضادات فيه مكسورة فليس يبعد أن يكون لقوته شعور ضعيف بما يلائمه ، كيف <sup>(٣)</sup> و عندنا أن الوجود مطلقاً عين العلم و الشعور مطلقاً ، و لهذا ذهب العارفون الإلهيون إلى أن الموجودات كلها عارفة بربها ساجدة له ، كما دل عليه الكتاب الإلهي ، لكن الوجود إذا خلاص عن شوب العدم و الظلمات يكون الإدراك به و له على التمام ، و وجود الماديات ممزوج بالظلمات و الحجب ، مغمور في الأعدام و النقائص ، و بقدر ارتفاعها و ارتباطها بالمبادي العقلية و النفسية المجردة عن المواد و الأعدام يكون وصولها إلى مقام الحياة و الإدراك ، و يشبه أن يكون النفوس النباتية مع كونها صوراً منغمرة في المواد هي أقرب مناسبة إلى عالم الملكوت من صور العناصر و المعادن ، لانكسار هذه الكيفيات المتضادة في النبات دون العناصر و المعادن ، و لأجل ذلك يظهر في النبات شيء من آثار الحياة دون هذه الأجسام .

(١) في الكلام جهات من السامحة غير خفية على من كان على ذكر من الاصول السالفة في أبحاث العاقل والمقول ؛ وأبحاث الماديات والمجردات وغيرها فلا تنفل - ط مد .  
(٢) أي فهي عدم ادراكها لكونها الخ فالجار والمجرو وخبر المبتدئ ، وانما حملنا على ذلك لان كلام التضاد والتجدد وجه عليحدة لعدم الادراك ، أما التضاد فلان بناءه على الطرد والاعدام ، ومعنى الادراك طبقاً للمناه اللغوية أيضاً الحضور للمدرك والوجدان . وأما التجدد فمنافاته للادراك واضح ، والحيوان و ان كان متجدد الجسم لكن نفسه طبيعة من الملكوت والجمع والحضور . و أما النبات فكما قال قده : وان كان التضاد فيه مكسوراً الا أنه لم يصل الى الشعور اللسي ، كيف ولو كان له لس كان له حركة شوقية وحركة عاملة لقاعدة الامكان الاخر ؛ فكان حساساً متحركاً بالارادة ؛ فكان حيواناً ؛ وقدمر مثل ذلك في أوائل هذه التعليقة - س ر ه .

(٣) لا يخفى ان الكلام في الشعور بالمشر اللسي و ما ذكره لا يشبهه ، فحق العبارة أن يقال : ان النبات والجماد ونحوهما وان كان لها شعور بسيط الا أنه غير الشعور الذي هو المطلوب - س ر ه .

## فصل (٣)

### في الذوق وفيه مباحث

منها أن الذوق أعمّ الخمسة بعد اللمس للحيوان ، و أشبه القوى بها فهو ثاني اللمس لأنه أيضاً شعور بما يلامم البدن ليطلب ، ولهذا إذا اشتدت الحاجة إلى الغذاء كان الإدراك أقوى . و الذوق أيضاً مشروط باللمس ، لكنه لا يكفي فيه الملاقات بالسطوح كما مرّ ؟ بل لا بدّ من نفوذ ذى الطعم في جرم آلة الذوق و هو اللسان ، إما بذاته أو بواسطة الرطوبة اللعابية المنبعثة عن اللسان يقبل الطعم ، ولا بدّ أن يكون تلك الرطوبة عديمة الطعم لتؤدّي الطعم إلى الآلة بصحة ؛ و إن خالطها طعم كما يكون للمرضى لم تؤد بصحة . والحقّ أن الآلة أيضاً يجب أن تكون إما عديمة الطعم مطلقاً ، أو ضعيفة الطعم جداً حتى يصح لها التكيّف بكيفية ما يتأدى إليها من الطعم و يقع بها الإدراك ، ولا يكفي لحصول هذا الإدراك تكيّف الرطوبة اللعابية بالطعم ؟ ولا ملاقات المطعوم ؟ لأنّ الخارج عن البدن لا يمكن أن يكون موضع شعور النفس ؛ إذ العلاقة الطبيعية غير حاصلة للنفس إلا بالقياس إلى البدن و قواه لا إلى ما يخرج عن تدبير النفس و تصرفها ، والنفس تتحدّ بقواها و آلائها ضرباً من الاتحاد ، و لأجل ذلك كان وجود الشيء فيها بعينه و وجوده للنفس . و الإدراك عبارة عن وجود الشيء للمدرك فلا جرم يشعر النفس بوجود ما يتكيّف به البدن و قواه دون ما خرج عنها .

و منها أن هذه الرطوبة هل يتوسط في إيصال أجزاء ذى الطعم بأن يختلط معها و تنفوس معها في اللسان حتى يحسّ القوة بالطعم ؟ أو يتكيّف بتلك الطعم و تؤدّيها من غير مخالطة بتلك الأجزاء ؟ فعلى الأول لا فائدة فيها إلا كونها بدرجة مسهلة لوصول الطعم ، و يكون الحسّ بملامسة ذى الطعم من غير واسطة . و على الثاني يكون الملاقى المحسوس بلا واسطة هو الرطوبة . و كلا الوجهين محتمل . و على كلّ حال لا يبقى بين الحاسّ و المحسوس متوسط .

و منها يجب أن تعلم أن المدّوق في الحقيقة ليس الكيفية الطعمية التي تقوم

بالجسم المعلوم ؟ ولا التي تقوم بالرطوبة اللعابية على القول بتكيفها ؟ ولا التي تقوم بجرم اللسان مع وجوب تكيف الآلة بكيفية المحسوس كما مرّ يانه ؟ بل الصورة الذوقية التي تقوم بقوة الذوق ، و نسبة تلك القوة إلى صورة المذوق كنسبة المادة إلى الصورة ، و كنسبة العقل بالقوة إلى العقل بالفعل . و هكذا الحال في سائر الحواس من أن المحسوس بالحقيقة هو الصورة الجزئية الحاصلة للنفس بواسطة القوة الحاسة حتى الإبصار كما ستعلم .

و منها أن قوة الذوق واحدة . و قيل : ما بال الحكماء القائلين بتعدد قوة اللمس لتعدد الملموسات ، حيث لم يجعلوا قوة الذوق متعددة لتعدد المذوقات ؟ .

و ربما <sup>(١)</sup> يجب بأنهم إنما أوجبوا أن يكون الحاكم على نوع واحد من التضاد

(١) له قده في كتابه المبدء و المعاد في هذا المقام تحقيق حسن لا بأس بذكره تنويراً للمقام . قال : ربما يقال ان المدرك بالحس هو المتضادات كالبرودة والحرارة دون التضاد لانه معنى عقلي لا يدرك بالحس ، فكيف جعلوا مبنى تعدد الالامة على تعدد أنواع التضاد ؟ ثم انهم جوزوا ادراك القوة الواحدة للمدركات المتضادة كالباصرة للسواد واليباض ، ولم يجعلوا ذلك أفعالا مختلفة من مبدء واحد بالذات فما الذي يمنع نظير ذلك في الالامة . و من سخيّف ما قيل في دفعه : ان تباين الكيفيات الاوّل أعنى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة أشد من تباين الكيفيات الثواني الحادثة من تفاعلها كالالوان والروائح والطعوم ؛ فلذلك تعددت قوى اللمس دون بواقي الحواس . فاذن المخلص أن يقال : لما علم أن مزاج الحيوان من جنس الكيفيات التي هي أوائل المحسوسات اللسبية وما يتبعها ، وأن القوى التي هي أولى مراتب الحيوانية يجب أن يكون بحيث يتأثر بسببها الحيوان عن أضداد ما فيه من الكيفيات و تواجها ، فالحيوان من حيث هو حيوان باعتبار وقوعه في كل وسط من أوساط تلك الكيفيات تدرك الاطراف التي يكون ذلك الوسط وسطاً بالقياس اليها ، و تلك اطرافاً بالقياس اليه ويتأثر عنها فلا معاملة تعددت الالامة بحسب تعدد التضاد ولا تعدد الاطراف التي وقعت في جنس واحد ، لان القوة لا تتأثر من الكيفية الشبيهة بكيفيتها بل بما يضادها في الجملة انتهى . وحاصله ان الالامة من سنخ الكيفية المتوسطة المزاجية ، وهي وان كانت واحدة الا أنها أربع من حيث أنها بالنسبة الى الحرارة الصرفة برودة ، وبالنسبة الى البرودة الصرفة حرارة ؛ وهكذا بالنسبة الى الرطوبة واليبوسة ، فالالامة باعتبار أنها بكل توسط من هذه الكيفيات الاوّل تدرك الطرف المنسوب اليه تمد واحدة من الاربع . فباعتبار أنها من سنخ الحرارة المتوسطة واحدة ✽

قوة واحدة بها الشعور والتمييز ، والطعوم وإن كثرت إلا أن فيما بينها مضادة واحدة .  
و أما الملموسات فليست فيما بينها مضادة واحدة ، فإن بين الحرارة والبرودة نوعاً  
واحداً من المضادة غير النوع الذي بين الرطوبة واليبوسة .

## فصل (٤)

### في الشم

و هو أطف من الذوق كما أن الذوق أطف من اللمس ، وهذه الثلاثة أكثف  
المشاعر وأغلظها ، ومدركات هذه القوة هي الروائح بملاقات الهواء المتكيف بها  
للخيشوم ، فالشم أيضاً يحصل باماماسة . فهذه القوة أيضاً شبيهة باللامسة ، فكأنها ضرب  
من اللمس و نسبتها في اللطافة إلى الذوق كنسبته فيها إلى اللمس .

و من مباحث الشم أن الهواء المتوسط هل يتكيف بكيفية ذى الرائحة ، وتؤدي  
بها إلى الخيشوم ؟ أو يختلط بأجزاء لطيفة من ذى الرائحة فيتمصل تلك الأجزاء إلى  
آلة الشم فيدرك برائحة الأجزاء من غير أن يكون رائحة للهواء ؟ وإلى كل من  
الطريقين ذاهب .

و احتج الذهاب إلى الثاني بأنه لو لم يكن<sup>(١)</sup> كذلك لما كانت الحرارة مهيبة

تدرك البرودة و توابعها كالتقل . و باعتبار أنها من سنخ البرودة المتوسطة واحدة أخرى  
تدرك الحرارة و توابعها كالخفة . و باعتبار أنها من سنخ الرطوبة المتوسطة قوة أخرى  
تدرك اليبوسة و توابعها كالخشونة . و باعتبار أنها من سنخ اليبوسة المتوسطة تدرك  
الرطوبة و توابعها كاللامسة . لا أنها باعتبار كونها من سنخ الخشونة المتوسطة تدرك  
الاملس و بالعكس ؟ أو باعتبار كونها من سنخ اللينة المتوسطة تدرك الصلب و بالعكس ؟  
اذ يزيد حينئذ عدد اللمس عن أربع باعتبار الجفاف والبلة والهشاشة واللزوجة وغيرها  
من التوابع ، و لذا لم يعبأ الشيخ بقول من زاد الخامسة قال فيما سبق : « القوى الخمس  
أو الثمان » فالفرض من ذكر الصلابة واللينة وغيرها التنبيه على التوابع بذكر  
أظهرها والا فمناط تعدد اللمس هو الكيفيات الأولى لا غير . هكذا ينبغي أن يفهم مرامهم  
و به يوفق بين وحدة اللمس و تعددها الوارد في كلامهم - س ر ه .

(١) ممنوع لم لا يجوز أن يكون سبب الهيجان شدة الاستعالة بالدك والبخور ؟

للروائح بسبب الدلك و التبخير . ولما كان البرد يخفيها ، و معلوم بأن التبخير يذكي  
الروائح .

وأيضاً <sup>(١)</sup> يمرى التفاحة تدبل من كثرة الشمّ فذلّ ذلك على تحلل أجزاء ذى الرائحة .  
و احتج الآخرون بأنه لو كانت الروائح التي تملأ المحافل إنما يكون بسبب  
تحلل شيء ، و جب أن يكون الشيء ذو الرائحة ينقص وزنه و يصغر حجمه .  
و احتجوا أيضاً بأننا نبخر الكافور تبخيراً <sup>(٢)</sup> يأتي على جوهره كلّهُ ؛ فيكون معه  
رائحة تنتشر انتشاراً إلى حد و يمكن أن تنتشر تلك الرائحة <sup>(٣)</sup> في أضعاف تلك  
المواضع بالنقل و الوضع في جزء جزء من ذلك المكان بل في أضعافه ؛ فيكون مجموع الأبخرة  
التي تتحلل منه في جميع تلك البقاع التي تزيد على البقعة المذكورة أضعافاً مضاعفة  
للذي يكون حاصلًا بالتبخير أو مناسباً له ، فيجب أن يكون النقصان الوارد عليه في ذلك  
قريباً من ذلك النقصان أو مناسباً له لكن ليس الأمر كذلك ؟ فثبت أن الاستحالة مدخلا  
في هذا الباب .

و الحق أن كلا المذهبين صحيح محتمل .  
و من الناس من زعم أن إدراك الشمّ يتعلّق بالشموم حيث هو ؟ و هذا أبعداً لوجوه .  
و من مباحثه أن الإنسان يكاد أن يكون أبلغ الحيوانات في إدراك لطائف  
الروائح القريبة إلا أنه أضعفها في إدراك البعيدة منها ، و في إدراك تفاصيلها المتنوعة ،  
فإن رسوم الروائح في نفس الإنسان غير متحصّلة تحصيلًا تفصيلياً كما في المطعومات  
و الملموسات ، و لذلك لا يكون للروائح عنده أسماء إلا من جهتين : إحداهما من جهة

(١) ممنوع لم لا يجوز أن يكون الذبول من مصادمات عالم الكون والفساد

كتجفيف الهواء العطيف به - س ر ه .

(٢) أي نجعله بخوراً يفتى جوهره و يستحيل جميع أجزائه ، فكلمة على للتعدية - سره .

(٣) المراد بها ذوا الرائحة يعني إذا جعلناه بخوراً فنجعل ثانياً ذلك المقدار من

منتشراً في مواضع شتى بالنقل والوضع بلا بخور كالاول ، فنرى أن المتحلل في الاول

أكثر مع أن رائحته أقل ، وفي الثاني لم يتحلل شيء وان تحلل شيء فهو ناقص جدا ، مع

أن رائحته أكثر فالمراد بالبخرة : الروائح ، وبالتحلل : التكيف وكلمة اضعافاً خبر يكون -

الموافقة و المخالفة فيقال : هذه رائحة طيبة ، و تلك رائحة كريهة . و الأخرى من جهة اتسابها إلى المَطْمُوم أو إلى الموضوع مطلقاً ، فيقال : رائحة حللوة أو حموضة أو رائحة و رد أو مسك .

و قيل : يشبه أن يكون حال إدراك الإنسان للروائح كحال إدراك الحيوانات الصلبة العين للمبصرات ؛ فإن إدراكها لها يكاد أن يكون كالتخيل الغير المحقق ، و أما إدراك كثير من هذه الحيوانات للروائح فقوى جداً بحيث لا يحتاج إلى التنشق .  
و من مباحث الشم أنه نقل عن أفلاطون و فيثاغورث و هرمس وغيرهم من الأقدمين : أن الأفلاك و الكواكب لها قوة الشم ، و فيها روائح طيبة أطيب مما يوجد في المسك و العنبر و الرياحين بكثير .

و رد عليهم أتباع المشائين بأن إدراك الروائح مشروط بالهواء و البخار ؛ و ليس هنالك هواء ولا بخار ، و هذا الوجه ضعيف ، لأن كون الاشتراط به مطلقاً ليس عليه برهان عقلي ، و إنما يشترط ذلك في العالم العنصري .  
و من أفاضل المتأخرين من حكى عن نفسه إنه عند اتصاله بذلك العالم في نوم أو يقظة شم منها روائح أطيب من المسك و العنبر بل لا نسبة لما عندنا إلى ما هناك ، و لهذا انفق أرباب العلوم الروحانية على أن لكل كوكب بخوراً مخصوصاً ، و لكل روحاني رائحة معروفة تستشقونها و يتلذذون بها ، و بروائح الأطعمة المصنوعة لهم ، فيفيضون على من ترتب ذلك ما هو مستمد له ، و سيجيء لك ما يصحح هذا القول و نظائره .

## فصل (٥)

### في السمع

و هو عبارة عن إدراك الصوت ، و قد مر في مباحث المفولات من العلم الكلي عند بحثنا عن أحوال الكيفيات المحسوسة حقيقة الصوت ، و الذي يناسب هذا الموضوع البحث عما يتعلق بكيفية حصول السمع ، و فيه أبحاث :

الأول إنهم قالو : إن السماع لا يحصل إلا عند تأدي الهواء <sup>(١)</sup> المنضغط بين

(١) أي تأدي كيفية الهواء لانفسه فانهم قالوا : كل من القرع والقلم يسوج الهواء حتى ينفك عن السافة التي سلكها القارع أو المقلوع الى جنبها و ينقاد لذلك الهواء ☞



القارع و المقروع إلى تجويف الصماخ عند العصبة المفروشة فيه ، قالوا : و هذا التأدي ظاهر و قد دل عليه <sup>(١)</sup> أمور :

أحدها إن ذلك التجويف إذا سدّ أو انسدّ بطل السمع .

و ثانيها إنه إذا كان بين الصّائت و السامع جسم كثيف تعذّر السماع أو تعسّر .  
و ثالثها إن من رأى إنساناً يقرع بمطرقة على شندان ، أو بمقرعة على قنّارة فإن كان قريباً منه يسمع الصوت مع مشاهدة الطرق و القرع ، و كلما بعد منه حصل سمعه بعد زمان يضاهي طوله بعد المسافة .

و رابعها إن من وضع فمه على طرف أنبوبة و وضع الطرف الآخر من تلك الأنبوبة على أذن إنسان آخر و تكلم فيه فإن ذلك الإنسان يسمع ذلك الكلام دون سائر الحاضرين ، و ذلك لتأدي الهواء إلى أذنه ، و امتناع أن يتأدى إلى أذن غيره .  
و خامسها إن عند اشتداد هبوب الرياح ربما لا يسمع القريب و يسمع البعيد ؛ لانحراف تلك الأهوية الحاملة لتلك الأصوات بسبب شدة هبوب الرياح من سمع إلى سمع آخر .

مركز تحقيق كامبوتر علوم إسلامي

و هاهنا إشكال <sup>(٢)</sup> قوي وهو أن أحداً إذا تكلم بكلام من وراء جدار غليظ و جب أن لا يسمع الذي من الجانب الآخر من الجدار ذلك الكلام لعدم الفرج و المنافذ ، ولو وجدت هناك منافذ لكنت قليلة ضيقة . فوجب أن يتشوش تلك الأمواج ولا يبقى أشكال تلك الحروف كما خرجت عن مطلق المتكلم .

✽ المنفلت ما يجاوره فيقع فيه التموج والتشكل الواقمان هناك ، و هكذا يتصادم الاهوية إلى أن ينتهي إلى هواء لا يتقاد لذلك - س ر ه .

(١) حاصلها ان التأدي سبب للسماخ للدوران و أنت تعلم أن الدوران لا يفيد الا الظن والسئلة ما يطلب فيه اليقين كما قال الامام الرازي في سببية التموج للصوت ، الا أنه بمعونة الحدس القوي يفيد الجزم - س ر ه .

(٢) و لعلساء الطبيعة والرياضيات اليوم أبحاث عميقة في السمع ، و كذا في البصر و سائر الحواس الظاهرة متكأة على تجربات وسيعة تنتج نتائج قيمة يرتفع معها نوع الاشكالات المذكورة فيها ينبغي أن تراجمها في تحقيق هذه الابحاث - ط مد .

و أيضاً فلأنّ الإنسان إذا تكلم حدث في الهواء ذلك التموج ، <sup>(١)</sup> فإن تأدى ذلك بالكلية إلى شخص وجب أن لا يسمع غيره ذلك الكلام ؛ إذ ليس هناك إلا ذلك التموج الواحد ، وإن لم يتأدّ إليه بل تأدى إلى سمع كل واحد بعضه وجب أن لا يسمع أحد منهم ذلك الكلام بتمامه .

وقد أجابوا عن الأول بأن الحائل الذي لا منفذ فيه أصلاً فإنه يمنع من السماع ألبتة ، لأنه كلما كانت المنافذ أقل كان السمع أضعف ، فوجب إذا لا يوجد المنافذ أصلاً أن لا يوجد السمع .

وعن الثاني بأن الحروف إنما يتكوّن باطلاق الهواء بعد حبسه على وجه مخصوص ، فيكون التمويج الفاعل للحرف ليس مخصوصاً بكلّ الهواء دون أجزائه بل هو حاصل في واحد واحد من أجزائه ، فأيّ جزء وصل حصل الشعور بما يقبله من الصوت ، هذا ما ذكره .

أقول : عندي أن الحال في كيفية التأدية ليس كما حصلوه ، فإن كون كلّ جزء من أجزاء الهواء المتوسط بين السامع وذي الصوت مكيفاً بكيفية الحروف والكلمات مع بساطة <sup>(٢)</sup> الهواء و تشابه أجزائها في غاية البعد ، بل إنه غير صحيح وإلا لتكرّر

(١) اللائق بحال هذا المستشكل أن يستفسر عن كيفية تموج الهواء وتشكله و يستعلمها فإنه لم يفهمها و لعله ظن أن تشكل الهواء بالحروف كتشكل اللوح بوجوداتها الكتبية و لذا قل ما قال ، وإلا لم يتصور تأدى ذلك التموج بالكلية إلى شخص كما نوضحه لك ، فمراده بالكلام ما هو أعم من الحرف الواحد ، وبالكلية تمام شكل الحرف الذي كشكله الكتبي ، و بالبعض بعض ذلك و كل ذلك هواء و خطأ ، فإن المراد بالتموج حالة شبيهة بتموج الماء الحاصل بالقاء حجر في وسطه ، و بالتشكل حالة شبيهة بانصبغ الماء بالالوان المختلفة تعاقباً ، ففي التلغظ بضرب مثلاً اذا قلت ض فقد تموج الهواء تموجاً دورياً كدائرة موجية مائة محيطه بالحجر الملقى في وسط الماء ، وتكيف بالكيفية الحرفية من جميع الجوانب كاصفرار الماء صفرة دورية ، و اذا قلت ر تكيف به كاخضرار الماء ، و اذا قلت ب تكيف به كاحمرار الماء ، وهكذا تكيفات متبدلة متعاقبة مع طة بالتكلم . و على هذا فكيف يتصور تأدى ذلك التموج والتكيف إلى شخص دون شخص أو تأدى بعضها ، والكيف لا يتبع - س ر .

(٢) أقول ما هو مناط الاشكال هو مناط الحل اذا التكيف كما ذكرناه تعاقبى كيف ؟

الإدراك حسب تكرر وصولات الهواء إلى الصماخ وليس؟ بل الحق إن النفس يتنبه بواسطة الهواء الواسل إلى آلة السمع المتوسط فيما بين بكيفية القرع الحاصل بين القارع و المقروع أو القلع الحاصل ، لا أن هواءاً<sup>(١)</sup> واحداً يتحمل تلك الكيفية و يبلغ بها الصوت و اللفظ غير قارين ، نعم لو كان تشكل الهواء بالحروف كتشكل اللوح بها بنمت القرار في البقاء لكان تشابه أجزاء الهواء مغلاوليس كذلك لانه غير قار في الحدوث والبقاء جيباً ، فحيث كان الهواء متشابه الاجزاء فكل جزء جزء منه يتكيف بكل حرف حرف على التعاقب ، و على ما صورنا لك لا تكرر أيضاً ، ألا ترى انه اذا سخن الهواء بنفسك من جميع جوانبك بمقدار ما ثم برد فوراً ثم اعتدل كل ذلك على التعاقب فهل يمكن أن لا يصل الى لامسة أحد من في حوائك ، أو يتكرر لمس الحرارة ، لان جميع ذلك الهواء وان سخن إلا أنه عدم فوراً فلم يصل الى اللامسة الا مرة وكذا في البرودة والاعتدال ؛ فقس عليه التكيف بالضاد والراء والباء في الضرب . فلا يرد عليهم اشكال لا اشكال المصنف ، ولا اشكال غيره مما مضى .

فان قيل : لزم التكرر من جهة أن الان لا تحقق له فيبقى تكيف الهواء بالضاد مثلاً في زمان فيتكرر الاستماع بوصول هواء بعد هواء .

قلنا : الهواء متصل فيما نبع قدامه خلفه عن الوصول الدفعي للقسمة مثل قبول ذلك الاستماع لها و على سبيل التنزل . نقول : لم لا يجوز أن يكون كل تكيف في هواء ممدداً لتكيف ما يجاوره ، والممدد يوجد و يعدم فيوجد الممدد له ؟ - س ر .

(١) هذا مما لا قائل به و انما هو مجرد احتمال بعيد ، و كيف لا والهواء المنفصل فيما بين القارع والمقروع في رأس الفرسخ لا يخرق الاهوية الواقعة في تلك المسافة الطويلة حتى يصل الى الصماخ . و يمكن أن يكون اشارة الى ما قلناه من الاعداد في التكيف أى تبلغ بالكيفية بنحو الاعداد الى الصماخ ، لا بأن ينتقل نفس الهواء الحامل الذي في البعد ، فيكون المراد بقوله ولا أن أهوية الخ التأدية بنحو بقاء التكيفات كلا أوجلا . ثم ان هذا المنهب الذي اختاره قدمه قوى متين لا يرد عليه اشكال ادراك الجهة والقرب والبعد ، ولا اشكالات آخر مثل أن من غمس رأسه في الماء لزم أن لا يسمع الصوت الذي في خارج الماء ، والتجربة تشهد بخلافه ، و مثل أن من قرع خشبة على مقرع حوض مثلي ماءً و جب أن لا يسمع صوت القرع منه ، وأما الدوى والطين في الرأس ونحوهما فلحركات الابغرة والاهوية الباطنة ، على أنك قد عرفت ضعف ما دل من الدوران على سببية التوج للصوت ، و سببية التأدية للاحساس . وبهذا المنهب أيضاً يتصحح ما حكى عن فيثاغورث و غيره من أن للافلاك أصواتاً عجيبة ، و من استماعهم هناك الآن الثالث

إلى الصماخ ؟ و لأن أهوية متعددة متموجة يتأدى كل منها إلى الآخر ؟ و هكذا حتى يتكيف الهواء المجاور للصماخ بها ويتأدى بها إلى السمع ، و هذا لا ينافي ما سبق ذكره منا و هو أن النفس لا يتعلق إدراكها إلا بصورة حاصلة في محال تصرفاتها بالطبع ، لأن كلامنا هناك في المدرك بالذات للنفس ، و المدرك بالذات لها هاهنا هو الصور الإدراكية من المسموع الحاصلة في القوة السامعة ، وإنما الكلام هاهنا في المحسوس بالعرض و هو المسموع الخارجي ، و منشأ<sup>(١)</sup> هذه العلاقة العرضية هو الوضع المخصوص لذلك المسموع بالنسبة إلى السامع مع وجود الجسم اللطيف بينهما الذي يصير بسببه جميع هذه الثلاثة أعني<sup>(٢)</sup> الآلة ، و الهواء المتصل ، و ذي الصوت ، في حكم آلة واحدة للنفس فيدرك النفس ما فيها على أي وجه يكون ؛ و بأي جانب يقع ، و هذا سر احتياج كل قوة جسمانية في تأثيرها إلى مشاركة الوضع ، فإن الوضع المخصوص بين موضوع القوة<sup>(٣)</sup> و ما تأثرت فيه أو يتأثر عنها مع تحقق الجسم المتصل اللطيف بينهما يجعل المجموع كأنه مادة واحدة ، و آلة واحدة للقوة ؛ فكما يتأثر مادة القوة بفعلها ، كذلك يتأثر ذلك الجسم الذي له ذلك الوضع .

البحث الثاني : إنهم اختلفوا في أن المسموع هو الصوت القائم بالهواء القارح

للصماخ فقط و هو المحسوس ، أو الصوت القائم بالهواء الخارج عن الأذن أيضاً محسوس .

و الخامس من الامور الدالة على سببية التأدية للاحاساس بخالفاته وبدلان على الاشتراط بالتأدية ، اللهم الا أن يكون هنا شرط آخر خفي أو مانع كتخلخل الهواء و تكافئه .  
س . ر .

(١) مع ترفع ما عن المادة لهذه القوة بالنسبة ، فان القوى متفاوتة في اللطافة والترفع عن المادة و الاختلاط بها ، و بحسب هذا التفاوت يتفاوت الاوضاع المشروطة بها ، فلا يرد أن اللمس أو الذوق هذا الوضع فيهما متحقق مع عدم التنييه بمدركانيهما مجردة بل يشترط التماس للمدرك مع آلة المدرك . س . ر .

(٢) هذا على سبيل التمثيل فان الجسم اللطيف المتوسط بينهما قد يكون ماء ، و قد يكون فلكتاً على هذا المنصب . س . ر .

(٣) هذا من باب استعمال اللفظ المشترك في كلام معنييه باستعمال واحد ، وذلك غير جائز عند أكثر الباحثين عن الالفاظ ، والمعنيان هنا القوة الانفعالية والقوة الفعلية .  
س . ر .

أقول : وعندنا كما مرّ أن المحسوس<sup>(١)</sup> هو الصوت القائم بالهواء المنضبط بين القارع و المقروع فقط ، بدلالة إنا إذا سمعنا الصوت أدركنا مع ذلك جهته وقربه وبعده ؛ ومعلوم أن الجهة لا يبقى أثرها في التموج عند بلوغه إلى التجويف ، فكان يجب أن لا يدرك من الأصوات جهاتها وقربها وبعدها ، لأنها من حيث أمت دخلت بحر كتها تجويف الصماخ فيدركها القوة هناك ، ولا تميز بين القريب و البعيد ، كما أن اليد تدرك ملمسها ما تلقاه ، ولا تشعر به من جهة اللمس إلا حيث ملمسها ، ولا فرق بين وروده من أبعاد بعد و أقرب قرب ، لأن اليد لا تدرك الملموس من حيث ابتداء أولاً في المسافة بل من حيث انتهى ، و لما كان التمييز بين الجهات والقرب والبعدهم الأصوات حاصلًا علمنا إننا ندرك الأصوات الخارجة حيث هي .

و ليس لك أن تقول : إنما يدرك الجهة لأن الهواء القارع إنما توجه من تلك الجهة ، و إنما يدرك البعيد و القريب لأن الأثر الحادث عن القرع القريب أقوى ، وعن البعيد أضعف ؟ .

لانا نقول : أما الأول فباطل لأن الصوت قد يكون على اليمين من السامع ، و يسمع بالأذن الأيسر للإسداد في أذنه الذي يليه ، و مع ذلك يحصل الشعور بكون الصوت على اليمين ، ولا يصل التمويج إلى الأذن الأيسر إلا بعد أن ينعطف عن اليمين ، فليس هاهنا إدراك الجهة التي جاء منها الصوت بل الجهة التي وقع القرع فيها . و أما الثاني فهو أيضاً باطل و إلا لكانا لم نفرق البعيد القوى من القريب الضعيف ، و لكننا إذا سمعنا صوتين متساوي البعد مختلفين بالقوة و الضعف وجب أن يظن أن أحدهما قريب والآخر بعيد ، و يشتبه علينا دائماً القوة و الضعف بالقرب و البعد ، وليس الأمر كذلك .

و اعلم أن جمهور القوم لما لم يذهبوا إلى ما اخترناه حسب ما اوضحنا سبيله استصعب عليهم الأمر في تعيين السبب في تحقق الشعور بجهة الصوت ، فقال بعضهم كصاحب المعتبر : إنا قد علمنا أن هذا الإدراك إنما يحصل أولاً بقرع الهواء المتموج

(١) و يعمده وقوع الخطاء في السبوعات ، ولا معنى لوقوع الخطاء في الخارج

بينه ، و كذا كون المسموع تقريباً لا تحقيقاً - ط مد .

لتجويف الصماخ ، ولذلك يصل من الأبعد في زمان أطول ، ولكن بمجرد إدراك الصوت القائم بالهواء الفارع للصماخ لا يحصل الشعور بالجهة و القرب و البعد ؛ بل إنما يحصل ذلك بتتبع الأثر الوارد من حيث ورد ، و ما بقي منه في الهواء الذي هو في المسافة التي فيها ورد . والحاصل إنما بعد إدراكنا الصوت عند الصماخ تتبعه بتأملنا فيتأدى إدراكنا من الذي وصل إلينا إلى ما قبله ، و منه إلى ما قبل ما قبله من جهته و مبدئه و رورده ، فإن بقي منه شيء ، وأدركناه إلى حيث ينقطع ويفنى ؛ و حينئذ ندرك الوارد و مورده و ما بقي منه موجوداً و جهته و بعد مورده و قربه ، و ما بقي من قوة أمواجها وضعفها ، فلذلك ندرك البعيد ضعيفاً ، لأنه يضعف تمويجه حتى إن لم يبق في المسافة أمر ينتهي بنا إلى البعيد المبدئه لم نعلم من قدر البعد إلا بقدر ما بقي ، فلا نفرق بين الرعد الواصل إلينا من أعالي الجو وبين دوي الرحي الذي هو أقرب منه إلينا ؛ هذا منتهى ما حصلوه في هذا الباب . وفيه ما لا يخفى من الأشكال و هو أن السمع ليس بإدراك بعد إدراك ، و استعمال بعد استعمال ينتقل النفس من واحد إلى آخر و منه إلى آخر و هكذا ؛ بل هاهنا إدراك شيء واحد مع جهته و قربه و بعده ، ثم إنه بعد أن سلمنا أنه يتتبع الهواء الذي وصل إلى الصماخ منه إلى ما قبله فما قبله ؛ و لكن إذا كان إدراك الصوت منفيكاً عن إدراك الجهة و غيرها كما قررره من أن الصوت يدرك أولاً ، ثم بعد التتبع تدرك الجهة و القرب و البعد و القوة و الضعف ، حتى يكون هاهنا إدراكات متعددة سابقة و لاحقة . فنقول : مدرك السمع حينئذ ليس إلا ذلك الصوت ، فأما الجهة فهي غير مدركة للسمع أصلاً ، و إذا لم تكن الجهة مدركة للسمع لم يكن الصوت الحاصل في الجهة مدركاً له ، فبقي أن يكون مدرك السمع صوتاً لو كان حصوله في جهة أخرى أية جهة كانت لكان هو ذلك الصوت بعينه و هو محال ، لأن الصوت <sup>(١)</sup> الجزئي لا بد أن يكون متخصصاً بوضع و جهة ولا يمكن أن يكون

(١) أقول هذا منقوض باللمس فانه لا يدرك الجهة كما مر ، و ليس مدركه كلياً فللصوت مثلاً سوى الجهة المعينة مشخصات جزئية منوطة بها . والجواب ان اللمس وان كان لا يدرك الجهة التي أتى منها اللمس الا أنه يدرك الجهة التي هي جهة العضو الذي هو حامل اللمس ، فكيف يكون كلياً ؛ و أما السمع فان ادرك جهة السموع القرية ثم بعد التتبع البعيدة لزم أن يدرك السموع الواحد قريباً و بعيداً ، و ان لا يدرك

مدرك الحس أمراً كلياً كما برهن عليه ؟ مع أن المدرك للسمع هو الصوت الموجود في الجهة المخصوصة هذا خلف . و هذا إنما يلزم على تقدير أن يكون إدراك الجهة غير إدراك الصوت فيها ، وأن إدراكها قد حصل بتتبع التموجات الهوائية كما ذكرنا ، و أما على الوجه الذي حققناه فلم يلزم محذور ، لأن المدرك للسمع هو الصوت المعين الواقع في جهة معينة و في موضع مخصوص ، فإن وجود الأمر المادي لا ينفك عن الوضع والجهة ، و ليس إن وجوده شيء و كونه في جهة أو على وضع شيء آخر ؟ أو المسمى بالعارض المشخصة في الحقيقة ليست من عوارض الشخص ، و إنما عروضها بالقياس إلى مرتبة ماهية ذلك الشخص كما مر ، فكل مدرك بإدراك حسي إنما يدرك وجوده في جهة معينة وعلى وضع معين ، لا أن الحواس يدرك وجوده فقط ، أو يدرك وجوده ويدرك معه بإدراك آخر جهته ، و بإدراك آخر قربه و بعده ، لأن هذا شأن العقل و ليس شأن الحس إلا إدراك أمر ذي جهة في وضع ، لما علمت أن وجود المحسوس ؛ و كونه في جهة ؛ و على وضع ؛ شيء واحد بالشخص متعدد في ظرف التحليل العقلي ، فكما أن المحسوس شيء واحد فكذلك الإدراك الحسي المتعلق به إدراك واحد هو بعينه إدراك بوجوده ، وإدراك بأنه في جهة كذا ، وإدراك بأنه في موضع كذا .

البحث الثالث مما يناسب طريقتنا في السمع إن وجود الهواء بين السامع و ذي الصوت شرط لتحقيق الاتصال بينهما مع عدم حاجز كثيف ، لا لأجل أن يحمل الهواء كيفية الصوت و يتأدى بها إلى السمع إن القدماء اكتفوا في سماع الفلكيات تماس الأفلاك بعضها بعضاً ، كما نسب إلى أساطين الحكمة كأفلاطون و من قبله إنهم يشتون للأفلاك أصواتاً عجيبة و نغمات غريبة ، تتحير من سماعها العقل ، و يتعجب منها النفس ، و حكي عن فيثاغورث إنه عرج بنفسه إلى العالم العلوي فسمع بصفاة جوهر نفسه ، و زكاء قلبه نغمات الأفلاك ، و أصوات حركات الكواكب ، ثم رجع إلى استعمال القوى

✽ القرية التي عند حامل السمع و البعيدة لم يدرك بعدلزم أن يدرك المسموع بلا جهة أولاً فيكون كلياً و الشخصيات الجزئية الأخرى أيضاً لم تدرك لعدم مدركتها لازم عدم مدركية الجهة ، لانه إذا لم يدرك الاين والوضع و غيرها التي هي للهواء الذي هو موضوع الصوت المفروض عدم درك جهته - س ر ه .

البدنية ، ورتب عليها الألحان والنعومات وكمثل علم الموسيقى .  
 واعلم <sup>(١)</sup> أن اشتمال الأفلاك والكواكب على الطعوم والروائح والأصوات ،  
 وجميع ما يدركه الحواس هاهنا قول صحيح أيده الأذواق الكشفية ، و البراهين العقلية ،  
 والمناسبات الوجودية ، وذلك لأن الوجود مع كمالته وخيراته إنما يفيض من الأوائل  
 على الثواني ، ومن الأعالي على الأدنى ، وهكذا إلى أدنى الوجود ، وكل ما يوجد  
 من الصفات الكمالية في المعلولات الأخيرة فهي موجودة في مبادئها القريبة على وجه  
 ألطف وأصفى ، وكل ما توسط في الأسباب القريبة فهي موجودة في العلل القصى  
 العقلية على وجه مناسب لذلك العالم الأخرى أن الكيفيات المحسوسة وجودها في موضوعاتها  
 الجسمانية على نحو يلزمها التضاد والانقسام والاستحالة وغير ذلك ، ووجودها في  
 الحواس والمدارك النفسانية على نوع آخر أصفى وألطف لصفاء القابل حيث يزول عنها  
 كثير من النقائص المصحوبة لها في الخارج ، ولها أيضاً نوع آخر من الوجود في القوة  
 العقلية على نوع أشرف أعلى ، و جوهر السماويات في اللطافة دون عالم العقل وفوق عالم  
 العناصر ، وهي في اللطافة بمنزلة الحواس ، فإن جوهر الحس لللطافته يقبل رسوم  
 المحسوسات لكن حس الحيوان مختص ببعض المواضع من بدنه ، وهو الذي يوجد  
 فيه جوهر روحاني من جنس مادة الأشباح المثالية المتوسطة بين العقول والأجسام ،  
 والفلك لكونه بسيطاً متشابه الأجزاء كآله كالروح الحاصل في موضع الخيال منسأ .

و مما يزيد الاستبعاد في كون عالم الأفلاك مشتملا على الروائح والنعومات  
 إن هذه الكيفيات من حيث كونها مدركة لنا ليست هي التي تكون في الخارج عن  
 قوانا ومشاعرنا ، لما علمت مراراً أن المحسوس بما هو محسوس وجوده في نفسه ليس إلا وجوده  
 للجوهر الحاس ، ومعلوم أن وجودها للخيال مناط علمنا بها وانكشافها لدينا . وقد

(١) هذا البيان لوجردت مقدماته برهانية يقينية لم يفد الا اشتمال مرتبة من مراتب  
 الوجود على ما يشتمل عليه المرتبة التي هي دونها كمراتب العقل والمثال بالنسبة الى  
 مرتبة الجسم . وأما اشتمال جسم على ما يشتمل عليه جسم آخر من الكمال فلا وان  
 كان أحدهما أرق قواما وألطف جرماً ، والبيان المسوق لاثبات ذلك غير برهاني  
 البته - ط مد .



ثبت أن الخيال وجميع ما يحصل فيه خارج عن هذا العالم ، فإذن كما يوجد في قوة من قوتنا جميع النغمات ، و الأصوات ، و الروائح ، و المشمومات على وجه المشاهدة ، تارة من جهة أمور خارجية معدة لها ، وتارة من جهة أسباب باطنية كما في المنام ، فإننا قد نشاهد صوراً عجيبة و أصواتاً عظيمة في النوم لا نشك في وجودها ، فلا استبعاد في وجود الطعوم الشبيهة ، و الروائح الطيبة ، و النغمات العجيبة في عالم الأفلاك ، إذ ليست أسباب وجودها منحصرة في هذه الأمور المعتادة .

## فصل (٦)

### في البصر

قد تقرر في علم التشريح أنه ينبت من الدماغ أزواج سبعة من العصب ، و أن الزوج الأول مبدله من غور البطنين المقدمين من الدماغ عند جوار الزائدين الشبهتين بحلمتي الثدي ، و هو صغير مجوف يتبا من النابت منهما يساراً ، و يتياسر النابت منهما يميناً ، ثم يلتقيان على تقاطع صليبي ، ثم ينفذ النابت منهما يميناً إلى الحدقة اليمنى ، و النابت يساراً إلى الحدقة اليسرى ، و قوة الإبصار مودعة في الروح المصبوب في تجويف هذا العصب سيما عند الملتقى .

و اختلفوا في كيفية الإبصار فالطبيعيون على أنه بانطباع شبح المرئي في جزء من الرطوبة الجليدية التي يشبه البرد و الجمّد ، فإنها مثل مرآة فإذا قابلها متلون مضيء انطبع مثل صورته فيها ، كما ينطبع صورة الإنسان في المرآت ، لا بأن يفصل من المتلون شيء و يميل إلى العين ؟ بل بأن يحدث مثل صورته في المرآة في عين الناظر ، و يكون استعداد حصوله بالمقابلة المخصوصة مع توسط الهواء المشف . و لما توجه الأيراد عليهم بوجهين :

أحدهما أن المرئي حينئذ يكون صورة الشيء و شبحه لانفسه ، و نحن قاطعون بأننا نرى نفس هذا الملون .

و ثانيهما أن شبح الشيء مساو له في المقدار و إلا لم يكن صورة له و مثالا ،

و حينئذ يلزم أن لا يرى ما هو أعظم من الجليدية . لأن امتناع انطباع العظيم في الصغير معلوم بالضرورة .

أجابه عن الأول بأنه إذا كان رؤية الشيء بانطباع شبحه كان المرئي هو الذي انطبع شبحه لانفس الشيخ ، كما في العلم بالأشياء الخارجية .

وعن الثاني بأن شبح الشيء لا يلزم أن يساويه في المقدار كما يشاهد من صورة الوجه في المرآة الصغيرة إذ المراد به ما يناسب الشيء في الشكل و اللون دون المقدار ؛ غاية الأمر إننا لا نعرف لمية إبصار الشيء العظيم و إدراك البعد بينه وبين الرائي بمجرد انطباع صورة صغيرة منه في الجليدية و تأديها بواسطة الروح المصبوب في العصبين إلى الباصرة .

و الرياضيون على أن الإبصار بخروج الشعاع من العين على هيئة مخروط رأسه عند العين و قاعدته عند المرئي .

ثم اختلفوا هؤلاء في أن ذلك المخروط مصمت أو مؤلف من خطوط مجتمعة في الجانب الذي يلي الرأس متفرقة في الجانب الذي يلي القاعدة . وقيل : لا على هيئة المخروط بل على استواء لكن ثبت طريقه الذي يلي العين ، و يضطرب طرفه الآخر على المرئي .

وقيل : الشعاع الذي في العين يكتف الهواء بكيفيته و يصير الكل آلة في الإبصار .

و ما نسب إلى الإشراقين ، و اختاره الشيخ الشهيد شهاب الدين السهروردي أنه لا شعاع ولا انطباع ؛ وإنما الإبصار بمقابلة المستنير للعضو الباصر الذي فيه رطوبة صقيلة ، و إذا وجدت هذه الشروط مع زوال المانع يقع للنفس علم إشراقي حضوري على المبصر فيدركه النفس مشاهدة ظاهرة جلية . فهذه ثلاثة مذاهب في الإبصار .

والحق<sup>(١)</sup> عندنا غير هذه الثلاثة ، وهو أن الإبصار بإنشاء صورة مماثلة له بقدره الله

(١) أقول ما اختاره قده في باب الابصار من ذهب فعل ورأى جزل مناسب لمقام التعليم والتعلم الا أن ما ذكره شيخ الاشراق قده أيضاً بكان عال ودرسته غال ، يشير الى مقامات سنية للنفس حيث أنه قده صرح بان النفوس أنوار ساذجة بلا ماهية فانها لا تبلغ الى مقام الا

من عالم الملكوت النفساني مجردة عن المادة الخارجية ، حاضرة عند النفس المدركة ، قائمة بهاقيام الفعل بفاعله ، لاقيام المقبول بقابله ؟ .

✦ وتتجاوز عنه ؛ فلاحد لوجودها تنف عندها ، والماهية هي المحدودة بالحد الجامع المانع ، فهي حكاية عن حد الوجود لو كان محدوداً ، فطريقة المصنف ناظرة الى اتحاد المدرك مع المدرك بالذات ، و طريقة الشيخ الى اتحاده مع المدرك بالعرض الذي في طريقة المصنف قده كيف ، والاتحاد مع المدرك بالذات يستلزم الاتحاد مع المدرك بالعرض ، اذا الاشياء تحصل بانفسها في الذهن فالماهية في الشأين واحدة ، والوجود ما به الامتياز فيه عين ما به الاشتراك ، مع أن تعدد حقيقة واحدة انما هو بتخلل غيرها أي شيء كان ، والعلم الاشراقي أيضاً يقبل الشدة والضعف ، ألا ترى أن علم النفس بذاتها و قواها وبدنها كلها اشراقي ، اذا لكل حاضر لها من باب حضور الشيء لنفسه الذي مرجعه عدم انفكاك الشيء عن نفسه مع تفاوتها ، بل علمها بذاتها حين نسبت ربهها فأنساها نفسها حضوري ، و حين عرفت نفسها فعرفت ربهها أيضاً حضوري ، ولكن أين هذا من ذاك ؟ و أين التراب ورب الارباب ؟ وكيف لا يدرك الاشياء بالاضافة الاشراقية ؟ والوجود الصريف الذي هو مناط وجود المدرك و كل وجود ما هو فيه لم هو ، كما أن ماهوفيه هو هل هو . وقال في الهيات الاسفار في شرح قوله عليه السلام : و كمال المعرفة التصديق به ، وذلك لان من عرف معنى واجب الوجود انه الوجود المتأكد الذي لا يتم منه الذي يفتقر اليه الممكنات والوجودات الناقصة الذوات ، فقد عرف أن لا بد أن يكون في الوجود موجود واجب الوجود ، والا لم يوجد موجود في العالم أصلاً . و اللازم باطل ، فكذا اللازم ، فحقيقة الوجود اذا عرفت على وجه الكمال وهو أن يكون مملومة بالعلم الحضوري الشهودي ، اذ قد ثبت فيما سبق أن الصورة العلمية في الوجود لا بد وأن يكون نفس حقيقته المملومة الى آخر ما قال . وقد حصر قده العلم الحضوري في موردين ، بل هذا بحسب الجليل من النظر . و أما الايرادات فمدفوعة عن الشيخ .

أما الاول فبأن المادى بالنسبة الى المبادى غير مادي ، و قد نقله قده عن السيد المحقق الداماد قده في مبعث المثل من السفر الاول ، فكذا بالنسبة الى النفس بحسب مقامها السر والخطي .

و أما الثاني فما ذكره الشيخ قده من أن أحدهما في عالم المثال . و هو موجه ، والمصنف قده لم يذكر وجهاً لقوله لا وجه له .

و أما الثالث فبأن قوله : والادراك ليس الا حصول صورة الشيء للمدرك ؛ وحصول الشيء لامرلاً بنطيه من خصوصية و عليية منقوض بصورة علم الشيء بنفسه ، حيث يقول الجميع فيها باتحاد العالم والمعلوم ، و بصورة اتحاد العالم في العلم با لغير حيث ✦

والبرهان عليه يستفاد مما برهننا به على اتحاد العقل والمعقول ، فإنه بعينه جار في جميع الإدراكات الحسية والوهمية .

وقد نبهنا على هذا المطلب في مباحث العقل والمعقول ، وقلنا : إن الإحساس مطلقاً ليس كما هو المشهور من عامة الحكماء أن الحس مجرد صورة المحسوس بعينه من مادته ، ويصادفها مع عوارضها المكتتفة ، وكذا الخيال يجرداً عنها تجرّداً أكثر ، لما علم من امتناع انتقال المنطبعات ، بل الإدراكات مطلقاً إنما يحصل بأن يفيض من الواهب صورة أخرى نورية إدراكية يحصل بها الإدراك والشعور ، فهي الحاسة بالفعل والمحسوسة بالفعل . وأما وجود (١) صورة في مادة فلاحس ولا محسوس إلا أنها من المعدات لفيضان تلك الصورة مع تحقق الشرائط .

وقد نصّ على ما اخترناه في باب الإبصار الفيلسوف المعظم في كتابه المعروف بأثولوجيا بما نقلنا من كلامه هناك .

وأيضاً ما سوى هذا المذهب المنصور من المذاهب الثلاثة المشهورة يرد على كل منها مفسد شتى . أما مذهب الانطباع في الجليدية ، ومذهب خروج الشعاع ، فالكاتب مشحون به بذكراً يرد على كل منهما .

يقول : هو قده و فرفوربوس و قوم آخرون بذلك فيها ، و وحدة النفس طور آخر من الوحدة .

و أما الرابع فبأن التسمية قد وضع وجهها بما ذكرناه و إنما بسطنا الكلام فيه مع كونه خروجاً عن طور هذه التعليلة لكونه قده قد زيف هذا المذهب في كثير من كتبه كالا سفار ، والعرشية ، و حاشية حكمة الاشراف ، وغيرها و انى قد وجدته حقاً فلم أكتف الحق ، و كشفت عن وجه الاستار ، و أبرزت لك بعض ما فيه من الاسرار بشرط صونه عن الاغبار والله بينى بينك - س ر ه .

(١) لاشك أن الاصول البرهن عليها في أبحاث العاقل و المعقول من العلم الاعلى تعطى أن المدرك صورة مجردة عن المادة ، وأن المدرك لها هي النفس المجردة لكن هذا لا يغنى عن البحث الطيبي عن الرابطة الموجودة بين القوة الجسمية المنطبعة في البدن و بين المادة الخارجية بعد ما تحقق بالحس و التجربة وجود رابطة بين الإدراك و بين البدن و المادة الخارجية ، فالبحث عن الانطباع و خروج الشعاع بعد ثبوت تجرد الصورة المدركة على حاله من دون أن يستغنى عنها كما هو ظاهر - ط مد .

و أما الذي اختاره صاحب المطارحات فيرد عليه أيضاً أمور :

منها إن البرهان قائم على أن الجسم المادي و ما يعرضه من الصفات لا يمكن أن يتعلق به الإدراك إلا بالعرض كما مر ذكره سابقاً .

و منها إن الأحوال يدرك صورته فلو كان المدرك هو بعينه الأمر الخارجي لزم أن يدرك ما لا وجود له في الخارج ، و القول بأن إحدهما في الخارج و الأخرى في الخيال أو في عالم المثال مما لا وجه له .

و منها إن الصورة الواحدة الخارجية إذا نظر إليها جماعة كثيرة لزم على هذا الرأي أن تكون مدركة لتلك النفوس كلها ، و الإدراك ليس إلا حصول صورة الشيء للمدرك ، و حصول الشيء لأمر لا بد فيه من خصوصية و علية ، و العلة بالذات إنما هي فاعل ، و غاية ، و صورة ، و مادة ، و الشيء لا يكون حاصلًا بالذات إلا لشيء من علته و أسبابه الدائمة ، فلو حصلت و وجدت تلك الصورة للنفس لكان النفس إحدى العلل الدائمة لوجوده لها ؛ لكنها ليست مادة و لا صورة لها و هو ظاهر ، و لفاعلة إياها و إلا لزم تكثر العلل الفاعلة لشخص واحد ، و لا غاية أيضاً إذ الشيء الواحد لا يكون له غايات كثيرة .

و منها إن تسمية هذه الإضافة من النفس التي بواسطة البدن إلى أمر جسماني ذي وضع بالإضافة النورية مما لا وجه له ؛ إذ الإضافات التي يكون بين الأجسام أو بواسطة الأجسام و ما فيها ليست إلا إضافة وضعية لا غير ، كالمعا ذات ، و المجاورة ، و التماس ، و التداخل ، و التباين ، و غير ذلك ، و جميع هذه النسب و الأوضاع إضافات مادية ظلمانية ، لما تقرر أن النسبة الوضعية من مواضع الإدراك لأنها من لوازم المادية ، و مدار الإدراك على تجرّد الصورة عن الوضع و المقدار المادي ، و أما العلاقة و النسبة النورية فهي ما يكون بين الشيء و علة وجوده ، فإن الوجود عين الظهور ، و الفاعل و الغاية هما مبدء وجود الشيء ، و المادة و الموضوع هما مبدء قرة الشيء و إمكانه ، و قد يكونان مبدء عدمه و خفائه لقبولهما ضد ذلك الشيء ، فثبت أن الحرى باسم الإضافة الإشرافية هي النسبة التي بين فاعل الصورة و ذاتها ، و هي إنما يتحقق على ما قررناه في الإبصار

بين النفس و الصورة الفائضة منه على ذاتها . و كأن ما اخترناه كان منذهب الأوائل ،  
والإسم واقعاً عليه فوقع في النقل تحريف لغموض المذهب وقصور فهم الناقل ، و إذادل البرهان  
على أن الرؤية بحضور صورة مجردة عن المادة الخارجية للنفس ، و بطل القول بالشعاع ،  
و بانطباع الصورة في الجليدية ، و ما يجري مجراها ، فثبت وتحقق ما ادعينا . فلنذكر  
تفاصيل ما يرد على كل من المذهبيين الآخرين المشهورين .

## فصل (٧)

فيما تمسك به أصحاب الانطباع و تعقبيه بما يرد عليهم و ذكر حجة النفاة  
قد تمسكوا بوجوه :

أحدها و هو العمدة أن العين جسم صفيق نوراني ، و كل جسم كذلك إذ قابله  
جسم كثيف ملون انطبع فيه شبهة كالمراة ، أما الكبرى فظاهر ، و أما الصغرى فلما يشاهد  
من النور في الظلمة إذا حك المتنبه من النوم عينه ، و كذا عند إمرار اليد على ظهر  
الهررة السوداء ، و لأن الإنسان إذا نظر إلى نحو أنفه قد يرى عليه دائرة من الضياء ، و إذا  
انتبه من النوم قد يبصر ما قرب منه زماناً ثم يفقده و ذلك لامتلاء العين من النور في  
ذلك الوقت ، و إن غمض إحدى العينين يتسع تهب العين الأخرى ؛ و ما ذلك إلا لأن  
جوهر أنورانياً ملاماً ، و لأنه لولا انصباب الأرواح النورانية من الدماغ إلى العين لما جعلت  
تقبنا الأنوار مجوفتين .

و هذا بعد تمامه إنما يدل<sup>(١)</sup> على انطباع الشبح فيه لا كون الابصاره .  
و ثانيها إن سائر الحواس إنما تدرك المحسوس بأن يأتي صورته إليها لا بأن يخرج  
منها شيء إلى المحسوس ، فكذا الابصار .  
و أجب بأنه تمثيل بلا جامع .

(١) قد تقدم أن اختصاص الابصار وكذلك سائر الاحساسات بمعنى حصول الصورة  
العينية بالنفس لا يفنى عن البحث عن كيفية الاحساس المادي بمعنى حصول نتيجة التفاعل  
المادي بين القوة الجسمانية وبين المادة الخارجية ، فما وقع في كلامه ره في رد القول  
بالانطباع أو الشعاع من التمسك بأن الإدراك للنفس لا يغير لا يصلح رد الشيء - ط مد .

أقول : في سائر الحواس لا إيمان ولا خروج بل لفيضان صورة مناسبة للمحسوس متمثلة عند النفس ، فالجامع متحقق ، ولكن لا يلزم مطلوبهم من الانطباع في عضو البصر .

و ثالثها إن من نظر إلى الشمس طويلاً ثم أعرض عنها تبقى صورتها في عينه زماناً .

ودفع (١) بأن الصورة في خياله لا في عينه كما إذا غمض العين .

ورابعها إن الشيء بعينه إذا قرب من الرائي يرى أكبر مما إذا بعد عنه ، وما ذلك إلا لأن الانطباع على هيئة مخروطة من الهواء المشف رأسه متصل بالحدقة وقاعدته سطح المرئي حتى إنه وتمرلزواية المخروط ، ومعلوم أن وترأ بعينه كلما قرب من الزاوية كان الساق أقصر والزاوية أعظم ، وكلما بعد فبالعكس ، والشبح الذي في الزاوية الكبرى أعظم من الذي في الصغرى ، وهذا إنما يستقيم إذا جعلنا موضع الإبصار هو الزاوية على ما هو رأى الانطباع ، لا القاعدة على ما هو رأى خروج الشعاع فانها لا تتفاوت .

وأجيب بأننا لا نسلم أنه لا سبب سوى ذلك كيف وأصحاب الشعاع أيضاً يشبتون سببه . على أن استلزام عظم الزاوية عظم المرئي وصغرها صغرها محل نظر .

و خامسها إنه لولا الإبصار لأجل انطباع الأشباح في الجليدية لكانت خلقة العين على طبقاتها (٢) ورطوباتها وشكل كل واحد منها معطلة ، فإن الفائدة في كون

(١) والصواب كما قال الفاضل القوشجي : ان الصورة في الحس المشترك اذ فرق

بين حالة المشاهدة و حالة التخيل ، ولا شك أن تلك الحالة حالة المشاهدة - س ر ه .

(٢) وقد نظم هذه بالترتيب بالفارسية هكذا :

کرد آفریدگار تعالی بفضل خویش      چشت بهفت برده و سه آب منقسم

صلب و مشیه شبکه زجاج انگهی جلید      پس عنكبوت و بیض و عنبقرن و ملتحم

ولما تكلم قده في بعضها وكان في معرفتها ومعرفة نضدها دلالة على حكمة الله

تعالی و عناية لا باس بتبيين مالها فنقول : الطبقة الصلبة طبقة منشأها و منبتها أطراف

الغشاء الصلب الذي يلي العصبة المجوفة ، وقد بين في علم التشريح أن في داخل القحف

فشابين أحدهما غليظ والآخر رقيق و هما محيطان بالدماع ، ولذا يقال لهما اما الدماغ ،

كما أن في خارجه غشاء يقال له الغشاء المجمل للقحف ، والطبقة المشيية طبقة

الجليدية صافية أن يستحيل من الألوان ، و الفائدة في تفرطحها<sup>(١)</sup> إنه لو كانت خالصة

تتنسج من أطراف الغشاء الرقيق و من العروق والشرايين ، ولكثرة العروق والشرايين فيها شبهت بالمشية ، أو لا شمالها على الشبكة اشتمال المشية على الجنين . والشبكة طبقة منشأها أطراف العصب المجوف ، وهي محتوية على الزجاجية والجليدية من ورائهما الى العنكبوتية التي بين الجليدية والبيضية احتواء الشبكة على الصيد ، ولهذا سميت بها ، وقيل : لاشتراكها با لعروق الكثيرة التي تنفذ فيها من الغشاء الرقيق ، و الرطوبة الزجاجية رطوبة صافية غليظة القوام بيضاء تضرب الى قليل حمرة مثل الزجاج الذائب يشتمل على النصف الاخر من الجليدية الى أعظم دائرة منها لتغذوها ، فان الجليدية رطوبة في غاية البياض و الصفاء و النور ، و لا يمكن استعالة الدم اليها دفعة فاحتيج الى متوسط بينها و بين الدم و هو زجاجية ، و صفاء الزجاجية لانها تغذو الصافي ، و حررتها لانها من جوهر الدم ، و غلظتها لثلاثسبل و تفرق ، و انما اخرت عن الجليدية لان مددها يأتي من الدماغ بتوسط الشبكة فوجب أن تتصل بها ، و ليكون الى مبدء الغذاء أقرب ، و الرطوبة الجليدية و تسمى بالبردية أيضاً رطوبة شبيهة بالجليد في الجمود و الصفا ، وهي أفضل أجزاء العين اذ بها يقع الابصار و لها الرئاسة ، و البواقى خادمة و نافعة و وقاية لها ، و لاشرفيتها جعلت في الوسط وهي مرآة تنطبع فيها مثل الاشياء ، و العنكبوتية طبقة مثل نسيج العنكبوت رقيقة جدا تغطي الظاهر من الجليدية ، و منشأها أطراف الشبكة و هي حاجزة بين الجليدية والبيضية ، لان البيضية فضلة غذاء الجليدية ، و ملاقات الفضول على الدوام مضرة ، و انما جعلت رقيقة في الغاية لئلا يمنع الاضواء و الاشباح من الجليدية . و البيضية رطوبة شبيهة بياض البيض لوناً و صفاءً و قواماً ، و انما جعلت قدام الجليدية لتحجب عنها الاضواء القوية فتقع عليها تدريجاً فلا تقهرها ، و لئلا يجففها الهواء بسبب سد هذه الرطوبة تندية هذه الرطوبة لها ، و لتعجز بينها و بين العنينة فلا تتأذى بصلاية العنينة و خشونتها ، و العنينة طبقة نخينة الجرم ظاهرها صلب لاتصاله بالقرنية ، و باطنها لين كأنه لحم اسفنجي ذو خمل و خشونة ، و في وسطها ثقبه معاذية للجليدية ينفذ فيها النور مثل ثقبه المنب عند نزعه من العنقود ، و لهذا سميت عنينة . و فائدتها أن تمسك البيضية عن التبدد ، و أن يكون ما ينفذ الى العين من الفضل ينعمه ذلك من الوصول الى الحدقة ، و لونها الطبيعي عند ارسطو هو الاكحل .

(١) التفرطح : التعريض القليل في قدامها ، و أمامؤها فيميل الى الطول ليسكن

في العصب المجوف - س ر ه .



الاستدارة كانت لا تلقى من المحسوس إلا على اليسير ؛ فلما عرضت قليلا صارت آخذة منه أجزاء كثيرة ، والعينية إنما ثقب وسطها لتلا يمنع وصول المحسوس إلى الرطوبة الجلدية ، والقرنية إنما لم يثقب لأنها رقيق أبيض صاف فلاجرم لا يمنع الضوء ، ولا الشبح الذي يؤديه الهواء من النفوذ داخل العين .

وأجيب بأن هذه الحجة غير برهانية إذ من الجائز أن يكون لخلفة العين على طبقاتها وأشكالها ورطوباتها فوائد أخرى سوى الانطباع .

و سادسها إن المرورين قد يبصرون صوراً مخصوصة متميزة وهي غير موجودة في الخارج ، ولا بدلها من وجود لامتنازها و تعينها ، فهي لا محالة موجودة في البصر أو في جزء من أجزائه ، وإذا ثبت كيفية الإبصار في بعض المواضع ؛ وأنها بالانطباع ثبت في غيره أيضاً لعدم الفرق .

وأجيب<sup>(١)</sup> بأن ذلك يدل على أن الإبصار في هذا النوع بالانطباع ، ولا يدل على أن إبصارنا للموجودات الخارجية لأجل انطباع صورها .

✦ الروح كثفاً شديداً ، و يجمعه جمعاً مستكرها ، والاذرق لما فيه من البياض يسقط الروح و يخلخله ويزيد في مادته فيقوى البصر بذلك ، ويقال : ان ارسطو كان أكحل وجالينوس كان شديداً الزرق . والقرنية طبقة صلبة مشفة مثل القرن الأبيض الرقيق بالنحت ، و منشأها الطبقة الصلبة وهي وقاية لما تحتها من الطبقات والرطوبات ، ولذلك جعلت صلبة ذات أربع طبقات كطبقات القرن حتى لو أصابت أحدها آفة سلمته الأخرى . وقيل لئلا سميت بالقرنية و جعلت شفافة لتلا يعجب الشماع عن النفوذ ، ومنزلتها من الجلدية منزلة زجاج القنديل من السراج يمنع الافات الخارجية ، ولا يعجب النور عن البروز ، والطبقة الملتحمة حجاب غضروفي صلب مشف تخين مختلفة بمضل حركة المعتلة يتلىء لهاً أبيض دساً لتلين العين و العفن أيضاً ، ولا يجف بكثرة الحركة و ملافاة الهواء ، و منشأها عند بقراط هو النشاء الصلب الذي فوق القحف . وعند روقس هو النشاء الصلب الداخل وهي تلتنح حول القرنية و لا تغشها كما تغشى سائر الطبقات و لذلك سميت به كل ذلك مصرح بها في الطب - س د ه .

(١) الأولى أن يقال : ان تلك الصور في الحس المشترك ، فانه كما ينتفش بالصور من الحواس الظاهرة كذلك ينتفش بها من الباطن كما في النوم و شبهه ، اذ المانع من انتفاشه من الباطن اما اشتغاله بما يورده الحواس وهو يزول بالنوم ، أو بالضعف الفطري ✦

أقول : الحق إن هذه العجة قوية على إبطال مذهب الشعاع ، و مذهب (١) من يرى أن الرؤية تتعلق بالصورة الخارجة من غير شعاع ، لكن لا يضر مذهبنا بل يؤكده (٢) .

و سابعها إن شبح المرئي يبقى في الخيال حتى يمكننا تخيله متى شئنا ، و إذا كانت القوة الخيالية تأخذ شبح المنخيل فكذلك القوة الباصرة .

و أُجيب بأنه مجرد تمثيل ثم الفارق إنا إنما أثبتنا الأشباح الخيالية لأنه لما لم يمكن تحصيل صورة في الخارج لم يكن بد من إثباتها في الخيال . و أما الإبصار فلتحقق المبصر في الخارج لم نحتج إلى إثبات صورة منطبعة في القوة الباصرة بل أمكننا أن نقول إن الإبصار حالة إضافية بين القوة الباصرة وبين المبصرات الموجودة في الخارج .

في الحواس ، أو بالا ستعانة بما يوجب الوهن فيها كما تقرر في موضعه ، و أما استعمال العقل للمتخيلة في مآربه من الامور الغير المحسوسة و هو يزول في حالة المرض ، و في بعض الا عراض كالبرسام و نحوه يزول الاول أيضاً ، اما لضعف الروح البخارى و قلت عن الا نبساط الى الظاهر ، و اما لقوة تلك الصور الباطنة لافة في الدماغ ففند روع المانعين كل ما يخترعه المتخيلة في الصور الخيالية يشاهده الحس المشترك ثم يحفظه الخيال ثانياً ، فان القوى الباطنة كالمرآيا المتعاكسة ، و الحس المشترك مع ذلك كمرآة ذات و جهين وجه له الى الظاهر ، و وجه له الى الباطن .

ان قلت : ما قال المجيب ان ذلك يدل الخ قد تعرض الستدل لدفعه بقوله : و اذا ثبت كيفية الابصار الخ .

قلت : ما تعرض لدفعه غير هذا ، فان ذلك هو التفرقة بين الاصحاء و أصحاب الربة ، و هذا هو التفرقة بين الصور الموجودة ، و الصور الغير الموجودة ، على أنه يمكن حمل جوابه على أن اثبات كيفية الابصار في بعض المواضع لا يكفى - س ر .

(١) أقول : لا قوة لها عليه فان من يقول : ان ثاني ما يراه الاحول أو ما في المرآيا و نحوها في عالم المثال يقدر على ان يقول ما يراه المرورون في ذلك العالم ولهم يحصل اضافة اليه - س ر .

(٢) فانه اذا كانت المبصرات بالذات فيما لها صور في المواد في عالم النفس مع هيأتها و أشكالها و أوضاعها و جهاتها و قربها و بعدها و غير ذلك بحيث لا شذ عنها شيء مما لها حال كونها في المواد الا المادة نفسها وكانت المبصرات بالعرض خاصة خارجة عن عالمها كانت صور المرورين في عالم نفوسهم و من صقعها و منشئاتها على نهج أوضح و أجلى ، فان الاول فيه خفاء على غير أهله و لا يصدقون به - س ر .

و أما أدلة نفاة الانطباع فالحجة الأولى ما ذكره جالينوس ، وهو الذي عوّل عليه القوم إنّ الجسم لا ينطبع فيه من الأشكال إلا ما يساويه ، فلو كان الإِبصار بالانطباع لاستحال منا أن نبصر إلا مقدار نقطة للناظر لكننا نبصر نصف كرة العالم .

و اعترضوا على هذه الحجة بوجوه :

أحدها أنّ الجسم الصغير مساوٍ للكبير في قبول الانقسامات بغير نهاية ، فلم لا يجوز أن يقبل شكله ؟ .

و ثانيها هب إنّ البصر لا ينطبع فيه إلا ما يساويه لكن النفس بالمقايسة يعلم أنّ ما صورته هذا يكون مقداره بهذه النسبة كما في النقوش المصوّرة في الجدران و غيرها من الأشياء .

و ثالثها المعارضة بالصورة المشاهدة في المرآة من نصف كرة العالم ، فإذا جاز انطباع العظيم في الصغير في المرآة فليجز في البصر .

و رابعها المعارضة بالصور الخيالية ، فإننا نتخيّل بحراً من زيبق ، و جبلاً من ياقوت ، و هذه الصورة لا محالة موجودة لتميزها و تعيينها و تأثيرها في النفس ، و ليس وجودها في الخارج فهي لا محالة في محلّ منا ، و كذا الصور التي يشاهدها المرورون فإنهم قد يشاهدون صوراً عظيمة هائلة فلا بدّ لها من محلّ ، فإن كان محلّها أمراً جسمانياً من بدننا فحينئذ يكون الشيء العظيم منطبعاً في المحلّ الصغير فليجز في الإِبصار مثله . و إن كان المدرك لذلك النفس فهو غير صحيح .

إما أولاً فلاّتهم استدلوها على أنّ المدرك للجزئيات يستحيل أن يكون هو النفس . و إما ثانياً فلاّته إذا عقل انطباع صور المتخيلات و المبصرات في النفس مع أنّ لا مقدار لها و لا حجم أصلاً فلاّ أن يعقل انطباع الصور العظيمة في الحجم الصغير كان أقرب .

و إما ثالثاً فلاّته إذا جاز انطباع تلك الصور في النفس فصّح القول بالانطباع ، و صار النزاع بعد ذلك في محلّ الانطباع تراعى آخر .

و الجواب أما الأول فهو ركيك جداً لأنّ الجسم الصغير كونه موافقاً للجسم

الكبير في عدد التقسيمات لا يوجب أن يساويه في المقدار ، ولا في مقدار الأقسام .  
 و أما الثاني فالإبصار <sup>(١)</sup> أمر دقيقي ليس فيه مقايسة و استدلال .  
 و أما الثالث فالقول بانطباع الصور في المرآة كالقول بانطباعه في الجليدية في  
 البطلان ، و سبب الرؤية هناك شيء آخر غير الانطباع كما ستعلم .  
 و أما الرابع فهذه الصور الخيالية و التي يشاهدها المرورون ليس في محل عندنا  
 حتى يلزم أن يكون محلها إما جزءاً جسمانياً أو نفساً بل هي صور معلقة بقيمها النفس  
 و يحفظها ما دامت تشاهدها ، و الذي استدلوا عليه ليس إلا أن محل الصور الجزئية  
 لا يمكن أن يكون هو النفس ، و أن القوة العاقلة لا تدرك الجزئيات بذاتها المجردة .  
 و أما أن كل إدراك فهو بحلول الصورة في جوهر المدرك فلم يعم عليه برهان ولا حجة ،  
 و قولهم : إن انطباع المقدار العظيم في مقدار الصغير أقرب إلى العقل من انطباع المقدار  
 العظيم فيما لا مقدار له ، مع أنه مجرد قياس تمثيلي بلا جامع غير واردها هنا إذ قد علمت  
 أن المقيس عليه أعني النفس ليست محل الصور الخيالية .

ثم من المعلوم الواضح أن كل مقدارين فإما أن يتساويا أو يتفاضلا ، ومتى تفاضلا  
 كانت الفضلة خارجة فيمتنع انطباع المقدار العظيم في المقدار الصغير .  
 و أما الشيء الذي لا مقدار له ففيه تفصيل زهل عنه الأكثرون . و لهذا اعترض  
 صاحب <sup>(٢)</sup> المباحث على الشيخ و أصحابه بأنهم لما جوزوا أن يكون محل المقادير هو  
 الهبولى التي لا مقدار لها في ذاتها فكيف يسع لهم أن يحتجوا على القول بالانطباع في  
 باب الإبصار بأن الصورة الخيالية قائمة بالخيال أو النفس ؟ ، فإذا جاز انطباعها في النفس  
 فليجز انطباعها في البصر ، فإن انطباع العظيم في المحل الصغير أقرب إلى العقل من  
 انطباعه فيما لا مقدار له .

أقول : فرق بين أن يكون الشيء متميماً في الخارج بأنه لا مقدار له و ذلك كالنقطة  
 والنفس مطلقاً و كالخط و السطح باعتبار ، و بين أن يكون الشيء في نفسه يمكن له أن

(١) ممنوع بل التجربات والابحاث الدقيقة دالة على ذلك - ط مد .

(٢) أي للنهول و التفصيل اعترض - س ر ه .

يتقدّر بشيء و أن لا يتقدّر؛ بأن يكون ذاته في ذاته بحيث لا يكون متقدراً ولا لا متقدراً بل يقبل كلا من الأمرين من خارج ، وذلك كاليولي التي نسبتها إلى جميع المقادير على السواء ، وكذا نسبتها في ذاتها لأن يتكتم وأن لا يتكتم على السواء ، لأنها مبهمه الذات غير متحصلة . وذلك بخلاف ما إذا تحصل شيء بأنه لا مقدار له كالنقطة أصلاً ، أو بأن له مقداراً من جهة كالخط ، أو بأن له مقداراً صغيراً كالخردلة ، فاستحال للنقطة أن يقبل مقداراً مطلقاً ، وللخط أن يقبل مقداراً سطحياً أو جسيماً ، وللخردلة أن يقبل مقداراً عظيماً ، وليس بمستحيل لليولي أن يقبل المقادير كلها .

الحجة الثانية إن الإبصار لو كان بالانطباع لما كنا نفرّق بين القريب و البعيد ، فإن المبصر إذا كان هو الشبح المنطبع في العين فذلك الشبح لا يختلف حاله بأن يرسم من شيء بعيد أو شيء قريب ، كما أن الجسمين إذا حضر عند الرائي أحدهما من مكان قريب ، و الآخر من مكان بعيد ، فالرائي لا يعرف من حيث الإبصار إن أحدهما من مكان قريب ، و الآخر من مكان بعيد ، لكن الإحساس بالقرب والبعد حاصل فيبطل الانطباع . و الجواب بأنه لم لا يجوز أن ينطبع في الرائي صور المسافات الطويلة و القصيرة ؟ فلا جرم صح منه أن يدرّكها .

الحجة الثالثة إن الرطوبة الجليدية إن كانت غير ملوّنة و جب (١) أن لا يتشبح بالأشكال و الألوان كالهواء ، و إن كانت ملوّنة لزم محالان :

أحدهما أن يختلط لون المرئي بلونها فلا يحصل الإحساس بلون المرئي .  
و ثانيهما أن لا يتأدّى الشكل و اللون الحاصل في سطحه إلى ماورائه من ملتقى العصبين ؛ كما في الجسم الملون إذا انطبع على سطحه شكل و صورة ، فانه لم يتأدّى إلى ماورائه .

الحجة الرابعة إن المبصرات لو انطبعت في الجليدية لكان يمكننا أن نحس تلك

(١) فيه أنه منقوض بالماء الصافي و البلور و نحوهما فانها غير متلونة مع أنها متشبح بها ، و الحل ان الجليدية و ان لم تكن متلونة لكن لها قوام كالماء لا كالهواء و كل ماله قوام و ميز متلون متشبح . فمما يقول : ان هاتين الحجتين قويتان الخ غير موجه الا في الاخرة - س ر ه .

الصورة منطبعة فيها ، كما أن الخضرة متى انعكست عن جسم إلى الجدار أمكننا أن ندر كها ، ولكننا إذا نظرنا إلى الصورة المنطبعة في الجليدية وجدنا يختلف مواضعها بحسب اختلاف مقامات الناظرين ، ولو كانت الصورة منطبعة لكان محل انطباعها معيناً فما كان يختلف بحسب اختلاف المقامات ، وحيث اختلفت فعلمنا أن الصورة غير منطبعة فيها .

أقول : هاتان <sup>(١)</sup> الحجستان قويتان على من قال بانطباع صورة المرئي في الجليدية ، ونحن لا نقول به بل بأن الصورة متمثلة عند النفس من غير انطباع و لاحتلال كما مر .  
الحجة الخامسة زعم جالينوس إنه لو كان يخرج من المبصر شبح إلى الجليدية لكان قد نض المبصر أو اضمحل على طول الزمان . وهذا في غاية السقوط ، لأن أصحاب الانطباع لا يقولون بانفصال شيء من المبصر إلى البصر ، بل بأن مقابلة الجليدية سبب لاستعدادها لأن يحدث فيها من المبدء صورة مساوية لصورة المرئي ، فتلك الصورة الحادثة هي الإبصار .

الحجة السادسة إن الفاعل الجسماني لا يمكنه أن يفعل في الجسم البعيد إلا بعد فعله في الجسم القريب ، فلو كان المرئي قد فعل اللون و الشكل المخصوص في العين لكان قد فعلها في الهواء المتوسط ، وليس كذلك <sup>(٢)</sup> بهداهة الحسن بن علي .  
و جوابه <sup>(٢)</sup> إن ما ذكرتم بعد تسليمه إنما يلزم إذا كان القريب مستعداً لقبول الفعل كالبعيد ، و ليس في الهواء استعداد أن ينطبع فيه صورة المرئي .

## فصل (٨)

### فيما قاله أصحاب الشعاع :

و اعلم أن علم المناظر و المرايا فنٌ عليحدة اعتنى به كثير من المحققين ، و بنوا

(١) الحجة الاولى فيها منع أن يكون الوارد من اللون على البصر بأى وجه ورد باقياً على خلوصه ، و لا طريق للمستدل الى اثباته ، و الحجة الثانية فيها أن النى يراه الناظر في جليدية ناظر آخر شيء غير الصورة البصرية التي يتحقق بها الإبصار و قد صح ذلك - ط مد .

(٢) أى لا نسلم أولاً أن الجسماني لا يفعل في البعيد الا بعد فعله في القريب فان الشمس تفعل الضوء و الحرها هنا و لا تفعلها في القريب منها - س ر ه .

الكلام فيه على خروج الشعاع بمعنى وقوعه من العين إلى المرئي كما يقع من الشمس والقمر و سائر الأجسام النيرة على ما يقابلها على هيئة شكل مخروط رأسه عند النير وقاعدته عند ما يقابله ، فهذا مما يستدعي الظن بأن الرؤية بخروج الشعاع من البصر ، و يكون المرئي هو ما يقع عليه الشعاع . و لكننا قد أقمنا البرهان على أن المحسوس لكل حاسة هو الصورة الإدراكية المفارقة عن المادة لا التي هي في مادة جسمانية ؟ و مع ذلك لا بد في الإبصار من مقابلة البصر لما يقع صورته عند القوة المدركة والبصر كالنقطة ، و مقابلة النقطة مع الجسم يوجب أن يتوهم بينهما شكل مخروط ، (١-٢) ونحن لا ننكر أيضاً تحقق الشعاع من البصر إلى المرئي صورته ، لكن نقول : لا بد في الرؤية من حصول صورة المرئي للنفس ، و جميع ما ذكره أصحاب الشعاع غير مناف لما ذهبنا إليه و إن وافق رأيهم أيضاً ، فإن الموافقة بين المذهبين المتخالفين في كثير من اللوازم غير مستبعد .

كقولهم : إن الشيء إذا بعد يرى أصغر مما إذا قرب ، لأن المخروط يستدق فيضيق زواياه التي عند الباصرة ؛ و يضيق (٤) لذلك الدائرة التي عند المبصر ، و كلما ازداد

(١) ولكن كل ذلك له مدخل عنده قدمه بنحو الأعداد - س ر ه .

(٢) هذه هي النصف التي لامرية فيها ، لكن كان عليه ره أن يسلم مثله لأصحاب

الانطباع أيضاً لعدم مزاحمة قولهم قوله بإدراك النفس حقيقة - ط مد .

(٣) ان قلت : الزوايا و الدائرة تضيقان لكن المرئي لا يندمج ولا ينطوي فليتصل

قاعدة الشعاع ببعض المرئي و ليبصر ذلك البعض و نحن نبصر كله ولكن صغيراً .

قلت : على القول بالشعاع موضع الإبصار قاعدة المخروط ، ففي البعد تلك القاعدة

كمرآة صغيرة و المرآة الصغيرة يتراعى فيها المرئي بشكله ولكن صغيراً ، كما أن سبب

الصغر على القول بالانطباع ان صورة المرئي تنطبع في جزء من الجليدية بحيث

يحدث فيه زاوية مخروط متوهم لا تحقق له ، رأسه مركز الجليدية و قاعدته سطح

المرئي ، و تلك الزاوية تصغر كلما بعد المرئي ، و تصغر بصغرها الجزئي الذي

يقع فيها من الجليدية ، ولا شك أن المنطبع في الأصغر أصغر ، فنندم موضع الإبصار

زاوية ذلك المخروط المتوهم . و أما عدم وضوح المرئي البعيد على القول بالشعاع فلضعف

الشعاع لتفاوته كيفاً أي شدة و ضعفاً بحسب القرب والبعد من رأس المخروط و قاعدته -

س ر ه .

الشيء بعداً ازدادت الزوايا ضيقاً ، و الدائرة صغراً إلى أن ينتهي في البعد إلى حيث لا يمكن الإبصار .

و كقولهم : يرى الشيء في الماء أعظم منه في الهواء ، لأن الشعاع ينفذ في الهواء على استقامة ، و أما في الماء فينعطف الشعاع إلى السهم و يتراكم من سطح الماء إلى المرئي فيرى المرئي أعظم ، لأن<sup>(١)</sup> الزاوية التي بإزائه في الجليدية بحالها في العظم ، و عظم المرئي تابع لعظم تلك الزاوية فبعضه<sup>(٢)</sup> ينفذ مستقيماً ، و بعضه ينعطف على سطح الماء ثم ينفذ إلى المبصر فيرى في الامتداد الشعاعي النافذ مستقيماً و منعطفاً معاً من غير تمايز ، و ذلك إذا قرب المرئي من سطح الماء . و أما إذا بعد فيرى في الموضعين لكون رؤيتهما بالامتدادين المتمايزين .

و كقولهم : إذا غمضنا<sup>(٣)</sup> إحدى العينين و نظرنا إلى القمر نراه قمرين ، لأن الامتداد الشعاعي الخارج منهما ينحرف عن المحاذاة ، و يتقاطع سهمهما قبل الوصول إلى المرئي ، فلا يلتقي طرفاهما على موضع واحد بل في موضعين فيرى المرئي اثنين . و هكذا في الأحوال ، و إذا وضعنا<sup>(٤)</sup> السبابة و الوسطى على العين مع اختلاف في الوضع و نظرنا إلى السراج فإنا نراه اثنين و إذا نظرنا إلى إحدى الخشبتيين الدقيقتين

(١) أي لا كما في الهواء إذ لا تبقى بحالها في العظم كما ذكر ، و ان المخروط يستدق كلما بعد المرئي ، و أما هنا فلتراكم الشعاع لعظم الزوايا والدائرة فتكون الدائرة كمرآة كبيرة فيكون المرئي كبيراً - س ر ه .

(٢) ان قلت : الشعاع و الماء كلاهما بسيط و أجزاءهما متشابهة فلو نفذت بالا استقامة أو بالانعطاف لا تفقت الكل فيهما .

قلت : سيأتي ان قوة الشعاع في السهم فإذا اختلف بالقوة و الضعف جاز اختلافه في الاستقامة و الانعطاف - س ر ه .

(٣) أي فتحناها بعد الغمض ففي أول الفتح بعد الغمض نرى القمرأ و غيره أي شيء كان شيئاً كأنه ينفصل أحدهما عن الآخر ففي العبارة قصور كما ترى - س ر ه .

(٤) بل احدهما على العين مع اختلاف في الوضع أي وضع العين لا وضعها ، فالمراد بالوضع المقول المصطلح أي نضع الاصبع بحيث ينفور جلد الجفن و يخرج الحدقة فيعالف وضع العين الصناعي وضعه الطبيعي - س ر ه .



المتحاذيتين للبصر مع اختلافهما في القرب و البعد نرى الأخرى اثنتين .  
و كقولهم : إذا نظرنا إلى الماء عند طلوع القمر فإننا نرى في الماء قمراً بالشعاع  
النافذ فيه ، و في السماء قمراً بالشعاع المنعكس من سطح الماء .

هكذا نقل بعض العلماء عنهم . وفيه ما لا يخفى <sup>(١)</sup> من النظر و الأولى أن نرى <sup>(٢)</sup>  
قمرأ في السماء بالشعاع النافذ إلى السماء بالاستقامة ، و نرى قمرأ في الماء بالشعاع  
المنعكس من سطح الماء إلى السماء . نعم هاهنا شيء آخر و هو إننا قد نرى في الماء  
المقتصد في اللون ثلاثة أقمار أحدها في السماء بالشعاع النافذ إليه مستقيماً بلا واسطة ،  
و الثاني و الثالث في الماء أحدهما يرى بالشعاع المنعكس إلى القمر من سطح الماء الظاهر ،  
و الآخر يرى بالشعاع النافذ فيه المنعكس من سطحه المقعر إلى القمر ، و من هذا القبيل  
رؤية الشيء اثنتين عند توسط المرآة على وضع خاص بيننا و بينه ، إحداهما بالاستقامة ،  
و الأخرى بالشعاع الممتد من الباصرة إلى سطح الجسم الصقيل المنعكس منه إلى جسم  
آخر وضعه من ذلك الصقيل كوضع الباصرة منه .

و كقولهم : إن السبب في رؤية الشجر على شاطئ النهر منكوساً إن الشعاع  
إذا وقع على سطح الماء ينعكس منه إلى رأس الشجرة من موضع أقرب إلى الرائي ،  
و إلى أسفله من موضع أبعد منه إلى أن يتصل قاعدة الشجرة بقاعدة عكسها ، و النفس  
لا تدرك الانعكاس لتعودها برؤية الأشياء على استقامة الشعاع فيحسب الشعاع المنعكس  
نافذاً في الماء ، فيرى رأس الشجر أكثر نزولاً في الماء لكونه أبعد منه ، و باقي أجزائه  
على الترتيب إلى قاعدة الشجرة فيراها منكوساً ، و بيان هذه الأمور و نظائرها على  
التحقيق في علم المناظر .

(١) أقول : لا غبار عليه غاية ان التعلق أعنى قولنا في السماء غير مذكور  
في الفقرة الأولى ، و أما في الثانية فلم يقولوا نرى قمرأ في الماء بل قالوا في  
السماء لان منذهبهم ليس الا انطباع في المرآة بل منذهبهم انعكاس الشعاع من المرآة  
الى المرئي بحيث يحدث الزاوية هناك ، فاذا وقع في مقابلة الرائي جسم صيقلي  
انعكس شعاع بصره منه الى نفس ذلك الرائي فيرى نفسه على رأيهم لا صورته  
و شبهه لكن لا شعوره بالانعكاس فيتوهم انه يراه بالاستقامة - س ر .  
(٢) كذا .

## فصل (٩)

في سبب الحول و فيما وقع الخلاف بين اصحاب الشعاع و اصحاب  
الانطباع في سبب الحول

فزع أصحاب الانطباع إن شبح المبصر أول ما ينطبع في الرطوبة الجليدية ،  
و الإبصار ليس عندها و إلا لكان الواحد <sup>(١)</sup> يرى الاثنين ، كما إذا لمس شيء باليدين  
كان لمسين ، و لكن كما أن الصورة الخارجية يمتد منها في الوهم مخروط يستدق إلى  
أن يقع زاويته ورآء سطح الجليدية ، كذلك الشبح الذي في الجليدية يتأدى منه بواسطة  
الروح المصوب في العصبين المجوفتين إلى ملتقاهما على هيئة مخروط ؛ فيلتقي المخروطان  
و يتقاطعان هناك ، و ورآء الملتقى ليس روح مدرك فحينئذ يتحد معهما صورة شبحية واحدة  
عند الروح الحامل للقوة الباصرة ، فإن لم يتأد <sup>(٢)</sup> الشبحان إلى موضع واحد بل  
ينتهي كل شبح عند جزء آخر من الروح الباصر فحينئذ ينطبع من كل شبح ينفذ  
عن الجليدية صورة أخرى عليحدة فيرى الشيء الواحد شيئين <sup>أرى</sup>

و قال أصحاب الشعاع : هذا العذر فاسد ، لأننا إذا تكلفنا الحول و نظرنا إلى  
الشيء نظر الأحول نراه أيضاً إثنين كما يراه الأحول ، و نحن نعلم أن عند تكلفنا  
الحول لا يبطل تركيب العصبين في داخل الدماغ ، فإن التقائهما ليس على وجه يبطل  
و يعود متى شئنا . و أيضاً لو كان في مقابلنا شيان أحدهما قريب ، و الآخر بعيد على  
سمت واحد لكن لا على وجه يحجب القريب البعيد ، ثم نظرنا إلى الأقرب إلينا و جمعنا  
البصر عليه كأننا ننظر إلى غيره ، و إنا نراه واحداً ، و نرى الأبعد في هذه الحالة شيئين  
ولو نظرنا إلى الأبعد كذلك كان الأمر بالعكس من ذلك ، فلو كان السبب في الحول

(١) كذا قال كثير من الفضلاء ، و فيه انه لو كان كذلك لسمع الصوت الواحد  
صوتين لكان الصاخين و عدم التادية الى حد - س ر ه .

(٢) هذا و كذا السبب الذي سينقله من أصحاب الشعاع يتم لو ثبت انه  
لا يرى الاحول الذي هو ذو العين الواحدة الشيء الواحد اثنين ولم أحققه - س ر ه .

ما ذكروه من انحراف العصبتين لما تصور أن يرى في حالة واحدة أحد الشبطين واحداً والآخر اثنين ، فليس السبب ما ذكره أصحاب الانطباع . بل السبب <sup>(١)</sup> فيه إنَّ النور الممتد من كلِّ عين على هيئة مخروط رأسه عند العين وقاعدته عند المرئي . ثم إنَّ قوة هذا النور وسلطنته في سهم المخروط ، وسمينه خط الشعاع ؛ وخط الشعاع الممتدان من العينين يلتقيان عند الشيء المبصر يتحدان على نقطة هناك ، وجمع البصر على الشيء يوجب إيقاع سهمي المخروط عليه ، فإذا جمعنا البصر على الشيء الأقرب فقد وقع السهمان عليه ، وفي تلك الحالة يقع على الشيء الأبعد من كلِّ مخروط طرفه الوحشي دون السهم ، ودون طرفه الأتسي ، والمراد بالطرف الأتسي ما يلي المخروط الآخر ، وبالوحشي ما يقابله ، فيرى الأقرب بسبب التقاء السهمين عليه شيئاً واحداً ، والأبعد اثنين إذ يقع السهمان الخارجان من البصر بعد تقاطعهما في الأقرب إلى جنبه ما يخرج من العين اليمنى إلى جنبه الأيسر ، وما يخرج من العين اليسرى إلى جنبه الأيمن . وأما إذا جمعنا البصر على الأبعد فقد وقع السهمان عليه في موضع واحد ، وعلى الأقرب في موضعين ، وعلى جنبه ، لكنَّ السهم الخارج من العين اليمنى يقع على جنبه الأيمن ، والخارج من اليسرى على جنبه الأيسر ، فيرى الأبعد شيئاً واحداً ، والأقرب اثنين ، وهكذا حال الأحوال فإنَّ سهمي مخروط عيني لا يلتقيان على شيء واحد بل يقع كل واحد على ما يليه من القاعدة ، أو يلتقيان من العينين في الهواء قبل الوصول إلى المرئي ، وإنهم أبدأ يرون الأشياء بطرف المخروط لا بوقوع السهم عليها إلا أن يتكلفوا التقائهما على شيء واحد لو أمكن وحينئذ يرونه واحداً كما هو .

واعلم <sup>(٢)</sup> أن أصحاب انطباع الأشباح ، ذكروا أسباباً أخرى للحول :

(١) فرض حسن يوجه به الرؤية البصرية توجيهاً حسناً غير أنه غير متعين لجواز أن يفرض مكان خروج الشعاع من البصر إلى البصر دخول الشعاع من نحو المبصر إلى البصر بعين الوضع التي فرضوه في كلامهم - ط مد .

(٢) هذان الوجهان ضعيفان أما أولاً فلأننا إذا تكلفنا الحول أو كان في مقابلنا خشان قريب وبعيد وجمعنا النظر على أحدهما على ما مرَّ لزم أن يكون الروح المصبوب متحركاً وساكناً في حالة واحدة على جمع النظر المذكور ، ❖

منها حركة الروح الباصرة يُمنة و يُسرة فيرسم الشبح في بعض الأجزاء قبل تقاطع المخروطين فيرى شبحين ، و هو مثل الشبح المرسم في الماء الساكن مرة ، و في الماء المتعرج مراراً كثيرة .

و منها حركة الروح الذي وراء تقاطع العصبين إلى قدام و خلف حتى يكون لها حركتان متضادتان واحدة إلى حس المشترك ، و أخرى إلى ملتقى العصبين ، فيتأدى إليهما صورة المحسوس قبل أن ينمحي ما تأدى إلى الحس المشترك أو الملتقى فحينئذ يحصل في كل واحد منهما صورة أخرى مرئية ، والفرق بين هذا السبب و الذي قبله أن هذه الحركة المضطربة إلى قدام و خلف وكانت تلك يمنة و يسرة .

## فصل (١٠)

### في انه لا بد في الابصار من توسط الجسم الشفاف

و اعلم أن الحجة على ذلك أن تأثير القوى المتعلقة بالأجسام في شيء و تأثيرها عنه لا يكون إلا بمشاركه الوضع ، و منشأ ذلك أن التأثير والتأثر لا يكون إلا بين شيئين بينهما علاقة عليّة و معلولية ، و هذه العلاقة متحققة بالذات بين القوة و ما يتعلّق به من مادة أو موضوع أو بدن ، لأنها إما علة ذاته أو علة تشخصه أو كماله و متحققة بالعرض (١)

و في حالتين على تكلف الحول . و أما ثانياً فإِنَّه يلزم أن يرى أكثر من الاثنين كشبح السراج المرسم في الماء المتعرج - س ر .

(١) المراد بالتحقق بالعرض هو التحقق بالتبع مسامحة و الا بالتحقق بالعرض هو التحقق المجازي ، و لا يدخل ذلك في البراهين . هذا و مع ذلك فالبيان ليس بياناً برهانياً ، و لوصح البيان كانت نتيجته أنه لا بد في التأثير الجسماني من كونه في الخارج عن الجسم المؤثر و هو مع ذلك ممنوع لظهور تأثير الصور في موادها و أجسامها . و أما كون الجسم المتأثر ذا فصل و ابتعاد من الجسم المؤثر فلم يتبين بعد . و أما قوله : و أما إذا كان الجسمان متجاورين متصلين فكانهما كأنهما جسماً واحداً الخ فمن المعلوم أن المقدمة المشتبهة على التشبيه شعرية لا برهانية ، فالصحيح أن تبني المسألة على التجارب دون البيان العقلي المحض - ط مد .

بينها وبين ماله نسبة وضعية إلى ذلك المتعلق به ، فإنَّ العلاقة الوضعية في الأجسام بمنزلة العلاقة العلية في العقليات ؛ إذ الوضع<sup>(١)</sup> هو بعينه نحو وجود الجسم<sup>(٢)</sup> وتشخصه ،

(١) وذلك لأن المقدار الذي يعد مادة الجسم الطبيعي لقبول القسمة الفكية و يقبل بذاته القسمة الوهمية من اللوازم الغير المتأخرة في الوجود للجسم الطبيعي ، ومن عوارض الماهية له لا من عوارض الوجود كما صرح به مراراً ، فتلك الهيئة العاصلة بالنسبتين للاجزاء العاصلة في قوام وجود الجسم داخلة في نحو وجوده وبها هويته . و اعلم أن الوضع قد يطلق و يراد به كون الشيء مجاوراً أو مجازياً أو نحوها لشيء ، وهذا بالحقيقة نوع من مقولة الاضلة ، و يطلق ويراد به الهيئة العاصلة للجسم بسبب نسبة بعض أجزائه الى بعض في الجهات ، و بسبب نسبتها الى الخارج ، وهذا هو المقولة كالقيام فانه هيئة حاصلة للقيام بكله بسبب الوضع الاضافي والمجاورة المخصوصة للاجزاء ، ونسبتها الى الخارج بحيث لوبقيت نسبة الاجزاء بحالها وذلك النسبة بينها وبين الخارج لم يكن ذلك الوضع . اذا تقرر هذا فنقول : الوضع الذي يقال ان تأثير القوى بشاركته ، و عبر عنه بالعلاقة الوضعية هو المعنى الاضافي كالمجاورة والمعازاة ونحوها ، والذي هو بعينه نحو وجود الجسم وتشخصه لو سلم انما هو معنى المقولة ، اذ لو لم يكن اشارة تشخص الجسم الا بالهيئة المخصوصة لاجزائه لاشك انها ادخل في ذلك ، ولا دخل للاضافة الى الخارج في قوام وجود الشيء و تشخصه ، لان مقوم الشيء ثابت له و لو قطع النظر عن جميع ماعده . والجواب ان المراد بالوضع في قوام تأثير الجسماني بشاركة الوضع هو المقولة المخصوصة لا الاضافة ، فانها امر اعتباري لا مدخلية لها في التأثير ، و ان اردف أحياناً بالاضافة كما يقال تأثير الجسماني بشاركة الوضع و المعازاة فالمراد بها أيضاً تلك الهيئة البسيطة اللازمة للنسبتين ، لا أن لنفس تلك النسبة الى الخارج مدخلية ، وذلك كما اذا قلنا للحس اللا بشرط في ضمن الانسان الحكم الفلاني لا يلزم أن يكون ذلك الحكم له مأخوذاً بشرط لا ، على أنه بتقدير أن يكون المراد به الاضافة المخصوصة يتم التقريب أيضاً ، لان مراده لانه يبان سبب المدخلية بان الابداع لما كان متفرعاً على الوجود و كان وجود الجسم متقوماً بالهيئة اللازمة للنسبة الى الخارج كان ابداعه أيضاً مشروطاً باضافة مخصوصة الى الخارج كالمجاورة و نحوها ، فنقوم ابداع الجسماني بهذا الوضع نشأ من تقوم وجوده بذلك الوضع - س ر ه .

(٢) كأن المراد بكون الوضع نحو وجود الجسم كونه جهة من جهات تعينه ، كما انهم يقولون ان الجسم التعلبي هو تعين الجسم الطبيعي هذا ، وهذا المعنى †

فإذا كان الجسمان بحيث يتجاوران بأن يتصل طرفاهما فكأنهما كانا جسماً واحداً ، فإذا وقع تأثير خارجي على أحدهما فيسري ذلك التأثير إلى الآخر كما تسخن بعض جسم بالنار ، فإنه يتسخن بعضه الآخر أيضاً بذلك التسخين . و كما استضاء سطح بضوء النير يستضيء سطح آخر وضعه إلى الأول كوضعه إلى ذلك النير . وإنما قيدنا التأثير بالخارجي لأن التأثير الباطني الذي لا يكون بحسب الوضع لا يسري فيما يجاور الشيء .

فإذا تقرر هذا<sup>(١)</sup> فنقول : إن الإحساس كالإبصار وغيره هو عبارة عن تآثر القوى الحاسة من المؤثر الجسماني و هو الأمر المحسوس الخارجي ، فلا بد هاهنا من علاقة وضعية بين مادة القوة الحاسة و ذلك الأمر المحسوس ، و تلك العلاقة لا تتحقق بمجرد المحاذاة من غير توسط جسم مادي بينهما ، إذ لا علاقة بين أمرين لا اتصال بينهما وضعاً ، ولا نسبة بينهما طبعاً ، بل العلاقة إما ربط عقلي أو اتصال حسّي ، فلا بد من وجود جسم واصل بينهما ، و ذلك الجسم إن كان جسماً كثيفاً مظلم الأشحن فليس هو في نفسه قابلاً للأثر التوري فكيف يوجب ارتباط المبصر بالبصر ؟ أو ارتباط المنير بالمستنير ؟ فإن الرابط بين الشيتين لا بد و أن يكون من قبلهما . لا أن يكون منافياً لفعالهما ، فإن ذلك لا بد أن يكون بينهما جسم مشف غير حاجز ولا مانع لوقوع أحد الأثرين أعني النور من النير إلى المستنير أو من البصر إلى<sup>(٢)</sup> المبصر ، أو تأدية الشبع من المبصر إلى البصر .

بشخص مزيد اتضاح على القول بكون العرض من مراتب وجود الجوهر كما يظهر من بعض كلماته رحمه الله - ط مد .

(١) لا يقال : هذا يقتضي أن يتحقق الإبصار إذا قرب المرئي من البصر قريباً مفرطاً لكمال الاتصال حينئذ ، فإية حاجة إلى توسط الشفاف ليحصل الاتصال فإنه حاصل بدونه . لانا لقول : كل تأثير لخاص مشروط بوضع لخاص و اتصال مخصوص ، فالوضع الخاص أن لا يكون قريباً مفرطاً ، ولا بعداً مفرطاً ، و الاتصال بخصوص أن يكون بتوسط الشفاف - م ر ه .

(٢) التردد للتطبيق على المذاهب الثلاثة في الإبصار ، فالاول ناظر إلى مناهب أصحاب الشاع ، و الثاني إلى مناهب شيخ الاشراف ، و الثالث إلى مناهب الانطباع م ر ه .

فعلی هذا يظهر فساد قول من قال : المتوسط كلما كان أرق كان أولى فلو كان خلاً صرفاً لكان الإبصار أكمل حتى كان يمكن إبصارنا النملة على السماء ، لا بما ذكره في جوابه بأن هذا باطل فليس إذا أوجب رقة المتوسط زيادة قوة في الإبصار لزم أن يكون عدمه يزيد أيضاً في ذلك ، فإن الرقة ليست طريقاً إلى عدم الجسم ؛ لأن اشتراط الرقة في الجسم المتوسط لو كان لأجل أن لا يمنع نفوذ الشعاع فصح إنه إذا كان رقة الجسم منشأ سهولة النفوذ كان عدم الجسم فيما بين أولى في ذلك ، و كانت الرقة على هذا التقدير طريقاً إلى العدم . بل فساد له لأنه لو لم يكن بين الرائي والمرئي أمر وجودي متوسط موصل رابط لم يكن هناك فعل و انفعال .

فإن قلت : إن الشيخ اعترف بأن هذا النوع من الفعل والانفعال لا يحتاج إلى ملاقات الفاعل والمنفعل ، فلو قدرنا الخلاء بين الحاس والمحسوس فأبي محال يلزم من انطباع صورة المحسوس في الحاس ؟ بل الخلاء محال في نفسه والملاء واجب .

قلنا : قد مر سابقاً إن ملاقاتهما وإن لم يكن واجباً لكن يجب مع ذلك إما الملاقات ، وإما وجود متوسط جسماني بينهما يكون به مجموع المتوسط والمنفعل في حكم جسم واحد بعضه يقبل التأثير لوجود الاستعداد فيه وبعضه لا يقبل لعدم الاستعداد ، فلو فرض أن ليس بين النار والجسم المتسخن جسم متوسط لم يتحقق هناك تسخين و تسخن لعدم الرابطة ؟ وكذا لو لم يكن بين الشمس والأرض جسم متوسط ، لم يقبل الأرض وضاً ولا سخونة ؟ .

## فصل (١١)

### في الحصار الحواس في هذه الخمس

الجمهور من الناس زعموا إمكان وجود حاسة سادسة غير هذه الخمس . والحكماء أنكروا ذلك واحتجوا عليه كما بسره الشيخ في بعض كتبه من أن الطبيعة (١) لا ينتقل

(١) العجة لا يرب في استقامة تأليفها إلا ان في مقداماتها ما هو أصل موضوع ،

و هو ان الانسان أكمل الحيوانات أعني المركبات العنصرية العجة ، ولا بد في تمام العجة من بيان هذه المقدمة ، و توضيح ذلك ان الاغظم من الحكماء السالفين بنوا

من نوع أنقص إلى نوع أتم ما لم يستوف جميع كمالات النوع الأتقص . فهكذا الطبيعة لم ينتقل من درجة الحيوانية إلى درجة فوقها إلا وقد استكملت جميع ما في تلك المرتبة ، فلو كان في الإمكان حس<sup>(١)</sup> آخر لكان حاصلًا للحيوان ، فلما لم يكن حاصلًا في الإنسان الذي هو أكمل من الحيوان بما هو حيوان علمنا أن لاحاسة في الوجود غير هذه .

## فصل (١٢)

### في المحسوسات المشتركة بينها

زعم بعض الناس أن المحسوس بالذات ليس إلا الكيفيات المحسوسة ، وغيرها

في الكلام في ترتيب الخلق على ما تعطيه الفنون الطبيعية السابقة و فن الهيئة وأمثالها ، والذي تعطيه هو أن المركبات العنصرية الحية منحصرة في أنواع الحيوان التي تعيش على بسيط المركز و هو الأرض ، و الأنواع الحيوانية التي أصبناها بالاستقراء ، و حصلنا مالها من آثار الحياة بالحس و التجربة أكلها النوع الانساني المجهز بالتعقل و الفكر مع ما عنده من أنواع الشعورات الحيوانية ، و ينتج من ذلك ان الانسان أكمل ما وجدناه من الأنواع الحيوانية وجوداً لظهور باقي مقدمات البيان واستقامتها ، نعم ما لنا لو وجدنا نوعاً من شعور خاص في شيء من الحيوان أن نحصل شيئاً يسانعه و يسانله في الانسان كما هو كذلك . و أما بناءً على الفرضيات العلمية الحديثة التي ترى جواز كينونية المركب الحيوي في غير هذه الأرض المسكونة لنا فمن المستصعب اثبات أفضلية الانسان من كل حيوان مفروض غيره ، بل لابد من اقامة البرهان على امتناع وجود نوع حيواني أكمل و أشرف وجوداً من الانسان ، و ما أصعبه بالنظر الى الاصول الدائرة المعروفة في الفلسفة - ط مد .

(١) لا يخفى انه غير تام على المشهور من عدم استلزام الامكان الذاتي الامكان الوقوعي ، نعم يتم على ما هو الحق من أن كل ماله امكان ذاتي فهو واقع في عالم العقل ، اذ يكفي هناك مجرد الامكان الذاتي ولا يحتاج الى استعداد مادة ، و العقل لا محالة فعال فيبادونه الا أن يجعل الامكان في كلام الجمهور على الوقوعي فتأمل -



محسوسة بالعرض ، فليس للمحسوس محسوس<sup>(١)</sup> مشترك بالذات . وليس كذلك ؛<sup>(٢)</sup> لأن المراد من المحسوس بالذات ما يحصل منه أثر في القوة الحاسة ، والمحسوس بالعرض ما لم يكن كذلك ؛ فليس هو محسوساً بالحقيقة ، ولكنه مقارن لما هو المحسوس بالحقيقة ، مثل إحساسنا أبا زيد فإن المحسوس بالحقيقة ذلك الشخص لحصول صورة منه في الحس ، وأما كونه أبا فليس بمحسوس ألبتة ، إذ ليس منه في نفسنا رسم و خيال وشبح بوجه من الوجوه ؛ بل العقل يدرك بمقايسته إلى إبنه إضافة الأبوّة . وهذا بخلاف المقدار ، والعدد ، والوضع ، والحركة ، والسكون ، والقرب ، والبعد ، واللماسة ، والمباينة ، فإنها وإن كانت غير محسوسة بانفرادها لكنها محسوسة بشرط الإحساس بشيء آخر كاللون والضوء في الإبصار ، والحرارة والرطوبة في اللمس ، وغيرها في غيرهما ، والشئ الذي يتوقف الإحساس به على الإحساس بشيء آخر لا يخرج عن أن يكون في ذاته محسوساً ، بل المحسوس بالذات ما لا واسطة له في العروض ، لاما لا واسطة له في الثبوت ؛ كما حقق ذلك في بيان العوارض الذاتية في علم الميزان .

فالحاصل أن كل ما يقال إنه محسوس فإما أن يكون بحيث يحصل منه عند الحس أثر أو لا يحصل ، فإن لم يحصل فهو المحسوس بالعرض ، وإن حصل فلا يخلو إما أن يتوقف

(١) بل محسوس مشترك بالعرض ادعى هذا المحسوس بالذات منحصر في الكيفيات المحسوسة الغضة ، فلم يكن الكم و الوضع و غيرهما من الامور المحسوسة بالذات المشتركة بل من المحسوسة بالعرض والجواز ، لكن يقول قده ليس كذلك لانه يحصل منها أثر في الحس بل تحضره نفسها له ، والمحسوسية وصف لها بحال نفسها لا بحال متعلقاتها ، فلا معنى لجعلها محسوسة بالعرض مشتركة بل هي محسوسة بالذات بهذا المعنى مشتركة ، وان احتاجت في كونها محسوسة الى الواسطة في الثبوت كحركة اليد ، فانها واسطة في الثبوت لحركة المفتاح لكن لا يحتاج الى الواسطة في العروض مثل حركة السفينة لحركة جالسها - م ر ه .

(٢) الكلام لا يخلو عن تشويش و تسامح ، ومحصله ان لكل حاسة محسوساً لا يشاركها فيه غيرها . و أما المشتركة التي يشترك فيها أزيد من حاسة واحدة كاليد و الشكل و نحوها فانما يدرك بضرب من الفكر - ط مد .

الإحساس به على الإحساس بشيء آخر أو لا يتوقف ، فالأول هو المحسوس الثاني ، والثاني هو المحسوس الأول .

أقول : هذا بحسب جليل النظر ، وأما بحسب النظر الدقيق فالمحسوس بالذات هو الصورة الحاضرة عند النفس ، لا الأمر الخارجي المطابق لها ؟

وإذا عرفت ذلك فنقول : إن البصر يحس بالعظم ، والعدد ، والشكل ، والوضع ، والحركة ، والسكون ، بتوسط اللون .

وقال قوم : إن الحركة غير محسوسة ، وإن السكون غير محسوس .

واحتجوا على الأول بأن الجالس على سفينة جارية لا يحس بحركتها وإن كانت في غاية السرعة .

وعلى الثاني بأن السكون أمر عديم فكيف يحس به ؟ .

واعلم أن معنى كون الحركة والسكون محسوسين أن العقل بإعانة الحس يدركهما ، فإن الحس يدرك الجسم تارة قريباً من شيء وتارة بعيداً ، وهكذا على التدرج فيحكم العقل بأن ذلك الجسم متحرك خارج من القوة إلى الفعل ، وأما معنى خروج الشيء من القوة إلى الفعل فليس من مدركات الحس لأنه أمر نسبي إضافي . وكذا الحس يدرك جسماً واقفاً في مكانه غير زائل ، فالعقل يحكم بانصافه بالاستقرار وعدم الانتقال ، وليس للحس أن يدرك استقرار الجسم أو غير انتقاله وزواله عن المكان الأول ؛ لأن الأول إضافي ، والثاني عديم ، و شيء من الأمور الإضافية والعدمية ليس من مدركات الحس ، ولذلك راكب السفينة لما لم يدرك حسه باختلاف أوضاع السفينة وقربها وبعدها بالنسبة إلى جسم آخر خارج عنه لم يشعر بالحركة فيشبهه أن يكون إدراك الحركة والسكون أمراً ذهنياً بشركة الحس كالبصر .

وأما اللمس فيدرك أيضاً جميع الأمور المعدودة<sup>(١)</sup> بتوسط إدراك الصلابة واللين ،

(١) ومن المشتركات لكل الجهة حتى الذوق إذا وصل إليه طعم من جهة

الخارج أو من جهة العلقوم فيفرق بينهما ، وأما العظم المقداري ففي غير البصر واللمس إدراكه بالعرض مشكك - س - و .

والحرّ ، والبرد ، ونحوها ، وكذا الذوق يدرك الطعم ، وبتوسط الطعم يدرك بالعظم بأن يدرك طعماً كثيراً ، و يدرك بالعدد بأن يجد طعوماً مختلفة ، فأما إدراكه<sup>(١)</sup> للحركة والسكون فضعيف جداً بل لا يكون إلا بالاستعانة باللمس .

و أما الشم فإنه لا يدرك شيئاً من ذلك إلا العدد بإعانة من العقل ، وهو أن يعلم أن الذي انقطعت رائحته غير الذي حصلت ثانياً .

و أما السمع فإنه لا يدرك العظم ولكنه يدل العقل بشركته بأن الأصوات القوية لا يحصل في غالب الأمر إلا من الجسم العظيم . و بالجملة فإدراك البصر لهذه الأشياء المعدودة أقوى ، وإن كان إدراكه أيضاً بإعانة من العقل . وإن سئلت الحق فاعلم أن لاشيء من الإدراك الحسي إلا وقوامه بالإدراك الخيالي ، ولا شيء من التخيل إلا وقوامه بالتعقل ، كما أن الحس لو جرد عن العقل لم يكن موجوداً ، ولا أمكن وجوده منحاذاً عن العقل ، وليس الحواس بالقياس إلى مستعملها كآلات الصنعية بالقياس إلى مستعملها حيث يتصور للقدوم والمنحت وجود ، وإن فرض عدم النجار ، ولا يتصور للسمع والبصر وجود مع قطع النظر عن القوة العقلية في الإنسان ، و عن النفس الحيوانية في غيره من الحيوان . وكذا لا يتصور للنفس وجود إلا بالعقل ، ولا للعقل وجود إلا بالباري جلّ ذكره . وقد انجرّ الكلام إلى هذا المطلب وليس هاهنا محل تحقيقه وكأنه قد مرّت الإشارة إليه سابقاً ، فإذا كان الأمر في الحواس ما ذكرناه فهكذا يجب أن يعلم الحال في المحسوسات ، فكل محسوس فهو معقول بمعنى إنه مدرك للعقل بالحقيقة ، لكن الاصطلاح قد وقع على تسمية هذا الإدراك الجزئي الذي بوساطة الحس بالمحسوس قسيماً للمعقول أعني إدراك المجرّدات الكليّة هذا .

و ربما توهم بعض الناس إنه لا بد للحيوان من حس آخر غير هذه الخمسة لإدراك تلك الأمور المعدودة ، وهذا باطل لما علمت أن تلك الأمور من المحسوسات المشتركة التي يدرك بكل واحد من هذه الخمسة ، فهي غير محتاجة إلى حس سادس ، بل لو كان في الوجود حس آخر كان معطلاً من جهة أن الحواس الخمس بل بعضها وافية بإدراك هذه الأمور ، والتعطيل مستحيل كما علمت في الوجود .

(١) أي الابنية و أما الكيفية فتقوية كما لا يخفى - س ر ه .

## الباب الخامس

من علم النفس في الإدراكات الباطنة وفيه فصول :

### فصل (١)

#### في الحس المشترك و يسمى بنظاميا أى لوح النفس

و هي قوة مودعة في مقدم الدماغ عند الجمهور<sup>(١)</sup> . و عندنا قوة نفسانية استعداد حصولها في مقدم الدماغ بل في الروح المصوب فيه يتأدى إليها صور المحسوسات الظاهرة كلها ، والحواس بالنسبة إليها كالجواسيس الذين يأتون بأخبار النواحي إلى وزير الملك . واحتجوا على إثباتها بحجج ثلاث ؛ إحداهما إنا نحكم بأن هذا الأيض حلوا أو ليس هذا ذلك ، والقاضي على الشيين يجب أن يحضره المقضي<sup>(٢)</sup> عليهما ، وهذا القاضي الحاكم ليس هو العقل فقط بلا توسط حاسة ، إما أولا فلأن إدراكه للمحسوسات لا يكون

(١) ولذا أشكل عليهم المعاد الجسماني ، و وقع بعضهم في القول بالتناسخ . و أما عند المصنف قده فالبطن المقدم من الدماغ مظهره لامحله كما قال : قوة نفسانية أى هي من صنع النفس لا البدن ، و قال : استعداد حصولها أى لا أن نفس حصولها فيه ، كما أن النفس استعداد حصولها في البدن لا أن حصولها فيه . - س ر ه .

(٢) اعترض عليه بان الحاكم لا بدو أن يحضره الطرفان و النسبة وهي أمر معنوي مدرك للوهم فلا يثبت بهذه الحجة الحس المشترك .

والجواب ان النسبة في الصور صورية كما أنها في المعاني معنوية ، ففوقية السماء على الارض وضعية ، وفوقية النفس على القوى معنوية ، و الاولى دركها وظيفة الحس المشترك ، و الثانية دركها وظيفة الوهم ان كانت جزئية - س ر ه .

إلا بآلة جزئية . وإما ثانياً فلأن هذا الحكم قد يقع من الحيوانات التي لا عقل لها ، إذ لولا ذلك لتعذرت عليها الحياة ، ولو لم يكن الشم والشكل دالاً لها على الصورة المطلوبة لم تطلبها أو على الصورة المهروب عنها لم تهرب عنها . فظهر أن للمحوسات الظاهرة اجتماعاً في قوة جزئية إدراكية ، و ليس شيء من الحواس الظاهرة كذلك فلا بد من مدرك باطني جزئي وهو المسمى بالحس المشترك .

و هذه الحججة <sup>(١)</sup> لا يغلو عن ضعف إذالعقل في الإنسان والوهم في الحيوان جامع لجميع القوى المدركة وغيرها ، وهو الحاكم على مدركاتها والمستعمل للجميع ، فيكفي للحكم بأن هذا الأبيض هذا الحلو إذا أبصر بياض السكر ببصره ، و أدراك حلاوته بنوقه .

وأيضاً إذا عقلنا الإنسان <sup>(٢)</sup> الكلبي ثم شاهدنا شخصاً معيناً منه حكماً بأن هذا

(١) أقول بل هي قوية مثبتة .

بيانها انه كما أن الهولي والصورة اللتين هما نوعان من الجوهر ليساً جسماً بل اللتان تأدى تركيبهما الى الوحدة وصارتا نوعاً واحداً آخر منه وهو الجسم ، كذلك البياض الذي في البصر، والحلاوة التي في النوق ليسا مناط الحكم بان هذا السكر هذا الحلو، وكذا نفس تركيبهما الحقيقي فانه عمل المتصرفه التي شأنها الفعل لا الدرك ، فان عملها كانضمام شيء الى شيء بفعل الطبيعة كأن نضم شيئاً الى شيء بخشبة حيث لا شعور للخشبة بالانضمام الذي هو عملها بل الحكم ادراك التركيب والانضمام الحقيقي فانه تصديق ، والتصديق قسم من العلم ، ولذا يقال : انه ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة ، فهذا الحكم الجزئي أعني ادراك هذه الهيئة التركيبية من الجس المشترك وليس من العقل لانه لا يدرك الجزمي ولا يحكم حكماً جزئياً في مقامه العالي ، وان قلنا يدركه للجزميات كما هو الحق فانما هو في مقامه النازل أعني مقام الحواس و العقل النازل الحاكم حكماً جزئياً هو الحس المشترك ، ولو أدرك الجزميات المحسوسة في مقامه العالي فأية حاجة الى اثبات الحواس - س ر ه .

(٢) أقول : هذا ليس تركيباً حقيقياً واتحاداً واقياً بل هي وحدة حقيقية فلا يحتاج

الى قوة عليحدة بل المعنى بالحكم والاتحاد هنا أن زيدا مثلاً رقيقة الانسان ، والانسان حقيقته ، فزيد مادي محدود ، والطبيعة المرسله الانسانية مجردة فكيف يكون هو هي ، كما اذا كانا جزئيين أو كليين الامن باب سنخية الرقيقة مع الحقيقة ، فكما لا يحصل من مادي و مجرد نوع واحد طبيعي كما مر كذلك لا حاجة هنا الى قوة واحدة حقيقية بل يكفي القلب

الشخص إنسان مع أن الإنسان كلي معقول والشخص جزئي محسوس ، فلو كان الحاكم على الشيتين لا بد وأن يدركهما بالذات ؛ فلزم أن يكون هاهنا قوة مدركة غير العقل وغير الحس تدرك للمعقول والمحسوس جميعاً ، لأن إدراك العقل مقصور على الكليات ، وإدراك الحس مقصور على الجزئيات ، فلو وجب للحاكم على الجزئي بالكلي أن يدرك الطرفين جميعاً بلا واسطة قوة أخرى يكون آلة له فيلزم إما استحالة هذا الحكم وإما وجود قوى أخرى لا يكون عقلاً ولا حساً واللازم بقسميه باطل ، فكذا الملزوم .

قال بهمنيار :<sup>(١)</sup> و عندي إنه ليس يجب أن يكون الحاكم بأن هذا اللون هو هذا الطعم مدركاً للصور المحسوسة ، كما إنه إذا أثار الإبصار الشهوة لم يجب أن يكون القوة الشهوانية درآكة بل يصح أن يكون النفس مدركة للطعم بالذوق واللون بالبصر ، ثم يحكم قوة أخرى بأن هذا الطعم لشيء هذا لونه انتهى .

أقول : لا غبار على كلامه هذا ، ولا يرد عليه ما أورده صاحب المباحث بقوله : وهذا جهل مفرط ، و لعله نسي ما حفظه في أول المنطق من أن كل تصديق لا بد فيه من تصورين فمن لم يكن متصوِّراً للعالم والحادث كيف يمكنه الحكم بثبوت أحدهما للآخر انتهى وذلك لأن المراد من قوة أخرى في قوله ثم يحكم قوة أخرى قوة إدراكية كالعقل<sup>(٢)</sup> في الإنسان ، و الوهم في سائر الحيوانات فمعناه إنه يحكم العقل أو الوهم بعد تنبيهه بوسيلة الذوق على الطعم ، و بوسيلة الإبصار على اللون ، بأن هذا الطعم  
 ✽ المعنوي ، لهذا و من ثم يسمى الجوهر المدرك للكليات والجزئيات في اصطلاحات العرفاء بالقلب - س ر ه .

(١) يعني أن العقل مع كونه غير مدرك للجزئيات يحكم فيما بينها ، فصح أن الحاكم ليس يجب أن يدرك الطرفين . ويرد عليه ما أورده المصنف قده ، مع أن الحاكم أن ليس يدرك الصور الجزئية فكيف يحكم كما قال الامام : و أن يدرك بالقوى والالات بأن يكون الصور فيها ، ولكن لا علم لذى الالة بها ، فكيف يحكم أيضاً وان انعكس من القوى والالات الى صفحة ذاته فحيث يجوز انطباع الصور المحسوسة فيهامع تجردها وتنزهها فاية حاجة الى القوى - س ر ه .

(٢) فقول بهمنيار قوة أخرى بالنسبة الى الذوق و البصر لا بالنسبة الى النفس .  
 والاولى أن يقال : بقوة أخرى - س و ه .

لما له هذا اللون ، فمن أين لزم<sup>(١)</sup> هاهنا حصول التصديق من غير تصور الطرفين . وقول الحكماء : إن العقل لا يدرك الجزئيات ، و الوهم لا يدرك المحسوسات الظاهرة معناه أن العقل لا يدرك الجزئيات بذاته من غير استعانة بألة إدراكية كالحس<sup>٢</sup> والوهم ، وكذا الوهم لا يدرك بذاته المحسوسات من غير توسط الحواس و إلا فلا مدرك بالحقيقة للكليات والجزئيات في الإنسان إلا القوة العاقلة ، وفي الحيوانات لا مدرك للموهومات والمحسوسات إلا الوهم ، فهذا الاعتراض إنما نشأ عن قصور التأمل ، وسوء الفهم ، و قلة الممارسة لكلماتهم . الثانية إنا نرى قطر النازل خطأ مستقيماً والذبيالة المتحركة بالاستدارة على العجلة دائرة ، و النطقة في الخارج لميس خطأ ولادائرة ، فإذن تلك الأشباح في الحس وليس محلها هو القوة الباصرة .

أما على مذهب أصحاب الشعاع و من يكون المبصر عنده هو الأمر الخارجي فهو يس .

و أما على مذهب من يرى أن الإبصار بحصول شبح المرئي فلأن حضور المادة شرط في الإبصار و في كل إحساس ، فالبصر لا يدرك المبصر إلا حيث يكون ، فبقي إن ذلك الأشباح و التمثيل في قوة أخرى ، وليست هي النفس فهي قوة أخرى جزئية . و اعترض عليه صاحب المباحث بأنكم استدللتم بهذا على أن الرؤية بالانطباع في البصر ، والآن جعلتموه دليلاً على إثبات الانطباع في الحس المشترك . وقد سبق الإيراد عليه بهذا ، و الذي نقوله الآن : إنه لم لا يجوز أن يكون محل الانطباع هو الروح الباصرة و القوة الباصرة ؟ فينطبع في الروح الباصرة حين ما كان في حيز ، ثم قبل انمحاء هذه الصورة ينطبع فيها صورة الجسم عندما يكون في حيز آخر ، فإذا اجتمعت صورتان في البصر شعرت القوة الباصرة بها فلا جرم أحست القوة الباصرة بالنقطة على مثال الخط .

(١) هذا وان لم يلزم لان تصور الطرفين أهم من أن يكون بلا واسطة أو بواسطة ، لكن ادراك الحكم الجزئي لم يتحقق مطلقاً لولا الحس المشترك . و عنى أن مراد بهمنيار بقوة أخرى الحس المشترك ، و بنفى الادراك هو الادراك بلا واسطة - س ر .

وأيضاً الشيخ الرئيس قد سلم أن البصر يدرك الحركة ، ويستحيل إدراك الحركة إلا على الوجه المذكور .

أقول : الحجة على أن الإبصار لا بدّ فيه من تمثّل شبح المرئي وصورته عند النفس قد مضت من غير الاستعانة بما ذكره ، و أما تجويز كون بقاء الارتسامات في البصر حتى يدرك النقطة خطأ فليس بجائر ؛ لأنّ الحس الظاهر قوة مادية لا يدرك شيئاً إلا بمشاركته الوضع ، و مالا وضع له بالقياس إلى موضوعها فلا يتأثر ولا ينفعل موضوعها منه فلا يقع الإدراك به ، إذ لا شبهة في أن القطرة عند حصولها في كلّ موضع يبطل كونها في الموضع السابق عليه ، والمنعدم لا وضع<sup>(١)</sup> له ، ومالا وضع له لا يؤثر في قوة جسمانية ، فلو كان البصر إدراك صورة النقطة على وضع خاص بعد امتحانها عن ذلك الوضع لزم وجود الشيء بلا سببه . و لزم أن يكون الحس الظاهر مدركاً للمغيبات ، وإدراك المغيبات مقصور على الحس الباطن لكونها غير منطبعة في المادة عندنا . و كما أن البدهة شاهدة على أن الحواس الظاهرة لا تدرك الأمور الماضية و الأمور المستقبلية ، فالبصر لا يدرك لوناً موجوداً في الأمس ، و الشم لا يدرك رائحة موجودة في الغد ، فكذلك<sup>(٢)</sup> الحكم هاهنا . و أما إن الشيخ سلم أن البصر تدرك الحركة فقد مرّ بيانه من أن ذلك بانضمام العقل بضرب من القياس ، لأنّ البصر يدرك بإدراك واحد دفعي أجزاء الحركة ؟ فلو ارتسمت أجزاء الحركة دفعة كما في القطرة النازلة و الشعلة الجوّالة فذلك في الحس المشترك لافي الحس الظاهر .

الحجة الثالثة و هي أقوى<sup>(٣)</sup> الحجج إن الإنسان يدرك صوراً لا وجود لها في

(١) وما هو الموجود واحد من الاكوان الى بدل والفرد المنتشر من الايون - س ر ه  
(٢) أي لافرق بين الماضي والاتي بقرون وأحقاب وبينها شوائب وتوالث ، فلو كان هذان مدركين للبصر كان ذلك أيضاً مدركين له والجميع مشتركة في المغيبة ايضاً - س ر ه .

(٣) بل هي أخف مؤنة عما ذكره فده بأن يقال : لولم يكن الحس المشترك موجوداً لم يتحقق التخيل أصلاً وان كان من غير هؤلاء المذكورين لان شأن التخيل ليس الا حفظ المحسوسات الخمس واستمساكها ، و أما ادراكها في التخيل فبالحس المشترك لان كلا من القوى التي فينا لها مقام معلوم ، وليس لها الا شأن واحد كالقوى و الطبايع ✽



الخارج مثل ما يعرض للمبرسمين ، و كما يعرض للنائم في رؤياه فإنه يشاهد صوراً عظيمة محسوسة ، و أصواتاً مسموعة متميزة عن غيرها ، و كذلك الذي يشاهدها أصحاب النفوس الشريفة كالأولياء والأولياء عليهم السلام حين سلامة حواسهم ، من الصور البهية ، و الأصوات الحسية لا يرتابون فيها ويميزون بينها و بين غيرها ، و كذلك ضعفاء العقول قد يرون عند الدهشة و الخوف في الحروب و الزلازل وغيرها لا تزعاج نفوسهم عن عالم الظاهر صوراً مناسبة لأحوالهم ، فإنما لتلك الصور وجود ، فإن العدم المحض يمتنع أن يتميز عن غيره ، و ليس وجودها في الخارج و إلا لراها كل من كان سليم الحس ، فإنما تلك الأمور وجودها لمدرِك آخر غير القوة العقلية ، فإن العقل يمتنع أن يدرك الأجسام والأبعاد و الأشكال المقدارية ، و غير الحس الظاهر لأن هذه الصور في الأغلب يدرك عند ركود الحواس و تعطلها ، و كذا يدرك في المنام ، و قد يدرك في اليقظة المبصر عند غموض العينين ، فبقي أن يكون المدرك لها قوة باطنة غير العقل . و ليس الخيال مدركاً لها لأن الخيال حافظ و إلا لكان كل ما كان مخزوناً فيه متمثلاً مشاهداً و ليس كذلك ؟ فبقي أن يكون المدرك لها قوة أخرى و هي الحس المشترك ، و موضع تعلُّقها مقدم الدماغ عند التجويف الأول ، و يظهر إدراكاته هو الروح المصبوب هناك ، و هذا الروح كالمراة التي تظهر بسببها لخلوها عن الألوان مع قابليتها صور الألوان من غير أن ينطبع فيها صورة ، فهكذا تلك الروح لبساطتها و صفائها و اعتدالها يصير سبباً لظهور الأشباح الغيبية على النفس من مثل<sup>(١)</sup> المحسوسات ، فيدركها النفس بهذه القوة التي هي آلة لإدراك المحسوسات الغائبة من الحواس و هو المطلوب .

و استدلال من نفى هذه القوة بوجهين :

الأول إن النائم قد يرى في نومه جبلاً من الياقوت ، و بحراً من النار ، و هذه الصور العظيمة يستحيل انطباعها في جرم الدماغ لاستحالة انطباع العظيم في الصغير ، فإن محل هذه الصورة ليس قوة جسمانية بل جوهر النفس ؛ فبطل القول بهذه القوة .

٥ التي في العالم ، فالادراك الخيالي في أي حيوان ناطق أو صامت بالحس المشترك وحفظ الصور ، وان كان حفظ هذا الإدراك الذي في الخيال بالخيال - س ر .

(١) مثل بضمين - س ر .

الثاني إنا كما علمنا بيداهة العقل إنا لانذوق الطعوم ولا نشم الروائح بالأيدى و الأرجل ، كذلك علمنا بالضرورة إنا لانذوق ولا نلمس بالدماغ .  
 أقول : أما الأول فلا يرد علينا لأننا لا نقول بانطباع الصور المدركة و حلولها في جرم من الأجرام ؟ بل هي قائمة بالنفس قياماً غير الحلول و الانطباع ، و كذا الثاني فإن الدماغ ليس محل الانطباع ؟ ولا أيضاً إليه حاجة في إدراك النفس للمصور بعد حصولها من طريق الحواس ؟ ولا في إدراك المنغيبات بعد حصول الاستعداد لها ؟ إنما الحاجة إليه في كونه محل القوة و الإمكان لحدوث الصورة بسبب الرجحان ، و حامل استعداد النفس للاتصال بمبدء التصوير والتمثيل ، أما كون تلك الصور العظيمة منطبعة في جزم من الدماغ فنحن ننكره غاية الإنكار ، إذ قد أقمنا البرهان على كون الصور الخيالية غير موجودة في هذا العالم ، إذ ليست من ذات الأوضاع ؟ و مع ذلك لا بد من إثبات قوة أخرى غير النفس لمغايرة مدرك الجزئيات لمدرک الكلّيات ، لأن الجزئي بما هو جزئي تباين في الوجود للكلّي بما هو كلّي أي عقلي ، والمدرك أبداً من نوع المدرك بل عينه كما علمت ، فمدرك الجزئي غير مدرك الكلّي .

## فصل (٢)

### في الخيال

قوة الخيال و يقال لها المصورة<sup>(١)</sup> هي قوة يحفظ بها الصورة الموجودة في الباطن .

و استدلوا على مغايرتها للحس المشترك بوجوه ثلاثة :

الأول إن الحس المشترك له قوة قبول الصور ، والخيال له قوة حفظها ، وقوة القبول

غير قوة الحفظ بوجهين :

(١) باشتراك الاسم بينها و بين مصورة النبات ، و لعلك تقول : ينبغي اطلاق المصورة على الحس المشترك لانه مصور للخيال حيث انه مدرك لا الخيال . قلنا : لما كان الحس المشترك كمرآة ذات و جهين و جه الى الخارج ووجه الى الداخل كان الخيال مصوراً لوجهه الداخلي و يحتمل فتح الواو - س ر ه .

أحدهما إن القبول قد يوجد من غير حفظ كما في الماء إذ فيه قوة قبول الأشكال دون حفظها ، فلو كان <sup>(١)</sup> أحد هما عين الثاني لم يجز الانفكاك .  
و ثانيهما إن القبول <sup>(٢)</sup> منشأه الإمكان والاستعداد ، والحفظ منشأه الوجوب والفعالية ، فهما حيثيتان متخالفتان مكثرتان لذات الموضوع .  
والاعتراض <sup>(٣)</sup> عليه بأن هذا مبني على قاعدة أن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد . نشأ من قلة التدبير ، وقصور البضاعة في الحكمة كما مر ذكره .  
الثاني إن الحس المشترك حاكم على المحسوسات مذعن لها ، والخيال غير حاكم بل حافظ فقط ، و الشيء الواحد لا يكون حاكماً و غير حاكم .  
و اعترض <sup>(٤)</sup> بأنه لم لا يجوز أن يكون القوة الواحدة تارة تكون حاكمة و تارة تكون حافظة ؟ .

الثالث <sup>(٥)</sup> إن صور المحسوسات قد تكون مشاهدة و قد تكون متخيلة ، والمشاهدة

(١) المقصود اثبات المغايرة على سبيل الكلية أي لو كان أحد هما عين الآخر لما وقع ذلك في مورد أصلاً ، فإذا وقع علمنا المغايرة . وليس المقصود التشييل كما يشعر به قوله : كما في الماء ، فلا يرد اعتراض الامام . ثم ان هذا اثبات للتعدد من جهة الانفكاك ، كما أن الدليل الثاني وكذا الثاني من الاول والثالث اثبات له من جهة تقابل الفعلين ، و هاتان كانتا مناط تمدد القوى كما مر في محله - س ر ه .  
(٢) اعترض الامام عليه بأن الخيال أيضاً قابل للصورة أولاً ثم يحفظها . والجواب ان القبول في الخيال معناه الموضوعية و الانشاء - س ر ه .  
(٣) هذا الاعتراض يناسب أصل المدعى لا الدليل ، و قد مر في بيان تعدد القوى و بناء الدليل على امتناع اجتماع المتقابلين - س ر ه .  
(٤) أقول : هذا الاعتراض مدفوع بان الحفظ قد يوجد بدون الحكم والاذعان ، كما أن العقل الفعال حافظ للكواذب غير مذعن لها ، فهذا مثل القبول والحفظ فكيف تم هذا دون ذلك ؟ - س ر ه .

(٥) أرى ان هذه الحجة مدخولة فان المراد بالتخييل ان كان هو حفظ الصورة عادت الى العجة الاولى و ان كان هو التصرف في الصور او ادراكها كانت حجة لاثبات المتخيلة او الواهمة دون الخيال ، و الاولى ان يحتج على الخيال بالتذكر فاناربا احسنا صورة و نتذكر انها الصورة التي كنا احسناها قبل ذلك بزمان ولا يتأتى الحكم بالينية الامع انحفاظ الصورة في محل ثابت و هو الخيال تأمل فيه - ط مد .

غير التخيل ، فالحس المشترك يشاهد تلك الصور ، والخيال يتخيلها فهما قوتان متغايرتان .  
و اعترض صاحب المباحث المشرفية بأن الصور المعقولة قد لا يكون النفس  
مشاهدة لها ناظرة إياها بل زاهلة . فتلك الصور في هذا الوقت في أي خزانة تكون ؟ .  
فإن قلت : إنه إذا أقبلت النفس إلى المبدء الفياض فاضت عليه تلك الصورة ،  
و إذا أعرضت انمحت و بطلت ، لكن النفس متى أحكمت ملكة الاتصال بالعقل فيكون  
متى تأهبت لإدراك تلك الصور فاضت عليها منه .  
قلنا : فلم لا يجوز أن يكون كذلك في الصور الخيالية حتى أن الحس المشترك متى  
تأهبت لاستحضار تلك الصور فاضت<sup>(١)</sup> عليه من المبدء الفعّال ؟ .

أقول : القوة التي قد حصلت لها ملكة التوجه أو الاتصال بجوهر فعّال يفيض عليها  
الصور من غير تجشّم اكتساب جديد بفكر أو إحساس ، غير القوة التي لم تحصل لها بعد هذه  
الملكة بل تحتاج في إدراكه إلى كسب كالأحساس كما في الحس المشترك ، أو الفكر  
كما في النفس ، فإن النفس بما هي نفس ليس لها أن تدرك المطالب النظرية متى شئت  
من غير طلب و كسب إلا بواسطة ملكة عقلية يحصل لها بعد تعدد الإدراكات ، و تعاقب  
الأفكار ، و ترادف الأنظار ، و قوة تلك الملكة نور عقلي راسخ الوجود فاض عليها من  
المبدء و هو عندنا جوهر<sup>(٢)</sup> فوق النفس و دون العقل الفعّال . فهكذا نقول في هذا المقام  
إن إدراك المحسوسات أولاً غير محتاج إلى ملكة بل إلى شيء كاسب من حس أو شيء  
آخر . و أما حفظها فيحتاج<sup>(٣)</sup> إلى زيادة ملكة ، و شدة في القوة المدركة حيث يمكنها  
استحضار ما وقع الذهول عنه من الصور المحسوسة بعد غيبة أسبابها عن الحس ، و قد سبق

(١) المراد به عالم المثال أو النفس المنطبعة الفلكية أو الصور و الناقور الوارد

في الشرع ، و ليس المراد به الواجب تعالى أو العقل الفعّال ، لان المجرّد لا يكون محل  
الإشباح و الصور الجزئية الخيالية و هو ظاهر - س ر ه .

(٢) و هو العقل بالفعل - س ر ه .

(٣) و هي أثر الخيال فان عينتم بالمبدء الفعّال تلك الملكة فلا نزاع في المعنى ،  
و ان عينتم به أمراً خارجياً فليس كذلك لان الوجودان حاكم بأن تلك الملكة ليست  
خارجة عنا . والحاصل ان الإدراك الذي هو حال غير الإدراك الذي هو ملكة و الاول يتم بالحس  
المشترك ، والثاني بالخيال - س ر ه .

أنّ القوة استرجعة لا توجد في الماديات . على أنّ إثبات المغايرة بين الحس المشترك والخيال ليس عندنا من المهمات التي يختل باهما لها شيء من الأصول الحكيمية ، فلو كانا قوة واحدة لها جهتا نقص وكمال أم يكن به بأس ، والعمدة إثبات أنها قوة جوهرية باطنية غير العقل ، وغير الحس الظاهر ، ولها عالم آخر غير عالم العقل ، وعالم الطبيعة والحركة ، وهذه القوة قد أقمنا البرهان على تجردها من البدن وأجزائه ، وبها يتحقق أحوال القبر و ثوابه وعذابه ، وأحوال البرزخ وبعث الأجساد ، وموضع تصرفها كلّ البدن ، وسلطانها في آخر التجويف الأول ، وآلتها الروح الغريزي الذي هناك .

### فصل (٣)

#### في المتخيلة والواهمة والذاكرة

أما المتخيلة فتسمى مفكرة أيضاً باعتبار استعمال الناطقة إياها في ترتيب الفكر ومقدماته . فقد احتجوا على مغايرتها لسائر القوى المدركة بأنّ الفعل والعمل غير الإدراك والنظر ؛ فإنّ لنا أن نركب الصور المحسوسة بعضها ببعض ؛ ونفصاها بعضها عن بعض لا على النحو الذي شاهدناه من الخارج ، كحيوان رأسه كرأس إنسان ، وسائر بدنه كبदन فرس ، وله جناحان . وهذا التصرف غير ثابت لسائر القوى فهو إذن لقوة أخرى .

واعترض بأنه إن كان لهذه القوة إدراك كان الشيء الواحد مدركاً ومتصرفاً ، وإن لم يكن لها إدراك مع أنها متصرف بالتفصيل والتركيب ، بطل قولهم القاضي على الشيتين لا بد وأن يحضره المقتضي عليها .

و أيضاً استخدام الوهم إياها تصرف فيها ، فإذن الوهم مدرك متصرف معاً .

وأجاب المحقق الطوسي عن الأول إنّ هذه القوة ليست مدركة ؛ وتصرفها في شيئين (١)

(١) قد مر منا أن شأن المتصرفة العمل كالانظام والتركيب الصادرين عمالا شعور له فلذلك يقتضى الحضور لا الإدراك ، فجواب المحقق قده في الحقيقة منع دخول هذا في قولهم القاضي على الشيتين الخ لان هذا تصرف و عمل فأين هو من الحكم الذي هو ادراك أن النسبة واقعة - س ر ه .

يقضي حضورهما لإدراكهما ، إذ لا يجب أن يكون كل متصرف فيه مدركاً .  
وعن الثاني إن الشيء الواحد يمكن أن يكون مدركاً و متصرفاً من وجهين  
مختلفين ، أحدهما بحسب ذاته ، و الآخر <sup>(١)</sup> بحسب آتته ، أو كلاهما بحسب آتتين .  
و موضع تصرف هذه القوة هو الجزء الأول من التجويف الأوسط ، و هي قوة للوهم ،  
و بتوسطه للمقل .

و أما القوة الوهمية فقد احتجوا على مغايرتها بأن قالوا : إنا نحكم على المحسوسات  
بأمر لا يحس بها ولا صورة لها في المواد ، و هي إما أمور ليس من شأنها أن يحس  
بها كالعداوة التي يدركها الشاة من الذئب ، و المحبة التي تدركها السخلة من أمها .  
و إما أمور يمكن أن يحس بها كما إذا رأينا <sup>(٢)</sup> شيئاً أصفر حكمنا بأنه عسل و حلوى ؛  
فإن ذلك لا يؤدي إليه الحس في هذا الوقت ، فالقوة التي تدرك هذه الأمور هي  
الوهم ، لكن يدرك القسم الأول أعني المعاني المتعلقة بالجزئيات بذاته ، و التسم الثاني  
أعني الصور الغير الموجودة باستخدام المصورة ، و لا يجوز أن يكون شيئاً من القوى المذكورة  
إذ إدراكها مقصورة على الصور المحسوسة ، و هذا يدرك المعاني ، فهي إذن قوة  
أخرى ، و موضع تصرف <sup>(٣)</sup> الوهم الدماغ كله لكن الأخص به هو التجويف الأوسط .  
و اعلم أن الوهم عندنا و إن كان غير القوى التي ذكرت إلا أنه ليس له ذات

(١) جعل المعارض الاستخدام تصرفاً فإذا كان التصرف بالآلة تنقل الكلام الى  
استخدام تلك الآلة ، فيلزم توسط الآلة بين الآلة و ذى الآلة و يتسلسل مع كونها  
محصورة بين حاصرين ، مع أنه لا قوة أخرى واسطة إن اردت بالآلة مثل القوى ، و بيد  
أن يراد بها مثل الروح البخارى و الاعضاء . فالحق في الجواب أن الإدراك و التصرف  
هنا واحد ، فان تصرف الوهم فيها عين ادراكها ، و هكذا من كل حال بالنسبة الى  
السافل ، فان النفس أيضاً تستخدم القوى و تدركها لكن ادراكها عين استخدامها ، لان  
علمها بالقوى حضورى كما مر ، فكما أن الواجب تعالى علمه قدرته كذلك النفس بالنسبة  
الى القوى - س ر .

(٢) أى مع أنه لم يكن عسلاً في الواقع فمدرك هذا الحكم اللفظ هو الوهم ،  
كما أن الحكم الصحيح بأنه عسل إذا كان عسلاً مدركه الحس المشترك - س ر .  
(٣) لانه رئيس القوى الحيوانية جميعاً ، و لان المتخيلة التي هي آلة الوهم تصرف  
في البطن المقدم و المؤخر - س ر .

مغايرة للعقل ؟ بل هو عبارة عن إضافة الذات العقلية إلى شخص جزئي وتعلقها به وتدبيرها له ، فالقوة العقلية المتعلقة بالخيال هو الوهم ، كما أن مدركاته هي المعاني <sup>(١)</sup> الكلية

(١) هذا لو تم لتم ان الوهم هو العقل المقيد و ليس فليس ، لان المحبة التي هي من مدركات الوهم ليست من الانتراحيات التي لا فرد لها ، ولا من الكليات المنحصرة نوعها في شخص . على أنه لو انحصر ثبت الوهم أيضاً بل من الكليات المنتشرة الافراد ، و أفرادها محبة هذا الانسان ، و هذا الغنم بولده و ذاك الحمار و غيرها ، و هكذا محبة هذا الانسان بولده و بزوجه و بكلشيء يحبه ، و في يوم واحد يرد عليه الف محبة بل تزيد ، فلا شبهة ان هذه البيول و الاشواق و المحبات أو ماشئت فسمها جزئيات معنوية قائمة بالمعنى الذي هو النفس ، لم تكن تم كانت و تزول فيما وجدت ، فهذا المعنى الجزئي لا بد له من مدرك للتضاييف بين المدرك و المدرك ، ولا يصلح لدرك هذه المعاني الجزئية الوجدانية الحواس الظاهرة و الحس المشترك و الخيال ، لان وظيفتها ادراك الصور و حفظها ، و هذه معان . ولا العاقلة لان شأنها درك الكليات، وهذه جزئيات و جزئيتها ليست بمجرد الاضافة ، فلا بد من قوة اخرى غير الحس و الخيال و غير العقل ، و هي مرادهم بالوهم ولا يجد العقل فرقاً بين البياض و بين المحبة في كونها من الانواع المنتشرة الافراد الا أن أفراد البياض من الصور و المحسوسات ، و أفراد المحبة من المعاني الوجدانية . و قدس عليها العداوة و الكراهة و نحوها ، و تنسيم كلامه قدس على شيئين : **مزايا حق كامبوري علوم اسلامی**

أحدهما أن لا يكون للمحبة و العداوة و أمثالها جزئيات حقيقية الانسب كلياتها الى الصور الجزئية ، و ليس كذلك كما قلناه و كما صرح نفسه في مبحث الارادة و الكراهة من الالهييات بقوله الارادة و الكراهة كيفية نفسانية كسائر الكيفيات النفسانية ، و هي من الامور الوجدانية كسائر الامور الوجدانية مثل اللذة و الالم بحيث يسهل معرفة جزئياتها . و قال بعد أسطر : و لاقتران ادراك جزئيات كل منها بادراك جزئيات امور اخرى الخ .

و ثانيهما أن يكون ادراك المعاني الجزئية التي انحصرت في الاضافات الاعتبارية في الحيوانات العجم باتصال خيالها بأرباب أنواعها اذ لا عقل لها حتى يكون وهمها عقلاً مقيداً ، و لو كانت ثمرة هذا الكلام منه عدم تأمل وجود ابليس و الابالسة كما قالوا في آثارها ان الشر مجعول في القضاء و اللوح بالعرض فليقتصر هلى الوهم الغالط و احكامه الغلط ، كحكيمه بأن هذا الاصفر غسل كما مر ، و كدرك الخوف من الميت و لا يتعدى الى الوهم الذي كالكلب المعلم ، و الى الحاكم بالمحبة على الاب المحب و التصديق و نحوها ، و الخوف من العدو المتغلب و لو كان العذر عدم عندهم مدركات الوهم عالماً ☞

المضافة إلى صور الشخصيات الخيالية ، وليس للوهم في الوجود ذات أخرى غير العقل ؟ كما أن الكلي الطبيعي و الماهية من حيث هي لا حقيقة لها غير الوجود الخارجي أو العقلي .

و الحجة على ما ذكرناه ، أن القوة الوهمية إذا أدركت عداوة شخص معين فإما أن تكون مدركة للعداوة لا من حيث أنها في الشخص المعين ، أو لم يدركها إلا من حيث أنها في الشخص المعين ؛ فإن كان الأول فالوهم قد أدرك عداوة كلية ، فالوهم هو العقل . و إن كان الثاني فمن الظاهر المكشوف في العقل أن العداوة (١)

عليحدة مثل مدركات الخيال كان تعبداً على أنه جاز أن يكون ذلك لعدم إياها من الملكوت الأسفل لكونها معان جزئية قائمة بنفوس قائمة بالصور الملكوتية و الملكية ، أو من الملكوت الأعلى لشرافة المعنى ، و ظني أن الداعي له على ذلك : التوغل في التوحيد و حبه إذ الافراد المنتشرة من المعاني حيث كانت المكثرات الصورية فيها من الاشكال و الاوضاع و الاحياز و الجهات و غيرها مفقودة بخلاف الافراد المنتشرة من الطبائع الصورية أمكن له توحيدها لكن الموضوعات و الازمنة و غيرها موجودة . و العجب انه ذكر هذا في مواضع منها مفاتيح الغيب ؟ - س ر ه .

(١) فيه ما لا يخفى فان انكشف هذا المعنى عند العقل لا يوجب أن تدرك قوة من القوى خلافه ، كما أن البصر و اللمس يخطئان في امور كثيرة يحسانها ، و العقل يحكم بخلاف ما أدركه . و أيضاً لانسلم أن العداوة لو كانت قائمة بالشخص و جب أن تكون مدركة . الجسمية و الوحدة و الوجود و غيرها غير محسوسة بواحد من الحواس ألبتة ، و المدرك هو أعراض الجسم لا غير . و ما أقامه من الحجة و ان كانت مزيفة لكن يمكن المناقشة في كون الوهم قوة مستقلة بوجه آخر و هو أن المحسوسات انما تقع محسوسة بالحس المشترك بعد وجودها في الحواس الظاهرة كالبصر و السمع و اللمس مثلا باعيانها ، و علم النفس بها علماً حضورياً من جملة اتعادهما بالقوى البدنية نحواً من الاتعاد و كذلك العلم الاحساسى الحصولى بهذه الامور المسماة بالمعاني كالمحبة و العداوة و نحوهما مسبق بعلم النفس بها حضوراً ، فلم لا يجوز أن يكون المدرك لهذه الكيفيات النفسانية هو الحس المشترك ؟ كما ان المدرك لتلك الكيفيات الخارجية على اختلافها هو هو ، و مجرد تسميتها معاني قبال الصور من جهة جواز قيام الصور كالحرارة و السواد بالخارج من النفس ، و البدن لا يوجب اثبات قوة اخرى مستقلة لا ادراكها فتأمل فيه . ولا يخفى أن الحس المشترك لو كفى في ادراك المعاني كفى الخيال أيضاً في حفظ المعاني و كانت العاقلة مستغنى عنها - ط مد .



ليست<sup>(١)</sup> صفة قائمة بهذا الشخص ، وعلى تقدير قيامها به كانت محسوسة كوجوده و وحدته ، فإن وجود الجسم الشخصي بين جسميته ، و وحدته عين اتصاله ، و كان إدراك عداوته كإدراك وجوده و وحدته ، فكان إدراكه حينئذ بالحس لا بالوهم . و بالجملة<sup>(٢)</sup> كل معنى معقول كلي إذا وجد في الأشخاص الجزئية فوجوده فيها إما باعتبار أن الذهن ينتزع منها ذلك المعنى كالعلية و المعلولية ، و التقدم و التأخر ، و سائر الإضافات كالأبوة و البنوة وغيرها . و إما باعتبار أن لها صورة في تلك الأشخاص كالسواد و الرائحة و الطعم . فإدراك القسم الأول إما بالعقل الصرف ؛ و ذلك إذا كان إدراكها مع قطع النظر عن متعلقاتها . و إما بالوهم إذا أدركت متعلقة بشخص معين أو أشخاص معينة و إدراك القسم الثاني بشيء من الحواس أو بالخيال ، فالعداوة مثلا من قبيل القسم الأول ؛ و إن كانت متعلقة بخصوصية فهي أمر كلي مضاف إلى تلك الخصوصية و ليس لها قيام بالأجسام ، و إدراكها بالوهم لا بالحس ، فالوهم يدرك الكلي المقيد بقيد جزئي .

و أما القوة الحافظة فهي خزانة عندهم للوهم اختزنت فيها صور مدركاته ، كما أن الخيال خزانة للحس المشترك . و قد يسمى أيضاً ذاكرة و مسترجعة لكونها قوية على استعادتها ، و هذه الاستعادة تارة تكون من الصورة إلى المعنى و ذلك إذا أقبل الوهم مستعينا بالمتخيلة ليستعرض الصور الموجودة في الخيال إلى أن عرضت له الصور التي أدرك معها ذلك المعنى ، و حينئذ يلوح ذلك المعنى المحفوظ في الخزانة ، و تارة تكون المصير من المعنى إلى الصورة إما باستعراض المعاني التي في الحافظة إلى أن عرض له المعنى الذي أدرك معه الصورة التي تطلب ، و إن تعذرت من هذه الجهة لانحاء الصورة عن الخيال بالنسيان أو لمانع آخر فيحتاج إلى إحساس جديد ، فحينئذ يورد الحس الظاهر تلك

(١) أقول المحبة و العداوة و أمثالها قائمة بالنفس لا بالجملة و النفس أيضاً معنى

جزئي يدركها الوهم إدراكاً اجمالياً كما يأتي في مبحث تجرد النفس - س ر ه .

(٢) لما ذكر أن مدركات الوهم هي المعاني الكلية المضافة أراد أن يعين أنها

الكليات المنتزعة كالعلية و نحوها لا مثل السواد و شبهه ، لكن المناسب أن يقال :

و إدراك القسم الثاني أيضاً إما بالعقل الصرف و إما بشيء من الحواس كما يقتضيه

المقالة - س ر ه .

الصورة و تصير مستقرة في الخيال ، فيعود بسببه المعنى المستقر في الحافظة .  
و اعترض بأن حفظ المعاني مغاير لإدراكها ، وإدراكها مغاير للتصرف فيها  
و استعراضها ، فالاسترجاع لا يتم إلا بحفظ و إدراك و تصرف ، فالمسترجعة لا تكون قوة  
واحدة ، فيزيد عدد القوى الباطنة على الخمسة المذكورة .

و الجواب إن الإدراك للوهم ، و الحفظ للحافظة ، و التصرف للمتفكرة ، و بهذه  
القوى يتم الاسترجاع من غير حاجة إلى قوة أخرى غير ها ، فوحدة المسترجعة و وحدة  
اعتبارية غير حقيقية ، و كذا الذاكرة مركب من إدراك و حفظ يتم بالوهم و الحافظة .

و اعلم أن هذه القوى و إن كانت متغايرة الوجود ، مختلفه الحدوث ، منفكة بعضها  
عن بعض ، فمن الحيوان<sup>(١)</sup> ما لا يكون له إلا الحس الظاهر ، و منه ماله خيال و لاوهم  
له ، و منه ما لا يحفظ له إلا أنها ترجع عند كمالها إلى ذات واحدة لها شؤون كثيرة .  
و سيجيء بيان أن النفس بذاتها مدركة للصور الجزئية و المعاني الكلية في فصل معقود  
لهذا ، فكن منتظراً متوقفاً لبيانه ، و إن سبق مناسباتها كثيرة يتفطن الذكي اللبيب  
على هذا المطلب من غير كلفة ، لكننا نوضحه زيادة إيضاح لأنها مطلب عال ، و متاع  
ثمنه غال .

مركز تحقيق كالمبيوتر علوم إسلامي

و مما يؤيد ما ذكرناه إن الشيخ قال في الشفا في آخر الفصل الأول من المقالة  
الرابعة من الكلام في النفس : و يشبه أن يكون القوة الوهمية هي بعينها المفكرة  
و المتخيلة و المتذكرة ، و هي بعينها الحاكمة ، فيكون بذاتها حاكمة ، و بحركاتها  
و أفعالها متخيلة و متذكرة ، فتكون متخيلة بما يعمل في الصور و المعاني ، و متذكرة  
بما ينتهي إليه عملها . و أما الحافظة فهي قوة خزائنها إنتهى ، و لاينا في هذا ما ذكره  
قبل هذا الكلام متصلاً به بل يؤيده ، وهو قوله : وهذه القوة المركبة بين الصورة و الصورة ،  
و بين الصورة و المعنى ، و بين المعنى و المعنى ، كأنها القوة الوهمية بالوضع لا من حيث  
تحكم بل من حيث يعمل لتصل إلى الحكم ، و قد جعل مكانها وسط الدماغ ليكون

(١) و للنع بالنسبة الى ما ذكره مجال ، و الاعتبار يعطى خلاف ذلك ، فان الافاعيل

الارادية التي في الجنس الحيواني يصعب تصور صدورها من غير تصديق ، و التصديق لا يتأني

الابوهم أو عقل - ط مد .

لها اتصال بخزائني المعنى والصورة إنتهي ، فإنه دل على أن مبدء الذي ينسب إليه التفكر والتذكر والتخيّل والحفظ هو شيء واحد بالهوية والذات ، كما أن مبدء الجميع في الإنسان هو ذات واحدة يتشعب منه فروع وقوى باعتبار أطواره المختلفة ، ودرجاته المتفاوتة .

و قال أيضاً في فصل القوى النفسانية من كتاب القانون : و هاهنا موضع نظر فلسفي إنه هل الحافظة و المتذكّرة و المسترجعة لمّا غاب عن الحفظ من مخزونات الوهم قوة واحدة أو قوتان ؟ و لكن ليس ذلك مما يلزم الطبيب انتهى .

و إنما لم يحكم هاهنا ، و لم يجزم بأحد الشقين التغاير أو الاتحاد لأن الحكم به إما على سبيل المبدئية فليس ذلك مما يبتني عليه قاعدة طبيّة ؟ ولا على أن يكون مطلوباً هناك إذ ليس هذا من المسائل التي يلزم الطبيب أن يعرفها ، إذ موضع أفعال الوهم والحفظ عنو واحد أو كما لو اختلف عندهم إذا وقعت فيه آفة تسري في غيره أيضاً فما الحاجة لهم إلى معرفتها .

و أيضاً الحكم النظري مفتقر إلى حجة و بيان ، وليس يمكن إثباته بالأدلة الطبيّة ، و إثباته بالبراهين اللّمْية لا يكون إلا في علم آخر فوق الطب . و لكن قال في الشفا بهذه العبارة : و هذه القوة يعني الحافظة بسمي أيضاً متذكّرة فتكون حافظة لصياتها ما فيها ، و متذكّرة لسرعة استعدادها لاستثباتها و التصوير لها مستعينة إياها إذا فقدت ، و ذلك إذا قبل الوهم بقوته المتخيلة فجعل يعرض واحداً واحداً من الصور إلى آخر كلامه . فهذا يدل على أنهما قوة واحدة و قد مر أن الذكر يتمّ بفعلين ؛ والاسترجاع بثلاثة أفاعيل . فوحدة كل من الذكر و الاسترجاع اعتبارية ، و كذا وحدة القوة التي مبدءه ، و فوق هذا كلام آخر موعود بيانه . و بالجملة لا اضطراب في كلامه أصلاً كما ظن بعضهم ، بل هذه القوى مع تعددها عنده مفتقرة بعضها إلى بعض ، و كلّها آلات للوهم ، و نسبة الأفاعيل إليها كنسبة الفعل إلى الآلة ، والفعل بالحقيقة منسوب إلى ذي الآلة لا إلى الآلة ؟ و الوهم أيضاً آلة للعقل فيما له عقل . و أما أن جميع القوى المدركة و المحركة مع تعددها و تخالفها عين حقيقة واحدة شخصية لها وحدة جمعيّة ، تشمل هذه المعاني

وهوياتها ، فشيء لم يذهب إليه الشيخ و أتباعه ، فاستمع لما يتلى عليك من عالم الأسرار بشرط صونها عن الأغيار .

## فصل (٤)

### في بيان أن النفس كل القوى

بمعنى أن المدرك بجميع الإدراكات المنسوبة إلى القوى الإنسية هي النفس الناطقة ، وهي أيضاً المحركة<sup>(١)</sup> لجميع التحريكات الصادرة عن القوى المحركة الحيوانية و النباتية و الطبيعية ، وهذا مطلب شريف ، وعليه براهين كثيرة بعضها من جهة الإدراك ، و بعضها من جهة التحريك ، و التي من جهة الإدراك نذكر منها ثلاثة :

البرهان الأول من ناحية المعلوم إنه يمكننا أن نحكم على شيء بأحكام المحسوسات و الموهومات و المعقولات . فنقول : مثلاً إن الذي له لون كذا له طعم كذا ، و ماله صوت كذا له رائحة كذا ، و الحاكم بين الشيتين لا بد و أن يحضرها ، و المصدق لا بد لمن تصور الطرفين ، فلا بد لنا من قوة واحدة ندرك لكل المحسوسات الظاهرة حتى يمكننا الحكم بأن هذا اللون هو هذا المطعم ، و أن الذي له الصوت الفلاني له الرائحة الفلانية ، و كذا إذا تخيلنا صورة ثم أدر كناه بالبصر نحكم بأن تلك الصورة هي صورة زيد المحسوس مثلاً ، فلا بد من قوة واحدة مدركة للصورة الخيالية و الصورة المحسوسة حتى يمكننا الحكم بأن هذه الصورة الخيالية مطابقة لهذا المحسوس ، فإن القاضي بين الشيتين لا بد و أن يحضره المقضي عليهما . و كذا إذا أدر كنا عداوة زيد و صداقة عمرو فقد اجتمع

(١) لا بمعنى انها المجموع اذ المجموع لا وجود له كما لا وحدة له ، ولا بمعنى اتحاد الاثنين لكونه باطلاً ، ولا بمعنى التجافي عن مقام و التلبس بمقام ، ولا غير ذلك من الاحتمالات الباطلة ، بل بمعنى أنها الاصل المحفوظ في جميع المراتب ، و روح الارواح ، و صورة الصور ، و لا تتجافي عن مقامها العالي اذا اتصف بصفات مقامها السافل ، و لا تنتقل مصحوبة بغواص نشأتها السافلة ، اذا تخلقت بأخلاق مرتبتها الكاملة بل بنحو الاستكمال الذاتي و الحركة الجوهرية ، و لها الكثرة في الوحدة ، و الوحدة في الكثرة ، كما مر فوجودها واحد بالوحدة الحققة الظلية . و أما المفاهيم المنتزعة عن المراتب الطولية و المرضية للنفس فليست متفكة و ليس بقادح - س ر ه .

عندنا صورة المحسوس و صورة الموهوم . ثم لنا أن تتصرف في الصور الخيالية و المعاني الجزئية المدركة بالتركيب و التفصيل و الجمع و التفريق و نحكم بإضافة بعضها إلى بعض إيجاباً أو سلباً ، و الحكم لا يتم إلا بحضور المحكوم عليه و المحكوم به جميعاً ، فإذن المتوالي لهذا التركيب بين المعاني و الصور أو التفصيل قوة واحدة مدركة للمعاني و الصور .

ثم نقول : إذا أحسسنا بزيد أو بعمر و ، و حكمنا بأنه إنسان أو حيوان ؛ و ليس بحجر و لا شجر ، فحكمنا على المحسوس الجزئي بالمعقول الكلي . و إذا أدركنا فرساً شخصياً حكمنا بأنه حيوان و ليس إنسان ، فحكمنا بأن هذا المحسوس هو جزئي ذلك المعنى المعقول ، و ليس جزئي ذلك المعقول الآخر ، فإذن فينا قوة واحدة مدركة للكليات المعقولة ، و للجزئيات المحسوسة ؛ فثبت أن النفس قوة واحدة مدركة لجميع أصناف الإدراكات .

ثم نقول : (١) الحركات الإنسانية اختيارية فيكون محرّكها مختاراً ، و كل مختار فمبدئه حر كنه شعوره بغاية الحركة سواء أكانت حركة عقلية أو حسية شهوية أو غضبية ، و الإنسان يتحرك أقسام الحركات الاختيارية بعضها للحكم بالعقل ، و بعضها بالوهم ، و بعضها لجلب الملائم الحسي ، و بعضها لدفع المنافر الحسي ، فإذن في الإنسان شيء واحد هو المدرك بكل إدراك ، و هو المحرك بكل حركة نفسانية و هذا هو المطلوب .  
فإن قلت : إدراكاته و تحريكاته بواسطة القوة ؛ فبالحقيقة مبادي الإدراكات و التحريكات هي القوى ، و هي أمور متعددة .

قلنا : هو المدرك و المحرك بالحقيقة و القوى بمنزلة الآلات ؛ و قد مر أن نسبة الفعل إلى الآلة مجاز ، و إلى ذي الآلة حقيقة .

(١) هذا أيضاً استدلال من ناحية المعلوم إذ يقال أولاً : هذا المعلوم بأحد الانحاء معلوم المرغوبة فالحاكم لابد أن يحضره كلاهما لكن ثانياً يقال : لو لم يكن العالم عين المحرك الراغب لم يصدر من ذلك العالم الخبير بالمرغوب الرغبة و الميل ولا من ذلك الميل العلم و الخبرة لان المفروض أن أحدهما غير الآخر و التالي باطل فالمقدم مثله - س ر .

فإن قلت : إذا كانت النفس مدركة للمحسوسات بالحقيقة فتكون قوة حساسة ، وإذ كانت مدركة بالحقيقة للصور الخيالية كانت قوة خيالية ، وإذ كانت مدركة للموهومات كانت واهمة ، فتكون ذات واحدة عقلاً وهماً وخيالاً وحساً وطبعاً ومحركاً ، ويكون جوهرها واحداً مجرداً ومادياً .

قلنا : النفس بالحقيقة موصوفة بهذه الأمور ومبادئها إذ لها درجات وجودية على ترتيب الأشرف فالأشرف ، وكانت لها حركة في الاستكمال الجوهري ، وكلما وصلت إلى مرتبة كمالية جوهرية كانت محيطتها أكثر وشمولها على المرتبة السابقة أتم ، فإذن النوع الأخصر الأتم يوجد له النوع الأنقص ، فكما أن نوع الحيوان وطبيعته تمام لنوعية النبات وطبيعته ، والنبات تمام الطبيعة المركب المعدني ، وطبيعة المعدن تمام لطبيعة الجسم ، فكذا طبيعة الإنسان أعني ذاته و نفسه تمام لجميع ما سبق من الأنواع الحيوانية والنباتية والعنصرية ، وتمام الشيء هو ذلك الشيء مع ما يزيد عليه ، فالإنسان بالحقيقة كل هذه الأشياء النوعية ، وصورته صورة الكل منها .

فإن قلت : فعلى ما ذكرت لا حاجة إلى إثبات هذه القوى بل ينسد طريق إثباتها ،

قلنا : هذا بعينه كمسألة التوحيد في الأفعال ، فإن قول الحكماء بترتيب الوجود والصدور لا تدفع قول المحققين منهم إن العوثر في الجميع هو الله تعالى بالحقيقة ، فهكذا هاهنا (١) فإن النفس لكونها مع وحدتها ذات شؤون كثيرة متفاوتة لا بد للحكيم من تعرف شؤونها ، وحفظ مراتبها لئلا يلزم إسناد فعل إلى غير فاعلها من طريق الجهالة ، فإن من نسب حس الإنسان أو شهوته إلى جوهر عقله من غير توسط أمر آخر فقد جهل بالعقل ، وظلم في حقه ، إذ العقل أجل من أن يكون شهوة . وكذا من نسب دفع الفضلات بالبول والبراز إلى القوة العاقلة فقد عظم الإساءة له في باب التحريك ، فإن تحريكه ليست على سبيل المباشرة بل على سبيل التشوق إليه شوقاً وعشاقاً عقلياً حكماً . وكذلك الأمر فيما زعمه الجمهور من أهل الكلام من نسبة الشرور والافاعيل الخسيسة إلى الباري

(١) إذ قد ذكرنا آنفاً أن المفاهيم المنتزعة منها ليست متفقة ، فكل أثر يصدر

جل ذكره من غير توسيط الجهات و القوى العالية و السافلة ، و هذا من سوء الأدب منهم في حق الباري من حيث لا يشعرون ، و معرفة النفس ذاتاً و فعلاً معرفة الرب ذاتاً و فعلاً ، فمن عرف النفس أنها الجوهر العاقل المتوهم المتخيل الحساس المتحرك الشامم الذائق اللامس النامي أمكنه أن يرتقى إلى معرفة أن لا مؤثر في الوجود إلا الله .

البرهان الثاني من ناحية العالم إنك لا تشك في أنك تبصر الأشياء و تسمع الأصوات ، و تدرك المعقولات ، و لا تشك إنك واحد بالعدد ، فإن كان المدرك للمعقولات غير المدرك للمحسوسات فجوهر ذاتك الذي هو أنت عند التحقيق لم تدركهما جميعاً ، إذ لو أدركهما لكان المدرك لهما ذاتاً واحدة و هو المطلوب ، و إلا فكنت أنت ذاتين اثنتين لا ذاتاً واحدة . و كذا الكلام في الشهوة و الغضب فإنك لا تشك إنك المشتهي للنكاح أو شيء آخر ، و إنك المغضب لعدوك .

فإن قلت : القوة الباصرة التي في العين آلة في العين تدرك المبصر ، ثم يؤدي ما أدركته إلي العلاقة التي بيني و بينها فيحصل لي الشعور بالشيء الذي أدركته القوة الباصرة .

قلنا : بعد التأدية إليك هل تدرك أنت الشيء المبصر كما أدركته الآلة أم لا . فإن قلت : نعم فأدراكك غير ، و إدراكك الآلة غير ، فهب أن إدراكك يتوقف على إدراك الآلة إلا أنك إنما تكون مدركاً لآلة إنه حصل لك الإدراك ، لا لآلة إنه حصل لآلة الإدراك . فإن قلت : أنا لا أدرك بعد التأدية فأذن ما أبصرت و ما سمعت و ما وجدت من نفسك ألمك و لذتك و جوعك و عطشك ؟ بل علمت أن العين التي هي آلتك أو القوة الباصرة قد أدركت و أبصرت شيئاً و هذا العلم غير ، و حقيقة الرؤية و الإبصار غير ، فالعلم بأن العين يبصر ، و السمع يسمع ، و الرجل يمشي ، و اليد يبطش ، ليس إبصاراً و لا سماعاً و لا مشياً و لا بطشاً . كما أن العلم بأن غيرنا جائع أو متألم أو ملتذ ليس وجداناً للجوع و الألم و اللذة ؛ لكن العقل يداهة حصولهم يعلمون أنهم يسمعون و يبصرون و يتألمون و يلتذون و يبطشون و يمشون ، فإن جاز إنكار هذا العلم جاز إنكار جميع المحسوسات و المشاهدات ، فعلم أن النفس بها قوة سمعنا و بصرنا و بطشنا و مشينا ، فيها نسمع ، و بها نبصر ، و بها نبطش ،

و بها نمشي فثبت بهذا أن جوهر نفسك الذي أتت به أت سامع و مبصر و متألم و ملتذ و عاقل و فاهم و باطش و ماتس ، و إن احتاج في كل نوع من هذه الأفعال إلى آلة مخصوصة طبيعية و ذلك مما لا نزاع فيه مادمننا في عالم الطبيعة ، و إن انسلخت النفس عن البدن و استقلت في الوجود صدرت هذه الأفاعيل عنها بدون الآلة ، كما شاهدنا أصحاب النفوس الكاملة ، و دل عليه النوم ؛ فإننا نفعل هذه الأفاعيل حالة المنام من غير استعانة بهذه الآلات .

البرهان الثالث من طرف العلم على أن النفس مدركة للجزئيات ، لاشك في أن النفس ذات شخصية و هي متعلقة بالبدن تعلق التدبير و التصرف كما ستعلم ، و معلوم أن النفس المعينة ليست مدبرة للبدن الكلي و إلا لكانت عقلاً مفارقاً بالكلية ، و لم يكن تعلقها بالبدن المعين إلا كتعلقها بسائر الأبدان ، و التالي باطل ، فالمقدم كذلك ، فهي إذن مدبرة لبدن جزئي ، و تدبير الشخص من حيث هو الشخص يستحيل إلا بعد العلم به من حيث هويته الشخصية ، و ذلك لا يكون إلا بحضور صورته الشخصية عند النفس ، و ذلك يستلزم<sup>(١)</sup> كون النفس مدركة للجزئيات ، وهي مدركة للكليات ، ففي الإنسان هوية واحدة ذات أطوار متعددة *مركز تحقيق كالمبيوتر علوم إسلامي* فإن قلت : إن نفسي مدبر بدناً كلياً ثم إنه يتخصص ذلك التدبير لتخصص القابل .

قلت : هذا باطل إما أولاً فكل عاقل يجد من نفسه أنه لا يحاول تدبير بدن كلي بل مقصود تدبير بدنه الخاص .

و إما ثانياً فتخصص هذا التدبير بسبب القابل إنما يكون معقولاً إذا كان بدن الشخص قابلاً لتدبير معين لا تقبله سائر الأبدان ، و ليس الأمر كذلك فإن كل

(١) ان قلت : هذا لا يستدعي زيادة مؤنة إذ ظاهر أنها تدرك المحسوسات . لانا نقول : دركها للجزئيات بالدرك الحسولي ليس مراداً هاهنا لان كون ذلك الدرك للنفس محل الكلام فانه لالات النفس عند كثير منهم . و أماما ذكره قده من العلم الحسوري بالبدن و القوى فلاشك انه للنفس ، و انه بدون الآلة ، و الا يلزم توسط الآلة في ادراك نفسها و لا آلة اخرى أيضاً فثبت أن شيئاً واحداً هو النفس ذو أطوار مختلفة مدرك للجزئي والكلي - س ر ه .



تدبير يقبله سائر الأبدان فيستحيل أن يكون تخصص التدبير لتخصص القابل .  
و إما ثالثاً فتخصص البدن و تعينه إنما يكون بسبب تصرف النفس و تدبيرها ، لأنها  
الجامعة لأجزائه و الحافظة لمزاجه . فلو كان تخصص التدبير بسبب تخصص البدن لزم  
الدور ، فهذه هي الوجوه الكلية في بيان أن النفس كل القوى ، و ليس في ذلك إبطال  
القوى كما سبق .

و هاهنا وجوه أخرى خاصة : أحدها (١) إنا ندعي أن محل (٢) الشهوة و الغضب  
ليس هو البدن ، ولا جسم من الأجسام ، لأن كل جسم منقسم كما ثبت ، فلو كان محل  
الشهوة و النفرة هو الجسم لم يمتنع أن يقوم بأحد طرفيه شهوة ، و بطرفه الآخر نفرة  
حتى يكون الشخص الواحد في الحالة الواحدة لشيء واحد مشتتاً و نافرأ .  
و ثانيها إن القوة الوهمة قوة غير مادية ، و إلا لانقسمت العداوة و الصداقة لانقسام  
محلها ، و كانت من ذوات الأوضاع ، فحينئذ يكون للصداقة ربع و ثلث ، و تكون قابلة  
للإشارة الحسية ، بأن هذه العداوة هناك في الفوق أو في التحت أو في السوق أو في  
البيت ، و ليس كذلك ؟ .

و ثالثها إن الخيال و الحفظ قوة غير جسمانية و عليه براهين قوية سبق ذكر بعضها  
في مباحث العقل و المعقولات ، والذي نذكر منها هاهنا إنا قد برهننا هناك على أن الصور  
التي يشاهدها النائمون و الممرورون أو يتخيلها المتخيلون أمور وجودية يمتنع أن يكون  
محلها جزء البدن ، لما بيناه أن البدن ذواضع ، و تلك الصور ليست من ذوات الأوضاع .

(١) فيه منع لابتنائه على دعوى لادليل عليها لجواز مقارنة هذا المحل الخاص  
ما يمنع ذلك - ط مد .

(٢) هذا مستلزم لتجرد القوة الشهوية و الغضب لالنفس لجواز أن يكون محل  
الشهوة و الغضب هو البدن ولا جسماً آخر ولا النفس كما هو المطلوب بل قوة مجردة  
لها . و هكذا نقول في الوجه الثاني و الثالث ، أقول : بل المطلوب لازم لان القوة اذا  
كانت مادية لم تكن من صقع النفس بخلاف ما اذا كانت مجردة فانها حينئذ من صقعها  
لان مناط السوائية مستهلك في المجرى ، و قد مر أن لها مراتب من الطبع و التجرد  
البرزخي و العقلاني فحيز الشهوة و العداوة وغيرها اذا كان في الانسان مجرداً ولا مجرد  
هنا الا النفس و مامن صقعها ثبت المطلوب - س ر .

و لما ثبت أيضاً في بدهة العقول من امتناع انطباع العظيم في الصغير ، فإذا هي موجودة للنفس قائمة بها ضرباً آخر من القيام .

طريق آخر إن الصور<sup>(١)</sup> الخيالية لو كانت منطبعة في الروح الدماغية كما هو المشهور من القوم ، لكان لا يخلو إما أن يكون لكل صورة موضع معين غير موضع الصورة الأخرى و ذلك محال ، إذ الإنسان الواحد قد يحفظ المجلدات ، و يشاهد أكثر الأقاليم و البلدان و عجائبها ، و يبقى صور تلك الأشياء في حفظه و خياله ، و من المعلوم بالبدهة أن الروح الدماغية لا يفي بذلك ، و إما أن ينطبع جميع تلك الصور في محل واحد ، فيكون الخيال كاللوح الذي يكتب فيه الخطوط بعضها على البعض ، ولا يتميز شيء منها ، ولكن الخيال ليس كذلك إذ يشاهدها متميزاً بعضها عن بعض غير مغشوش ، فعلمنا أن الصور غير منطبعة . على أن من الممتنع أن يتلاقى الأشياء المتحدة في الطبيعة ولا تصير متحدة الوجود ، و إذا اتحدت فمن الممتنع أن يختص البعض بأن يكون محلاً لصورة دون البعض .

وجه آخر إن الروح الخيالي لكونه جسماً لا بد أن يكون له مقدار ، فإذا تخيلنا المقدار فعند ذلك لو حصل فيه المقدار لزم<sup>(٢)</sup> حلول المقدارين في مادة واحدة و هو محال .

الوجه الرابع التمسك بما ذكره الشيخ في كتاب المباحثات على طريق التشكيك ، لمنافاته مع كثير من أصوله ، مثل أن الإدراك للشيء المعايير لا بد فيه من انطباع صورته في المدرك ، فلو كانت النفس مدركة للصور المقدارية فيلزم كونها<sup>(٣)</sup> محلاً للمقدار ، و إن الجوهر<sup>(٤)</sup> الواحد لا يمكن أن يكون مجرداً و مادياً عاقلاً و حساساً و غيرهما

(١) فيه منع إذا الحكم فيه مبني على كون الجسم الدماغية في الصلاحية والاثركسائر الاجسام ، ولادليل على هذا القياس - ط مد .

(٢) و ان كان المقدار المتخيل مجرداً مثالياً ، والخيال والمتخيل واحداً ثبت تجرد الخيال لان المراد بتجرد الخيال تجرد برزخي مثالي - س ر .

(٣) فلو جوز الشيخ ادراك الشيء المعايير بالانشاء لم يلزم ذلك ، على أن تجرد

النفس في مقام الخيال أو تجرد الخيال تجرد برزخي - س ر .

(٤) بناءً على انكاره الحركة الجوهرية و الاتحاد بالعقل الفعال بعد الاتحاد

من القواعد ، ونحن نعتقد برهاناً لكونه مطابقاً لما اعتقدناها من أصول محققة عندنا يخالف تلك الأصول ، مثل كون الوجود متحققاً في الأعيان دون الماهية ، وكونه قابلاً للشدة والضعف ، ومثل تجوز الحركة في الجوهر وتجدد الطبيعة ، وكتحاد العاقل بالمعقول ، وضرورة النفس متحدة بالعقل بعد كونها متحدة بالحس ، إلى غير ذلك من أمور كثيرة وقع الخلاف مناسمها فيها ، والحق أحقُّ بالاتباع . وهذه عبارته في المباحثات بعينها قال : إن المدركات من الصور و التخيالات لو كان المدرك لها جسماً أو جسمانياً فإما أن يكون من شأن ذلك الجسم أن يتفرق بدخول الغذاء عليه أو ليس من شأنه ذلك ، والثاني باطل ، لأن أجسامنا<sup>(١)</sup> في معرض الانحلال والتزايد بالغذاء .

فإن قيل الطبيعة تستحفظ وضع أجسام ما هي الأصول ، ويكون ما ينضم إليها كالدواخل عليها المتصلة بها اتصالاً مستمراً ، ويكون قائدها كالمعدة للتحلل إذا هجمت المحللات فيبقى الأصل ويكون للأصل بها تزايد غير جوهري .

فنقول : هذا باطل لأنه إما أن يتحد الزائد بالأصل المحفوظ أولاً يتحد به ؛ فإن يتحد به فلا يخلو<sup>(٢)</sup> إما أن يحصل في كل واحدة من القطعتين صورة خيالية عليها ، أو ينسبط عليهما صورة واحدة ، والأول يوجب أن يكون المتخيل من كل شيء واحد اثنين . واحد يستند به الأصل ، و واحد يستند به المضاف إلى الأصل .

و أما الثاني فإذا غاب الزائد بقي الباقي ناقصاً فيجب عند التحلل أن لا يبقى المتخيالات تامة بل ناقصة . على أن ذلك من الممتنع . وإما أن اتحد الزائد بالأصل

بالحس ، وأما كون الوجود متحققاً في العين ، وكونه قابلاً للشدة والضعف فلا ينكره الشيخ أيضاً - س ر .

(١) سيبا الروح البخاري الذي لو كان الجسم أو الجسماني مدركاً كان هو أليق بذلك ، لأن ذلك الروح عندهم محل القوى والقوة عرض فيه أو صورة منطبعة سارية فيه ، و إنما قلنا سيبا الروح لأنه ألطف وأسرع تحللاً وأحوج إلى بدل ما يتحلل منه ولذلك اعتنى الأطباء بأمر هذا الروح و إصلاحه بالأغذية والأدوية وازدياده كما وكيفاً بها - س ر .

(٢) هنا شق آخر وهو أن يحصل صورة واحدة في الأصل فقط ، لكن لم يتعرض له لأن المضاف لا بد أن يكون خليفة لما يتحلل ، والخليفة بصفة المستخلف فوجب الانطباق فيه - س ر .

فيكون حكم جميع الأجزاء المقترضة فيه بعد ذلك الاتحاد في التحلل و التبديل واحداً ،  
 فحينئذ يكون الأصل في معرض التحلل ، كما أن الزائد في معرض التحلل . فظهر مما  
 قلناه : إن محلّ التخيّلات والتمتدكرات جسم يتفرّق ويزيد بالاعتداء ، و إذا كان كذلك  
 فمن الممتنع أن يبقى صورة خيالية بعينها ، لأن الموضوع إذا تبدل و تفرّق بعد أن كان  
 متحداً فلا بدّ و أن يتغير كل ما فيه من الصور . ثم إذا زالت الصورة التخيّلة الأولى  
 فأما أن يتجدد بعد زوالها صورة أخرى تشابهها أو لا يتجدد ، و باطل أن يتجدد لأنه  
 إذا حدث موضوع آخر كان حاله عند حدوثه كحال الموضوع الأول عند حدوثه ، و كما  
 أن الموضوع الأول عند حدوثه كان محتاجاً إلى اكتساب هذه الصورة من الحس الظاهر  
 فكذلك هذا الموضوع الذي تجدد ثانياً و جب أن يكون محتاجاً إلى اكتساب هذه  
 الصورة ، و يلزم من ذلك أن لا يبقى شيء من الصور في الحفظ و الذكر ؛ لكن الحس  
 تشهد بأن الأمر ليس كذلك ، فإذن الحفظ و الذكر ليسا جسمانيين بل إنما يوجدان  
 في النفس ، و النفس إنما يكون لها ملكة الاسترجاع للصور المنمحية عنها بأن يتكرر  
 عليها جميع تلك الصور ، فيصير استعداد النفس بقبولها لتلك الصور راجحاً ، و يكون للنفس  
 حياة بها أمكنها أن يسترجع تلك الصورة متى شئت من المبادي<sup>(١)</sup> المفارقة ، و حينئذ  
 يكون الأمر في التمدكرات و التخيّلات على وزان المعقولات ، من جهة<sup>(٢)</sup> أن النفس إذا  
 اكتسبت ملكة الاتصال بالعقل الفعال<sup>(٣)</sup> فإذا انمحت الصور المستحصلة تمكنت من استرجاعها  
 متى شئت من العقل الفعال ، كذا هاهنا إلا أن المشكل<sup>(٤)</sup> إنه كيف ترسم الأشباح الخيالية

- (١) أي المنفصلة و هي النفس المنطبجة الفلكية لان المفارقات لا يمكن أن  
 يرسم فيها الأشباح الجزئية ، و لما كان مراده النفس المنطبجة الفلكية خص الأشكال  
 في قوله : إلا أن الشكل الخ بالنفس و لم يذكر المفارقات - س ر ه .  
 (٢) الظاهر ان العبارة كانت هكذا من جهة انه كما أن النفس اذا اكتسبت  
 ملكة الاتصال بالعقل فاذا انمحت الصور تمكنت من استرجاعها متى شئت من  
 العقل الفعال فكذا هنا . و أما ما رأينا في النسخ فكما ترى - س ر ه .  
 (٣) في نسخة المراهي المستنسخة سنة ١٢١١ العبارة هكذا من جهة النفس اذا اكتسبت  
 ملكة الاتصال بالعقل فاذا انمحت الخ - ف .  
 (٤) لا اشكال على الطريقة الحقّة لان النفس في مقام الخيال لها تجرد برزخي  
 لا مانع فيها عن التشبيح بالأشباح المثالية ، و أيضاً المشكل ارتسام الأشباح الخيالية في  
 النفس لا قيامها بها قيام صدور - س ر ه .

في النفس؛ ثم قال في آخر هذا الفصل: وبهذا وبأمثاله يقع في النفس أن نفوس الحيوان غير الناطق أيضاً جوهر غير مادي، وأنه هو الواحد بعينه المشعور به، وأنه هو الشاعر الباقي، وأن هذه الأشياء آلات متبدلة عليه، فهذا جملة ما يدل على صحة ما ادعينا.

## فصل (٥)

### في دفع ما قيل في أن النفس لا تدرك الجزئيات

وهي وجوه عامة، ووجوه خاصة، أما الوجوه العامة فهي أربعة:

الأول إن العقلاء ببداهة عقولهم يدركون أن إدراك المبصرات حاصل في البصر لافي غيره، والإحساس بالأصوات حاصل في الأذن لافي غيره، وكما أن البداهة حاكمة بأن اللسان غير مبصر، والعين غير ذائقة، كذلك حاكمة بأن اللسان ذائق؛ والعين مبصرة. فلو قلنا: بأن المدرك بهذه الإدراكات لهذه المدركات هو النفس لزم بطلان هذه الاختصاصات المعلومة.

وليس لقائل أن يقول: القوة المدركة وإن<sup>(١)</sup> كانت غير موجودة في هذه الأعضاء لكنها آلات لها، فإذا وقع للنفس التفات إلى العين أبصرت أو إلى الأذن سمعت. لأننا نقول: النفس إذا التفت إلى اللسان فاللسان هل يدرك الطعم؟ أو إلى البشرة فالبشرة عند الضرب هل تتألم أم لا؟ فإن أدرك فقد حصل المطاوب، وإن لم يدرك فيجب أن لا يكون لذلك الإدراك اختصاص باللسان بل يكون اللسان جارياً مجرى اليد في كونه آلة النوق.

والجواب إن أكثر الناس يجدون إدراكاتهم الكلية وتمعناتهم المجردة من جانب قلبهم<sup>(٢)</sup> ودماعهم، فهل يدل على أن محل هذه الإدراكات الكلية هو القلب والماغ؟

(١) الصواب حذف كلمتي و إن كانت، كما لا يخفى - س ر .

(٢) والسر في ذلك أنهم يدركون الكليات في أكسية العبارات، وفي ألبسة صور المحسوسات، والعبارات تتكون بالصوت الحاصل عن قسبة الربة، وبقارعه واصطكاكه بالمخارج الحلقية إلى الشفوية، وصور المحسوسات تحصل في الرأس حتى التماسات باعتبار صورها التخيلية فلهذا توهم أن ادراك الكليات في جانب القلب

و إن كان لا يلزم ذلك فكذلك ما ذكرتموه .

و أيضاً العقلاء ببداهة عقولهم يعلمون أنه ليس المبصر هو العين ، ولا السامع هو الأذن ، ولا المتكلم هو الحنجرة بل الإنسان هو السميع البصير المتكلم ، حتى أن بعضهم اعتقدوا في بادي نظرهم أن الجملة هي الموصوفة بهذه الصفات ، ثم لما<sup>(١)</sup> لاح لهم إن الأحاد لما لم تكن موصوفة بهذه الصفات امتنع أن يكون الجملة كذلك فحينئذ اضطربوا و تشككوا ، والأكياس منهم تنسبوا للنفس ، فظهر أن ليس العلم بكون العين مبصرة علماً بديهياً بل العلم البديهي حاصل أن للعين اعتباراً في حصول الإبصار ، فأما أنها هي مبصرة أو هي آلة للإبصار فذلك غير معلوم بأول الفطرة .

الثاني إنا نرى أن الآفة إذا حلت عضواً من هذه الأعضاء بطلت الأفعال أضعفت أو تشوشت ، وذلك ظاهر في الحواس الخمس الظاهرة . و أما الحواس الباطنة فالتجارب الطبيعية دالة على أن الآفة متى حلت البطن المقدم من الدماغ اختل التخيل ، و إن حلت البطن الأوسط اختل التفكير ، و إن حلت البطن المؤخر اختل الذكر ، ولولا أن هذه القوى جسمانية لما كان الأمر كذلك .

و الدماغ والافعلوم أن الكليات مجردة و من تجردها يثبت تجرد النفس ، و المجرّد كيف يسوغ أن يكون في محل خاص أو جهة خاصة ، و الإنسان إذا أدرك حقيقة كلية فقد أحاط لطيفته المجرّدة بجميع أفرادها و رقائقها الخارجية و النعمية و نشأتها الطولية و العرضية ، و أنى يتيسر هذا اللحم صنوبري أو جرم لزج دماغى أو روح بخارى . س . ر .

(١) أى الأحاد ليست موصوفة بجميع هذه الصفات بل ولا بعضها بنحو الإدركة الحقيقية و ان اتصف البعض بالبعض بنحو المدخلة ، و المراد بالجملة مجموع البنية و الهيكل المحسوس الذى ليس الإنسان عندهم إلا هو و نعم ما قال الجامى قده : فى سلسلة الذهب .

حيوانية مستوى القامة  
بدوپاره سپر بخانه و كوى  
ميرندش گمان كه انسانست

حد انسان بندهب عامه  
پهن ناخن برهنه پوست زموى  
هر كرا بنگرند كا انسانست

والجواب إنه من الجائز أن يكون ذلك لاحتياج القوة الفاعلية لتلك الأفعال إلى تلك الآلات في فاعليتها لتلك الأفعال لا في ذواتها ، الأمرى أن صاحب العيون الضعيفة يحتاجون إلى البلور في الرؤية ، ولم يلزم من ذلك أن يكون تلك الآلة مدركة ، فكذلك في هذه الآلات الطبيعية .

و الثالث إن هذه الإدراكات الجزئية حاصلة لسائر الحيوانات فيجب أن يكون لها نفس ناطقة مجردة و ذلك بعيد .

والجواب إنه أي محال يلزم من ذلك . وأقول : التحقيق إن الحيوانات التامة التي لها قوة الحفظ ذات نفوس مجردة عن عالم الطبيعة لاعن عالم الصورة المقدارية ؛ فليس لها الارتقاء إلى عالم المفارقات العقلية .

و أيضاً فإننا لا نقول بأن إدراك الجزئيات يجب أن يكون بقوة مجردة بل ندعي أن نفوسنا تدرك الجزئيات بذاتها ، ثم لما ثبت إدراكها للكليات ، وثبت أن مدرك الكليات أمر مجرد ، فيحكم بأن قوة واحدة فينا مجردة تدرك الجزئيات و الكليات . وأما في سائر الحيوانات فلم نجد فيها هذه الحجة فلا جرم بقي الأمر فيها مشكوكاً فيه .

و الرابع إنما إذا أدركنا هذه الكرة فلا بد و أن يرسم في المدرك صورة الكرة ، ومن المحال أن يرسم صورة الكرة فيما لا وضع له ولا حيز ولا يكون إليه إشارة .

أقول : <sup>(١)</sup> في الجواب إن هذا الإشكال إنما يرد على مذهب من يكون الإدراك عنده بانطباع صورة المدرك في ذات المدرك ، وليس عندنا كذلك ؛ بل بقيام صورته بالمدرك ، والقيام لا يستلزم الحلول بل المثل فقط .

(١) أقول : لاصعوبة له على من ذهب الانطباعي أيضاً لأنه أن يقول : الوضع والحيز و نحوهما من لوازم وجود صورة الكرة الإدراكية لا ماهياتها حتى يستدعي الوضع والحيز لمحلها ، الأمرى أن القوم مع قولهم بالانطباع في الوجود النهني يقولون في دفع قول من يقول : لو كان الوجود النهني حقاً لكان النار في النهن محرقة ، ولكن النفس عند تصور الاستقامة مثلا مستقيمة ، ان الاحراق من لوازم وجودها الخارجى والاتصاف بالاستقامة إنما هو بوجودها العيني و ليس كذلك المفهوم النهني - س ر ه .

و أما الجواب بأنكم و إن أنكرتم إدراك النفس للجزئيات فلا تنكرون إدراكها للكليات ، فإذا أدركت الكرة الكلية فلا بد أن يرسم فيها صورة الكرة ، فيعود الإِشْكال الذي ذكرتم بأن ما لا وضع له كيف ينطبع فيه ذو وضع ؟  
 فباطل لأنك قد علمت في (١) مباحث الوجود الذهني أن المقبول من الكرة يحمل عليه الكرة بالحمل الأولي لا بالحمل المتعارف ، وأن مثل هذه الأشياء إذا حصلت صورها عند العقل يصدق عليها تقاضها ، فالكرة العقلية الكلية ليس كرة ولا ذات مقدار ، بخلاف صورة جزئية خيالية منها فإنها كرة ذات مقدار شخصي ، لكن ليس لها وضع في جهات هذا العالم .  
 و قد مر هذا في مباحث مقولة الوضع .

و أما الوجوه الخاصة فقد احتجوا على أن الإدراكات الظاهرة جسمانية بأن قالوا : لو كان المدرك للمحسوسات هو النفس وجب أن لا يتوقف إحساسنا على حضورها ، و كان يجب أن يكون إدراكها للقريب والبعيد والحاضر والغائب واحداً ، لأن النفس جوهر غير جسماني فيمتنع أن يكون لها قرب و بعد من الأجسام .  
 لا يقال : إنما تدرك هذه المحسوسات بمعاونة هذه الآلات التي يصح عليها القرب و البعد .

لأننا نقول : العين إذا لم يكن فيها قوة بأسرة لم يكن القرب و البعد بالنسبة إلى الرائي بل بالنسبة إلى غيره ، فيكون ذلك مثل حضور الرائي عند زيد ، فإنه لا يكفي ذلك في حصول الإبصار لعمره .

والجواب إن النفس وإن كانت هي المدركة للمحسوسات لكن إدراكها لها موقوف على شرائط :

منها كون الآلة سليمة و المحسوس حاضراً عند الآلة على نسبة مخصوصة ، وإذا كان إدراكها للمبصرات موقوفاً على حضورها عند هذه الآلات لاجرم اختلاف الحال بالغيبة و الحضور ، و البعد و القرب .

(١) و هذا منه ره عجب فان الوجود الذهني مع الصورة العقلية و الخيالية جميعاً ، و كذا الحمل فيهما جميعاً حمل أولي لا شائع ، و قد مر في المباحث السابقة ان معنى كون الكرة الذهنية مثلاً ليست بكرة بالحمل الشائع انها ليست بكرة مادية بل هي مثالية أو عقلية - ط مد .



اقول : التحقيق إن النفس ذات نشآت ثلاثة عقلية وخيالية وحسية ، ولها اتحاد بالعقل و الخيال و الحس ، فالنفس عند إدراكها للمحسوسات تصير عين الحواس ، والحس آلة وضعية تأثرها بمشاركة الوضع ، فعند الإحساس يحصل أمران تأثر الحاسة و إدراك النفس ، والحاجة إلى الحضور الوضعي إنما يكون من حيث التأثير الحسي و هو الانفعال ، لا من حيث الإدراك النفساني وهو حصول الصورة ؟ .

و احتجوا أيضاً على أن التخيل بقوة جسمانية بحجج ثلاث :

أولها وهي أقوى الأدلة المذكورة في هذا الباب إنا إذا تخيلنا مربعاً مجنحاً بمربعين متساويين لكل منهما جهة معينة فلا شك في تمييز كل من المربعين الطرفين عن الآخر في الخيال ، فذلك الامتياز إما الذاتيهما أو لوازم ذاتيهما أو لأمراً غير لازم . والقسمان الأولان باطلان لأن المربعين الطرفين متساويان في الماهية .

و أما القسم الثالث فغير اللازم المميز إما أن يتوقف حصوله لأحد هما على فرض فاض و اعتبار معتبر وهذا باطل .

إما أولاً فلأننا لا نحتاج في تخيل أحد المربعين يميناً والآخر شمالاً إلى فرض اختصاصه بعارض و إلا لكان يمكننا أن نعمل بالمربع الأيمن عملاً ليصير بعينه المربع الأيسر ، وذلك ظاهر الفساد .

و إما ثانياً فلأن الفاض لا يمكنه أن يخصه بذلك العارض إلا بعد امتيازه عن غيره ، فلو كان امتيازه عن غيره بسبب ذلك العروض يلزم الدور . و إما أن لا يتوقف ذلك الاختصاص على فرض فاض فوجب أن يكون ذلك بسبب الحامل ، و ذلك إما أن يكون هو الحامل الأول أي المادة الخارجية أو الحامل الثاني وهو الذهن ، و الأول باطل .

إما أولاً فلأن كثيراً ما يتخيل ما ليس له في الخارج وجود مع أنه لا يمكن حصول النسبة إلى العدم الصرف .

و إما ثانياً فلأنه لو كان محل المربعين الخياليين واحداً لم يكن انتساب أحدهما إلى أحد المربعين الخارجيين أولى من انتسابه إلى الآخر ؛ فإذن هذا الامتياز بسبب القابل الثاني وهو الذهن ، فإن محل أحد المربعين غير محل المربع الآخر و إلا

لامتنع أن يختص أحدهما بعارض مميز دون الآخر وهذا لا يعقل إلا إذا كان محل التخيلات جسماً .

فإن قيل : أليس يمكننا أن نعقل مربعاً كلياً وقرن به كونه يمنياً أو يساراً و يتميز في العقل حينئذ بين المربع الأيمن والمربع الأيسر ؟

فنقول : (١) المربع الكلي أمر يقرب به العقل حد التيامن و التياسر ، فيكون ذلك بفرضه حتى إنه يتمكن من تغيير ذلك الفرض . و أما في التخيل فالامتياز غير حاصل بالفرض لأن المربع المعين الذي على الأيمن لا يمكننا أن نفرض عارضاً حتى يغير هو في نفسه في الخيال مربعاً أيسر فظهر الفرق .

و ثانياً إن الصور الخيالية مع تساويها في النوع قد يتفاوت في المقدار فيكون البعض أصغر و البعض أكبر ، و ذلك التفاوت إما للمأخوذ منه أو للآخذ ، و الأول باطل ، لأننا قد نتخيل ما ليس بموجود في الخارج فتعين الثاني ، و هو أن الصورة تارة يرسم في جزء أكبر ، و تارة في جزء أصغر .

و ثالثاً إنه ليس يمكننا أن نتخيل السواد و البياض في شبح خيالي واحد ، و يمكننا ذلك في جزئين ولو كان ذلك الجزآن لا يتميزان في الوضع لكن لا فرق بين المتعذر والممكن ، فإن الجزآن متميزان في الوضع والجواب عن الحجة الأولى بوجهين النقص والحل .

أما الأول فإننا نتخيل الأمور العظيمة ؛ فإذا انطبع في الروح الخيالي من الصورة الخيالية ما يساويه فالذي يفضل عليه إما أن ينطبع في الروح الخيالي أولاً ينطبع ؛ فإن لم ينطبع فيه فقد بطل قولهم : إن التخيل لأجل هذا الانطباع ، فإن انطبع فيه فقد انطبع فيه ما يساويه و انطبع فيه ما يفضل عليه ، و يكون محل ما يساويه و محل

(١) الحق في الجواب نظير ما سبق في الكرة الكلية انها كرة بالحمل الاولى

لا بالمتعارف ، فنقول : المربع الكلي والتيامن والتياسر الكليان ليست هي بالحمل ال ارف وان فرض تيامن و تياسر جزئيان فذلك ليس بفرض العقل كما قال الحبيب بل فرض كاذب غير موافق لنفس الامر ، و انما لم يتشبث بالحمل لانه شيء متداول في هذا الكتاب و في سائر كتب المصنف العلامة قده ولم يتفطن به هؤلاء المستدلون - س ر .

ما يفضل عليه شيئاً واحداً ، مع أننا نميز بين القدر المساوي و القدر الفاضل ، و ذلك يدل على أن الصور من الخياليين و إن حصلنا لشيء واحد فإنه يمكننا أن نميز بينهما ، و إذا كان كذلك فلا يلزم من حصول صورتي المربعين الطرفين في النفس أن لا يميز في الخيال أحدهما عن الآخر . وعلى الجملة فالإنسان ربما طاف العالم ، و شاهد البلدان و يكون مع ذلك حافظاً للمجملات ، فإن كان صورة كل من تلك الأمور في جزء من الدماغ متميزاً عن الجزء الذي لم يرسم فيه صورة الشيء الآخر فمن المعلوم أن القدر القليل منه لا يفي بذلك ، و إن لم يجب أن يكون لكل صورة خيالية محل عليحدة بل يجوز أن يكون في محل واحد صور كثيرة و مع ذلك يكون البعض متميزاً عن البعض ، فحينئذ لا يلزم من ارتسام جميع الصور في النفس أن لا يميز بعضها عن البعض .

و أما وجه الحل فهو أن تلك الصور ليست مما كانت النفس قابلة لها ؟ بل النفس فاعلة ، و هوية كل من المربعين بأمر لازم لهويته المجمعولة للنفس ، و ليست هوية المربع الخيالي كهوية المربع الخارجي حتى يكون لها مادة جسمانية قابلة للتشكلات المختلفة ، لأجل أسباب خارجة بل هي أمر بسيط صوري لامادة له ، و إنما المخصص لهويته من جهة الفاعل المتخيل حتى أن الوهم<sup>(١)</sup> إذا توهم القسمة و الانفكاك في مقدار موجود في الوهم إلى قسمين لم يلزم منه وجود مادة مشتركة بين ذلك المقدار و بين ذينك القسمين كما يلزم في التقسيم الخارجي ، لأن ذينك القسمين يحصلان بمجرد إنشاء الوهم من غير أن يكونا من سنخ ذلك المقدار الأول ، فجميع ما يتصوره الخيال أو الوهم بتوسطه و يوجد في الذهن من قبيل الإنشاء الإبداع من الجهات الفاعلية ، دون التكوين و التخليق من المخصصات القابلة ، و هي كصدور<sup>(٢)</sup> الأفلاك من المبادئ العالية من حيث أن منشأ صدرها و تخصيصها تصورات<sup>(٣)</sup> تلك المبادئ ، و الفرق أن تصورات

(١) متعلق بقوله لامادة له - س ر ه .

(٢) أي كتصورات هي منشأ صدور الافلاك بقربنية ابداء الفرق ، و ان كانت الفرق

أيضاً من الجهات الفاعلية - س ر ه .

(٣) اطلاق التصورات على علوم المبادئ العالية اطلاق مسامحي ، كيف و علوم

تلك المبادئ المجردة علوم حضورية خارجة عن مقسم التصور و التصديق الذي هو العلم

العصولي - ط مد .

المبادي من لوازم ذاتها و غير مأخوذة من سبب خارجي ، و أما هاهنا فليس كذلك بل للمحسوسات الخارجة أثر في إنشاء هذه الصور في عالم الخيال بالأعداد و التخصيص . فنقول : إذا أدرك الحس صوراً خارجية كمرجع مجتهد بمربعين على نسبة مخصوصة مثلاً في الخارج و ذلك الشكل و هو لا يكون موجوداً في الخارج إلا بعوارض مفارقة خارجية مادية زائدة على ماهية المربع جملاً و وجوداً لكونه موجوداً في مادة قابلة للاهتسام ، فللخيال أن يفعل بأزائها صوراً مثلها أو مخالفة لها جملاً<sup>(١)</sup> واحداً بسيطاً ، و إن كان على الوجه المعهود من الخارج في الجهات و الأوضاع . و لا يلزم من ذلك أن يكون الخيال ذاجهة و وضع إذ صورة الجهة و الوضع لا يلزم<sup>(٢)</sup> أن يكون ذات وضع وجهة .

فإننا تقرّ هذا فنقول : قول المعترض : إن تخصص هذا المربع الخيالي ليس بفرض فارض و اعتبار معتبر .

قلنا : لانسلم بل تخصصه بمجرد اعتبار المعتبر وتصوّره و جعله جملاً بسيطاً . قوله : و إلا لا يمكننا أن نعمل بالمربع الأيمن عملاً به يصير المربع الأيمن الأيسر . قلنا : تخصيص الفاعل للأمر الصوري الذي لا مادة له ليس إلا جعل هويته الصورية لا إفادة صفة أو عرض على مادة ، و ليس في المربع الخيالي إلا صورة المربع الخاص بعينه الحاصل من الجاعل النفساني اختراعاً بسيطاً .

و بالجملة إذا أرادت النفس أن يجعل هذا المربع الخيالي مربعاً آخرأ ، و هذا المقدار مقداراً آخرأ ، و أرادت تقسيم مقدار بعينه إلى قسمين لا يمكن لها ذلك ؛ إن<sup>(٣)</sup>

(١) إذلا مادة لها حتى تكون مجسولة و تلك الصورة مجسولة إليها بجعل مستأنف كما في جعل الشمعة مربعة ، و أما جعل المربع مشخفاً مخصوصاً بخصوصية فليس جملاً مستأنفاً ، ولاينا في ما سبق أن هوية كل من المربعين بأمر لازم لهويته لأن اللازم تابع في المجسولية و اللامجسولية للملزوم ، أو لأن المراد به اللازم الغير المتأخر في الوجود - س ر ه .

(٢) و من هذا القبيل كون الصور الاخروية غير ذات جهة و وضع كوجودات هذا العالم - س ر ه .

(٣) و من هذا القبيل الصور الاخروية فان التبديل هناك ليس من قبيل تحول المادة في الصور إذلا مادة هناك و الا كانت الاخرة دنياً ، و دار العمل لادار الجزاء ، فتبديل

ليس لتلك الأمور تركيب من مادة قابلة و صورة غيرها حتى يكون هناك مجموع ومجموع إليه ، بل كل واحد من تلك الأمور صورة فط بلامادة قابلة ، وتلك الصور عين تصور النفس ومشتمها وإرادتها ، فاذا انقسم مقدار خيالي إلى قسمين كان ذلك في الحقيقة إنشأؤهما ابتداءً لامن شيء سواء أ عدم المقدار الأول أولاً ، وإذا عدم<sup>(١)</sup> فلم يعدم إلى شيء . ليلزم وجود مادة قابلة هناك ، و يحتاج إلى مخصص من خارج كما هو شأن الخارجيات المادية .

أما الجواب عن الحجة الثانية و هي أن الصور الخيالية فقد يتفاوت في المقدار مع اتحادها في النوع . فنقول : هذا التفاوت ليس للمأخوذ منه ، ولا للآخذ بأن يكون مادة قابلة لها ، بل حاصل للمأخوذ بفعل الآخذ وإنشائه دون قبوله واتصافه . و أما عن الحجة الثالثة فنقول : إنا لانكر تغاير الأشباح و تمدد مقاديرها و اختلافها في الإشارة الخيالية لكن لا يلزم من ذلك كون النفس جوهرأ مادياً أو كونها غير مدركة للجزئيات و الخيالات .

واعلم<sup>(٢)</sup> أن الامتياز في الإشارة الخيالية لا يوجب كون الصور المقدارية الموجودة في عالم الخيال والمثلثات أوضاع حسية موجودة في جهة من جهات هذا العالم المادي المستحيل المتجدد الزماني ليلزم المنافاة بين تجرد النفس و تصورها للصور  
 في الجلود او صنف التلذذ كلها من باب انشاء ثم انشاء على الاتصال ، و سيجيء في باب المعاد و حواشيه انشاء الله تعالى - س ر ه .

(١) و ذلك كالفلك فان الفناء و الدم البحت البسيط جائز عليه ، و لكن الفساد أي العدم الى شيء محال عليه لانه لا يصير عند هذا معدوماً بحتاً ، مع أن الكل لا بد وان يفنى و يبقى وجه ربك ذوالجلال و الاكرام ، بل حاصل للمأخوذ بفعل الآخذ أي حاصل بسبب المأخوذ بجعل الآخذ كما مر أن هوية كل من المربعين بأمر لازم لهويته المجعولة للنفس ، فيكون الجواب باختيار الشق الثالث أو حاصل للمأخوذ بسبب جهات فاعلية في الآخذ بأن يكون لام المأخوذ للاختصاص فيكون الجواب باختيار الشق الثاني - س ر ه .

(٢) بل الامتياز في الإشارة الحسية يوجب ، وهذا الكلام متعلق بقوله : واختلافها في الإشارة الخيالية - س ر ه .

المقدارية و الأشباح المثالية . و سيأتي تحقيق هذه المسألة في مباحث المعاد و حشر الأجساد .

و احتجوا على أن الوهم قوة جسمانية بأنه لما ثبت كون الخيال جسمانياً و يجب أن يكون الوهم الذي لا يدرك إلا ما يكون متعلقاً بصورة جسمانية كذلك .  
و توضيحه أن مدرك الوهم إما أن يكون الصداقة المطلقة أو صداقة هذا الشخص ، أما الأول فباطل ، لأنه أمر كلي إدراكي بالعقل و كلامنا في الإدراكات الجزئية ، فيبقى الثاني لكن المدرك لصداقة هذا الشخص و يجب أن يكون مدركاً لهذا الشخص ، لأن إدراك المركب أو التصديق بثبوت أحدهما للآخر لا يمكن إلا بتصور الطرفين ، فإن الوهم مدرك لهذه الصورة الشخصية ، لكن قد ثبت أن مدرك الصورة الجزئية قوة جسمانية فالوهم إذاً جسماني .

و الجواب عن هذه الحجة إنا قد بينا أن مدرك الصور الخيالية الجزئية غير قوة بدنية ولامادية ، فالوهم أولى بكونه غير مادي .

و التحقيق أن وجود الوهم كوجود مدركاته أمر غير مستقل الذات و الهوية ، و نسبة مدركاته إلى مدركات العقل كنسبة الحصّة من النوع إلى الطبيعة الكلية النوعية . فإن الحصّة طبيعة مقيّدة بقيد شخصي على أن يكون القيد خارجاً عنها و الإضافة إليه داخلها فيها . على أنها <sup>(١)</sup> إضافة لا على أنها مضاف إليه . و على أنها نسبة و تقييد لا على

(١) أي الإضافة معتبرة في الحصّة بنحو النسبية لا بنحو الطرفية ، و بنحو آلية اللحاظ و العرفية لا بنحو الملحوظية بالذات و الاسمية ، و الالم يكن التفاوت بين الحصّة و الكلي بمحض الاعتبار كما قالوا ، و في هذا التحقيق تعريض بالمستدل حيث جمل مدرك الوهم مركباً بقوله : لان ادراك المركب الخ .

ان قلت : اذا كان وظيفة الوهم ادراك المعاني و لاخبر له من عالم الصور فكيف يضيف المعنى الى الصورة ؟

قلت : هذا نظير ما ذكرناه في مثل زيد انسان انه ليس تركيباً حقيقياً ، فادراك الصورة بالخيال ، و ادراك المعنى الجزئي بالعقل المتعلق بالخيال عند المصنف أو بالوهم كما هو المشهور ، و لكن تخصصه بالاضافة كالتشخص بأمر لازم للهوية كما مر ، و هذا التركيب عمل المتخيلة و ملاك الامر ان الكل مراتب النفس و هي روحها -

أنها ضميعة وقيد ، فالعداوة المطلقة يدركها العقل الخالص ، و العداوة المنسوبة إلى الصورة الشخصية يدركها <sup>(١)</sup> العقل المتعلق بالخيال ، و العداوة المنضمة إلى الصورة الشخصية يدركها العقل المشوب بالخيال ، فالعقل الخالص مجرد عن الكونين ذاتاً و فعلاً ، و الوهم مجرد عن هذا العالم ذاتاً و تعلقاً ، و عن الصورة الخيالية ذاتاً لا تعلقاً و الخيال مجرد عن هذا العالم ذاتاً لا تعلقاً ، و نسبة <sup>(٢)</sup> الإرادة أي القوة الإجماعية إلى الشهوية الحيوانية في باب التحريك كنسبة الوهم إلى الخيال في باب الإدراك ، و كل واحد منهما عندنا قوة مجردة عن المادة . لكن لم نجد في كلام أحد

(١) و هو الوهم بخلاف العداوة المنضمة أي العداوة مع الصورة المذكورة في الاستدلال ، فانها ليست شيئاً واحداً فلا يدركها العقل المتعلق بل المشوب أي العقل والخيال فهذا أيضاً تمييز بالمستدل - س و ر .

(٢) الميل و الشوق المؤكمن العقل العملي يسمى بالإرادة ، كإرادة عيادة المريض والميل و الشوق المؤكد من القوة الباعثة الحيوانية يسمى بالشهوة ، كإرادة عيادة المريض للحفظ النفسانية فان العقل النظري و العقل العملي في الانسان بما هو انسان كالمدركة و المحركة في الحيوان ، و في الانسان بما هو حيوان ، فلما كان مبداً للميل في الانسان بما هو انسان أجل سمي أثره باسم آخر ، كما سمي في الحق باسم آخر ، كالمحبة و الإرادة كما اشتهر في الشريعة أيضاً ، والعشق و الابتهاج ، و انما لم يشتهر في الشريعة اطلاق لفظ العشق و ان ورد بثل من عشقني عشقته و غير ذلك لان النبي بلهو نبي وظيفته الاتيان بالاداب ، ولو تكلم أحياناً بغيرها من مقام الجمع والوحدة فهو يصدر عنه بما هو ولي كقوله صلى الله عليه و آله : « لى مع الله وقت لا يسعني فيه ملك مقرب ولا نبي مرسل » و غير ذلك ، و العشق من هذا القبيل و الا فكما قيل :

نست فرقى در میان حب و عشق      شام در معنى نباشد جز دمشق  
ثم انه قد فرس الإرادة بنفس القوة بناءً على الاتحاد كاتحاد العلم و العالم ، فالإرادة عين المرید ، والشهوة عين القوة الشهوية ، و القدرة عين القادر كما يصرح به بعد سطر ، والحاصل انه كما أن الوهم و الخيال كلاهما مجرد الا أن الوهم أرفع منزلة في التجرد ، كذلك العقل العملي و القوة الشوقية كلاهما مجردان الا أن العقل العملي أرفع منزلة في التجرد ، و قوله : لكن لم نجد في كلام أحد الخ من باب الاستثناء من المدح بما يشبه الذم و هو من المحسنات البديعية ، مثل أنا أفصح الناس بيدانى من قریش - س و ر .

ما يدل على أن الحركة الشوقية جسمانية ، والتي لاخلاف لأحد ولاشبهة في كونها جسمانية هي الحركة الفاعلة القريبة للباعثة ، وهي المسماة <sup>(١)</sup> بالقدرة لأنها عبارة عن قوة قائمة بالأعصاب و العضلات المميلة لها بالقبض و البسط و الجذب و الدفع ، و كذا حكم <sup>(٢)</sup> الطبيعة الحركة للأجسام البسيطة و المركبة بالمباشرة بحركاتها الطبيعية و القسرية و النفسانية ، لأن القسرية ترجع إلى الطبيعة ، و النفسانية أيضاً لا يمكن إلا باستخدام الطبيعة و الله ولى الجود و الحكمة .

## فصل (٦)

في تعدد مذاهب القدماء في أمر النفس ذكرها الشيخ في الشفاء و نقضها و نحن نحمل كلامهم على الرموز و ناولها تأويلات حسنة بقدر ما يمكن الشاء الله تعالى

قال : قد اختلف أقوالهم في ذلك لاختلاف المسالك إليه .  
فمنهم من سلك إلى علم النفس من جهة الحركة .  
و منهم من سلك إليه من جهة الإدراك ، *بوير علوم ردي*  
و منهم من جمع المسلكين .  
و منهم من سلك طريق <sup>(٣)</sup> الحياة غير مفصلة .

(١) اعلم أن عد القوم القدرة من الكيفيات النفسانية من الشواهد للمصنف العلامة على ما حققه من اتحاد مراتب النفس ، و ان اشراقها نفذ الى تخوم أرض البدن اذلولاه لما كانت القوة القابلة بالعضلات كيفية نفسية بل جسمية كما لا يخفى - س ر ه .  
(٢) المراد أن مثل القوة العاملة مثل الطبيعة في الانطباع و السريان في الاجسام ، فكأن العاملة طبيعة سارية في العضلات ، و كأن الطبيعة محركة عاملة منبثة في الخفاف و الثقال و غيرها - س ر ه .

(٣) يعني ان القائلين الذين سبق ذكرهم و ان كانوا سالكي مسلك الحياة فان حياة الحيوان هي الدرك و الفعل التحريكى الا أنهم لم يتخلوا المسلك عنوان الحياة ، و هؤلاء الناهجون منهج الحياة أيضاً و ان كانوا ناهجي منهج الدرك و الحركة في الحقيقة الا انهم لم يفسلوا الحياة اليهما - س ر ه .



فمن سلك منهم طريق الحركة فقد كان يخيل عنده إن التحريك لا يصدر إلا عن متحرك، وإن المحرك الأول يكون لا محالة متحركاً بذاته، وكانت النفس محرّكة أولية إليها يتراقى التحريك من الأعضاء بالعضل والأعصاب، فجعل النفس متحركة بذاتها، وجعل لذلك جوهرًا غير مايت معتقداً أن ما يتحرك لذاته لا يجوز أن يموت. قال: ولذا الأقسام السماوية ليست تفسد، والسبب فيه دوام حرّكتها.

فمنهم من منع أن يكون النفس جسماً، فجعلها جوهرًا<sup>(١)</sup> غير جسم محرّك كذا لذاته. ومنهم من جعلها جسماً وطلب الجسم المتحرك لذاته،

ومنهم من جعلها<sup>(٢)</sup> ما كان من الأجرام التي لا تتجزى كريباً ليسهل دوام حرّكتها، وزعم أن الحيوان يستنشق ذلك بالتنفس، وأن النفس غذاء النفس مستبقي النفس بإدخال بدل ما يخرج من ذلك الجنس من الهباء التي هي الأجرام التي لا تتجزى التي هي المبادي، وأنها متحركة بذاتها كما ترى من حركة الهباء دائماً في الجو، ولذلك صلحت لأن يحرك غيرها.

ومنهم من قال: إنها ليست هي النفس بل إن محرّكها هو النفس، وهي فيها وتدخل البدن بدخولها.

ومنهم من جعل النفس ناراً، ورأى إن النار دائم الحركة.

وأما من سلك طريق الإدراك فمنهم من رأى إن الشيء إنما يدرك ما سواه لأنه متقدم عليه ومبده له؛ فوجب أن يكون النفس مبدهاً فجعلها من الجنس الذي كان يراه

(١) أما أن يقرء على صيغة المفعول أو يراد مدلوله الالتزامي، فإن منهيهم أن النفس متحركة لذاتها. ثم إن المراد بجوهر متحرك لذاته غير جسم على تأويل المصنف الطبيعية السائلة التي هي مرتبة من النفس - س ر .

(٢) هكذا في النسخ التي رأيناها من الاسفار ولا يحضرنى الشفاء حتى أنظر، والأولى التعبير بالفناء لأن الذين لم يتحاشوا عن جعل النفس جسماً، وطلبوا تعيين ذلك الجسم المتحرك لذاته تحزبوا أحزاباً فمنهم من جعلها أجراماً لا تتجزى وهكذا - س ر .

مبدءاً<sup>(١)</sup> إما فاراً أو هواءاً أو أرضاً أو ماءً . و مال بعضهم إلى القول بالماء لشدة رطوبة النطفة التي هي مبدء الأشياء . و بعضهم جعلها جسماً بخارياً إذ كان يرى البخار مبدء الأشياء ، و كل هؤلاء كان يقول : إن النفس إنما تعرف الأشياء كلها لأنها من جوهر المبدء لجميعها ، و كذلك من رأى إن المبادي هي الأعداد جعل النفس عدداً .

و منهم من رأى إن الشيء إنما يدرك ما هو شبيهه ، و إن المدرك بالفعل شبيه للمدرك بالفعل فجعل النفس<sup>(٢)</sup> مركباً من الأشياء التي يراها عناصر . و هذا هو

(١) أي للعالم ولكن بواسطة المبدء الاول ، فان لبعض الاقدمين اقاويل : منها ما نقل عن تاليس الملطي انه قال : المبدء الاول ابداع العنصر الذي فيه صور الموجودات والمعدومات كلها و هو الماء ثم حصل منها الارض بالتكثيف والانجماد ، و النار و الهواء بالتلطيف ، فان الماء اذا لطف صار هواءاً ، و تكونت النار من صفوة الهواء ، و السماء تكونت من دخان النار ، و يقال : ان تاليس قد اخذ من التوراة لانه جاء في السفر الاول منها أن الله تعالى خلق جوهرأ فنظر اليه نظرا الهيبة فذابت أجزاءه فصارت ماءً ، ثم ارتفع منه بخار كالدخان فخلق منه السماوات ، و ظهر على وجه الماء زبد فخلق منه الارض ، ثم الجبال أرساها و مثله في أحاديث أهل العصمة . و قال آخرون : كان الاصل أرضاً فحصل الباقي من الارض بالتلطيف . و زعم انكسيمايس انه الهواء و يكون من لطافته النار ، و كثافته الارض و الماء . و آخر انه النار . و آخر انه البخار و عن انكساغورس انه الخليط . و عن ذيقراطيس ما هو المعروف من الاجرام الصغار الصلبة البثوثية في خلاء غير متناه . و عن الثنوية أن أصل العالم النور والظلمة . و الغرمانية لم يقولوا بجسبة المبدء وهم الذين أثبتوا القدماء الخمسة : البارئ ، و النفس ، و الهبولى ، و الدهر ، و الخلاء . و الفيثاغورثيون اعتقدوا أن المبادي هي الاعداد المتولدة عن الوحدات . و هذه الاقاويل مزيفة و لاكثرها تأويلات حسنة لو ذكرناها لخرجنا عن طور هذه التعليقة .

و لنترجع الى أصل المطلب فنقول : صورة قياسهم هكذا النفس مدركة لما سواه ، و كل مدرك لما سواه مبدء ، فالنفس مبدء ، و المبدء اما نار أو هواء الخ فالنفس اما نار أو هواء الخ . و هكذا قياس من يقول الشيء انما يدرك ما هو شبيهه - س ر ه .

(٢) أي يعتقدونها اصولا للكون و البقاء في العالم ، فيشمل الغلبة و المحبة ، فالكون منوط بالعناصر الاربية ، و البقاء بدفع المنافر و جذب الملائم و هما منوطان بالغلبة و المحبة - س ر ه .

قول أباد قلس فإنه جعل النفس مركبة من العناصر الأربعة ومن الغلبة والمجبة .  
وقال : إنما يدرك النفس كل شيء يشبه فيها ، وأما الذين جمعوا الأمرين فكأ الذين قالوا :  
إن النفس عدد محرّكة لذاته ، فهي عدداً لها مدركة ، وهي محرّكة لذاتها لأنها محرّكة  
أولية . وأما الذين اعتبروا أمر الحياة غير مفصلة .

فمنهم من قال : إن النفس <sup>(١)</sup> حرارة غريزية ، لأن الحياة بها .

ومنهم من قال : بل برودة ، وإن النفس مشتق من النفس ، والنفس هو الشيء  
المبرد ولها ما يتبرّد بالاستنشاق ليحفظ جوهر النفس .

ومنهم من قال : بل النفس هو الدم لأنه إذا سفح الدم بطلت الحياة .

ومنهم من قال : بل النفس مزاج لأن المزاج مادام ثابتاً لم يتغير صحّت الحياة .

ومنهم من قال : بل النفس تأليف ونسبة بين العناصر ، وذلك لأننا نعلم أن

تأليفاً ما يحتاج إليه حتى يكون من العناصر حيوان ، ولأن النفس تأليف فلذلك يميل إلى  
المؤلفات من النعم والأرايح والطعوم ويلتذّبها .

ومن الناس من ظن أن النفس هو الإله تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً ،

وإنه يكون في كل شيء بحسبه فيكون في شيء طبعاً ، وفي شيء نفساً ، وفي شيء عقلاً

سبحانه تعالى عما يشركون . قال : وهذه هي المذاهب المنسوبة إلى القدماء والأقدمين

في أمر النفس وكلها باطل . ثم شرع في نقض ما قالوه وإبطالها وتزييفها .

أقول : نقض ظواهر هذه الأقوال وإبطالها في غاية السهولة بعد أن ثبت أن النفس جوهر

مفارق الذات عن الأجسام ، وكل من له أدنى بضاعة في الحكمة يعلم أن النفس جوهر

شريف ، ليس من نوع الأجسام الدنيّة كالنار والهواء والماء والأرض ولا من باب

النسب والتأليفات ، كيف يذهب على الحكماء السابقين كأباد قلس وغيره أن

يجعلوها ما يعلمه من له أدنى معرفة في علم النفس . وأحوالها ؟ فإذن التأويل والتعديل

لكلامهم أولى من النقض والجرح .

فنقول : ومن الله الاستعانة أما قولهم : إن النفس متحرّكة لكونها محرّكة أولية

(١) أي هؤلاء لما وصلوا إلى معرفة النفس من مسلك الحياة فجعلوها من سنخ

الحياة ومقوماتها ولوازمها ومعداتها وممداتها - من ر .

فكلام صحيح مبرهن عليه ، ولا يلزم منه كون النفس جرماً من الأجرام ، أما حركاتها في ذاتها بحسب الشدة فقد ثبت بيانها بالبرهان ، و تقدم ذكرها تصريحاً وتلميحاً من أن لها تطورات جوهرية و تحولات ذاتية من حدّ الإحساس إلى حدّ التعقل ، فتارة تتحد بالحس و ذلك في أوائل حدوثها و تكونها ، و طوراً تبلغ إلى حدّ التخيل فتتحد بالخيال ، و إذا بلغ إلى مقام تحضر عندها المعقولات مشاهدة تصير عقلاً مفارقاً متبرّي الذات عن الأجرام و الجرميات .

و ما أسخف القول : بأن النفس عند كونها صورة الطفل بل الجنين إلى حدّ كونها عقلاً بالفعل مستحضرة للمعقولات مجاورة للملأ الأعلى عند المقربين جوهر واحد بالتفاوت في ذاته إنما التفاوت في إضافاته و أعراضه <sup>(١)</sup> اللاحقة ؛ حتى أن النفس البله و الصبيان و نفوس الأنبياء عليهم السلم متحدة بالحقيقة و الماهية و إنما الاختلاف و التفاضل بينهم بضمائم خارجة بعضها من باب السلوب و الإضافات ، و بعضها من باب الانفعالات ، و بعضها من باب الكيفيات ، فإذا كان كذلك كان فضيلة أفراد الإنسان بعضها على بعض بشيء خارج عن الإنسانية ، فإذا الفضيلة بالذات لذلك الشيء لا للإنسان ، فإذا قيل : النبي صلى الله عليه وآله أشرف أفراد الإنسان كان معناه أن شيئاً خارجاً من حقيقته و حقيقة أمته كالعلم و القدرة هو أشرف منهم ، فلا فضيلة له في ذاته من حيث هويته و ماهيته على سائر الأفراد . وهذا قبيح فاسد عندنا فإن جوهر نفس

(١) فإن النفس عندهم أيضاً متغيرة و متحركة لكن في الكيف ، لانه ازداد علمه و قدرته و نحوها كما وكيفاً و كلها من العوارض . و أما جوهره و سنخ ذاته فهو محفوظ غير متغير أصلاً . و أما المصنف فده فلما قال : بالحركة الجوهرية كانت بذاتها عنده متغيرة متفاوتة مع أصل محفوظ ، و سنخ باق من أول وجودها إلى آخره ، لاصالة الوجود و كون ما به الامتياز فيه عين ما به الاشتراك ، و باعتبار وجهها إلى الحق الباقي ، و لاتصال الحركة ، و غير ذلك فالتفاوت بين درجتي ذات واحدة مع وحدتها بهذه الوجوه التي ذكرناها أعني درجة كونها عقلاً بالقوة ، و درجة كونها عقلاً بالفعل كتفاوت درجتي النبي صلى الله عليه و آله و الامة ، فإذا كان في ذات واحدة هذا التفاوت العظيم ، فما ظنك بالتفاوت في ذاتين هما كالروح و الجسد بل روح الروح الغاني في

النبي ﷺ بحسب هويته التامة أشرف جواهر النفوس الآدمية ، وأشدّها قوة وكمالاً ، وأنورها وأقواها تجوهرأ و ذاتاً و هوية ، بل <sup>(١)</sup> ذاته بذاته بحيث بلغت إلى غاية مرتبة كلّ نفس و عقل ، كما قال : « لى مع الله وقت لا يسعنى فيه ملك مقرب ولا نبي مرسل ، وإن كان مماثلاً <sup>(٢)</sup> لها في الماهية الإنسانية من حيث وجوده الطبيعي البشري كما في

(١) فان جميع الفصول بالنسبة الى الفصل الاخير لا بشرط أجناس ، و جميع الصور بالنسبة الى الصورة الاخيرة مواد ، والفصل الاخير محصلها ، والصورة الاخيرة مقومها . ثم أشخاص النوع الاخير التي هي بحسب الباطن أنواع و هي عقول بالقوة بالنسبة الى أشخاصه التي هي عقول بالفعل هكذا ، فان نسبة الشخص الى النوع نسبة الفصل الى الجنس ، ثم نسبة العقول بالفعل الى العقل المقدس الختسى صلى الله عليه وآله مأخوذة لا بشرط نسبة الجنس الى الفصل ، فانه في العقول المائتات كالعقل الاول في البادئات بل هو هو و هي هي بوجه ، وللإشارة الى ان العقول الصاعدة بالنسبة اليه (س) هكذا قال تعالى : « النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم » و كيف لا يكون كذلك و قد ورد في حق الائمة من ولده « ذكركم في الذاكرين ، و أساؤكم في الاساء ، و أنفسكم في النفوس ، و أرواحكم في الارواح ، و أجسادكم في الاجساد » و في حق المؤمنين من امته المرحومة « المؤمن مرآة المؤمن » على بعض الوجوه - س و ه :

(٢) لما أشار إشارة اجمالية الى مقام روحانيتها (س) بأنه غاية الكل و تماميتها ، و خلق الكل لاجله ، و خلق هو لاجل الله ، و لولاه لما خلق الافلاك و الاملاك ، ففي هذا المقام لا مسائل لهذه الحقيقة المحمدية المطلقة تكافيه ، ولا ثاني لها توازيه ، حيث أن كل نفس و عقل من صقعه ، و ما من صقع الشيء لا يعادله ولا يقابله ، انتقل الى نشأته الطبيعية ، و عطف عنان الكلام الى مقام صورته البشرية المقترضة للتمائل و غيره ، فان المعارف الحقيقي لا بد أن يكون ذا العينين جامعا بين النشأتين : الصورة والمعنى ، والرقيقة و الحقيقة ، « ولو جعلناه ملكاً لجعلناه رجلاً » لتلا يلزم الفلو و التفويض ، ولا الجهل بالمقامات السنية للنفس ، ولا سيما النفوس الزكية القدسية كما قال الكفرة : « ان أنتم الابشر مثلنا » فجميع ما ورد في حق الانبياء و الائمة عليهم السلام من العصمة و الطهارة ، و التخلّق بأخلاق الله ، و التحقق بها حق و صدق بحسب مقام روحانيتهم و وجههم الى الله ، و جميع ما نسب اليهم من أمثال الصفات البشرية و الاحكام الخلقية مثل « ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان » ، و مثل تعليم جبرئيل ، و اظهارهم المعجز و الانكسار ، ولا سيما في مكالماتهم و مناجاتهم مع الله الواحد القهار صدق أيضاً بحسب مقام صورتهم و وجههم الى النفس ، فانهم كما يأكلون و يشربون و ينامون و يتصفون ✽

قوله تعالى: «إنما أنا بشر مثلكم» فظهر أن للنفس الإنسانية تطورات و شؤوناً ذاتية و استكمالات جوهرية ، وهي دائمة التحول من حال إلى حال ، و من راجع إلى ذاته يجد أن له في كل وقت و آن شأناً من الشؤون المتجددة .

و أما قولهم : إن المحرك الأول يكون لامحالة متحركاً بذاته فهو أيضاً صحيح ، لأن مرادهم من المحرك الأول هو الفاعل المباشر للتحرّك ، و هو إما الطبيعة أو النفس فيما له نفس ، و قد مرّ بيان هذا المطلب في مباحث القوة و مباحث الحركة أي بيان أن العلة القريبة للحركة الطبيعية العرضية كالكمية و الكيفية و الإينية و الوضعية لابد أن تكون جوهرأ متبدل الهوية و الوجود ، و إن كانت ثابت الماهية ، و المراد من الحركة الطبيعية في قولنا هذا ما يشمل الحركة النفسائية الوضعية التي في الأفلاك ، لأنها أيضاً صادرة من طبيعة الفلك التي هي نفسه باعتبار أن لها الإدراك و الإرادة و الحركة النفسائية الكمية التي في النبات و الحيوان ، لأن هذه الحركات طبيعية بوجه و نفسانية أيضاً .

و بالجملة فما من حركة ذاتية إلا و مباشرها طبيعة سارية في الجسم و هذه الطبيعة قد ثبت تجديدها و تبدلها بحسب الهوية الوجودية كما علمت بالبرهان ، و لا ينفك جسم طبيعي من هذا الجوهر ؛ إلا أن هذا الجوهر في الفلك و الحيوان و النبات لا ينفك عن النفس بمعنى أن النفس كمال هذا الجوهر و تمامه ، لأن الطبيعة في ماله نفس شيء له وجود ، و النفس فيه جوهر آخر له وجود آخر حتى يكون في شخص واحد جوهران متباينان في الوجود أحدهما طبيعة و الآخر نفس ؛ فإن ذلك ممتنع جداً بل كل شخص

غير ذلك من أحكام البشرية و الخلقية بحسب الصورة في عالم الصورة كذلك لا يعلمون إلا ما علمهم جبرئيل ، لأن جميع كمالاتهم من الله تعالى ، فان نسبة الشيء إلى القابل بالامكان ، و نسبتة إلى الفاعل بالوجود ، لكن لما كان القابل الواقعي أعني المادة الجسية فيهم مستهلكاً فضلاً عن القابل التعملي أعني الماهية لقاهرة أحكام الروحانية و أحكام الوجود ، و اشتراط السنخية بين الاثر و المؤثر ، و لا وقع لعالم الصورة في جنب عالم المعنى الذي هو عالمهم و ما به فعليتهم كانت أحكام الصورة صورة ، و أحكام الروح روحاً ، و من هنا لا تحكم لجسد النبي (ص) على روحه بل يدور معه حيث مدار ، و يتصف بصفاته ، مثل انه لا ظل له ، و انه يرى من خلفه ، و انه بل جسد المؤمن لا يبلى و غير ذلك - س ر ه .

طبيعي له ذات واحدة و صورة واحدة وهي وجوده و بها هويته و شخصيته ، فمن حيث كونها مبدء الحركات و الانفعالات المادية طبيعة ، و من حيث إدراكها و تدبيرها نفس . و أيضاً قد علمت في الفصل السابق أن النفس التي فينا هي بعينها مبدء الحس و الحركة و التخيل و الوهم و التعقل كل ذلك بالبرهان ، فقد ثبت و تحقق حقيقة كلام الأقدمين أن المحرك الأول للحركات الذاتية أمر متحرك لذاته يعني بهويته و وجوده ، و أن النفس هي المحركة الأولية فيما له نفس إليها يترافق التحريك من الأعضاء بالعضل و الأعصاب ، و ذلك من حيث كونها عين الطبيعة المتجددة الهوية لذاتها و بها يقع جميع الحركات و الاستحالات حتى القسرية و الاتفاقية و الإرادية ، لما مر أن مرجعها إلى الطبيعة و النفس .

و أما قولهم : إن ما يتحرك لذاته فهو لا يموت ، فكلام حق لأن مرادهم منه إن ما ينبعث حر كته من ذاته و مقوم صورته لا من غير لا يموت ، فالأجسام بما هي أجسام مائة (١) لأن مبدء حركاتها أمر خارج عن جسميتها أعني الجسم بالمعنى الذي هو مادة ، و كل ما ينبعث الحركة من ذاته فهو لا محالة متوجه إلى الكمال الذاتي الجوهرى ، و كل ما يتوجه (٢) نحو الكمال بحسب الفطرة الأولى فهو لا يموت بل يتحول من نشأة إلى نشأة أخرى ، و من دار إلى دار أعلى ، و الحركة المنبعثة (٣) عن الذات ليست

(١) حتى الفلك بما هو جسم فقط لان مبدء حر كته نفسه أو طبيعته التي هي عين نفسه كما سيجيء ، و كلتاها خارجتان عن الجسم بشرط لا وان لم تكونا خارجتين عن الجسم لا بشرط لعمله عليهما - س ر ه .

(٢) و ذلك لان الطلب اذا كان فى جيلة الشيء و فطرته الاولى بوصله الى المطلوب و الا لكان ابداعه فيه عبثاً ، و المطلوب للنفوس الحية التي أرادوا بالحركة الذاتية حركتها كما حصرها المصنف فيها دائم لا يفوت ، لانه اما الحق و المفارقات - العقلية ، أو عالم النفوس الخيالية و الوهمية من الصور المجردة من المادة دون المقدار ، و الجميع دائمة بدوام الحق تعالى شأنه - س ر ه .

(٣) قسم المتحرك الى ستة أقسام : ثلاثة منها حركتها منبعثة من خارج ، فمثل الحركات الاينية لمصادفة الحالة الغير الملائمة بل هذه الحركة لعدم الحركة ، و حركات المركبات أيضاً من الكيفيات الاربع الخارجة كحرارة الاشعة السماوية و الحرارة الفريزية و غيرها ، و حركة الطبائع جوهرية و ان كانت ذاتية الا ان التضاد يفسدها . و أما النفوس الثلاث فحركاتها ذاتية و لا تضاد لها فهي دائمة - س ر ه .

إلا نفسانية ، وأما هذه الحركات الطبيعية التي للبسائط العنصرية من مكان إلى مكان فليست منبعثة عن ذات المحرك ، إذ شرط انبعاثها عن الطبيعة خروجها عن أحيائها الطبيعية ، فهي بسبب أمر خارج عن ذات المتحرك . وأما حركات المركبات المعدنية والنباتية فهي أيضاً مفتقرة في انبعاثها إلى أمور خارجة كحرارة طابخة أو برودة جماعة أو رطوبة مسهلة لقبول الأشكال والتحويلات وغير ذلك . وأما الحركة الذاتية التي في الطبيعة فهي وإن كانت منبعثة عن الذات لكن الطبائع العنصرية البسيطة لتضادها متفاسدة غير باقية بالعدد . وأما جواهر النفوس الحيوانية وطبائع الأجرام الفلكية التي هي عين نفوسها فهي حية ب حياة ذاتية ، لأنها دائمة التشوق إلى منزل البقاء ، وحركتها إلى الكمال أمر ذاتي لها ، و تلك النفوس إن كانت عقلية كالنفوس الفلكية والكاملين في العلم من النفوس الإنسانية فلها حشر إلى الله تعالى في دار المفارقات العقلية ، وإن لم تكن عقلية بل روحية أو خيالية فلها أيضاً حشر إلى عالم النفوس على طبقاتها في الشرف والدنو والسعادة والشقاوة ، فإن الشقاوة في المعاد لا ينافي الاستكمال في الوجود النفساني بحسب الجزية الشيطانية ، أو الشهوة البهيمية ، أو الغلبة السبعية فإنها كمالات لسائر النفوس و رذائل للنفس الإنسانية .

و أما من جعل النفس جسماً أراد بالنفس النفس الخيالية الحيوانية ، و لم يرد بالجسم هذه الأجسام الطبيعية الواقعة تحت الحركات و الانفعالات ، بل شبحاً برزخياً سورياً أخروياً له أعضاء حيوانية ، و تلك النفس صورة حيوانية حية بذاتها ليست حياتها بأمر عارض عليها كهذه الأجسام ، و بوساطتها يتصرف النفس الناطقة في هذا البدن الطبيعي ، و يدرك الجزئيات و الحسيات كما اتفق عليه جميع السالك و المكاشفين ، و ذلك الجسم هو الصورة التي يراها الإنسان في المنام حيث يجد نفسه مشكلاً مصوراً بجوارح و أعضاء ، و إنه يرى شخصه في المنام يدرك إدراكات جزئية ، و يعمل أعمالاً حيوانية ، فيسمع بأذنه ، و يرى بعينه ، و يشم بأنفه ، و ينوق بلسانه ، و يلمس ببشرته ، يبطن يده ، و يمشي برجليه ، و هذه كلها أعضاء روحانية غير هذه الأعضاء الطبيعية .

و أما قول من قال : إنها هي من الأجرام التي لا تتجزى فأراد بها الأجرام



المثالية التي لا مادة لها ، وقد مرّ بيان أنها لا تقبل القسمة الوهمية فضلا عن الخارجية إذ لا مادة لها قسمتها بالوهم يرجع إلى إيجاد الوهم فردين آخرين منها ابتداءً لا يجعل جسم معين جسمين ، وكذا وصل الجسمين الخياليين جسماً واحداً عبارة عن إيجاد جسم آخر من كتم العدم .

و أما نسبة الكروية إلى النفس فلاؤها<sup>(١)</sup> أبسط الأشكال ، ولهذا كانت الأفلاك كروية ، فالنفس إذا تصوّرت وتشكّلت و وقعت في عالم الطبيعة كانت كرة كالأفلاك لكونها أسهل حركة كما قالوا ، إذ بالحركة يخرج كمالات النفوس من القوة إلى الفعل . ثم التركيب الاتحادي بين النفس و البدن ثابت عندنا كما ذهب إليه أيضاً بعض المتأخرين ، فاتصاف النفس بصفات الجسم بالمعنى الذي هو جنس متحقق لكونها مبداه فصله و تمام ذاته ، و إن لم يتصّف بما هو مادة و هي صورة ، و معلوم أن اعتبار الجنس و الفصل غير اعتبار المادة و الصورة ، و في الاعتبار الأول كما يتصّف الأجسام بصفات النفوس كذا يتصّف النفوس بصفات الأجسام ، و لذلك تشير إلى نفسك بأنّي كاتب جالس ، فكون النفس الفلكية كرة من هذا القبيل .

و أما قولهم : إن الحيوان يستنشق النفس بالتنفس فالمراد إن في الحيوان<sup>(٢)</sup>

(١) فالكروية كناية عن بساطة الاجرام المثالية . و قوله : و لهذا كانت الافلاك كرية بيان آخر لكروية النفس في ضمن بعض أفرادها بمقتضى التركيب الاتحادي بين المادة و الصورة بها جنس و فصل ، و الجسم في هذا النادريل الجسم الملكي لا المثالي الملكوتي - س ر ه .

(٢) لا يخفى ان هذا ينا في ما ذكره آنفاً من أن المراد الاجرام المثالية ، فان مقتضى ذلك أن يستنشق بالنفس الاجرام المثالية لا الروح البخاري الذي هو من عالم الملك ، فان اسم الاشارة في قولهم يستنشق ذلك عائد الى الجرم الكرى . والجواب أن الروح البخاري مركب القوى ، و القوى مظهر الصور المثالية و لولاه لما حصل الظاهر و المظهر ، فلهذا استنشاقه و ترويعه استنشاقها و ترويعها ، ولا سيما أن الروح البخاري عنده بسيط غير مركب من الاسطفسات كما سيجيء ، و قولهم : يستنشق ذلك أي مادة ذلك ، و الاولى أن يقال : حمل المصنف قده الاجرام في قولهم : عند الاجرام التي لا تتجزى التي هي المبادئ على الاحسام المثالية ، و قولهم : الاجرام التي لا تتجزى

روحاً بخارياً من قبيل الأجرام الفلكية في الصفا واللطافة ، وهو خليفة النفس في البدن الطبيعي ، و بالنفس يبقى اعتداله ويتغذى بالهواء المعتدل جوهره ، ولما كان هذا الجوهر حاملاً لقوة الحس و الحركة النفسانية ، ومقاصداً من النفس على الدوام في هذا البدن الطبيعي فأطلقوا عليه اسم النفس . وقد ذكره الشيخ في بعض رسائله بلغة الفرس بهذه العبارة «روح بخاري راجان كويند ، و نفس ناطقه راروان» .

و أما من قال : إنها ليست هي النفس بل إن محركها هو النفس ، وهي فيها و تدخل البدن بدخولها فكلام حق لا غبار عليه ، و يرجع إلى ما أولنا به الكلام السابق عليه فيتوافقان من غيرتنا قض .

و أما من قال : إن النفس نار ، و إن هذه النار دائمة الحركة فلم يرد بها هذه النار الأسطفسية ، بل في الوجود نار أخرى هي حرارة جوهرية يتصرف في الأجسام بالإحالة و التحليل و هي الطبيعة ،<sup>(١)</sup> و فوقها نار النفس الأمارة بالشهوة والنضبوهي التي تطلع على الأفتدة كما أثير إليها في الكتاب الإلهي ، و إذا كسرت سورتها بفعل الطاعات والرياضات صارت النار نوراً ، والنفس الأمارة مطمئنة .

و أما السالكون مسلك الإدراك فقولهم : إن الشيء إنما يدرك ما سواء لأنه متقدم عليه في غاية القوة و الاستقامة ، فإن المعلوم بالذات هو الصورة الحاضرة عند المدرك ، و قد علمت أن إدراك الشيء هو وجوده للمدرك و وجود شيء لشيء لا يكون إلا بعلاقة ذاتية بينهما ، و ليست العلاقة الذاتية إلا العلية و المعلولية ؛ و لكن نسبة الصورة المدركة إلى الذات العاملة نسبة المجمعول إلى الجاعل لا نسبة الحلول و الانطباع كما علمت ذلك في مباحث الوجود الذهني ، و في مباحث الإبصار و غيرهما .

و أما جعل بعضهم النفس من الجنس الذي كان يراه المبدء إما ناراً أو هواماً أو أرضاً أو ماءً فلعله أراد من المبدء المبدء القريب لتدبير الأجسام و تصرفها ، فمن جعلها

كرويا على الروح البخاري ، و كانوا من القائلين بالأجرام الصفار الصلبة . وهذا وجه لكلامه قد أفل تكلفاً - س ر ه .

(١) و بها أول نار ذات تلك شمع لكونها في الجسم و هو طويل عريض

عميق ، فالتعلق بعالم الطبيعة منشأ الاحتراق بتلك النار في الآخرة - س ر ه .

ناراً أراد بها مامرّ ذكره ، و من جعلها هواءاً فعمله أدابه الهوق و المحبة فإنّ النفس عين المحبة . ثم التعبير عن المبدء الأول بالعشق مما شاع في كلام العرفاء و للناس فيما يعشقون مذاهب .

و من جعلها ماءً فأراد به عين ماء الحياة الذي به حياة كل شيء ذي نفس ، كما قال تعالى : « وجعلنا من الماء كل شيء حي » ، والنفس حياة الجسم كما أنّ العقل حياة النفس ، و لهذا عبّر بعض الأوائل عن العقل الكلّ بالعنصر الأول و جعله ملهأ ، و ربما كان المراد بالعنصر الأول الوجود الفاضل منه تعالى على الموجودات كلّها على الترتيب . و من سماها أرضاً فلكونها في ذاتها قابلة للعلوم و الصور الإدراكية الفاضلة عليها من سماء العقل ، فالنفس القابلة للصور العلمية أرض الحقائق في مرتبة كونها عقلاً هيولانياً ، فيفاض عليها المعارف العلمية النازلة من سماوات العقول الفعالة ، كما تنزل الأمطار التي بها يحيى الأرض بعد موتها ، و قدورد في الحديث « إنّ القلوب يحيى بالعلم كما يحيى الأرض بوابل السماء » .

و من رأى : إنّ المبادي هي الأعداد و جعل النفس عدداً أراد من العدد كما أراد أصحاب فيثاغورث . و تأويل كلامهم (١) أنّ المبدء الأول واحد حقيقي و هو مبدء الأشياء ، كما أنّ الواحد العددي مبدء الأعداد ، لكنّ المبدئية و الثانوية و الثالثة و العشرية في هذه الأعداد الجسمانية الكمية ليست ذاتية لهذه الوحدات ، فكل ما صار أولاً يمكن له أن يصير ثانياً ، و الثاني منها يجوز أن يكون أولاً بخلاف المبدء الأول تعالى فمبدئته و أوليته عين ذاته ، و كذا ثانوية العقل الأول عين ذاته لا يتبدل ، و كذا مرتبة النفوس بعد مرتبة العقول فإطلاق العدد على المبادي العقلية و النفسية من جهة ترتيبها في الوجود ترتيباً لا يمكن تبذله ، فالعددية فيها ذاتية و في غيرها عرضية فهي الأعداد بالحقيقة ،

(١) و يمكن تأويل آخر وهو انه لما لم يكن للمبدء الاول ماهية وراء الوحدة فهو

الوحدة القائمة بذاتها ، واحدة صارت مبدء الاثنين وهو العقل لانه مركب من ماهية و وجود ، و الاثنان صار مبدء الثلاثة وهي النفس لان لها وراء الوجود و الماهية تعلقاً بالمادة تدريجياً ، ثم صارت الثلاثة مبدء الاربعة وهي الطبع لان له وراء التعلق التدريجى والتصرف التسخيري تعلقاً انطباعياً و اضافة حلولية ، و الى هنا تم المبادى الفاعلية - س ر ه .

كما أن الوحدة والأولية ذاتية للحق الأول ، وفيما سواه إضافية ؛ فهو الواحد الحق ،  
و ما سواه زوج تركيبى .

و أما من رأى منهم : إن الشيء إنما يدرك شبيهه ، و إن المدرك بالفعل شبيه  
بالمدرك فقوله حق وصواب ، و قد تكرر منّا في هذا الكتاب إن المدرك دائماً من جنس  
المدرك ، فاللمس يدرك الملموسات و هو من جنسه ، و كذا الذوق يدرك المنذوقات و هو  
من جنسه ، و النور البصري يدرك المبصرات ، و الخيال يدرك المتخيلات ، و الوهم يدرك  
الوهميات ، و العقل للعقليات . و بالجملة كل قوة إدراكية إذا تصور بصورة المدرك  
يخرج ذاته من القوة إلى الفعل ، ولا شبهة <sup>(١)</sup> في أن القوة القريبة و الاستعداد القريب  
من الشيء من جنس صورة ذلك الشيء و فعليته . ثم إنك قد علمت بالبرهان القطعي  
اتحاد العقل بالمعقولات والحس بالمحسوسات ، و الاتحاد أشد من الشبه . و علمت أن  
النفس إذا صارت عقلاً تصير كل الأشياء ، و هي أيضاً الآن تتحد بكل من الأشياء التي  
تستحضرها في ذاتها أعني صور تلك الأشياء لا أعيانها <sup>(٢)</sup> الخارجة عنها ، و لا يلزم  
من ذلك تركيب النفس من تلك الأمور الخارجية و لا من صورها أيضاً بل كلما صارت  
النفس أكمل صارت أكثر جمعاً للأشياء ، و أشد بساطة ، إذ البسيط الحقيقي كل الأشياء  
كما مرّ برهانه .

و أما قول الجامعين بين الأمرين : الإدراك و الحركة فإذا صحّ تأويل الكلام في  
كل واحد منهما صحّ في المجموع .

(١) والحاصل ان العقل بالقوة هيولى العقلات وهو يناسبها و يجانسها ، والحس  
بالقوة هيولى للمحسوسات فيناسبها ، كما أن الفضة مادة لما يصنع منها ويناسبها ، وكذا  
الذهب والحديد وغيرها - س ر ه .

(٢) وكما أن ليس المراد اتحاد المدرك مع المدرك بالعرض بل مع المدرك بالذات  
كذلك ليس المراد اتحاده مع مفاهيم المدركات بالذات التي هي بالحمل الأولى هي ،  
و لهذا لا يلزم التركيب والتكثير بل مع وجودها أى الكل موجودة بوجود النفس ، ثم  
إذا اتحد المعقولات المفصلة بالوجود الظهورى للعقل لا يتجافى عن مقامه الشامخ ، ثم  
لها اتحادية في مقام عقله البسيط الاجمالي بنحو أعلى و أبسط هكذا ينبغى أن يفهم هذا  
المقام - س ر ه .

و أما المعتبرون أمر الحياة في سلوك معرفة النفس فمن قال : إن النفس حرارة غريزية فالحار الغريزي قد ثبت أنها جوهر سماوي منبعث في البدن عن النفس ، و تفعل النفس به الأفعال الطبيعية والنباتية والحيوانية ، و هذا الجوهر الحار هو الروح الحيواني وهو عندنا بسيط <sup>(١)</sup> غير مركب من الأسطقسات ، و قد مر أنه خليفة النفس و متصل بها .

ومن قال : إنها برودة فلعله تجوز بها عن كيفية حالها و علمها اليقيني أو راحة البدن بها و سلامته عن الآفات ما دامت النفس حافظة للمزاج .

و أما من قال : إنها الدم فالدم لكونه مركب الروح البخاري و هو يجري في كل البدن و بتوسطه تسري الحياة في الأعضاء ، فأطلق إسم النفس عليه إمامنا باب الاشتراك أو التجوز ، و إطلاق النفس على الدم شائع في هذا الزمان أيضاً .

و إمامنا قائم : إن النفس تأليف أراد به المؤلف بالكسر لأنها يؤلف بين عناصر البدن و أجزائها على نسبة و قية فيها أحديده الجمع ، أو أراد به المؤلف بالفتح لأن جوهرها مؤلف من معان و صفات على نسبة معنوية شريفة نورية ينشأ <sup>(٢)</sup> منها النسبة الاعتدالية

(١) هذا خلاف ما عند الحكماء ولا سيما الطبيعيين حيث قالوا : ان الروح البخاري يتكون من لطيف الاخلاط ، و الاعضاء من كئيفها ، فهو من الاسطقسات ، و لكن ما ذكره قد هنا نظير ما ذكره في أمر الغذاء من أنها من عالم النفس أو انه الطبيعة المجبولة على طاعة النفس غير الطبيعة التي ربما تعصى ، و بها يقع الاعياء مثلا كما قال في الشواهد وغيره فيكون المراد به ما ذكره قبيل ذلك ان المراد بالنار حرارة جوهرية تصرف في الاجسام بالاحالة و التحليل و هي الطبيعة - س ر ه .

(٢) فالنفس في مقام الماكلة تنتنى بالمعقولات و تتقوى بها ، فاذا وقع ظلها في البدن صار تغذيته بالجسمانيات و تقويا لها بها ، و ينمو مقدارها الى الملاء الاعلى حتى تقوم بأحسن تقويم في مقام الحضور لدى لقيوم المحيط ، فاذا وقع ظلها على البدن صار تنية حسية و حركة كمية في أحسن تقويم صوري بهي ، و تجعل كل نفس شبيهة بنفسها علماً و خلقاً و عملاً استخلاقاً معنوياً و استبقاءً نورياً ، فاذا وقع ظلها على البدن صار استيلاً بالمولدة صورياً و استخلاقاً جسمانياً و استبقاءً نوعياً ، و هكذا جميع ما في البدن ظلال حسية لهيئات نورية في النفس ، بل موجودات العالم الادنى طراً ظلال العالم الاعلى كما مر في مبحث المثل النورية - س ر ه .

المراجعة في البدن ، وهذه كأنها نزل لها و حكاية عنها ، فإن جميع ما يوجد في العالم الأدنى الطبيعي من الصور و أشكالها و أحوالها توجد نظائر ها في العالم الأعلى على وجه أشرف وأعلى .

و أما قول من قال : إنها هو الإله فلمعه أراد به الفناء في التوحيد الذي نقل عن أكابر الصوفية ، لا المعنى الذي ادعاه الفراعنة و الملاحدة تعالى عما يقوله الملحدون .

و أما من قال : إنه تعالى في كل شيء بحسبه ، و يكون في شيء طبعاً ، و في شيء عقلاً فلست <sup>(١)</sup> أصحح كلامه حذراً عن سوء الأدب ، لكنني أقول : النفس الإنسانية في شيء طبع ، و في شيء حس ، و في شيء خيال ، و في شيء عقل ، فهي الجوهر العاقل المتخيل السميع البصير الشام الذائق اللامس الغازي النامي المولد ، وهي مع ذلك جوهر بسيط غير منقسم ، جعلها الله مثالا له ذاتاً و صفة ، و خليفة له في هذا العالم . ثم في العالم الأعلى و جعل معرفتها سبباً لمعرفة تعالى . فهذا ما تبسّر لنا في تأويل رموزهم و إظهار كنوزهم .

ثم إن في ما ذكره الشيخ في مناقضة كلامهم بعض مناقشات و أبحاث نريد أن نشير إليها .

الأول في قوله : أما الذين تعلقوا بالحركة فأول ما يلزمهم من المحال إنهم نسبوا السكون إلى النفس ، فإن كان تحرّكها علّة للتحرّيك فلم يدخل تسكينها إما أن يصدر عنها وهي متحركة بحالها ، فيكون نسبة تحرّكها بذاتها إلى التحريك و التسكين واحدة إلى آخره .

فإننا نقول : التحريك البدني الذي ينسب إلى تحريك النفس ليس المراد به هذا

(١) قد مر أن للوجود ثلاث مراتب : الوجود الحق ، والوجود المطلق ، والوجود المقيد ، الوجود الحق هو الله ، والمطلق فعله ، والمقيد أثره ، وذلك المطلق في كل بحسبه فهو في العقل عقل ، وفي النفس نفس ، وفي الطبع طبع ، و في ذاته لا جوهر و لا عرض ، فما قالوا : إنما هو في فعله تعالى ، ولكن لما كان فعله أمره و كلمته و نوره ، كان من صقعه وليس شيئاً على حياله تفوهوا بما تفوهوا ، ولكن الأدب في حفظ المراتب والعدل وضع كل شيء في موضعه فبالعدل قامت السماوات والأرضون - س ر ه .

التحريك المكاني الإرادي الذي ينبعث من النفس بواسطة دواع خارجية ، وأمور لاحقة ، وأسباب معدة للحركة الإرادية من مكان إلى مكان جلياً للنفع أو الملائم ، ودفعاً للضرر أو المولم ، إنما المراد بذلك التحريك ما يقع به حركات الاستحالية الطبيعية التي يقع بها التغذية و التنمية والنضج والإحالة وغيرها مما لا يدخل بدن الحيوان عنها لحظة ، وهي حركة الحياة و مقابلها سكون الموت عند انقطاع تعلق النفس عن البدن ، ففاعلية النفس لهذه الحركة اللازمة للحياة الحيوانية ذاتية . و أما فاعليتها للحركات الإرادية فهي أمر عرضي بمشاركة الأسباب الخارجية ، و نسبة هذه إلي تلك كنسبة الكتابة إلى تصوير الأعضاء ، و كنسبة طبع الطعام في القدر إلى هضم الغذاء في المعدة . وبالجملة هذا التحريك لازم لا ينقطع من النفس مادام البدن حياً . ولا ينتهي إلى تسكين مادامت النفس نفساً ، والبدن بدنأ .

و الثاني في قوله : فقد عرفت بما سلف إنه لا متحرك إلا من محرك ، وإنه ليس شيء متحركاً من ذاته .

أقول : حق أن كل متحرك يحتاج إلى محرك غيره ، لكن قد مر أن كل ما يتحرك في مقولة من المقولات الأربع العرضية يحتاج إلى محرك يفيد لها الحركة ، و كل ما يتحرك في مقولة الجوهر كالطبيعة المتجددة الوجود فيحتاج إلى جاعل يجعلها متحركاً<sup>(١)</sup> و قد مر الفرق بين عوارض الوجود و عوارض الماهية ، و كذا بين اختلاف الجهتين في الخارج كما في القوة والفعل ، و بين اختلافها بحسب التحليل الذهني كما في الوجود و الماهية ، و الحركة فيما يتحرك لذاته هي نحو وجوده ، والمحتاج في الوجود إلى الجاعل يحتاج إلى جاعل يفيد ذاته لا إلى جاعل يصفه بالوجود ؛ إذ الوجود ليس وصفاً زائداً على الماهية خارجاً بل ذهنياً ، وعلى أي<sup>(٢)</sup> الوجهين فحاجة كل متحرك إلى

(١) حال لامفعول نان - س ر .

(٢) أي على الحركة العرضية والحركة الجوهرية ، فكل متحرك يحتاج إلى محرك غيره كما هو مقرر في موضعه ، لكن في الحركة الجوهرية يحتاج إلى المحرك بمعنى المفيد لوجود ذلك المحرك ، ولكن إذا جعل ذلك الوجود جملة حال كونها متحركاً بجعل واحد لا أنه جملة موجوداً ثم جعله بجعل آخر متحركاً ، إذ قد علمت أن الحركة من عوارض

محرّك غير ثابت ، و كذا انتهاء المتحركات إلى محرّك غير متحرك .

الثالث إنّ قوله : هذه الحركة لا يخلو إما أن يكون مكانية أو كمية أو كيفية أو غير ذلك إلى آخره .

مدفوع : بأنّ هذه الحركة خارجة عن الأقسام المذكورة لأنها حركة جوهرية اشتدادية ، ولم يتم برهان في نفي الاشتداد الجوهري ، وما ذكره الشيخ في إبطاله قد مرّ بيان ضعفه و وهنه .

الرابع إنّ قوله : و أما الحركة على <sup>(١)</sup> سبيل الاستحالة فإما أن تكون حركة عن كونها نفساً فيكون إذا تحركت لا تكون نفساً . وإما حركة في عرض من الأعراض فأول ذلك أن لا يكون تحرّكها من نحو تحريكها إلى آخره .

أقول فيه : إنّ الشيخ قد خلط في كل موضع أراد إبطال الاستحالة في الجوهر بين الوجود <sup>(٢)</sup> و الماهية ، وجعل الحركة الكونية عبارة عن خروج الشيء في كل آن

بما هيته لا وجوده لان الحركة في المتحرك بذاته الجوهرية وشيئته الوجودية نعوجوده ، وفي الحركة العرضية يحتاج الى المحرك بمعنى المفيد له الحركة ، فان الحركة هنا عرضية معللة بخلافها . ثم فاجعل جعل هنا وجود المتحرك ثم جملة يجعل آخر متحرّكاً ، وكذا انتهاء المتحركات الى محرك غير متحرك ثابت ، ولكن في موضع بمعنى مفيد وجوده متحرّكاً ، و في موضع بمعنى مفيد حرّكته . وفي بعض النسخ غير ثابت والضير غير ثابت وهو لا يلائم أول الكلام ، ولا قوله أي الوجهين اذ على وجه واحد وهو الحركة الجوهرية الاحتياج الى المحرك المفيد للحركة غير ثابت لكونها ذاتية ، مع أن هذه القاعدة ثابتة و عليها يبنى اثبات الواجب من مسلك الحركة لكن الصحيح على أي الوجهين ثابتة - س ر ه .

(١) هذا من باب عموم المجاز الذي هو مصطلح علماء المنقول ، فان الاستحالة هي الحركة الكيفية . و أما الجوهرية فتسمى بالتكوين كما سبق في السفر الاول - س ر ه .

(٢) و الا فالحركة في الجوهر معناها انه سيال الوجود لا انه سيال الماهية ، فالطبيعة مثلا ماهيتها ثابتة و هويتها سيالة . نعم ليس السيلان وجوداً آخر طارياً على هويتها كما في الحركات العرضية حتى تكون الطبيعة ثابتة الماهية والهوية جميعاً ويصير السيلان من عوارض الوجود لامن عوارض الماهية ، ويتحقق في عالم الملك هوية ثابتة بـ



إلى ماهية أخرى بالفعل ، وليس الأمر كذلك ؟ فإنَّ الأشدَّ والأضعف وإن كانا متباينين في النوعية لكن تباينهما بالماهية عند ما كان الوجود حاصلًا لهما بالفعل ، وأما عند الحركة الاشتدادية فللكل<sup>(١)</sup> وجود واحد شخصي زماني له ماهية واحدة لها في كلِّ آن مفروض حدٌّ من الوجود بالقوة القريبة من الفعل كما مرَّ بيانه ، فالحركة في الأكوان الحيوانية مثلاً لا يستلزم إلا خروج المتحرك من كون حيواني إلى كون آخر حيواني ، لا خروج الحيواني من الحيوانية إلى غيرها كالفلكيَّة مثلاً ، إذ كلُّ ما يقبل الأشدَّ والأضعف يجوز فيه الاشتداد والتضعيف ، ومقولة الجوهر عندنا كمقولة الكيف في أنه يقبلهما ، فجاز<sup>(٢)</sup> لبعض أنواعه المتعلقة بالمواد حركات الاستحالة الجوهرية . فكما أنَّ الاشتداد لا يخرج السواد إلى غير السواد بل يخرج من نوع منه إلى نوع آخر أو من شخص فقط إلى شخص آخر ، إما بالقوة كما في أوساط الحركة أو بالفعل كما في انتهاء الحركة ؛ فكذلك<sup>(٣)</sup> لا يخرج الجوهر إلى مقولة أخرى ، ولا إلى جنس آخر غير ما كان إلا في حركات كثيرة يؤدي بالمتحرك إلى غير جنسه ، كالسواد في تضعفه حتى يخرج من جنسه

حتى ينافي حدوثه الذاتي وتجدده الجوهرى بشرائه ، ساواته وأرضياته ، بساطته و مركباته ، كما نطقت به الشرائع الحقَّة ، و بتجددهوية الجوهر و وجوده و ثبات ماهيته بل لا ثباتها و لالاتباتها يجمع بين القولين من تجدد الجوهر و عدم تجده - س ر ه .  
(١) كون وجود الكل شخصياً زمانياً لاجل أن يتحقق الخروج من وجود الى وجود تدريجاً فيصدق الحركة ، و لولا أن لهذا الوجود الشخصي عرضاً زمانياً لما صدقت الحركة . و أما وحدة ماهيته فهي كوحدة ماهية الانسان المركبة من الجوهر و القابل للابعاد و النامي و غيرها ، فانها غير متحصلات في صراط الانسان حتى ينافي وحدة ماهيته وان كانت متحصلة حيث وجدت بوجودات منفردة - س ر ه .

(٢) كالطبائع السبالة بخلاف الجواهر المفارقة اذ لا سيلان في جواهرها و لا حالة منتظرة لهوياتها ، ولا حدوث تجددى لها لكونها من صقع الربوبية التي استأثر لها الثبات و القدم فلا تمكن في ثبوتها و ثباتها التجدد و العدم - س ر ه .

(٣) أى الجوهر الذى هو الجنس العالى لا يخرج الى جنس عالٍ آخر ، ولا الجوهر النوعى الاضافى الى نوع اضافى آخر ، و يحتل أن يراد بالجنس معناه اللغوى -

إلى غير جنسه ، وكالإنسان في استكمالات نفسه حتى يصير ملكاً من الملائكة ؛ أو في إعوجا جانه وتنقصاته حتى يصير شيطاناً أو بهيمة . ثم " إن " نفسية النفس وإن كانت إضافة وجودية لها إلى البدن فلا يلزم من حركتها على الإطلاق لا كونها نفساً .

وأما ما ذكر أن " حركة النفس إذا كانت في عرض من الأعراض يلزم أن لا يكون تحرُّكها من نحو تحرُّكها ، فلا حد أن يقول : إنهم لم يدعوا إلا أن المحرك للشيء المنفعل القابل للحركة لا بد وأن يتحرك في ذاته ، وذلك لا يستلزم أن يكون حركة المتحرك من نحو حركة المحرك ، ولم يدعوه أحد . وفي كثير من الأشياء التي يحرك شيئاً بأن يتحرك نرى الأمر على خلاف ما ذكره ؛ فالتحريكات السماوية الصادرة من نفوسها في أجرامها وضعية ، وهي تابعة لحركاتها النفسانية الإرادية ؛ كما اعترف به الشيخ في التعليقات وغيرها ، فأبي محال يلزم في أن يكون تحريكات من النفس في البدن بالإحالة وغيرها ؛ وهي تابعة لحركاتها الوجودية أو الإرادية .

الخامس إن قوله : ثم من المحال ما قالوه : من أن الشيء يجب أن يكون مبده حتى يعلم ما وراءه ، فإننا نعلم وندرك بأنفسنا أشياء لسنا بمبادلها الخ .  
أقول فيه : إن المراد من المعلوم هو الصورة الحاضرة عند المدرك القائمة المحفوظة بحفظه إياها ، ولا شك أن النفس مبده فاعلي للصور الموجودة في قواها ومدار كها ، وأما الصور العقلية المدركة للنفس فإن النفس في الابتداء عند كونها عقلاً هيولانياً مبده قابل لها ، وإذا صارت متصلة بالعقل الفعال كانت فاعلة حافظة إياها . والشيخ قد ذكر في كتاب المبدء والمعاد في فصل ذكر فيه إن العقل الهيولاني بالقوة عالم عقلي ، أن القوة العقلية مجرد الصورة عن المادة فتكون خالقة وفاعلة للصور المعقولة و قابلة لها <sup>(١)</sup> معاً ، وقال في فصل آخر منه : إن القوة العقلية تعمل في المحسوس عملاً تجعله معقولاً .

(١) القابلية عند كونها عقلاً هيولانياً ، و الفاعلية عند كونها متصلة بالعقل الفعال

كما قال المصنف قده أو المراد القابلية بمعنى الموصوفية ، و على أى تقدير فلا يلزم كون شيء واحد قابلاً و فاعلاً . س ر ه .

## الباب السادس

في بيان تجرد النفس الناطقة الإنسانية مجرداً تماماً عقلياً وكيفية حدوثها وفيه فصول :

### فصل (١)

في أن النفس الناطقة ليست بجسم ولا مقدار ولا منطبعة في مقدار

و فيه حجج : الأولى أن لها أن تدرك الكليات و الطبائع الكلية من حيث عمومها و كليتها ، والكلية بما هو كلي أي طبيعة عامة لا يمكن أن يحلّ جسماً ، ولأن ينطبع في طرف منقسم أو غير منقسم منه ، أما أنه لا يمكن أن يوجد في طرف غير منقسم منه فلأن النقطة يمتنع أن يكون محلاً لصورة عقلية ، فلأنها لا تخلو إما أن يكون لها تمييز عن الشيء الذي هي نهايته أو لا يكون ، فإن لم يكن امتنع حصول الصورة المعقولة فيها دون المحل الذي هي طرفه ، بل كما أن النقطة طرف ذاتي له فكذلك إنما يجوز أن يحلّ فيها طرف شيء حال في ذلك المقدار ، ويكون كما أن الحال يتقدّر بذلك المقدار بالعرض ؛ فكذلك تناهيه بطرفه بتناهي المحل بها بالعرض ، وإن كان لها تمييز عن ذلك المقدار في الوجود فهو محال وإلا لكانت النقطة منقسمة كما يبين في موضعه .

واعترض هاهنا بأن عدم التمييز في النقطة عن المحل وإن كان مسلماً لكن لا نسلم إنه لا يحلّ فيها إلا نهاية ما يحلّ في ذلك المقدار ، فإن ما ذكرتم منقوض بالألوان والأضواء الحاصلة في السطوح دون الأعماق ، وكذا حال المماسّة والملاقاة .

والجواب إن السطح له اعتباران اعتبار أنه نهاية للجسم ، واعتبار أنه مقدار منقسم في جهتين ، لقبوله الألوان والأضواء وغيرهما من جهة أنه عبارة عن امتدادي الجسم ، لامن جهة أنه نهاية له .

و أيضاً لا بدّ في قابلية الشيء أن يكون للقابل استعداد خاص أو مزاج حتى يقبل كيفية أو صفة ، وليس للنهائية بما هي نهاية اختلاف قوة أو حالة استعدادية في القابلية ، فلو كان للنقطة مثلاً إمكان أن يقبل صورة عقلية لكنت دائمة القبول لها لعدم تجدد حالة فيها فرضاً ، فكان المقبول حاصلًا فيها أبداً ؛ إذ المبدء دائم الفيض فلا يتراخي فيضه إلا لعدم صلوح القابل ، والمفروض إنّ الصلوح والاستعداد حاصل لها من حيث ذاتها ، فلزم من ذلك أن يكون جميع الأجسام ذوات النقطة عاقلة ؟ ووجب أن يكون العاقل عند موته عاقلاً لوجود قابل العاقلية فيه ؟ فالتالي باطل ، فالمتقدم كذلك . و أما أنه يمتنع أن تحل الصورة المعقولة من الجسم شيئاً منقسماً ، فهو أن كل مقدار منقسم أبداً والحال في المنقسم منقسم فيلزم أن يكون الصورة العقلية منقسمة أبداً لا يقف إلى حد ينتهي القسمة إليه و ذلك محال بوجوه :

أحدها إنها لو انقسمت لكان انقسامها إلى جزئين متشابهين أو جزئين مختلفين والأول محال .

إما أولاً فلأن كل واحد من الجزئين يجب أن يكون مخالفاً بوجه لكه لا متناع كون الكل مساوياً لجزئه من جميع الوجوه ، و تلك المخالفة ليست بحسب الحقيقة ولوازمها وإلا لم يكن الانقسام إلى جزئين متشابهين ؛ فإن المخالفة بشيء من العوارض المادية مثل المقدار والشكل ؛ فلا يكون الصورة المعقولة مجردة هذا خلف .

وإما ثانياً فلأن ذلك الانقسام إما أن يكون شرطاً لكون الصورة معقولة أو لا يكون ؛ فعلى<sup>(١)</sup> الأول وجب أن يكون الجزآن متخالفين للكل لوجوب مباينة الكل للجزء . وأيضاً فقبل ورود القسمة وجب أن لا تكون معقولة لفقدان الشرط .

(١) لانها معقولان لتحقق شرط المعقولة ، و الكل ليس معقولا لفقده ، فهذا وجه المخالفة . و ما ذكره من وجوب مباينة الكل للجزء محمول عليه أي الكل قبل الانقسام و الجزء بعده بجعل اللام في الكل والجزء للمهد لالجنس أو الا ستغراق حتى يقال لا مباينة في الكل و الجزء المقداريين الا بالهوية . وجه آخر أن يراد بالمخالفة بالهوية والعوارض الغير اللازمة ، و حينئذ اشتراط المعقولة بالانقسام اشتراط الشيء بتقيضه - س ر ه .

وأيضاً الشيء الذي هذا حاله يجب أن يكون<sup>(١)</sup> منقسماً ، وليس كل معقول كذلك ؛ وإن لم يكن ذلك الانقسام شرطاً فيكون تلك الصورة العقلية عند فرض الانقسام مفشاة بموارض غريبة من جمع و تفريق ، ويكون في أقل من ذلك المحل كفاية لماهية تلك الصورة لأن جزء<sup>(٢)</sup> تلك الماهية مساوية لكلها في الماهية ، ومحل الجزء جزء المحل فيكون كل الصورة ممكن الحلول في بعض محلها ، فيكون حلولها في ذلك المحل عارضاً غريباً. والكلام في الصورة المجردة هذا خلف .

فإن قلت : أليست الصورة العقلية قد تنقسم إلى أقسام متشابهة بإضافة زوائد كلية مثل المعنى الجنسي كالحيوان فإنه تنقسم إلى حصص كحصه الإنسان وحصه الفرس منه ، والحصتان غير مختلفتين بالماهية ؛ فإن حيوانية الفرس بشرط التجريد عن الصهالية مساوية لحيوانية الإنسان بشرط التجريد عن الناطقية في النوع والحقيقة ؛ فقد وقع انقسام الكلّي إلى أقسام متشابهة مع أن<sup>(٣)</sup> تلك الأجزاء ليست ذوات المقادير والأشكال الجزئية . فيقال : هذا غير ذلك ؟ وهذا جائز لأنه بالحقاقي كلّي بكلّي ، بل هذا<sup>(٤)</sup> تركيب وذاك

(١) أي معقولته مشروطة بالانقسام يجب أن يقبل الانقسام ، و ليس كل معقول

كذلك لمكان البسائط المعقولة - س ر ه .

(٢) فإن جزء المقدار جزئي منه ، و الجزئي حامل لنوعه بالتمام . ثم انه يمكن

جعل هذا أعنى قوله : و يكون في أقل الخ مع قوله : و محل الجزء جزء المحل الخ وجهاً واحداً ، و المعذور لزوم العارض الغريب المذكور . و يمكن جعلها وجهين بجعل المعذور في الاول لزوم الخلف من وجهين آخرين : أحدهما أن ما فرض صورة الشيء لم يكن بتسامها صورة له ، و يلزم الغناء عن ذاتي الشيء . و ثانيهما أن ما فرض مجرداً كان ملحقاً للعارض الغريب من حيث أنه اذا كان في الاقل كفاية ، و هكذا في كل أقل من أقل كانت الصورة معقولة أبداً مع ما لا دخل له في تنعيم معقوليتها ، فهي دائماً مفشاة بأمر غريب عن حقيقتها - س ر ه .

(٣) غرض السائل انه وقع في الاستدلال مقلطة من باب ايها الانعكاس ، فإن

كل انقسام الى أجزاء مقدارية انقسام الى أجزاء متشابهة ، و ليس كل انقسام الى أجزاء متشابهة انقساماً الى أجزاء مقدارية كالكلّي و حصصه - س ر ه .

(٤) هذا مع قوله : و بالجملة الخ الذي هو عبارة اخرى له ملاك الجواب . وأما

قوله : مثلاً الحاق الناطق الخ فيرد عليه أنه مع تصريح السائل بعدم الاختلاف بين

تجزية ؛ مثلاً إلحاق الناطق بالحيوان الذي هو حصة الإنسان يجعله مخالفاً للحيوان الذي هو حصة الفرس ، وقسمة الكلّ إلى الجزء يوجب مساواتهما ، فلو كان أجزاء الصورة العقلية كأفرادها وجزئياتها لزم أن يكون كلية تلك الصورة مخالفة لكل واحد من أجزائها فلم تكن القسمة مقدارية والمفروض أنها مقدارية هذا خلف . وبالجمله فانقسام الحيوان إلى الإنسان والفرس وغيرهما قسمة الكلّي إلى الجزئيات ، وهي عبارة عن ضم قيود متخالفة إلى المقسم ، والقسمة المفروضة في الصورة العقلية قسمة الكل إلى الأجزاء وبينهما فرق ظاهر . وأما أنه يمتنع انقسام هذه الصورة إلى جزئين مختلفين فذلك لأنها لو انقسمت إلى أجزاء مختلفة المعاني لكانت تلك الأجزاء لا محالة هي الأجناس والفصول ، لكن الأجزاء المفروضة في الصورة العقلية بحسب الأجزاء التي يمكن فرضها في الجسم غير متناهية فيلزم أن تكون تلك الأجزاء المقومة التي هي الأجناس والفصول لتلك الصورة غير متناهية وهو محال .

وأيضاً فلأن كل كثره فإن الواحد والمتناهي فيها موجود ، فلو كان هناك أجزاء

الحيوانيتين المجردتين عن الصهالية والناطقية كيف يمكن دعوى الاختلاف بلايينه ؟ مع تنصيص القوم أيضاً أن المضاف إليه خارج عن الحصة ، وأن الحصاص متساوية . والجواب ان مراده قدس سره الاشارة الى جواب آخر في ذيل بيان التركيب ، وهو أن التنصيص ليس تجزئة حقيقية خارجية كالتجزئة الى الاجزاء الخارجية المقدارية ، اذ الكلّي الطبيعي مطلقاً لا وجود له منجزلاً عن الغصوصيات والمختلفات ولا سيما الاجناس ، ونصوصاً جنس الاجناس السببية بدواتها المتحصلة بالتحصلات المتبائنة في الخارج ، ولهذا يقال في تعريف الجنس هو المقول على الكثرة المختلفة الحقائق ، والنوع وان كان مقولاً على الكثرة المتفقة الا أنه في العقل طبيعة تامة متحصلة ، أوفى عالم المقول بناءً على القول بالمثل الا فلاتونية ، وهناك منحصر في فرد . وبالجمله ليس التنصيص تجزئة وتكثيراً خارجياً اذ لا مقسم في الخارج واحداً بالعدد فلا أقسام بساها أقسام .

ان قلت : الكلام في الموجود في العقل ، والعصم المتساوية موجودة فيه .

قلت : لا تكثر في العقل أيضاً الا بالاعتبار ، ويرشدك اليه قولهم : لا تفاوت بين الكلّي والحصة الا بالاعتبار ، وعلى تقدير التكثر ليس تجزئياً ؛ وعلى تقدير التجزئى كان الاجزاء متقدرة اذ الكلام على تقدير تقدّم العقل - س ر ه .

غير متناهية لكان لكل واحد منها ماهية بسيطة ، فلا يكون ذلك الجزء البسيط ممكن الانقسام إلى جزئين مختلفي الماهية .

وأيضاً فبتقدير أن تكون تلك الصورة مركبة من مقومات غير متناهية ولكل واحد منها محل من الجسم غير ما حلّه الآخر فيلزم أن يكون للجسم أجزاء غير متناهية بالفعل وذلك أيضاً محال .

وأيضاً إذا فرضنا قسمة فوق الفصل في جانب والجنس في جانب ، ثم إذا فرضنا القسمة على نحو آخر فلا يخلو إما أن يقع في كل جانب نصف فصل ونصف جنس فيكون ذلك انقساماً إلى جزئين متشابهين وقد مرّ إبطاله ، أو يوجب انتقال الجنس والفصل إلى القسمين المفروضين ثانياً فيلزم أن يكون <sup>(١)</sup> مجرد الفرض يوجب تغيير مكان أجزاء الصورة العقلية ، و يكون محالها ومواضعها بحسب إرادات المرئيين و فرض الفارضين .

الوجه الثاني في امتناع القسمة على الصورة العقلية أن نقول : لكل شيء حقيقة هو بها هو ، و تلك الحقيقة لا محالة واحدة وهي غير قابلة للقسمة أصلاً ، فإنّ القابلة للقسمة يجب أن تبقى مع القسمة ، والعشرة من حيث أنها عشرة لا تبقى مع الانقسام ؛ فإنّ الخمسة ليست جزءاً للعشرة بما هي نوع من الأنواع العددية بل هي جزء من كثرة الوحدات ، وليست للعشرة بما هي حقيقة واحدة جزءاً ، فإذا انقسمت العشرة وحصلت الخمستان فهما جزآن للعشرة بما هي كثيرة لا بما هي واحدة ، والكثرة فيها بالنسبة إلى المعدود لا بالنسبة إلى نفسها ، فإنّ العشرة من الناس كثرة للواحد من الناس و وحدة لنفسها فلها صورة واحدة غير قابلة للقسمة ، إذ ثبت ذلك فنقول : العلم المتعلق بهذه الماهيات المجردة إن كان حالاً في محلّ منقسم يلزم من انقسام محلّه انقسامه ، ومن انقسامه انقسام ما هو صورته لكنّ المعلوم غير منقسم أو مأخوذ بما هو غير منقسم هذا خلف .

أقول : هذا تقرير هذا البرهان على الوجهين المذكورين في كتب القوم ، وعندهم إنه من أقوى البراهين الدالة على تجرّد النفوس المدركة للمعاني الكلية ، وهي جميع النفوس البشرية ، وقد سبق منا أن التجرد العقلي <sup>(٢)</sup> غير حاصل لجميع النفوس البشرية ، وعندى

(١) ويلزم أيضاً انتقال العرض من موضوع الى موضوع - س ر ه .

(٢) نعم التجرد العقلي التام و ان ليس لهؤلاء بالفعل الا أن لهم قوة قربية من \*

إن هذا البرهان غير جارٍ في كل نفس بل إنما يدل على مجرد العاقلة للصورة التي هي معقولة بالفعل في نفس الأمر ، سواء أكانت بحسب ذاتها المقتضية للتجرد أو بحسب مجرد مجرد وترع منزع عن ينزع معقولها من محسوسها ، وتلك النفس هي التي خرجت من حد العقل بالقوة والعقل الاستعدادي إلى حد العقل بالفعل ، والمعقول بالفعل ، وهذا العقل يوجد في بعض أفراد الناس دون الجميع ، وذلك لأن الذي يندر كراهة أكثر الناس من الطبائع الكلية وجودها في أذهانهم يجري مجرى وجود الكليات الطبيعية في الخارج في جزئياتها المادية كالحيوان بما هو حيوان ، فإن ماهيته موجودة في الخارج بعين وجود الأشخاص ، ولها اعتبار لا يكون بذلك الاعتبار متخصصاً بمكان معين و وضع خاص ، ولا أيضاً من حيث ماهيته المشتركة بقابل للقسمه المقدارية الجزئية ، وكذلك إذا وجدت ماهيته في ذهن أكثر الناس فإنها توجد تلك الماهية بعين وجود صورة متخيلة ، لكن للذهن أن يعتبرها بوجودها من الاعتبار ، فهي من حيث كونها صورة شخصية موجودة في قوة إدراكية جزئية تكون جزئية متخيلة ، ومن حيث اعتبارها بماهي هي أي بماهي حيوان بلا اشتراط قيد آخر لا يكون متخيلة ولا محسوسة ولا معقولة أيضاً ، لأنها بهذا الاعتبار أمر مبهم الوجود وإن كانت موجودة في الواقع بوجود ما تتحد به من الصورة ، ومن حيث اعتبارها (١) مشتركة بين

التعقل فإذا شملتهم العناية والقي عليهم الصورة العقلية الحقيقية لا بد أن يكونوا قابلين ، لان المعطيات ؛ درالقا بليات فلا بد أن يكون فيهم لطيفة - س ر ه .

(١) أي من حيث اعتبار شيئية الماهية فان اعتبار شيئية الوجود العقلي في الكلية ، و ان هذا الوجود لاستواء نسبه الى جميع الافراد مناط الكلية و الاشتراك كما سيأتي فشيء لا يفهمه بعض الخواص فضلا عن العوام ، فالاشتراك الذي يفهمونه صدق مفهوم مجمل غير مبين عندهم ذاتية و عرضية عليها ، بل مناسبتها في بعض الآثار الحسية ، بل اذا سمعوا كليا تصوروا بأوهامهم و خيالاتهم مقداراً متداً و غطاءً منبسطاً على الافراد ، كما اذا سمعوا النور المحيط الوجودي تخيلوا شعاعاً عرضياً متداً مع أنه لاكم ولا كيف للكليات في ذاتها فكيف لحقيقة الوجود ، وهذا لتغلبة أحكام الصورة عليهم ، و قاهرة القوى الجزئية على عقولهم التي بالقوة في العمليات ، فهذه التصويرات أغذية خيالاتهم و أفواتها لا تقوم بدونها . و أما الخواص فهم ان وقوا في هذه التمثيلات بفتة بحسب نشأة خيالهم ، فلكون قواهم مرتاضة في النظريات أو في العمليات رجوها وردوا أحكامها و ندار كوها بالأحكام العقلية ، و التجرد الذي يفهمونه اما أمر سلبي



كثيرين تكون معقولة مجردة . فحينئذ نقول : إنَّ الحاصل في الذهن من طبيعة الحيوان ليس بالفعل صورة مجردة وجودها في نفسها وجود مجردي كوجود المفارقات حتى يلزم أن يكون محلها أيضاً مجرداً ، بل الموجود منها في الذهن شيء له اعتبارات يكون بحسب بعضها جزئياً وبحسب بعضها كلياً وبحسب بعضها مطلقاً<sup>(١)</sup> وكذلك الصورة الخارجية من تلك الماهية . ونحن لانسلم أن كل واحد من أفراد الناس يمكنه ملاحظة هذه الاعتبارات ، أو يمكن لنفسه أن يتصور أمراً ذهنياً من الجهة التي هو بها كلي مشترك بين كثيرين ، مجرد عن الخصوصيات والقيود الجزئية . وكذلك نقول إيراداً<sup>(٢)</sup> على الوجه الثاني :

بعض أو أن يرتقوا قليلاً ، فتغلب شيئية الماهية عن جميع العوارض كالماهية المجردة التي فهم بعض الحكماء من المثل المجردة حاشا القائل بها عن ذلك - س ر ه .

(١) غير خفي أن لازم كلامه رحمه الله أن الذي يمكن أن يدركه الإنسان ادراكاً على ثلاثة أقسام : المفهوم الجزئي المدرك بعس أو خيال ، و الكلي بالمعنى الذي ذكره ، و المطلق البهيم الذي يظهر في الذهن بنوع من الاعتبار ، و لاشك أن القوم انما ينون بالمفهوم الكلي هذا القسم الثالث ، و يقيمون البرهان على تجرده و تجرد النفس التي تدركه ، وعلى هذا فلازم كلامه ره منع التجرد العقلي لهذا النوع من المفاهيم التي يسمونها كلية في المنطق و الفلسفة ، و هي تصدق بنفسها على كثيرين مع تجردها عن لوازم الشخصية ، و لا شيء من الامور المادية و الخيالية على هذا الوصف و لا سبيل الى منع وجودها في أنفسنا ، و لا الى منع أن يكون هذا الاعتبار في نفس الامر ، فالحق ان ادراكها على مالها من الوصف يوجب التجرد ، غير أن التجرد على أنحاء مختلفة من القوة و الضعف ، و الذي ذكره ره انما هو التجرد التام أو ما يقرب منه - ط مد .

(٢) سبك الوجه الثاني الترقى من الأدنى فقالوا : أبعد الاشياء عن الوحدة العدد ومع هذا لا يقبل القسمة ، ثم ترقوا الى الحقائق الخارجية الاخرى ، ثم الى الصور العقلية ، فقبول العشرة القسمة لا يتلزم به عدم قبول البواقي سيما الصور العقلية ، مع أن قبول القسمة في العشرة باعتبار جنسها الذي هو الكثرة ، كما أن قبول القسمة في الاشياء الخارجية باعتبار مادتها ، ألا ترى انهم خصوا قبول القسمة في الكم بالوهية ، فان الفكية تعدم المقدار و الهولي تقبلها ، و لو كانت العشرة عين الكثرة كانت عين غيرها كالالف ، لان جميعها هو الكثرة فهو نوع منها فلها فصل و راء جنسها الذي هو الكثرة و ذلك الفصل جهة وحدتها . و أيضاً الكلام في العشرة الكلية العقلية ؛ وان حكم على

لا نسلم أن لكل شيء وحدة تقابل الانقسام من كل جهة حتى يلزم أن يكون صورتها أيضاً كذلك ، فإن كثيراً من الأشياء وحدتها بالفعل عين قبول القسمة بالفعل كالعدد ، أو عين قبول القسمة بالقوة كالأجسام والمقادير ، فإن العشرة وإن كانت حقيقة واحدة لكن تلك الوحدة عين كثرة الآحاد التي يتألف منها العشرة ، وهذه الكثرة (١) غير مقابلة لها وإنما يقابلها كثرة أخرى هي كثرة العشرة أعني العشرات تقابل وحدة العشرة التي هي عين كثرة الأجزاء أي الأعداد ؛ فوحدة العشرة مع كونها تقابل كثرة العشرة هي عين كثرة الأعداد ، وكذا وحدة الخمسة هي عين كثرة الأقسام ، وقد مر أن العدد من الأشياء الضعيفة الوجود لكونه ضعيف الوحدة .

أيضاً حيث أن وحدته عين الكثرة وكذلك الأجسام والمقادير وسائر المتصلات وحدتها عين قبول الكثرة الوهمية أو الخارجية ؛ لأن وحدتها نفس متصلتها وامتدادها وامتدادها عبارة عن قبولها الكثرة المقدرية قوة أو فعلاً ، فأنى توجد في مثل هذه الأشياء نحواً من الوحدة التي لا تتضمن اعتبارها اعتبار الكثرة بوجه من الوجوه . نعم حيثية وحدتها تغاير حيثية الكثرة التي تقابل تلك الوحدة ، ولاتغاير حيثية الكثرة التي يتضمنها تلك الوحدة . فافهم هذا المعنى فإنه قد زهل عنه كثير من العلماء حتى الشيخ في الشفاء حيث أراد أن يستدل على مغايرة الوحدة للوجود فقال : إن الكثير من حيث هو كثير موجود ، والكثير من حيث هو كثير ليس بواحد ، وقد مر ما فيه (٢) من القول .

✽ العشرة الكلية بحكم يسرى إلى المعنونات فمعنونها جميع العشرات التي لا نهاية لها ، وغير المتناهي لانصف ولا ثلث ولا غيرها له ومحل القوة بخلافه - س ر ه .  
(١) نعم ولكن ليس عينها بل قابلة لها عقلاً ، كيف ونوعية العشرة لا يتم بدون الوحدة - س ر ه .

(٢) وقد مر ما فيه من القول في مباحث الوحدة والكثرة ، وكون الوحدة فيما ذكره من الامثلة عين الكثرة هو الذي دعاهم إلى القول بان الانقسام انما هو في المعروض لا في المعارض ، فان القول بكون كثرة العدد هي عين وحدته ينسج عن القول بان العدد بما هو هذا العدد يقبل القسمة وانما الكثرة في معدوده ، وكذا سائر الكليات المتصلة فافهم ذلك - ط مد .

و لهم في هذا المسلك وجه آخر وهو أن نفرض الكلام في الأمور التي يستحيل عليها القسمة عقلاً مثل الباربي سبحانه والوحدة . و أيضاً مثل البسائط التي يتألف منها المركبات فإن الحقائق إذا كانت مركبة فلا بد فيها من البسائط ؛ ضرورة أن كل كثره فالواحد فيها موجود ، وحينئذ يقال : العلم المتعلق بها إن انقسم فما أن يكون كل واحد من أجزائه علماً أولاً لا يكون ؛ فإن لم يكن أجزاءه علوماً لم يكن العلم هو مجموع تلك الأجزاء بل الهيئة الحاصلة عند اجتماع تلك الأجزاء فكلامنا في تلك الهيئة وهو إنها لو انقسمت لكان لها أجزاء ، فإن كان أجزاء العلم علوماً فلها متعلق فلا يخلو إما أن يكون متعلق كل واحد من تلك الأجزاء كل ذلك المعلوم أو أجزائه ؛ فإن كان كذلك لزم أن يكون جزء الشيء مساوياً لكلمه من جميع الوجوه و ذلك محال ؛ و إن كان بعض ذلك المعلوم فقد يئسنا أن هذه الحقائق لا بعض لها ولا جزء ، قالوا : هذا الوجه أحسن الوجوه المذكورة .

أقول : لا سلم أن كل واحدة من النفوس البشرية أمكنها أن يتصور حقيقة هذه البسائط ، و أكثر الناس إنما يرسم في أذهانهم إذا حاولوا إدراك هذه الأمور أشباح خيالية ، و حكايات متفردة ، و أنى لهم معرفة الباربي جل ذكره ، و الجواهر البسيطة العقلية . نعم الحجة المذكورة أصح البراهين على تجرد النفوس العارفة بالله و الصور المفارقة ، و تلك النفوس قليلة العدد جداً ، و أما سائر النفوس فهي مجردة عن الأجسام الطبيعية لاعتبار الصور الخيالية .

و أما اعتراضات بعض المتأخرين على هذه الحجة فهي مدفوعة .  
 منها إن النقطة حلت من الجسم شيئاً منقسماً أو غير منقسم فعلى الأول لزم حلول غير منقسم في منقسم ، وعلى الثاني يلزم الجزء الذي لا يتجزى .  
 و منها النقض بالوحدة فإنها مع كونها من أبعد الأشياء من طباع الكثرة حالة في الجسم .

و منها النقض بالإضافة فإن الأبوّة مع أنها غير قابلة للانقسام حاله في الأب .  
 و منها إن القوة الوهمية قوة جسمانية ، و العداوة التي تدركها أمر غير منقسم لامتناع ورود القسمة على هذه العداوة ؛ إذ لا نصف لها ولا ربع ، و كذا الصداقة وغيرها .

أقول : أما اندفاع الأول فالتحقيق إن النقطة غير قائمة بنفس ذات الجسم بما هي ذات منقسمة بل قيامها للجسم باعتبارتنا هي امتداده و انقطاعه ، فمحلها الجسم من حيث اتصافه بالتناهي ، و لهذا قيل الأطراف عدمية لأن محلها من حيث أنه محلها مشتمل على معنى عدسي و هو النفاد و الانقطاع ، بخلاف العلم فإنه كمال للذات الموصوفة به .  
و أما اندفاع النقص بالوحدة فقد علمت مراراً أن وحدة الجسم تقبل الانقسام لأنها نفس اتصاله و امتداده ، و كذا وجوده فإنه عين جسميته ، و العجب أن وحدة الجسم تنقسم بعين انقسام الجسم بالذات <sup>(١)</sup> لا بالعرض كسائر العوارض التي تنقسم بانقسام المحل بالعرض لا بالذات كالسواد مثلاً ، لأن وحدة الجسم <sup>(٢)</sup> نفس وجوده وعين هويته الشخصية .

و أما اندفاع الثالث فالإضافات لا نسلم أن جميعها غير منقسمة بالتبع بل التي تعرض الأجسام على ضربين : منها ما يعرض للجسم بما هو جسم كالمحاذاة و المماسّة و غير ها فهي منقسمة بانقسام المحل ، فإن محاذات نصف الجسم نصف محاذاة كل الجسم ، و محاذاة ربه ربع محاذات كله . و منها ما يعرض للجسم لامن حيث جسميته بل من حيث معنى آخر تنضاف إليه فهي لا يلزم أن تكون منقسمة بانقسام محلّه كأبوة زيد مثلاً ، فإنها غير عارضة له من حيث جسميته ومقداريتها بل من جهة أخرى كقوة فاعلية نفسانية مقتضية للتوليد .

(١) ان أراد القسمة الخارجية الفكية فنفس الجسم و الامتداد لا يقبلها ، اذقابلها الهيولى كما تقرر فكيف تقبلها الوحدة بالذات ؛ و ان أراد القسمة الوهية فقابلها بالذات انما هو الكم و الجسم يقبلها بالعرض - س ر ه .

(٢) سلمنا اتحادها مصداقاً لكن لكل واحد حكمه ، فان وجود الجسم حيثية طرد العدم و ترتب الاثر ، و وحدته عين حيثية الالباء عن الانقسام و الكثرة ، و تشخصه عين المنع عن الابهام و الكلية ، و لا يمنع وحدة المصداق اختلاف الاحكام باختلاف العنوانات ، اليس الجنس و الفصل في السائط جعلها واحداً و وجودهما واحداً و الفصل علة و الجنس معلول ، و الماهية و الوجود متحدان ، ولكل حكم ، و لعل مراده بقبول الجسم قبول هيولاه . و الاولى في الجواب أن يقال : على القول باعتبارية الوحدة و أصلتها جميعاً لاحتلال لها في الجسم كما لا يخفى - س ر ه .

و أما اندفاع الرابع فقد سبق أن القوة الوهمية مجردة عن المادة لا عن إضافتها و كذلك حكم مدركاتنا .

الحجة الثانية و هي التي عول عليها الشيخ في كتاب المباحثات و اعتقد أنها أجل ما عنده في هذا الباب . ثم إن تلامذته أكثروا من الاعتراضات عليها ، والشيخ أجاب عنها و تلك الأسئلة و الأجوبة رأيتها متفرقة في مجموعة مشتملة على مراسلات وقعت بين الشيخ و تلامذته ، فنورد هاهنا على الترتيب مع زوائد سائحة لنا في الإتمام . فالحجة إنا يمكننا أن نعقل ذاتنا ، و كل من عقل ذاتاً فله ماهية تلك الذات فإذا لنا ماهية ذاتنا فلا يخلو إما أن يكون تعقلنا لذاتنا لأن صورة أخرى مساوية لذاتنا حصلت في ذاتنا ، و إما أن يكون نفس ذاتنا حاضرة لذاتنا ، و الأول محال لأنه جمع بين المثليين فتعين الثاني ؛ فكل ما ذاته حاصلة لذاته كان قائماً بذاته ، فإذن النفس جوهر قائم بذاته ، و كل جسم و جسماني غير قائم بذاته فالنفس جوهر غير جسماني .

قال السائل : إنا لا نسلم أن إدراكنا لذاتنا يقتضي أن تكون حقيقة ذاتنا حاصلة لنا ، لم لا يجوز أن يكون هو أثراً ما حصل لنا من ذاتنا فلا يكون ذلك هو حقيقة ذاتنا ؟ فعلى هذا يكون لنا حقيقة يحصل منها أثر فينا فنشعر بذلك الأثر ، فلا يكون ذلك الأثر هو الحقيقة ، فلا يكون قد حصل لنا ذاتنا مرتين .

قال المجيب : قد سبق <sup>(١)</sup> أن الإدراك ليس إلا بشبوت حقيقة الشيء فقوله : إنه

(١) أقول : ادراكنا لذاتنا اما حضوري بمعنى أن هويتنا التي هي ذاتنا ادراكنا ، و هي أيضاً مدركة و مدركة و هذا هو المطلوب الذي اخذ في الاستدلال ، و اما حصولي و هو اما صورة مساوية لذاتنا فان صورة الشيء ماهيته التي هوبها ما هو ، و هذا هو المأخوذ في الاستدلال بانه جمع بين المثليين . و اما حصولي و نقول بان العلم بالشيء بنحو لشبعية فهو حينئذ أثر من ذاتنا ، و اما حصولي و نقول بالمثلية و مع هذا نقول بحصول أثر من ذاتنا لذاتنا لعدم اكتناهننا بحقائق ذواتنا فعلما بذاتنا بالخواص و اللوازم كما في العلم الرسي لا العدى ، فهذا القول من المجيب لا يدفع حصول الأثر بهذا المعنى الأخير ، وان دفع ما قبله . و الحق في الجواب عن هذا السؤال أن يقال : نحن نعلم ذاتنا بهويتنا الجزئية التي نشير إليها بأنا ، و كل صورة غير هويتنا نشير إليها بهوشبها كانت أورياً أو صورة مساوية - س ر ه .

يحصل لنا أثر منه فنشعر بذلك الأثر إما أن يجعل الشعور نفس الأثر أو أمراً مقيراً لذلك الأثر تابعاً له ؛ فإن كان نفس ذلك الأثر فقوله فنشعر بذلك الأثر لا معنى له بل هو مرادف<sup>(١)</sup> لقوله يحصل لنا أثر ، وإن كان الشعور<sup>(٢)</sup> تبعه فإما أن يكون ذلك الشعور هو حصول ماهية الشيء أو حصول ماهية غيره ؛ فإن كان غيره فيكون الشعور هو تحصيل ما ليس ماهية الشيء ومعناه ، وإن كان هو هو فيكون ماهية الذات تحتاج في أن يحصل لها ماهية الذات إلى ذلك الأثر ، فيكون ماهية الذات غير موجودة إلى أن حصلها ذلك الأثر ، فلا يكون تلك الماهية متأثرة بل متكوّنة هذا خلف . وإن كانت ماهية الذات لنا بحال أخرى من التجريد والتجديد أو تزعم بعض ما يقارنها من العوارض فيكون المعقول هو ذلك المتجدد المتجرد ، وكلامنا فيما إذا كان المعقول هو جوهر نفسنا الثابت في الحالين .

قال السائل : سلمنا إننا نعقل ذواتنا ولكن لم قلتم بأن من عقل ذاتاً فله ماهية تلك الذات ، وإلا لكننا إذا عقلنا الإله والعقول الفعالة وجب أن يحصل لنا حقائقها .

قال المجيب : الحاصل فينا من العقل إن أمكننا أن نعقله هو العقل الفعال من جهة النوع والطبيعة لا من جهة الشخص ، لأن أحدهما بحال ليس الآخر بتلك الحال ، والمعقول من حقيقتك لا يفارق حقيقتك في النوع والماهية ، ولا بالعوارض أصلاً ، ولا يفارقه بالشخص فيكون هو هو بالشخص كما هو هو بالنوع ، وأما العقل الفعال وما يعقل منه فهو هو في المعنى ؛ وليس هو هو في الشخص .

أقول : الحق<sup>(٣-٤)</sup> إن الطبيعة النوعية التي للعقل الفعال لا يمكن تعدد أشخاصها

(١) إذ العلم في قولنا نعلم بالبياض نفس البياض الحاصل في الذهن لاتحاد العلم والمعلوم بالذات كما قالوا : إن العلم هو الصورة الحاصلة من الشيء في العقل ، لكن هذا بحث لفظي إذ لو سقط قوله فنشعر بذلك الأثر أو جعل البناء سببية أي نشعر بالنفس بسبب ذلك الأثر لم يرد - س ر .

(٢) هذا مبنى على كون البناء سببية كما قلناه لاصلة للشعور إذ لا معنى لكون حصول ماهية الذات أو حصول ماهية غيرها شعوراً بالأثر بل إن كان شعوراً بالذات أو غيرها ، وكان الشعور بالأثر نفس حصول الأثر المتبوع كما لا يخفى - س ر .

(٣) أقول الحق إن قول المجيب لا غبار عليه ، فإن بناء كلامه على أن للعقول

(٤) و الحق إن مراد الشيخ فيما أجاب به والذي اختاره المصنف رد في الجواب

لا في الخارج ولا في الذهن؛ إذ البرهان قائم على أن نوع كل واحد من الجواهر المفارقة منحصر في تشخيص العقول من لوازم نوعياتها، ولو تعددت أفراد ماهية واحدة لكان

♣ ماهيات كما هو منبهم، و على امكان العلم الحصولى لنا بالنسبة اليها، وحينئذ فنقول: لكان العلم الحصولى بالشىء غير المعلوم لا كما لعلم الحضورى الذى هو عين المعلوم والماهية محفوظة فى أنحاء الوجودات كما هو التحقيق و اكتناء ماهية الممكن وتحددتها ممكن و ان لم يسكن اكتناء وجوده، و معلوم أن الكلى العقلى بوجه شخصى بل ليس اعتبار شخصيته غير اعتبار كليته كما سيأتى، بل الجزئى المجرى أيضاً يدرك بالعقل الكلى مطلقاً فان وظيفة العقل درك الكليات و درك النوات الجزئية من المجرى كانت الطبيعة النوعية للعقل الفعال هى هو بالمعنى، وليس هى هو بالشخص والوجود، والمراد بالشخص نفس الطبيعة النوعية باعتبار شخصيتها بالوجود العقلى، و حصولها فى النفس الناطقة الجزئية، فان الموضوع من جملة الشخصيات، و انحصار نوعه فى الشخص انما هو فى الخارج. و أما فى الواجب تعالى فنقول: اذا حصل لنا العلم الحصولى به باسمه وصفاته بان حصلنا عنوانات مطابقة لها ككونه وجوداً صرفاً بسيط الحقيقة علباً بالعلم الحضورى علماً اجمالياً فى عين الكشف التفصيلى قدبراً عام القدرة الوجودية و هكذا فهو هو فى المعنى أى فى عنوانات الاسماء و الصفات و ليس هو هو فى الوجود. و أيضاً قد تقرر انه كما أن حقيقة الواجب فى الخارج عين حقيقة الوجود فى الخارج، كذلك ماهيته فى الذهن عين مفهوم الوجود، فيفهوم الوجود المطلق للواجب تعالى بمنزلة الماهية للممكن، لان الوجود ينتزع من نفس ذات الواجب تعالى كما أن الانسانية المصدرية ينتزع من نفس ذات الانسان أو أن مفاهيم الاسماء و الصفات كالماهية لواجب الوجود تعالى، كيف والكثرة المعتبرة فى الكلى أعم من أن يجوزها العقل أو يقدرها، و لذا مفهوم واجب الوجود كلى. ثم لولا ذلك كان اطلاق الطبيعة النوعية فى كلامه تهافتاً و ما قالوا: ان تعدد أفراد نوع واحد بالمادة و لواحقها حق، ولكن المادة هنا يشل الموضوع بل المتعلق كما فى النفوس المتعددة، فالتمدد هنا باعتبار القوابل، ولا غرو فى وجود القابل للذى هو متحد مع العقل الفعال فى الماهية لا فى الوجود، و مع هذا كليات الجواهر جواهر، و هو مقام آخر. نعم لوفى العلم الحصولى و انحصر العلم بها فى الحضورى ♣

♣ و هو أن ذاتنا يحصل لنا بهويتها المشتملة على الماهية والشخص و هو العلم الحضورى بخلاف العقل الفعال فان الحاصل منه هو الماهية والمعنى دون الهوية وهو العلم الحصولى، وليس يعنى به ان الوجود فى الذهن فرد آخر من نوع العقل الفعال حتى يرد عليه ما اورده رة - ط مد.

امتياز كل من تلك الأفراد بعرض غير لازم للطبيعة ، والعرض الغير اللازم للنوع يحتاج عروضة إلى فاعل منفصل الذات ، وقابل ذي تجدد و افعال ، فلم يكن المفارق مفارقاً هذا خلف . فالأولى في الجواب أن يقال : الحاصل في نفوسنا من تلك الحقائق البسيطة ليس كنه حقيقتها بل مفهومات عامة كمفهوم الجوهر المفارق ، و مفهوم العقل أو غير ذلك .

قال السائل : فإذا ارتسم في عقلنا صورة مساوية لماهية الإله فيكون ماهية الإله تعالى مقولة على كثيرين في الخارج .

قال المجيب : البرهان إنما قام على أن تلك الماهية غير مقولة على كثيرين في الخارج ، فأما على كثيرين في الذهن فلم يتم .

أقول : حاشا الجنب الإلهي أن يكون له ماهية محتملة للشركة بين كثيرين لافي الخارج ولافي الذهن ، كيف و ذاته صرف الوجود القائم بذاته التام الذي لا أتم منه ولا

بـ وانه بالإضافة الا شراقية اليها عن بعد كما يقول في ادراك الطبائع الكلية انه بالإضافة الاشراقية الى أرباب الانواع كما مر في السفر الاول غير مرة ، و في تعالينا عليه لم يتعد حيثذ لان كل النفوس مشاهدة لشيء واحد ولها علم واحد وهو عين المعلوم كما هو شأن العلم الحضورى ، كما أن الصورة المقولة من الفرس شيء واحد ولو وجد في الف عقل اذا ميز في صرف شيء ، ولا قابل ولا مقبول حيثذ كما لا علم غير المعلوم لكن على هذا ما جملة اولى من حصر العلم بها بالتعريف الرسمى ، بل ان الحاصل منها في نفوسنا مفاهيم عامة ليس أولى بل لا يوافق ما ذكرناه من مذاقه فالموافق لمذاقه أن يقال : حصول ماهية شيء لشيء و العلم الحضورى له مراتب ، فان علم النفس بذاتها حين كونها عقلا بالقوة حضورى ، و حين كونها عقلا بالفعل و عرفت نفسها فعرفت ربها أيضاً حضورى ، و أين هذا من ذاك . و ما ذكره من تعقلها بمفهومات عامة ليس على ما ينبغي ، لانا اذا أردنا أن نعرفها بتعريفات مساوية نقول : مثلاً العقل الاول جوهر مفارق في ذاته و في فعله عن المادة أو أول صادر عن الاول تعالى أو علة للثاني و قد علمت أن الاولية و الثانوية كالمقومين لهما أو مطلوب لنفس الفلك الا عظم .

ان قلت : هذه آثار له و ليس حكاية عن حقيقته ، فليس هو هو في الماهية . قلت : المراد مبده هذه الآثار أعني فصله النوع فان كل عقل نوعه منحصر في شخصه كما أن فصل الحيوان مبده الحس والحركة لا الحس و الحركة ، وفصل الانسان مبده النطق العرضى ، الذى هو دورك الكلبيات أو التكلم بالحروف الموضوعات - س ر ه .



مكافئ له ، إذ كل ماله ماهية كلية يكون تشخصه زائداً عليه . و كذا الوجود لكونه عين التشخص ، فكل ماهية أوزي ماهية فهو ممكن الوجود . فالحق في الجواب أن يقال : نحن لانعرف حقيقة الباري بكنهه بل نعرف بنحواس و لوازم إضافية أو سلبية .

قال السائل : سلمنا أن من عقل ذاتاً فإنه يحصل له ماهية المعقول ، لكن لم لا يجوز أن يحصل ذاتي في قوتي الوهمية فتشعر قوتي الوهمية بها ؟ كما أن القوة العاقلة تشعر بالوهمية <sup>(١)</sup> ، فعلى هذا لا يكون القوة العاقلة مقارنة لذاتها بل للقوة الوهمية ، كما أنكم تقولون القوة الوهمية غير مقارنة لذاتها بل للقوة العاقلة .

قال المجيب : شعورك بهويتك ليس بشيء من قواك وإلا لم يكن المشعور بها هو الشاعر ، و أنت مع شعورك بذاتك تشعر أنك إنما تشعر بنفسك و أنك أنت الشاعر و المشعور به .

و أيضاً فإن كان الشاعر بنفسك قوة أخرى فهي إما قائمة بنفسك فنفسك الثابتة للقوة الثابتة لنفسك ثابتة لنفسك و هو المطلوب ، و إن كانت غير قائمة بنفسك بل بجسم فنفسك إما أن تكون قائمة بذلك الجسم أولاً تكون ؛ فإن لم تكن وجب أن لا يكون هناك شعور بذاتك بوجه ، ولا إدراك لذاتك بخصوصها بل يكون جسم ما يحس بشيء غير كما تحس بيدك و رجلك . و إن كانت نفسك قائمة بذلك الجسم فذلك الجسم حصلت فيه نفسك ، و حصلت فيه تلك القوة الشاعرة بنفسك ، فتلك النفس و تلك القوة وجودهما لغيرهما ، ولا تكون النفس بتلك القوة تدرك ذاتها لأن ماهية القوة والنفس معاً لغيرهما و هو ذلك الجسم .

قال السائل تقريراً لهذا البحث : لم لا يجوز أن يكون إدراكي لذاتي بحصول ذاتي في شيء نسبه <sup>(٢)</sup> إلى ذاتي كنسبة المرأة إلى البصر ؟

(١) ان قيل : هذا قياس مع الفارق لان النفس علة للقوى والعملة محيط بالملول فتدركه ، و الملول لا تعيط بالعملة فلا يدركها الا على قدر ما يمكن للمفاض عليه أن يلاحظ المفيض .

قلنا : الشعور بالنفس المسلم عند السائل ليس الا هذا القدر وهو يتأتى من الوهمية - س ر ه .

(٢) و ذلك الشيء كالعقل الفعال و انما كان هذا تقريراً للسؤال الاول لان الوهم

أيضاً كان هناك كمرآة فالثاني أهم من الاول - س ر ه .

قال المجيب : الذي يتوسط فيه المرأة إن سلم أنه مصور في المرأة فيحتاج مرة ثانية أن يتصور في الحدقة ، فكذلك هاهنا لابد وأن ينطبع صورة ذاتنا مرة أخرى في ذاتنا .  
قال السائل : لم لا يجوز أن يكون إدراكي لذاتي بحصول صورة أخرى في ذاتي ؟  
بيانه إني حال ما أعقل نفس زيد إما أن لا أعقل نفسي و هو محال ، لأن العاقل للشئ عاقل بالقوة القريبة من الفعل بكونه عاقلاً و في ضمنه كونه عاقلاً لذاته ، و إما أن أعقل نفسي في ذلك الوقت و حينئذ لا يخلو إما أن يكون العاقل في نفسي من نفسي و من زيد <sup>(١)</sup> صورتي أو صورة واحدة ؛ فإن كانت واحدة فحينئذ أنا بخيري و غيري أنا ، إذ الصورة الواحدة من النفس مرة واحدة يكتنفها أعراضي ، و مرة أخرى يكتنفها أعراض زيد ، و إما أن كان العاقل صورتي فهو المطلوب .

قال المجيب : أنت إذا عقلت النفس فقد عقلت جزء ذاتك ، و إذا عقلت إنسانية زيد فقد أضفت <sup>(٢)</sup> إلى ذاتك شيئاً آخر و فرقت به ، فلا يتكرر الإنسانية فيك مرتين بل يتعدد بالاعتبار . و اعلم أن الفرق حاصل بين الإنسانية المطلقة المعتبرة بذاتها ، و بين الإنسانية من حيث أنها كلية مشترك فيها بين كثيرين ، فإن الأول جزء ذاتي ، و أما الإنسانية العامة فهي الإنسانية مع قيد العموم فلا يكون جزء ذاتي .

قال السائل : إن القسم <sup>(٣)</sup> الذي أخرجتموه أيضاً باطل ، بيانه إننا قلنا موجود

(١) أي من نفس زيد و لا يخفى ان هنا شقاً ثالثاً و هو أن تعلم نفسك حضورياً ، و نفس زيد حصولياً - س ر ه .

(٢) أي أضفت إلى النفس التي هي جزء ذاتك التي هي مجموع النفس و البدن أو مجموع النفس و الأعراض المكتنفة شيئاً آخر قرينه و هو الاضافة إلى أعراض زيد . و العاقل اختيار الشق الثاني و هو أن العاقل منها صورة واحدة و هو المعلوم الضروري أي حضور نفسي حضور نفس زيد و لا تعدد إلا في المضاف إليه ، و المراد بإنسانية زيد نفس زيد لأن شيئية الشئ بالصورة فأنسانية الإنسان بالنفس دون البدن ، و قد علم الانسانية المذكورة في ذيل قوله : و اعلم الخ إذا الكلام في النفس . و الأولى ما في البدن و المعاد حيث قال في هذا المقام : فلا يتكرر النفس فيك مرتين بل يتعدد بالاعتبار ، و لست أقول النفس مع قيد الاطلاق جزء نفسي لان قيد الاطلاق مفهوم خارج عن حقيقة نفسي بل أعني به عدم التقييد بشئ ، و جودياً كان أو عدمياً انتهى - س ر ه .

(٣) أي في أصل العبارة حيث قلتم فتبين أن يكون تعقلنا لذاتنا بحضور ذاتنا لذاتنا - س ر ه .

لذاته يفهم منه معان ثلاثة :

أحدها إن ذاته لا تتعلق في وجوده بغيره .

الثاني إن<sup>(١)</sup> ذاته ليست حالة في غيره مثل البياض في الجسم ، و هذان القسمان باطلان لأنهما سلبيتان ، و المدركة أمر ثبوتي ، و هو عبارة عن حصول صورة المعلوم للعالم .

والثالث إن ذاته مضافة إلى ذاته وذلك أيضاً محال لأن الإضافة تقتضي الإثنية ، والوحدة تنا فيها ، لا يقال : إن المضاف والمضاف إليه أعم مما إذا كان كل واحد هو الآخر أو غيره ، ولا يمكن نفي العام بنفي الخاص ، فإن هذه مغالطة لفظية ، كما إذا قيل المؤثر يستدعي أثراً و ذلك أعم من أن يكون المؤثر هو الأثر أو غيره . فيلزم منه صحة أن يكون الشيء مؤثراً في نفسه ، فكما أن ذلك باطل فكذا هاهنا .

قال المجيب : حقيقة الذات شيء و تعيينها غير ، والجملة التي هي الأصل و التعين شيء آخر ، و هذا لا يختلف سواء أكان التعين من لوازم الماهية كما في الإله و العقول الفعالة أو لا يكون كذلك كما في الأنواع المتكثرة بأشخاصها في الوجود ، و هذا القدر من الغيرية يكفي في صحة الإضافة ، و لهذا التحقيق صح منك أن تقول ذاتي وذاتك .

أقول : هذا الجواب ضعيف ؛ فإن البسيط الحقيقي المتشخص بذاته ليس فيه اعتباران متغايران - الذات و التعين - و قد سبق حل هذا الشك الواقع في علم البسيط بذاته في مبحث تحقيق المضاف ، و تحقيق مسألة العلم .

قال السائل : هذه الحجة منقوضة بإدراك الحيوانات أنفسها مع أن أنفسها غير مجردة ، ولا يلتفت إلى قول من ينكر إدراكها لذواتها لأنها تطلب الملائم و تهرب عن المنافر ، و ليس طلبها لمطلق الملائم وإلا لكان طلبها لملائم غيرها كطلبها . و أيضاً لو كانت طالبة للملائم المطلق لكانت طالبة للملائم من حيث هو ملائم و ذلك كلي فتكون البهيمة

(١) لا يخفى أنه لا دلالة لقولنا موجود لذاته عليه بأحدى الدلالات ، و الصواب ليست حالة في غيره ، و لعله سهو من الناسخ ، و الدليل عليه قوله في البدء و المعاد نفهم منه معنيين أحدهما أن ذاته لا تتعلق في وجوده بغيره أولاً بحل في غيره ، وثانيهما أن ذاته مضافة إلى ذاته - س ر ه .

مدركة للكليات و ليست كذلك ، فإذن البهيمة تطلب ما يلائم لنفسها و إدراكها له يستلزم إدراكها لنفسها المخصوصة ، فإن العلم بإضافة أمر إلى أمر يقتضي العلم بكل المتضائف .

قال المجيب : إن نفس الإنسان تشعر ذاتها بذاتها ، ونفوس الحيوانات الآخر لا تشعر ذاتها بذواتها بل بأوهامها في آلات أوهامها ، كما تشعر بأشياء آخر بحواسها و أوهامها في آلات تلك الحواس و الأوهام ؛ فالشيء الذي يدرك المعنى الجزئي الذي لا يحس وله علاقة بالمحسوس هو الوهم في الحيوانات ، و هو الذي تدرك به أنفس الحيوانات ذاتها ، لكن ذلك الإدراك لا يكون بذواتها ولا في آلة ذاتها التي هي القلب بل في آلة الوهم بالوهم ، كما أنها تدرك بالوهم و بآلته معان آخر ، فعلى هذا ذوات<sup>(١)</sup> الحيوانات مرة في آلة ذاتها وهي القلب<sup>(٢)</sup> ، و مرة في آلة وهمها وهي مدركة من حيث هي في آلة الوهم .

قال السائل : فما البرهان على أن شعورنا بذواتنا ليس كشعور الحيوانات .  
قال المجيب : لأن القوة المدركة للكليات يمكنها أن يدرك ماهية ذاتها مجردة عن جميع اللواحق الغريبة ، فإذا شعرنا بذواتنا الجزئية المخلوطة بغيرنا شعرنا بواحد من أمور نحن شاعرون بكل واحد منها من حيث يتميز عن الآخر و أعني بتلك الأمور حقيقة ذاتنا و الأمور المخالطة لها ، و يجوز أن يتمثل لنا حقيقة ذاتنا و إن كانت سائر الأمور غائبة عنا ، و إدراك الحيوانات لذواتها ليس على هذا الوجه فظهر الفرق .

(١) أي لها ظهوران أحدهما ظهور أصلي عيني و هو وجود نفسها المتعلقة بالروح البغاري القلبي ، و ثانيهما ظهور ظلي علمي و هو صورة النفس القائمة بالة و همها وهي الدماغ - س ر .

(٢) لأن الركن الاعظم من ذاتها هو الشوقية المنشعبة الى الشهوة والغضب وهي قائمة بالروح القلبي ، ألا ترى أنهم يقولون ان الروح القلبي والدم الذي هو مركبه يبرز الى الخارج شيئاً فشيئاً في الفرح واللذة : ويهرب الى الداخل و يجتمع في البده دفعة في الخوف ، و أما المدركة في الحيوانات المعجم فلقضاء و طر الشوقية . والتحقيق ان القلب آلة الشوقية ، و أما ذات النفس الحيوانية التامة فلها تجرد برزخي و بقاء بمعنى أن صورتها بعد الموت تلتحق بعالم المثال ، ومعناها المضاف الى بدناتها تنصل برب نوعه بعد الاستكمال - س ر .

أقول : هذا في الحقيقة <sup>(١)</sup> رجوع عن <sup>(٢)</sup> هذه الحجة إلى الحجة الأولى ، والحق " إن نفوس الحيوانات مندرجة لذواتها بنفس ذواتها إدراكاً خيالياً لا بآلة الخيال بل بهوياتها الإدراكية ، وذلك يقتضي تجردها عن أبدانها الطبيعية دون الصور الخيالية ، وقد مر منا البرهان على تجرد النفوس الخيالية عن هذا العالم . والفرق بين نفوسها و نفوس خواص الإنسان أن هذه النفوس تدرك ذاتها مجردة عن جميع الأبعاد و الصور و الأشكال و غيرها .

قال السائل : ليس إذا أمكننا أن نميز ذواتنا عما يخالطها في الذهن وجب أن يصح ذلك في الخارج ، يعني هذا التفصيل شيء فعله و فرضه في أذهاننا و أن ما عليه الوجود بخلاف ذلك ، و هذا غير مختص بما إذا أدركنا ذواتنا كلية أو جزئية مخلوطة . ثم (بل - نخل) التحقيق <sup>(٣)</sup> "إن كل ما يدرك شيئاً فله ذلك المدرك كلياً كان أوجزياً ،

(١) هذا منه قدس سره غريب لان ملخص الحجة الاولى أن النفس تدرك الكلليات وهي غير منقسمة فلا بد أن لا يحل في الطرف المنقسم أو الغير المنقسم من الجسم فيكون مدركها مجرداً ، وأين هذا ما ذكره المجيب هنا وهو ابداء الفرق بين ادراكنا لذاتنا و ادراك الحيوانات لذواتها بأنه يمكن لنا أن ندرك صرف ذاتنا مجردة عن الغرائب كما ذكره في نفوس خواص الانسان ، فهذا ليس بالقوة الوهمية المخلوطة بالغير المدركة للمعاني المضافة الى الصور بل بذاتنا بخلاف الحيوانات فانها تدرك ذواتها مخلوطة فلا حاجة حينئذ الى مؤنة زائدة بل يكفي الوهم على أنه يمكن أن يقال في الحجة الاولى درك الكلليات مأخوذ ومراد المجيب بماهية الذات ما به الشيء هو هو أي هويتها البسيطة المجردة عن الاجنبيات كما في ادراك المغارقات ذواتها العينية الشخصية، نعم يقرب الوجه الاخر لهم المذكور في الحجة الاولى ، وبعد اللتيا والتي تلك الحجة كانت لاثبات التجرد ، فلوتسك بها لمطلب آخر وهو ابداء الفرق المذكور لم يقل هذا رجوع اليها لاثبات أصل المطلب - سره .

(٢) لا يبعد أن يكون مراد الشيخ بقوله القوة المدركة للكلليات مجرد التعريف ، وبادراك ماهية الذات مجردة عن العوارض الغريبة ادراك هوية النفس مع الصفح عن اللواحق البدنية علماً حضورياً لا ادراك ماهياتها الكلية ، فلا يكون خروجاً من الحجة الى حجة اخرى - ط مد .

(٣) قد شرع السائل في الاحتجاج على تجرد النفس الحيوانية فارتد المعترض ✽

والحمار إذا أدرك ذاته المخلوطة فله ذاته المخلوطة ؛ فإن على كل الأحوال الحمار ذاته موجودة له وليس ذلك إلا قوة واحدة فذاته مجردة له .

و مما يبطل قولكم : إن المدرك لذات الحمار قوة غير ذاته أن تقول : المدرك لذاته إن لم يكن هو ذاته بل قوة أخرى فإن كانت تلك القوة في الحمار فذات الحمار في الحمار ، و إن كانت في غيره لم يكن الشاعر هو المشعور به ، فلم يكن الحمار مدركاً لذاته ، وقد أبطلناه أولاً .

و أيضاً لو سلمنا أن الحمار يدرك ذاته لا بذاته بل بجزء من ذاته فذلك الجزء له صورة ذاته ، فذلك الجزء مجرد .

و أيضاً فإذا حصلت نفس الحمار في آلة قومه الوهمية مع كونها مخلوطة <sup>(١)</sup> وجب أن يكون آلة التوهم حية بتلك النفس كما أن آلة النفس حية بها .

و أجابوا عن هذا الآخر بأن قالوا : حصول تلك الصور في الوهم يشبه الخضرة العاصلة من الانعكاس ، و حصولها <sup>(٢)</sup> في آلتها الخاصة كحصول الخضرة الأصلية من الطبيعة . هذا تمام ما قيل في هذا المقام ، والتحقيق ما لو حناها إليك من الكلام .  
الجبعة الثالثة و هي قريبة <sup>(٣)</sup> المأخذ من الأولى أن نفوسنا يمكنها أن تدرك

مستدلاً على ما به النقض ، ولما كان ما ذكره صحيحاً ملائماً لمذاق المصنف قدس سره في الحيوانات التامة لم يجب عما ذكره الاعن الاخير لسعافته - س ر ه .

(١) لان الحي ما حصل له النفس ، والالة أيضاً ما حصل لها الصورة العلية من النفس المطابقة لها كما ينادى بهم جوابهم ان صورة النفس كمكس الخضرة فلا يكون منشأ الحياة . ولكن قوله : و تلك النفس حية بها ان أراد بها لزوم الدور فجوابه أن حياة النفس موقوفة اعداداً على الالة ، و حياة الالة موقوفة ايجاباً على النفس . على أن النفس في الموضوعين مختلفة ، و ان أراد شيئاً آخر فليصوره حتى تتكلم فيه - س ر ه .

(٢) أي حصول الصورة بمعنى ما به الشيء بالفعل و هي نفس النفس في آلتها الخاصة أي القلب - س ر ه .

(٣) قد مر أن ملخص الاولى أن الكلّي غير منقسم فمحلّه غير منقسم ، يرشدك اليه التخصيص في الوجه الاخر بالبساط المعقوله . وملخص هذه ان الكلّي مجرد عن العوارض المينة فكذلك محله والالكان الكلّي محفوظاً هذا خلف و لا يخفى قرب مأخذها - س ر ه .

الإِنسان الكلي الذي يكون مشتركاً بين الأشخاص الإنسانية كلها ؛ ولا محالة يكون ذلك المعقول مجرداً عن وضع معين و شكل معين وإلا لما كان مشتركاً بين الأشخاص ذوات الأوضاع المختلفة والأشكال المختلفة ، و ظاهر أن هذه الصورة المجردة أمر موجود ، وقد ثبت أن الكليات لا وجود لها في الخارج فوجودها في الذهن ، فمحلها إما أن يكون جسماً أولاً يكون ، والأول محال وإلا لكان له كم معين و وضع معين بتبعية محله ، و حينئذ يخرج عن كونه مجرداً و هو محال ، فإن ذلك محل تلك الصورة ليس جسماً فهو إذن جوهر مجرد .

و نقائل أن يقول : الصورة الكلية المعقولة من الإنسان هل لها وجود أم لا ؟ فإن لم يكن لها وجود فكيف يمكن أن يقال إن محلها يجب أن يكون كذا ، وإن كان لها وجود فلا محالة هي صورة شخصية حالة في نفس إنسانية شخصية ، لا استحالة أن توجد المطلقات في الأعيان ، و هي من حيث أنها صورة شخصية قائمة بنفس شخصية غير مشترك فيها بين الأشخاص ، أما أولاً فلأن الأمر الشخصي لا يكون مشتركاً فيه ، و أمثانياً <sup>(١)</sup> فلأن الصورة عرض قائم بالنفس و الأشخاص جواهر مستقلة بذواتها ، فكيف يمكن أن يقال إن حقيقة الجواهر القائمة بذواتها عرض قائم بالغير ؟ .

فإن قالوا : إن المعنى بكون تلك الصورة كلية أن أي شخص من الأشخاص

(١) نعم الصورة عرض خارجي لان العرض عندهم عرض عام شامل لمقولات الاعراض مطلقاً و لمقولة الجوهر في الذهن لكنها جوهر ذهني كما قالوا : ان كليات الجواهر جواهر . و أما عند المصنف قدس سره فالكليات العقلية مجردات نورية و مثل الهيئة مشاهدة عن بعد . ان قلت : حينئذ يكون الامر أصعب اذ كيف يكون مجرد نوري مشترك فيه بين الأشخاص الظلمانية . قلت : من يقول بهذا لا يتعاشى عن كون بعض أفراد نوع واحد مجرداً و بعضها مادياً ، و معنى العمل والهوية بينها والاشترار فيها أن شيئية ماهية الكلي العقلية شيئية ماهياتها ، و شيئية وجوده حقيقة شيئية وجودها وهي رقائقة ، والحقيقة هي الرقيقة بنحو أعلى و بلاتجاف عن مقامه الاسنى ، و الرقيقة هي الحقيقة بنحو أضعف مثله كمخروط نور قاعدته عند الرقائق ، ورأسه الذي جامع لجميع ما في القاعده بنحو اشد عند حقيقتها ، فان ذلك الرأس كمنقطة راسية لاضلاع مثلث يدور على نفسه فيتحقق مخروط فذلك النقطة روح النقاط المفروضة في أبعاد ذلك المثلث ، و كأنها خلاق لها و بسيطة الحقيقة التي هي كلها بنحو أعلى - س ر ه .

الإنسانية سبق إلى النفس كان تأثيره في النفس ذلك التأثير ، و لو أن السابق إليها هو  
الغريب لما كان أثره فيها ذلك الأثر بل أثر آخر .

فنقول : إذا كان المعنى يكون الصورة كلية ذلك فلم لا يجوز أن يحصل هذه الصورة  
على هذا الوجه في محل جسماني ؟ فيرسم مثلاً في الدماغ من مشاهدة إنسان معين صورة  
بحيث لو كان المرئي بدل ذلك الشخص أي إنسان شئت كانت الصورة الحاصلة منه في الدماغ  
تلك الصورة .

فإن قالوا : لأن تلك الصورة لو حصلت في الجسم لكان لها بسبب الجسم مقدار  
معين وشكل معين وذلك يمنع من كونها كلية .

قلنا : وكذلك الصورة الحاصلة في نفس الشخص تكون صورة شخصية وتكون  
عرضاً قائماً بمحل معين ، وذلك يمنع من كونها كلية ، فإن كان ما يحصل للصورة  
بسبب حلولها في الجسم من الشكل والمقدار بالعرض مانعاً من كونها كلية ؛ فكذلك  
ما يحصل للصورة بسبب حلولها في النفس من الوحدة الشخصية والعرضية وجب أن يكون  
مانعاً من الكلية ، وإن أمكن أن يؤخذ الصورة القائمة بالنفس باعتبار آخر حتى تصير كلية بذلك  
الاعتبار وإن كان اعتبار وحدتها وشخصيتها وحلولها في النفس الشخصية مانعاً من كون الصورة  
كلية ، جاز أيضاً أن يؤخذ الصورة القائمة بمادة جسمانية كالدماغ وغيره باعتبار يكون  
هي بذلك الاعتبار كلية ، وإن كان باعتبار مقدارها وشكلها ووضعها جزئية . وبالجملة  
فالصورة سواء كانت في النفس أو في الجسم فهي لا يكون مشتركاً فيها من كل الوجوه ،  
لأن وحدتها الشخصية مانعة من العموم والكلية ، ثم إنها مع ذلك يكون مشتركاً فيها  
باعتبار آخر .

أقول : هذا إشكال صعب الانحلال ، مذكور في مبحث الماهيات في العلم الكلي ،  
و مباحث الكلّيات في علم الميزان ، وقد تفصّلنا عنه بأن مناط الكلية والاشتراك بين  
كثيرين هو نحو الوجود العقلي ، فالصورة وإن كانت واحدة معينة ذات هوية شخصية لكن  
الهوية العقلية ، والتميز الذهني ، والتشخص العقلي لاينا في كون الصورة متساوي  
النسبة إلى كثيرين ، ولا يمنع التشخص العقلي - الكلية - وإنما المانع عن العموم



والاشترار هو الوجود المادي ، و التشخيص الجسماني الذي يلزمه وضع خاص ، و أين خاص ، و مقدار خاص ، فتختلف نسبة هذا الشخص إلى غيره من الأشخاص الجسمانية ، و الهويات المادية ذات الأوضاع المختلفة . و ليس <sup>(١)</sup> عندنا اعتبار كون الصورة العقلية كلية مشتركاً فيها غير ، و اعتبار كونها موجودة متشخصة بشخص غير ، لأن ذلك الوجود نحو آخر من الوجود أشدّ و أوسع من أن ينحصر في حد جزئي ، و يقصر رداؤه عن الانسحاب على كثيرين متوافقين في سنخ ذلك المعنى المحمول ، و جميع المعاني <sup>(٢)</sup> و الماهيات في أنفسها و بحسب حدّ معناها مما لا يأتي عنه الحمل على كثيرين ، و كذلك إذا وجدت بوجود عقلي غير مقيد بوضع خاص و مقدار خاص ، إذ الو الوجود العقلي نسبتها إلى جميع الأوضاع و المقادير و الأمكنة نسبة واحدة ، فالصورة الالهية لماهية الإنسان من حيث وجودها مشترك فيها بين كثيرين من نوعها ، و من حيث ماهيتها و معناها محمولة على كثيرين .

ثم إنك قد علمت من طرفتنا في العقل و المعقولات أن التعقل ليس بحلول الصورة المعقولة في الجوهر العاقل حتى يكون صورة الجوهر عرضياً ، و يلزم الإشكالات المذكورة في الوجود الذهني ؛ و هاهنا ؛ و مباحث علم الباري ، بل الصورة العقلية للجواهر جواهر قائمة بذواتها و ببدءها ، و هي في باب الوجود و التجوهر أقوى من ما هي صورتها من الصور الخارجية المادية لكونها مفترقة الوجود إلى المواد المتجددة الانفعالات و الاستحالات .

و أما الكلام في صحة هذا البرهان و دلالتها على تجرد النفوس .

(١) فله قده أن يتفاخروا بيامي بجعله ما هو مناط الشخصية بينه مناط الكلية كما تفاخر أرسطو بجعله ما هو مناط شبهة الثبوتية مناط الدفع كما هو المشهور شكر الله سبحانه . . .

(٢) يعني أن ذلك الوجود لسمته يقتضي الاشتراك بين كثيرين ، و أما شيية ماهية فهي ليست مناط الكلية كما زعم بعضهم لأنها في نفسها كلية و لاجزئية ، نعم هي وان لم تقتضي الاشتراك لكنها لا تأتي عن الحمل على كثيرين فان لها حيثية القبول فقط فالصورة من حيث الوجود مشترك فيها و من حيث الماهية معمولة على كثيرين لان العمل من المعقولات الثانية . . .

فأقول : إن هذا البرهان برهان قاطع لكن على تجرد بعض النفوس الإنسانية لا النفوس العامة ، إنما يدل على تجرد نفس تعقل الصور العقلية ويشاهدها من حيث عقليتها ، و نحو وجودها العقلي المشترك فيه بين الأعداد الذي لا يحصل إلا بعد تجريد المعنى الواحد عن القيود والزوائد والخصوصيات . و بالجملة كل من يمكن له أن يلاحظ صورة الحيوان مثلا بنحو من الوجود لا يكون لها بحسبه مقدار خاص ؛ و مكان خاص ؛ و وضع خاص ؛ و زمان خاص ؛ و كذا تعقل صورة الإنسان العقلي المجرد عن العوارض المادية بأن يكون <sup>(١)</sup> إنساناً بحتاً يخرج منه جميع ما هو غير الإنسانية من الوضع الخاص ؛ والكم الخاص ؛ و الأين الخاص ؛ و مع ذلك لا يحذف عنه شيء من مقوماته و قواه و أعضائه حتى إنه يعقله ذا رأس و وجه و عين و يد و رجل و بطن ، و كل ذلك <sup>(٢)</sup> على الوجه العقلي المشترك فيه بين الأعداد الكثيرة ، لأن ذلك معنى إدراك الماهية الكلية لشيء ، كما قال المعلم الأول في أثولوجيا : الإنسان العقلي روحاني ، و جميع أعضائه

(١) ليس المراد بالإنسان البحت شيئاً ماهيته البحتة التي في مقام نفسها مجردة عن جميع المتقابلات حتى الوجود بل المراد بالإنسان الوجود البحت العقلي المجرد عن الغرائب أعني الحدود والنقائص ، وهو صرف الإنسان المجرد عما ليس من سنخه ، و واجد لجميع ما هو من سنخه ليس من الله <sup>بمستكره</sup> أن يجعل العالم في واحد ، و هو مع هذه الجامعة الوجودية والاحاطة بجميع الأفراد الخارجية والذهنية الغير المتناهية واحد بسيط اذ مناط تكثره لمادة ولواحقها من الزمان والمكان وغيرهما وقد اخذ ساقط الإضافة عنها ، فكما أن البياض ساقط الإضافة عن هذا الموضوع وذلك الموضوع وهذا الزمان وذلك الزمان واحد كذلك الإنسان البحت اذ لا يميز في شيء ، ثم إن جميع هذه في صرافتها ووحدتها تعاكي صرف حقيقة الوجود التي لأنهم منه ووحدته وتأسى به ، وإنما قيد الوضع بالخاص اذ لا بأس بمروض مطلقها على الوجه العقلي كما سيأتي في العجبة الخاتمة في رد المحقق الطوسي قدس سره - س ر ه .

(٢) وهو الاعضاء المعنوية التي هي روح الاعضاء الحسية مثل أن روح العين ما به يبصر ، فالعلم الحضوري بالبصريات حقيقة العين ، وروح اليد ما به يبطش فالقدرة على البطش بمجرد الية حقيقة اليد وهكذا ، هذا في مقام الحقيقة و أما في مقام الرقائق وقاعدة مخروط نور الحقيقة فكل الأيدي والاعين يده وعينه وهكذا في البواقى ، وبالجملة لا يحذف شيء إلا ما هو غريب كما عند أخذ الوجود صرفاً لا يحذف إلا ما هو غريب من الوجود وهو الذي من باب الدم والنقص بها كما كذلك - س ر ه .

روحانية ، ليس موضع العين غير موضع اليد ، ولامواضع الأعضاء مختلفة ، وكذا يمكنه أن يعقل الأرض العقلية ، والماء العقلي ، والسماء العقلية ، ويحضر في ذهنه صورة كل طبيعة من الطبائع بنحو وجودها العقلي على الوجه الذي مر ذكره ، لأن ذلك في الحقيقة معنى إدراكه الكليات . وقل من الناس من أمكن له الإدراك على ذلك الوجه ، والذي يتيسر لأكثر الناس أن يرسم في خياله صورة إنسان مثلاً ، فإذا أحس بفرد آخر منه يتسببه (١) بأن هذا مثل ذلك ، ويدرك جهة الاتحاد بينهما ، وأنها غير جهة الاختلاف إدراكاً خيالياً ، كما يدرك (٢) جهة الاتحاد بين أجزاء الماء مثلاً بحسب الحس ، ويعلم أن جميع أجزاء الماء ماء ، وكما يدرك أن جميع أجزاء الماء ماء مع اختلافها في المقدار والجهة كذا يدرك أن أفرادها المنفصلة ماء إدراكاً خيالياً .

الحجة الرابعة إن القوة العاقلة تقوى على أفعال غير متناهية ؛ ولا شيء من القوى الجسمانية تقوى على أفعال غير متناهية فلا شيء من القوى العاقلة جسمانية . أما الصغرى فإننا تقوى على إدراك الأعداد ولا نهاية لمراتبها ، مع أنها أحد الأنواع المدركة للقوة العاقلة . وأما بيان الكبرى فقد سبق . قال صاحب المباحث : إن إثبات كون القوى الجسمانية متناهية الفعل يحتاج إلى أن نبين أنها منقسمة باقسام محلها ، فيرد النقوض الموردة على الحجة الأولى أعني النقض بالنقطة والوحدة والإضافة ومدركات الوهم وغيرها .

أقول : قد مرّ اندفاع تلك النقوض بحمد الله ثم قال : ثم على هذه الحجة أسئلة زائدة تخصها .

أولها إننا لا نسلم أن القوة الناطقة تقوى على إدراك أمور غير متناهية دفعة بل إدراكاً لا ينتهي إلى حدٍ إلا ويقوى بعد ذلك على إدراك شيء آخر ، ولكن لا يلزم من ذلك كونها قوية على إدراكات غير متناهية ، كما أن الجسم لا ينتهي في الانقسام إلى حدٍ يقف عنده ، ولكن يستحيل أن يحصل له تقسيمات غير متناهية بالفعل فكذلك هاهنا .

(١) فالكلية عندهم المناسبة والسائلة المحسوستان - س ر ه .

(٢) فيما ذكره من أمثال منع ظاهر بل المدرك لجهة الاتحاد كلياً والعاكس

في الجميع هو العقل دون الحس والخيال - ط مد .

وبالجمله فالحال في فاعلية تلك القوة كالحال في منفعليته .

الثاني سلمنا إنها قوية على أمور غير متناهية ، ولكن لم قلت : إنها قوية على أفعال غير متناهية ؟ و ذلك لأن الإدراك ليس فعلا بل هو انفعال ، و أتم تجاوزون أن يكون الأمر الجسماني قويا على انفعالات غير متناهية ، والدليل عليه إنكم تثبتون هيولى أولية قد تواردت عليها صور غير متناهية .

الثالث النقض بالنفوس الفلكية فإنها عندكم قوى جسمانية ، مع أن أفعالها و هي الحركة الدورية غير متناهية .

والجواب (١) أما عن الأول فلاشك أن القوة الناطقة لا تنتهي إلى حد إلا وتغوى على إدراك أمور آخر ، و قد قام البرهان على أن القوى الجسمانية لا يمكن أن يكون كذلك فقد حصل الغرض .

ولقائل أن يقول : القوة الجسمانية إما أن يقال : إنها تنتهي إلى وقت لا يبقى لها إمكان الوجود و بعد ذلك يصير ممتنع الوجود ، أولا ينتهي إلى هذه الحالة ألبتة ، والأول باطل لأن الممكن لذاته لا يصير ممتنعاً لذاته .  
و أما الثاني فنقول : إذا كانت القوة الجسمانية لا يجب انتهاؤها إلى حيث يزول عنه إمكان الوجود فهي إذاً أبداً في ذاتها ممكنة الوجود ، ولا ينتهي إلى أن يستحيل بقاؤها أبداً ، و متى كانت باقية أبداً كانت مؤثرة ، و تجوز ذلك يبطل أصل الحجة .

(١) قد سلم ان المراد باللانهاية في الاستدلال : اللابقية ، لكن القوى الجسمانية لا تغوى عليها أيضاً ، والأولى أن يقال : مناط الاستدلال ادراك نفس اللانهاية فان القوى الطبيعية معلوم أن لاشموره أصلا ، والخيال والتنزيل يمثل مبلغاً من التخيلات معصوراً وان لا تقف في حد ، و أما عدم تناهيها فلا يدركها القوى الباطنة الجزئية و انما يدركه وظيفة العقل ، وليس مرادنا ادراك نفس العنوان بل بحيث يسرى الى المعنوي ، على أن لنا أن نلتزم ادراك اللانهاية دفعة ، فان الحكم في المعصورات ان كان على الافراد الغير المتناهية فظاهر ، وان كان على الطبيعة بحيث يسرى الى الافراد فآلة اللحاظ و هي الطبيعة واحدة ، و أما الافراد الملحوظة بالذات فغير متناهية فالعقل يحيط بجميع الافراد الغير المتناهية في كل ادراك موضوع قضية معصورة - س ر .

أقول : إنَّ الإمكان الذاتي و مقابله من عوارض الماهيات من حيث هي إذا قيست إلى الوجود و القوى عبارة عن موجودات متشخصة ، و الموجود بما هو موجود أمر شخصي ، و يكون الزمان الخاص من شخصائه ، فوجوب نحو خاص من الوجود و امتناع نحو آخر منه بخصوصه لا يخرج الماهية المشتركة بينها عن الإمكان الذي هو حالها من حيث هي هي ، و البرهان قائم على امتناع لا تنهاى الأفعال لواحد شخصي من الجسم ، لا على امتناع ذلك لواحد نوعي ؟ و الوحدة العددية حكمها غير الوحدة النوعية .

و أما عن السؤال الثاني فبإذن الإدراك نفسه أفعال و لكن فعل النفس في تركيب المقدمات وتحليلها ، و ذلك كاف في غرضنا .

أقول : إنَّ جهة انفعالات القوى غير منفكة عن جهة أفعالها و إن كانت الجهتان مختلفتين ، فإنَّ الشيء <sup>(١)</sup> ما لم يكن له وجود لا يتفعل عن شيء آخر ، فالقوة الجسمانية كما لا تقوى على أفعال غير متناهية كذلك لا تقوى على انفعالات غير متناهية . و أما النفس بالهولي فهو مندفع بأنَّ الهولي في ذاتها ليست <sup>(٢)</sup> هوية باقية بالعدد لأنها ضعيفة الوحدة مبهمة الوجود ، وحدثها على نحو الوحدة الجنسية ، وهي بحسب تحصيلاتها الصورية متبدلة متجددة كما مرَّ بيانه .

فإن قلت : أستم قد يستم الفرق بين الحس المشترك و بين المفكرة بأنَّ أحدهما مدرك و الآخر متصرف ؟ . والقوة الواحدة لا تكون مبداً للإدراك و التصرف ، فكيف تنسون ذلك و تحكمون بأنَّ النفس قوة على الفعل وهو التصرف في المقدمات و تركيبها ، و الانفعال وهو التصور و قبول الصور ؟ .

قلت : إنَّ النفس لها قوتان عملية و علمية ، و تفعل بأحدهما و تنفعل بالأخرى . و أما عن الثالث فبإذن : إنَّ النفوس الفلكية و إن كانت جسمانية إلا أنها غير مستقلة في أفعالها من التحركات ، فهي في ذاتها و إن كانت متناهية القوة إلا أنها بما يسبح عليها

(١) أي و إذا كان له وجود فانه يفعل كما انه يتفعل لعدم الانفكاك - ط مد .

(٢) فقول السائل هولي أزلية من باب خلط ما في النهن بما في الخارج ، فان

الهولي ثباتها انما هو في النهن و أما في الخارج فهي مع الصور السائلة سيالة ، كما أنها مع المتصل متصلة ومع المنفصل منفصلة - س ر ه .

من أنوار العقل صارت غير متناهية .

و اعترض عليه بأن القوة العقلية إذا حرّكت الفلك فإما أن يفيد الحركة أو قوة بها يكون الحركة ، فإن أفادت القوة المحركة وهي جسمانية ، فالقوة الفاعلة للأفعال الغير المتناهية جسمانية ، وإن كانت القوة العقلية مفيدة للحركة لم تكن القوة الجسمانية مبدئاً لتلك الحركة ، فلا تكون الحركة حركة . و أيضاً يلزم أن يكون الجسم بما هو جسم قابلاً لتأثير العقل المفارق من غير أن يكون فيه قوة جسمانية و هو محال .

أقول : هذا إنما يلزم لو كان الوسط في التأثير قوة واحدة بالعدد أو ضميمته واحدة بالعدد ، و أما إذا كانت الواردات من العقل المفارق على مادة الفلك قوى <sup>(١)</sup> متجددة كما رأينا أو كصفات مستحيلة فلا يلزم شيء من المحذورين ، و قد مرّ نظير هذا الكلام فيما سبق .

و لكن بقي الكلام هاهنا بأنه إذا جاز ذلك في القوى الفلكية مع كونها جسمانية فلم لا يجوز أن تكون القوة الناطقة جسمانية لكنها بما يسبح عليها من نور العقل الفعال تقوى على الأفعال الغير المتناهية . تحقيق كالمبيوتر علوم إسلامي

و أقول : و يؤيد هذا البحث إن قوة التخيل مع كونها غير عقلية أيضاً تقوى على تصورات غير متناهية لا تقف عند حدود ؛ ذلك لأنها مستمدة من عالم العقل .

الحجة الخامسة لو كانت القوة العاقلة منطبعة في جسم كقلب أو دماغ لكانت إما دائمة التعقل لذلك الجسم أو غير عاقلة له مطلقاً . و التالي باطل ، فالقول بأنها منطبعة في جسم باطل .

أما بيان الملازمة فنقول : إن تعقلها لذلك الجسم إما لأجل أن صورته الموجودة في الخارج حاضرة عند العقل كافية في تعقله أو لأجل أن صورة أخرى من تلك الآلة تحصل للقوة العاقلة ، فإن كان الأول وجب أن تكون دائمة التعقل لتلك الآلة . وإن كان

(١) بناءً على الحركة الجوهرية فكل قوة متناهية التأثير والتأثر ، و الكيفيات المستحيلة كالنقلات المتتالية و التشبهات المتعاقبة و المراد بالاستحالة ما به الاستحالة فان الاستحيل في الماء المتسخن مثلاً هو الماء ، و السخونة السبب في الاستحالة - س ر ه .

الثاني فيلزم اجتماع المثليين في محل واحد - الصورة<sup>(١)</sup> المنطبعة العاقلة والصورة المنطبعة المعقولة - فيلزم امتناع التعقل .

و أيضاً ليست إحداهما أولى بأن تكون عاقلة و الأخرى بأن تكون معقولة .

فإن قيل : الصورة الثانية حالة في الأولى لا في مادتها ، فهي لكونها حالة في الصورة الأولى أولى بأن تكون معقولة والأولى عاقلة دون العكس .

نقول : يعود الكلام في كون إحداهما أولى بالعالية من الأخرى دون العكس ، فثبت أن إدراك ذلك الجسم إن كان بصورة أخرى فيمتنع إدراك تلك القوة له . و أما بطلان التالي أي المفهوم المراد بين القسمين فثبت ما هو مقابل للمعنى المراد بينهما ، لأننا نارة نعقل ذلك العضو ، و نارة لانقله بصورة هذه الحجة استثنائية مركبة من<sup>(٢)</sup> متصلة مؤلفة من حلية و منفصلة ، و هي قولنا لو كانت القوة العاقلة منطبعة في جسم لكانت إما دائمة التعقل لذلك الجسم أو غير متعلقة له أصلاً ، و الملازمة إنما تتبين بإبطال قسم آخر على تقدير المقدم حتى يصير به المنفصلة حقيقية ثم يتبين بحقيقة ذلك القسم في الواقع إستثناءه نقيض التالي ليثبت نقيض المقدم و هو المطلوب ، وذلك يتوقف على مقدمات أربع .

أولها إن الإدراك إنما يكون بمقارنة صورة المدرك للمدرك .

و الثانية إن المدرك ، إن كان مدركاً بذاته كانت المقارنة بحصول الصورة في ذاته ، و إن كان مدركاً بآلة كانت لحصولها في آله .

و الثالثة إن الأمور الجسمانية إنما تفعل أفعالها بواسطة أجسامها التي هي موضوعاتها ؛ فإن تلك الأجسام آلائها في أفعالها .

و الرابعة إن الأمور المتحدة بالماهية النوعية لا تتغير إلا بسبب اقترانها بأمر متغايرة مادية .

(١) أي الصورة المنطبعة في آلة قوة العاقلة وهي الجسم الذي يكون معلاللقوة العاقلة بناه أعلى ما في المقدمة الثانية أن المدرك بالآلة صورته المدركة في آله ، و كون ذلك الجسم آلة مبني على ما في المقدمة الثالثة من أن تلك الاجسام آلات الامور الجسمانية في أفعالها وعلى هذا لا يتوجه السؤال الاتي - س ر ه .

(٢) والجزء الاخر من المركب هو الحلية المستثناة ، و كون الجزء الاول متصلة مؤلفة من حلية و منفصلة بالنظر اليها قبل دخول أداة الاتصال - س ر ه .

أقول : إن المقدمة الثانية ممنوعة عندنا ، لأنك <sup>(١)</sup> قد علمت أن القوة الباصرة تدرك المبصرات لا بارتسام <sup>(٢)</sup> صورها في العين ، و كذا قوة الخيال تدرك الصور والأشباح الجسمانية لا بانطباعها في الدماغ . فهذه الحجة مقدوحة لأجل اختلال تلك المقدمة .  
و صاحب المباحث قدح في المقدمة الأولى كما فعله مراراً بأن العلم بالشيء ليس بمقارنة صورة المدرك بل العلم و الشعور حالة إضافية قد يكون <sup>(٣)</sup> مع اقتران صورة ، وقد لا يكون ، و ليس العلم في جميع الأحوال إلا نفس تلك الإضافة المخصوصة ، فلم لا يجوز أن يكون الناطقة حالة في جسم ؟ فمتى حصل بينها و بين الجسم تلك الإضافة المخصوصة حصل الإدراك و إلا فلا .

أقول : قد مر بطلان كون العلم و الإدراك إضافة محضة مراراً ، و قد علمت <sup>(٤)</sup> أن كل إضافة لا تتحقق إلا بتحقق أمر به تقع الإضافة : و بينما معنى كونها غير مستقلة الوجود في الخارج .

و قال أيضاً في رد تلك المقدمة : إن المعقول من السماء ليس بمسا و للسماء الموجودة

(١) قد عرفت الكلام فيما ذكره . و هناك إلا أنه لا يضر بالنسب الذي ذكره ، فإن الآلات لا ادراك لها عنده و قوله : إن القوة الباصرة تدرك الخ مساهلة في البيان فالمقدمة ممنوعة على أي حال - ط مد .

(٢) بل بقيامها الصدوري بالنفس ، فيه ان عدم حصولها في الآلة على قولكم لقولكم بتجرد القوى في الجملة ، فعلى القول بالانطباع في النفس في المادة كقولهم بانطباع القوى الظاهرة والباطنة في الروح البخاري لا مجال لعدم حصول الصورة في الآلة أي المحل - س . د .

(٣) الأول بناء على القول بالوجود النهني اذا الصورة الحاصلة في النهن على القول بأن العلم إضافة ليست علماً بل اضافتها الى ذى الصورة علم ، و الثاني بناء على القول بعدمه و الانسب أن يقال : اقتران الصورة في صورة العلم بالنهر ، وعدمه في صورة علم الشيء بنفسه ، و علم العاقلة بعقلها من باب علم الشيء بنفسه لعدم بينونتهما - س . د .  
(٤) و في علم الشيء بنفسه لا اثنية فلا تتحقق لما به تقع الإضافة فلا إضافة حقيقة و في علمه بالمحل الاثنية متحققة لكن مصحح الإضافة الطارئة في كلام القائل غير متحققة ، و الإضافة و ان كانت انتزاعية لا بد لها من منشاء الا انتزاع بل من وجود ضعيف رابط عند المصنف قدس سره - س . د .



في الخارج في تمام الماهية و إلا لجاز أن يكون السواد مثل البياض في تمام الماهية ، لأن المناسبة بين السواد و البياض لاشتراكهما في كونهما عرضين حالين في محل محسوس أتم من المناسبة بين المعقول من السماء الذي هو عرض غير محسوس حال في محل كذلك وبين السماء الموجودة التي هي جوهر موجود محسوس في الخارج محيط بالأرض .

والجواب إن المعقول من الشيء هو ماهيته التي هو بها هو موجودة بوجود غير جسماني ذي وضع و إشارة . فقول القائل : إن المعقول من السماء ليس بمساو للسماء الموجودة إن أراد به أن أحدهما معقول والآخر محسوس كان (١) صادقاً ، وإن أراد به أن المعقول من السماء ليس ماهية السماء فهو كاذب ، وإن أراد به أن أحدهما جوهر والآخر عرض فليس كذلك كما مر .

واعلم أن المحقق الطوسي رحمه سلم في الجواب الذي ذكره عن هذا البحث في شرح الإشارات كون السماء المعقولة عرضاً في محل مجرد ، ويثنى الفرق بين نسبة المعقول من السماء إلى محسوسها ، و بين مناسبة السواد والبياض ؛ بأن الفرق بين الأولين فرق بين الطبيعة المحصلة تارة مع عوارض ، وتارة مع مقابلتها . والفرق بين السواد والبياض فرق طبيعة الجنسية المحصلة تارة مع فصل يقومها نوعاً ، وتارة مع فصل آخر يقومها نوعاً مضاداً للأول .

أقول : (٢) إن التجريد عن العوارض المقارنة للماهية ليس من شرائط معقولة تلك الماهية ، إذ للعقل أن يتصور ماهية الإنسان مثلاً مع جميع عوارضه و صفاته ونعمته من كمه و كيفه وأينه و وضعه و متاه ، وكذا بشكله وأعضائه وجوارحه كل ذلك على الوجه العقلي الكلّي كما ثبت في باب علم الباري بالجزئيات والشخصيات على وجه عقلي ،

(١) ولكن التفاوت في الوجود لا ينافي التساوي في الماهية ولا سيما مع جواز كون أفراد نوع واحد مادية و مجردة بل فرد واحد منه مادياً ومجرداً في وقتين أوفى وقت واحد باعتبارين فهذا الاستدراك مطوي في كلامه قدس سره - س ر ه .

(٢) أقول هذا بحث سهل مع المحقق أعلى الله مقامه فإن العوارض على الوجه الكلّي العقلي مقابلة للعوارض على الوجه الجزئي الحسي ، والتقابل بالعرض للنفي والاثبات . على أن الوجود الذي ذكره المصنف قدس سره عارض ، وتمتدده في هذه الافراد للطبيعة الواحدة ظاهر ، وفي الطبيعة العقلية باعتبار سلوب هذه الوجودات عنها - س ر ه .

بل شرط الإدراك العقلي للشيء الخارجى أن يجرد حقيقته عن نحو الوجود الجسماني إلى نحو الوجود العقلي ، فالفرق بين السماء المعقولة والسماء المحسوسة ليس بشيء إلا بنحو الوجود ، وكل ما وجوده ذلك الوجود النوري الواحد الحقيقي الغير القابل للاحتجاب والكثرة والافتراق فهو معقول الذات في نفسه ، وكل ما وجوده هذا الوجود الجسماني المادي فهو مجهول غائب عن نفسه فضلا عن غيره إلا بلمعة (١) يسيرة تقع عليه من القوى الفائضة عليه من ذلك الوجود .

واعترض أيضاً بأنه لا يلزم من كون العاقلة متعلقة محلها بصورة مساوية محلها اجتماع صورتين متماثلتين في محل ، لأن إحداهما حالة في العاقلة والأخرى محل لها .  
والجواب (٢) عنه كما في شرح الإشارات إن العاقلة لو كانت محلا للصورة من غير أن يحل تلك الصورة في محلها كانت القوة الجسمانية ذات فعل من غير مشاركة المحل ، ولما كان (٣) كل فاعل جسماني فاعلا بمشاركة الجسم فكل فاعل من غير مشاركة الجسم فهو غير جسماني فكانت العاقلة غير جسماني هذا خلف ؟ ولو كانت محلا لصورة حلت في محلها عاد المحال المذكور .

فإن (٤) قيل : الفرق بينهما باق لأن إحداهما حالة في العاقلة ومحلها ، والأخرى حالة في محلها فقط .

فلنا : هذا النوع من الحلول اقتران ، و اقتران الشيء بأحد الشئين المتقارنين

(١) في الكلام مساهلة ولعل المراد بذلك أن معنى تعلق العلم بالامور المادية تعلق العلم بصورة مثالية أو عقلية من ذلك الامر المادي - ط مد .

(٢) يقتضى المقدمة الثانية والثالثة - س ر .

(٣) ان قلت : كيف صورة هذا القياس ؟ قلت : المقدمة الثانية عكس تقيض للاولى وهو كبرى لمقدمة مطوية هي أن العاقلة فاعل من غير مشاركة الجسم فصديق الصغرى انما هو من الوضع المسلم عند الخصم ، وصديق الكبرى لكون الاصل صادقاً ، واذا كان الاصل صادقاً كان العكس صادقاً - س ر .

(٤) ان قيل : هذا الفرق ممتنع لان حلول الشيء الواحد في محلين محال ، اذ لا يتأخذه الواحد في وحدته عن الاثنتين في اثنيته ، قيل : المراد بالحلول الاقتران فاذا كانت الصورة العقلية مقارنة لاحد المتقارنين أهني العاقلة كانت مقارنة لمحلها فتكون مقارنته لهما معا - س ر .

دون الآخر غير معقول ، ومع ذلك فالمحال باق بحاله لقول بحلول صورتين متحدتي الماهية في محل واحد .

وقال أيضاً : الجسم قد يحل فيه أعراض كثيرة ولا شك أن وجوداتها الزائدة على ماهياتها متماثلة وحالة في الجسم و يلزم من ذلك اجتماع المثليين .

والجواب عنه إن وجود كل ماهية عين تلك الماهية في الأعيان ، ومغايرته إياها بحسب الذهن ، وماهيات الأعراض متخالفات فوجوداتها كذلك .

وقال أيضاً : هذه الحجة بعينها تقتضي إما كون النفس عاقلة بصفاتهما ولوازمها أبداً أو غير عاقلة بشيء منها في وقت من الأوقات بالبيان المذكور الذي ذكرتم .

و أيضاً تقتضي دوام علمها بجميع عوارضها ما دامت تلك العوارض حاصلة وإلا لكان علمها بعارضها لأجل صورة مساوية لعارضها فيها فيلزم اجتماع المثليين .

وأجاب عنه المحقق للإشارات إن الصفات واللوازم منقسمة إلى ما يجب للنفس لذاتها ككونها مدركة لذاتها ، وإلى ما يجب لها بعد مقايستها بالأشياء المغايرة لها ككونها مجردة عن المادة وغير موجودة في الموضوع ، والنفس<sup>(١)</sup> مدركة للصف الأول دائماً كما كانت مدركة لذاتها دائماً ، وليست مدركة للصف الثاني إلا حالة المقايسة لفقدان الشرط في غير تلك الحالة .

أقول : ما ذكره غير واف بحل الإشكال على التقرير الثاني ، ويمكن أن يجاب عنه بأن عوارض النفس ليست إلا علومه وإدراكاته وما يلزمها ، وتلك العلوم ما دامت

(١) ان قيل : ادراك النفس للصف الأول صفة حاصلة لها والمفروض أن صفاتها معلومة لها مادامت حاصلة لها فوجب العلم به أيضاً ، ولهذا قلنا العلم بالعلم ليس أمراً زائداً عليه . وربما يقال : ان كثيراً من لوازم النفس لا يدوم استحضاره لاننا نعلم بالضرورة أنه لا يدوم علمنا بالقدرة مثلاً . والجواب أن المدعى العلم بها لا العلم بالعلم والاتفات . وأيضاً في هذه الضرورة خلط بين المفهوم والمصدق ، فان مصداق القدرة مثلاً و حقيقتها الوجودية معلوم كحقيقة العياة دائماً و ان لم يكن مفهومها مستحضر دائماً ، كيف و حقائق اللوازم منطوية في حقيقة الملزوم فكذا العلم بها في العلم به ، وهذا كما أنه يمكن النقلة عن المفاهيم المنتزعة عن هوياتها كالجواهر القابل للابعاد والنامى الحساس الناطق ، لا يمكن النقلة عن هوياتها المنطوية في هوياتنا - س ر ه .

حاضرة كانت مدرّكة لها بنفس صورتها الحاضرة ، و ما دامت النفس ذاهلة عنها فهي زائلة عنها ، و كذا لوازم تلك العلوم من الانفعالات التي تلحقها بمشركة البدن كالغضب والشهوة والنجل والوجل وغيرهما .

الحجة السادسة : لو كانت القوة العاقلة جسداية لضعف في زمان الشيخوخة دائماً لكنّها لا تضعف في ذلك الزمان دائماً فهي غير جسداية . و تصحيح نقيض التالي بقياس من الشكل الثالث هكذا : ما يعقل به الشيخ الأشياء فهو قوة عاقلة ، و ليس كلّما يعقل به الشيخ فإنّه تكلّم عند الشيخوخة ، فليس كلّ قوة عاقلة تكلّم عند الشيخوخة ، و ليس يحتاج صحة هذا المطلب أن لا يكلّم عقل شيخ أصلاً بل إذا كان عقل مالم يكلّم عندها يكفي في صحة ما ذكرناه ؛ لأنّ هذا الكلام في قوة قياس استثنائي تاليه متصلة كلية موجبة استثنى فيه نقيض التالي و هو سالبة جزئية لينتج نقيض المقدم ، صورتها هكذا : لو كانت الناطقة جسداية تعقل بالآلة لكن كلّما عرض للبدن آفة أو مرض أو كلاله تعرض لها في التعقل فتور ، و ليس كذلك كلياً ؛ ينتج أن تعقلها ليس بآلة بدنية . فلا يرد عليه أن كثيراً ما يعرض الاختلال في التعقل عند اختلال قوى البدن لأنّ هذا بمنزلة استثناء لعين التالي فلا ينتج شيئاً ؛ وسبب ذلك أنّ القوة الجسداية ربما يحتاج إليها ابتداءً ليتمّ للقوة العاقلة ما يعقله ، و يجوز<sup>(١)</sup> أن يكون اشتغالها بتدبير البدن يعوقها عن سائر أفعالها ، و ذلك مثل ما يعرض الراكب للمسفر إلى بلده فرساً رديّ الحركة فإنّه يصير اشتغاله بمراعاة مركبه عائقاً له من أفعاله الخاصة به ليس صدورها عنه بشركة الفرس ، و كذلك للشيخ إذا انصرف عن المعقولات فإنّه اشتغل عن أفعاله العقلية إلى تدبير بدنه أو عرض لآلته آفة ربما احتاج إليها في الابتداء لضعف نفسه وعدم رسوخ ملكته في التعقل .

فإن قيل : لعلّ استمراره في أفعال عقله على صحته لأنّ عقله يتمّ بعضو من البدن

(١) ان قيل : اذا كان جودة التعقل و شدته منوطة بقلة الاشتغال بالبدن و قواه ،

ورداته و ضعفه بكثرتة فما بال الانسان لا يحصل له ذلك في النوم ؟ قلت : الحواس الظاهرة و القوى المحركة و ان كانت راکدة في النوم لكن الحواس الباطنة و القوى الطبيعية و النباتية تصير أيقظ و أقوى ، و اشتغال النفس بموردات المتخيلة أكثر ، و تحكم الوهم و تسلط الخيال على العقل أوفر ، اذني اليقظة يكذبها الحواس في مورداتها و مغترعاتها بخلاف النوم مع قاهرة القوى الباطنة لقربها من افق النفس - س ر .

يتأخر عنه الفساد والاستحالة ؛ وإن ظهرت الآفة في سائر القوى والأفعال .

فيجاب بأن الأعضاء الطرفية إنما يلحقها الضعف والفساد لضعف يسبق إلى المبادي ، ولو كانت المبادي صحيحة لا تحفظت الأطراف ولم يسقط قواها ، و معلوم أن ليس كبد الشيخ ولا دماغه ولا قلبه على الحال الصحيحة والقريبة من الصحة ، و لذلك تجدد في نبضه وبوله و أفعال دماغه تفاوتاً عظيماً ، و معلوم أن عقل الإنسان لا يحتاج في تمامه إلى يده ورجله و جلده و ما يجري مجراه .

أقول : تفاوت الأحوال الحاصلة للإنسان بحسب الشيخوخة تابعة أيضاً لتفاوت يقع في أحوال النفس لأن المبدء للمزاج والمشكل للأعضاء كما علمت هي النفس ، و منشأ كلال البدن و قواه انصراف النفس عن تدبير هذه النشأة إلى تدبير نشأة ثانية بحسب الجبلة ، و في ذلك حكمة كون الموت طبيعياً و لميته ، لا كما ذكره الأطباء و غيرهم .  
فإن رجعت و قلت : لعل مزاج الشيخ أوفق لأفعال القوة العقلية فلماذا يقوى فيه هذه القوة .

قلنا : كلاً فإن مزاج الشيخ إما بارد يابس ، و إما واهن ضعيف و كل منها يوجد في غير المشايخ و لا يكون لصاحبه مزيد استعداد ، و ليس كل شيخ أقوى من الشاب ، على أن ضعف البنية ليس يلائم ما يقوم بالبنية بل لعله يلائم ما لا يقوم بالبنية هذا .

**حكمة عرشية** أعلم أن هذا البرهان أيضاً غير دال على أن لكل إنسان جوهرًا مفارقاً عقلياً بل يدل على أن القوة العاقلة غير بدنية ، و هو كما يدل على أن القوة العاقلة ليست بدنية يدل على أن القوة الخيالية و الوهمية أيضاً ليست بدنية ؛ فإن بعض المشايخ و المرضى قد يكون تخيله و تصوّره للمعاني الجزئية بحاله ، و لو كانت القوة الخيالية طبيعية قائمة بهذا البدن الطبيعي لكان كلما عرضت له آفة أو مرض وقع الاختلال في تخيله و تصوّره ؛ و ليس كذلك إذ قد يكون غير مختلّة في فعلها ، و القضية السالبة الجزئية تكفي لاستثناء نقيض التالي كما علمت ، و القوم لعدم اطلاعهم على تجرّد الخيال تكلفوا تمحلات شديدة في دفع بقاء التخيل و التذكّر عند الشيخوخة و اختلال البدن .

الحجة السابعة وهي قريبة المأخذ مما تقدم : إن كثرة الأفكار و التعمق في إدراك المعقولات سبب لتجفيف الدماغ و ذبول البدن لأجل ثوران الحرارة المجففة ، و سبب لاستكمال النفس بخروجها في تعقلاتها من القوة إلى الفعل ، و معلوم أن الشيء الواحد لا يكون سبباً لكمال شيء و نقصانه ؛ فلو كان موت البدن يقتضي موت النفس لكانت الأفكار التي هي سبب لنقصان البدن أو موته سبباً لنقصان النفس أو موتها مع أنها مكتملة لجوهر النفس ؛ فعلمنا أن النفس غير قائمة بالبدن .

و لقائل أن يقول : إن الممتنع كون شيء واحد سبباً لكمال شيء واحد و نقصانه من جهة واحدة و في وقت واحد ، و أما أن يكون ذلك في وقتين و بحسب اعتبارين فغير ممتنع .

الحجة الثامنة : إن النفس <sup>(١)</sup> غنية في فعلها عن البدن ، و كل غني في فعله عن المحل فهو غني في ذاته عنه فالنفس غنية عن المحل ، أما أنها غنية في فعلها عنه فلو جوه ثلاثة : أحدها <sup>(٢)</sup> إنه يدرك ذاتها ، و من المستحيل أن يكون بينها و بين ذاتها آلة فهي في إدراكها ذاتها غنية عن الآلة .

و ثانيها <sup>(٣)</sup> إنها تدرك إدراكها لنفسها و ليس ذلك بالآلة .

(١) أي في الجملة كالافعال الثلاثة المذكورة ، فلا يرد أن النفس كما هو المشهور عند القوم غنية في ذاتها دون فعلها عن المادة - س ر ه .

(٢) فيه أولاً أن الإدراك انفعال كما صرح في أول هذا السفر ، والانفعال لا يكون فعلاً . و ثانياً انه كيف يكون ادراك النفس ذاتها أو ادراك ادراكها فعلاً ؛ و هما حضوريان ليسا ذاتيين على ذاتها ، و الشيء لا يكون فعلاً لنفسه . و الجواب عن الاول أن المراد بالفعل معناه اللغوي الذي يعم الانفعال كما في بعض الصحیح السابقة واللاحقة ، و عن الثاني ان ادراك النفس ذاتها و ادراكها ذاتها مصداقاً لا مفهوماً ، و الموصل الى المطلوب انما هو ذلك المفهوم ، ولو اخذ المصداق لصودر على المطلوب ، والاحكام تختلف باختلاف العنوانات - س ر ه .

(٣) فيه منع فان هذا العلم حصولي يحصل بما يحصل به سائر العلوم الحضورية ، ولو كان حاصلًا للنفس من غير توسط وسط لكان دائم الحصول لها ؛ و ليس كذلك فافهم . على أن القسم الاول أيضاً وهو ادراك النفس لذاتها حيث كان علماً حضورياً هو عين النفس لا تعد فعلاً لها كما قيل - ط مد .

و الثالث إنها تدرك آلتها وليست بينها وبين آلتها آلة أخرى ؛ فثبت أن النفس غنية في فعلها عن الآلة والمحل ، و كل ما كان كذلك فهو في ذاته أيضاً غني عن المحل ؛ وذلك لأن كون الشيء فاعلامتقوم بكونه موجوداً ؛ فلو كان الوجود متقوماً بالمحل لكان الفعل متقوماً أيضاً به لأن الإيجاد فرع الوجود ، والفعل بعد الذات ، فحاجة الذات و الوجود إلى شيء يستلزم حاجة الإيجاد والفعل إليه من غير عكس ، ولهذا لا يفعل شيء من القوى الجسمانية إلا بمشاركة الجسم ، ولأجل كون الحواس وغيرها من القوى الجسمانية الوجود لا تدرك ذاتها ولا إدراكها لذاتها ولا إدراكها لآلتها ؛ فلو كانت النفس جسمانية لتعذر عليها ذلك ، وقد ثبت أنها ليس كذلك فثبت أنها غير جرمية .

أقول : هذا البرهان دال على تجرد النفس عن البدن سواء كانت قوة عاقلة بالفعل أو كانت متخيلة إذ للخيال أيضاً أن يتخيل ذاتها وآلتها و يفعل فعلها من غير مشاركة البدن ، ولهذا يتخيل أشياء خارجة عن هذا العالم الطبيعي مما لا يكون بينها و بينه علاقة قوضية بالقرب و البعد ، فعلم أن فعلها ليس بآلة بدنية و إن كان محتاجاً إلى البدن في الابتداء كحاجة العقل إليه أيضاً من جهة الأعداد و تخصيص الاستعداد .

و اعترض صاحب المباحث على مقدمة هذا البرهان بوجهين : الأول بأن الصور و الأعراض محتاجة إلى محالها ، و ليس احتياجها <sup>(١)</sup> إلى محالها إلا بمجرد ذواتها ، ثم لا يلزم من استقلالها بهذا الحكم استغناؤها في ذاتها عن تلك المحال .

الثاني إن جميع الآثار الصادرة من الأجسام مباديها قوى و أعراض في تلك الأجسام ، و ليس لمحال تلك القوى مدخل في اقتضاها تلك الآثار ، و الأجسام بما هي أجسام يستحيل أن يكون لها أثر في هذه الأحكام المنصوصة ، فعلمنا أن المستقل في اقتضاء تلك الأحكام هي تلك الأعراض و القوى الحادثة وحدها ، ثم لا يلزم من استقلالها و انفرادها في تلك الأحكام استغنائها عن محالها في الوجود .

أقول في الجواب : أما عن الأول فإن الاحتياج والإمكان وما أشبههما أمور عقلية و أحكام ذهنية تعرض للماهيات بحسب ملاحظة الذهن إياها من حيث هي هي ، والكلام في

(١) هذا يؤيد ما ذكرناه من تعميم معنى الفعل في هذه المقامات - س ر ه .

الأفعال والأحكام الخارجية والصور الحائلة والأعراض حاجتها إلى الموارد والموضوعات ليست أمراً زائداً على وجوداتها ووجوداتها متقومة بالمحل فكيف<sup>(١)</sup> تكون مستغنية عن المحل بنفس ما به الحاجة إلى المحل أعني الوجود الحلولي ؟ . وأما عن الثاني<sup>(٢)</sup> فإننا لا نسلم أن محال القوى والأعراض لا تدخل لها في التأثير، كيف والتأثير يحتاج إلى وضع خاص ونسبة معينة للمؤثر بالقياس إلى المتأثر، والوضع لا يقوم إلا بالجسم، والذي يذكر في الطبيعيات إن الجسم بما هو جسم لا يكون سبباً لفعل خاص كحرارة أو برودة أو شكل أو حركة وإلا لكان جميع الأجسام متشاركة فيه لا ينافي هذا الحكم؛ إذ المراد بنفي السببية عن الأجسام نفي سببيتها بالاستقلال لا نفي سببيتها مطلقاً وإن كانت بالجزئية والدخول، حتى لو فرض الحرارة مجردة عن الأجسام لكانت فاعلة لهذه السخونة، والسواد لو فرض مجردة عن الأجسام لكانت أيضاً قابضاً للبصر، كيف والمسألة أعني كون تأثير القوى الحائلة في محل بمشاركتها برهانية قطعية لا يتطرق في مقدماتها شك أصلاً.

الحجة التاسعة القوى البدنية تكمل بكثرة الأفعال ولا يقوى على القوي بعد الضعيف،

(١) فهذا الاستغناء لما كان في الاحتياج كان مؤكداً للاحتياج فكأنك قلت: إنها تامة في النقصان، وأيضاً إذا كان الاحتياج لازماً كيف أمكن انفكاك اللازم عن الملزوم؟  
- س ر ه .

(٢) أقول إن أراد الإمام استقلال تلك المبادئ في اقتضاء تلك الأحكام في محال أنفسها لا يقبل المنع، إذ لا يجوز توسط المواد والمحال في انفعالات أنفسها بينها وبين مبادئ حلت فيها.

إن قلت: فيلزم على ما ذكره المصنف قدس سره من أن كل غنى عن المحل في الفعل غنى في الذات أن تكون تلك المبادئ مجردة.

قلت: نعم وللزوم ذلك ترى الاشراقى ينسب هذه الآثار والأفعال إلى الصور النوعية المفارقة أعني أرباب الأنواع، والصواب أن القوى في اقتضاء الأحكام في محالها ليست مستقلة أيضاً إذ لايجاد فرع الوجود، والوجود متقوم بالمادة غايته أنه لا تأثيره في مادته بتوسط مادته، نعم لا يحتاج في اقتضاء الآثار في مادته إلى الوضع، ولم يؤخذ في الدليل أن كل غنى عن الوضع في الفعل غنى في الذات بل كل غنى عن المادة فيه غنى فيها، وعلى طريقة الاشراق لا تأثير للقوى في محالها إنما التأثير لأرباب الأنواع كما ذكرناه وهذا تعطيل للقوى والطبائع وهو باطل - س ر ه .



وعلّة ذلك أنّ القوى الجسمانية المادية موادّها قابلة للتبدل والاستحالة والذبول وبسبب ذلك يعرض لها تبدل الأحوال ، أما كلالها و ضعفها فلتحلّل المادة وذبولها ، وأما عدم (١) تمكّنها من الفعل الضعيف أثر القويّ فالسرفيه إنّ القوى يناسب الأفعال ، وإنّ هذه القوى لمّا كان من شأنها الاشدّاد والتضعيف والتبدل بالاستحالة كما علمت فهي متفاوتة الحدوث حسب تفاوت الاستعداد ، فإذا استعملت الآلة الجسمانية في إدراك قويّ أو فعل قويّ فلا بدّ هناك من قوة قوية فيفيض من المبدئه القوة القويّة على تلك الآلة ، ثمّ إذا استعملت أثر ذلك الفعل في فعل آخر ضعيف يعسر ذلك على تلك القوة لأنّها لا تناسبه وإنّما المناسب لهذا الفعل الضعيف قوة ضعيفة - والقوة إنّما تحدث تدريجاً لادفعة كما علمت فيما سبق - ولأجل (٢) ذلك لا يمكن للقوة القويّة الفعل الضعيف كما لا يمكن للقوة الضعيفة الفعل القويّ ، الأمرى أنّ القوة المحرّكة التي في الحجر العظيم لا يمكن لها التحريك البطيء لذلك الحجر في هويته ، ولالحرارة الشديدة التسخين الضعيف لما يلاقيه .

و أما القوى الغير الجسمانية فلكونها متساوية النسبة إلى جميع القوابل وغير متناهية القوة فلا جرم يجوز أن يصدر منها القويّ والضعيف من الأفعال بعضها عقيب بعض من جهة اختلاف الأسباب المخصّصة ؛ فلاجل ذلك لا يضعف بكثرة الأفعال ، ويقوى على القويّ بعد الضعيف ، وعلى الضعيف بعد القويّ .

(١) هذا الكلام يرشد الى أن المذكور في أول الحجة كان هكذا ولا يقوى على الضعيف بعد القوي بدل ما وقع ، وهو الواقع في بعض كتب القوم أو كان كلاهما مذكورين كما سيذكرهما ، ولعل نسخة الاصل كان كما ذكرناه لكن السرفي عدم تمكّنها من القوى بعد الضعيف لم يعلم من كلامه بل يتراعى أن فعل القوى بعد الضعيف أمكن وأسهل لحصوله بالتدرج بعد حصول المناسبة وللتجارب ، ولعله مخصوص بصورة الاعتياد فانه بعد ما اعتادت القوة بالفعل الضعيف لا تنسكن من القوى كما شهدت به التجارب أيضاً ، ولذلك كل قوة تقوى على فعلها بالارتياض به والمزاولة عليه - س ر ه .

(٢) أي لاجل اشتراك النسبة لا يمكن للقوة القوية أصل الفعل الضعيف كما لا يمكن لها الضعيف بعد القوي ، وللقوة الضعيفة أصل الفعل القوي كما لا يمكن لها القوي بعد الضعيف - س ر ه .

فإنها تقررت هذه المقدمة فنقول : القوة العاقلة لما كانت هكذا لأنها تدرك<sup>(١)</sup> المعقولات القوية و الضعيفة بعضها عقيب بعض فهي ليست جسمانية كسائر القوى البدنية التي شأنها ما ذكرناه .

و هذا البرهان أيضاً يدل على كون القوة الخيالية غير جسمانية فإنها تفوق على تخيل الأشياء العظيمة مع تخيلها للأشياء الصغيرة مثلاً يمكنها أن يتخيل فلك الأفلاك مع الخردلة ، و أن يتخيل ضوء الشمس و حرارة النار مع ضوء الشراة و حرارة الهواء الممتدلة ، و أن يتخيل صوت الرعد مع الهمس . و هذا مما أشكل الأمر على من لم يتفطن بتجرد الخيال عن المواد المستحيلة الكائنة الفاسدة فجعل يتكلف في دفع الإشكال عن نفسه بأن قوة الإدراك غير قوة المدرك ، فالشمس و القمر و السماء مدركات قوية و نحن إذا تخيلناها فإدراكنا لها لا يلزم أن يكون قوياً و لأجل ذلك لا يمنع إدراكنا لها عن إدراك المدركات الضعيفة ، و أما إذا قوي تخيلنا لها بحيث صرنا مستغرقين في ذلك التخيل امتنع علينا والحال هذه تخيل الشيء الحقير .

أقول : الإدراك لا يخلو إما أن يكون هو الصورة الحاصلة من الشيء أو الإضافة التي بين المدرك و المدرك كما هو مذهب هذا القائل ؛ فعلى الأول لا معنى لقوة الإدراك وضعفه إلا قوة المدرك وضعفه لأنها أمر واحد ؛ لأن المدرك<sup>(٢)</sup> في الحقيقة هو الصورة

(١) ولاتكل بكثرتها كما هو الوسط الأول بل هو الأصل في كلام بعضهم كما لا يخفى على المتتبع في كلامهم - س ر .

(٢) يسكن أن يقرر المنع بنحو آخر و هو أن لا نسلم أن القوة و الضعف في صور الأشياء المدركة بحسب القوة و الضعف اللذين لها في الوجود الخارجى ليكون صورتها الفلك و الخردلة في النهن بينهما من القوة و الضعف ما بين وجوديهما الخارجيين ، وعلى هذا نقوله : صورة السماء في الخيال أقوى من صورة الخردلة فيه ممنوع لكن ذلك لا ينفي وجود القوة و الضعف بين المدركات النهائية ، فان ذلك مما لا سبيل الى انكاره كالأمر البعيدة من الحس و القرية منه ، و ادراك النفس لاحدهما لا يمنع من كمال ادراكها للاخر بالانتقال اليه . و أما ما ذكره من القوة و الضعف في الادراك بالاستغراق و عدمه ففيه مضافاً الى ما أورده المصنف ره انه انما يستقيم بمقايضة حال النفس الى حال قوى الجسمانية لو امتنع على النفس ادراك الشيء مع الانتقال اليه من شيء ، استغرقت في ادراكه على سبيل القوى الجسمانية التي تمتع من الفعل في الضعيف بعد الانتقال اليه من القوى لأن تنصرف النفس من ادراك الشيء حين الاشتغال بادراك ما استغرقت فيه فتأمل - ط مد .

لأمر الخارجي الذي ربما لا يوجد في الخارج عند وجود الصورة ، ثم لا يخفى أن صورة السماء التي في الخيال أقوى من صورة الخردلة فيه . و أما على الثاني فالإضافة من الأمور التي لا توصف بقوة ولا ضعف ولا عظم ولا حقارة إلا باعتبار ما أُضيف إليه . ثم قوله : و أما إذا قوي تخيلنا امتنع علينا والحال هذه تخيل الشيء الحقير يناقض ما ذكره حيث (١) وصف الشيء المتخيل بالحقارة دون الخيال .

و أيضاً الاستغراق في إدراك الشيء في الحقيقة يرجع إلى ضعف الإدراك بالنسبة إلى وجود المدرك ، وغلبة وجود المدرك واستيلائه على القوة الإدراكية فيقهرها عن الاحاطة به والاكتفاء ، فليس الاستغراق في إدراك الشيء عبارة عن تسلط الإدراك على المدرك بل تسلط المدرك على الإدراك له .

و أيضاً ما ذكره مشترك بين الإدراك العقلي و الإدراك الخيالي فإنما متى استغرقنا في تعقل شيء عظيم قوي الوجود عالي المرتبة رفيع السمك انقطعنا عن تعقل غيره ، و من استغرق في جلال الله وعظمته امتنع عليه الالتفات إلى ذاته فضلا عن تعقل معقولات أخرى .

مركز تحقيق كامبوتر علوم إسلامي

الحجة العاشرة : قد سبق إن المدرك بجميع أصناف الإدراكات لجميع المدركات شيء واحد في الإنسان ، فنقول : هذا المدرك إما أن يكون جسماً من الأجسام بما هو جسم ، وإما أن يكون قوة أو صفة قائمة بالجسم صورة أو عرضاً ، وإما أن يكون أمراً مفارقاً عن الجسم غير قائم به ، والأول ظاهر البطلان لأن الجسم من حيث هو جسم لا يمكن أن يكون مدركاً لشيء كما يتناه مراراً من أنه ليس للجسم وجود وحداني و حضور جمعي يوجد له شيء أو يوجد هو لشيء .

و أيضاً لو كان الجسم بما هو جسم مدركاً لكان جميع الأجسام مدركة ، و الثاني أيضاً محال ؛ لأن تلك القوة إما أن تكون قائمة بجميع أجزاء البدن أو قائمة ببعض أعضائه البدن دون بعض ، والأول باطل و إلا لكان كل جزء من أجزاء البدن مبصراً سامعاً متخيلاً متفكراً عاقلاً ، وليس كذلك بالبداهة ؟ فإن البصر لا يسمع واليد لا يتخيل و الرجل

(١) أقول الحقير صفة التخيل لا الشيء - س ر .

لا يتفكر ، و باطل أيضاً أن يقال : بعض الأعضاء قامت به القوة المدركة لجميع هذه الإدراكات ؛ لأنه يلزم أن يكون في البدن عضو واحد سامع مبصر متخيل متفكر عاقل فهم ولسنا نعلمه ، ولا نجد أي عضو هو .

و به يظهر فساد قول القائل : لعل القوة المدركة لجميع هذه الإدراكات أمر قائم بجسم لطيف محصور في بعض الأعضاء .

فإنا نقول : لو كان كذلك لكننا نجد من أبداننا موضعاً مشتملاً على جسم موصوف بكونه سامعاً مبصراً عاقلًا فاهماً .

فإن قلت : هب إنكم لا تعرفون ذلك الموضع لكن عدم علمكم بذلك لا يدل على عدمه .

قلنا : نحن نعرف ذواتنا ونعرف إنا نحن السامعون المبصرون والمتخيلون العاقلون ، فلو كان بعض الأجسام سواءً كان جزءاً من البدن أو كان محصوراً في جزء من البدن يكون موصوفاً بتلك القوة المدركة بجميع الإدراكات لجميع المدركات لم تكن حقيقتنا وهويتنا إلا ذلك الجسم الموصوف بتلك القوة المنعومة بجميع هذه الإدراكات ، و إذا كان كذلك ثم لا نعرفه فلم نكن عارفين بحقيقة ذاتنا . علوم إسلامية

و أيضاً قد علمت فيما سبق أن المدرك والحاس من جنس المدرك والمحسوس ؛ وإذا كان كذلك فيستحيل أن يكون جسم واحد بقوة واحدة آلة للسمع والبصر والنوق والتخيل والتعقل .

فإن قلت : هذا يرد عليكم حيث جعلتم قوة واحدة مجردة سمعية بصيرة لامة متخيلة عاقلة .

قلت : هذه <sup>(١)</sup> القوى فروعاً و معاليل للقوة العقلية وهي تمام هذه القوى وفاعلها ،

(١) و أيضاً وحدة النفس والقوة العقلية على القول بتجردها وحدة جمعية بل وحدة حقة ظلية اضحل عندها الكثرات ، ووحدة الجسم والمنطبعات فيه وحدة عديدة .

ان قلت : ما ذكره من كون القوى معاليل للقوة العقلية مشترك بين صورة التجرد وصورة التجسم ، فتقوى العقلية الجسمية على ما يقوى القوى عليها .

قلت : الجسم والجسماني وان أمكن أن يكونا فاعلين طبيعيين لكن لا يسكن أن

والتام والفاعل يقوى على كل ما يقوى عليه الناقص والمفعول من الأفعال<sup>(١)</sup> دون العكس ، لأن معلول معلول الشيء ، معلول لذلك الشيء ، و أما معلول علة الشيء فلا يكون معلولا له و إلا لزم كون الشيء معلولا لنفسه ، فثبت أن الموصوف بجميع الإدراكات لجميع المدركات قوة واحدة غير جسمانية و هو المطلوب .

الحجة الحادي عشر : إن كل صورة أو صفة حصلت في الجسم بسبب من الأسباب فإذا زالت عنه و بقي فارغاً عنها فيحتاج في استرجاعها إلى استيناف سبب<sup>(٢)</sup> أو سببية كالماء إذا تسخن بسبب كالنار مثلا ثم إذا زالت عنه السخونة لا يمكن عودها إليه إلا بسبب جديد ، و هذا بخلاف النفس<sup>(٣)</sup> في إدراكاتها فإننا كثيراً ما يحدث فينا صورة علمية بسبب فكر أو تعليم معلّم ثم يزول عنها تلك الصورة عند الذهول أمكنها استرجاع تلك الصورة لذاتها عن غير استيناف ذلك السبب ، و بالجملة النفس من شأنها أن تكون مكثفة بذاتها في كمالها ، ولا شيء من الجسم مكثف بذاته ، فالنفس تعالت عن أن تكون جرمية .

✽ يكونا فاعلين الهيين لان فعل القوة الجسمانية بمشاركة الوضع والوضع بالنسبة الى المعلوم غير متصور . مركز تحقيق كامبوز علوم إسلامي  
و أيضاً و على تقدير جسمانيتها لا يتصور التعدد الابالمادة أو بالموضوع ، ولو فرض الاختلاف النوعي مع الجسمانية في القوى ، و فرض انحصار كل نوع في شخص لا بد لكل واحدة من مادة أو موضوع ، و المفروض جسم واحد .

أيضاً جعل ذلك الجسم أو الجسماني قوة عقلية ليس أولى من جعلها قوة اخرى من سائر القوى ، و اشتغال العقلية عليها ليس أولى من اشتغال قوة اخرى منها عليها لان الكل جسمانية ولها آلة واحدة بسيطة أو مركبة - س ر .

(١) لاتعلق له بالجواب انما هو تحقيق آخر كما لا يخفى - س ر .

(٢) الاول ظاهر والثاني فيما اذا كان السبب موجوداً ولكن يمنع مانع من فعله ثم

اذا رفع المانع عادت سببته - س ر .

(٣) فيه منع اذ من الجائز أن يحصل أصل الصورة بسبب خارجي ثم يستبقى ذلك

أويستأنف بسبب من داخل البدن ، و قيام سبب مكان سبب في الاسباب المادية غير نادر .

اللهم الا أن يتمسك بأن الصورة المائدة عين الزائلة المنهول عنها، لكن هذا في الحقيقة

برهان آخر من جهة الذكر فان الصورة الستأنفة فيه عين الزائلة السابقة ، و لو كان

أمراً قائماً بالمادة لكان الثاني غير الاول - ط مد .

لا يقال : الجسم أيضاً قد يعود إليه صفته التي كانت فيه بعد زوالها من غير استيناف سبب جديد كالماء إذا زالت عنه البرودة بورود السخونة التي هي ضدّها ثمّ يستعيد طبيعته البرودة التي كانت له .

لأننا نقول : كلامنا في الصفة الطارئة للشيء لأجل سبب خارج عن ذات الموصوف، و برودة الماء صفة زائفة علّتها طبيعة الماء بشرط عدم القاصر ، ثمّ إذا عادت البرودة إليه ما عادت إلا مع سببها أعني مجموع الطبيعة و عدم المانع . فهذه عشر (١) براهين موقعة لليقين بأنّ النفس الإنسانية مجردة عن المادة ولو احقها سواءً كانت بالغة إلى حدّ العقل بالفعل أم لا ، فإنّ النفس المتخيّلة بالفعل أيضاً يشارك العقل في تجرّد ذاتها و فعلها عن هذا العالم ، لكنّ العقل مجرد عن الكونين ، و الخيال غير مجرد إلا عن إحداهما .

## فصل (٢)

### في شواهد سمعية في هذا الباب

أكثر الناس اتقاعهم بالسمعيات أكثر من العقليات ، ولا يصدقون (٢) بالأشياء إلا بمكافحة الحسّ للمحسوس ، ولا يدعّون بالعقليات ما لم يقترن معها انتهاء نقلها إلى محسوس ، فلنذكر أدلة سمعية لهذا المطلب حتى يعلم أنّ الشرع و العقل متطابقان في هذه المسألة كما في سائر الحكميات ، و حاشى الشريعة الحقّة الإلهية البيضاء أن تكون أحكامها مصادمة للمعارف اليقينية الضرورية ، وتباً لفلسفة تكون قوانينها غير مطابقة للكتاب و السنة .

أما الآيات المشيرة إلى تجرّد النفس فمنها قوله تعالى في حق آدم (٣) و أولاده :

(١) هكذا في كثير من النسخ و الصواب أحد عشر برهاناً - س ر .

(٢) تريض لهم هذا هكذا إذا اقتصر على السمعيات ، و أما إذا اقترن بها و شفع فهو نور على نور ، هذا كله فيما تنبه به العقل بأى وجه كان ، و أما فيما لم يتنبه أو قبل التنبه ففي الاخبار إيقاظ عقلى اذلولوا اخبار السلف للخلف لاغتصاص الامر اذ النفوس المؤيدة عزيزة الوجود جداً - س ر .

(٣) التعميم لذكر مطلق الانسان و البشر و قال تعالى في سورة الحج : « ولقد خلقنا الانسان من صلصال من حماء مسنون » و أيضاً « واذ قال ربك للملائكة اني خالق »

« ونفخت فيه من روحي » ، و في حق عيسى عليه السلام « وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه » ، وهذه <sup>(١)</sup> الإضافة تنادي على شرف الروح وكونها عريضة عن عالم الأجسام ، وفي حق شيبخ <sup>(٢)</sup> الأنبياء إبراهيم الخليل عليه السلام « وكذلك نري إبراهيم ملكوت السماوات والأرض ليكون من الموقنين » و قوله حكاية عنه : « وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً » ، و معلوم <sup>(٣)</sup> أن الجسم و قواه ليس شيء منها بهذه الصفات السنية من رؤية عالم الملكوت ، و الايقان و التوجه بوجه الذات لفاطر السماوات ، و الحنيفية أي الطهارة و القدس .

و منها قوله تعالى : « ثم أنشأناه خلقاً آخر <sup>(٤)</sup> فتبارك الله أحسن الخالقين » .

و منها قوله تعالى : « سبحان الذي خلق الأزواج <sup>(٥)</sup> كلها مما تنبت الأرض

﴿ بشراً من صلصال من حماء مسنون ، فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين ﴾  
فما يدل على العموم قوله تعالى في سورة الاعراف : « ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لادم » - س ر ه .

(١) اذ لو كانت الإضافة تشريفية أي الروح المشرف بالانتساب إلى الله ذلك على التجرد للسنية بين العلة والمعلول المنتسب إليها بلامدخلة مادة و نحوها ، والالم يكن منتسباً إليه تعالى فكما أن معلول النور نور و معلول الواحد واحد كذلك معلول المجرد مجرد ، « قل كل يعمل على شاكلته » و اذا كانت الإضافة بمجرد التغاير الاعتباري كهو لك روحي و روحك و ذاتي و ذاتك ذلك على مقام أعلى من التجرد عن المادة مثل التجرد عن الماهية أيضاً كما هو منسوب إلى شيخ الاشراف . و أما الإضافة في كلمته فتدل أيضاً على التجرد لان كلمته الفعلية مجردة كالكلمة الذاتية ، و لهذا كان يسبح موسى عليه السلام كلامه تعالى في جبل طور من جميع الجهات ، و أيضاً كلام اللسان مثله جسماني ، و كلام الخيال مثله صوري محدود ، و كلام النفس النطقية القدسية مثلها مجرد كلي ، فكلام الله تعالى عقول مجردة كلية - س ر ه .

(٢) ليست مجرد اضافة انكشافية بل ابداعه في وجوده - س ر ه .

(٣) لان السنية معتبرة بين المدرك والمدرك « و مجرد شومجرد رايبين » - س ر ه .

(٤) الاستشهاد بالتفخيم مع تعقيبه بقوله تعالى : « فتبارك الله أحسن الخالقين »

- س ر ه .

(٥) الزوجية فيما لا يعلمون بعلاوة ما هو الظاهر باعتبار النفس ، و البدن الاخرى ،

و الوجود ، و الماهية ، و وجه الله ، و وجه النفس . فان ما لا يعلمون الذي هو معادهم يشمل

ومن أنفسهم ومما لا يعلمون ، ، وقوله : « إليه يصعد الكلم الطيب » ، وقوله : « ولقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم » ، وقوله : « يا أيُّها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية » و في الحقيقة جميع هذه الآيات المشيرة إلى المعاد و أحوال العباد في النشأة الثانية دالة على تجرد النفس لاستحالة (١) إعادة المعدوم ، وانتقال العرض وما في حكمه من القوى المنطبعة .

و أما الأحاديث النبوية فمثل قوله ﷺ : « من عرف (٢) نفسه فقد عرف ربه » ،

الملكوت ، والجبروت ، والكلم الطيب ، مثل قولهم عليهم السلام : نحن الكلمات التامات وان كانت كلمة التوحيد فتدل على التجرد لان حق التوحيد أن يصير حالهم و مقامهم ، واحسن التوحيد تقوم وجود الانسان بعالم الامر كتقوم الامر بالامر والرجوع الى الرب هو التخلق باخلاقه والتحقق به - س ر .

(١) يعنى لو كانت النفس منطبعة فاما ينتمى بانتفاء المحل حين الموت فيلزم الاول ، واما تبقى و تنتقل الى البدن البرزخي والاخروي فيلزم الثاني - س ر .

(٢) أى من عرف نفسه بأنه برزخ جامع بين صفتي الوجوب و الامكان بل بأنه جامع بين صفتي التشبيه و التنزيه ، و أنه معلم بالاسماء جيباً و مرآت لها تعاكي كلها عرف ربه . أو من عرف نفسه بأنه خلقها تعالى مثالاً له ذاتاً وصفة و فعلاً ، أما ذاتاً فبأن يعرف أنها مجردة عن الاحياز والجهات والازمنة والاضاع و نحوها ، وأنها لا داخله في البدن ولا خارجه عنه ، و أما صفة فيعرف كيفية علمها بنفسها وغيرها وقدرتها وفعاليتها بالرضا أو بالعناية لقواها ومنشأتها ، وكيفية تكلمها العقلي الوجودي ، وكيفية عشقها و ارادتها لذاتها ولائها على وجه العناية الخالية عن النقص والالتفات بالذات الى ما سواها وغير ذلك من صفاتها ، وأما فعلاً فيعرف كيفية ابداعها واختراعها وخلقها لما يشاء ويختار بمجرد الهمة في ملكتها فحينئذ يعرف ربه ذاتاً وصفة و فعلاً ، أو من عرف نفسه أى نفس الكل كما قال تعالى : « النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم » فقد عرف ربه . أو من عرف نفسه بالفقر وأنه لاشيء له و الامر كله لله فلا فعل له ، ويتذكر وجوده في مقام توحيد الفعل بلا حول و لا قوة الا بالله العلي العظيم . ولا صفة له و يتذكر في مقام توحيد الصفة بلا اله الا الله ، ولا ذات له و يتذكر في مقام توحيد الذات بلا هو الا هو عرف ربه بالغناء وشهد فعله وصفته وذاته في الافعال والصفات والذوات ، و اذا عرف نفسه بالحدوث والتجدد الذاتي ، و الحركة الجوهرية ، و السيلان الوجودي عرف ربه بالبقاء ، وأن الاصل المحفوظ والوجه الباقي في جميع السبلات أعراضاً كانت أو جواهر نفوساً كانت أو طبائع نباته و قدمه ، و شهد



وقوله : « أعرفكم بنفسه أعرفكم يربه » ، وقوله : « من رآني فقد رأى الحق » وقوله :  
 أنا النذير العريان » ، وقوله <sup>(١)</sup> : « لى مع الله وقت لا يسعنى فيه ملك مقرب ، ولا نبي  
 مرسل » وقوله : « آيت عند ربي يطعمني و يسقيني » ؛ فهذه الأخبار و أمثالها تدل على  
 شرف النفس و قربها من الباري إذا كملت ، و كذا قوله : « رب أرني الأشياء كما  
 هي » ، و معلوم أن دعاء النبي ﷺ مستجاب ، و العلم بالأشياء ذوات السبب كما هي  
 لا يحصل إلا من جهة العلم بسببها و جعلها كما برهن في مقامه ، و المراد بالرؤية هو العلم  
 الشهودي و كذلك دعاء الخليل عليه السلام كما حكى الله عنه في قوله : « رب أرني كيف تحيي الموتى » ،  
 و رؤية الفعل <sup>(٢)</sup> لا تنفك عن رؤية الفاعل ، و ليس في حد الجسم و مشاعره أن يرى رب الأرباب  
 و مسبب الأسباب ، وقوله ﷺ : « قلب المؤمن عرش الله » وقوله : « قلب المؤمن بين إصبعين  
 من أصابع الرحمن » ، و معلوم أن ليس المراد هذا اللحم الضويري ، و لا أيضاً إصبع الله جارحة  
 جسمانية بل القلب الحقيقي هو الجوهر الناطقي من الإنسان ، و الإصبعان هما <sup>(٣)</sup> العقل  
 و النفس الكليان أو القوتان العقلية و النفسية ، و قوله ﷺ : « المؤمن أعظم قدراً عند الله  
 من العرش » ، و معلوم أن هذه الأعظمية ليست بجسمية و لا لقوة محصورة في عضو من  
 أعضائه ، و قوله ﷺ : « خلق الله الأرواح قبل الأجساد <sup>(٤)</sup> بألفي عام » ، و قول  
 ﷺ أن اقليم البقاء بشارشه من صقعه ، و كذا إذا عرف نفسه بالعجز عرف ربه بالقدرة و قس  
 عليه نظائره - س ر ه .

(١) أي مقام لا يسعنى فيه ملك مقرب كما قال جبرئيل : لودنوت أنملة لا احترقت ،  
 و لاني مرسل حتى نبوة نفسه (ص) و رسالته لان ذلك المقام مقام فناء التعينات و اضمحلال  
 الكثرات في أحدية الجمع - س ر ه .

(٢) فيه وجه آخر هو أن الاحياء لم يرد به المعنى المصدرى و الاضافى بل  
 كيفية احياء الله الموتى تعرف بان تؤخذ الاجسام فلكية كانت أو عنصرية بشرط لا فقط ،  
 و يشاهد النفوس و العقول التي هي احياء الله المقيم لهذه الاجسام من صقع الربوبية فهذه  
 الاجسام موتى بالذات ، و اذا لوحظت من صقع الحق القدوس كانت مجردة و هاهنا وجه  
 آخر مذكور في المشوى المعنوى - س ر ه .

(٣) أو هما صفتا اللطف و القهر الالهيين أو هما الخوف و الرجاء أو القبض و البسط  
 أو الهيبة و الانس - س ر ه .

(٤) هذه القبلية ذاتية أو دهرية لازمانية ، و المراد بألفى عام العام الملكوتى

أمير المؤمنين وإمام الموحدين عليه السلام حين سئل عنه حبر من الأخبار: هل رأيت ربك حين عبده فقال عليه السلام: «و يلك ما كنت أعبد رباً لم أره، قال: وكيف رأيتته أو كيف الرؤية فقال: «و يلك لا تدركه العيون في مشاهدة الأبصار و لكن رأته القلوب بحقائق الإيمان»، والرؤية العقلية لا يمكن بقوة جسمانية، وقوله عليه السلام في الجواب حين سئل عنه كيف قلمت باب خبير: «قلعته<sup>(١)</sup> بقوة ربانية لا بقوة جسمانية»، وعنه عليه السلام إنه قال: «الروح ملك من ملائكة الله له سبعون<sup>(٢)</sup> ألف وجه»، الحديث. وقال روح الله المسيح بالنور الشارق من سرادق الملكوت: «لن يلج ملكوت السماوات من لم يولد مرتين»، وقوله: «لا يصعد إلى السماء إلا من نزل منها».

و أما كلمات الأوائل فقد قال معلم الحكمة العتيقة أرسطاطاليس في كتابه المعروف بأولوجيا على لسان اليونانيين بمعنى معرفة الربوبية وهو علم المفارقات: إنني ربما خلوت بنفسي و خلعت بدني جانباً؛ و صرت كأنني جوهر مجرد<sup>(٣)</sup> بلا بدن فأكون

✦ و العام الجبروتي باعتبار مظهرية كل منهما لالفا سم من أسماء الله - س ر ه .

(١) كما ورد أن علياً ميسوس في ذات الله، و المسوس فيه كالمسوس في الجن و الصاب به فهو عليه السلام بسبب قرب التوافق مصداق كنت سمعه و بصره الوارد في الحديث القدسي، و بسبب قرب الفرائض عين الله الناظرة و اذنه الواعية و يده الباسطة فلاغروفي أمثال هذه العجائب منه - س ر ه .

(٢) تعيين هذا العدد باعتبار أن للروح سبع مراتب من النفس، والقلب، و العقل، و الروح، و السر، و الخفي، و الاخفي، و في كل من تلك المراتب القوى العشر الظاهرة و الباطنة بحسبها موجودة، و كل من هذه مظهر للأسماء الالغية، و ان شئت بدل القوى العشر بالاجسام الكلية العشرة من العنصر و الافلاك الموجودة بحقائقها و معانيها في كل من المراتب السبع، و لو اريد بالوجوه القوى و الطبائع كانت أزيد من هذا العدد فيكون بياناً للكثرة اذ فيك كل القوى المدركة و الطبائع التي في العالم - س ر ه .

(٣) استعمال كأن باعتبار قول الحكيم بلا بدن لثلا يلزم التناسخ بعد الرجوع، ثم ان انموذجاً من اشاراته أن التصديق للمصمود الروحاني يتوقف على أمرين احدهما أن لا يعتقد أن الانسان هذا الهيكل المحسوس فاذا صار عقلاً بالفعل فالهيكلي اجنبي عنه فهو بطير في أوج الجبروت و فضاء، إلهوت فضلاً عن السماء فان الكليات العقلية التي سيرفيها ليست ماهيات متفرقة، و مفهومات ثابتة للوجود، بل لها وجود محيط واحد ✦

داخلاً في ذاتي خارجاً من سائر الأشياء ؛ فأرى في ذاتي من الحسن والبهاء ما أبهى له متعجباً بهتاً ؛ فأعلم أني جزء من أجزاء العالم الشريف الإلهي ذو حياة فعّالة ، فلما أيقنت بذلك رقيت بنهني من ذلك العالم إلى العلة الإلهية فصرت كأني موضوع فيها متعلّق بها ؛ فأكون فوق العالم العقلي كلّهُ في كلام طويل . و قال أيضاً : من حرص على ذلك العالم و ارتقى إليه جوزي هناك أحسن الجزاء اضطراراً ؛ فلا ينبغي لأحد أن يقترّ عن الطلب و الحرص و الاهتمام في الارتفاع إلى ذلك العالم و إن تعب و نصب فإنّ أمامه راحة لا تعب بعدها أبداً . و ما يدلّ على هذا المطلب رسالته المعروفة بتفاحة ، و هي مشتملة على كلماته التي تكلم بها حين حضرته الوفاة ، و ما احتجّ به على فضل الفلسفة ، و أنّ الفيلسوف يجازي على فلسفته بعد مفارقة نفسه عن جسده .

و قال أيضاً : ليست النفس في البدن بل البدن فيها لأنها أوسع منه .

و قال أنبا زقلس : إنّ النفس إنما كانت في المكان العالي الشريف فلما اخطأت<sup>(١)</sup> سقطت إلى هذا العالم فراراً من سخط الله ، فلما انحدرت صارت غيائاً للأفئس التي قد انخلطت عقولها ، و كان يدعو الناس بأعلى صوته و يأمرهم أن يرفضوا هذا العالم و يصيروا إلى عالمهم الأوّل الشريف ، و وافق هذا الفيلسوف أغاثا زيمون في دعائه الناس إلى رفض هذا العالم إلا أنه تكلم بالأمثال و الرموز .

و أما فيثاغورث صاحب العدد فكلامه في الرسالة المعروفة بالذهبية نامرّ على هذا الرأي ، و الرسالة أيضاً موجودة عندنا و قال في آخر وصيته لديو جانس : إنك إذا فارقت هذا البدن تصير عند ذاك مخلياً في الجوّ العالي ، تكون حينئذ سائحاً غير عائد إلى الإنسية ولا قابلاً للموت .

✠ وحدة جمعية كما حقّقناه ، و من لا يصدق به فلضعف عقله يترقب صعود بدنه لانه هو عنده و فرضنا انه عقل الهى و خيال رياضى ، و ثانيهما أن يكون المعارف من العلم بالله و صفاته و أفعاله و اليوم الآخر ملحوظاً بالذات لعارفيها ، لا آلة للحفاظ لنيل الجزئيات الدائرة و الحظوظ الدنيوية بل يكون الامر بالعكس و الافهو مغلد الى الارض متبع هواه غير صاعد ، لكنى أقول :

« خليلي قطاع الغيا في الى الحمى ✠ كثير واما الواصلون قليل » - س ر ه .

(١) سيأتى في مبحث حدوث النفس معنى الخطيئة و السقوط و الفرار انشاء الله تعالى - س ر ه

و أما أفلاطون الشريف الإلهي فروي عنه في كتاب أولوجيا : إنه قد أحسن في صفة النفس حيث وصفها بأوصاف كثيرة صرنا بها كأننا نشاهدها عياناً ، غير أنه قد اختلفت صفاته في النفس لأنه لم يستعمل الحسن في صفات النفس ، ولأرفضه في جميع المواضع بوزن<sup>١</sup> وازدري اتصالها بالبدن فقال : إن النفس إنما هي في البدن كأنها محصورة كظيمة جدّ الأنطق بها . ثم قال : إن البدن للنفس إنما هو كالغار ، وقد وافقه أبازقلس غير أنه سمى البدن بالصدى ، و إنما عنى بالصدى هذا العالم .

أقول : ويوافق في هذا الكلام الإلهي « وطبع على قلوبهم » بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون .

ثم قال : إن إطلاق النفس من وثاقها هو خروجها من مغار هذا العالم والترقى إلى عالمها العقلي .

أقول : وسبب اختلاف صفات النفس في كلامه ما علمت من طريقتنا من اختلاف<sup>(١)</sup> النفوس في التجسّم والترّوح ، بل اختلاف نفس واحد فيهما بحسب وقتين أو في وقت واحد من جهتين .

وقال في كتابه الذي يدعى قاذن : إن علّة هبوط النفس إلى هذا العالم إنما هو سقوط ريشها ، فإذا<sup>(٢)</sup> ارتاشت ارتفعت إلى عالمها الأول . وقال في بعض كتبه : إن علّة هبوط النفس إلى هذا العالم أمور شتى ، وذلك إن منها أنها تهبط لخطيئة أخطأها . ومنها أنها هبطت لعلّة أخرى غير أنه اختصر قوله : بأن ذمّ هبوط النفس وسكنائها في هذه الأجسام ، و إنما ذكر هذا في كتابه الذي يدعى طيماس ، ثم ذكر هذا العالم ومدحه ، فقال : إنّه جوهر شريف سعيد ، وإنّ النفس إنما صارت في هذا العالم من فعل

(١) كالنفس التي هي عقل بالقوة و التي هي عقل بالفعل بل اختلاف نفس واحدة فيها بحسب وقتين أي في الابتداء فانها جسمانية الحدوث ، و في الانتهاء صارت روحانية ان ساعدها التوفيق أوفى وقت واحد من جهتين أي بعد أن صارت روحانية بالفعل ، فنجد كونها فاعلة للأفعال الطبيعية و الحيوانية كأنها طبيعة أوبهيمية اكلة شاربة ، وعند كونها مستغرقة في ذكر الله أو المعارف البديئية والمعادية ملك - س ر ه .

(٢) أي بجناحي العقل النظري و العقل العملي - س ر ه .

الباري الخير ليكون هذا العالم حياً ذا عقل لأنه لم يكن من الواجب <sup>(١)</sup> إذا كان هذا العالم متقناً في غاية الاتقان أن يكون غير ذي عقل ، ولم يكن <sup>(٢)</sup> ممكناً أن يكون للعالم عقل و ليست له نفس ، فلهذه العلة أرسل الباري النفس إلى هذا العالم و أسكنها فيه ، ثم أرسل نفوسنا فسكنت في أبداننا ليكون هذا العالم تاماً كاملاً ، ولئلا يكون دون ذلك العالم في التمام والكمال لأنه كان ينبغي أن يكون في العالم الحسي من أجناس الحيوان ما في العالم العقلي .

وأما الآثار فقد تكلم المتمسكون بهذه الشريعة الحقة في ماهية الروح ، فقوم منهم بطريق <sup>(٣)</sup> الاستدلال والنظر ، و قوم منهم بطريق الذوق والوجدان ، لا باستعمال الفكر حتى تكلم في ذلك مشايخ الصوفية مع أنهم تأدبوا بأداب رسول الله ﷺ ولم يكشفوا عن سر الروح إلا على سبيل الرمز والإشارة ، ونحن أيضاً لا نتكلم إلا عن بعض مقامات الروح الإلهي وقواه ومنازله النفسية والعقلية ، لاعتنا كنهه لامتناع ذلك . فقد قال الجنيد ره : الروح شيء استأثره الله بعلمه ، ولا يجوز العبارة عنه بأكثر من موجود . و لعله أراد أنه موجود بحت ، وجود صرف كسائر الهويات البسيطة العقلية التي هي إيات محضة ، متفاوتة بالأشد والأضعف ليست لها ماهيات متقومة من جنس وفصل . وقال أبو يزيد البسطامي رض : طلبت ذاتي في الكونين فما وجدتها أي ذاتة فوق

(١) فإذا لم يكن كونه غير ذي عقل واجبا لم يتنع كونه ذا عقل بل كان ممكناً ، و إذا كان ممكناً كان واقعاً لأن مجرد الامكان الذاتي يكفي في قبول الوجود في الامور الابداعية ، و كون كلية العالم ذاعقل منها أولم يكن من واجب الوجود تعالى - س ر ه .  
(٢) بقاعدة الامكان الاشرف والاخس ، ولعدم الربط بين الدني الصريف والشريف المحض ، والمراد بالعقل رب النوع ، وبالنفس في البسائط العنصرية والمركبات المعدنية هي الصور المثالية التي بازائها و نفسية النفس الناطقة تظهر بها فان الصور الكلية العقلية مقام عقليتها ، والصور المثالية في كل شيء حياة وعلم «ان الدار الاخرة لهي الحيوان » ، و حينئذ فقوله : ثم ارسل الخ تأسيس و ذكر للخصاص بعد العام لزيادة الاهتمام ، والمراد بالنفس الاولى هي النفس الفلكية اذ المراد بالعالم أعم من الاجرام الفلكية والعنصرية - س ر ه .

(٣) أي قوم من المليين والتشريعين الظاهريين تكلموا بطريق الاستدلال كما أن الحكماء تكلموا بطريق الاستدلال وقدمر - س ر ه .

عالم الطبيعة و عالم المثال ؛ فيكون من المفارقات العقلية .

وقال أيضاً : انسلخت من جلدي فرأيت من آنا ، فسمي البدن قشراً وجلداً ، وهذا تصريح بأن هوية الإنسان و إنبته شيء غير الجسد .

وقال أيضاً<sup>(١)</sup> : لو أن العرش وما حواه وقعت في زاوية من زوايا قلب أبي يزيد لما أحس بها . وظاهر أن هذه السمة ليس لبدنه و لالجسم آخر .

وقال ابن عطا : خلق الله الأرواح قبل الأجساد لقوله تعالى : ولقد خلقناكم يعني الأرواح ثم صورناكم .

وقال بعضهم : الروح لطيف قائم في كثيف ، وفي هذا نظر وله وجه صحيح .  
وقال بعضهم : الروح عبارة والقائم بالأشياء هو الحي . وفيه أيضاً<sup>(٢)</sup> نظر إلا أن يحمل على معنى الأحياء ، ومع ذلك يدل قوله على أن الروح حي بذاته لا بحياء الجسم .

(١) المراد بالعرش الفلك الاطلس ، والضمير المستكن راجع الى العرش ، والبارز الى الموصول ، ويعتدل العكس بأن يكون المراد بما حوى العرش عالم المثال لكن الانسب ببقائه أن يراد بالعرش الوجود النسب الذي هو النفس الرحمان والرحمة الواسعة وهو أحد اطلاقات العرش كما أن علم الحق المحيط أيضاً أحد اطلاقاته ، وبما حوى العرش ايها الوجودات المقيدة وهذا الكلام عبارة عن مقام الفناء في الله - س ر ه .

(٢) هو النظر السابق ، وهو أن ظاهر الكلام أن الروح قائم بالجسم حال فيه وهو يستلزم العرضية الا أن يحمل على معنى الأحياء بأن يجعل الباء للمتعدية أي يقيم الأشياء و يحيها وفيه بعد ، ثم كيفية ربطه بقوله الروح عبارة أن يرجع كلمة هو الى الروح ويجعل الحي بدلا عنه و معنى أنه عبارة أنه لفظ وتعبير فاسه معلوم و مساه و كنه مجهول أو المعنى أن الروح عبارة والحي التعال باسائه و صفاته هو المعنى بل معنى المعنى كما قيل : و الكل عبارة و أنت المعنى وقد قلت بالفارسية :

چوبك معنى كه پوشانی بكوناكون عباراتی ✽ حجاب پرتو رخساره جانانه شد جانها .  
واليه أشار بقوله : والقائم بالأشياء أي المعنى القائم بالأشياء التي من جعلتها الروح هو الحي كقيام المعنى بالعبارة في الاختفاء ، لا كقيام العرش بالموضوع أو الباء للمصاحبة لاصلة للقيام أي المعنى القائم مصاحباً للأشياء هو الحي لكن على ما ذكرناه لم يكن صفة الروح و لا بأس به ، و على تقدير جعله صفة للروح على ما ذكره جعل الباء للمصاحبة و بمعنى مع أولى من جعل القيام بمعنى الأحياء - س ر ه .

وقال بعض المفسرين في قوله تعالى : « قل الروح من أمر ربي » : أمره كلامه فصار الحيّ حياً بقوله كُن حياً ، فعلى (١) هذا لا يكون الروح في الجسد .  
واعلم أن (٢) أهل الشريعة اختلفوا في الروح الذي سئل رسول الله ﷺ عنه فمن الأقوال المنقولة عنهم ما يدل على أن قائله يعتقد بقدوم الروح .  
ومنها ما يدل على أنه يعتقد حدوثه .

وأيضاً قال قوم : إن الروح هو جبرئيل عليه السلام وهذا القول يشبه قول من قال :  
باتحاد النفس بالعقل الفعال عند استكمالها ، ويقرب منه الحديث المنقول آنفاً عن  
أمير المؤمنين عليه السلام : الروح ملك من ملائكة الله له سبعون ألف وجه .  
وروي عن ابن عباس : إن الروح خلق من خلق الله صورهم على (٣) صور بني آدم  
وما نزل من السماء ملك إلا ومعه واحد من الروح .  
وقال أبو صالح : الروح كهياة الإنسان وليسوا بناس .  
وقال مجاهد : الروح على صور بني آدم لهم أيد وأرجل ورؤس يأكلون  
الطعام وليسوا بملائكة .

- (١) لان الروح كلامه تعالى وكلامه قائم بذاته لا بالجسم - س ر ه .  
(٢) ومبنى اختلافهم أن كلمة من في قوله تعالى : قل الروح من أمر ربي ان كانت نشأة  
أى الروح ناش من عالم أمر ربي كان حادثاً خارجاً من كُن داخلية يكون ، وان كانت  
تبعيضية أى الروح من جملة أمر ربي كان قديماً بقدوم أمره غير خارج من كُن واقع تحت ذل  
يكون . و يمكن أن يكون كلمة من نشأة ويكون اختلافهم مبنياً على كون كلام الله  
قديماً أو حادثاً وهو خلاف مشهورين الملبين ، ثم ان هذا الخلاف في القدم والحدث واقع  
بين الفلاسفة أيضاً كما سيأتى في مسألة حدوث النفس انشاء الله تعالى - س ر ه .  
(٣) اما أن يقرء صورهم بصيغة الجمع أو بصيغة الفعل ، والمراد أن صورهم  
الباطنية من الاعضاء الروحانية مطابقة لصور بني آدم من باب مطابقة الحقيقة والرقية  
والباطن والظاهر أو أن صورهم الظاهرية نفس صورة بني آدم ، وعلى أى التقديرين  
فالروح روحهم فتم الاستشهاد ، وما نزل من السماء أى من العلو ، والمراد بالملك أرباب  
الانواع هنا وهم الصافات صفاً ، وينزلهم صدورهم عن العقول الطولية ، ويتوسطها عن  
رب الارباب أو المراد بالملك المدبرات أمراً من الطبقة النازلة كملائكة الاشعة والامطار  
النازلة الحاصلة من ازدواجها مع الاجسام الارضية الارواح الارضية - س ر ه .

أقول : المراد من إثبات هذه الأعضاء في الروح حيثما وقع في كلام هؤلاء القوم ليس إثبات الجوارح الجسمانية بل أجزاء روحانية وقوى معنوية كما يليق بلطافة الروح ، نظير ما ذكره قول المعلم الأول للمشائين حيث قال في كتاب أنطولوجيا : إن الإنسان الحسي إنما هو صنم للإنسان العقلي ، والإنسان العقلي روحاني وجميع أعضائه روحانية ، وليس موضع اليد غير موضع الرجل ، ولا موضع الأعضاء كلها مختلفة لكننا في موضع واحد . وقال سعيد بن <sup>(١)</sup> جبير : لم يخلق الله خلقاً أعظم من الروح غير العرش ، ولو شاء

(١) المراد بالروح روح الامين المتحد به النفس الناطقة بعد التبدلات والاستكمالات الجوهرية كما هو الحق ، و بهذا الاعتبار كان الكلام في الكلام في الروح الانساني ، و كون العرش أعظم منه باعتبار أن العرش هو الرحمة الواسعة والفيض المقدس ، وجبرئيل أحد حاملي عرش الله تعالى على كواهلهم كما مر عند الكلام على الصورة و بلغ هذا الروح السماوات اشارة الى أن السماوات بالنسبة الى سعة عالم العقل كحلقة في فلاة كما في الخبر، و كون صورة خلقه أو خلقته الخ اشارة الى أن لجبرئيل عليه السلام صورة حقيقية هي ما هو عليها ، و قد آه النبي صلى الله عليه وآله على تلك الصورة مرتين كما قال صلى الله عليه وآله : رأيت و قد طبق الخاقين ، و صورة شبيهة بشكل أصبح أهل زمان النبي الذي يراه كصورة دحية الكلبي في زمان نبينا صلى الله عليه وآله و قيامه عن يمين العرش باعتبار أن اليمين أقوى الجانبين ، و الفارقات أقوى مراتب الوجود المنبسط ، و لهذا فالعقول القدسية هي الركن الايمن الاعلى من العرش ، و النفوس الكلية هي الركن الايمن الاغل منه ، و المثل المعلقة هي الركن الايسر الاعلى منه ، و الطوائع الكلية هي الركن الايسر الاسفل منه ، و شفاعته لاهل التوحيد اخراجه اياهم من القوة الى الفعل ، فهذا الاخراج سيبرزيوم هم بارزون بصورة الشفاعة أو المراد بالروح هو الروح الانساني ، و العرش الذي هو أعظم منه العرش العلي التفصيلي أو قلب الانسان الكامل ، فان قلب المؤمن عرش الله وحينئذ فيكون الكلام من باب الاستثناء من المدح بما يشبه الذم كقوله صلى الله عليه وآله : « أنا افصح الناس بيدأني من قريش » و بلعه السماوات باعتبار انطواء السماوات العلى في وجوده فضلا عن السماوات المثالية والطبيعية كما قيل :

آسانهاست در ولايت جان      ✽      كار فرمای آسمان جهان .

بل الاسماء اللطيفة و القهرية و مظاهرها في وجوده كما قال المولوى :

ای عجب بلبل که بکشاید دهان      ✽      تا خورد او خار را با گلستان



أن يباع السماوات السبع والأرضين في لقمة لفعل ، صورة خلقه على صورة الملائكة ، وصورة وجهه على صورة آدميين ، يقوم يوم القيمة عن يمين العرش والملائكة معه في صف واحد ، وهو ممن يشفع لأهل التوحيد ، ولولا أن بينه وبين السماوات سترأ من نور لا حترق أهل السماوات من نوره . فهذه الأقاويل لا يكون منهم إلا نقلاً و سماعاً بلغهم عن رسول الله ﷺ كذلك .

وقال بعضهم : الروح لم يخرج من كَنٍ لأنه لو خرج من كَنٍ كان عليه الذل ، قيل : فمن أي شيء خرج قال : من بين جماله وجلاله سبحانه بملاحظة الإشارة ، خصها بسلامه وحياتها بكلامه فهي معتقة من ذل كَنٍ .

أقول : (١) أراد إنه ليس من الموجودات الطبيعية الكائنة لأن كل كائن فسد ، وقد برهننا على أن الأرواح العقلية من سرادقات الإلهية وشؤون الصمدية ، وإمكاناتها أمور

✽ اين نه بلبل اين نهنگ آتش است ✽ جمله ناخوشها به پيش او خوش است

فصورة خلقه ؛ المراد بالصورة ما به الشيء بالفعل وهي باطنه ، وصورة وجهه ؛ المراد بها مالم 'أخص خصوصية بالروح لبساطتها ودورانها معه حيثادار، وهي الصورة المثالية التي تطابق الصورة الالهيّة الطبيعية . والكلام في اليبين كما مر ، و شفاعته لأهل التوحيد أن له الوحدة الحقّة الظلية تحكي الوحدة الحقّة الحقيقية ، وله الجمعية لصفات التنزيه والتشبيه في وجوده يبين التوحيد ويسهل لاهله و احراق نوره لاجل أنه كما قيل :

در بشر رو بوش آمد آفتاب ✽ فهم كن والله اعلم بالصواب - س ر ه .

(١) أقول فعلى هذا مراد ذلك البعض من كَنٍ عالم الامر وهو عالم المجردات ، ويكون عالم الطبيعة ، والقابل الواقعي أعني المواد يكون ، ولك أن تقول : مراده بكن هو الامر العام أعني الوجود المنبسط على الارواح و الاشباح ، و يكون حينئذ يكون هو الماهية وهي القابل التعملي وعدم خروج الروح و لاسيما روح الكمل و لاسيما ختمهم صلى الله عليه وآله أعني الحقيقة المحمدية من كَنٍ ، وعدم وقوعه تحت ذلّه بان يكون مصداق يكون عبارة عن كونه بلاماهية كالعقول القدسية كما هو مذهب المعنف و شيخ الاشراق وغيرهما قدست أسراهم أو معنى لم يخرج من كَنٍ لم ينشأ من كَنٍ لأنه نفس كَنٍ والامر لا يحتاج الى أمر آخر كما ورد أن الله خلق الاشياء بالمشية والمشية بنفسها ، نعم مقام الصفة مقدم على مقام الفعل ، والرحمة الصفية عنى الرحمة الفعلية ، والفيض الاقدس على الفيض المقدس و لذا قال : خرج من بين جماله وجلاله وهذا القول بما ذكرناه أنسب - س ر ه .

ذهنية غير واقعة في نفس الأمر بل باعتبار بعض الملاحظات .

وقال بعضهم : الروح لطيفة تسري من الله إلى أما كن معروفة لا يعبر عنه بأكثر

من موجود بايجاد غيره .

أقول : وقد مرّ تأويله بأن المراد إنه محض الوجود المجهول بالإبداع لا بالتخليق

من شيء آخر كموضوع أو مادة .

وسئل أبو سعيد الخرداذلي عن الروح أهى مخلوقة ؟ قال : نعم لولا ذلك ما أقرت بالربوبية

حيث <sup>(١)</sup> قالت بلى ، قال : والروح هي التي قام بها البدن واستخق بها اسم الحياة ،

وبالروح ثبت العقل ، وبالروح قامت الحجة ؛ ولولم يكن الروح كان العقل معطلا للاحجة

عليه ولاله .

وقال بعضهم : إنها جوهر مخلوق ولكنها أطف المخلوقات وأصفي الجواهر وأنورها ،

وبها <sup>(٢)</sup> يرى المفيسات ، وبها يكون الكشف لأهل الحقائق ، وإذا حجبت الروح عن

مراعات السرّاءات الجوارح الأدب .

(١) إشارة إلى الإقرار الذي وقع من بني آدم في عوالم الندرات الأربع فان للماهيات

أكونا سابقة في المثل المطلقة ، والنفوس الكلية ، والعقول القدسية ، والمرتبة الواحدة

وبعبارة أخرى في الملكوت الأسفل والأعلى والجبروت واللاهوت ، فأول ظهورها حيث

كانت اعياناً ثابتة لازمة للاسماء الحسنى والصفات العليا ، ثم في القلم ، ثم اللوح المحفوظ

ثم في لوح القدر ، وإقرارها في هذه البرزات عبارة عن نفى وجودها وانديكك انتيتها

اذ في الدر الأول الوجود ليس للاعيان والماهيات بل ليس للاسماء والصفات انما هو للمسمى

والذات فهي موجودات تطفلا وتبعاً ، وهكذا في الندرات اللاحقة فانها أيضاً دفاتر علمه

تعالى فالوجود لتلك الدفاتر وصفة علمه تعالى للماهيات كما أن الصور المترامية في المرآت

موجودة بتبعية المرآة ، والوجود للمرآت لالها ، ففي كل هذه المراتب هي مقرة بأن لا وجود

للله ، ولا شبيهة لها الا شبيهة الماهية ، نعم في هذا العالم المادي الغالب عليه مناط السوائية وملاك

الغيرية من الحركة والزمان والسكان وغيرها من لواحق المادة حيث وجدت الماهيات

بوجودات متشعبة متكررة ملكوا الوجود ونقضوا اليهود وبدلوا كلمة بلى بكلمة لا ، الامن

فاز بالدرجة العليا ونال الغبطة العظمى وبما عهد وفي ، ورد الامانة الى اهلها - س د ه .

(٢) حتى المفيسات التي هي الخياليات والوهيات والعقليات فان كلها غيب مضاف

وقال الآخر : الدنيا والآخرة سواء عند الروح .

وقال بعضهم : الأرواح تجول في البرزخ وتبصر<sup>(١)</sup> أحوال الدنيا ، والملائكة يتحدّثون في السماء عن أحوال آدميين ؛ فأرواح تحت العرش و أرواح طيارة إلى الجنان و إلى حيث شئت على أقدارهم من السعي إلى الله أيام الحياة .

وروى سعيد بن مسيب عن سلمان رض قال : أرواح المؤمنين تذهب في برزخ من الأرض حيث شئت بين الأرض والسماء حتى يردّها إلى جسدها .

وقيل : إذا ورد على الأرواح ميت من الأحياء التقوا وتحدّثوا وتساءلوا ، ووكل الله بها ملائكة تعرض عليها أعمال الأحياء حتى إذا عرض على الأموات ما يعاقب<sup>(٢)</sup> عليه الأحياء في الدنيا من أجل الذنوب كان عندهم ظاهراً عند الأموات ، فإنه لا أحد أحب إليه العذر من الله تعالى .

ومن هذا القبيل ما رواه الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي ره إنه سئل أبو بصير أبا عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام عن أرواح المؤمنين فقال : في الجنة على صور أبدانهم لو رأيت لقلت فلان .

و روى أيضاً محمد بن يعقوب الكليشي ره في أواخر كتاب الجنائز من الكافي عن

(١) هذا ونظائره مما ورد أن الأرواح تجيء لبال الجمعة إلى دورهم و أهاليهم باعتبار أن موانع الإدراك هناك مرتفعة ، والمدارك في ذاتها منطوية ، والنفس التي هي مناط الإدراك هنا باقية هناك كما قال الآخر : الدنيا والآخرة سواء عند الروح إلا أن تكون نفس لها مقام شامخ الهى يكون عطشاناً لماء حياة وصال العقول النورية وما فوقها فأنها حينئذ لا يتوجه إلى القفا ولا يلتفت إلى الظل من الضياء بل تكون كارهة من الرقائق مبتهجة بالحقائق ولذا قال مولى العارفين عليه السلام : «فزت برب الكعبة» وقوله : والملائكة بالنصب أى تبصر الأرواح الملائكة حال كونهم يتحدّثون في السماء و إلا لم يكن أجزاء الكلام متلائمة ، وقوله : و أرواح تحت العرش الخ أى من الأرواح أرواح الخ قوله : في برزخ من الأرض كلمة من للابتداء - س ر ه .

(٢) أى ما يعذب عليه الأحياء الذين في الدنيا ثم الاظهر تشديد الاجل ، و كون كلمة من بيانية لكلمة ما وقوله : كان عندهم ظاهراً عند الأموات أى وصل إلى أيديهم حجة للعفو عنهم كما اشتهر أن البلية اذا عمت طابت ، فكأنهم نطقوا بلسان الحال بما نطق الغيام به وهو مشهور - س ر ه .

جعفر الصادق عليه السلام إن الأرواح في صفة الأجساد في شجر في الجنة تتعارف وتتسائل ، فإذا قدمت الروح على تلك الأرواح تقول : دعوها فإنه قد أقبلت من هول عظيم ، ثم يسئلونها ما فعل فلان وما فعل فلان ، فإن قالت لهم تركته حياً أرمجوه ، وإن قالت لهم قد هلك قالوا : قد هوى <sup>(١)</sup> بهوى .

وفي الكافي عنه عليه السلام إن أرواح المؤمنين في حجرات في الجنة يأكلون من طعامها ويشربون من شرابها ، ويقولون <sup>(٢)</sup> ربنا أقم لنا الساعة و أنجز لنا ما وعدتنا ، و ألحق آخرنا بأولنا .

وروى في أرواح الكفار بضد ذلك .

وروى أيضاً محمد بن الحسن الطوسي ره في التهذيب عن الامام أبي عبدالله عليه السلام إنه قال : ليونس بن ظبيان ما يقول الناس في أرواح المؤمنين ؟ فقال يونس : يقولون : في حواصل طير خضر في قناديل تحت العرش ، فقال عليه السلام : سبحان الله المؤمن أكرم على الله من ذلك أن يجعل روحه في حوصلة طائر أخضر ، يا يونس المؤمن إذا قبضه الله تعالى صير روحه في قالب كقالبه في الدنيا فيأكلون ويشربون ، فإذا قدم عليهم القادم عرفوه بتلك الصورة التي كانت في الدنيا ، والأخبار المنقولة عن أئمتنا أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله أكثر من أن تحصى ، ولا تظن أن اتصاف الأرواح بتلك الصفات من الشكل والهيئة والتحدث والأكل والشرب وغيرها مما نتنا في تجردها عن هذا العالم الطبيعي ، بل <sup>(٣)</sup> يؤكد أنه لأن الروح يتشكل ويتصور ويتجسم في غير هذا العالم ، فإن لله عوالم كثيرة غير هذا العالم بعضها أطف من بعض ، كلها مفارق عن هذا العالم وعن المواد الكونية والاستعدادية ، وستعلم في مباحث المعاد كيفية تمثل الأرواح بصور الأجساد مع تجردها

(١) أي قد سقط في هوى أي في الهاوية - س ر .

(٢) أي القيامة الكبرى ، و الطامة العظمى ، والتجلى الاعظم ، والفناء الاشد

الاعم ، و الايمن مات قامت قيامته لكن القيبة صغرى ووسطى وكبرى - س ر .

(٣) ان قيل : عدم المنافاة لامضايقه فيه بناءً على القول بثبوت عالم المثال ، وأما

أنه يؤكد فلا ، والعلة التي ذكرها قدس سره ليست بالعدم المنافاة . قلنا : المراد بتأكيد

التجرد ازديادها اذ يكون لها حينئذ نحوان من التجرد مثالي وعقلي فتدبر - س ر .

ومفارقتها عن الأبعاد والأجرام ذاتاً ووجوداً لافعلاً ومثلاً .

سئل الواسطي لأي علة كان رسول الله ﷺ أحكم الخلق قال : لأنه خلق روحه أولاً فوقع له صحبة التمكين والاستقرار ، الأثره كيف يقول : كنت نبياً و آدم بين الماء والطين . وفي رواية العوارف بين الروح والجسد أي لم يكن روحاً ولا جسداً انتهى كلامه .  
وقال بعضهم : الروح خلق من نور العزة ، وإبليس خلق من نار العزة ، ولهذا قال : خلقتني من نار ، ولم يدبر أن النور خير من النار .  
وقال بعضهم : قرن الله العلم بالروح فهي للطافتها تنمو بالعلم كما أن البدن تنمو بالغذاء .

و المختار عند أكثر المتكلمين أن الإنسانية والحيوانية عرضان خلقا في الإنسان ، والموت يعدنهما ، و أن الروح هي الحياة بعينها صار البدن بوجودها حياً ، وبالإعادة إليه في القيامة يصير حياً .

أقول : هذا الكلام مما له <sup>(١)</sup> وجه صحة وتحقيق لو صدر عن ذي بصيرة وكشف ، وكذا ما ذهب إليه بعض المتكلمين من أنه جسم لطيف اشتبك بالأجسام الكثيفة اشتباك الماء بالعود الأخضر ، وهو اختيار أبي المعالي الجويني أستاذ الشيخ أبي حامد الغزالي ، وذلك لأن <sup>(٢)</sup> ذلك الجسم البرزخي أيضاً من مظاهر الروح ، و كينوته في هذا البدن ليس بتداخل و اشتباك لكن يشبههما .

و أصراً بعض متأخريهم على أنه عرض مع ما سمعوا من الأخبار الواردة فيه الدالة

(١) وهو أن المراد الإنسانية والحيوانية الطبيعيتان ، والموت الطبيعي يعدنهما ، أو أن المراد مطلق الإنسانية والحيوانية المحفوظ في النشآت ، والموت الاختياري والغناء التام يعدنهما كفاً في صاحب مقام لى مع الله ، أو أن المراد أن ذات الإنسان وأصله بل أصل كل شىء هو الوجود ، و شينيات الماهيات حتى الذاتيات عرضيات إلا أن الماهيات المنتزعة من المرتبة الأولى من الوجود والكمال الأولى تسمى ذاتيات والماهيات المنتزعة من المرتبة الثانية من الوجود والكمال الثانية تسمى عرضيات . . . .

(٢) و يمكن أن يكون المراد بالروح الروح البخاري وهو مشتبك بالبدن ، ومن هذا القبيل ما قيل : إن النفس جسم لطيف سار في البدن سريان الماء في الورد والنار في الفحم فمرادهم المرتبة النازلة من النفس . . . .

على استقلاله وجوه ريبته من العروج والهبوط و التردد في البرازخ .  
 و أما قول ابن عباس حين سئل و قيل له : أين تذهب الأرواح عند فارقة الأبدان  
 فقال : أين تذهب ضوء المصباح عند فناء الأدهان . ففرضه (١) أن زهاب الروح إلى  
 المقام الذي جاء منه ، فمن علم كيفية مجيء الروح من ذلك المقام العقلي من غير لزوم  
 حركة و تجسم يمكنه أن يعلم زهابه إلى ذلك العالم من غير زيادة مكان أو تفسير أو  
 تكثُر هناك . و قيل له : أين يذهب الجسوم إذا بليت قال : أين يذهب لحمها إذا مرضت .  
 و قال ابوطالب المكي : في قوة القلوب ما يميل إلى أن الأرواح أعيان في الجسد  
 و كذا النفوس لأنه يذكر أن الروح يتحرك و من حركتها يظهر نور في القلب ، يراه  
 الملك فيلهم الخير عند ذلك ، و أن النفس تتحرك و من حركتها يظهر ظلمة في القلب  
 فيرى الشيطان الظلمة فيقبل بالإغواء .

أقول : مراده من هذه الحركات : الحركات الفكرية التي قد تكون برهانية عقلية  
 يستدعي فيضان الصورة العقلية النورية على النفس ، و قد تكون قياساً سفسطياً و همياً

(١) لما كان ابن عباس جليل القدر عظيم الشأن و من أعظم تلامذة مولى العارفين  
 أمير المؤمنين علي عليه السلام و كان ظاهر كلامه فناء الأرواح عند بوار الأشباح ، و تلاشي  
 الروح البخاري و نفاذ الدم الذي في التجويف الأيمن من القلب الذي مثله بالزيت فكما  
 لا بقاء لضوء المصباح عند فناء الأدهان كذلك لا بقاء للروح عند نفاذ أدهان الروح البخاري  
 و الدم القلبي أشار قدس سره إلى أنه من الواضحات ان ليس مراده رضي الله عنه ذلك  
 بل مراده انه اذا فرض مصباح أصل ثابت و مصابيح فروع و فرض اطفالاً و هادون الاصل  
 فأين تذهب تلك الفروع ، و معلوم أنها ترجع إلى المصباح الاصل ، فهكذا الأرواح التي  
 هي تجليات روح القدس و لاسيما الأرواح التي صارت بالفعل ترجع عند دثور الأبدان  
 إلى روح القدس المسمى بلسان المشايخ بالعقل الفعال الذي هو مكمل النفوس ، فالمراد  
 بالمصباح في كلامه المصباح الاصل ، و بالضوء المصابيح المشتعلة منه ، و لو مثل بمصباح  
 أصل محفوظ ، و مصابيح عكسية منه في مرآتي متعددة ، و فرض دثور المرآتي بل تبديلها  
 بمرآتي آخر و عكوس أخرى وهكذا كان أظهر و قول ابن عباس رضي الله عنه : أين يذهب  
 لحمها اذا مرضت أيضاً تمثيل حسن فانه اشار إلى أنه كما في المرض يذهب اللحم وغيره من  
 الاعضاء الغير الاصلية كذلك يبقى حقائق الاجساد و صورها في الآخرة في عين اضمحلال  
 موادها في الدنيا كما سيجيء . - سورة .

مؤدياً إلى تصور النفس بصورة فاسدة مظلمة و نتيجة<sup>(١)</sup> باطلة و هو من فعل الشيطان ، و هذه الحركات لاتناني تجرد النفوس .

و قال الشيخ الغزالي : إن الروح إذا فارقت الأبدان تحمل<sup>(٢)</sup> معها القوة الوهية بتوسط النطقية فتكون حينئذ مطالعة للمعاني المحسوسة لأن تجردها من حياة البدن غير ممكن ، و هي عند الموت شاعرة بالموت ، و بعد الموت متخيّلة نفسها مقبورة ، و يتصور جميع ما كانت تعتقده حال الحياة ، و تحسّ بالثواب والعقاب في القبر ، و هذا كلام صحيح برهاني يؤيد ما ذهبنا إليه من تجرد القوة الخيالية و ما يصحبها . و سيرد زيادة تحقيق و إيضاح له .  
و قال صاحب العوارف و المعارف : ما وجدناه أيضاً في كتاب الطواسين و اليواسين و هو أن الروح<sup>(٣)</sup> العلوي السماوي من عالم الأمر ، و الروح الحيواني البشري من عالم الخلق ، و هو محل الروح العلوي و موزده ، و هذا الروح الحيواني جسماني لطيف حامل لقوة الحس و الحركة و هذا الروح لسائر الحيوانات و منه يفيض قوى الحواس ، و هو الذي قواه الغذاء و يتصرف فيه بعلم الطب ، و به اعتدال مزاج الأخلاط و لو ردد الروح الإنساني على هذا الروح تجنس<sup>(٤)</sup> و يابن أرواح الحيوانات ، و اكتسب صفة أخرى

(١) علمية او عملية كالتجسس و التفتيش و التفتيش و التفتيش و التفتيش

(٢) اشارة الى رد شبهة القائل بالعماد الروحاني فقط من أن ادرك اللذائذ أو المؤلمات الجسمانية يتوقف على المدارك الجزئية اذ الماكلة مجردة و المجرد لا يدرك الا الكلليات و ان ادرك الجزئي فعلى وجه كلي ، و المدارك الجزئية قوى جسمانية تنحل بانحلال البدن و تدثر بدثوره ظاهرة كانت أو باطنة فكيف يدرك اللذائذ أو المؤلمات الجزئية ؟ بيان الرد أن القوى المدركة للجزئيات ليست منحصرة في هذه المدارك المادية بل للنفس في ذاتها قوى و مشاعر جزئية مجردة و لكن لا كتجرد الماكلة فيشاهد المأكل الشهي و المعطم الهنيء و المنكح البهي ان كان سعيداً و مقابلها ان كان شقيماً كل ذلك على وجه جزئي محسوس و اليه أشار بقوله : تحمل معها القوة الوهية ، و لانها رئيس القوى الجزئية خصها بالذكر و الافتحشل معها جميع القوى و المشاعر - س ر ه .

(٣) المراد به النفس الناطقة باعتبار مقامها التجردى ، و بالروح الحيواني النفس الحساسة ، و بمورده الجسماني اللطيف الحامل لقوى الحس و الحركة الروح البخاري الذي هو مطية القوى - س ر ه .

(٤) أي لو ردد الروح الامرئ على الروح الحيواني صاد الروح الحيواني جنساً آخر

فصارت نفساً محلاً للنطق والإلهام ، قال تعالى : « ونفس وما سواها فألهمها فجورها و تقواها » فتسويتها بورود الروح الإلهامية عليها ، واقتطاعها عن جنس أرواح الحيوانات ، فتكونت النفس بتكوين الله من الروح العلوي في عالم الأمر ، وصارت تكونها منه في عالم الأمر كتكون حواء من آدم ﷺ في عالم الخلق ، وصار بينهما من التأليف والتعاشق كما بين آدم وحواء ، وصار كل واحد منهما يذوق الموت بمفارقة صاحبه ، قال الله تعالى : « وخلق منها زوجها ليسكن إليها » فسكن آدم إلى حواء وسكن الروح العلوي إلى الروح الحيواني وصيره نفساً ، ويتكون<sup>(١)</sup> من سكن الروح إلى النفس القلب وأعني بهذا القلب اللطيفة التي محلها المضغة اللحمية ، فالمضغة اللحمية من عالم الخلق ، وهذه اللطيفة من عالم الأمر ، وكان تكون القلب من الروح والنفس في عالم الأمر كتكون الذرية من آدم وحواء في عالم الخلق ، ولولا المساكنة بين الزوجين الذين أحدهما الروح والآخر النفس ما تكون القلب ، فمن القلب متطلع إلى الأب الذي هو الروح العلوي ميتال إليه وهو القلب المؤيد الذي ذكره رسول الله ﷺ فيما رواه حذيفة قال ﷺ : القلوب أربعة قلب أجرد فيه سراج يزهر<sup>(٢)</sup> ؛ فذلك قلب المؤمن . وقلب أسود منكوس ؛ فذلك قلب الكافر .

❖ أي نوعاً آخر بأن يكون المراد بالجنس معناه اللغوي أو كان الروح الحيواني جنساً مصطلحاً و باین الروح الامرئى هو الفصل العقيقى عن ارواح الحيوانات الاخر- س ر .

(١) بقتضى النكاح السارى فى جميع الدرارى - س ر .

(٢) وهو نور التوحيد وما أوفق وأطبق الشكل الصنوبرى الذى اشير بالسراج اليه للقلب لان قلب المؤمن العارف والحكيم عالم عقلى مضاه للعالم العيى ، و عالم الوجود العيى كمخروط نور رأسه عند الواجب تعالى وقاعدته عند المواد لانه كلما قرب الى الواجب غلب أحكام الوجوب من الوحدة والبساطة ، وكلما قرب من المواد غلب أحكام الامكان من الكثرة والتركيب ، وانما كان قلب الكافر أسود لان العالم فى حقه كمخروط ظلمة ، وانما كان منكوساً لاخلاده الى عالم الكثرات بلانظر الى وحدة جامعة لها ، واقباله الى عالم الصورة بلاتوجه ونيل لمعنى مكتس بها . اعلم أن للكفر أنواعاً كما ضبطها بعض المحققين فان من لم تصل اليه الدعوة النبوية ولو فى بعض الامور لعدم سماعه أو لعدم فهمه فهو كافر كفر جهالة ، و هو أهون الكفار عذاباً بل لا عذاب لاكثرهم لكونهم مستضعفين ، ومن وصلت اليه الدعوة ولم يصدق ولو ببعضها امالاستكبار أو تقليد وتمصب للاسلاف أو غير ذلك فهو كافر كفر جحود وعذابه عظيم ، و من وصلت اليه الدعوة وصدقها بلسانه و ظاهره لمصمة ❖



وقلب مربوط على علاقة ؛ فذلك قلب المنافق . وقلب مصفح فيه إيمان ونفاق ؛ فمثل الإيمان فيه مثل البقلة يمدّها الماء الطيب ، ومثل النفاق فيه كمثل القرحة يمدّها القيح والمسدّد ، فأَيّ المدّتين غلبت عليه حكم له بها ، والقلب المنكوس ميسال إلى الأمّ التي هي النفس الأمارّة بالسوء . ومن القلوب قلب مترددة في ميله إليهما وبحسب غلبة ميل القلب يكون حكمه من السعادة والشقاوة . والعقل <sup>(١)</sup> جوهر الروح العلوي ولسانه الدالّ عليه ،

بماله ودمه وغير ذلك وأنكرها بقلبه و باطنه فهو كافر كفر نفاق وهو أشدّهم عذاباً وعذابه أليم ، ومن وصلت إليه الدعوة فاعتقدها بقلبه لظهور حقيقتها وجعد ولو ببعضها بلسانه و لم يعترف حسداً وبنياً أو تقليداً أو غير ذلك فهو كافر كفر تهود وعذابه قريب من عذاب المنافق ، ومن وصلت إليه الدعوة فصدقها بلسانه وقلبه ولكن لا يكون على بصيرة من دينه اما السوء فهمه أو الاستبداد بالرأى أو لاخذه من قرناه السوء أو غير ذلك فهو كافر كفر ضلالة وعذابه على قدر ضلّالته ، ومن وصلت إليه الدعوة وصدقها بلسانه وقلبه على بصيرة واتباع للامام أو نائبه الا أنه لم يشتمل جميع الاوامر والنواهي بعد اعترافه بقبح فعله فهو كافر كفر فسوق وقد يطلق الكفر وعدم الايمان في الكتاب والسنة أيضاً عليه كما قال تعالى : « فمن كفر فان الله غني عن العالمين » وقال النبي صلى الله عليه وآله : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » وعند بعض المتكلمين مرتكب الكبائر كافر ، وعند بعضهم لا مؤمن ولا كافر . ثم ان هذا أيضاً له العذاب وان رفع عنه الغلود ، اذا علمت هذا فاعلم أن اطلاق قوله صلى الله عليه وآله : و قلب أسود منكوس فذلك قلب الكافر يشمل الجميع ، وانا أخرج قلب المنافق بقسميه لان كفر النفاق أشد أنواع الكفر ، وانا جعل الاول مربوط على علاقة لانه حيث لا يظهر مقتضيات كفره الباطني كان قلبه المحبوس كدابة مربوطة على وتدفي محبس لا يفك عنقه أبداً .

ان قلت : الكافر بكفر اليهود أيضاً كالمنافق قلبه مربوط على علاقة حيث انه يضم شيئاً ويبرز آخر .

قلت : أما أولاً فقد ذكرنا انه صلى الله عليه وآله يخرج من الاطلاق لعدم بلوغه الى حد النفاق في الغضاعة المستحق للدكر عليه ، وأما ثانياً فبمجرد اعتقاده الحقية لا يمد مؤمناً بل كافراً ، ويظهر مقتضيات كفره بخلاف المنافق وقد عنده الله تعالى كافراً وجعل مثواه الدرك الاسفل من النار ، ثم ان القلب المصفح في القلوب كالنفس اللوامة في النفوس - س ر ه .  
(١) قد ذكر هذا العارف أربعاً من المراتب السبع التي للانسان من النفس ، والقلب والعقل ، والروح ، وطوى ثلاثاً من السر ، والخصي ، والاخفى ، وقوفاً فيما لا ينال بمجرد البيان الى أن يرزق اللوق والوجدان كما لاصحاب الشهود والعيان - س ر ه .

وتدييره للقلب المؤيد والنفس الزكية المطمئنة تدير الوالد للولد البار والزوجة الصالحة ،  
وتدييره للقلب المنكوس والنفس الأمارة بالسوء تدير الوالد للولد العاق والزوجة السيئة ،  
فمنكر لهما من وجه و منجذب إلى تدييرهما من وجه إزلاً بدله منهما ، فالروح العلوي  
يهم بالارتقاء إلى مولاه تشوقاً وحنواً وتنزهاً عن الأكوان ، و من الأكوان القلب  
والنفس ، فإذا ارتقى الروح يحنو القلب حنوً الولد الحسن البار إلى الوالد ، و يحنو  
النفس إلى القلب حنوً الوالدة الحنينة إلى ولدها ، وإذا حنت النفس ارتقت من الأرض  
و اتزوت عروقها الضاربة في العالم السفلي وانكوى هواها وانجسمت مادتها وزهدت في  
الدنيا ، وتجاغت من دار الغرور وأنابت إلى دار الخلود ، وقد تخلد النفس التي هي الأم  
إلى الأرض بوضعها الجبلي لكونها من الروح الحيواني المجنس ، ومستندها في تكونها إلى  
الطبائع التي هي أركان العالم السفلي ، قال تعالى : « ولو شئنا لرفعناه ولكنه أخذ  
إلى الأرض و اتبع هواه » ، فإذا سكنت النفس التي هي الأم إلى الأرض انجذب إليها  
القلب المنكوس انجذاب الولد الميسال إلى الوالدة المعوجة الناقصة دون الوالد الكامل  
المستقيم ، و ينجذب الروح إلى الوالد الذي هو القلب لما جبل عليه من انجذاب الوالد إلى  
ولده ، فعند ذلك يتخلف عن حقيقة القيام بحق مولاه ، وفي هذين الانجذابين يظهر حكم  
السعادة والشقاوة ذلك تقدير العزيز العليم .

وقال أبو سعيد القرشي : الروح روحان روح الحياة وروح المماتة فإذا اجتمعا عقل  
الجسم ،<sup>(١)</sup> وروح المماتة هي التي إذا خرجت من الجسد بصير الحي ميتاً ، وروح الحياة  
مابه مجاري الأتفاس و قوة الأكل والشرب وغيرها .

وقال بعضهم : النفس لطيفة مودعة في القالب منها الأخلاق والصفات المذمومة كما  
أن الروح لطيفة مودعة منها الأخلاق و الصفات المحمودة ، و كما أن العين محل الرؤية ،  
والسمع محل الأذن ، و الأتف محل الشم ، و الفم محل الذوق ، فهكذا النفس محل  
الأوصاف الذميمة ، و الروح محل الأوصاف المحمودة ، و جميع أخلاق النفس و صفاتها من  
أصلين : الطيش و الشره ، و طيشها من جهلها و شرها من حرصها ، و شبهت النفس في

(١) في بعض النسخ الغطية عقد الجسم .

طيشها بكرة متسدرة على مكان أملس لاتزال متحركة بجبالتها ، وشبهت في حرصها بالفرائض الذي يلقي نفسه على ضوء المصباح ، ولا تنفع بالضوء اليسير دون الهجوم على جرم الضوء الذي فيه هلاكه . فهذه جملة من أقوال علماء الشريعة ، وإشارات مشايخ الطريقة دالة على أن في الإنسان جوهر روحاني ، وجميع ما نقلناه منهم مما له وجه وجهه ، وإن كان ظواهر بعضها مواضع إرادات وأنظار لكن عند البصير العارف بأسرار الشريعة الإلهية لها محامل صحيحة ومعاني لطيفة ، مشيرة إلى أسرار غامضة شريفة لأنهم في أقوالهم تتبعوا أحاديث الرسول ﷺ و الأئمة الكبار و أكثر ما ذكره مما يوجد في عبارات الأحاديث المنقولة عن لا ينطق بالهوى إن هو إلا وحي يوحى علمه شديد القوى ، ولولا مخافة الإطناب لشرحنا كلامهم ، وأوضحنا مرامهم على وجه يطابق البراهين القطعية ، والقوانين الحكمية من غير شائبة شك وريب ، وشائبة نقص و عيب ، والله ولي الرحمة والإحسان .



## الباب السابع

في نبد من أحوال النفس الناطقة من حيث نسبتها إلى عالم الطبيعة و فيه فصول :

### فصل (١)

#### في كيفية تعلق النفس بالبدن

اعلم أن تعلق الشيء بالشيء وحاجته إليه متفاوتة بحسب القوة ؛ فأقوى التعلقات وأشدّها هو التعلق بحسب الماهية والمعنى ذهنياً وخارجاً كتعلق<sup>(١)</sup> الماهية بالوجود .  
و الثاني ما بحسب الذات والحقيقة بأن يتعلّق ذات الشيء وهويته بذات المتعلّق به وهويته كتعلق<sup>(٢)</sup> الممكن بالواجب .  
و الثالث<sup>(٣)</sup> ما بحسب الذات والنوعية جميعاً بذات المتعلّق به ونوعيته كتعلق العرض كالسواد بالموضوع كالجسم .

(١) انما كان أقوى لان التعلق والحاجة سرى الى مقام تجوهر الماهية و قوامها ،  
وأما كونها غير فارغة عن التعلق بحسب الذهن أيضاً فباعتبار اعتبار عدم الاعتراف ،  
و أشدّية هذا من الثاني مع عدم مجسولية الماهية ، ومجسولية الوجود ، وكونه عين الربط  
باعتبار الاكثرية والاعية تحقّقاً اذ كلما تحققت الحاجة بحسب الماهية تحققت بحسب الوجود  
ولاعكس ، اذ لعله لم يكن للوجود التعلق ماهية كما في العقول والنفوس على التحقيق ،  
وكما في الوجود المنبسط المسمى بالنفس الرحمانى ففى كل ذى ماهية حاجتان والماهية  
واسطة فى الاثبات ، وباعتبار شمول ظرف الذهن بخلاف الوجود اذ لا يحصل فى الذهن  
فالسلب بانتفاء الموضوع - س ر ه .

(٢) أى كتعلق الوجود الخاص للممكن بحذف المضاف أو الامكان بمعنى الفقر فلا  
حذف - س ر ه .

(٣) أى الوجود الشخصى والنوعية جميعاً أى لا كالصورة فانها محتاجة فى الشخص ✽

و الرابع ما بحسب الوجود<sup>(١)</sup> و التشخص حدوثاً و بقاءً بطبيعة المتعلق به و نوعيته كتعلق الصورة بالمادة؛ فإن حاجة الصورة في تشخصها ليست إلا بمادة لابعينها بل بواحدة منها بالعموم كتعلق السقف المستحفظ بالدعامات على سبيل البدل بواحدة منها لابعينها ، و كحاجة الجسم الطبيعي في وجوده إلى مكان ما لابعينه ولهذا يسهل حركته عن كل واحد من الأمكنة إلى مكان آخر .

و الخامس<sup>(٢)</sup> ما بحسب الوجود و التشخص حدوثاً لابقاء كتعلق النفس بالبدن عندنا حيث أن النفس بحسب أوائل تكوّننها و حدوثها حكمها حكم الطبائع المادية التي تفتقر إلى مادة مبهمّة الوجود ، فهي أيضاً تتعلق بمادة بدنية مبهمّة الوجود حيث يتبدل هويته بتوارد الاستحالات و تلاحق المقادير ، فالشخص الإنساني و إن كان من

إلى الهيولى لا في النوعية فإن الصورة المطلقة محتاج إليها للهيولى . وأما قوله : بذات المتعلق به و نوعيته فالمراد بالنوعية في الموضوع النوعية في ضمن الفرد المعين اذ معلوم انه لا يجوز تعلق السواد بموضوع ما متحقق في ضمن موضوعات متبادلة أو متعاقبة لان الموضوع المعين من جملة الشخصيات ولا يجوز أن يراد بنوعية المتعلق به ماهيته اذ يلزم التفكير فان النوعية في العرض ليس بهذا المعنى كما ذكرناه والالكان ماهية العرض مطلقاً متعلقة بالموضوع فكان كليهما من باب المتضائف - س ر ه .

(١) فقط لا بحسب الطبيعة الاطلاقية بخلاف الثالث حدوثاً و بقاءً بخلاف الخامس بطبيعة المتعلق به و نوعيته بخلاف المتعلق به في الثالث على ما ذكرناه ، ثم ان تعلق مادة المواد في التحقق بالصورة المطلقة الذي هو عكس هذا غير هذه التعلقات . ولا يندرج في غير هذا ظاهراً ولا في هذا ، لان تعلق الهيولى بالصورة بحسب أصل الوجود وليس أيضاً حدوثاً لان هيولى العالم عندهم ابداعي ولعله لم يرد حصر التعلقات فان منها تعلق كل من المتضائفين ماهية بالآخر ، ويسكن ادراج الاول في الثالث ويكون قوله : كتعلق العرض الخ على سبيل التمثيل ، و ادراج الثاني في الاول على هذا السبيل اذ قد ذكر في الاول التعلق بحسب الماهية وسكت عن المتعلق به فان كان المتعلق به شيئية الوجود كان كتعلق الماهية بالوجود وان كان المتعلق به أيضاً شيئية الماهية كان كتعلق المتضائف - س ر ه .

(٢) أي بطبيعة المتعلق به و نوعيته كما بصرح به ، وانما اكتفى عنه بالسابق لان البدن مادة النفس والمادة معتبرة على العموم ، والقول في العكس هنا أي تعلق البدن بالنفس المطلقة أي الاصل المحفوظ في مراتب النفس الواحدة بالوحدة الجمعية القول في العكس للرابع - س ر ه .

حيث هويته النفسية شخصاً واحداً ولكن من حيث جسميته أي التي بمعنى المادة أو الموضوع لا التي بمعنى الجنس أو النوع ليس واحداً بالشخص ، وقد سبق تحقيق كون موضوع الحركة الكمية أمراً نوعياً بحسب الجسمية شخصياً بحسب الطبيعة أو النفس .

و السادس ما يكون التعلق بحسب الاستكمال و اكتساب الفضيلة للوجود لا بحسب أصل الوجود كتعلق النفس بالبدن عند الجمهور من الفلاسفة مطلقاً ، و تعلقها <sup>(١)</sup> به بعد البلوغ الصوري الذي عند صيرورتها نفساً ذات قوة متفكرة وعقل عملي بالفعل قبل أن يخرج عقله النظري من القوة إلى الفعل عندنا ، و هذا أضعف التعلقات المذكورة و هو كتعلق الصانع بالآلة إلا أن هذا التعلق بهذه الآلات البدنية تعلق طبيعي ذاتي ، وتعلق النجار مثلاً بالآلة عرضي خارجي ، و ذلك لأن النفوس كلها خالية في مبادئ تكونها عن الكمالات و الصفات الوجودية سواء أ كانت بحسب الحيوانية مطلقاً أو بحسب الإنسانية خاصة ، و لم يكن لها تحصيل هذه الكمالات إلا بحسب استعمال الآلات ، و كان من الواجب أن تكون تلك الآلات مختلفة بعضها من باب الحركات و بعضها من باب الإدراكات ، و التي من باب الحركات بعضها بحسب الحيوانية من باب الشهوة و بعضها من باب الغضب ، و التي من باب الإدراكات بعضها من باب اللمس ، و بعضها من باب الشم ، و بعضها من باب الذوق و بعضها من باب الإبصار ، و بعضها من باب السماع ، و هكذا غيرها ولو لم يكن الآلات النفس مختلفة حتى يفعل بكل آلة فعلاً خاصاً لازدهت عليها الأفعال ، و لاجتمعت الإدراكات كلها على النفس ، و كانت حينئذ يختلط <sup>(٢)</sup> بعضها على بعض ، و لم يحصل منها شيء على الكمال والتمام ؛ ولأن صور الأشياء إنما تحصل للنفس أولافي حسنها ثم في خيالها ثم في عقلها النظري ولهذا قيل : من فقد حساً <sup>(٣)</sup> فقد علماً ولا شيء من المحسوسات بحيث

(١) انما قيد بعبدية البلوغ الصوري و قبلية خروج العقل النظري من القوة الى

الفعل اذ بعد البلوغ المعنوي و خروج النظري الى الفعل لاتعلق بل كأنها و هي في جلباب البدن قد نضته و لاسيما النفس المتألهة فان البدن لها كقميص تلبسه تارة وتخلعه اخرى - س ر ه .

(٢) فلو أدركت النفس بالباصرة المبصر والمسوع وغيرهما لم تدر كها صرفة - س ر ه .

(٣) أي فقد العلم بالمحسوسات التي بازاء ذلك الحس المفقود ، أو فقد العلم

الحقيقي الكلي المنتزع من تلك المحسوسات الجزئية - س ر ه .

يكون جامعاً لذاته بحسب وجود واحد لجميع الكيفيات و الصفات التي يقع الإحساس بها ، فإنَّ المَبصَّر غير المسموع ، والرائحة غير الطعم ، فهكذا يجب أن يكون مدارك هذه الكيفيات والكمالات وهشاعرها الجزئية مختلفة، وهذا بخلاف وجود الأشياء في العقل حيث يجوز أن يكون هناك شيء واحد بحسب وجود واحد عقلي شماً وذوقاً ورائحة وصوتاً ولوناً وحرارة وبرودة وغير ذلك من الصفات على وجه أعلى وأشرف كما يستنه الفيلسوف العظيم في كتابه ، فثبت أن من الواجب أن يكون إدراك المحسوسات بما هي محسوسات لا يمكن إلا بالآلات مختلفة حسب اختلاف أجناسها كيلا يختلط على النفس وتشوش إدراكاتها ولما اختلفت الآلات فلا جرم النفس إذا حاولت الإبهصار التفتت إلى العين فيقوى على الإبصار التام ، وإذا حاولت السماع التفتت إلى الأذن فتويت على السماع التام ، وكذلك القول في سائر الأفعال بسائر القوى و إذا تكررت منها هذه الأفعال باستعانة هذه الآلات وقعت لها ملكة واقتدار على تحصيل تلك الأمور التي لم يمكن حصول حضورها إلا باستعانة الآلات من غير الاستعانة بشيء منها بل تستحضرها وتتصرف فيها كما تشاء بذاتها وفي عالمها. فعلم من هاهنا أن النفس في أول تكوينها كالهيولى الأولى خالية عن كل كمال صوري وصورة محسوسة أو متخيلة أو معقولة ، ثم تصير <sup>(١)</sup> بحيث تكون فعالة للصورة المجردة عن المواد - جزئية كانت أو كلية - ولما حال تلك الصور أشرف وأعلى من هذه الصور الكائنة الفاسدة ، فما أشد سخافة رأي من زعم أن <sup>(٢)</sup> النفس بحسب جوهرها و ذاتها شيء واحد

(١) هذا على مذاق من يقول ادراك الكلى بانتزاع القدر المشترك من المواد الجزئية واضح ، وقد مر من كتاب المبدء والمعاد للشيخ ان القوة العقلية تجرد الصور عن المادة فيكون خالقة وفاعلة للصور المعقولة ، وأما على مذاقه قدس سره من أن ادراك الكلليات بمشاهدة النفس أرباب الانواع عن بعد ، وان العاقل يتعد بالمعقولات فالفعالية على سبيل التغليب ، أو باعتبار مقام الخفى والاخفى للنفس ، و باعتبار باطنيات ذات النفس وظاهريات ذات المعقولات . نعم اذا قيل : ان الكلليات العقلية عنوانات وعكوس لتلك الارباب لم يكن به بأس بل هو أنسب بمقام التعليم والتعلم فافهم - س ر ه .

(٢) أى بالمدد له مرتبة واحدة بلا تبدل و حركة جوهرية في ذاتها و الا فنده أيضاً شيء واحد ومراتب وأطوار طولية وشؤون ذاتية متصف بصفات الطبائع ، بل الهيولى كما أنه متخلق باخلاق الله تعالى و بين هاتين المرتبتين متوسطات شتى ، وفي الآية ❖

من أول تعلقها بالبدن إلى آخر بقائها؟ وقد علمت أنها في أول الكون لاشيء محض كما في الصحيفة الإلهية: «هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً»، وعند استكمالها تصير عقلاً فملاً.

فإن قلت: قد ثبت أن النفس كمال أول لجسم طبيعي، والكمال والصورة شيء واحد بالذات متغاير باعتبار فكيف يحكم بأن النفس في أول الفطرة معرفة عن كل صورة؟

قلنا: الصورة<sup>(١)</sup> صورتان: إحداهما صورة مادية وجودها وجود أمر منقسم متعين ذي جهة، ووحدتها عين قبول الكثرة، وثباتها عين التجدد و الانقضاء، وفعلها عين قوة الأشياء فكونها صورة مصحوب بكونها مادة. والثانية صورة غير مخلوطة بالمادة سواء كانت مشروطة بوجود المادة على وضع خاص بالقياس إلى آلتها أم لا، وهذه بقسمها هي الحرية باسم الصورة دون الأولى لأن الأولى ضعيفة الوحدة، ضعيفة الوجود كسراب ببيعة يحسبه الظمان ماءً حتى إذا جاء لم يجد شيئاً، ولذلك لم يكن لها وجود إدراكي فلا يكون وجودها الخارجي محسوساً ولا متخيلاً ولا مقولة، والثانية لها

إشارة إلى أن مقام الهيولوية أيضاً فضلاً عن الطبيعة نفس وإنسان بقوله: على الإنسان ولاغر وفي ذلك . نعم العجب والغرابة فيما إذا نظر إلى المادة أو الطبع أو النبات أو الحيوان الواقعة في غير صراط الإنسان الواقعة عن الحركة الأخوذة بشرط لا، ونحن لا نعد لها بهذا النظر من مراتب الإنسان وأطوار النفس، ثم إن المعنى الذي أشار إليه قدس سره للاية و إن كان وجهاً من وجوهها لكن الوجه الارتفاع أن يكون إشارة إلى الكينونة السابقة اللاهوتية للإنسان فإن عينه الثابت كان في المرتبة الواحدة لازماً لاسمائه وصفاته معلومة بالذات بعينه، وكلمة حين مثل كلمة وقت في قوله صلى الله عليه وآله: «لبي مع الله وقت» ولم يكن شيئاً مذكوراً لأنه لم يكن هناك موجوداً بوجوده الخاص بل هو وجيب الاعيان الاخر كانت موجودة بوجود الله تعالى فلم يكن هناك هذه الوجودات المتكثرة المنتشة الغالب عليها أحكام الامكان والمادية والسوائية وإن كان النور مطلقاً قاهراً على الظلمة، والرحمة سابقة على الغضب، والوحدة مستولية على الكثرة مطلقاً ولكن أين هي مما في الاكوان السابقة - س ر ه .

(١) وقدم في مرحلة العقل والمعقول من السفر الاول أن بينهما ثمانية فروق فتذكر



وجود إدراكه صوري بلامادة فتكون إما محسوسة إذا احتاجت في وجودها إلى نسبة وضعية لمظهرها ومرآة حضورها بالقياس إلى مادة ، وإمامتخيلة أو معقولة إن لم يكن كذلك . فإذا تحقق ما ذكرناه وتبين وظهر أن النفس في أول الفطرة ليست شيئاً من الأشياء الصورية بالمعنى الثاني ، ولأيضاً كانت مما قد حصل لها شيء من الصور الحسية أو الخيالية أو العقلية إذ وجود الشيء للشيء فرع على وجود ذلك الشيء في نفسه بنحو ذلك الوجود إن خارجاً فخرجاً ، و إن حسيّاً فحسيّاً ، و إن خيالياً فخيالياً و إن عقلا فعقلا ، فهي حين حدوثها نهاية الصور الماديات وبداية الصور الإدراكيات ، ووجودها حينئذ آخر القشور الجسمانية وأول اللبوس الروحانية .

## فصل (٢)

### في تحقيق (١) حدوث النفوس البشرية

ما مر من الكلام يكفي لإثبات أن هذه النفوس حادثة بحدوث الأبدان ، إذ قد ظهر أنها متجددة مستحيلة من أدنى الحالات الجوهرية إلى أعلاها ، ولو كانت (٢) في ذاتها قديمة

(١) وجه الضبط في استيفاء الأقوال في الحدوث والقدم للنفس انه إما أن يقال بحدوث النفس أو بقدمها والقائل بالحدوث إما أن يقول بحدوثها قبل حدوث البدن تصحيحاً للذوالعهد والبيثاق ، وإما أن يقول بحدوثها مع حدوثه وهو قول أكثر الحكماء والشكليين ، وإما أن يقول بحدوثها بحدوثه بل حدوثها حدوثه وهو قول المصنف قدس سره والقائل بالقدم إما أن يقول بالقدم الذاتي وهو قول من يقول النفس هي الآلة كما نقل الشيخ في الشفاء وهو منسوب القلاة تعالى عن ذلك ، وإما أن يقول بالقدم الزماني والحدوث الذاتي ، فإما أن يقول بالقدم في هذه السلسلة العرضية كما يقول به التناسخية ، وإما أن يقول بالقدم في السلسلة الطولية والقائل الثاني إما أن يقول بقدمها بما هي نفوس جزئية وإما أن يقول بقدمها بما هي عقل كلي وهذا الآخر هو قول الفيلسوف الاعظم أفلاطون الإلهي - سره .

(٢) ان قلت : الافلاك عند الفلاسفة قديمة ويلحقها النفس والقصور و لومن جهة الاوضاع المتجددة ، وعند المصنف قدس سره من جهة تجدد جواهرها أيضاً . قلت : مع تسليم كونها قديمة عندهم لما ثبت تجدد النفس فكأنه قال : لو كانت قديمة وهي مجردة لكانت كذا - سره .

لكانت كاملة الجوهر فطرة وذاتاً فلا يلحقها نقص وقصور، ولولم يكن في ذاتها ناقصة الوجود لم يكن مفتقرة إلى آلات وقوى بعضها نباتية و بعضها حيوانية .

وأيضاً لو كانت<sup>(١)</sup> قديمة لكانت منحصرة النوع في شخصها ، ولم يكن يسبح لها في عالم الإبداع الانقسام والتكثير لأنّ تكثير الأفراد مع الاتحاد النوعي إنما هو من خواص<sup>(٢)</sup> الأجسام والجسمانيات المادية ، والذي وجوده ليس بالاستعداد والحركة والمادة والانفعال فحق نوعه أن يكون في شخص واحد ، والنفوس الإنسانية متكثرة الأعداد متحدة النوع في هذا العالم كما سيجيء ، فيستحيل القول بأنّ لهذه النفوس الجزئية وجوداً قبل البدن فضلاً أن تكون قديمة .

واعلم أنّ المنقول من بعض القدماء كأفلاطون القول بقدوم النفوس الإنسانية ، ويؤيده الحديث المشهور كنتُ نبياً وآدم بين الماء والطين . وقوله صلى الله عليه وآله :  
(١) ان قلت : هذا منقوض بالانواع المتوالة فإنها عندهم قديمة مع أنها متكثرة الافراد .

قلت : لو سلم قدمها عندهم فمناط انحصار النوع في شخص ليس القدم بل التجرد عن العوارض المفارقة والخلو عن اللواحق الغريبة المثيرة للكثرة ، وهذا ليس متحققاً في الانواع المذكورة . وأيضاً المراد بالوجود الوجود الواحد قديم والنوع المحفوظ بتعاقب الاشخاص شئياً الماهية - س ر ه .

(٢) أي من الخواص الغير الشاملة فلا يرد أن الاجسام الفلكية أيضاً أنواعها منحصرة في أشخاصها . وبعبارة اخرى انحصار النوع في شخص ليس من خواص المجردات ، ويمكن أن يقال هنا وفي السؤلين السابقين على مذاقه قدس سره بل مذاق أساطين الحكمة أن الافلاك وما فيها والانواع المتوالة حادثة متجددة ذاتاً ، متحركة جوهرأ ، دائرة زائلة آناً فآناً ، فبالحقيقة كل فرد أفراد متصلة متتالية كل منها محفوف بمدمين سابق ولاحق ، والنوع المتوالد لا وجود له سوى وجود الاشخاص كما هو حال كل كلى طبيعي ، والاشخاص كل واحد واحد منها حادث فكذا كليها وكذا كلها اذ لا وجود للكل أيضاً سوى وجودات الاجزاء ، فللنوع المتكثر الافراد عرض بحسب الافراد المتفرقة المنفصلة سوى العرض الذي بحسب الافراد المتصلة المتتالية في كل واحد واحد ، فعلى هذا كثر الافراد مع الاتحاد النوعي انما هو من الخواص الشاملة للاجسام والجسمانيات والله دت هو المتجدد بالذات ، والقديم هو الثابت الذات الذي ليس له حالة منتظرة وهو الحق تعالى وما من صفة - س ر ه .

« لأرواح جنود مجنّدة فما تعارف منها ائتلف ، وما تناكر منها اختلف . » ولعله ليس المراد أن النفوس البشرية بحسب هذه التعيينات الجزئية كانت موجودة قبل البدن وإلا لزم للمحالات المذكورة ، و تعطيل قواها عن الأفعال إذ ليس النفس بما هي نفس إلا صورة متعلقة بتدبير البدن لها قوى ومدارك ، بعضها حيوانية وبعضها نباتية بل المراد أن لها كينونة أخرى لمبادي وجودها في عالم علم الله من الصور المفارقة العقلية ، وهي المثل الإلهية التي أثبتها أفلاطون و من قبله ، فللنفوس الكاملة <sup>(١)</sup> من نوع الإنسان أنحاء من الكون بعضها عند الطبيعة ، وبعضها قبل الطبيعة ، وبعضها ما بعد الطبيعة على ما عرفه الراسخون في الحكمة المتعالية ، وذلك مبني <sup>(٢)</sup> على ثبوت الأشد والأضعف في الجوهر ، وعلى وقوع الحركة الاشتدادية في الجواهر المادية ، وعلى تحقيق المبادي والغايات فإن نهايات الأشياء هي بداياتها .

وأما أرسطو طاليس ومن تأخر عنه من المشائين والأتباع فقد اتفقوا على حدوث هذه النفوس ، وهذه إحدى المسائل التي اشتهر أنه وقع الخلاف فيها بين هذين الحكيمين ،

(١) التخصيص بالكاملة إما للكينونة فيما بعد الطبيعة واما للكينونة فيما قبلها أيضاً إذ بالحقيقة كينونة ما قبل الطبيعة لمن له كينونة ما بعد الطبيعة ، فمن ملك عالم الملكوت والمثال قدمته وكذا إذا اتحد بعالم الجبروت وعالم العقل جاء منه ، ومن اتصل باللاهوت انفصل عنه « كما بدأكم تعودون » « نحن السابقون اللاحقون » ولولا الأمر كما ذكرناه لكانت الطبائع أيضاً قديمة اذ لها أيضاً كينونات سابقة لمباديها ، فكل كينونة سابقة لرب نوع كينونة سابقة لمربوبه أي شيء كان ، وبهذا النظر يقال : ان لكل شيء أكواناً سابقة لكن لنالم يرتقوا اليها ولم يظفروا بها على سبيل الاستشعار لم يتفوه أحد من المتبرين بقدمهم بل لم يصدق أن لهم كانت هذه المقامات بالحقيقة الاصلوحهم أن يتخطوا على صراط الانسان ويلجوا باب الابواب و قوة الشيء قد ينزل منزلة الشيء . - س ر ه .

(٢) وعلى أن العلة حدتام للمعلول ، والمعلول حد ناقص للعلة . و بعبارة اخرى الحقيقة هي الرقيقة بوجه أعلى ، والرقيقة هي الحقيقة بوجه أدون ، فكون الحقيقة في مقام شامخ كون الرقيقة فيه داخلا والرقيقة الى الارض صيرورة الحقيقة كذا بلاتجاف عن مقامه الشامخ ، وعليه مدار جميع رموز العقلاء واشارات الانبياء من القدم والحدوث والافاضة والتنزل والصعود والهبوط والذرات والبرزات وغيرها وسنزيدك ايضاحاً . - س ر ه .

ونحن وجهنا قوليهما في قدم النفوس وحدثها على وجه يتوافق مغزاهما ويتحدد معناهما كما أشرنا إليه .

أما حجة كل من الفريقين فالمتعصبون لمذهب أفلاطون احتجوا عليه بثلاث خبيثات: الأولى: (١) إن كل ما يحدث فإنه لا بد له من مادة مخصصة تكون باستعدادها سبباً لأن يصير أولى بالوجود بعد أن لم يكن ، فلو كانت النفوس حادثة لكانت مادية ، والتالي باطل ، فالمقدم كذلك .

والثانية: إن النفوس لو كانت حادثة لكان حدوثها بحدوث الأبدان ، لكن الأبدان الماضية غير متناهية فالنفوس الماضية التي بإزائها غير متناهية ، لكن النفوس بالاتفاق باقية بعد مفارقة الأبدان ، فالنفوس الحاصلة في هذا الوقت غير متناهية ؛ لكن ذلك أي وجود نفوس غير متناهية موجودة بالفعل مع أمحال لكونها تقبل الزيادة والنقصان مع أن كل ما كان كذلك فهو متناه ، فإذن ثبت أن النفوس الموجودة بالفعل متناهية ، فإذن ليس حدوث الأبدان سبباً لحدوث النفوس ، فإذن حدوث النفوس عن عللها لا يتوقف على حدوث البدن واستعداد المادة فهي قديمة .

الثالثة: إنها لو كانت حادثة كانت غير دائمة إذ كل كائن فاسد ، وكل ما هو أبدي فهو أزلي ، وقد ثبت إنها باقية أبدية كما سيجيء بيانه فهي إذن أزلية .

أما الجواب عن الأول فلما سيأتي تحقيقه على منهننا من كون النفس جسمانية

(١) هذه أمتن حججهم فان المجرّد اذا حدث من مجرد تام الفاعلية منزّه عن التّغير في مادة لا يكون مجرداً هذا خلف ، و ان حدث مع مادة كما أجاب المصنف قدس سره فمع تجرّد ذاته بالفعل من الازمنة والامكنة وغيرهما كيف يعقل حدوثه في زمان معين ؟ وان قالوا : بتساوي ذاته بالنسبة الى الازمنة وحدث تعلقه أوفضله في زمان معين فقد قالوا بقدمه ذاتاً ووقوعها فيما هو بوائمه - س ر .

(٢) لا يقال : هذا يتم لو انعكس الموجبة الكلية كنفسها لان المسلم قولهم : ما ثبت قدمه امتنع عدمه أي كل أزلي أبدي لانا نقول : أولا صحة هذا من باب مبرهنية كل من القاعدتين لامن باب الانعكاس والاكتفاء بان الاصل اذا كان صادقاً كان العكس صادقاً فهذا نظير قولهم كل مجرد عاقل وكل عاقل مجرد وغير ذلك . وثانياً انه ان كان من باب الانعكاس فهو عكس نقيض لقوله كل كائن فاسد - س ر .

الحدوث روحانية البقاء ، و على مذهب القوم من أن النفس حادثة مع المادة لا في المادة .  
و أما عن <sup>(١)</sup> الثاني فبأن النفوس المفارقة و إن كانت غير متناهية لكنّها ليست  
مرتبة لامترباً طبيعياً ولا وضعياً ، والبرهان الدال على استحالة اللاتناهي في الأعداد  
إنما ينهض لو كانت مترتبة مجتمعة ، وإلا فلم يقم على استحالته برهان .

و أما عن الثالث فالنفس الإنسانية من حيث ذاتها المجردة غير كائنة ولا فاسدة ،  
و أما من جهة ما يقع تحت الكون فهي فاسدة أيضاً كما أنها كائنة .

و أما حجج القائلين بحدوث النفوس : فمنها أنها لو كانت موجودة قبل الأبدان فإما  
أن كانت واحدة أو كثيرة ، فإن كانت واحدة فإما أن تتكرر عند التعلق أولاً تتكرر فإن  
لم تتكرر كانت النفس الواحدة نفساً لكل بدن ، ولو كان كذلك لكان ماعلمه إنسان علمه  
كل إنسان ، وما جهله إنسان جهله كل إنسان و ذلك محال ، وإن تكررت فما لإمادة له  
لا يقبل الانقسام والتجزئة ، وإن كانت قبل البدن متكررة فلا بد و أن يمتاز كل واحد  
منها عن صاحبه إما بالماهية أو لوازمها أو عوارضها ، والأول والثاني محالان لأن  
النفوس الإنسانية متحدة بالنوع فيساوي جميع أفرادها في جميع الدائمات و لوازمها  
فلا يمكن وقوع الامتياز بها ، وأما العوارض اللاحقة فحدوثها إنما يكون بسبب المادة وما  
فيها ، ومادة النفس بوجه هي البدن ، وقبل البدن لإمادة فلا يمكن أن يكون هناك عوارض  
مختلفة ، فثبت أنه يمتنع وجود النفس قبل البدن لأعلى نعم الاتحاد ولأعلى نعم الكثرة  
فاذن القول بقدمها باطل .

واعترض صاحب الملخص على هذه الحجة بوجوه :

أحدها إنه لم لا يجوز أن يقال : إنها كانت قبل الأبدان واحدة ثم تكثرت ؟ و ليس  
لقائل أن يقول : كل ما كان واحداً و كان مع ذلك قابلاً للانقسام فكانت وحدته اتصالية  
فكانت جسماً ؟ لا نقول : ممنوع إن كل ما وحدته اتصالية فإنه قابل للانقسام ، وليس

(١) أقول : لم يجعل المستدل المعذور التسلسل حتى يجاب بهذا بل جعل المعذور

التناقض من حيث أنها بالنظر إلى الأبدان الغير المتناهية غير متناهية ، و بالنظر إلى قبول  
الزيادة والنقصان متناهية ، وإن كان هذا أيضاً مجاباً بنوع قول المستدل كلما يقبل الزيادة  
والنقصان فهو متناه . س ر .

بمسلم أن كل قابل للانقسام فوحدته اتصالية لأن الموجبة<sup>(١)</sup> الكلية لا تنعكس كنفها .  
 الثاني<sup>(٢)</sup> : سلمنا إن النفوس كانت متكثرة قبل الأبدان لكن لم قلتم بأنه لا بد  
 وأن يختص كل منها بصفة مميزة ؟ لأنه لو كان التمييز لأجل الاختصاص بأمر ما لكان  
 ذلك الأمر أيضاً متميزاً عن غيره ، فإما أن يكون تمييزه عن غيره بما به تمييزه عن  
 غيره فيلزم الدور ، أو بشيء ثالث فيلزم التسلسل ، ولأن المميز لا يختص بشيء  
 بعينه إلا بعد تمييزه عن غيره ، فلو كان تمييز الشيء عن غيره باختصاصه بشيء لزم الدور .  
 الثالث : سلمنا إنه لا بد في الأمور المتكثرة من مميز فلم لا يجوز أن يكون  
 المميز صفة ذاتية ؟ وبيانه بما بيناه من اختلاف النفوس بالنوع .

الرابع : سلمنا إنه لا يتميز النفوس بشيء من المقولات فلم لا يجوز أن يتميز  
 بشيء من العوارض ؟ قولكم : العوارض بسبب المادة والمادة هي البدن ، وقبل البدن لا بدن  
 فنقول : لم لا يجوز أن يكون النفس المتعلقة ببدن كانت قبل البدن متعلقة ببدن آخر ؟  
 وكذلك قبل كل بدن ببدن آخر لا إلى نهاية ، ولا ينقطع هذه المطالبة إلا بإبطال  
 التناسخ ، فإذن الحجة المذكورة في إثبات حدوث الأرواح مبنية على إبطال التناسخ ،  
 لكن الحكماء الذين أبطلوا التناسخ بنوا إبطالها على حدوث الأرواح ، حيث قالوا :  
 لو جاز انتقال النفس من بدن إلى آخر لكان لبدن واحد نفسان لأن النفوس لا يحدث

(١) أقول : لا يلزم ادعاء الكلية بل المراد كل قابل للانقسام الى الموجودات الحقيقية  
 ويكون المقسم واحداً حقيقياً فوحدته اتصالية فالنوع القابل للانقسام الى الجنس والفصل  
 والى السامية والوجود والى المادة والصورة خارج ، وكذا الهيئة الاجتماعية اعتبارية  
 فى المجموع المنقسم الى الاحاد ، ومعلوم أن النفوس ليس احداها جنساً و الاخرى فصلاً  
 او احداها مادة و الاخرى صورة ، او احداها ماهية و الاخرى وجوداً أو عدداً أو هيئة اعتبارية  
 حتى يكون انقسام النفس من هذا القبيل لتعدد ها وجوداً و اتحاد هذه و لغير ذلك فبقى  
 أن يكون كالتصل - س ر ه .

(٢) أقول : لاختصاص لهذا الكلام بهذا المقام بل يجرى فى كل تميز كما سيقول  
 المصنف ، والجواب أن التميز فى أى موضع يقع لا يدور و لا يتسلسل بل ينتهى الى التميز  
 الذاتى والذاتى لا يملل ، وفيما نحن فيه ان اسند الى الذاتى اختلفت النفوس بالنوع ،  
 ولو التزم هذا رجع الى منه الثالث الذى يتلو هذا - س ر ه .

عن المبادي إلا بسبب استعداد البدن ، فإذا حدث بدن باستعداده فلا بد أن يحدث عن المبادي نفس متعلقة به ، فلو تعلقت به نفس أخرى مستسخة أيضاً يلزم أن يجتمع لبدن واحد نفسان وهو محال . فهذه حجبتهم وهي مبنية على حدوث النفس ، و حدوثها مبني على إبطال التناسخ فيلزم الدور ، ولأجل ذلك تعجب صاحب المعبر أبو البركات البغدادي لما ذكر هذا السؤال من زهول المتقدمين ، و غفلتهم في مثل هذا المهم العظيم .

الخامس : سلمنا إن النفوس لا تتناسخ لكن لم لا يجوز أن تكون قبل الأبدان موصوفة بعوارض تميز بعضها عن بعض ؟ ثم يكون عروض عارض بسبب عارض آخر قبله لا إلى نهاية .

السادس : المعارضة وهي إن النفوس بعد المفارقة لا يكون تمايزها بالماهية ولو ازمها وإنما يكون بالعوارض ، لكن النفوس الهولانية التي لم يكتسب شيئاً من العوارض إذا فارقت الأبدان لا يكون فيها شيء من العوارض إلا مجرد ذاتها التي كانت قبل ذلك متعلقة بأبدان متغايرة ، فإن كفى<sup>(١)</sup> هذا القدر في وقوع التمايز فكفى أيضاً كونها بحيث يحدث لها بعد ذلك التعلق بأبدان متمايزة .

وليس لأحد أن يقول : ما قاله الشيخ جواباً عن ذلك من أنها وإن لم تكتسب شيئاً من الكمالات إلا أن لكل منها شعوراً بهويته الخاصة ، و ذلك الشعور غير حاصل للنفس الأخرى .

لأنا نقول : شعور الشيء بذاته هو نفس ذاته على ما ثبت في باب العلم ، فلو<sup>(٢)</sup> اختلفا في الشعور بذاتيهما لكانا مختلفين بذاتيهما و ذلك يبطل أصل الحجة .

(١) فيه انه من ذا الذي يلتزم التمايز في النفوس الهولانية المفروضة من القائلين بادية القوى بل بمرضيتها فهذه النفوس تصير متعددة ، اذ كما لا يميز في صرف الفعلية كذلك لا يميز في صرف القوة ، اذ الابدان المتمايزة لم تبق والقوى الجزئية انتفت بانتفاء المعل وان قيل بتجرد الخيال والتخييل والوهم ، فالتمايز حاصل بالعوارض الادراكية الجزئية وان لم تكتسب المعقولات الكلية بل وقع الشك من بعض القدماء في بقائها - س ر .

(٢) أقول : مراده بالشعور بالذات السيز الشعور الوهمي المميز تمييزاً وهمياً كالشعور بكونها وضعية جهتية معدودة في البدن لان المفروض انها لم تكتسب الكمالات العقلية

وأيضاً لو ثبت هذا القدر في حصول الامتياز فلم لا يجوز أن يحصل الامتياز بهذا القدر قبل التعلق بالأبدان؟

والجواب أما عن الأول فكل ذات واحدة شخصية موجودة إذا انقسمت وتكثرت بعد وحدتها فوجب أن يكون جزؤه مخالفاً لكله، ضرورة أن الشيء مع غيره ليس هو بعينه ذلك الشيء لا مع غيره، فتلك المخالفة في الوجود إن كانت بالماهية و لوازمها أي منشأ تعددها في الوجود تخالفها بالماهية فيلزم أن يكون تلك الأجزاء متميزة دائماً لا في وقت دون وقت، فيكون ما فرضناه واحداً من هذه الأمور المتعلقة بالأبدان متكثرة حينئذ، وإن كانت مخالفتها لا بالماهية ولا بلوازمها فيكون تعددها بعد اتفاقها النوعي بالجزئية والكلية مخالفاً في المقدار، فإن الجزئية والكلية إذا لم يكونا بحسب المعنى والمفهوم كالتالي محالة بحسب عظم المقدار وصغره، وإلا لم يكن إحداهما أولى بالكلية والآخر بالجزئية دون العكس.

وأيضاً<sup>(١)</sup> أجزاء الشيء إذا كانت من جزئيات ماهيته كان ذلك الشيء مقداراً أو ذا مقدار، فيلزم أن تكون النفس مقداراً أو متقدراً، وهو باطل.

وأيضاً لو سلمنا كون الذات المجردة يمكن أن تنقسم بعد وحدتها بأجزاء مماثلة لها بالماهية أو مخالفة لها، فيكون كل واحد من تعيينات تلك الأجزاء إنما يحدث بعد التعلق بالأبدان، فيكون كل واحد من تلك النفوس من حيث هي هي حادثة وذلك هو المطلوب.

أقول: بني الكلام في أن هذه النفوس المتعينة بهذه التعينات الحادثة الجوهرية هل لها كينونة أخرى عقلية قبل وجود البدن، كما أن لها عند استكمالها بالعقل بالفعل كينونة أخرى عقلية تخالف كينونة النفوس الإنسانية المتفكرة النوع، أم ليس لها قبل البدن نحو من الوجود أصلاً؟ فهذه مسألة يحتاج تحقيقها إلى استئناف بحث على نمط آخر، وليس كل أحد مما يتسع ذوقه لإدراك هذا المشرب بل يشمئز عنه أكثر الطبائع اشمئزاً

(١) هذا يتم لو انعكست الموجبة الكلية كنفوسها فان المسلم كلما كان الشيء مقداراً

كان جزئه جزئياً، لأن كلما كان جزئه جزئياً كان مقداراً ولم يبرهن عليه أيضاً - س ر ه .



المذكور لرائحة الورد .

وأما الجواب عن الثاني فنقول : إنه إشكال برأسه في باب التمييز بالعوارض قد أوردته هذا المورد مع عظم شأنه في غير هذا المقام و ما قدر على حله ، ثم حاول دفعه عن هذا المقام فقال : هب إن الأمر كما قلتهموه إلا أنا نعرف بالبداهة أن كل نوع من أنواع النفوس فإنها مقولة على أشخاص عديدة لأننا بالضرورة نعلم أن كل إنسان لا يجب أن يكون مخالفاً لجميع الناس في الماهية ، وإذا وجد شخصان من نوع من النفوس فقد تمت الحجة .

أقول : مفاد ما يدريك لعل هذه المعرفة من بداهة الوهم بعد أن أقيمت الحجة القوية عندك على أن الامتياز بالعوارض دون الذاتيات غير ممكن ، ثم لا يخفى (١) ما في كلامه حيث جزم بالبداهة أولاً أن كل نوع من أنواع النفوس مقولة على أشخاص عديدة ، وعلل هذا الجزم بقوله : لا يجب أن يكون كل إنسان مخالفاً لجميع الناس في الماهية .

والذي صح أن يقال في دفع هذا الإشكال هو أن المميز قد يكون ذاتياً للمتميز به ، عرضياً للأمر المشترك فيه ، ومثل هذا العروض ليس بحسب الوجود بل بحسب الماهية كمروض الفصل لماهية الجنس ، وعروض الوجود والتشخيص لماهية النوع ، فإن امتياز الإنسان عن الفرس مثلاً بعد اشتراكهما في الحيوانية ولوازمها بالناطق ، والناطق من عوارض ماهية الحيوان ليس من ذاتياتها ، ثم عروضه لها لو كان بعد وجودها لكان متوقفاً على تمييزها وتحصلها بفصل آخر فيلزم التسلسل أو الدور ، لكن هذا العروض إنما يكون في ظرف التحليل العقلي دون ظرف الوجود الخارجي الذي يتحد فيه الجنس والفصل بوجود واحد ، فلا (٢) يلزم أن يكون تمييز المميز الفصلي للنوع الذي يتميز

(١) أما أولاً فلان التعليل يناهى البداهة إلا أن يحمل على المنبه ، وأما ثانياً فلانه ينبى أن يقال : يجب أن لا يكون مخالفاً الخ ، وأما ثالثاً فلان التعليل أخص لسكان الاختصاص بالإنسان والمحلل أهم لعموم كل نوع من أنواع النفوس ، فالأولى أن يقال : كل صنف من أصناف النفوس - س ر ه .

(٢) هذا من أوله الى آخره جواب عن قول الامام ، ولان المميز لا يخص بشيء .

به عن سائر الأنواع المشاركة له في ماهية الجنس متوقفاً على تمييز هذا النوع في نفسه أولاً؛ لأن الفصل محصل للجنس مقدم عليه وجوداً وإن تأخر عنه ماهية، كالحال بين الوجود والماهية، وهكذا الأمر في المميزات الشخصية لأفراد النوع الواحد إذ الشخص عندنا بنحو الوجود والوجود متقدم على الماهية في العين نحواً آخر من التقدم، وزيادته عليها إتمامي بحسب التصور كما بين مراراً.

وأما الجواب عن الثالث فنسبته إن النفوس البشرية متحدة نوعاً من حيث وجودها التعلقي الطبيعي قبل خروج عقولها الهيولانية من القوة إلى الفعل، والبرهان<sup>(١)</sup> قائم على أن القوى المتعلقة بالأجسام الكائنة الفاسدة لا يمكن أن يكون نوعها منحصراً في فرد لقصور جوهرها عن التمام، وعدم احتمال واحد شخصي منها البقاء الأبدى، لما مر أن القوى الجسمانية متناهية الأفعال والانفعالات.

وأما عن الرابع فلما سيظهر لك بطلان التناسخ لا بوجه يتوقف بيانه على حدوث النفوس بل من جهة إثبات الغايات.

وأما عن الخامس فلأن العوارض المتسابقة في الزمان المتواردة على ذات واحدة لا يمكن أن يكون ورودها إلا بأسباب عائدة إلى القابل من جهة حركته الاستعدادية

بعبارة الإبهام من غير الخ، ولم يتعرض لجواب لزوم الدور والتسلسل، ولا يخرج أيضاً من هذا جوابه لأن الحيوان إذا امتاز بفصوله التي لم يباينه في الوجود تطرق المطالبة بالميز لها أيضاً بل جوابه أنه إذا امتازت أشياء بمميزات تلك المميزات بأنفسها أو انتهت إليها، فإذا امتازا لجسم الاسود والابيض بالسواد والابيض فامتياز السواد والابيض واختلافهما بنفسهما، فانه كما أنه ما جعل الجاعل السواد سواداً والابيض بياضاً كذلك ما جعل السواد والابيض مختلفين فانه ذاتي لا يعمل، ومن هذا القبيل اختلاف الوجود باختلاف الموضوعات التي هي الماهيات نعم هذه الاختلافات مجعولة بالعرض لمجمولية ملزوماتها إن كانت الملزومات مجعولة بالذات، وأما إن كانت الملزومات لا مجعولة كانت هي أيضاً لا مجعولة فلا جعل بالعرض أيضاً كاختلاف مفاهيم أسمائه وصفاته تعالى - س ر ه .

(١) أي البرهان اللهي المأخوذ من العلة الغائية فإن حاصل ما ذكره أن غاية تكثر النوع المنتشر الافراد انحفاظ النوع بتعاقب الافراد وانتشارها لقصور مادة الكائنات عن الدبومة الشخصية بخلاف العقول والسماء والسموى - س ر ه .

التي لا تكون إلا في مادة جسمانية، وقبل الأبدان لا يكون للنفوس استعدادات جسمانية يقبل بها صفات متعاقبة يتخصص بسبب سابقها بلاحقها، وهكذا لا إلى بداية .  
وأما عن السادس فلأن النفوس الهولانية يتميز بعضها عن بعض بلواحق حاصلة لها بسبب المادة لأن النفوس جسمانية الحدوث حكمها حكم الصور والطبائع المادية المتكثرة بسبب مميزات جسمانية، ثم يلزم تعيين كل منها بوجودها الخاص وهو عين شعورها بذاتها، وذلك الذي<sup>(١)</sup> يستمر استمراراً ثانياً مع ضرب من التجدد الوجودي؛ فلا جرم يبقى الامتياز بينها دائماً وإن حصل لكل منها تفاوت وجودي بحسب تجوهرها من أول تكوينها إلى غاية كمالها الجوهرية . فالحاصل إن الامتياز في أفراد نوع واحد لا بد وأن يكون أولاً بشيء خارج عن الماهية ولوآزمها، وذلك لا يكون إلا من عوارض المادة، فالنفوس التي بعد الأبدان يتصور بينها التكثر، والامتياز الحاصل لها حين تلبسها بالأبدان، ثم يستصحب<sup>(٢)</sup> حكم ذلك فيها بعد الأبدان لبقاء أثر التمييز فيها ولو بالتبع، وأما النفوس التي قبل الأبدان فلا يمكن فيها ذلك التمييز لا بالذات ولا بالعرض بحسب التبعية . وقد ثبت<sup>(٣)</sup> أن قبل عالم الحركات والاتفاقات لا يمكن عروس مخصص خارجي ومميز عرضي مفارق؛ فليس هناك امتياز بالعوارض بعد اتفاق في الماهية والحقيقة، فهذا ما يمكن أن يتكلف في تقرير هذه الحجة .

حجة أخرى على حدوث النفس ذكرها ابوالبركات فقال : لو كانت النفس موجودة قبل البدن لكانت إمامتعلقة بأبدان أخرى أو غير متعلقة بأبدان أخرى، وباطل أن تكون

(١) التجدد باعتبار الحركة الجوهرية، والاستمرار والثبات باعتبار الأصل المحفوظ من الموضوع الباقي من أول الحركة إلى آخرها . أو التجدد باعتبار وجه النفس، والثبات باعتبار وجه الله تعالى . أو الثبات باعتبار أن الوجود هو الشخص، والتجدد باعتبار أن الاعتبار الوجود مع عرض كعرض الامزجة كما قال قدس سره في إشارات الشخص . أو كما أن العملية في الهولانية عين القوة كذلك البقاء في المتجددات عين التجدد . س ر ه .  
(٢) فالنفوس في التمثيل كماء عذبة اكتسبت طعوماً وروائح في أوعية ملطخة بأدهان ودبس وخل وخمر أو طيبة بعد انكسارها . س ر ه .

(٣) قد مر في السفر الأول أنهم يبرون كثيراً ما عن لعوق الاغراض الغريبة المفارقة للماهية بالاتفاق اذ ليست معتبرة في قوام ذاتها ولا باقتضاء من قبل ذاتها . س ر ه .

متعلقة بها لأن ذلك قول بالتناسخ ، ثم إنه أبطل التناسخ بحجة ذكرها المتكلمون من أن أنفسنا لو كانت في بدن آخر لكاننا نعلم الآن شيئاً من تلك الأحوال التي مضت علينا ، وتذكرنا كنا في بدن آخر وعلى حالة أخرى ، فلما لم نتذكر شيئاً منها علمنا أننا كنا موجودين في بدن آخر ، وباطل أن لا يكون متعلقة ببدن آخر لأنها حينئذ تكون معطلة ولا تعطل في الطبيعة . وهذه الحجة ضعيفة بوجود :

الأول إن الحجة التي أوردها في بطلان التناسخ الذي هو مبنى هذا الدليل ضعيفة لجواز أن لا يكون شيء من الأحوال والعلوم السابقة محفوظة في الذاكرة ، بل تكون منمحية<sup>(١)</sup> بانمحاء المدارك وتبدل القوى والمشاعر ، اللهم إلا أن تكون الآثار الباقية من باب أمور استعدادية ، و لهذا تتفاوت النفوس في الاستعدادات و تتخالف في الذكاء والبلادة وقبول التعاليم واكتساب الملكات وغيرها .

الثاني إن التعطيل إنما يلزم إن كانت النفوس موجودة قبل الأبدان بما هي نفوس وليست متعلقة بالأبدان ، و أما إذا كانت لها نشأة أخرى ونحو آخر من الوجود فوق كونها نفساً كالعقل أودون النفسية كالطبيعة وما يجري مجراها فلم يلزم تعطيل .

الثالث<sup>(٢)</sup> إنها يجوز أن تكون موجودة قبل هذه الأبدان في عالم آخر متعلقة

(١) فان المدارك الجزئية عندهم مادية فاذا انحلت المدارك فانحلت مدركاتها ، والباقي انما هو النفس المدركة للكليات ولكن ذلك الانمحاء يختص بالمدركات الجزئية ولا يشمل الكليات لتجردها وبقائها بقاء النفس ، وبسكن أن يقال من قبلهم : ان النفوس المدركة للكليات الحقيقية التي صارت عقولاً بالفعل لا يجوزون نسخها كما سيحىء انها ترتقى الى عالم النور ، والمستسخة لا تدرك الكليات ، ولو ادر كوها لكانت مشوبة بالصور الجزئية الخيالية ، فكلمها هي من باب الفعليات لا تبقى الا ما هي من باب الاستعدادات - س ر ه .

(٢) الظاهر ان قوله عنصرية كانت أو فلكية تعميم للاجساد الطبيعية وحينئذ يعود الاشكال الى منع أن يكون البدن السابق على هذا البدن من سنخ أبدان هذا العالم الطبيعي بل من الجائز أن يكون النفس متعلقة ببدن موجود في عالم غير هذا العالم الطبيعي مغايرة نوعية هذا فيرد عليه أن هذا مما أبطله في الالهييات حين البحث عن وحدة عالم الاجسام ، وان اريد بما ذكره من البدن : البدن المثالي بسبق المثال على المادة ورد عليه أن تعلق النفس ببدنها المثالي من قبيل تعلق الفاعل بفعله و ليس من التعلق التديري في شيء - ط مد .

بأبدان<sup>(١)</sup> آخر غير الأجساد الطبيعية - عنصرية كانت أو فلكية - فإن استعالة التناسخ إما يقام عليها البرهان إذا كان عبارة عن تردد النفوس والأرواح في هذا العالم من بدن مادي آخر على سبيل الاستعداد وتميؤ المواد ، كما يظهر من برهان استعالاته حسب ما أصَلناه كما سيجيء ذكره إنشاء الله تعالى .

(١) فيه انه لو تم لورد على الدليل الاول الذى من القوم ، والجواب فى الموضعين أن الصور المثالية التى فى القوس النزولى غير التى فى القوس الصعودى ، فان هذه لوازم الاصل والحركات وتلك قبل دار العمل والحركة ، والتعلق للترقى ، ولا يجوز بها الترقى اذ ليس لها مادة تصح الاستعداد والحركة والاستكمال ، وأيضاً الصور الطبيعية المتعلقة للنفوس سبب تخصص النفوس بها المواد وهناك لامادة فيلزم التخصص بلامتخصص فى كون نفس ذات صورة مقدارية طويلة واخرى ذات صورة مقدارية قصيرة وكذا فى البيضة أو السوداء أو الصبيحة أو غيرها ، فليعلم أن الصور فى السلسلة النزولية متعلقات بالنفوس لا بالنفوس بالصور فهى هناك كظلال للنفوس والنفوس ذات الاظلة ولكن بامهى واحدة وحدة حقة ظليلة أعنى بامهى ذوات كينونة عقلية كلية أولا هوية بسيطة ، والمصنف قدس سره هنا يصدح الضم لكلام ذلك المتكلم .

ان قلت : الصور المثالية فى عالم الذر كثيرة افراداً فكيف قولهم : التكرار الافرادى مع الوحدة النوعية انما هو بالمادة ولواحقها ولا مادة هناك ؟

قلت : الصور هناك موجودة بوجود واحد هو وجود الله ووجود علمه القدرى لا بوجود انفسها كالصور التى فى خيالك من نوع واحد ، ويراد فى قولهم : التكرار الافرادى التكرار الوجودى ، وذلك عند كون افراد النوع موجودة بوجوداتها المختصة بها وهذا انما هو فى هذا العالم الطبيعى الفاسق الشار للفضلة ، وفى هذه القرية الظالم أهلها ، و قد مر معنى نقض السهد وتبديل بلى بلا فلا تنفل ان كنت أهلاً فتكثر الصور التى من نوع واحد ، وتبنيها هناك انما هو بالماهيات الشخصية التى قد يقال لها الهويات ، و تشخص الصورة هناك يراد به التميز لفقده وجودها الخاص ولا نفوس جزئية لها ، و حياتها و ادراكها بالله تعالى ، نعم الصور المثالية التى فى البرزخ والنيب المعالى انما هى حياتها بنفوس متكررة كما ذكرنا فى المنطقيات ان النفس الناطقة نوع منتشر الافراد الغير المتناهية المجتمع الوجود بالفعل وذلك التكرار فى النوعين اى المعنى والصورة بالمواد السابقة والابدان الغالية لا العالية لبقاء الهيات والملكات المكتسبة فيها ، فهناك أيضاً تكثر وجودى الافى ارواح متحدة لاهل الصفاء كما قال المولوى المعنوى :

متحد بوديم ويكجوهره . \*

## فصل (٣)

في ايضاح القول في هذه المسألة المهمة و تعقيب ما ذكره  
وهدم ما أصلوه

اعلم أن هذه المسألة دقيقة المسلك بعيدة الغور ولذلك وقع الاختلاف بين الفلاسفة السابقين في بابها ، ووجه ذلك إن النفس الإنسانية ليس لها مقام معلوم في الهوية ، ولا لها درجة معينة في الوجود كسائر الموجودات الطبيعية والنفسية والعقلية التي كُتِل له مقام معلوم ، بل النفس الإنسانية ذات مقامات ودرجات متفاوتة ، و لها نشآت سابقة ولا حقة ، و لها في كل مقام و عالم صورة أخرى كما قيل :

لقد<sup>(١)</sup> صار قلبي قابلاً لكل صورة \* فرعى لغزلان و ديراً لرهبان .

وما هذا شأنه صعب إدراك حقيقته وعسرفهم هو بيته ، والذي أدركه القوم من حقيقة النفس ليس إلا ما لزم وجودها من جهة البدن وعوارضه الإدراكية والتحريرية ، ولم يتغلبوا من أحوالها إلا من جهة ما يلحقها من الإدراك والتحرك ، وهذا ن الأمران مما اشترك

✽ الى ان قال :

كنكره ويران كنيد از منجنيق تارود فرق از ميان اين فريق

- س ر -

(١) أي للطفاته وسذاجته من الالوان يتصور بكل صورة يتوجه اليها سواء كانت من الصور المترتبة الطولية الحاصلة له بالحركة الجوهرية والعرضية أو من الصور النحوية الغير المترتبة ترتيباً طبيعياً ، فرعى لغزلان باعتبار النشأة السابقة الحيوانية ، و ديراً لرهبان باعتبار النشأة اللاحقة العقلية ، أو الاول حين كون خياله مصروفاً في أمتعة الدنيا من الانعام والنعث وغيرهما ، والثاني عند كونه متذكراً لله تعالى و ملائكته المقربين وأخياره الانجيين ، و التعمير بالغزال لكونه وحشياً اشارة الى أن شهواته مالم تنكسر كحيوانات وحشية غير مرتاضة ولا معلمة ، لكن يمكن أن يكون القلب مرعى للحيوانات الانسية بكونها مقهورة مسخرة تحت اشارة العقل متوجه اليها لله تعالى بل يمكن تخليصه بنديج الحيوانية هدياً في سبيل الله > ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة > ويمكن ، أن يراد انه قد يصير القلب مرعى للجانب الغزلان العيون الحسان الوجوه -

- س ر -

فيهما جميع الحيوانات . و أما ما أدرك منها أزيد من ذلك وهو مجرد ها وبقائها بعد انقطاع تصرفها عن هذا البدن فإنما عرف ذلك من كونها محل العلوم ، و إن العلم لا ينقسم ومحل غير المنقسم غير منقسم ، فالنفس بسيطة الذات ، و كل بسيطة الذات غير قابل للقناء وإلا لزم تركبها من قوة الوجود والعدم وفعلية الوجود والعدم هذا خلف . هذا غاية عرفانهم بالنفس أو ما يقرب من هذا . و من ظن إنه بهذا القدر عرف حقيقة النفس فقد استسمن ذا ورم ، ومن اقتصر في معرفة النفس على هذا القدر فيرد عليه إشكالات كثيرة لا يمكنها التفصي عنها .  
منها أن كونها<sup>(١)</sup> بسيطة الذات ينا في حدوثها .

ومنها أن كونها روحانية الحقيقة عقلية يناقض تعلقها بالبدن و انفعالها البدنية كالصحة والمرض واللذة والألم الجسمانيين .

ومنها أن بساطتها وتجردها عن المادة ينا في تكثرها بالعدد حسب تكثر الأبدان .  
ومما يلزم هؤلاء القوم المنكرين لكون النفس متطورة في الأطوار منقلبة في الشؤون الحسية والخيالية والعقلية أن كل نفس من لدن أول تعلقها بالبدن و حدوثها إلى أقصى مراتب تجردها و عاقليتها ومعقوليتها شيء واحد وجوهر واحد ، واقع تحت ماهية نوعية إنسانية كوقوع الإنسان تحت ماهية جنسية حيوانية .

وأقول : ها هنا دقيقة أخرى فيما يلزم هؤلاء القوم وهو إنهم معترفون بأن النفس<sup>(٢)</sup> فصل اشتقاقى مقوم لماهية النوع المركب منها ومن الجسد في الخارج كالحساسة للحيوان والناطقة للإنسان ، وقائلون :<sup>(٣)</sup> بأن الجنس والفصل بإزاء المادة والصورة في المركبات الطبيعية ، وقائلون : أيضاً إن الفصل المحصل لماهية النوع محصل لوجود جنسه ، وإن

(١) هذه الوجوه الأربعة وجوه ضعيفة للقائلين بتجرد النفس في أول حدوثها فعملهم أن يجيبوا عنها ، و قد تقدم في بعض البحوث السابقة التعرض لها فالأولى أن يعتمدوا في اثبات كون النفس جسمانية الحدوث وروحانية البقاء على غيرها - ط مد .

(٢) وهو الفصل الحقيقي الذي هو مبدا الفصل المنطقي فالاشتقاقى منسوب الى المشتق منه أى الماخوذ منه والمشتق هو المنطقي - س ر ه .

(٣) أى الجنس والفصل المنطقي بازائها وإلا فالجنس الحقيقي والفصل الاشتقاقى عينها بل الأولان أيضاً عينها ، والتفاوت باعتبار أخذها لا بشرط و بشرط لا كما قرر في محله - س ر ه .

كون الجنس عرضاً بالقياس إلى الفصل المقسم ليس معناه إنه من عوارض الخارجية له التي يمكن تصوُّر انفكاكها عنها بحسب الواقع بل إنما معناه كونه من العوارض التحليلية التي لا يتصوَّر الانفكاك بين العارض والمعروض في هذا النحو من العروض إلا بضرب من الاعتبار الذهني .

فإذا تفرَّرت هذا فنقول : لو لم يكن للجوهر النفساني الإِنسي حركة جوهرية واستحالة ذاتية لزم<sup>(١)</sup> كونه دائماً متحد الوجود بالجسم النامي الحساس ، لأنَّ النفس مبدء فصل النوع الإنساني أعني مفهوم الناطق الذي هو من الفصول المنطقية ، وكذا الحساس للحيوان بإزاء النفس الحساسة التي هي من الفصول الاشتقاقية بعينها هي الصور النوعية للأجسام الطبيعية ، و تلك الصور كالناطق ، والفصول الاشتقاقية بما هي فصول لا بما هي صور يحمل عليها الجسم بما هو جنس وإن لم يحمل عليها بما هو مادة ، فعلى رأيهم يلزم كون النفس جسماً بأحد الوجهين المذكورين مع أنهم قائلون بتجرد الناطقة حدوثاً وبقاءً ، لا كما ذهبنا إليه من كونها جسمانية الحدوث روحانية البقاء . فهذا أحد البراهين على ثبوت الاشتداد في مقولة الجوهر كما في مقولة الكيف والكم ، وبه ينحل كثير

(١) بمقتضى قولهم الأول أن الجنس والفصل بإزاء المادة والصورة ، والجنس والفصل من الأجزاء المحمولة ، والحمل هو الاتحاد في الوجود . وبمقتضى قولهم الثاني أن الفصل معصّل الجنس ، وأن الجنس من عوارض الماهية للفصل لا من عوارض الوجود له ، فهو من العوارض الغير المتأخرة في الوجود فلزم الاتحاد أيضاً .

ان قيل : لا اختصاص لهذا اللازم بنفي الحركة الجوهرية لها ، اذ لو تحركت جوهرأ أيضاً لزم الاتحاد بمقتضى هذه القواعد المقررة المسهدة .

قلنا : على تقدير حركتها الجوهرية ربما يؤدي إلى نفي الماهية المركبة عنها بان يكون صورة لذاتها لا للمادة بل تميز منحد بالعدل الفعال بل ربما ينفي الماهية عنها كما قال قدس سره تبعاً للشيخ الاشرافي : ان العقول والنفوس أنوار ساذجة بلا ظلمة ، ووجودات بسيطة بلا ماهية ، نعم لا نبالي بصدق الجسم بالمعنى الذي هو جنس باعتبار ما كان أو باعتبار الجسم المثالي أو باعتبار وجدان وجود الجسم بنحو أعلى أو باعتبار كون الجسم موضوعاً لمعنى عام وهو روح المراتب كما في الالفاظ المشتركة الاخرى مثل القلم واللوح وغيرها كما حقق في محله ، فانهم هذا كي ينفعك في تحقيق المعاد الجسماني انشاء الله تعالى - س ر ه .



من الإشكالات الواردة في حدوث النفس وبقائها بعد الطبيعة . والجمهور لعدم تفطنهم بهذا الأصل الذي ينشأ في هذا الموضع وقبل هذا بوجوده قطعية أخرى تراهم (١) تحيروا في أحوال النفس وحدثها وبقائها وتجردها وتعلقها حتى أنكروا بعضهم تجردها ، وبعضهم بقائها بعد البدن ، وبعضهم قال : بتناسخ الأرواح . وأما الراسخون في العلم الجامعون بين النظر والبرهان ، وبين الكشف والوجدان فمندهم (٢) أن للنفس شؤناً وأطواراً كثيرة ، ولها مع بساطتها أكوان وجودية بعضها قبل الطبيعة وبعضها مع الطبيعة وبعضها بعد الطبيعة ، ورأوا أن النفوس الإنسانية موجودة قبل الأبدان بحسب

(١) فانها كيف تعبت في وقت معين ؟ ونسبة المجرّد الى جميع الاوقات واحدة .  
ثم كيف تعبت ولا حامل حدوث لها كما مر ؟ وان قالوا بحدوث تعلقها فتكون ذاتها قديمة ،  
و أتباع أرسطاطاليس لا يقولون به و تحيروا في بقائها فانها حادثة و كل كائن فاسد ،  
و كل ما ليس بفاسد ليس بكائن ، وفي تجردها اذ كما أن حدوث المجرّد مشكل كذلك تجرّد  
العائد مشكل ، و في تعلقها اذ المجرّد كيف يكون محصوراً في علاقة جسم محدود ؟  
- س ر -

(٢) كلها ذاتية ففي مقام طبع ، وفي مقام نفس ، و في مقام عقل ، و في مقام فانية  
عن هذه كلها باقية بالله ، حكما اخبر صاحب مقام : لى مع الله عن نفسه (ص) فاذا قد  
خلقها الله أطواراً .

فان قلت : انها حادثة ذاتاً في مقام صدقت . وان قلت : حادثة تعلقاً وأردت بالتعلق  
وجودها الطبيعي الذاتي لا الاضافة كما مر غير مرة ان تعلقها بالبدن ليس كتعلق صاحب الدكان  
بمكانه صدقت . و ان قلت : انها قديمة ذاتاً باعتبار العقل النازلة هي منه وانه تمامها و كمالها  
بل باعتبار انقلابها الى العقل المجرّد الذي كل الازمنة والزمانيات بالنسبة اليه كالان  
صدقت . كما أنه بهذا الاعتبار ان قلت : انها باقية ببقائه بل ببقاء الله صدقت . وان قلت :  
انها غير باقية بل زائلة سيالة باعتبار حر كنها الجوهرية صدقت . وان قلت : بهذه الاعتبارات  
انها جسانية بل جسم و روحانية بل روح صدقت ؛ فما أعجب حال هذا المعجون و طائر  
بوقلمون الذي هو هيكّل التوحيد وبرزخ التكثير والتفريد . ونعم مقال الشيخ فريد الدين  
المطار :

جزو كل شد چون فرو شد جان بجسم      كس نسا زد زين عجائب تر طلسم  
جسم و جان باك با هم يار شد      آدمي . اعجوبه اسرار شد  
- س ر -

كمال<sup>(١)</sup> علتها وسببها ، والسبب الكامل يلزم المسبب معها ، فالنفس موجودة مع سببها لأن سببها كامل الذات تام الإفادة ، وما هو كذلك لا ينفك عنه مسببه لكن تصرفها في البدن موقوف على استعداد مخصوص وشروط معينة ، ومعلوم أن النفس حادثة عند تمام استعداد البدن و باقية بعد البدن إذا استكملت ، و ليس ذلك إلا لأن سببها يبقى أبداً الدهر فإذا حصل لك علم يقيني بوجود سببها قبل البدن ، و علمت معنى السببية و المسببية ، وأن السبب<sup>(٢)</sup> الذاتي هو تمام المسبب وغايته حصل لك علم بكونها موجودة قبل البدن بحسب كمال وجودها و غنائها ، والذي يتوقف على البدن هو بعض نشأتها ، و يكون استعداد البدن شرطاً لوجود هذه النشأة الدنية والطبيعة الكونية ؛ و هي جهة فقرها و حاجتها وإمكانها و نقصها لاجبة وجوبها و غنائها و تمامها ، و لو كان البدن شرطاً لكمال هويتها و تمام وجودها كما في<sup>(٣)</sup> سائر الحيوانات و النباتات كان زوال البدن موجباً لزوالها كما يلزم أن ينعدم بعدم الآلة ، و فساد المزاج البدني تصرف الصانع وعمله المحتاج إلى الآلة كسائر القوى المادية الدائرة الفاسدة المتجددة الزائلة ، و البرهان قائم على أن للنفس قوة عقلية تتصرف في العقليات بذاتها لا باستعمال آلة و هي كمالها الذاتي و جهة غنائها عن البدن و سائر الأجسام ، فهي بكمالها السببي خارجة عن عالم الأكو ان المتجددة .

فالحق إن النفس الإنسانية جسمانية الحدوث و التصرف روحانية البقاء و التعلق ؛ فتصرفها في الأجسام جسماني ؛ و تعلقها لذاتها و ذاتها جاعلها روحاني . و أما العقول المفارقة فهي روحانية الذات و الفعل جميعاً ، و الطبائع جسمانية الذات و الفعل جميعاً ، فلكل من تلك الجواهر مقام معلوم بخلاف النفس الإنسانية ، ولهذا حكمنا بتطورها في الأطوار إذ ليس تصرفها في البدن كتصرف المفارقات في الأجسام لأنها بذاتها مباشرة للتحريك

(١) الإضافة بيانية فان الملة كمال العلول - س ر ه .

(٢) كما قال أرسطاطاليس : ان ما هو و لم هو في كثير من الاشياء واخذ ، و البجردات من ذلك الكثير ، فند احكامك و اتقانك هذه القواعد لا يبقى لك ريب بكيونة النفس قبل البدن لان شيئية الشيء بتامه لا ينقصه - س ر ه .

(٣) لا يخلو عن مساهلة فان الحيوان بل النبات بناءً على الحركة الجوهرية بحالها

حال الانسان من غير فرق فلا تغفل - ط مد .

الجزئي و الإدراكات الجزئية على سبيل الانفعال و الاستكمال لا على وجه الإفاضة والإبداع .

ولنرجع إلى تنمة أقوال القوم و متمسكاتهم في باب حدوث النفس الإنسانية و قدمها و تزييف ما قالوه و هدم ما أسلوه أما احتجاجاتهم الباقية على الحدوث :

فمنها ما ذكره <sup>(١)</sup> صاحب الكتاب المسمى بحكمة الأشراف من قوله : و ليس هذا النوراني النفس الإنسانية قبل البدن ؛ فإن لكل شخص إنساني ذاتاً تعلم نفسها و أحوالها الخفية على غيرها ، فليست <sup>(٢)</sup> الأنوار المدبرة الإنسانية واحدة و إلا ما علم واحد كان معلوماً للجميع و ليس كذلك ؟ فقبل البدن إن كانت هذه الأنوار موجودة لا يتصور وحدثها ، فإنها لا تنقسم بعد ذلك إزهي غير متقدرة ، و لا <sup>(٣)</sup> برزخية أي جسمانية حتى يمكن عليها الانقسام ، و لا يتصور تكثرها فإن هذه الأنوار المجردة قبل الصياصي لا يمتاز بشدة و ضعف إذ كل <sup>(٤)</sup> مرتبة من الشدة و الضعف ما لا يحصى و لا

(١) الظاهر ان هذه العجبة هي العجبة الاولى المذكورة في الفصل السابق ، و لا

تختلف عنها الا بزيادة الشدة و الضعف في البيان - ط مد .

(٢) أي في عالم المادة مادامت متعلقة بها فهدأ أولاً اثبات التكثر ليتفرع عليه انقسام

المجرد ان كان في عالم الابداع و اهدأ فتكثر بعد التبول - س ر .

(٣) البرزخ في اصطلاح حكمة الأشراف هو الجسم كما هو واضح لمن نظر اليها

لما هو المشهور عند أهل الشرع و الذوق و غيرها ، و هو المتوسط بين الأمرين ذو حظ من

الجانبين كالمثل المعلق - س ر .

(٤) قال الشارح العلامة : أي كل رتبة من الشدة لها ما لا يحصى من النفوس لانها

غير متناهية ، و شدة نوريتها متناهية اذ فوقها الأنوار القاهرة ، و هي أشد نورية منها و اذا

تناهت الشدة دون النفوس لزم أن يكون بازاء كل رتبة من الشدة نفوس غير متناهية ،

و اذا كان كذا فلا يمكن التمييز أصلاً بين النفوس التي لكل رتبة . ثم أورد بانه لا يلزم

من تناهي شدة نورية النفوس و انحصارها بين طرفي افراط و تفريط أن لا يقبل الرتب

الغير المتناهية ، كما لا يلزم من انحصار المزاج الإنساني و غيره من الحيوانات بين طرفي

افراط و تفريط كون الامزجة متناهية بل هي غير متناهية مع انحصارها بين حاصرين ،

كذلك شدة نورية النفوس يجوز أن يكون مع كونها متناهية ذات رتب غير متناهية

كاشتمال زمان و خط متناهيين على آتات و نقط غير متناهية ، و حينئذ يلزم أن يكون

عارض غريب فإنها ليست في عالم الحركات حينئذ فلما لم يكن كثرتها ولا وحدتها قبل تصرف الأبدان فلا يمكن وجودها .

أقول فيه نظرم من وجوه : الأول إنه يرد على إبطال الشق الثاني إننا نسلم أنها متحدة نوعاً بمعنى أنها أفراد لنوع واحد متميزة في الوجود بل هي بأجزاء شيء واحد وحدة عقلية أشبه منها بأفراد ماهية واحدة وحدة نوعية ، والمستند إن الجواهر العقلية عند بعض الفلاسفة الكاملين وجودات محضة بلا ماهية ، وتلك <sup>(١)</sup> الوجودات متفاوتة بالأشد والأضعف ، ومعنى الأشد هو كون الوجود بحيث كأنه يشتمل على أمثال ما في الأضعف ، وترتب عليه أضعاف ما يترتب على الفرد الضعيف ، فهذه النفوس قبل نزولها في الأبدان متميزة بجهات <sup>(٢)</sup> وحيثيات عقلية متقدمة على أكوانها الطبيعية بالذات .

لكل رتبة من الشدة نفس واحدة لانفوس ، ولا استحالة فيه فضلا عن كونها غير متناهية . ودفع بانه لغائل أن يفرق بين رتب الشدة و بين نقط الخط و آحاد الامزجة بان الرتب على تقدير أزلية النفوس الغير المتناهية يكون بالفعل بخلاف النقط والامزجة فانها وان اخرجت الى الفعل غير متناهية لكنها لم توجد معاً وعلى هذا يلزم في الرتب انحصار ما لا يتناهى بين حاصر بن ولا يلزم في النقط والامزجة - س ر هـ .

(١) حاصله انه كما أن الجواهر العقلية متفاوتة بالشدة والضعف كذلك النفوس بل تفاوتها عين تفاوتها لان الكينونة السابقة للنفوس هي بينها كينونات الجواهر العقلية - س ر هـ .

(٢) ان قلت : جمل التميز أولاً بالشدة والضعف بل بذواتها المختلفة كالوجودات والتشخصات الحقيقية فان الشدة والضعف كال تقدم والتأخر مقومات للوجودات وها هنا بالجهات الفاعلية فكيف التوفيق ؟

قلت : لامخالفة بينها فان الوجودات النفسية اذا كانت تمايزها بنفس ذواتها الوجودية ونفس ذواتها ناشئة من الجهات الفاعلية فتمايزها فلال تلك الجهات ، وبالحقيقة النفوس المتخالفة بحسب الباطن كينونتها قبل نزولها في الابدان كينونة الجواهر العقلية ، والجهات الفاعلية اساوؤه تعالى و صفاته . و يمكن أن يكون المراد بالجهات الفاعلية أنفسها فان المجردات جهات فاعليته تعالى لما دونها و حيثيات افادته لرقاقها فيكون بنزلة قولنا متميزة بذواتها ، والتميز بالجهات الفاعلية والقابلية في عالم الصورة كعكس انسان وشجر في المرآت الواحدة ، وكمكوس الانسان الواحد في المراى المختلفة صغراً وكبيراً وصفاءً وكدورة واستقامة واعوجاجاً - س ر هـ .

لابعوارض قابلية لاحقة لما هيئتها؟ وإليه الإشارة بقوله صلى الله عليه وآله: «نحن الساجون  
اللاحقون»، وقوله (ص): «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين».

والثاني إنه يرد على إبطال الشق الأول إننا لا نسلم لزوم ما ذكرتم إن أريد  
بالإدراكات الإدراكات المتوقفة على الآلات، وإن أريد بها الإدراكات الغير المتوقفة على  
الآلات فلزومه مسلم ولا نسلم عدم اشتراك الكل فيها ألا ترى إنها اشتركت (١)  
في العلم (٢) بنواتها وفي إدراك كثير من الأوليات الغير المتوقفة على الآلات.

(١) فيه ان اشتراكها في العلم بذاتها على ما يريد به الورد هو اشتراكها في  
مفهوم ان لها علماً بذاتها . وعلى ما يريد به المستدل أن يكون كل نفس تدرك من ذاتها  
شخص ما يدركه غيرها بالعلم الحضورى و من البديهي أن ذلك غير مشترك بين النفوس  
ط مد .

(٢) هكذا قال العلامة في شرح حكمة الإشراق ، والمصنف في حواشيبها ، والظاهر  
انه مصادرة على المطلوب لان علمها بنواتها عين ذاتها لانه حضورى فنواتها في الواقع  
ان كانت متشككة مختلفة كانت علومها بنواتها كذلك ، وان كانت واحدة كان علمها كذلك  
مشتركا فيه ، اللهم الا أن يحتمل على العلم بمفهوم ذاتها علماً حصولياً وحينئذ يكون من  
قبيل العلم بالاوليات ، ويمكن الجواب بأن المراد ان علمها الحضورى بنواتها واحد  
مشترك فيه بمعنى أن تلك الذات المعرأة عن الغراب المشار اليها في كل واحدة بأنها  
المعلومة بحضورها بذاتها المعبر عنها بالعلم بذاتها واحدة ، فان تلك الذات الغير المفعول  
عنها للكل على كل حال واحدة ، وتلك الحالة الوجدانية الحاصلة لزيد مثلا متفقة في جميع  
بنى نوعه . ثم انه يمكن أن يترقى عن ادراك الاوليات والذات و يقال : هذه النفوس  
في مقام العاقلة واحدة ، ولا سيما على القول باتحاد العاقل والمقول ؛ فان مقولها الكلى  
كاليياض الكلى الصرف واحد ، ولو وجد في الف عقل و نفس اذلا مبرز في صرف الشيء  
وهكذا في باقى الكليات التصويرية والتصديقية من العنوانات المطابقة لنفس الامر ،  
ولهذا ككل من جاء من لدن آدم الى الخاتم صلى الله عليه وآله من أهل الحق دينهم  
واحد ، و اعتقادهم فارد ، قلوبهم كمرامى متعاكسة متصورة كل با في الاخرى بعد ما  
ولت وجوهها شطر قبلة واحدة ، قال الله تعالى : « اولئك الذين هداهم الله فبهداهم اقتده »  
و في الحديث « المؤمن مرآة المؤمن » فكل يقول بتوحيده و صفاته العليا و أسمائه  
الحسنى على وتيرة واحدة ، ولو تراعى اختلاف ففى نشأة الصورة بحسب العبارات و فى  
الاسماع ، و كلامنا فى مقام التعقل ، و من لم يشترك معهم فى هذه المعارف فلاجل عدم

ولعلك تقول : إذا اتحدت النفوس كان جميع الآلات لذات واحدة فتكون تلك الذات مدركة لجميع المدركات بجميع الآلات فكان كلُّ أحد منا يدرك ما يدركه الآخر فيدرك الكل .  
أقول: <sup>(١)</sup> كلامنا في اتحاد النفوس قبل الأبدان لا في اتحادها عند التعلق بالأبدان ،

✽ تحقق الموضوع فيهم لا أن الموضوع متحقق ولكنه مختلف ، بل إن كنت ذا قلب متوقد لدريت إن الصفات التي بشركة القوى أيضاً لها جهة وحدة و وفاق ، وإن كان لها جهة كثرة و خلاف بالقوابل أو بشدة و ضعف ، مع أن ما به الاختلاف فيها عين ما به الاتفاق ، فإن حالة البسط التي يحصل لك أو حالة القبض بينهما مثل ما لا بناء نوعك بل حالات جوعك و عطشك و شبعك و ريك مثل ما موافقة لما يحصل لا بناء جنسك فضلاً عن أبناء نوعك ، و هذا أحد وجوه قول القائل : كلشي ، فيه معنى كلشي . - س ر .

(١) هكذا في حاشيته على حكمة الاشراف . أيضاً أقول : قد علمت أن كلام الشيخ الاشرافي في اتحاد النفوس عند التعلق بالأبدان فينبغي الاتحاد عند التعلق ، ويثبت التكثر حتى يفرع عليه أنها لو كانت قبل التعلق متحدة ثم تكثرت بعده لزم التجزى والانقسام ، فإذا سلمتم التكثر عند التعلق تم كلامه ولا بحث لكم معه ، إلا أن يقال : لما نفى الشيخ قدس سره الاتحاد عند التعلق مطلقاً أراد المصنف قدس سره إثبات الاتحاد في الجملة عند التعلق الصوري حين صيرورتها روحانيات البقاء عند اتحادها بالعقل ، وفي مقام عقليتها بالفعل بحمل قبلية الأبدان في كلامه على قبلية الدهرية بقربته قوله : وفي النشأة العقلية تكون عند استكمالها متحدة بالعقل المفارق ، وهذا القدر يكفي في منع بعض مقدمات الشيخ قدس سره .

وأيضاً لم يسلم التكثر ولو قبل الاتحاد بمقام العقل فإن الاتحاد في عالم الطبيعة لا ينافي جهل بعض الإدراكات الجزئية لبعضها على الآخر كما قال : والاتحاد بحسب كل نشأة الخ وأنه كيف يقاس الخ ثم انه نقل عن العلامة اللواني أنه قال في شرح الهياكل : ان اريد بالحيشة هاهنا التقييدية فلا يصح كونها من حيث تلك الآلات مدركة لكون المقيدها من حيث هو مقيده امر اعتباري وعلى تقدير وجوده فيكون المقيده بكل آلة غير المقيده بالآلة الاخرى بالذات لان القيد في الحيشة التقييدية بمنزلة الجزء فيكون المركب من الذات و ككل قيد مغايراً للمركب منه و من قيد آخر تغايراً بالذات فتغاير النفوس بالذات وقد فرضت متحدة . وان اريد بالحيشة التعليلية فلا ينافي الاتحاد في الإدراك ضرورة ان الافاعيل المختلفة لا ينافي وحدة الفاعل ، وذلك كالنفس تدرك المحسوسات المختلفة بآلات متغايرة ، و مع ذلك هو المدرك لجميعها . و أجاب المصنف قدس سره في تلك العاشية بأننا نختار أن هذه الحيشات تقييدية فكثرت النفوس المحيثة بها لا على وجه ✽

٣٥٢- ردّ كلام صاحب حكمة الإشراف في عدم وحدة النفس لو لم تكن حادثة ج ٨

والاتحاد بحسب كلّ نشأة يخالف الاتحاد بحسب نشأة أخرى ، ولا شبهة لأحد في أنّ نشأة التعلّق بالبدن غير نشأة التجرّد عنه ؛ كيف والنفوس في هذه النشأة البدنية صارت بحيث ترتبط وتتأحد كلّ واحدة منها بالبدن اتحاداً طبيعياً يحصل منهما نوع طبيعي حيواني ، وفي النشأة العقلية يكون عند استكمالها متحدة بالعقل المفارق كما عليه أفضل الأقدمين ، فكيف يقاس اتحاد النفوس في عالم العقل والجمعية باتحادها في عالم الأبدان وعالم التفرقة في الجواز وعدمه ؛ ولوجاز اتحاد النفوس في عالم الأبدان لجواز اتحاد الأبدان بعضها ببعض ؛ لأنّ البدن لا يتشخص إلا بالنفس . والحاصل إنّ إدراك الشيء بآلة متقوم بتلك الآلة ، فإدراكات النفوس لما كانت بالآلات كانت مدركة من حيث تلك الآلات ، فلا يلزم أن يكون مدركاتها من حيث حصولها بالآلات أخرى مدركة لذاتها من حيث ذاتها ولا لذاتها من حيث لها آلات أخرى غير الآلات التي بها أدركت تلك الإدراكات والمدركات .

الثالث : إنّ قوله لا يتصور وحدتها لأنها لا تنقسم بمثل ذلك ؛ فيه إنّ الوحدة تكون على وجوه شتى كالعقلية ، والنوعية ، والعنصرية ، والمقدارية ، ولكلّ وحدة كثرة تقابلها ، وليس كلّ وحدة تقابلها كلّ كثرة ؛ فإنّ موضوع الوحدة العقلية قد يكون بعينه موضوع الكثرة العنصرية ، وكذا موضوع الواحد بالطبع قد يكون كثيراً بالأجزاء ، وقد علمت أيضاً فيما سبق أنّ العقل البسيط كلّ الأشياء المعقولة فكذلك فيما نحن فيه ، فإنّ النزول من نشأة العقل إلى نشأة الأبدان يقتضي تكثير الواحد ، والصعود من هذه النشأة

التركيب الاعتباري ، ولا لأن تكون المقيد بها من حيث هو مقيد بها أمراً اعتبارياً بل المقيد بكلّ قيد أمر حقيقي متحد بقيدته مغاير للمقيد بقيد آخر من جهة ذلك القيد واتحاده به .

قوله : فيتغاير النفوس بالذات .

قلنا : نعم ولكن في نشأة الآلات البدنية بحسب تقييدها الذاتي بتلك الآلات .

و قوله : وقد فرضت متحدة .

قلنا : نعم ولكن لا في هذه النشأة بل في نشأة سابقة عقليه هي نشأة ما قبل الطبيعة

وهي بينها نشأة ما بعد الطبيعة انتهى وهو مؤيد لما ذكرناه فتفتن - س ر ه .

إلى نشأة العقل يقتضي توحيد الكثير ، و ليس تكثير الواحد ولا توحيد الكثير منحصرأ فيما يتعلّق بالمقادير والأجرام كما ذكره حتى يلزم كون النفوس متقدرة جرمية .  
ومنها أيضاً ما ذكره في ذلك الكتاب وهو إنها لو كانت موجودة قبل الأبدان فلم يمنعها حجاب ولا شاغل عن عالم النور المحض ، ولا اتفاق ولا تفسير في ذلك العالم ؛ فتكون كاملة فتصرفها في البدن يقع ضائعاً ، ثم لا أولوية لتخصيص بعضها ببدن والاتفاقات إنما هي في عالم الأجسام ، وليس في عالم النور المحض اتفاق يخص ذلك الطرف ؛ وما يقال : إن المتصرفات في الأبدان يسنح لها حال موجب لسقوطها عن مراتبها ككلام باطل ؛ إذ لا تجد فيما ليس في عالم الحركات و التعلّقات .

أقول : قد ذكرنا في تعاليفنا على حكمة الاشراق جواباً عن هذه الحجة إن للنفوس <sup>(١)</sup> كينونة في عالم العقل ، و كينونة في عالم الطبيعة والحس ، و كينونتها هناك تخالف كينونتها هاهنا ، وهي وإن كانت هناك صافية نقية غير محتجبة ولا ممنوعة عن كمالها العقلي النوعي ولكن <sup>(٢)</sup> قد بقي لها كثير من الخيرات التي لا يمكن تحصيلها إلا

(١) أقول : لعل مراد الشيخ قدس سره نفي الكينونة السابقة للنفس بما هي نفس وبما هي هويات متعددة لا بما هي عقل ، كيف والأنوار حتى الأنوار العرضية عنده حقيقة واحدة بسيطة ، و عالنا الأدنى ظلال العالم الأعلى .  
و أيضاً اجراءه قاعدة الامكان الاشرف في الأنوار القاهرة ، واثباتها بثبوت الأنوار الا سفيدية أدل دليل على أنه يقول ان كينونتها السابقة كينونتها ، اذ السكن الاشرف والاخص لا بد أن يتوافقا في الماهية والالهم يلزم من امكان الاخص امكان الاشرف - س و .  
(٢) وهي مثل تعلم الاسماء التشبيهية كما كانت متعلمة بالاسماء الترتيبية عند كينونتها العقلية ، وجامعيتها بالمظاهر هذه كمظاهر تلك كالحوانية والملكية وغيرهما ، و هي تعلم أسماء الاشياء ، فلولم تهبط لم تصر هيكلًا للتوحيد ومجمعا للكمال الا تم أو مظهرًا لأسم الله الاعظم ، ولم ينه اليها كل التعاليم ، ولم تنخط كل الاقاليم ، و لذا قال المعلم : لم يضرها هبوطها الى هذا العالم شيء . و قال الشيخ العربي : من تمامية العالم وجود النشأة الناقصة فيه .

أيضاً نكتتان اخريان تدوران في خلدي في باب هبوط النفس احدهما انها اصبحت لتصير ذات مملكة اذ لم تكن هناك مملكة لها كما لم يكن لها وجود الاتبع ، فلم تكن لها ماهية حتى يضاف اليها شيء فضلا عن مادة كما حقق ان المقول لا ماهية لها أو أنها مندكة الانايات بخلافها هاهنا لمكان المادة التي هي مناط واقعية العدم ؛ و بروز الماهية ؛



بالهبوط إلى الأبدان والآلات بحسب الأزمنة والأوقات وفنون الاستعدادات ، فتصرفها في الأبدان الجزئية بعد كينونتها في المقامات الكلية لا يقع ضائعاً كما زعمه ؛ بل لحكمة جليلة لا يعلمها إلا الله والراسخون في العلم .

ثم العجب إن هذا الشيخ وكثير ممن يسلك طريقه قائلون : بارتقاء بعض النفوس في هذا العالم إلى عالم النور المحض والعقل الصرف من غير استلزام تجدد و ايجاب واستيجاب سنوح حالة تجددية في ذلك العالم كما هو الأمر المحقق عند المعارف ، فكيف ينكر <sup>(١)</sup> هبوطها من ذلك العالم إلى هذا العالم من غير لزوم تجدد و تغير هناك ؟ و حال الإعادة كحال الابتداء من غير فرق في صعوبة الدرك و غموض الفهم و رقة المسلك ، ومن هان عليه التصديق باتصال بعض المتصرفات في الأبدان بعالم العقل البريء عن السنوح والتجدد فليس سهل عليه الإذعان بانفصالها عن ذلك العالم واتصالها بالأبدان ، و كل

من و مثار الامكان الاستعدادي والانانية ، فاضيف اليها مملكة وسلطنة بعد أن لم تكن شيئاً مذكوراً . و ثانيتهما انها كانت هناك نوراً و شفافاً فلم تكن قابلة للعكوس البهية والصور السنية ، فاهبطت الى هذا العالم لتقبل العكوس بسبب علوق الجسم المظلم بها كما يلصق الزبيق بظهر المرآة لتقبل الصور و تتمكن فيها ، والى هذه الملل الغائبة ونحوها أشار قدس سره بقوله : بل لحكمة جليلة الخ - س ر ه .

(١) أقول : كما ذكرناه في العاشية السابقة ان الشيخ قدس سره ينكر الكينونة السابقة للنفوس بباهي نفوس و بباهي هويات متكثرة . لا بباهي عقل ، كذلك ينكر هبوطها بباهي عقل لا بباهي نفس اذالعقل ليس له حالة منتظرة فلا يجوز عليه النقل والتحول ، و معنى الهبوط في الحقيقة ان الرقائق التي في عالمنا الأدنى لما كانت من سنخ الحقائق التي في العالم الأعلى و ظلال و وجوه لها - و وجه الشيء هو الشيء بوجه ضيف - كانت كينونتها في العالم الأدنى كينونة الحقائق فيه بلا تجاف لها عن مقامها ، كما أن معنى ارتقاء الرقائق كينونة الحقائق في ذلك المقام الشامخ الالهي ، واتصال تلك بهذه ، و ملاك الاشتباه و مثار الغلط في الهبوط والنزول والسقوط و نحوها حملها على التجافي عن المقام ، مع أن حقائقها ليست الا الافاضة ، و حقيقة الافاضة ليست الا صدور الشيء عن الشيء بحيث لا ينقص في فيضانه عنه بشيء ، ولا يزيد في رجوعه اليه على كما له شيء ، فالهبوط والرجوع بهذا المعنى لا ينكرهما أحد فضلاً عن الشيخ ، كيف والشرع والنوق والوجدان والبرهان كلها مصدقة بصحتها و ألسنتهم مشحونة منها - س ر ه .

ما يصحح أحداً أمرين من البدو والإعادة يصحح الأخرى ، ولهذا كثيراً ما وقع في الكتاب الإلهي إثبات الإعادة بثبوت البداية كقوله تعالى : « كما بدأنا أول خلق نعيدهم » .  
واعلم أن حكاية هبوط النفس الآدمية من عالم القدس موطن أيها المقدس إلى هذا العالم موطن الطبيعة الجسمانية التي كالمهد ؛ و موطن النفس الحيوانية التي هي بمنزلة أمها مما كثرت في الصحف المنزلة من السماء ، ومرموزات الأنبياء ، وإشارات الأولياء والحكماء الكبراء ، ففي القرآن العزيز ذكر هبوط النفس وصعودها في آيات كثيرة كقوله تعالى : « لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ، ثم رددناه أسفل سافلين إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات » و كقوله تعالى في حكاية آدم و هبوطه من عالم الجنان : « قلنا اهبطوا منها جميعاً فإسبأ بما بينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون » وقوله تعالى : « قال اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين » وقوله تعالى : « ألهاكم التكاثر حتى زرتم المقابر إلى قوله : ثم لتسئلن يومئذ عن النعيم » وقوله تعالى : « إن منكم إلا واردها كان على ربك حتماً مقضياً ثم تنجى الذين اتقوا ونذر الظالمين فيها جثياً » وقوله تعالى : « كما بدأكم تعودون فربما هدى و فربما حق عليهم الضلالة » .  
و في الحديث النبوي : « الناس معادن كمعادن الذهب والفضة » إشارة إلى تقدم وجودها في معادن ذواتها من العقول المفارقة التي هي خزائن علم الله ، وكيفية هذا التقدم في الوجود كما حققناه ووجهناه من أن للنفوس كينونة عقلية تجردية كما أن لها كينونة معلقة ، وكما أن للأشياء<sup>(١)</sup> الخارجية الجزئية ثبوتاً في القضاء السابق الإلهي وهي هناك مصونة عن التغيير والمحو والإثبات ، وهاهنا واقعة في الكون والفساد والمحو والإثبات لقوله تعالى : « يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب » يعني اللوح المحفوظ عن التغيير والتبدل .

وفي كلام أمير المؤمنين عليه السلام « رحم الله امرءاً عرف من أين وفي أين وإلى أين »  
فالأولى إشارة إلى حال النفس قبل الكون ، والوسط إلى ما مع الكون ، والآخر إلى

(١) يعني لا اختصاص للكينونة السابقة بالنفوس بل هي لجميع الأشياء إلا أنه لا استعمار

لها إلا للنفوس الآن يدخلوا باب الابواب - س ر ه .

ما بعد الكون . وفي كلامه عليه السلام أيضاً : «و ليحضر عقله وليكن من أبناء الآخرة فإنه منها قدم وإليها ينقلب» . وروى عنه عليه السلام أيضاً في ماهية النفس و مبدئها و معادها : «اعلم أن الصورة الإنسانية هي أكبر<sup>(١)</sup> حجة الله على خلقه ، وهي الكتاب الذي كتبه بيده ، وهي مجموع صورة العالمين ، وهي المختصر من اللوح المحفوظ ، وهي الشاهد على كل غائب ، وهي الطريق المستقيم إلى كل خير ، والصراط الممدود بين الجنة والنار» .

وقال معلم الفلاسفة أرسطاطاليس في كتاب اثولوجيا في فائدة هبوط النفس إلى هذا العالم ما معناه : إنها لم يضرها هبوطها إلى هذا العالم شيء بل انتفعت به ، وذلك إنها استفادت من هذا العالم معرفة الشيء ، وعلمت<sup>(٢)</sup> ما طبيعته بعد أن افرغت عليه قواها ، وترأيت أعمالها<sup>(٣)</sup> وأفاعيلها الشريفة الساكنة التي كانت فيها وهي في العالم العقلي ،

(١) فإن الله تعالى جعلها مثالا لذاته وصفاته وأفعاله ، فمن ينكر ذاته المقدسة المجردة عن كل التعينات التي ليست داخلة فيها ولا خارجة عنها ، فلينظر مثله الإلهي وآيته الكبرى وهو النفس ، ولا سيما ما هي بالفعل منها ، فإنها مجردة عن كل التعينات ولهذا تشير إلى ككل منها بهو والى ذاته بأنها ، وليست داخلة في البدن وقواه بل ولا في العالم ولا خارجة عنها ، ومن ينكر صفاته العليا وأسماؤه الحسنى فلينظر جامعية النفس للصفات التنزيهية والتشبيبية ، ومن ينكر أفعاله تعالى فلينظر أفعال النفس ولا سيما إبداعه الكلبيات و اختراعه الجزميات المثالية وانشاءه الجزميات المحسوسات بالذات ، و غير ذلك من عجائب آيات الانفس . قال مولانا الرضا عليه آلاف التحية والثناء : قد علم اولوالالباب أن ما هنالك لا يعلم الابا هاهنا - س ر ه .

(٢) أى ما طبيعة الشيء بعد أن أفاضت عليه قواها ، والمراد بالشيء المحسوسات يعنى كما أن الملك لا تعرف الاكل والشرب والوقاع وأمثالها كذلك النفس حيث كانت فى ذلك المقام الشامخ الالهى و عند كينونة العقلية لم تكن تعرف شيئاً من ذلك بهذا النحو الطبيعي المشهود للانسان الطبيعي ، فهبطت الى عام الطبيعة و أفاضت عليه قواها حتى تعرف ما لم تعرف الملائكة ، و تصل الى ما وصلوا و مالم يصلوا ان ساعدها التوفيق و صارت بالفعل فى جميع مراتبها ولم تغلذ الى الارض - س ر ه .

(٣) ان للنفس أعمالا و أفعالا معنوية حقيقية لا تظهر الا بإفاعيلها التي فى البدن لتطابق النشآت ؛ اذ الاستخلاف بالمولدة ظل الاستخلاف الممتوى الذى فى النفس ، فان كل نفس تريد أن تتشبه كل نفس به وتتخلق باخلاقه ، فان النفس جوهر شبيه بالنار ، والتغذية البدنية ظل التغذية الروحانية بالمعارف ، واتحاد العاقلة بها والتصوير بالمصورة .

فلولا أنها ظهرت أفاعيلها و افرغت قواها وصيرتها واقعة تحت الإِبصار لكانت تلك القوى والأفاعيل فيها باطلا ، ولكانت النفس تنسى الفضائل والأفعال المحكمة المتقنة إذا كانت خفية لا تظهر ، ولو كان هذا هكذا لما عرفت قوة النفس ولا شرفها ، وذلك إن الفعل إنما هو إعلان القوة الخفية بظهورها ، ولو خفيت قوة النفس ولم يظهر لفسدت و لكانت كأنها لم تكن انتهى كلامه .

و في أقوال الحكماء الأقدمين إشارات لطيفة ورموز شريفة إلى هبوط النفس من ذلك العالم و صعودها ، وحكايات مرشدة إلى ذلك ،  
منها قصة<sup>(١)</sup> سلامان و أبسال .

ومنها قصة الحمامة المطوقة المذكورة في كتاب كليله و دمنه .  
و منها حكاية حى بن يقظان .

و للشيخ الرئيس قصيدة في السؤال عن علّة هبوط النفس أولها :  
هبطت إليك من المحل الأرفع \* ورقاء ذات تعزز و تمنع<sup>(٢)</sup>

✽ ظل تصويرها بالحقائق . و هكذا في سائر الصفات النباتية ، و كذا أبصار النور مثلا ظل شهود الانوار المفارقة الفاهرة ، و استماع الكلمات الطيبة ظل استماع الكلمات القلبية و القدسية و الواردات الإلهامية ، و استشمام الروائح المطهرة الفاتحة ظل استشمام النفحات الربوبية ، و هكذا في سائر الصفات الحيوانية فلو لم تظهر هذه الصفات الطبيعية و لم تصر واقعة تحت الإحساس لم تعرف الأفاعيل ، و الصفات المعنوية الكامنة في المقام العقلي على ما هي عليه . وجه آخر هو أن يراد كمالات العقل الفعال ، فمعنى كلامه أنها هبطت لان يحصل لها الوجود الرباطي الذي للعقل الفعال بها ، و يصير عقلا فعلا في الصعود بإزاء ما في النزول و يحصل للمتجلى عليه ما للمتجلى ، ولولا الفعل لم يكن هذا و لم يصدق أنه غاية الفعل - س ر ه .

(١) والقصة بتفصيلها مذكورة في النمط التاسع من شرح الإشارات للمحقق الطوسي

قدس سره - س ر ه .

(٢) و منها :

حتى إذا اتصلت بهاء هبوطها      عن ميم مركزها بذات الاجرع  
عقلت بها تاه الثقل فأصبحت      بين المعالم والطلول الخضع

و قوله بذات الاجرع أى في أرض ذات الاجرع ، و الاجرع : المكان الواسع و الأرض ✽

كل ذلك يفيد أن للنفس كينونة قبل البدن، ووجوداً في العالم الشامخ الإلهي، وأن لها عوداً ورجوعاً إلى ما هبطت منه، وطلوعاً لشمس حقيقتها وكواكب قواها من مغربها إما مشرقة مستقيمة وإما منكسفة منكوسة مكدرة .

وقوله قدس سره : وما يقال : إن المتصرفات في الأبدان يسنح لها حال موجب لسقوطها عن مراتبها إلى آخره .

قلت : في الحواشي إن سقوط النفس عبارة عن صدورها عن سببها الأصلي ، ونزولها عن أبيها المقدس العقلي ، والحال<sup>(١)</sup> التي توجب سقوطها عن ذلك العالم شؤون فاعلها وجهات علتها وحشياتها ، وقد وقع التنبيه سابقاً على أن المعلولات النازلة الصادرة

عن ذات العزوة أو الكتيه جانب منه رمل وجانب حجارة . والمراد بها عالم العقل الواسع الشامخ ، وفي كلامه اشارات الى لطائف .

منها انه أشار الى أنها صارت آدم بسبب هبوطها بعد ما كانت ملكاً ، فان عدد الهاء والميم عدد آدم كما قوله تعالى : « بحبهم وبعونه » .

ومنها انه أشار الى جامعيتها لمراتب القيوب والشهادة ، فان الهاء حلقية والميم شفوية فأخذ أول الحروف و آخرها و ظاهرها و باطنها تنبيهاً على جامعية تلك الكلمة التامة الادمية لكل الحروف التكوينية .

ومنها ان الميم اشارة الى الملك بالضم والسلطنة ، والهاء اشارة الى اضافتها فان الهاء كما قرر الشيخ في الرسالة النيروزية حرف اضافته تعالى ، فان مجالي اضافته واشراقه خمسة ، وفي قوله : علق بها ثاء الثقيل اشارة الى أنها كلما توغلت في الهبوط توغلت في الكثرة ، والخسة تصير خسماً ، والهاء ثاء فان الهاء والنون والهاء حقائقها واحدة و تتفاوت بالترفع والتنزل ؛ فحيث كانت النفس في عالم الجبروت كانت كثرتها ضعيفة ، وفي الملكوت متوسطة ، وفي الناسوت قوية - س ر ه .

(١) أي الحال التي توجب صدورها هي الجهات الفاعلية كالاسماء والصفات عند العرفاء ، وكالاشراقات والمشاهدات في العقول الطولية للطبقة المتكافئة من العقول ، وكنفس هذه لاصنامها المثالية والمادية عند الاشرافيين ، وكالجهات الثلاث في كل واحد من العقول العشرة ، وهي الوجود والوجود والامكان أو النور والظل والظلمة أو تعقل مبدئه و تعقل وجوده و تعقل مكانه الى غير ذلك من العبارات عند المشائين ، ولما كانت الجهات الفاعلية في غالب الامر كمالات و حسنات و قد ذكر الكل من عباد الله تعالى تأسياً به ان موجب السقوط هو الخطيئة في آيين آدم عليه السلام تصدى لتحقيق ذلك بقوله : وقد وقع التنبيه الخ - س ر ه .

عن فواعلها إنما صدرت عنها بجهااتها<sup>(١)</sup> ولوازمها الإمكانية ، و نقائصها و إمكاناتها و فقر ذواتها إلى جاعلها التام القيومي ، ويعبر عن بعض تلك النقائص بالخطيئة المنسوبة إلى أينما آدم ، و عن صدور النفوس<sup>(٢)</sup> عنها بالفرار من سخط الله و ذلك ليس إلا ما يقتضيه الحكمة في ترتيب الوجود ؛ فإن النور الأتقص لا يمكن له في مشهد النور الأشد ؛ ألا ترى إنك إذا أردت أن تنظر في مسألة إلهية شديدة الغموض لم تحكمها بعد ، و توغلت فيها توغلا قوياً يكلّ ذهنك قبل أن يحصل لك ملكة الرجوع إليها ، و يكون سريع الانصراف منها إلى شغل آخر من الأمور الدنيّة فراراً من أن يحترق دماغك من استيلاء

(١) أي لجهات تلك الفواعل ولوازمها لالجهات تلك المعلولات ولوازمها الإمكانية بناءً على أن الإمكان مناط الحاجة فهو موجب الصدور و مهيؤه اذ لا بد أن يكون تلك الجهة متقدمة حتى يصدق أن الخطيئة صارت موجبة للسقوط ، فبين انه نبه على المعلول الداني لا بد أن يستند الى الجهة الدانية و العالني الى الجهة العالنية ، كما أن العقل الثاني يستند الى وجوب العقل الاول و نفس الفلك الاطلس الى وجوده و جسده الذي هو المعلول النازل الى امكانه أي وجوده بما هو ممكن ، والمراد بالخطيئة : الخطيئة التكوينية اذ قد تقرر أن الامر والنهي كما يكونان تشرعيين كذلك يكونان تكوينيين ، وهي التقيصة الإمكانية ، والا فلم يكن هناك تكليف تشرعي ، فلو لم تكن تلك الجهة الفاعلية التي هي التقيصة لم يصدر الجسم ، فهكذا لو لم تكن الجهة الإمكانية في الانسان الجبروتي لم يصدر الانسان الطبيعي الناسوتي ، فبقتضى تطابق العوالم و انحفاظ الذاتيات و اتحاد الرقائق مع الحقائق ضرباً من الاتحاد كان ذلك الانسان الطبيعي في المقام الشامخ الالهي و هو عالم العقل لكيثونة حقيقية. فيه ، ثم سقط من جهة الخطيئة و التقيصة في هذا المقام السافل بل أسفل السافلين ، و عبارته في العواشي على أن المعلولات النازلة إنما تصدر من عللها بواسطة جهات نقائص تلك العلل و إمكاناتها انتهى . ويمكن أن يراد بالخطيئة اضافة الوجود الى الماهية ، و بالشجرة التي في الكتاب الالهي شجرة الكثرة التي هي الماهيات اذ لو لم تكن تلك الماهيات و التعينات لم يضاف الوجود اليها ولم يحصل بينونة و بعد - س ر ه .

(٢) فالمراد الفرار من قهر الله فانه يقهر نوره أنوارها كما يقهر نور الشمس في النهار أنوار الكواكب ، فكما لا ظهور لها الا في الليل فكذلك لا ظهور للانوار الاسفيدية في ساحة ظهور نور الانوار بل يبهرها فتفر الى ظلم ليالي المواد من قهر الله الواحد القهار متنية للظهور وان استتمت ذوات أورام - س ر ه .

ظهورها العقلي كما يستولي نور الشمس على أعين الأخافيش ، و إليه الإشارة في الحديث النبوي « إن الله سبعين<sup>(١)</sup> حجاباً من نور لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه كل ما انتهى إليه بصره ، والحكماء ذكروا وجوهاً عديدة على طريق الرمز و الإشارة تشير إلى علّة هبوط النفس .

فمن أقوال الفلاسفة المتقدمين ما ذكره أربناذقلس و هو إن النفس كانت في المكان العالي الشريف فلما أخطأت سقطت إلى هذا العالم ، وإنما صارت إلى هذا العالم فراراً من سخط الله إلا أنها لما انحدرت إلى هذا العالم صارت غيائماً للنفوس التي قد اختلطت عقولها .

ومنها قال أفلاطون الرباني في كتابه فاذن : علّة<sup>(٢)</sup> هبوط النفس إلى هذا العالم سقوط ريشها ، فإذا ارتماشت ارتفعت إلى عالمها الأول .

ومنها ما قال هو أيضاً في كتابه الذي يدعى طيماوس : إن علّة هبوط النفس إلى هذا العالم أمور شتى وذلك إن منها ما اهبطت لخطيئة أخطأتها ، وإنما هبطت إلى هذا العالم لتعاقب وتجازي على خطاياها . ومنها ما اهبطت لعلّة أخرى غير أنه اختصر في قوله و ذم هبوط النفس وسكنها في هذه الأجسام .

و قال في موضع آخر من كتاب طيماوس : إن النفس جوهر شريف سعيد و إنما

(١) هكذا نقل قدس سره في العواشي أيضاً وقد نقل في كثير من كتب العرفاء والحكماء أن الله سبعين ألف حجاب من نور ، و سبعين ألف حجاب من ظلمة الخ و لعل ما ذكره أيضاً مأثور ، والنكته في العدد انه قد ورد أن لكل آية سبعة أبطن و قد مر أن للنفس سبع مراتب ، والكرات التسع مع عالم العناصر عشرة ، و من ضرب السبعة في العشرة يحصل سبعون ، ثم ان كلا منها مظهر ألف اسم لله تعالى ، والحجب النورية هي الوجودات والظلمانية هي الماهيات لها ، وربما يحمل العجب النورية على الوجودات الروحانية والظلمانية على الوجودات المادية - س ر ه .

(٢) أي علّة كونها موجوداً هابطاً نازلاً ، و بالجملة نفسيته لان الهبوط عين ذاتها الوجودية في هذه المرتبة وان لم تكن عين ماهيتها المشتركة بين مقامها الامرى والخلقى ضعف وجودها اذلولاه لم تكن معلولة صادرة بل عين المصدر التي هو العقل فاذا ارتماشت ببناحي العلم والعمل و قوى وجودها صارت عقلاً - س ر ه .

صارت في هذا العالم من فعل البارئ الخير، فإن البارئ لما خلق هذا العالم أرسل إليه النفس وصيرها فيه ليكون العالم ذاعقل؛ لأنه لم يكن من الواجب إذا كان هذا العالم متقناً في غاية الإتيان أن يكون غير ذي عقل، ولم يكن ممكناً أن يكون العالم ذا عقل وليست له نفس، فلهذه العلة أرسل البارئ تعالى النفس إلى هذا العالم وأسكنها فيه، ثم أرسل نفوسنا وأسكنها في أبداننا ليكون هذا العالم تاماً كاملاً، ولئلا يكون دون ذلك العالم في التمام والكمال فينبغي أن يكون في العالم الحسي من أجناس الحيوان ما في هذا العالم العقلي.

ومنها ما قاله أرسطاطاليس في مواضع كثيرة من كتابه في معرفة الزبوية من ذلك قوله: الطبيعة<sup>(١)</sup> ضربان عقلية وحسية، والنفس إذا كانت في العالم العقلي كانت أفضل وأشرف، وإذا كانت في العالم الحسي كانت أخس وأدنى من أجل الجسم الذي صارت فيه، والنفس وإن كانت عقلية ومن العالم الأعلى العقلي فلا بد أن ينال من العالم الحسي شيئاً وتصريفه لأن طبيعتها متلاحمة للعالم العقلي والعالم الحسي، ولا ينبغي أن تنفم النفس أو تلام على ترك العالم العقلي وكونتها في هذا العالم، لأنها موضوعة بين العالمين جميعاً، وإنما صارت النفس على هذه الحال لأنها آخر تلك الجواهر الشريفة الإلهية؛ وأول الجواهر الطبيعية الحسية، ولما صارت مجاورة للعالم الحسي لم تمسك عنه فضائلها بل قاضت عليه قواها، وزينته بغاية الزينة؛ وربما نالت من خساستها ذلك إلا أن يحذر ويحترز.

ومن ذلك قوله في موضع آخر: إن النفس الشريفة وإن تركت عالمها العالي

(١) كثيراً ما يطلق الطبيعة على السامية النوعية للشيء فكأنه قال: لكل ماهية نوعية جوهرية فرد عقلي، وأفراد حسية مادية. ويمكن أن يراد بالطبيعة الحسية المبدء الأول للحركة والسكون الذاتيتين كما هو المشهور، وبالطبيعة العقلية الفرد العقلي المذكور كما قال شيخ الإشراق قدس سره وطبيعة كل شيء إذا أخذ غير كلفياته، وفي بعض النسخ عن كلفياته فهو النور الذي يكون ذلك الشيء منه. وتقل في شرح حكمة الإشراق عن يحيى النحوي أنه عرف الطبيعة بأنها قوة روحانية سارية في الأجسام المنصرفة تفعل فيها التصوير والتخليق، وهي المدبرة لها ومبدء حركتها وسكونها بالذات، وتفعل لغاية ما إذا بلغت إليها أمسكت - س ر ه .



وهبطت إلى هذا العالم السفلي فإنها فعلت ذلك بنوع<sup>(١)</sup> استطاعتها وقوتها العالية ليتصور الإنية التي بعدها ولتدبرها ، وإن هي افلتت من هذا العالم بعد تصويرها وتديرها إياه وصارت إلى عالمها سريعاً لم يضرها هبوطها إلى هذا العالم شيء بل اتفقت به ؛ وذلك إنسها استفادت من هذا العالم معرفة الشيء وعلمت ما طبيعته .

ومنه قوله في موضع آخر : إذا فارقت النفس العقل وأبت أن يتصل به و أن يكون هي و هو واحداً اشتاقت<sup>(٢)</sup> إلى أن تنفرد بنفسها و أن يكون والعقل إثنين ، ثم اطلمت إلى هذا العالم وألفت بصرها على شيء من الأشياء دون العقل استعادت الذكر حينئذ وصارت ذات ذكر ؛ فإن ذكرت الأشياء التي هناك لم ينحط إلى هاهنا ، وإن ذكرت إلى هذا العالم السفلي انحطت من ذلك العالم الشريف .

ومنه قوله في موضع آخر : فإن قال قائل : إن كانت النفس تتوهم هذا العالم قبل أن ترده فلا يخلو إنسها تتوهمه أيضاً بعد خروجها منه و ورودها إلى العالم الأعلى ، فإن كانت تتوهمه فإنها لا محالة تذكره ، و قد قلتم إنها إن كانت في العالم الأعلى لا<sup>(٣)</sup> تتذكر شيئاً من هذا العالم ألبتة .

قلنا : إن النفس وإن كانت تتوهم هذا العالم قبل أن تصير فيه ولكنه تتوهمه بتوهم<sup>(٤)</sup> عقلي .

و مما يدل أيضاً من كلامه على أن النفس كان لها وجود في عالم العقل و وجود في عالم الطبيعة ، وأن كلا من الوجودين غير الآخر قول هذا الفيلسوف في الميمر الثاني :

(١) أي قدرتها واختيارها لا بنوع اضطرار فإنها في اللاهوت عين القدرة والاختيار ، و كذا في الجبروت لأنها مختارة فيه باختيار القادر المختار المحض بل بهذا النظر لا جبر هاهنا فتبصر - س ر ه .

(٢) فيه إشارة إلى بعض النكات التي ذكرناها سابقاً للهبوط - س ر ه .

(٣) هذا حكم الواردين على العالم الأعلى الصادقين عنه ، وهم الفائزون بالقدرح المعلي المتسكنون عند ربهم الأعلى المستفرقون في شهود جماله المقهورون تحت نور جلاله - س ر ه .

(٤) أطلق التوهم من باب المشاكلة أي تدرك النار مثلاً بحيث يسع كل النيران علماً حضورياً أو حصولياً بحيث لا يشغله شأن عن شأن ولا يحجبه شيء عن شيء - س ر ه .

فتريد الآن أن تذكر العلة التي بها وقعت الأسماء المختلفة على النفس ، و لزمها ما يلزم الشيء المتجزى المنقسم الذات ، فينبغي أن يعلم هل تتجزى النفس أم لا تتجزى ، فإن كانت تتجزى فهل تتجزى بذاتها أم بعرض ، و إذا كانت لا تتجزى فبذاتها لا تتجزى أم بعرض . فنقول : إن النفس تتجزى بعرض ، وذلك إنها إذا كانت في الجسم قبلت التجزئة بتجزى الجسم ، كقولك : إن الجزء المتفكر غير الجزء البهيمي ، و جزئها الشهواني غير جزئها الغضبي ، فالنفس إنما تقبل التجزئة بعرض لا بذاتها ، و إذا قلنا إن النفس لا تتجزى فإنما نقول ذلك بقول مرسل ذاتي ، و إذا قلنا إنها تقبل التجزئة فإنما نقول ذلك بقول مضاف عرضي ، و ذلك إنا إذا رأينا طبيعة الأجسام تحتاج إلى النفس لتكون حية ، و الجسم يحتاج إلى النفس لتكون منبثة في جميع أجزائه انتهى هذا الكلام . و قد بين<sup>(١)</sup> منه إن النفس لها وجود لا يتجزى لا بالذات ولا بالعرض و هو وجودها العقلي ، و لها وجود يتجزى بالعرض بوجود الطبيعة ، و ظاهر أن الوجود الذي يتجزى ولو بالعرض غير الوجود العقلي الذي لا يتجزى أصلاً بذاته لا بالذات ولا بالعرض .

وقال في موضع آخر منه : إن العقل إذا كان في عالمه العقلي لم يلق بصره على شيء من الأشياء التي دونه إلا على ذاته ، و إذا كان<sup>(٢)</sup> في غير عالمه أي في العالم الحسي

(١) إن قلت : لا دلالة لكلام المعلم عليه فإن مدلول كلامه ان النفس وان كانت في البدن لا تتجزى ذاتها و تتجزى بالعرض لالات البدن ، نعم لو قال بقول مرسل بدون قوله ذاتي لدل عليه .

قلت : قد دل مفهوم الشرط في قوله إذا كانت في الجسم على أن لها كينونة لافي الجسم ، و لا يقبل التجزئة حينئذ أصلاً لا بالذات و لا بالعرض ، وهو معنى قوله بقول مرسل و يدل عليه قوله : و إذا كانت لا تتجزى فبذاتها الخ كما حل المصنف أي بذاتها فقط لا تتجزى أم بعرض أيضاً ، فمراد المعلم أنها حين لم تكن في الجسم وهو كينونتها السابقة العقلية لم تكن تتجزى لا بالذات ولا بالعرض ، ومعنى قوله ذاتي ان عدم التجزئة بالقول المطلق ذاتي لها لا عرضي كالتجزئة ، وأشار المصنف قدس سره إليه بقوله بذاته لا بالذات ولا بالعرض - س و ه .

(٢) هذا الكلام من المعلم صريح في أن كينونة العقل في عالم الابداع هي الكينونة السابقة للنفس ، و كينونة النفس في عالم الكون هي الكينونة اللاحقة للعقل ؛ اذ العقل الذي في عالم الحس هو النفس وهو الذي يصرح به المصنف قدس سره مراراً و يجمع

فإنه يلتقي بصره مرة على (١) الأشياء ومرة على ذاته فقط ، وإنما صارت ذلك حال البدن الذي صار فيه بتوسط النفس ، فإذا كان مشوباً بالبدن جداً ألقى بصره على الأشياء ، وإذا تخلّص قليلاً ألقى بصره على ذاته فقط . والعقل لا يستحيل ولا يميل من حال إلى حال إلا بالجهة التي قلنا . وأما النفس فإنها تستحيل إذا أرادت علم الأشياء . إلى آخر هذا الكلام وغير ذلك من كلماته الشريفة تصريحاً وتلويحاً إلى أن للنفس كينونة قبل هذه النشأة وبعدها في عالم العقل ، يظهر لك بالمراجعة إليها والتأمل فيها .

ثم لا يخفى إن عادة الأقدمين من الحكماء تأسياً بالأنبياء أن يبنوا كلامهم على الرموز والتجوزات لحكمة رأوها ومصلحة راعوها ، مداراة مع العقول الضعيفة ، وحرصاً عليهم ، وحذراً عن النفوس المعوجة العسوفة وسوء فهمهم ، فما وقع في كلامهم إن النفس أخطأت وهبطت فراراً من غضب الله عليها فهم وأمثالهم يعلمون أن في عالم القدس لا يتصور سنوح خطيئة أو اقتراف معصية ، ولا يتطرق إليه مستحدثات آثار الحركات بل عنوا بخطيئة النفس ما أشرنا إليه من جهة إمكانها وحصولها عن مبدئها ونقصها (٢)

✦ به بين قدم النفس وحدوثها ، وهو الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وهو الذي نحن نزلنا التنزل والهبوط والسقوط وأمثالها ومقابلتها عليه - سره .  
(١) أي واقع في التلوين ولم يتمكن في مقام التمكن كما قال تعالى : « فاستقم كما أمرت » وقوله للبدن أي بسبب البدن الذي صار مهبطاً لنور العقل بواسطة النفس فإنها رابطة البدن وقواء بالعقل كرابطة العاقد بالقديم ، فإذا كان مشوباً بالبدن أي الغالب عليه أحكام الطبيعة ألقى الخ « نسوا الله فأنسهم أنفسهم » ومن عرف نفسه فقد عرف ربه . ان كتاب الفجاء لفي سبعين ، وان كتاب الابرار لفي عليين .

ابن بخاك اندر شد وگل خاک شد      وان نمک اندر شد وگل پاک شد  
وقوله ألقى بصره على ذاته أي على ذاته ومقوم ذاته الوجودي ، فان ما هو في المفارقات لم هو - سره .

(٢) ان قلت : ما ذكر ان الخطيئة جهة امكانها قد دريناها بما بينه سابقاً ان منشاء سقوط النفس أي صدورها كباقي العلولات النازلة هو الجهات الامكانية في الفواعل ، وقد مر بيانه في العاشية ولكن لا ندرى ما ذكره بقوله : أو نقصانها الخ وكذا قوله بعد كلمات : وكونها عقلاً بالقوة وانه لا يتسع الخ فان هذه نفس السقوط والخروج من الجنة فكيف جعل خطيئة وجرماً منشأ لها ؟ وهل هذا الاتمليل الشيء بنفسه ؟ وأيضا هذه ✦

الموجب لتعلقها بالبدن أو كونها بالقوة ، فجريمتها الطبيعية نفس جوهرها ، و هبوطها صدورها عن المفارق بالعلاقة البدنية و كونها عقلا بالقوة ، و أنها لا تتسع القوة النظرية متمكنة عما من شأنها أن يصدر عنها إلا بعد حين يستعمل القوة العملية في أفعالها الحيوانية والنفسانية ، فالنفس منصرفه الوجه عن أيها المقدس بعلاقة ، و تلك العلاقة نحو من أنحاء وجودها ، والفرار من سخط الله هذا الشوق الطبيعي إلى تدبير البدن لعشقها بكمال ذاتها ليزول عنها هذا النفس الجوهري بكمال وجودها الجوهري التجردى .

✽ في هذا العالم من خطياتها الطبيعية والخطيات التي نسبت إليها في النواميس أو في الرموز انما هي في العالم السابق على هذا العالم .

قلت : فيه وجهان أحدهما ان نقصانها و كونها بالقوه و عدم اتساعها الا بعد حين و نحوها باعتبار صورها العلمية السابقة في مراتب الالواح العالية خطيات طبيعية بالعمل الاولى منشاء لهذه في سجل المواد ؛ اذ قد تقرر أن للاشياء ذاتها و صفاتها و أفعالها أكوانا سابقه ، و أن تلك العلوم فعليات . و ثانيهما أن هذه في هذا العالم منشاء البعد للنفوس عن العقول في السلسلة الصعودية التي هي دار المقربين ، و عن الصور البهية فيها التي هي مطلوبات أصحاب البين ، والجنة التي خرج منها آدم بثلاثها جنة الذات ، و جنة الصفات ، و جنة الافعال ، سواء كانت الافعال الابتداعية أو الاختراعية ، و ان كانت غير الجنة التي ترتقى النفوس إليها بأقسامها كما سيأتي الفرق بين البرزخين النزولي والصمودى والفيبين الامكانى والمعالى الا أن الموائم متطابقة والنشآت كل منها يعاذى بها يوازنه و يوازيه و يماثله و يكافيه ، و ماهيتها واحدة و وجودها فيه أصل محفوظ و نسخ باق ؛ فان ما به الامتياز في الوجود عين ما به اشتراك ، ولا سيما في عوالم العقول فان جميع ذلك فيها أكد و أقوى ؛ اذ أحكام الكثرة والتركيب والتجسم والتقدير والحركة بل أحكام السوائية هناك مستهلكة ، فالعقول الصعودية الحاصلة في صراط الكمال التي هي ما إليها سلوكهم هي العقول النزولية التي هي وسائط جوده تعالى وان غايرتها ببعض الوجوه فمنشاء البعد عن هذه الجنات التي هي في السلسلة الصعودية منشأ البعد عن التي في النزولية ، و ان شئت بدل البعد بالخروج أو الاخراج باعتبار الصلوح الفطرى ، وقوله : فجريمتها الطبيعية الى قوله : فالنفس منصرفه الوجه الخ أكثرها اعادة للفقرة السابقة مع اشارة الى أن هذا الذنب طيبى و هذا الجرم تكوينى لا تشريعى ، و ان جاز كونه تشريعياً على ما وجهناه وقوله : و كونها عقلا بالقوة عطف على نفس جوهرها كما قال آتفاً أو كونها بالقوة - س ر ه .

وكذا ما نقل عن بعض المشرقيين الفارسيين إن الظلمة حاصرت النور وحبسته مدة ثم أمدته و أمدته الملائكة فاستظهر على أمر من الذي هو الظلمة فقهر الظلمة إلا أنه أمهلها إلى أجل مضروب ، و إن الظلمة حصلت من النور لفكرة ردية . فهذا الحديث أيضاً كان عن النفس فإنها جوهره نوراوية من جهة كونها عقلا بالفعل كما برهن عليه ، والظلمة هي القوة الحيوانية والطبيعية و انحصارها تسكط القوى عليها وانجذابها إلى العالم السفلى ، و إمداد الملائكة مصادفة توفيق القدر بهداية النفس لإشراق عقلي ، و خروجها إلى الفعل والإمهال إلى أجل مضروب بقاء القوى إلى حين الموت ، أو قطع العلاقة ، والفكرة الردية التفات النفس إلى الأمور المادية .

و من الاحتجاجات على بطلان تقدم الأرواح الإسمية على أبدانها قول صاحب حكمة الإشراق و التلويحات في كتابه المذكور : إن الأنوار المدبرة إن كانت قبل البدن فنقول : إن كان منها ما لا يتصرف أصلاً أي في بدن فليس بمدبر و وجوده معطل ، وإن لم يكن منها ما لا يتصرف كان ضرورياً وقوع وقت وقع فيه الكل و ما بقي نور مدبر .

أقول : قد ذكرت في الحواشي إيراداً عليه إن لنا أن نختار الشق الأول ، ونقول : إن الوجود المفارقي للنفوس غير الوجود التعلقي لها ، و من ذهب من الأقدمين إلى أن للنفوس وجوداً في عالم العقل قبل الأبدان لم يرد به إن النفس بماهي نفس لها وجود عقلي ، بل مراده إن لها نحواً آخر من الوجود غير وجودها الذي لها من حيث هي نفس مدبرة ، فعلى هذا لا يلزم من كونها غير متصرفه في الأبدان تعطيل ، وإنما يلزم التعطيل لولم يكن النفس بماهي نفس متصرفه في البدن ، و حينئذ يقع وجودها ضائعاً معطلاً ، ولا يلزم التعطيل لولم يكن وجودها العقلي غير متصرفه في جسم بل هي بماهي عقل لا اشتغال لها بالجسم أصلاً ، و هي بماهي نفس لا تنفك عن تدير و مباشرة أصلاً .

ولنا أيضاً أن نختار الشق الأخير فإن حقيقتنا هذا الشق لا يوجب أن يجيء وقت وقع فيه الكل ، و ما بقي وجود نفس مدبرة في العالم كما ذكره ، وذلك لأنه إن أراد بالوقت في قوله : وقت وقع فيه الكل وقتاً محدوداً معيناً و من لفظة الكل الجميع فذلك (١) غير

(١) لا يقال : لزومه ظاهر لا يقبل المنع لان الفروض أن النفوس الغير المتناهية

بأبدان غير متناهية لتقوس غير متناهية لتكون متصرفه . ومنها الخلف حيث فرض انها قبل

لازم مما ذكره ، وإن أراد به كل وقت أو أعم من ذلك و من لفظة الكل الكل الأفرادي فلا محذور فيه ، و ذلك لأن الزمان غير متناهي الأوقات فعلى تقدير عدم تناهي النفوس ووجود كل في وقت لا يلزم إلا وجود الجميع في أوقات غير متناهية ، و ذلك غير ممتنع لا وجود الكل في وقت معين ، فاللازم غير محذور ، والمحذور غير لازم .

ثم : نقول : إن المبدء العقلي الذي وجدت وانتشرت منه النفوس إلى هذا العالم غير متناهي القوى والجهات والحيثيات الوجودية ، و كلما انفصلت منه النفوس بقيت فيه القوة الغير المتناهية كما كانت على حالها لا تبديد ولا تنفد ، لأنه مبدع من مبدء الكل . و ليس وجود النفوس الغير المتناهية في العالم العقلي على نعت الكثرة العددية ، ولأنها ذات ترتيب ذاتي أو وضعي حتى يرد الترديد الذي ذكره في كل واحدة واحدة منها ، و يلزم حينئذ ما ذكره من مجيء وقت لم يبق فيه واحد من النفوس .

و إيباك أن<sup>(١)</sup> تتوهم مما ذكرناه إن وجود النفوس في المبدء العقلي وجود شيء في شيء بالقوة كوجود الصور الغير المتناهية في المبدء القابلي أعني الهبولي الأولى ، و ذلك لأن وجود الشيء في الفاعل ليس كوجوده في القابل ، فإن وجوده في الفاعل أشد تحصيلاً وأتم فعلية من وجوده عند نفسه ، و وجوده في القابل قد يكون أنقص و أخس من وجوده في نفسه وبحسب ماهيته ، لأن وجوده<sup>(٢)</sup> في القابل المستعد بالقوة الشبيهة بالعدم ، ووجوده

✽ البدن و انها متصرفه فيه أو التناسخ لو كانت مع أبدان وقبل أبدان آخر تعلقت بها فيما بعد .  
لانا نقول : ليس مقصوده قدس سره اختيار الشق الاخير بمعنى انها موجودة بنعت الكثرة ، و من حيث أنها متصرفه بل بمعنى انها موجودة بنعت الوحدة والكيونة العقلية ، وان ذات المتصرفات موجودة من حيث ذاتها و أصلها و تماميتها لامع الوصف العنواني الذي هو التصرف . و بعبارة اخرى أشار إليها في ذيل قوله : ثم نقول الخ وجود الجهات الفاعلية والحيثيات الوجودية والشؤون الكامنة في المبدء العقلي وجود تلك المتصرفات بذواتها و ببيادى اضافاتها ، نعم يسكن أن يقال : ان الشيخ الالهي ينكر وجودها بنعت الكثرة لا بنعت الوحدة والكيونة العقلية كما أشرنا إليه سابقاً فتجشم البراهين و سوق الحجج لا بطلال الاول لا الثاني - س ر ه .

(١) من أن المبدء العقلي غير متناهي القوى الخ - س ر ه .

(٢) حاصله ان لوجود الشيء اضافات ثلاث الى اشياء ثلاثة : اضافة الى نفس ماهية ✽

عند نفسه أن يكون وأن لا يكون ، وله في الفاعل وجود بالوجوب ، و وجود النفوس عند مبدئها العقلي و أيها المقدس وجود شريف مبسوط غير متجز ولا متفرق ، و هذا مما يحتاج در كه إلى ارتفاع بصيرة القلب عن حد علم اليقين إلى حد عين اليقين .

فإن قلت : ما ذكرته هو قول بانقلاب الحقيقة وهو ممتنع .

قلت : هذا ليس من انقلاب الحقيقة في شيء ، و ذلك<sup>(١)</sup> لأن انقلاب الشيء عبارة عن أن ينقلب ماهية شيء من حيث هي إلى ماهية شيء آخر بحسب المعنى والمفهوم ، وهذا ممتنع لأن الماهية من حيث هي ليست إلا هي . وكذا بمتنع أن ينقلب وجود ماهية إلى وجود ماهية أخرى من غير مادة مشتركة يتبدل عليها الصور بحسب الانفعالات المتواردة عليها ، أو ينقلب حقيقة بسيطة إلى حقيقة بسيطة أخرى ، و أما اشتداد الوجود في كمالته و استكمال صورة جوهرية في نفسه حتى يصير متقوماً بأوصاف ذاتية أخرى غير ما كانت أولاً فليس ذلك بمتنع ، لأن<sup>(٢)</sup> الوجود متقدم على الماهية ، و هو أصل والماهيات تبعه له ، ألا ترى<sup>(٣)</sup> إن الصور الطبيعية تتكامل وتشد إلى أن تتجرّد عن المادة وتنقلب صورة عقلية موجودة في العالم الأعلى العقلي على وصف الوحدة والتجرّد ، وكذلك النفوس بعكس ذلك كانت في عالم العقل شيئاً واحداً جوهرياً مبسوطاً متحداً

بشيء وهي بإمكان أن يكون وأن لا يكون ، و إضافة إلى قابله ومادته وهي بال فقدان والعدم ، و إضافة إلى فاعله وهي بالوجدان والوجوب ، و قد قالوا : ان نسبة الشيء إلى فاعله بالوجوب ، و إلى قابله بالإمكان ، ففاعل الشيء معطى وجوده كما هو مصطلح الالهيين أقرب من نفس الشيء إلى الشيء وكيف لا ؟ وهو مفترق ذاتاً و صفة و فعلا ليه ، و بدوّه منه وعوده إليه - س ر ه .

(١) فالغالطة نشأت من اشتباه الوجود الحقيقي بالمفهوم ، ثم اشتباه الاصل المحفوظ في المراتب الحقيقية بها ، و في الاشتداد ثبات هذا الاصل من الفاعل و مادة المواد من القابل والاتصال في نفس الحركة مصحح أن يقال هو هو من غير انقلاب مستحيل - س ر ه .

(٢) فإذا كان في وجود يصح أن يقال هو هو لاجل المصححات الثلاثة المذكورة فالماهيات تابعة لان انتزاع مفاهيم كثيرة من مصداق واحد جائز - س ر ه .

(٣) ان الاولى تبديل هذا بالاقتصار على فاء النتيجة بأن يقال فالصور الطبيعية

الخ لكلا يتوهم مصادرة في الكلام - س ر ه .

عقلياً فتكثرت وتمنزلت في هذا العالم ، وصارت لضعف تجوهرها متشبثة بأبدان طبيعية ساكنة في منازل سفلية ، فليس في هذين الأمرين انقلاب في الحقيقة على الوجه المستحيل ؛ فإن للأشياء النوعية والمفاهيم المحدودة كالأشياء والفلك والأرض والماء وغيرها أنحاء من الوجود ، وأطواراً من الكون ، بعضها طبيعية ، وبعضها نفسية ، وبعضها عقلية ، وبعضها إلهية أسماوية ، فإنك إذا تعقلت أو تخيلت أرضاً أو سماً فقد حصلت في عقلك سماً عقلياً ، وفي خيالك سماً خيالياً كل واحد من الصورتين سماً بالحقيقة لا بالمجاز ، كما أن التي في الخارج عنك سماً ، بل الصورتان <sup>(١)</sup> الأوليان أحق باسم السماء وأولى من التي في الخارج ، لأن التي في الخارج موهمة مفضوشة بفواشي زائدة وأمور خارجة عن ذاتها ، وأعدام وظلمات وأمور زائلة سائلة متجددة ، وكذا الحال في كل نوع من الأنواع الطبيعية ، فالكل في قضاء الله السابق على وجه مقدس عقلي . فأي مفسدة في أن يكون للنفوس التي هي صور بعض الأنواع الطبيعية كينونة على نحو آخر في العالم العقلي ؟ ومن <sup>(٢)</sup> زعم أن كون معنى واحد موجوداً بوجودات متعددة متخالفة المنشآت يوجب قلب الماهية و بطلان الحقيقة فليمتنع عنده العلم بحقيقة شيء من الأشياء ، فإن العلم بالأشياء <sup>(٣)</sup> الغائبة عبارة عن وجود صورتها المطابقة لها عند العالم ، وتلك الصورة للشيء قد تكون عقلية ، وقد تكون خيالية ، وقد تكون حسية حسب درجات قوة العالم بها ، فالعالم

(١) فالصور المادية اظلال الصور الذهنية بعكس ما هو المشهور ، واليه يشير قوله

عليه السلام و فيك انطوى العالم الاكبر - س ر ه .

(٢) و هؤلاء هم الذين أنكروا كون الشيء ذاتاً مراتب متفاوتة في اطوار مختلفة مع

أصل محفوظ و نسخ باق فيها كالطبيعة المقولة بالتشكيك التي لها عرض عريض مرتبة و راء

العرض الافرادى الذى يشار كها فيه الطبيعة المتواطئة ، والذين أنكروا الحركة الجوهرية

والتبدل الذاتى بنحو السيلان مع بقاء الموضوع على ما حققه المصنف قدس سره فيمتنع

عندهم العلم بحقيقة شيء ، وكذا يمتنع عندهم الوجود النهنى و هؤلاء نشأتهم نشأة

الاختلاف ، و نظرهم مقصور على روية المفاهيم و الصور لا يرون الوجود و المعنى ، فهم

في الحقيقة اهل التكثير لا التوحيد اذ يقصر نظرهم عن أن يكون المعنى الواحد الذى

هو رباط الصور المتفتنة قبله قلوبهم ، والوجود الذى هو كخيط يسك المفاهيم المفطورة

على التشتت عن الانقسام نصب أعين أفئدتهم فول وجهك شطره وأعرف قدره - س ر ه .

(٣) أى الموجودة للمادة - س ر ه .



إذا كان عقلاً بسيطاً كان علمه بالأشياء صورة بسيطة عقلية تطابق أعداداً بل أنواعاً كثيرة في الخارج ، و تلك الأعداد مع كونها متكثرة المواد الخارجية مختلفة الهويات الطبيعية فهي مما يحمل عليها معنى واحد نوعي متحد بها إذا أخذ ذلك المعنى مرسلًا من غير شرط و قيد من وحدة أو كثرة عددية ، و كذا إذا كان العالم قوة خيالية كالذوات النفسانية الموجودة في عالم الأشباح والأمثال يكون صورتها العلمية صورة متخيّلة مطابقة لصورة محسوسة في الحس أو موجودة في المادة بحسب الماهية والحد مخالفة لها في نشأة الوجود والهوية ، و كذا القياس في غير ما ذكرناه من المواطن الإدراكية ، فقد علم أن لحقيقة واحدة نشأت وجودية بعضها أشد تجرّداً و أكثر ارتفاعاً عن التكثّر والانقسام ، وعن الوقوع في الحركات و مواد الأجسام ، و إذا جاز أن يكون صورة واحدة عقلية في غاية التجرّد صورة مطابقة لأعداد كثيرة من صور جسمانية بحيث يتحد بها فليجز كون صورة واحدة عقلية هي المسماة بروح القدس صورة مطابقة لنفوس كثيرة إنسية تكون هويتها تمام تلك الهويات النفسانية . و ما نقل عن فيثاغورث إنه قال : إن ذاتاً روحانية ألفت إلى المعارف فقلت : من أنت قال : أنا طباعك التمام يؤيد هذا المطلب . و أنت يا حبيبي لو تيسر لك الارتفاع إلى طبقات وجودك لرأيت هويات متعددة متخالفة الوجود ، كل منها تمام هويتك لا يعوزها شيء منك ؛ تشير إلى كل واحدة منها بأنا ،<sup>(١)</sup> وهذا كما في المثل المشهور أنت أنا فمن أنا .

حجة أخرى ذكرها أيضاً في كتاب حكمة الإشراف بقوله : إذ اعلمت لانهائية الحوادث واستحالة النقل إلى الناسوت فلو كانت النفوس غير حادثة لكنت غير متناهية ، فاستدعت

(١) كما كنت تشير قبل الارتفاع إلى البدن بأنالكونك فانيأفيه ، و في تشية أمره وقضاء و طره قال تعالى : « نسوا لله فانساهم أنفسهم » والان حصص الحق وصرت فانياً في باطنيات ذاتك ، و عادلا واضعاً للشئ في موضعه فما كان أناصارهو ، وما كان هو صار أنا . والثل المشهور الذي أشار إليه كانه حكاية من ربط القرع على رجله لئلا يضل ويقعد نفسه في ازدحام الناس فنام وفكه آخرو ربط على رجل نفسه واستلقى بجنبه فلما استيقظ الاول ولم يره في رجله قال للاخر أنت أنا فمن أنا ، ونعم ما قيل :

ور هيچ نيم بس اين فنان چيست

گر جمله تو می بس این جهان چيست

جهات غير متناهية في المفارقات و هو محال .

أقول : قد أشرنا إلى أن وجود النفوس في عالم العقل ليس كوجودها في عالم الحس متكثرة ذات ترتيب زماني أو وضعي أو غير ذلك ، والذي يلزم من كون النفوس الغير المتناهية في هذا العالم ذات صورة عقلية يكون بها نحو وجودها العقلي أن يكون تلك الصورة ذات قوة غير متناهية في التأثير والفعل أعني بحسب الشدة ، وقد سبق الفرق بين اللانهاى في الشدة واللانهاى في العدة أو المدة ، وذلك ليس بمحال إنما المحال تحقق جهات غير متناهية في المبادي العقلية بحسب الكثرة والعدة وحيثية الإمكان ؛ فإن جهات الخير والوجوب غير متناهية شدة ، و جهات النقص والإمكان متناهية شدة ، وكذا عدة <sup>(١)</sup> إلابالقوة في أوقات و أدوار مختلفة كما يعرفه الحكماء .

ثم العجب من هذا <sup>(٢)</sup> الشيخ قدس سره حيث ذهب إلى أن لكل نوع جسماني نوراً مدبراً في عالم المفارقات ، وأن للنفوس البشرية نوراً مدبراً عقلياً . و ذهب إلى أن النفوس أنوار ضعيفة بالقياس إلى النور المفارق ، وأنها بالنسبة إليه كالأشعة بالقياس إلى نور الشمس وأن النور <sup>(٣)</sup> كلبه من سنخ واحد ونوع واحد بسيط لا اختلاف في أفراده

(١) كذا في النسخة المخطوطة الموجودة عندنا وفي المطبوعة - لا بالقوة - الصحيح على الظاهر كما في المخطوطة .

(٢) ليت شعري لم لم يحمل المصنف ره الحجج المنقولة من هذا الشيخ العظيم مع أنه ذهب الى ما ذكره من المذاهب على بطلان النفوس بهاى نفوس ليسلم عن الايرادات التي أوردها عليها ، وحملها على بطلان النفوس بهاى عقل ثم تعجب منه فاورد عليه ما أورده ان هذا لشيء عجاب - ل ر ه .

(٣) حتى الانوار العرضية الشمسية والقمرية والسراجية مع الانوار الجوهريّة كالانوار القاهرة والاسفهدية من سنخ واحد ، فان تلك الانوار الجوهريّة اذا وقعت في هذا العالم صارت تلك الاشعة العرضية النازلة و كلها نوع بسيط كما قال : لا اختلاف فيها الا بكمال في نفس الحقيقة و نفس في نفسها ، وكما أن مراتب الحركات السريعة والبطيئة ليست بتخلل سكنات أقل أو أكثر كما بقوله بعض المتكلمين بل الحركة حياة بسيطة في الخارج غير متشابكة بالسكنات متصلة لها أطوار ومراتب كل منها ممتاز بشيء من نفس ذاتها البسيطة وبعد من السرعة والبطوء ، متحد في الهوية الخارجية مع تلك المرتبة كذلك كل من مراتب الانوار من الضياء والنور والظل وظل الظل ، وهكذا حياة بسيطة غير مختلطة بالظلمات أقل أو أكثر ممتازة بشيء من سنخ النور كما في مراتب الوجود على القول المنصور - س ر ه .

إلا بالكمال والنفس ، فإذا كانت نسبة النفوس إلى مبدئها العقلي هذه النسبة فلزم أن يكون وجود ذلك المبدء العقلي هو تمام وجودات هذه النفوس ، ونوره كمال هذه الأنوار . وحاصل هذا البحث إن وجود النفوس مجردة عن تعلقها بالأبدان في عالم المفارقات عبارة عن اتحادها مع جوهرها العقلي الفعالي ، كما أن وجودها في عالم الأجسام عبارة عن تمكثها و تعددها أفراداً أو أبعاضاً ؛ حتى أن جزء النفس المتعلق بعضو القلب غير جزئها المتعلق بعضو الدماغ وغير ذلك من الأعضاء ، كما أن جزئها الفكري غير جزئها الشهوي ، وجزئها الشهوي غير جزئها القضيبي ، إلا أن هذه التجزئة بنحو آخر غير تلك التجزئة ، وللنفس أنحاء من التشرح والتفصيل يعرفها الكاملون ، وهي غير تشرح البدن والأعضاء الذي يسنه الأطباء والمشرحون ، وهكذا وجودها في عالم البرزخ المتوسط بين العالمين العقلي والحسي له تشرح وتفصيل بنحو آخر ، ووجودها هناك عبارة عن وجود جوهر مثالي إدراكي مجرد عن الأجسام الحسية دون الخيالية إلا أن ذلك الوجود أيضاً عين الحياة والإدراك ، وقد علمت أن الخيال عندنا جوهر مجرد عن الدماغ وسائر الأجسام الطبيعية ، وهي حيوان تام متشخص سائح سائر في دار الحيوان و نشأة الجنان .

وأعلم أن شارح كتاب حكمة الإشراف العلامة الشيرازي زيف

### ذكر تنبيهي

هذه الحجج المذكورة من هذا الشيخ قدس سره في نفي قدم النفوس وتقدمها على الأبدان ، ونسبها إلى الإقناع بأن كلاً مبتنية<sup>(١)</sup> على إبطال التناسخ ، وزعم أن القول بالتناسخ مذهب قوي بل حق ذهب إليه الأقدمون من الحكماء المعظمين كأفلاطون وغيره ، ونحن مع أننا بطلان التناسخ وألهمنا ببرهان لطيف على استحالتة وفساده ، وحملنا كلام أفلاطون والأقدمين على غير ما فهمه القوم

(١) اعلم أن الكينونة السابقة للنفوس على ثلاثة أوجه متصورة : احدها الكينونة

العلمية والقلبية واللوحية في السلسلة الطولية النزولية وهو حق ، و ثانيها الكينونة العقلية في السلسلة العرضية للعقول بالفعل وللأخبار كما قال علي عليه السلام : كنت مع جميع الانبياء سراً ومع خاتم الانبياء جهراً ، وقال : لي الكرات والرجعات ، وسره أن تشخصها بالعقل الفعال الواحد الشخصي ، وهذا أيضاً حق متين مرجعه السلسلة الطولية بحسب المقام العقول الصمودية . وثالثها الكينونة النفسية على التناسخ وهذا باطل من أصله في السلسلة العرضية الزمانية - س ر .

وخلوه ، ووجهناه إلى غير ما وجهوه كما سيجي لك بيانه في باحث نفي التناسخ ذكرنا وجوه الخلل في أبحاث هذا الشيخ التحرير في الحواشي بما يؤدي ذكره هاهنا إلى التطويل ، فارجع إلى الحواشي إن اشتيت أن تسمعها . ثم قال بعد ذلك : وذهب أفلاطون إلى قدم النفوس و هو الحق الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « الأرواح جنود مجنونة فما تعارف ، الحديث ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « خلق الله الأرواح قبل الأجساد بألفي عام » و إنما قيد ، بألفي عام تقريباً إلى أفهام <sup>(١)</sup> العوام و إلا فليست قبلية النفس على البدن متقدرة و محدودة بل هي غير متناهية لقدحها وحدوثه انتهى قوله .

أقول لو كان مراد أفلاطون بقدم النفوس قدمها بما هي نفوس متكثرة كما توهمه لزم منه محالات قوية منها تعطيل النفوس مدة غير متناهية عن تصرفها في البدن وتديرها ، وقد علمت أن الإضافة النفسية ليست كإضافة الأبوّة والبنوة العارضة ، و كإضافة الربان إلى السفينة ، و كإضافة الدار إلى الدار حتى يجوز أن يزول و يعود تلك الإضافة النفسية والشخص بحاله ، بل النفسية كالمادية والصورية وغيرها من الحقائق اللازمة الإضافات التي نحو وجودها الخاص مما لزمته الإضافة ، و كالمبدعية والإلهية لصانع العالم حيث ذاته بذاته موصوفة بها ، فالنفس مادام كونها نفساً لها وجود تعلقي ؛ فإنها استكملت في وجودها و صارت عملاً مفارقاً يتبدل عليها نحو الوجود ، و يصير وجودها وجوداً أخروبياً و ينقلب إلى أهله مسروراً ، فلو فرضت وجودها النفسى قديماً لزم التعطيل بالضرورة والتعطيل محال .

ومنها لزوم كثرة في أفراد نوع واحد من غير مادة قابلة للانفعال ولا مميزات عرضية و هو محال .

و منها وجود جهات غير متناهية بالفعل في المبدء العقلي ينشلم بها وحدة المبدء الأعلى إلى غير ذلك من المحالات اللازمة على القول بلاثناهي النفوس المفارقة في الأزل ، و على القول بتناهي النفوس <sup>(٢)</sup> القديمة يلزم التناسخ و كثير من المفاسد المذكورة .

(١) وتحقيقاً للنهري من الاعوام ، فالتثنية باعتبار العام الجبروتى والملكوتى ، والالغية باعتبار مظهرية كل منهما لالف اسم من أسماء الله تعالى - س ر ه .

(٢) لان الابدان غير متناهية تماقياً لعدم انقطاع الفيض فيلزم أن يتردد النفوس ✽

وبالجملة نسبة القول بقدوم النفوس بماهي نفوس إلى ذلك العظيم وغيره من أعظم المتقدمين مخلوق كذب ، كيف وهم قائلون بحدوث هذا العالم وتجدد الطبيعة ودورها ، وسيلان الأجسام كلها ، وزوالها واضمحلالها كما أوضحنا طريقه ، ونقلنا أقوالهم فيه . وإن كان مراده بذلك أن لها نشأة عقلية سابقة على نشأتها التعلقية فلا يستلزم ذلك قدم النفوس بماهي نفوس ، ولا تناسخ الأرواح وتعددتها في الأبدان لأنها باطل كما مر . ثم إن الآيات والأخبار الدالة على تقدم النفوس على الأبدان يجب أن يحمل على ما حملناه (١) .

ثم قال : وقد تمسك أفلاطون عليه بأن علة وجود النفس إن كانت موجودة بتمامها قبل البدن الصالح لتدبيرها فوجدت قبله لاستحالة تخلف المعلول عن العلة التامة ، وإن لم تكن موجودة بتمامها بل به يتم توقف وجودها عليه لكونه على هذا التقدير جزء علة وجودها أو شرطها ، لكنهما لا تتوقف وإلا وجب (٢) بطلانها ببطلانه ، لكنها لا تبطل

المتناهية فيها ؟ لكن لما كان مذهب المحققين من التناسخية أن النفوس تصعد الى عالم النور بعد المفارقة في أول الامر أو آخره ، فإذا كانت النفوس متناهية لزم انقطاع الفيض إلا أن يحدث نفوس أخرى للأبدان الحادثة في الأدوار الغير المتناهية ، لكن خلاف الفرض من جهتين إذ لزم الحدوث وعدم التناهي في النفوس . والمفروض خلافهما ؟ ثم على القول بتناهيها لا يلزم التعطيل لأن الأبدان المتناهية في كل وقت تفي بها ، ولذلك قال : كثير من المفسد المذكورة أي بنوعه لا يشخصه وهو لزوم كثرة متناهية في أفراد نوع واحد من غير مادة ولو احقها ووجود جهات متناهية ولكن كثيرة بعدد النفوس - س ر ه .

(١) من الكينونات السابقة اللاهوتية والجبروتية والملكوتية بنحو الوحدة والبساطة وفي الملكوت الاسفل وان كان لها تفرق وتقدر لكن لاوضع ولاجهة بل لاكثر من نسخ تكثر هذا العالم ، فان ذلك العالم كون صوري صرف ، وكل شيء منه صورة شيء من هذا العالم بلامادة - س ر ه .

(٢) لانسلم ذلك و انما يلزم لو كان علة حدوثها وعلة بقائها واحدة ، وليس كذلك ؟ بيانه : انه قد يكون علة حدوث الشيء عين علة بقاءه كالكوز المشكل للماء بشكل نفسه ، وهنا لا يمكن بقاء المعلول بعد فناء علة الحدوث ، وقد يكون غيرها كالبناء فان علة حدوثه البناء وعلة بقاءه يبس العنصر ، وهنا لا يلزم فناؤه من فناها ، فعلة حدوث النفس بماهي نفس مزاج البدن ، وعلة بقاءها العقل الفعال فتكتفي به في البقاء - س ر ه .

بيطلانه للبراهين الدالة على بقائها بقاء علتها الفيضة ، وأحضرها إنها غير منطبعة في الجسم بل ذات آلة به ؛ فإذا خرج الجسم بالموت عن صلاحية أن يكون آلة لها فلا يضر خروجه عن ذلك جوهرها ، بل لا تزال باقية بقاء العقل المقيد لوجودها الذي هو ممتنع التغيير فضلاً عن العدم كما عرفت ، وإذا كان كذلك فيجب وجودها قبل البدن الصالح لتدبيرها ، وعلى هذا لا يكون البدن شرطاً لوجودها بل لتصرفها فيه فيكون البدن كفتيلة استعدت لاشتعال من نار عظيمة فتنجذب النفس إليه بالخاصية أو البدن إليها كالمغناطيس والحديد ، وليس من شرط جذب المغناطيس للحديد أن يكونا موجودين معاً انتهى .

أقول : إننا سنبين كيفية حدوث النفس وتعلقها بالبدن ، وما ذكره إشكال ستقف على حلّه ، وهو احتجاج صحيح على قدم كل بسيط الحقيقة ويلزم منه قدم المفارق ، وكذا النفوس بحسب وجودها البسيط العقلي الذي هو صورة من صور ما في علم الله ، وشأن من الشؤون الإلهية ، وقد علمت أن وجود النفس ونفسيته شيء واحد ، وهي بحسب هذا الوجود صورة مضافة إلى البدن متصرفه فيه ، لأن إضافتها إليه وتصرفها فيه من العوارض اللاحقة التي هي بعد وجودها حتى يزول ويعود كالإضافة التي بين المغناطيس والحديد كما زعمه ، فالذي يحوج إلى البدن هو وجودها التعلقي وجهة نفسيتها وتصرفها فيه واستكمالها به ، وهذا النحو من الوجود ذاتي لها حادث بحدوث البدن ، وكما تحدث بحدوثه تبطل بطلانه ، بمعنى أنها تبطل النفس بما هي نفس ذات طبيعة بدنية ، وينقلب بجوهرها إلى نحو آخر من الوجود بحسب استكمالها الجوهرية المتوجهة إلى الغايات ، وفناء<sup>(١)</sup> الشيء إلى غايته الذاتية ومبدئه أشرف وأولى له . فقوله : وإلا وجب بطلانها بطلانه مسلم وحق . وقوله : لكنّها لا تبطل بطلانه للبراهين الدالة على بقائها إلى آخره إن أراد به بقاء النفس بما هي نفس معينة فشيء من البراهين التي وجدناها لا يدل إلا على أن ما يكون موجوداً بسيط الحقيقة لا يمكن أن يبطل ، وأما النفس بما هي نفس وكذا كل صورة وطبيعة مادية محصلة للجسم فليست بسيطة الهوية .

(١) كما قيل :

از وجود ميگرېزم در عدم در عدم من شاهم وصاحب علم

و فيه الدعاء : يا من خلق الاشياء من العدم - س ر ه .

فإن قال قائل : إنه يلزم مما ذكرنا إن كل نفس لم تبلغ في وجودها إلى مقام العقل البسيط فهي هالكة بهلاك البدن ودثوره ؛ فعلى ما ذكرنا لم يبق من النفوس بعد الأبدان إلا نادراً قليلاً في غاية الندرة .

فنقول : إن للنفوس بعد هذه النشأة الطبيعية نشأتان أخريان : إحداهما النشأة الحيوانية المتوسطة بين العقل والطبيعة ، والأخرى النشأة العقلية ، فالأولى للمتوسطين والناقصين ، والأخيرة للكاملين المقربين .

قوله : وعلى هذا لا يكون البدن شرطاً لوجودها بل لتصرفها

### إيضاح وتأكيده

إلى آخره اعلم أن هذا كلام من يفرق بين التصرف الذاتي الطبيعي و بين التصرف الصناعي العرضي ؛ فوقع في هذا الإشكال الذي يبناء الاشتباه بين أخذ ما بالذات مكان ما بالعرض - وذلك لأن حقيقة النفس وماهيتها ليست كما تصوّرنا من أن لها في نفسها لنفسها وجوداً تاماً ، وقد عرض لها بعد تمام وجودها التي يخصها أن تصرف في جسم من الأجسام و تدبره و تحركه و تنميه و تكمله و تطعمه و تسقيه ، كمن تصرف في بناء أو غرس شجرة يقوم بتكميله و تعميده بإدخال أجسام أخرى كالتراب والماء إليه حتى يبلغ إلى كماله فيكمله ، ويستكمل هو أيضاً تكميلاً واستكمالاً عرضيين خارجيين عن هويته ذاته ، هيات إن النفس مادامت هي نفساً لها وجود ذاتي تملّقي هي مفترقة في هذا الوجود الذاتي إلى البدن ، متقومة بحسب بعض قواها الحسية والطبيعية به ، متعلقة به ضرباً من التعلق .

وبالجملة تصرف النفس في البدن تصرف ذاتي و هو نحو موجودية النفس ، كما أن تكميل الصورة للمادة تعلق ذاتي لها و هو نحو وجودها ، وكما أن حلول العرض كالبياض في الجسم هو نحو وجوده ، ولا يلزم<sup>(١)</sup> من ذلك أن يكون النفس ولا الصورة

(١) لما سبق أن الاضافة معتبرة في وجودها لا في ماهيتها حتى تصير مضافة ، ومعظم

الامر أن لا يفهم من التعلق والتصرف ونحوهما معانيها المصدرية وحقائقها اللغوية والعرفية العامة بل حقائقها العرفية الخاصة كأن يفهم من التعلق نفس مقام الطبع من النفس ، وهذا كما اصطلاحنا أن نقول الربط والفقر والاضافة الاشراقية ونريد بها الوجودات الحقيقية من حيث أنها متعلقات بذرى الحق تعالى متدليات بعرضه ، لا معانيها المصدرية و الاضافة

ولا العرض واقعة تحت مقولة المضاف لما علمت سابقاً ، فزوال التصرف في البدن من النفس هو بعينه زوال وجودها في نفسها ، أو مساوق له إلا أن يستحيل إلى مقام صار وجودها بعينه هو وجودها لذاتها أو لعقلها المفارق ، وحينئذ لم يكن نفساً بل شيئاً أرفع وجوداً منها كما أنها قبل بلوغ الصورة الطبيعية ، وهي كمال أول لجسم طبيعي إلى مقام (١) النفسية كان شيئاً أخس وجوداً وأدون مرتبة من النفس .

و أما ما ذكره بعض الفضلاء في استحالة تقدم النفس على البدن من أنها لو تقدمت على البدن لكان شيء واحد مفارقاً ومخالطاً للمادة ، ومحال أن يكون الشيء الواحد مفارقاً ومخالطاً ، فمحال تقدم النفس على البدن . فغير صحيح على هذا الوجه ، لا لما ذكره جماعة من أهل العلم منهم الشيخ المقتول في كتاب المشارع والمطارحات : من أن النفس ليست بمخالطة للمادة فلا يجري فيه ذلك الكلام بل يتوجه ذلك على الصور والأعراض ؟ ولا لما قيل : إن المخالطة ليست إلا لعلاقة البدنية ، فلا يلزم مما ذكره القائل إلا كون شيء واحد مجرداً عن العلاقة وذا علاقة ؟ وهذا على هذا الوجه إنما يمتنع إذا كان التجرد والعلاقة وقعا معاً فيستحيل اجتماعهما ؛ أما العلاقة في وقت والتجرد وقت آخر فهو غير محال بل واقع كمال للنفس قبل الموت وبعده . أما بطلان الأول فلما علمت أن النفس في أول حدوثها صورة مادية ثم تصير مجردة فثبت كون شيء واحد مخالطاً ومفارقاً فليجز في عكسه ، وأما بطلان الثاني فلأن نفسية النفس وعلاقتها بالبدن هذه العلاقة أمر ذاتي لها ، وهو نحو من أنحاء وجود الشيء بالذات ، ولهذا قسموا الجوهر إلى أقسام هي أنواع محصلة لمقولة الجوهر ، وعدوا من تلك الأنواع النفس نوعاً قسيماً للعقل ، فعلم أن النفس ليست ذاتاً شخصية تامة مفارقة الذات ثم قد عرضت لها التعلق بالبدن كتعلق صاحب الدكان بدكانه بإضافة زائدة عليه .

(١) أي النفس بالمعنى المتعارف هو المبدء الذي هو صاحب الخدم والحشم ، أو الأول الالهي أو نحوهما من التغيرات ؛ والا فالصورة الطبيعية بل ما قبلها التي في الإنسان وفي طريق حركته و بعبارة أخرى بها هي جنس لا بها هي طبيعة متحصلة كما أشار إليها بقوله : وهي كمال أول لجسم طبيعي من مراتب النفس عند المصنف قدس سره نعم هي بها هي فقط و بها هي واقفة عن الحركة بل الصورة الحيوانية التي هي أعلى منها بها هي كذلك ليست من مراتب النفس الانسانية المطلقة - س ر ه .



فالحل والتحقيق كما ذهبنا إليه من أن كون الشيء مفارقاً عن المادة و مخالطاً لها إنما يستحيل فيما لا يتبدل أنحاء وجوداته و نشأته ، فالنفس قبل التعلق بالبدن لها نحو من الوجود ، و مع التعلق نحو آخر و بعد التعلق نحو آخر ، وليس بين هذه الوجودات الثلاثة مباينة تامة لأن بينها علية<sup>(١)</sup> و معلولية ، و وجود العلة لا يفائر وجود المعلول إلا بالكمال والنقص ، ولا وجوده يفاير وجودها إلا بالنقص والكمال فتأمل .

و بالجملة فللنفس الإنسانية نشآت بعضها سابقة و بعضها لاحقة ، فالنشآت السابقة على الإنسانية كالحيوانية و النباتية و الجمادية و الطبيعة العنصرية ، و النشآت اللاحقة كالعقل المنفعل ، و الذي بعده العقل بالفعل ، و بعده العقل الفعّال و ما فوقه .

(١) ان قلت : اذا كان منظور هذا الفاضل الزام التسلسل كفى فيه أخذ حيثية الحدوث اذ الكلام في الحادث الثاني والثالث وهكذا الكلام في الحادث الاول في الاحتياج الى العلة فلا حاجة الى أخذ حيثية البساطة بل يلزم التسلسل على تقدير كون تلك العلة مركبة ، مع أنه لم يورده عند قوله : ولا جائز أن تكون تلك العلة مركبة الخ .

قلت : لا يلزم التسلسل على تقدير كون علة الحادث مركبة ، وينكشف جلية الحال بذكر بعض مما نقل عنه في الامور العامة ، قال الفاضل بعد ذكر الدليل : و يلزم منه أن تكون علة الحادث مركبة لوجوب حدوثها أيضاً والالكان صدور الحادث في وقت دون ما قبله ترجيحاً من غير مرجح ؛ فلو كانت بسيطة يوجب لاجل حدوثها حدوث علتها ، و لاجل بساطتها بساطتها ، و لزم التسلسل لتركيبه من علل و معلولات غير متناهية ؛ بخلاف ما لو كان علة الحادث مركبة خارجية فانه لا يلزم التسلسل الممتنع لجواز تركيبها من أمرين قديم و حادث ، و يكون الحادث منها شرطاً بعدمه بعد وجوده في وجود الحادث المعلول عن العلة القديمة ، والشرط جاز أن يكون عديمياً فلا يجتمع اذن امور موجودة و لها ترتب العلية و المعلولية الى غير النهاية انتهى ما أردناه من كلامه ، نعم يرد انه طول المسافة ، فان النفس لما كانت بسيطة عنده كما صرح في آخر كلامه بقوله : لكن النفس يستحيل أن يكون مركبة كفى أن يقال : لو كانت النفس حادثة و هي بسيطة أيضاً لافترقت من حيث أنها حادثة الى علة اخرى حادثة ، و من حيث أنها بسيطة الى أن يكون علتها بسيطة الخ ، و هو قد أوقع الترديد بالبساطة و التركيب في علتها ، ونحن في نفسها من أول الامر . و أيضاً فيما ذكره بقوله : أما الاول فلانه الخ غنى عما ذكره بقوله : و هذه العلة اما أن تكون موجودة الخ - س ر ه .

قد تمسك بعض الأفاضل على قدم النفس بأنها لو كانت حادثة نقل كلام تشييد مر ١ لا فتقرت إلى علة بها يجب وجودها ، وهذه العلة إما أن تكون موجودة قبل حدوث النفس أو لا يكون كذلك ، والأول يقتضي أن تكون النفس موجودة قبل وجودها لاستحالة تخلف المعلول عن علته التامة وهو محال . والثاني لا يخلو إما أن تكون تلك العلة بسيطة أو مركبة ، لاجازت أن تكون بسيطة و إلا لا فتقرت من حيث أنها حادثة إلى علة أخرى حادثة ، ومن حيث أنها بسيطة إلى أن تكون علتها بسيطة ، أما الأول فلا نه لولم يكن للحدث علة حادثة لكان إما أن لا يفتقر إلى علة أصلاً وهو ظاهر البطلان ، أو تكون مفتقرة إلى علة دائمة و حينئذ يكون وجوده في بعض الأحوال دون بعض ترجيحاً من غير مرجح ، و بطلانه ظاهر أيضاً . و أما الثاني فلا نه لو كان للبسيط علة مركبة فإن استقل كل واحد من أجزائها بالتأثير فيه فلا يمكن استناد المعلول إلى الباقي ، و إلا إن كان له تأثير في شيء من المعلول و للباقي تأثير في باقيه كان المعلول مركباً ؟ وإن لم يكن لشيء منها تأثير فيه فإن حصل لها عند الاجتماع أمر زائد هو العلة فإن كان عديمياً لم يكن مستقلاً بالتأثير في الوجود ؟ وإن كان وجودياً لزم التسلسل في صدوره عن المركب إن كان بسيطاً ، وفي صدور البسيط عنه إن كان مركباً ؟ وإن لم يحصل بقيت مثل ما كانت قبل الاجتماع فلا يكون الكل مؤثراً و قد فرض مؤثراً هذا خلف ؟ لاجازت أن تكون تلك العلة مركبة لما تقدم أن كلما علتها التامة مركبة فهو مركب ، لكن النفس يستحيل أن تكون مركبة فلا تكون علتها كذلك انتهى كلامه .

قال العلامة الشيرازي معترضاً عليه : لا يخفى إن كلامه مبني على امتناع صدور البسيط عن المركب ، و قد علمت ما عليه في أواخر المنطق عند الكلام على قاعدة يجوز أن يكون للشيء البسيط علة مركبة .

أقول : قد علمت منافي كلامنا على القاعدة المذكورة أجوبة جميع ما ذكره هو : ره ، وحل ما عقده في تجويز تلك القاعدة وتصحيحها من النقص الإجمالي على حجة فساها ، والمناقضة والمعارضة في مباحث العلة والمعلول من هذا الكتاب . فارجع إلى النظر فيها إن اشتبهت حتى يظهر لك حقيقة أن المعلول البسيط لا يمكن أن يكون له علة مركبة ،

ومع ذلك لا يلزم من ذلك قدم النفس بما هي نفس ، لأنها غير بسيطة الحقيقة ، وكذا كل ما يوجد في الزمان والحركة كالطبائع الصورية وغيرها والله ولي الإيعام .

### فصل (٤)

في أن النفس لا تفسد بفساد البدن

استدل الحكماء عليه كما قرره الشيخ وغيره : بأن النفس يجب حدوثها عند حدوث البدن ؛ فلا يخلو إما أن يكونا معاً في الوجود أو لأحدهما تقدم على الآخر ؛ فإن كانا معاً فلا يخلو إما أن يكونا معاً في الماهية أولاً في الماهية ؛ والأول باطل وإلا لكانت النفس والبدن مضافين لكنهما جوهران هذا خلف ؛ وإن كانت المعية في الوجود فقط من غير أن يكون لأحدهما حاجة إلى الآخر فعدم كل منهما يوجب عدم تلك المعية لها ولا يوجب عدم الآخر ؛ وإما أن يكون لأحدهما حاجة إلى الآخر في الوجود فلا يخلو إما أن يكون المتقدم هو النفس أو البدن ، فإن كان المتقدم في الوجود هو النفس فذلك التقدم إما أن يكون زمانياً<sup>(١)</sup> أو ذاتياً ، والأول باطل لما ثبت أن النفس ليست موجودة قبل البدن ، وأما الثاني فباطل أيضاً لأن كل موجود يكون وجوده معلول شيء كان عدمه معلول عدم ذلك الشيء ؛ إذ لو انعدم ذلك المعلول مع بقاء العلة لم تكن العلة كافية في إيجابه فلم تكن العلة علة بل جزءاً من العلة هذا خلف ؛ فإذن لو كان البدن معلولاً للنفس لامتنع عدم البدن إلا لعدم النفس ، والتالي باطل لأن البدن قد ينعدم لأسباب آخر مثل سوء المزاج أو سوء التركيب أو تفرق الاتصال فباطل أن يكون النفس علة للبدن . وباطل أيضاً أن يكون البدن علة للنفس لأن العلة أربع ، ومحال أن يكون فاعلاً لها فإنه لا يخلو إما أن يكون علة فاعلية لوجود النفس بمجرد جسميته أولاً مرزائد على جسميته ، والأول باطل وإلا لكان كل جسم كذلك ، والثاني أيضاً باطل أما أولاً فلما ثبت أن الصورة المادية إنما

(١) احتمال الزمانية مع اختيار الشق الذي هو احتياج أحدهما إلى الآخر لاستيفاء

الاحتضالات ، فإن الشاعرة يجوزون تخلف المعلول عن العلة أو تخلف العلة إياه

تفعل ما تفعل بواسطة الوضع ، وكلما لا يوجد<sup>(١)</sup> إلا بواسطة الوضع استحال أن يفعل فعلاً مجرداً عن الوضع والحيز . وأما ثانياً فلأن الصورة المادية أضعف من المجرد القائم بنفسه ، والأضعف لا يكون سبباً للأقوى . ومحال أن يكون علة قابلية لما ثبت أن النفس مجردة ومستغنية عن المادة . ومحال أن يكون البدن علة صورية للنفس أو غائية فإن الأمر أولى أن يكون بالعكس ، فإذن ليس بين البدن والنفس علاقة واجبة الثبوت أصلاً ؛ فلا يكون عدم أحدهما علة لعدم الآخر .

فإن قيل : أستم جعلتم البدن علة لحدوث النفس - والحدوث هو الوجود المسبوق بالعدم - فإذا كان البدن شرطاً لوجود النفس فليكن عدمه علة لعدمها .

فقالوا :<sup>(٢)</sup> إننا إن الفاعل إذا كان منزهاً عن التغيير ثم صدر الفعل عنه بعد أن كان غير صادر فلا بد وأن يكون وجوده في ذلك الوقت لأجل أن شرط الحدوث قد حصل في ذلك الوقت دون ما قبله ، ثم إن ذلك الشرط لما كان شرطاً للحدوث وكان غيباً في وجوده عن ذلك الشرط استحال أن يكون عدم الشرط مؤثراً في عدم ذلك الشيء ، ثم لما اتفق<sup>(٣)</sup> أن يكون ذلك الشرط مستعداً لأن يكون آلة للنفس في تحصيل كمالها والنفس لذاتها مشتاقة إلى الكمال ، لاجرم حصل لها شوق طبيعي إلى التصرف في ذلك البدن والتدبير فيه على الوجه الأصح ، و مثل ذلك لا يمكن أن يكون عدمه علة لعدم الحادث . هذا صورة ما قرره المتأخرون كالشيخ الرئيس ومن في طبقتهم .

أقول : وفيه مساهلات ومواضع أنظار ، أما في الاستدلال فنقول : إن القول بأن

(١) فها هنا لا يتصور الوضع من وجهين : أحدهما أن المعدوم لا يتصور الوضع بالنسبة إليه ، و ثانيهما أن المجرد لا وضع له وإن كان موجوداً - س ر .

(٢) حاصله أن الشرط إنما هو شرط الإضافة من الفياض المطلق لتلازم التخصيص بلا مخصص ، و أيضاً الحدوث ليس الوجود المحمولي للشيء بل بعدية الوجود للمعدم كأنه الحد المشترك بينهما ، سلمنا أنه الوجود لكنه الوجود المعارض لوجود الشيء . و أيضاً الشرط شرط لمتاه لا لأصل الوجود - س ر .

(٣) يعني هذا الشرط وهو البدن كما هو شرط حدوث النفس كذلك محل تصرفها بخلاف مثل حركة الفلك فإنها شرط وليس محل تصرفها ، فقد أشار إلى بيان آخر في الجواب بأن البدن شرط الاستكمال - س ر .

الصحابة بين النفس والبدن مجرد كمية اتفاقيه ليس بينهما علاقة ذاتية قول باطل ، ومعتقد  
سخيف ، كيف وهم قد صرّحوا بأن النفس صورة كمالية للبدن ، وقد عرفوه بأنها كمال  
أول لجسم طبيعي آلي ذي حياة ، وعكسوا حصول نوع طبيعي له حد نوعي من جنس  
و فصل ذاتيين كالإنسان والفلك وغيره ، و مثل ذلك التركيب يمتنع أن يكون يحصل من  
أمرين ليس بينهما علاقة العلية والمعلولية .

فالحق أن بينهما علاقة لزومية لا كميّة المتضائين ؟ ولا كميّة معلولي علة  
واحدة في الوجود لا يكون بينهما ربط و تعلق ؟ بل كميّة شيئين متلازمين بوجه كالمادة  
والصورة ، والتلازم الذي بينهما كما علمت في مبحث التلازم بين الهولي الأولى والصورة  
الجرمية ، فلذلك منها حاجة إلى الآخر على وجه غير دائر دوراً مستحيلاً ، فالبدن محتاج  
في تحققه إلى النفس لا بخصوصها بل إلى مطلقها ، <sup>(١)</sup> والنفس مفترقة إلى البدن لا من  
حيث حقيقتها المطلقة العقلية بل من حيث وجود تعيينها الشخصية و حدوث هويتها النفسية .  
إذا تقرر هذا فنقول : قولهم : فإن كان المتقدم في الوجود هو النفس فذلك التقدم إما  
زمانياً أو ذاتياً .

قلنا : إن تقدمها على البدن ذاتياً

قولهم : لو كان كذلك لامتنع عدمه إلا بعدمها ،

قلنا : الأمر هكذا فإن البدن بما هو بدن مستعد امتنع عدمه مع وجود النفس ،  
ولا وجوده مع عدمها ، والذي يبقى بعد النفس و ما يجري مجراها في نوعها على الإطلاق  
ليس يبدن أصلاً بل جسم من نوع آخر ، بل البدن بما هو بدن مشروط بتعلق النفس ،  
والنفس شريكة علة البدن .

فليس لأحد أن يقول : لو كانت النفس علة للبدن لم تكن في فعلها مفترقة إلى البدن ؟

(١) أي حقيقتها العقلية بقرينة المقابلة أو المراد الاطلاق بحسب مراتبها في  
استكمالها الجوهرية و في اسنانها الزمانية فان فيها أصلاً محفوظاً لا يقدح تبديلاً في  
بقائه ، و على أي التقديرين ليس المراد المطلق بمعنى الفرد المنتشر من النفوس الكثيرة  
أو المفهوم الكلي الصادق عليها بما هو مفهوم حكما في صورة ما بالنسبة الى الهولي  
الاولى أيضاً - س ر ه .

لأن<sup>(١)</sup> توسيط المادة بوضعها في تأثير الفاعل في تلك المادة غير معقول ، فإذا لم تكن النفس في فعلها ولا في ذاتها مقفلة إلى المادة لم تكن نفساً بل عقلاً ؟ .

لأننا نقول : النفس وكل صورة سواء كانت مادية الوجود أو مادية الفعل فإنما يؤثر في نفس تلك المادة وحالاتها لاعلى وجه الاستقلال أو بخصوصها بل على وجه الشركة مع الأمر المفارق بحسب طبيعتها المطلقة ، فالنفس بما هي طبيعة نفسانية مطلقة مع الحفاظ وحدتها المتبدلة بواحد عقلي ثابت علة مقيمة للبدن ، وهي بحسب كل خصوصية لها مقفلة إلى البدن افتقار الصورة في أحوالها المشخصة إلى المادة القابلة .

و قولهم : والثاني أي كون البدن علة للنفس باطل لأن العلة أربع الخ .

قلنا : نختار إن البدن علة مادية للنفس بما هي لها وجود نفسي ، وقد سبق أن نفسية النفس أي كونها بحيث تنصرف في البدن وتستكمل أمر ذاتي لها ووجود حقيقي لها ، وليست النفسية لهذا الوجود كالعوارض التي تلحق الشيء بعد تمام ذاتها وهويتها ، بل كونها نفساً ككون الصورة صورة والمادة مادة من حيث أن المسمى والمفهوم الإضافي موجود بوجود واحد ، و ككون الواجب صانع العالم ، وكما أن عالمية الباري بالأشياء وقدرته على الكل ليست بأمر زائد على ذاته ؛ فكذا نفسية النفس مادام وجودها هذا الوجود التدبيري ليست بأمر زائد في الوجود على وجود النفس بل زيادتها بحسب المفهوم والماهية .

فقولهم : في نفي كون البدن علة مادية إن النفس مجردة ، والمجرد مستغن عن المادة . فنقول : المجرد وهو الذي يكون عقلاً بالفعل لا تعلق له بالأجسام أصلاً وليست النفس كذلك ؟ فالدليل المذكور إن أقيم على أن الذات العقلية التي وجودها وجود عقلي لذاتها ولا تعلق لها بالأجسام لا يفسد بفساد البدن فذلك بين واضح ، ولكن كون الشيء عقلاً مفارقاً ينافي كونه نفساً مدبراً للبدن الجزئي المعين على وجه ينفع ويستكمل به ضرباً من الأفعال والاستكمال . وقد علمت أن ليس بين النفس والبدن مجرد معية

(١) والحال ان تأثير القوى الجسمية بشاركة الوضع لا يتصور لها بالنسبة الى مواد أنفسها أسند الاشراقية هذه الاثار الى الصور النوعية المفارقة أعني أصحاب الاصنام وقلمر في مبحث المثل من الامور العامة اسناد الشيخ الاشراقى التنفيذية و التنمية والتصوير فى النبات الى صاحب مننه - س ر ه .

كالحجر الموضوع بجانب الإنسان بل هي صورة كمالية للبدن ونفس له و يتركب منهما نوع طبيعي ، و مثل هذا الأمر كيف يكون مفارقاً عن الأجسام ؟ والمفارق ليس وجوده هذا الوجود التعلقي ، وليس كون البدن آلة لها ككون المنحت و المنشار آلة للنجار حتى يستعملها تارة و يتركها أخرى ، والذات المستعملة هي كما هي من قبل و من بعد ، ولا كونها في البدن ككون الربان في السفينة و صاحب الدار في الدار ، تدخل فيها و تخرج عنها و السفينة بحالتها و الدار بحالتها ، فالدليل المذكور لم يدل على بقاء النفس مادام وجودها النفساني بعد البدن . نعم قد دل على أن الجوهر المفارق العقلي غير فاسد بفساد البدن .

بقي النظر في أن النفوس بعضها أو كلها هل يستحيل وجودها إلى وجود جوهر لاتعلق له بالجسم ، ولا حاجة إلى استعماله والاستكمال به . وبقي الكلام في كيفية هذا التحول و الانقلاب الجوهرية ، وطروء حالة بها يصير الجوهر المتعلق الوجود بالمادة جوهرأ مفارقاً عنها ، و ستعلم كيفية هذا عن قريب .

و أما الذي ذكره من أن الفاعل إذا كان منزهاً عن التغيير كان صدور الفعل عنه في وقت دون ما قبله موقوفاً على شرط ، و شرط الحدوث لأمر غني في وجوده عن ذلك الشرط استحالة أن يكون عدمه مستلزماً لعدم ذلك الفعل أو مؤثراً فيه ، كلام لا فائدة فيه ، فإن حدوث<sup>(١)</sup> الشيء ليس إلا وجوده الخاص به ، و ليس حدوث الوجود صفة زائدة على الوجود عارضة له حتى يكون شرطها غير شرط الوجود ، بل شرط الحدوث و شرط الوجود واحد ، فإذا عدم<sup>(٢)</sup> الشرط عدم المشروط .

و أيضاً لا معنى لكون أمر مادي استعداداً أو شرطاً لوجود جوهر مفارق الذات

(١) ليس كذلك فإن الحدوث هو الحد المشترك بين الوجود والعدم ، وليس وجوداً ولا عدماً و قد مر في الأمور العامة في دفع شبهة من نفي التأثير والتأثر في حال الحدوث لافى حال الوجود ولا في حال العدم ، و قوله : وليس صفة زائدة ممنوع كيف ؟ و سنخ الوجود معرى عن الحدوث فشرطها ليس شرطه ألا ترى ان علة الاربعة ليست علة الزوجية مع أنها لا تنفك عن لازمها - س ر .

(٢) ممنوع اذ علة الحدوث قد تكون غير علة البقاء كما في علة حدوث البناء و علة بقاءه ، فهنا شرط حدوث النفس البدن ، و علة بقاء العقل الفعال - س ر .

فني الوجود عن المواد وأحوالها كما هو عندهم . وبالجملـة استعداد<sup>(١)</sup> المادة لا يكون إلا لما يكون حالاً من أحوالها ، ولا معنى لكون الشيء مستعداً لأمر مـباين الذات عنه ؟ فكن مترقباً لما يتلى عليك إنشاء الله تعالى .

## فصل (٥)

### في أن الفساد على النفس محال

ذكروا في بيانه حجّتين : إحداهما إن النفس ممكنة الوجود ، وكلّ ممكن فله سبب في وجوده فللنفس سبب ، والسبب مادام يبقى موجوداً مع جميع الجهات التي باعتبارها

(١) خلاصة الاشكال من وجهين :

أحد هما : انه كيف يكون وجود جوهر مفارق مرهوناً باستعداد خاص ووقت خاص مع تساوى نسبه الى كل الاوقات وتجرده عن كل المواد ؟  
وثانيهما : ان المستعدله لا بد أن يكون حالاً من أحوال المستعد متصلاً به و المستعد مستكملاً بذلك المستعدله و المفارق مباين الذات عن المواد والاجسام فكيف يكون حالاً لها ؟ و بالحقيقه هذا هو الاشكال الذي سينقله عن أفضل المتأخرين المحقق الطوسي قدس سره في اليعاد المشرقي ، ولهذا قال : فكن مترقباً ، وأقول : هذا كلام حق و اشكال صعب لكن بعضه مشترك الورود عليهم وعليه قدس سره كما سيشير اليه في موضعين من أن الوجود التجردى الروحاني في البقاء كيف حدث ؟ وما هو جوابه من أن الحادث وجود الرابط بينهما فهو جوابهم ، ولكن أين الثريا من الثرى ؟ اذ يلزم عليهم قدم النفس ذاتاً اذ الحادث اضافة مقولية لها لاذاتها وعلى طريقته قدس سره من أنها جسمانية الحدوث روحانية البقاء ، و أنها في أول الامر كالطبائع السبالة ، وأن الاضافة وجودية اشراقية حادثة ذاتاً في أول الامروان انسلخت في آخر الامر عن الزمان ، ولا يصدق على وجودها المضي والحال و الاستقبال بل جميع الازمنة و الزمانيات بالنسبة اليها تصير كالان والامكنة والمكانيات كالنقطة و كيف لا ؟ وهذا هكذا بالنسبة الى مدركاتها الكلية فضلا عن ذاتها المجردة ، و أيضا على طريقته هي ذات أطوار وشؤون ذاتية و على طريقتهم ليس لها الامقام واحد هو مقام التجرد ، و أما انه ما حامل استعداد وجودها التجردى البقائي ؟ فيصحفه عن قريب - س ر .

(٢) ماضى كان محالية الفساد عليها بفساد البدن وهاهنا محالية الفساد عليها مطلقاً



كان سبباً استحال انعدام السبب كما سبق ذكره في مباحث العلة والمعلول ، فالنفس لو انعدمت لكان انعدامها بسبب انعدام سببها أو شيء من أجزاء سببها التام ، والأسباب أربعة : ويستحيل انعدامها لانعدام سببها الفاعلي لأن السبب الفاعلي لها كما سنبين جوهر عقلي مفارق الذات من جميع الوجود عن المادة فيمتنع عنده ، لأن الكلام فيه كالكلام في النفس . ومحال أن يكون انعدامها لانعدام السبب المادي ، لأننا قد بينا إن النفس ليست حادثة بل مجردة . ومحال أن يكون لعدم السبب الصوري لأن صورة النفس بعينها ذاتها ، ولأن الكلام في عدم ذلك السبب الصوري كالكلام في عدم النفس فإن كان لعدم صورة أخرى لزم التسلسل . ومحال أن يكون لعدم السبب التام لهذا الوجه أيضاً فيمتنع عدم النفس مطلقاً . وأما الصور والأعراض التي يصح عليها ذلك العدم فذلك لصحة (١)

(١) حتى الفاعلية وهامنا اشكال ظاهر الوجود ، وقد نقله السيد المحقق الداماد عن المحقق الطوسي قدس سره في القسبات ، وقد وصفه السيد قدس سره بأنه من مستصوبات العقدة التفضيلية ، وهوانه اذا عدم شيء في العالم لزم منه عدم الواجب تعالى عن ذلك لان عدم ذلك الشيء اما لعدم شرطه أو شرط علة أو لعدم جزء علة ، والكلام في عنده كالكلام فيه حتى ينتهي الى الواجب تعالى لان الموجودات بأسرها ينتهي في سلسلة الحاجة الى الواجب تعالى . والجواب : ان عدم الحادث ينتهي الى عدم مرتبة وقطعة من حقيقة متجددة بالذات كالطبيعة الجوهرية السبالة الوجود عند المصنف ، و كالحركة الوضعية الفلكية عند القوم ، وتلك الحقيقة كل حد منها ضروري العدم عند وجود حد آخر بلا حاجة الى علة اخرى ، كضرورة عدم يوم الجمعة في يوم الخميس و يوم السبت ، فإذا انتهى عدم الحادث الى عدم تلك المرتبة من تلك الحقيقة السبالة الوجود يقال : عدمها ذاتي - والذاتي لا يخلل - فلا ينتهي الى عدم الواجب تعالى ، فالجاعل جعل نفس ذاتها جعلاً بسيطاً لأنه جعلها متفضية متجددة ، والسيد قدس سره أشار أولاً الى ما ذكرناه و ثانياً الى تحقيق آخر بقوله : فاذن يجب علينا أن نقطع وريد الشبهة ، ونجب عرق الاعضال فنقول : ما حققناه لك ان الحدوث و الزوال في عالم امتداد الزمان لا يتصحح الا بالانتهاء الى طبيعة متجددة متصرمة يكون طباع جوهرها ثبات اتصال التجدد والتصرم ، وسيلان استمرار الحدوث والبطلان من غير استناد في الانقضاء و التصرم الى علة خارجة عن ذاتها يضمن للتأمل المخرج عن هذه المضايق ، ولكننا نستأنف الان بياناً طارفاً من سبيل آخر فاعلمن أنه انما يتناص الامر هناك على من بتوهاماته الفاسدة يحسب أن العدم الطاري على الشيء الكائن الفاسد في الزمان حادث متجدد في متن الواقع ، وطرو العدم عبارة عن تجدد البطلان

العدم على أحد أسبابها حتى الفاعلية ، لكون فاعلها القريب جائز العدم لأن حدوثها لأجل أمرجة مختلفة يفيد استعدادات مختلفة ، وقد سبق أن الأمر هاهنا ليس كذلك .

بعد التقرر، وأن انعدام الشيء الزماني انما هو بارتفاع وجوده العاصل في زمن حصوله من تلقاء الجاعل الموجب عن وهاء التحقق عن زمان الحصول ، وأن العدم فعل الفاعل ، والفاعل فاعل البطلان ، وأن عدم حصول الشيء في زمان ما غير متحقق الصدق الا في ذلك الزمان ، ومع تحققه لاقبله ، و أن انتفاء المانع متقدم على وجود المعلول بالذات تقدماً بالطبع لكونه من أجزاء ملته التامة ، وشيء من تلك الاوهام ليس له في عالم العقل من نصيب ، ولا في اقليم الحكمة من خلاق ، وان في المشكلفين والمتفلسفين أقواماً وعشائر تلك أمانتهم ، ومن هو على بصيرة في أمره يعلم أن ما يحدث ويتجدد ويقل فيه الفعل والقبول يكون لامعالة شيئاً ما يبرهنه بالليسية والانتفاء بل هو سلب محض وليس صرف لا يضر الا عن لفظه ولا يروم بفهومه الا أنه ليس في الحصول أمر ما أصلاً ، وانما طرو العدم على الكائن الزماني هو سلب وجوده في الزمان العاقب سلباً صرفاً ، ثم قال : أفليس من المنصرح أن ارتفاعه عن زمانه في قوة اجتماع التقيضين وعن الزمان البمد غير معقول اذ لم يكن متحققاً قط ؟ فاذن قد استوى واستبان أن الزوال حقيقة انقطاع اتصال الفيضان لعدم الافاضة الابقائية المبرعنها في القرآن الحكيم والتنزيل الكريم تارة بالحفظ «ولا يؤده حفظهما» ، وتارة بالامساك «وبسك السماوات والارض أن تزولا» ، وانه لا عدم الا وهو أزل في وان طرو العدم على الحادث الزماني انما معناه المحصل تخصيص وجوده بزمان مام محدود في جهة النهاية بعد بينه كما هو محدود في جهة البداية كذلك ، وذلك الوجود المحدود يحدى الطرفين غير مرتفع لاعتن الدهر ولا عن ذلك الزمان المحدود في الجهتين ، ثم قال : فاذن قد بزغ أن العدم اللاحق بالكائن الفاسد أزل في ليس يصح استناده الى عدم تحقق العلة التامة لحصول الوجود في الزمان العاقب من بدو الامر في الازال والاباد راساً ، كما أن العدم السابق قبل حصول الوجود الحادث في الزمان الاول أيضاً كذلك ، لا أنه متجدد مستند الى انتفاء جزء مامن أجزاء العلة التامة للوجود العاصل في زمان الكون ؛ فان العلة التامة لذلك الوجود ولاي وجود قد دخل في التحقق غير منتفية أبداً ، وانما الصحيح ان العلة التامة لتقرر ما مفروض ووجود مامقدر غير داخل في التحقق من بدو الامر أزلاً وأبداً ، والمدميات الازلية سابقة كانت أو لاحقة من حاشيتي الوجود الكائن في زمان بعلية متسلسلة في العملية والمعلولية على الجهة الالاقفية بامهى متشكلة في لحاظ العقل ، متنازرة بحسب الاضافة الى الملكات لا الى نهاية اخيرة يقف الامر عندها فليستيقن انتهت كلماته النورية . وانما تقلناها بطولها مع كونه خروجاً عن طور هذه العاشية لاشتغالها على تحقيقات شريفة نافعة في هذا المقام ، وفي مقامات آخر فليدرك بعد غوره وليد عن حسن طوره . - س ر ه .

وثانيتها<sup>(١)</sup> إن كل متجدد فإنه قبل تجدده ممكن الوجود المتجدد وإلا لكان ممتعاً ، والممتنع غير موجود فإن المتجدد غير المتجدد هذا خلف . ونعني بهذا الإمكان الاستعداد التام على ما عرفت ، وذلك الاستعداد التام يستدعي محلاً لأن الذي يوجد فيه إمكان وجود الشيء هو الذي حصلت فيه قوة وجود ذلك الشيء أي استعداده القريب . إذا ثبت ذلك فنقول : النفس لو صح عليها العدم لوجب أن يكون هناك شيء يوجد فيه إمكان ذلك الفساد ، وذلك الشيء ليس هو ذات النفس فإن النفس لا تبقى ذاتها مع الفساد ، والذي فيه إمكان الفساد يجب أن يبقى مع الفساد ، فإن ذلك الشيء مادة النفس ، فيكون للنفس مادة ؟ فننقل الكلام إلى تلك المادة فإن صح عليها الفساد احتاجت إلى مادة أخرى ولزم التسلسل وهو محال . وإذا انقطع التسلسل فذلك المنع الباقي مما لا يجوز عليه الفساد والعدم ، وهو جزء النفس ولا يكون جزئها الباقي ذات وضع وإلا لكانت النفس مناقية لمقارنة الصور العقلية ، ولكانت ذات وضع وحيز وهو محال كما بين ، وإذا كان ذلك الشيء الذي ثبت بقاؤه مجرداً عن الوضع والحيز قابلة للصور العقلية كان ذلك الجزء هو النفس بعينها إذ لا نعني بالنفس إلا جوهرراً مجرداً قابلاً للصور العقلية ، فالنفس لا يصح عليها العدم .

فإن قيل : أليست لها مادة توجد فيها قوة حدوثها فلم لا يجوز أن يحصل في تلك المادة قوة فسادها .

فنقول : الفرق ثابت لأن الذي فيه قوة الحدوث هو البدن ؛ وذلك مما يصح أن يبقى مع الحدوث ، أما الذي يوجد فيه قوة الفساد لو كان هو البدن لكان البدن باقياً مع فساد النفس ، وبالاتفاق البدن لا يبقى مع عدم النفس ، فظهر الفرق بين البابين . هذا ما في مسغورات القوم ، والحجتان إنماتنهضان دليلاً على امتناع الفساد على جوهر بسيط مباين الوجود عن المادة ولو احققها لأعلى امتناع فسادها وجوده هذا الوجود الارتباطي

(١) حاصله ان الفساد أمر متجدد وكل متجدد كونا كان أو فساداً مسبوق بعامل استعداد ، وحامل استعداد فساد النفس إما هي وهو ظاهر البطلان ، وإما مادة لها ولا مادة لها وعلى تقدير جوازها يلزم الخلف إذ المادة هي الجزء المقوم واذالم يكن لها وضع وحيز ونحوهما كانت هي النفس الباقية - س ر ه .

التعلّقي؟ و مثل ذلك الوجود كما يمتنع فساد بفساد البدن كذلك يمتنع عنده السابق عليه و حدوثه بحدوث البدن ، بل لا تجدد له أصلاً ، فإنّ كلّ ما هو كائن فاسد ، و كلّ ما لا فساد له لا كون له . و بالجملة الموجود بوجود واحد بالعدد يمتنع أن يكون حادثاً و مفارقاً عن المادة إلّا بأن تقع له الحركة الجوهرية الاستعدادية ، و صيرورته مجرّداً بعد ما كان متعلّقاً .

بقي الأشكال (١) في أنّ وجوده التجرّدي كيف حدث و المجرّد لا تعلق له بمادة؟ و لاله استعداد وجود .

و الجواب عنه كما سيبيح حسب ما وعدناه لك ، و انموذج ذلك الجواب إنّ صيرورة النفس مجرّدة ليست عبارة عن حدوث وجود أمر مجرّد لها بل عبارة عن قطع وجودها التعلّقي و رجوعها إلى مبدئها الأصلي ، فبالحقيقة حدوث الأمر المجرّد لشيء عبارة عن حدوث رابطة بينهما كما قيل في حدوث (٢) الحافظة للنفس وهي خزانة معقولاتها ، و أما الذي ذكره هاهنا من بيان الفرق بين حامل قوة الحدوث و حامل قوة الفساد ، و أنّ البدن فيه قوة حدوث النفس لأنّه يبقى معها و ليس فيه قوة الفساد إذ لا يبقى معها .

ففيه مغالطة مبناها اشتراك لفظ القبول و اطلاقه تارة بمعنى القوة الاستعدادية (٣) و تارة بمعنى الانفعال و الاتصاف ، أو عدم الفرق بين ما بالذات و ما بالعرض ، فإنّ حامل قوة الحدوث للنفس ليس هو البدن الحيّ بل شيء آخر كالنطفة و ما يجري مجراها ، و هو غير باق عند حدوث الصّورة النفسانية ، و البدن الباقي مع النفس هو قابل النفس بمعنى

(١) أي في البقاء لافي الحدوث كما هو منهج المصنف قدس سره هذا ما أشرنا إليه

سابقاً من أنّه مشترك الورد - س ر .

(٢) فإن ذات العقل الفعال ليس له حدوث في زمان ، و لاله وجود استمدادي الأنا

بها هو حافظ و خزانة للنفس حادث - س ر .

(٣) و القابل بهذا المعنى لا يجامع القبول و الالتزام اجتناع القوة و الفعلية بخلاف

القابل بمعنى المنفعل و المستكمل فانه يجامع القبول و الالم بكن منفلا ولا مستكلا ،

و البدن قابل لوجود النفس و حدوثها بالمعنى الثاني و ليس بقابل له بالمعنى الاول ، فان

حامل قوة الحدوث للنفس ليس هو البدن الحيّ الخ - ل ر .

المستكمل بها الاستكمال الجزء المادي بالجزء الصوري من المركب ، ويجوز أن يكون هوبينه قابل قوة الفساد لها ، و الذي يقبل الفساد شيء آخر هوباق مع الفساد ، ففي قابل كل<sup>(١)</sup> من الطرفين أي الكون والفساد اعتباران متغايران اعتبار مامنه الشيء و اعتبار مافيه الشيء ، و اهمال الفرق بينهما مغلط فكن متيقظاً ، فاستمع ماسيقرع سمعك يوم يناد المناد من مكان قريب .

## فصل (٦)

### في ذكر ميعاد مفرقي

اعلم أن المحقق الفاضل أفضل المتأخرين نصير الدين محمد الطوسي ره قد بعث رسالة إلى بعض معاصريه من العلماء هو العالم النحرير شمس الدين الخسروشاهي ، وسئل عنه بعض المسائل المعضلة طالباً للكشف عن وجوه إعضالها ، وحل عقد إشكالها فلم يأت ذلك المعاصر بجواب ، وكانت مسألة بقاء النفس بعد البدن إحدى تلك المسائل غير المجابة و قد قررها بقوله : ما بال الفائلين : بأن ما لاحامل لا إمكان وجوده وعدمه فإنه لا يمكن أن يوجد بعد العدم أو بعدم بعد الوجود حكيموا بحدوث النفس الإنسانية و امتنعوا عن تجويز فنائها ؛ فإن جعلوا حامل إمكان وجودها البدن فهل جعلوه حامل إمكان عدمها أيضاً ، وإن جعلوها لأجل تجردها عما يحل فيه عادم حامل لا إمكان العدم كيلا يجوز عدمها بعد الوجود فهل جعلوها لأجل ذلك بعينه عادم حامل لا إمكان الوجود فيمتنع وجودها بعد العدم في الأصل ، و كيف<sup>(٢)</sup> ساغ لهم أن جعلوا جسماً مادياً حاملاً لإمكان وجود جوهر مفارق مباين

(١) كما أن المادة تطلق على حامل قوة الشيء و يجامع الفقدان ، و تطلق على حامل الصورة و تجامع الوجدان كذلك قابل كون الشيء قد يجامع الاستعداد و الفقدان ، و قد يجامع الفعلية و الوجدان و يمانع القوة و الاستعداد ، و هكذا قابل الفساد و هذان مراده باعتباري مامنه و مافيه ، و أما الاعتبار أن لما بالذات و ما بالعرض فهما ان البدن قابل بالذات للنفس و حامل قوة النفس باعتبار اشتماله على أجزاء المنى المنخلق منها الاضواء الاصلية ، فهو حامل القوة بالمرض ، و هكذا في حامل قوة الفساد ، و قابل الفساد المجامع للوجدان

س . ر . س

(٢) أي نتمض أو لا عن صحته و سقمه و نقول : ان ساغ كون الجسم حاملاً لكون النفس

الذات إياه؟ فإن جعلوها من حيث كونها مبدءاً لصورة نوعية لذلك الجسم ذات حامل لا يمكن الوجود فهلا جعلوها من تلك الحثيثة بعينها ذات حامل لا يمكن العدم، وبالجمله ما الفرق بين الأمرين في تساوي النسبتين، هذا ما ذكره بعبارة المنقحة الواضحة الدالة على أن ما أُجيب عن هذا الإشكال في الكتب حتى في شرحه للإشارات غير مشبع ولا تام عنده .  
و نحن قد أجبنا<sup>(١)</sup> عن هذا السؤال في سالف الزمان بأن البدن الإنساني استدعى باستعداده الخاص من واهب الصور على القوابل صورة مدبرة متصرفه فيه تصرفاً يحفظ به شخصه ونوعه فوجب صدور ها عن الواهب الفيض، لكن وجود صورة يكون مصدراً للتدابير البشرية والأفاعيل الإيسية الحافظة لهذا المزاج الاعتدالي لا يمكن إلا بقوة<sup>(٢)</sup> روحانية ذات إدراك وعقل وفكر وتميز، فلامحالة تفيض من المبدء الفيض

فليس كونه حاملاً لفسادها، ثم ننقده ونقول كيف ساغ أن يكون الجسم حامل استعداد المجرد، والمجرد استعداد وقوة له، ثم كيف يكون الشيء مستعداً لمبائن كما مر؟ -  
س ر .

(١) أي وافقنا القوم وارتضينا سابقاً جوابهم سيامع بدلنا الجهد في تنقيحه كما أشار إليه، ولكن في مباحث الماهية قريباً بمحبت تحقيق المثل عبر عنه بما يقال - س ر .  
(٢) ليس المراد أن البدن استدعى صورة متصرفه مقارنة وكان هذا الاستدعاء في الواقع غلطاً وخطأً فإن التصرف في البدن الإنساني إنما يكون بقوة روحانية حتى يقال لا غلط في الطبيعيات ولا خطأ في استعدادات المواد حيث لاروية، ولا أن الواهب رأى أن اللائق بعاله القوة الروحانية المميزة المفكرة فاعطى ما هو مقتضى لسان حاله حتى يقال: كان البدن حينئذ حامل استعداد القوة المجردة فالاشكال بعاله، ولا المراد أن البدن استدعى القوة المتصرفه المقارنة وأصاب وأعطاه الواهب إياه إلا أنه زاد على ما استدعاء بعض الجود باعطاء حقيقة مفارقة أيضاً تلك المقارنة رقيقتها وظلها أو مبدء مفارق تلك القوة المقارنة خادمة حتى يقال: هذا خلاف مقتضى العدل إذ لو لم بشرط الاستعداد لوهب الفيض النفس الناطقة للنملة ببعض الجود، بل المراد كما يشير إليه ان مادة البدن استدعت واستعدت للقوة الروحانية أيضاً ولكن بالعرض، ومقتضى العدل أن الهبات على حسب الاستعدادات ولو بالعرض .

ان قلت: ان لم تكن لتلك الحقيقة المفارقة حامل امكان وجود كانت داخلة تحت القاعدة القائلة بان مالا حامل لامكان وجوده لا يوجد بعد العدم فلم يكن حادثة، وان كانت مادية، ولا يمكن أن يقال لها حامل امكان الوجود بالعرض اذ يقال: كذلك لها حامل امكان الفساد بالعرض .

الذي لا يخل ولا يمنع فيه جوهر النفس وحقيقتها ، فإن وجود البدن بإمكانه الاستعدادي ما يستدعي الصورة مقارنة له متصرفه فيه بما هي صورة مقارنة ، ولكن جود المبدء القياس اقتضى صورة متصرفه ذات حقيقة مفارقة أو ذات مبدء مفارق ، وكما أن الشيء الواحد يجوز أن يكون جوهراً من جهة وعرضاً من جهة أخرى كالصورة الجوهريّة الحاصلة في الذهن ، لما تقرر عندهم أنها جوهر مستغن عن الموضوع بحسب الماهية وعرض مفترق إليه بحسب هذا الوجود الذهني العلمي بل كيف نفساني عندهم ، وكذا يجوز أن يكون شيء واحد مجموعاً من جهة غير مجموع من جهة أخرى كالوجود والماهية لشيء واحد ، فيكذلك يجوز أن يكون شيء واحد كالنفس الإنسانية مجرداً من حيث كونه ذاتاً عقلية ، أو له ذات عقلية ، مادياً من حيث كونه متصرفاً في البدن أو له قوة متصرفه في البدن ، فإن ذات النفس مجردة من حيث الذات ومادية من حيث الفعل فهي من حيث الفعل مسبوقه باستعداد البدن حادثة بحدوثه زائلة بزواله ، وأما من حيث حقيقتها الأصلية أو مبدء حقيقتها فغير مسبوقه باستعداد البدن إلا بالعرض ، ولا فاسدة بفساده ، ولا يلحقها شيء من نقائص الماديات إلا بالعرض فتدبر .

هذا ما سنح لنا في سالف الزمان على طريقة أهل النظر مع فضل تنقيح ، وأما الذي نراه الآن أن نذكر في دفع هذا السؤال وحل الأعضاء فهو إن للنفس الإنسانية مقامات ونشآت ذاتية ، بعضها من عالم الأمر والتدبير « قل الروح من أمر ربي » وبعضها من عالم الخلق والتصوير « منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم<sup>(١)</sup> » فالحدوث

قلت : نلتزم ذلك كما برشد إليه ما يأتي من قوله : وهي من حيث الفعل مسبوقه باستعداد البدن الى قوله : هذا ما سنح ، ولكن اياك وأن تفهم من قوله : بالعرض الكذب والاعتباري المحض ، وأيضاً اياك وأن تفهم من قبيل حركة جالس السفينة بالعرض ، بل هذا من قبيل وجود الكلى الطبيعي بالعرض لتحقق الوجود الخاص ، ووجود الجنس بالعرض لوجود الفصل في البساط - س ر ه .

(١) الانشاء من الارض في الاخرة باعتبار أن البدن الاخرى الذي له الصورة الحسناء أو الشوها ، وصورة الاعمال من الحور والقصور والمهرير والحرور وغير ذلك انما حصلت كلها في هذا البدن الدنيوي وهذه النفس من حركاتها وملكانها فانشأها وان كان من الاعمال والملكات كما هو مقتضى تجسم الاعمال المبرهن عليه والوارد في السنة

والتجدد إنما يطرء ان لبعض نشأتها، فنقول : لما كانت للنفس الإنسانية ترقيات وتحويلات من نشأة أولى إلى نشأة أخرى كما أُشير إليه<sup>(١)</sup> بقوله تعالى : « ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ، فإذا سركت وتحوّلت و بعثت من عالم الخلق إلى عالم الأمر يصير وجوده وجوداً مفارقاً عقلياً لا يحتاج حينئذ إلى البدن و أحواله و استعداده ، فزوال استعداد البدن إيّاها يضرها ذاتاً و بقاء أ بل تعلقاً و تصرفاً إذ ليس وجودها<sup>(٢)</sup> الحدوثي هو وجودها البقائي لأنّ ذلك مادي وهذا مفارق عن المادة ، فليس حالها عند حدوثها كحالها عند استكمالها و مصيرها إلى المبدء الفعّال فهي بالحقيقة جسمانية الحدوث روحانية البقاء ومثالها كمثال الطفل و حاجته إلى الرحم أولاً ، و استغنائه عنه أخيراً لتبديل الوجود عليه . و كمثال الصيد و الحاجة في اصطیاده إلى الشبكة أولاً ، و الاستغناء في بقاءه عند الصياد أخيراً ، ففساد الرحم و الشبكة لا ينافي بقاء المولود و الصيد و لا يضره .

و أيضاً حاجة الشيء إلى أمر ما لا يستلزم حاجة لوازمه الذاتية إليه كحاجة الوجود المعلولي إلى جاعل دون ماهيته لأنّها غير مجعولة كما مرّ ، مع أنه من لوازم الوجود ، و ككون وجود المثلث معلولاً و عدم كونه ذا الزوايا الثلاث معلولاً .

ثمّ اعلم أنّ العلة المعدة علة بالعرض عند التحقيق ، وليست عليتها كعلية العلل الموجبة حتى يقتضي زوالها زوال المعلول ، وما ذكره من قولهم : كل ما لا حامل لا يمكن

البيضاء الا أنها بواسطة البدن الترابي الدنيوي ، و أيضاً انشاء هذا البدن الدنيوي من الارض بينه انشاء البدن البرزخي و الاخرى لانها شديداً هذا و كمالها ، و التفاوت بينها كالتفاوت بين صورة في لوح أو موضوع و بين هذه الصورة اذا غنت عنه ، و شيئية الشيء بصورته ، و أيضاً هذية الثلاث و هويتها بهوية النفس و سيجيء تحقيقه في المعاد - س ر ه .

(١) بالصورة الطبيعية ثم صورناكم و صورنا أعمالكم بالصورة المثالية ، ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم أي ادرجوا وانظروا في وجوده في مقام الاتحاد بالعقل - س ر ه .  
(٢) هذا مع قوله و أيضاً حاجة الشيء و قوله ثم اعلم ان العلة المعدة وجود ثلاثة لبقاء النفس بعد فناء البدن ، و أجوبة لقول المحقق الطوسي قدس سره فهلا جعلوه حامل امكان عندها أيضاً - س ر ه .



وجوده أو عدمه فإنه لا يمكن أن يوجد بعد العدم أو بعدم بعد الوجود ، لا يستلزم (١) القول بأن ما لا حامل لا يمكن وجوده وعدمه لا يمكن أن يوجد بعد الوجود ؛ إذ ربما يكون وجوده السابق من غير حامل (٢) كافياً في رجحان وجوده اللاحق ؛ وذلك إذا كان وجوده اللاحق طورياً آخر من الوجود بأن يكون كمالاً وتاماً لوجوده السابق ، ومن نظر في مراتب الأكوان الاشتداوية لموجود كوني كالسواد في اشتداده ، و كحرارة الفحم في اشتدادها ، وجد أن حامل إمكان كل فرد ضعيف وقوته يزول عنه ذلك الإمكان ولا يزول حقيقة ذلك الفرد بل يشتد ، وإنما يزول نقصه وضعفه فلا يلزم في الحركات الاستكمالية أن يكون زوال إمكان الشيء واستعداده منشئاً لزوال وجوده بل لتبديل وجوده ، وتبديل وجود الشيء قد يكون إلى عدمه ، وقد يكون إلى وجود أقوى وأكمل من وجوده المتقدم ، ومن هذا القبيل بطلان استعداد البدن للنفس لا يستدعي إلا زوال وجودها البدني المفترق إلى مادة البدن ، وزوال وجودها الأولى وتبديله لا يلزم أن يكون بطريان العدم عليه بل بطريان الوجود الأقوى لها . فالقاعدة المذكورة أي كون ما هو حامل لإمكان وجود الشيء فزواله أو زوال استعداده يستدعي زوال ذلك الوجود بعينه حقة لا شبهة فيه ، لكن زوال كل وجود خاص بخصوصه لا يلزم إلى عدم مطلق له بل ربما يكون تبدل له إلى نحو آخر من الوجود كما في الاستحالات (٣) .

(١) فإن قولهم ما لا حامل الخ مستلزم لمعكس نقيضه ، وهو ما يوجد بعد العدم أو بعدم بعد الوجود لا حامل لا مكانه ، وأما ما لا حامل لا مكانه لا يوجد بعد الوجود فلأملازمة هاهنا فلي صكون النفس جسمية الحدوث روحانية البقاء لامادة حاملة في البقاء ولا أشكال ، ومرجح الوجود بعد الوجود وهو البقاء هو الوجود السابق ، ومثاله الموجود الكوني فهكذا الموجود الابداعي بحسب البقاء ، وفي الحقيقة المرجح للاتصال كما مر زمانياً ، وأما المتصل به والمتحول إليه فهو مجرد عن الاوقات والاستعدادات - س ر ه .

(٢) متعلق بوجوده اللاحق فكأنه قال بكون وجوده السابق مع حامل كافياً في رجحان وجوده اللاحق من غير حامل ، وذلك مثل أن يكون شيء مرجحاً ومعداً لسيلان ماء نهر إلى مهبط ثم كان ماء النهر متصلًا بماء بحر ، ويمكن الرجوع الجواب الأول أيضاً إلى هذا فإن هذا تأويل الأول وباطنه ، والأول قشره هذا وظاهره ، ولكن بشرط أن يحمل الروحانية في الأول على الروحانية في البقاء لا في الحدوث فاحسن التأمل - س ر ه .

(٣) هذا بعد ما بين أن الوجود المفارقي وجود بعد وجود لا يتوجه فإن الوجود

فإن قلت : ننقل الكلام إلى حدوث ذلك الوجود المفارقي للنفس كيف حدث لها وكل حادث يفتقر إلى مادة ، والمجرد لا مادة له .

قلت : الحادث هاهنا ليس في الحقيقة إلا اتصال النفس بذلك المفارق وانقلابها إليه ، لا نفس وجود ذلك المفارق ، وذلك الاتصال أو الوجود الرابطي أو ما شئت فسمه حدوثه مسبق بالاستعداد ، وحامل هذا<sup>(١)</sup> الاستعداد هو النفس ما دامت متعلقة بالبدن ، وحامل فعلية ذلك الاتصال هو النفس عند اتحادها بالعقل ، وقد مرَّ أن حامل قوة الشيء غير حامل وجوده ، وإن وجب أن لا يكون مابيناً صرفاً أيضاً .

ثم إن الحكماء الإلهيين قد أثبتوا للطبائع حركة جبليّة إلى غايات ذاتية كما مرَّ غير مرّة ، وأثبتوا لكل ناقص ميلاً أو شوقاً غريزياً إلى كماله ، وكل ناقص إذا وصل إلى كماله أو بلغ إلى إيسته إتحد به وصار وجوده وجوداً آخر ، وهذه الحركة الجبليّة في طبيعة هذا النوع الإنساني إلى جانب القدس معلوم مشاهد لصاحب البصيرة ، فإذا بلغت النفس في استكمالها وتوجهاتها إلى مقام العقل وتحولت عقلاً محضاً اتحدت بالعقل الفعّال وصارت عقلاً فعّالاً ، بل ما كانت عقلاً منفعلاً أي نفساً وخيالاً فزالت عن المادة

بعد الوجود هو البقاء لا الحدوث . ويسكن أن يقال : لما كان الوجود الثاني متحداً مع الوجود الأول في الهوية لا سل محفوظ فيها وسنخ باقي بينهما كان حادثاً بحدوثه ، ولذلك لا يخرج وجود زيد الحادث مع عرضه المريض عن الحدوث فيطلق عليه الحادث ، وبالجملة هذا تفصيل مامر من قوله : بقي لك الإشكال في أن وجودها التجردى ، و جوابه بقوله : وانموزج ذلك الجواب - س ر .

(١) الأولى أن يقال : ان المادة البدنية انما كانت حاملة لامكان وجود النفس لها وهو وجودها لغيرها ، وهكذا كل حامل لامكان وجود صورة أو عرض انما يحصل امكان وجوده له ، ثم لما تجردت النفس بالحركة الجوهرية عادت موجودة بنفسها تامة لا لغيرها فلم تحتاج الى حامل لوجودها ولا الى زمان يقارنها الا بحسب التجوز وذلك كمقارنة الادراك العقلي والخيالي للزمان بواسطة مقارنة الالات الفاعلية البدنية بالمرض ، وانما قلنا : ان هذا التقرير أولى لان القول بكون النفس المتعلقة بالمادة في فعلها مادة للنفس المجردة التامة كما ذكره ره لا يخلو عن شوب مناقشة - ط مد .

وسلبت<sup>(١)</sup> عنها القوة والإمكان وصارت باقية ببقاء الله سبحانه .

وبالجملة تحقيق هذا المبعث وتنقيحه لا يتيسر إلا من عرف كيفية اتحاد النفس بالعقل الفعّال ، ومصير الأشياء في المبدء المتعال وذلك ليس لما خلق له ، واعلم أن نشآت الوجود متلاحقة متفاضلة ومع تفاوتها متصلة بعضها ببعض ، ونهاية كل مرتبة بداية مرتبة أخرى ، وآخر درجات هذه النشآت التعلقية أول درجات النشأة التجريدية ، وعالم التجرد المحض ليس فيه حدوث وتغير وسنوح حالة فلا يتغير ذلك العالم بدخول النفس إليه كما لا يتغير بصدورها منه كما علمت في الفصل السابق ، فورود النفس إلى ذلك العالم بنحو صدورها منه بلا استحالة وتجدد ، فعليك بالتأمل الصادق والتفطن اللائق كي تدرك ما ذكرناه ، متنوراً ببيت قلبك بإشراق نور المعرفة على أرجائه من عالم الإفاضة والالهام ، والله يدعو إلى دار السلام .

## فصل (٧)

### في أن سبب النفس الناطقة أمر مفارق عقلي

قد سبق فيما مضى أن علّة النفوس لا يجوز أن يكون هي الجسم بما هو جسم وإلا لكان كل جسم كذلك؟ ولا أيضاً يجوز أن يكون قوة جسمانية لأن تلك القوة لا يخلو إما أن يحتاج في وجوده إلى ذلك الجسم أو لا يحتاج إليه في وجوده بل في<sup>(٢)</sup> تأثيره فقط وكلا الشقين ممتنع ، فتأثيرها في وجود النفس ممتنع ، وقد فرضت مؤثرة هذا خلف . أما بطلان الأول فلوجوه :

أما أولاً فلأن الصورة الجسمانية إذا فعلت في شيء كان فعلها لمشاركة القابل والقابل هو الجسم ، والجسم ممتنع أن يكون جزءاً من المؤثر كما مضى تحقيق هذا الوجه .

(١) أي الاستمدادى وأما الذاتى فهو لازم لهائته ، أو المراد استهلاك أحكام الامكان مطلقاً وغلبة أحكام الوجوب لكون العقل من صنع الربوبية و لهذا باق ببقاء الله تعالى لا بابقائه - س ر ه .

(٢) كالنفس المجردة الساوية لالمنطبعة ، وإنما حملنا عليها اذالكلام فى النفس الارضية المطلقة ولانه يتعرض لها ويحكى عن الشيخ دفعها - س ر ه .

وأما ثانياً فلأن الصورة الجسمانية إنما تؤثر بواسطة الوضع وحيثيته ؛ لأن<sup>(١)</sup> حيثية الوضع داخله في قوام وجوده الجسمي ، ويمتنع حصول الوضع بالقياس إلى ما لا وضع له .

وأما ثالثاً فلأن العلة أتم وأقوى من المعلول ، والجسماني أضعف وجوداً من المجرد لأن وجوده قائم بالمادة ووجود المجرد مستغن عنه ، فإن الماثر في النفس يمتنع أن يكون محتاجاً إلى الجسم في وجوده .

وأما بطلان الثاني وهو أن يكون تلك القوة الموجدة للنفس غير محتاجة إلى الجسم في وجودها بل في موجديتها فلأن الذي يحتاج في فاعليته إلى الجسم هو الذي يفعل فعلاً يمكن أن يكون ذلك الجسم آلة متوسطة بينه وبين معلوله ، وتوسط الجسم لا يتصور إلا من جهة وضعه ومقداره إذ جسمية الجسم بالوضع والمقدار ، فإلحالة يختلف نسبه بالقرب والبعد إلى ما يؤثر فيه وبحسبهما يختلف تأثيره ، فتأثيره في شيء يتوقف على أن يكون ذلك الشيء قريباً منه ضرباً من القرب ، إذ لو لم يتوقف على القرب ولم يتفاوت تأثيره بتفاوت درجات القرب وجب أن يكون تأثيره في القرب كتأثيره في البعيد ؟ فلا يكون لذلك الجسم دخلاً في التأثير لأن وجود الجسم و نحو تشخصه إنما يكون بوضع خاص له ، فإن كان التأثير في القريب من ذلك الجسم قبل تأثيره في البعيد عنه وجب أن يكون ذلك الفعل مما يصح عليه القرب والبعد فلا يكون أمراً مجرداً روحانياً ، فإن كل ما يفعل بمشركة الجسم وبواسطته فهو ذو وضع ، و ينعكس انعكاس النقيض إن ما لا يكون ذا وضع امتنع أن يكون بواسطة الجسم ، والنفس مما لا وضع له ، فإن لا يمكن أن يوجد بواسطة الجسم . فإن فاعل النفس غني في ذاته و فاعليته

(١) وذلك لان المقدار الذي يمد مادة الجسم للتجزئة الفكرية ويقبل بذاته التجزئة الوهمية من اللوازم الغير المتأخرة في الوجود للجسم ، وبعبارة أخرى من عوارض الساهية لامن عوارض الوجود بالنسبة اليه فالوضع الذي هو الهيئة المعلولة للنسبتين المشهورتين داخل في قوام وجوده لامن عوارضه المتأخرة في الوجود فثبت المطلوب . و قوله : ما لا وضع له لانه معدوم بعد ، والمعدوم لاوضع بالنسبة اليه ، ولانه على تقدير وجوده مجرد والمجرد لاوضع بالنسبة اليه - س ر ه .

عن المادة ، فالفاعل للنفس الناطقة أمر قدسي مفارق عن المادة و علاقتها سواء أ كان صورة أو نفساً أخرى ، وذلك الأمر المفارق هو المسمى بالعقل الفعال عند الحكماء ، وعند الأوثان و عظماء الفرس سمي « روان بخش » بلغتهم ، ووجه التسمية بالعقل إنه صورة مجردة معقولة لذاته بذاته فإن كل مجرد عن المادة كما مر في مباحث العقل و المعقول يجب أن يكون عاقلاً لذاته ، و إن عقله لذاته نفس وجود ذاته لا لأجل حضور صورة أخرى فذاته عقل وعاقل و معقول ، و إنما سمي بالفعال لوجوه ثلاثة :

أحدها إنه موجود أنفسنا و مخرجها من حد العقل بالقوة إلى حد العقل بالفعل .  
وثانيها إنه <sup>(١)</sup> بالفعل من جميع الوجوه ليس فيه شيء بالقوة ، وهو كل المعقولات بل كل الموجودات بوجودها العقلي ، فأطلقوا عليه فعال مبالغة في الفعل ، فعلى هذا كل عقل فعال .

و ثالثها <sup>(٢)</sup> إنه الموجود لهذا العالم و مبدئه صورها الفائضة منه على موادها

(١) بأن يكون فعال بمعنى النسبة إلى الفعل لا مبالغة فاعل كالتمار واللبان ونحوهما

- س ر ه -

(٢) فيه أن هذا يستقيم على منتهى المشايخ إذ عندهم فاعل النفوس و مخرجها من القوة إلى الفعل هو العقل الفعال ويعنون به العقل العاشر، وهو أيضاً فاعل هذا العالم باذن الله تعالى ، وقالوا إليه مفوض كدخداية «أى تصرف» عالم العناصر، وأما عند الاشرقيين والمصنف قدس سره ففاعل النفوس الانسية مخرجها من القوة إلى الفعل هو رب النوع الانساني ، مبادئ صور الانواع الاخر التي في هذا العالم أصعب أنواعها لأصحاب النوع الانساني ولا العقل العاشر، لانهم وإن قالوا بالطبقة الطولية من المعقول كما قالوا بالطبقة العرضية إلا انهم لم يحددوا الطولية في مبلغ معين كمشرة وعشرين ، بل قالوا يبلغ الانوار القاهرة في مراتب التنزلات والاصطكاكات إلى نور لا يفيض منه النور كماني مراتب الاضواء الحسية من الضوء الاول والثاني والثالث إلى أن ينتهي إلى ضوء ضعيف لا يفيض منه ضوء أصلا ، مع أن انواع هذا العالم نفساً كانت أوجسباً مستندة إلى الطبقة المتكافئة لا إلى الطبقة المترتبة ، على أنه قدس سره قال : في مبحث المعاد الروحاني في كل نوع من أنواع الكائنات لا بد من واسطة مناسبة من الصور المجردة والجواهر العقلية ، وهم اللائكة المقربون المسمون عند الاول بأرباب الانواع، وعند الافلاطونيين بالمثل الافلاطونية، والصور الالهية انتهى . وهو كما ترى يناقض ما ذكره هنا ، ويمكن التوفيق بين كلاميه بأن المراد

و أمّا بيان أنّ ذلك الأمر ليس هو إله العالم واجب الوجود ، فهو لأنّه آخر المفارقات العقليّة الذي فيه شوب كثيرة ، و الباري واحد حق في غاية العظمة و الجلال و النفوس كثيرة .

فإن قلت : لم لا يجوز أن يكون بعض النفوس علّة لبعض كنفس الوالد في نفس المولود .

قلنا : قد مرّ فيما سبق أنّ تأثير النفس في شيء بمشركة الوضع فلا تأثير لها فيما لا وضع له بالقياس إليها ، وهذا أولى ممّا ذكره الشيخ في كتاب المباحثات : من أنّ النفوس متحدة بالنوع فلو جعلنا النفس علّة لوجود نفس فلا يخلو إمّا أن تكون واحدة أو أكثر من واحدة ، فإن كانت واحدة فإمّا أن تكون معينة أو غير معينة ، و الأول محال لأنّه ليس أحد المتفقين في النوع أولى بأن يكون علّة للآخر دون العكس . والثاني أيضاً محال لأنّ المعلول المعين يستدعي علّة معينة ، وأمّا إن كانت كثيرة فهو باطل أيضاً لأنّه ليس عدد أولى من عدد فكان يجب أن يكون المؤثر في النفس الواحد جميع النفوس المفارقة وذلك محال لأنّ الأقل من المجموع الحاصل في زماننا مستقل بالتأثير لأنّ المجموع الذي قبل زماننا أقل من هذا المجموع و كان كافياً ، وبعض آحاد المجموع إذا كان كافياً لم يكن ذلك المجموع مؤثراً لما علمت من امتناع توارد العلّتين المستقلّتين على معلول واحد ، فإنّ لا يمكن تعليل النفس بمجموع السابغة ولا ببعض آحادها دون بعض ، فإنّ يمتنع استناد وجود النفس إلى شيء من ذلك و هو المطلوب ، لأنّ هذه الحجة مبتنية على اتحاد النفوس في الماهية و هي عندنا كما سيجيء من أحوالها متخالفة الأنواع بسبب رسوخ ملكاتها و أخلاقها الملكية أو الشيطانية أو البهيمية أو السبعية و إن كانت

---

بـ بالعقل الفعال الموجد المخرج للنفوس من القوة صاحب النوع الانساني ، و كونه موجداً لهذا العالم ومبدء الصور الفاضلة منه على المواد باعتبار اشتمال صنه على جميع الاصنام ، و اشتمال صاحبه على الجهات الفاعلية النورية التي في جميع الارباب ، فان نسبة صاحبه الى تلك الارباب كنسبة صنه الى اصنامها فهو موجد لهذا العالم و صورته ، ولكن لها بدهي في صراط الانسان . و بمباراة اخرى للماخوذات لا بشرط بالنسبة اليه لالماخوذات بشرط لا وان كانت الماهيات محفوظة ، والوجودات مابه الامتياز فيها عين ما به الاشتراك والكل مخلوقة من فضالة طينته بل كانها المرآة له - س ر .

متحدة النوع في أول دعواتها ومزاجة ذاتها القابلة للبيئات والعلوم ، فلو كانت بعض النفوس بعد خروجها في شيء من الملكات من القوة إلى الفعل علة لبعض لم يلزم (١) ما ذكره .

تم " القسم الأول من سفر النفس وهو السفر الرابع حسب ترتيب النسخة المطبوعة وأما على ما عندنا من النسخة الخطية المستسخة من النسخة المنستسخة من نسخة المؤلف عام ١٢١٠ هجرية هو السفر الثالث ولعله أوفق لتطبيق أسفار الكتاب على أسفار السلاك والعرفاء التي رتب المؤلف كتابه طبق حركاتهم وأسفارهم إلى الحق هذا ولا يخفى على القاريه الكريم ما بذلنا من المجهود العظيم والسعي البليغ في إتمام الكتاب وتصحيحه وإخراجه بهذا الأسلوب اللطيف والترتيب الأنيق ونحمد الله على هذا التوفيق ومثله أن يوفقنا لطبع سائر أجزاء الكتاب كما أنه تقدم الشكر الجزيل والشناء الكثير على الفضلاء الذين ساعدونا وساهمونا في طبعه وتصحيحه فجزاهم الله خير جزاء للمساكين . والله ولي التوفيق والإحسان .

الناشر

مركز تحقيق كالمبيوتر علوم إسلامي



(١) أقول : ان النفس الشيطانية والبيمية والسبعية لا يمكن أن تكون شيئاً منها علة مفيدة للنفس الناطقة لكونها أحسن منها ، وأما النفس الملكية فهي باعتبار كونها عقلاً بالفعل وان امكنت عليتها للنفس الناطقة لكن بحسب هذا الاعتبار ليست غير العقل الفعال وأما باعتبار نفسياتها فلا يمكن أن تكون علة للنفس الناطقة والالزم ما ذكره الشيخ من كون أحد المتعلقين في النوع علة للآخر، وليس أحد المتعلقين في النوع أولى بأن يكون علة للآخر من العكس فتدبر . ل . ر .

## استصواب

بالرغم من اهتمامنا الشديد و سعينا البليغ في تصحيح الكتاب لقد فاتتنا اغلاط قلائل  
غير خفية على أهل الفن والادب فيرجى اصلاحها طبق الجدول

ص	س	الصواب	الخطاء	ص	س	الصواب	الخطاء
٢٠	٤	البقظة	القبظة	١٢٧	١١	بين يدي اليه	بين يدا الله
٦٦	٢٥	ادراكه	اداركه	١٣١	١	هيولانياً	هيولايانا
٧٥	١	لغاية	لعاية	٢٠٠	١٧	ضوءاً	وضهأ
٨٠	٧	الشراب	الشرات	٢٠٦	٣	للمحسوسات	للمحوسات
٨٠	١٢	المدة	العدة	٢٣٦	٩	القسمان	القسمان
٨٣	٣	مختلفتان	مختلفان	٢٦٨	١٤	الجواهر	الجواهر
١٠٧	٢٠	السوء	السؤ	٣٠١	١١	جزءاً	جزاء
١٠٧	٢١	نبيه	بينه	٣٢٠	٣	الوهية	الوهية
١١١	٢٠	علافاعلية مترتبة	علافاعلية مترتبة	٣٢٨	٩	التفتت	التفت
		علافاعلية مترتبة علا	علافاعلية مترتبة علا	٣٣١	١٥	الانواع	الانواع



## فهرس المطالب

الصفحة	الصفحة
٣٤	١ السفر الرابع في علم النفس
٣٥	١ في أحكام النفس
٣٨	٣ الفصل الاول في تحديد النفس
٣٩	٥ مراتب الحياة المفاضة على العناصر
٤٠	٦ البرهان على وجود النفس
٤٠	١١ اشارة الى الحركة الجوهرية
٤٠	١٢ نفسية النفس ليست من العوارض
٤٠	٢٠ ليست الحياة مبدءاً للافاضل
٤٠	٢٣ الفصل الثاني في ماهية النفس
٤١	٢٤ نقل كلمات الشيخ في جوهرية النفس
٤١	٣٨ في ماهية النفس
٤١	٢٨ الفصل الاول في جوهرية النفس
٤٢	٢٩ البرهان الاول على عدم كون النفس
٤٣	٣٣ هو المزاج
٤٣	الكلام في الجامع لاجزاء البدن
٤٣	وحافظها
	١١
	١٢
	٢٠
	٢٣
	٢٤
	٣٨
	٢٨
	٢٩
	٣٣
	٣٤
	٣٥
	٣٨
	٣٩
	٤٠
	٤٠
	٤٠
	٤٠
	٤١
	٤١
	٤٢
	٤٣

الصفحة	المطلب	الصفحة
	<b>الباب الثالث</b>	<b>الفصل الثالث في دفع ما اورد</b> ٤٤
٧٨	في ذكر القوى النباتية	على تجرد النفس
٧٨	<b>الفصل الاول في اقسام القوى</b>	٤٦ اعتراض بعض الفضلاء على ما استدل
	النباتية بالوجه الكلي	الشيخ به على جوهرية النفس
٨٠	اثبات وجود القوة العاذبة في تمام	٤٩ توجيه كلام الشيخ بما يدفع عنه
	الاجزاء	التناقض
٨١	وجود القوة الماسكة في الاجزاء	٥١ النفس هي كل القوى و مبدئها
	بتامها	ومجتمعا
٨٢	الفرق بين الماسكة والهاضة	<b>الفصل الرابع في تعدد قوى</b> ٥٣
٨٤	الجواب عما اورد على الفرق بين	النفس النشبة في البدن
	القوتين	٥٥ اقسام القوى المحركة والمدركة
٨٥	<b>الفصل الثاني في فعل الهاضة</b>	الى قسين
	في الفضلة المنذفة	<b>الفصل الخامس في قاعدة يستعلم بها</b> ٥٧
٨٥	اثبات القوة الدافعة	تعدد القوى
٨٦	آلات القوى الاربع	٥٨ عدم دلالة الوجوه الخمسة المحتلة
٨٧	<b>الفصل الثالث في أن هذه القوى</b>	لاختلاف القوى
	في بعض الاعضاء مضاعفة	٦١ البرهان على تعدد القوى
٨٨	تحقيق في كيفية استعالة الغذاء بدلا	٦٣ عدم ورود التوضيح على ما برهنه
	لما يتحلل من جسم المختلى	المصنف لتعدد القوى
٩١	<b>الفصل الرابع في مراتب الهضم</b>	٦٥ رد صاحب الملخص في قوله المدرك
٩٣	<b>الفصل الخامس في تعدد القوة</b>	للجزيئات بينه مدرك للكليات
	الغازية و النامية	٦٧ البرهان على أن النفس هي المدركة
٩٥	دفع ما يتوهم في وحدة القوة الغازية	للجزيئات والكليات
	و النامية	٧٠ اشتراك القوى الغازية و النباتية
٩٦	دفع ما قيل أن القوة الغازية نار	والحيوانية في الجنس
٩٧	<b>الفصل السادس في سبب وقوف</b>	ترتيب مقدمات لاثبات أن جميع
	القوى عند الموت	الادراكات والتحريرات الحيوانية
٩٨	ما ذكره الشيخ في وجه وقوف	والنباتية من النفس
	القوى عند حلول الاجل	

ازالة استبعاد صدور الافاعيل عن النفس	١٢١	ما نقل عن سقراط في سبب وقوف القوى	١٠٠
ان النفس تستخدم القوة المصورة في فعل الافاعيل	١٢٣	الوجه الثالث ما وجد في كلام المحققين في السبب الموجب للموت	١٠١
الحقائق الكلية العقلية لها دقائق جزئية موجودة	١٢٦	عدم تمازية الوجه الثالث لوجوه ثلاثة	١٠٢
الفصل الثامن في تعديد القوى وتصنيفها	١٢٩	الوجه الرابع في سبب وقوف القوى عند الموت	١٠٣
انقسام القوى الحيوانية و الانسانية الى عاملة وعالة	١٣٠	الوجه الخامس والسادس في سبب الموت	١٠٤
الفصل التاسع في أن لكل بدن نفساً واحدة	١٣٣	ما أفاده المصنف قدس سره في وجه ضرورة الموت	١٠٥
معنى قول أرسطاطاليس أن النفس ذات أجزاء ثلاثة	١٣٥	الفصل السابع في القوة المصورة	١٠٨
الفصل العاشر في ترتيب مراتب النفس حدوثاً	١٢٦	اشكال صدور الافاعيل عن القوة المصورة	١٠٩
الفصل الحادي عشر في تعديد القوى الانسانية على منهج اهل البصيرة	١٣٧	اختلاف اجزاء النسي وتشابهاها	١١٠
انحصار جنود القلب في ثلاثة اصناف	١٣٨	الوجوه الستة التي بها على اختلاف اجزاء النسي وجوابها	١١٢
كلام صاحب الفتوحات في معنى الانسان الكامل	١٤٠	الوجوه العشرة المنقولة عن المعلم الاول لتشابه اجزاء النسي	١١٣
الفصل الثاني عشر في تحقيق تكون اول عضو من الانسان	١٤٣	ما استدل به المصنف على تشابه اجزاء النسي	١١٤
نقل كلمات اهل الفن في تقدم بعض الاجزاء على البعض في الحدوث	١٤٤	ما احتج به الخطيب الرازي لاختلاف اجزاء النسي	١١٥
الفصل الثالث عشر في وقت تعلق النفس بالبدن	١٤٥	تضعيف حجة الرازي بوجوه	١١٦
ما ذهب اليه الشيخ في تعلق النفس بالبدن	١٤٦	عدم امكان انتساب الاضياء واشكالها الى المادة النوية	١١٨
		ما افاده بعض المحققين في كيفية تكون الجنين	١٢٠



الصفحة	الصفحة
٢٣٢	٢١٣
الوجوه التي استدلت بها على أن الإدراكات الظاهرة جسمانية	اعتراض صاحب المباحث الشرقية وجواب المصنف عنه
٢٣٥	٢١٤
جواب المصنف عن الحجة الأولى بطريق النقص والحل	الفصل الثالث في التنجيلة والواهمة والذاكرة
٢٣٨	٢١٤
الجواب عن بقية حجج القول بأن الإدراكات جسمانية	الاحتجاج على مغايرة المفكرة لسائر القوى
٢٤١	٢١٥
الفصل السادس في بيان مذاهب القدماء في أمر النفس	الاحتجاج على مغايرة الواهمة لسائر القوى
٢٤٤	٢١٧
توجيه أقوال القدماء بما يناسب منهيب المصنف	اتحاد العقل والوهم عند المصنف وبرهانه
٢٤٤	٢١٨
صحة ما قيل من أن النفس متحركة أن ما يتحرك لذاته لا يبتوت	مغايرة القوة الحافظة لسائر القوى
٢٤٨	٢١٩
من جعل النفس جسماً مراده النفس الحيوانية	إشارة إلى أن هذه القوى من شؤون النفس
٢٤٩	٢٢١
مضى استنشاق النفس بالتنفس	الفصل الرابع في أن النفس كل القوى
٢٥٢	٢٢١
معنى القول بأن النفس من الأعداد	البرهان الأول لاثبات أن النفس تمام القوى
٢٥٣	٢٢٣
صحة ما قيل بأن النفس من جنس الدرك وشبيهه	دفع الإيرادات الموجهة على البرهان الأول
٢٥٤	٢٢٤
معنى القول بأن النفس حرارة أو برودة أودم	البرهان الثاني على أن النفس كل القوى
٢٥٥	٢٢٥
مناقشة الشيخ في ما ذكره من مناقضة كلمات القدماء	البرهان الثالث على كون النفس بوحدها تمام القوى
٢٥٧	٢٢٦
خلط الشيخ في إبطال استحالة الجوهر بين الوجود والماهية	وجوه أخرى استدلت بها على أن النفس كل القوى
<b>الباب السادس</b>	
٢٦٠	٢٢٨
في بيان تجرد النفس الناطقة	نقل كلام الشيخ في اثبات أن المدرك للمصور و التخييلات هو النفس
٢٦٠	٢٣٠
الفصل الأول في أن النفس الناطققة ليست بجسم ولا مقدار	الفصل الخامس في رفع ما قيل بأن النفس لا تدرك الجزئيات

الصفحة	الصفحة
٢٨٩	٢٦١
اعتراض صاحب المباحث على المقدمة الاولى من هذه الحجة	جواب ما اعترض على نفى جسمية النفس
٢٩٣	٢٦٢
الحجة السادسة على تجرد النفس بعدم ضعف القوة العاقلة مع ضعف الجسم	امتناع انقسام الصور العقلية
٢٩٤	٢٦٣
عدم دلالة هذه الحجة بوجود العقل المفارق في الانسان	الوجه الثاني لامتناع انقسام الصورة العقلية
٢٩٥	٢٦٥
الحجة السابعة والثامنة تجرد النفس	عدم دلالة الحجة الاولى على تجرد كل نفس عند المصنف
٢٩٦	٢٦٧
اعتراض صاحب المباحث على مقدمة هذه الحجة وجوابه	ايراد المصنف على الوجه الثاني بعدم استلزام وحدة الشئ امتناع انقسامه من كل جهة
٢٩٧	٢٦٨
الحجة التاسعة على تجرد النفس	اعتراضات المتأخرين على الحجة الاولى
٢٩٩	٢٦٩
دلالة هذه الحجة على كون القوة الخيالية غير جسمية	دفع الاعتراضات الموجهة على الاولى
٣٠٠	٢٧٠
الحجة العاشرة على تجرد النفس بعدم امكان كون المدرك في الانسان جسماً	الحجة الثانية التي عول عليها الشيخ على عدم كون النفس جسماً
٣٠٢	٢٧١
الحجة العاشر عشر على تجرد النفس بامكان استيناف الصور العلمية من دون استيناف اسبابها	اعتراضات تلامذة الشيخ على هذه الحجة وجواب الشيخ عنها
٣٠٣	٢٧٩
الاستدلال بالايات على تجرد النفس	الحجة الثالثة على نفى جسمية النفس
٣٠٥	٢٨٠
الاستدلال بالاحاديث النبوية على تجرد النفس	اشكال عدم بقاء الصورة الكلية على كليتها حين التعقل
٣٠٧	٢٨١
كلمات الفلاسفة الاقدمين في تجرد النفس	التفصي عن الاشكال المذكور
٣٠٩	٢٨٣
ما روى عن أفلاطون في صفة النفس	تمامية دلالة هذه الحجة على تجرد النفس الانسانية فقط
٣١٠	٢٨٤
اقوال اهل النوق والعرفان في حقيقة الروح	الحجة الرابعة على تجرد النفس ونفى جسميتها
٣١٢	٢٨٥
اختلاف اهل الشريعة في حقيقة الروح و حدوده	اعتراض صاحب المباحث على هذه الحجة وجوابه
	٢٨٧
	و نفى جسميتها

الصفحة	الصفحة	
٣٤٠	٣١٣	
ما استدل به ابو البركات على حدوث النفس	معنى وجود الاعضاء و القوى في الروح	
٣٤٣	٢١٥	
الفصل الثالث في ايضاح القول في حقيقة النفس	اشارات الى آثار الروح	
٣٤٥	٣١٧	
عدم معرفة القوم حقيقة النفس بانكارهم تطوراتها وشؤونها	نقل بعض الروايات الدالة على بقاء الروح بعد الموت	
٣٤٧	٣١٨	
ما هو الحق عند المصنف من كون النفس جسانية الحدوث وروحانية البقاء	تأويل ما ذهب اليه المتكلمين من ان النفس جسم لطيف	
٣٤٨	٣١٩	
ما تمسك به صاحب حكمة الاشراف على حدوث النفس ووجوه النظر فيه	كلام ابن عباس في ذهاب الروح عند مفارقة الابدان	
٣٥٣	٣٢٠	
الحجة الثانية على حدوث النفس عند صاحب حكمة الاشراف	تكون النفس من الروح العلوي عند صاحب الموارد والمعارف	
٣٥٥	٣٢٢	
ما اشير الى هبوط النفس من عالم القدس في الايات و الروايات وكلمات الحكماء	معنى قوله (ص) القلوب اربعة	
٣٦٠	<b>الباب السابع</b>	
كلمات الفلاسفة الاقدمين في هبوط النفس و سقوطها الى هذا العالم و علة ذلك	٣٢٥	في احوال النفس
٣٦٦	٣٢٥	الفصل الاول في كيفية تعلق النفس بالبدن
الحجة الثالثة على حدوث النفس عند صاحب حكمة الاشراف	٣٢٦	مراتب تعلق الشيء بالشيء
٣٦٧	٣٢٧	حقيقة تعلق النفس بالبدن عند المصنف
ما اورده المصنف على الحجة الثالثة	٣٣٠	الفصل الثاني في تحقيق حدوث النفوس البشرية
٣٧٠	٣٣١	ما نقل عن الافلاطون القول بقدوم النفوس
الحجة الرابعة على حدوث النفس عند صاحب حكمة الاشراف	٣٣٢	اتفاق المشايخ على حدوث النفوس
٣٧١	٣٣٣	حجج القائلين بقدوم النفوس وابطالها
٣٧٢	٣٣٤	حجج القائلين بحدوث النفوس
ما أجابه المصنف على الحجة الرابعة	٣٣٥	الاعتراضات التي وجهها صاحب الملخص على الحجة الاولى
٣٧٣	٣٣٧	جواب اعتراضات صاحب الملخص
تزييف العلامة الشيرازي حجج شيخ الاشراف		
ما أورده العلامة الشيرازي من قدم النفوس وما أورده المصنف عليه من استلزامه محالات قوية		

الصفحة	الصفحة
٣٨٥	٣٧٥
الفصل الخامس في استعالة فساد النفس	ما اورد على حدوث النفس من الاشكالات وجوابها
٣٨٨	٣٧٦
الحجة الثانية على امتناع فساد النفس	توضيح دفع الاشكال عن حدوث النفس
٣٩٠	٣٧٧
الفصل السادس في ذكر ميعاد مشرقى	ما ذكره بعض الفضلاء في وجه استعالة تقدم النفس على البدن
٣٩١	٣٧٩
اشكال المحقق الطوسى على امتناع فساد النفس وجواب المصنف عنه	ما تمسك به بعض الافاضل على قدم النفس
٣٩٦	٣٨٠
الفصل السابع في أن سبب النفس امر مفارق عقلى	الفصل الرابع في أن النفس لا تفسد بفساد البدن
٣٩٩	٣٨١
اشكال عليه النفوس بعضها لبعض وجواب المصنف عنه	عدم تمامية ما استدل به الشيخ وغيره على عدم فساد النفس بفساد البدن
٤٠٠	
خاتمة الجزء الثامن من الكتاب و هو القسم الاول من سفر النفس	



## فهرس الاعلام

نبهنا في فهرس الجزء الاول بان المصنف قدس سره لم يصرح بأسماء بعض الاعلام الذين تعرض لكلماتهم خلال البحث الا بالكناية أو بعناوين اختصاصهم بها ونحن تسهلا للقراء الكرام أتينا بأسمائهم الخاصة في هذا الفهرس ، كما أن ما وضعناه من أرقام الصحائف بين القوسين راجع الى ما في ذيل الكتاب من التمايق تبليها هو الرسوم في وضع الفهارس

ابوسعيد القرشي ٣٢٣	٨	٢٨ - ٢٤ (٢١ - ١٩)	بن سينا ١٨
ابوصالح ٣١٢	٩	- ٤٨ - ٤٦ - ٣٩ (٣٧)	٣٥ - ٣٣
الامام ابو عبد الله الصادق عليه السلام ٣١٧ - ٣١٦	١٠	- ٧٣) ٦٠ (٥٥ - ٥٤ - ٥٣)	٥٣
ابو طالب المكي ٣١٩	١١	- ١٠٨ - ١٠٣ - ٩٨ - ٩٦ (٩٣)	٩٣
ابوالعالى الجوينى ٣١٨	١٢	(١٤٦) ١٤٥ (١٤١)	١١١ - ١٣٥
ابواليزيد البسطامى ٣١٠	١٣	١٨٠ - ١٦٧ - ١٦١	١٤٧ - ١٥٠
ارسطو ٣٣ (١١٥) - ١٥٠ - ١٨١	١٤	٢٤١ (٢٢٨)	٢٠٠ - ٢٢٧ (١٨٩)
٣٥٢ - ٣١٣ - ٢٨٣ (١٨٦ - ١٨٥)		٢٦٧ - ٢٥٩ - ٢٥٧ - ٢٥٥ - ٢٥١	٢٥١ - ٢٥٥ - ٢٥٧ - ٢٦٧
(٣٦٣ - ٣٥٣)		٣٣٠ (٣٢٨ - ٢٧٨ - ٢٧١)	٢٧٠
ارسطاطاليس ١١٢ - ١٣٥ - ٢٧٠	١٥	(٣٥٤ - ٣٥٣ - ٣٥١)	٣٣٦
٣٣٢ (٣٤٧ - ٣٤٦) - ٣٦١ - ٣٦٢		٣٥٧ (٣٥٨) - ٣٨١ - ٣٨٠	٣٥٧
الازهرى النحوى - ١٤٠	١٦		بن عطا ٣١١
اسكندر الافروديسى (١٣٥)	١٧		بن عباس ٣١٢ - ٣١٩
اقلاطون ١٢٦ - ١٦٩ - ٣٠٩ (٣٣٠)	١٨		ابراهيم الخليل عليه السلام ١٠٨ -
٣٧٢ - ٣٦٠ - ٣٣٣ - ٣٣٢ - ٣٣١			٣٠٦ - ٣٠٤
٢٧٤ - ٣٧٣			ابى البركات البغدادى ٦٤ - ٣٤٠
اغاثاذيون ٣٠٨	١٩		ابو جعفر محمد بن جعفر الطوسى
			٣١٦ - ٣١٦
			ابوسعيد الخراز ٣١٥

٢٠٧ - ٣١٢ (٣١٩) ٣٥٥ (٣٧٢)	٤٧	انباذقلس - ٢٤٤ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣٦٠	٢٠
الامام على بن موسى الرضا عليه - السلام (٣٦٥)	٤٨	انكسارفورس (٢٤٣)	٢١
العلامة الشيرازى شارح حكمة الاشراف (٣٤٨ - ٣٥٠) ٣٧٢ - ٣٧٩	٤٩	التفتازانى - ٦٤	٢٢
العلامة الدوانى (٣٥١)	٥٠	بقراط - ١٠٩ - ١١١ - ١٢٦ - ١٤٣ - ١٤٤ (١٨٦)	٢٣
سيدنا عيسى عليه السلام - ٣٠٧ - ٣٠٤	٥١	بهمنيار - ٩٢ - ٢٧٠	٢٤
الغزالي (١٠٨) ٣١٨ - ٣٢٠	٥٢	تاليس الملطى - (٢٤٣)	٢٥
فريدالدين المطار (٣٤٦)	٥٣	الجمالى (٢٣١)	٢٦
فيتاغورث - ١٦٩ (١٧٢) ٢٥٢ - ٣٧٠ - ٣٠٨	٥٤	الجرجاني - ٦٤	٢٧
فرفوريوس (١٨١)	٥٥	جالينوس - ١٢٦ (١٨٥) ١٨٨ - ١٩١	٢٨
فهرالدين الرازى - ٦٤ - ١٤٣ - ١٤٧ (١٧٠)	٥٦	الجنيده - ٣١٠	٢٩
قرمانيطس (٦١)	٥٧	حذيفة - ٣٢١	٣٠
القوشجى (٤٢ - ١٨٤)	٥٨	حمى بن يقطان ٣٥٧	٣١
سيدنا محمد صلى الله عليه وآله - ٣٣	٥٩	الخطيب الرازى صاحب المباحث - ٦٨	٣٢
٣٠٦ - ٣١٢ - ٣١٤ - ٣٥٠ - ٣٥٥	٦٠	١١٥ - ١٨٩ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٨٤	
محمد بن يعقوب الكلينى - ٣١٦	٦١	٢٨٩ - ٢٩٦	
محمد بن زكريا - ١٤٣	٦٢	ديوجانس - ٢٠٨	٣٣
مجاهد - ٣١٢	٦٣	ذيقراطيس (٢٤٣)	٣٤
المحقق الداماد (١٨٠ - ٣٨٦)	٦٤	روقس (١٨٦)	٣٥
السمودى - ٣٣	٦٥	سقراط - ١٠٠	٣٦
محمى الدين العربى - ١٤٠	٦٦	سعيد بن جبير - ٣١٣	٣٧
المولوى الرومى (٣٠٦ - ٣١٣)	٦٧	سعيد بن مسيب - ٣١٦	٣٨
المحقق نصيرالدين طوسى - ٣٤ (٣٥)	٦٨	سلمان الفارسى - ٣١٦	٣٩
٢٩٢ - ٢٩٠ (٢٨٣ - ٢٤٢) ٣٩ (٣٦)	٦٩	شيخ الاشراف شهاب الدين -	٤٠
(٣٥٧ - ٣٨٥ - ٣٨٦) ٣٩٠ (٣٩٣)	٧٠	السهروردى - ٢٦ - ١٧٩ - ١٩٩ - ٣٤٨ - (٣٦١) ٣٦٦ - ٣٨٣	
الواسطى - ٣١٨		شمس الدين الخسروشاهى - ٣٩٠	٤١
يعقوب النحوى - (٣٦١)		صاحب المواقف - ٦٤	٤٢
يونس بن ظبيان - ٣١٧		صاحب الملخص - ٦٤ - ٣٣٤	٤٣
هرمس - ١٦٩		صاحب اخوان الصفا - ١٣٩	٤٤
		صاحب المطارحات - ١٨٢	٤٥
		الامام على بن ابي طالب عليه السلام -	٤٦

## فهرس أسماء الكتب

شرح حكمة الاشراق للعلامة الشيرازي (٣٥٠)  
 (٣٦١)  
 شرح كليات القانون (١١٢)  
 شرح الهياكل للعلامة اللواتي (٣٥١)  
 الشفاء لابن سينا ٥٣ (٩٣-١١٢-١٦٧)  
 الشواهد الربوية للمصنف (٢٦٥)

### ط

طياروس لافلاطون ٢٠٩ - ٣٦٠

### ع

العوارف والبعارف ٣١٨ - ٣٢٠  
 العرشية للمصنف (١٨١)

### ف

فاذن لافلاطون ٣٠٩ - ٣٦٠  
 الفتوحات السكية لابن العربي ١٤٠

### م

المبدء و المعاد للمصنف (١٥٠-١٦١-١٦٦)  
 المبدء والمعاد لابن سينا (٢٥٩)  
 المباحث لابن سينا ٢٢٨ - ٢٧٠  
 المشوى المولوى الرومى (٣٠٦)  
 المواقف ٦٤  
 مفاتيح النيب (١٣٥)

### الف

اثولوجيا لارسطو ٣١٣  
 اثولوجيا لارسطاطاليس ١٨١-٣٠٧-٣٥٦  
 اثولوجيا لافلاطون ٣٠٩  
 الاشارات لابن سينا ٣٩

### ت

تجريد الاعتقاد للمحقق الطوسى (٤٢)  
 التعليقات لابن سينا (٢٥٩)  
 التفاحة لارسطاطاليس ٣٠٨

### ح

حكمة الاشراق للسهروردي (٣٤٨ - ٣٥٠)  
 (٣٥١) ٣٥٣ - ٣٦٦  
 حاشية حكمة الاشراق (١٨١ - ٣٥١)

### ر

الرسالة النهبية ٣٠٨  
 الرسالة النيروزية لابن سينا (٣٥٨)

### ش

شرح الاشارات للمحقق الطوسى ٣٣ - ٢٩٠  
 ٢٩١ (٣٥٧) ٣٩١

٢

٣

٤

٥

٦

٧

